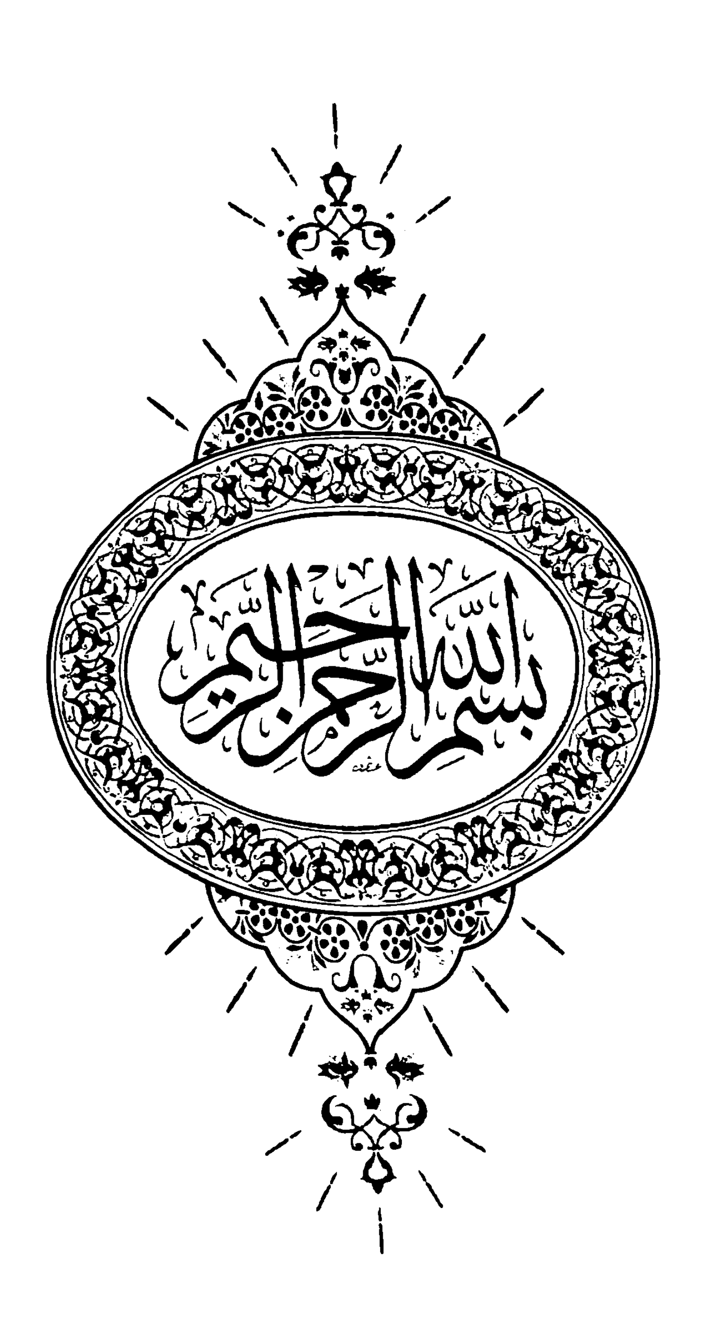
منار الهدى

على مجيب الندا

على قطر الندى وبل الصدى

(٣)


بسم الله الرحمن الرحيم

مَنَارُ الهُدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا

عَلَى قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

المُلَقَّب بِـ :

مَوَارِدِ الهُدَى لِأَرْبَابِ الصَّدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

جَمْع وَتَأْلِيف

الشَّيْخ العَلَّامَة المُحَقِّق

مُحَمَّدٍ الأَمِين بْن عَبْدِ اللهِ بْن يُوسُفَ بْن حَسَن الأُرْمِيّ

العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكِرِّيّ البُوَيْطِيّ

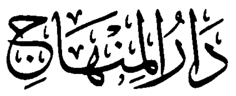
نَزِيل مَكَّةَ المُكَرَّمَة والمُجَاوِر بِهَا - غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِين

(١٣٤٨ - ١٤٤٢هـ)

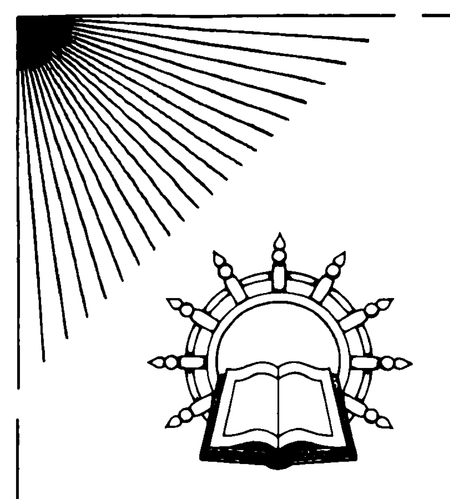
الجُزْءُ الثَّالِثُ

دَارُ المِنْهَاجِ

دَارُ طَوْقِ النَّجَاةِ

المملكة العربية السعودية ـ جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢




لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 76 - 5

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفائض علىٰ أهل معرفته من فيوضاته الهاطلة ، وسحائب جوده الماطرة ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صاحب الشفاعة العظمىٰ ، والمقامات الفضلىٰ ، وعلىٰ آله وصحبه وتابعيهم أجمعين .

أما بعد :

فهـٰذه تعاليق مفيدة ، وتقارير منيفة ، وضعتها علىٰ شرح العالم العلامة ، والحبر الفهامة ، الشيخ عبد الله الفاكهي رحمه الله .

الجزء الثاني من الحاشية المسماة بـ :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا » لهـٰذا العالم الرباني

الملقبة بـ :

« موارد الهدىٰ علىٰ قطر الندىٰ »

وضعتها لأمثالي من أطفال هـٰذا الفن ، وصغار أهل العلم ؛ لتكون عوناً لهم في حل مباني هـٰذا الشرح الفاخر ، وحل معانيه الزاخر ، ألفها وجمعها : خويدم العلم والطلبة ، من صغره إلىٰ كبره ؛ من تاريخ (١٣٥٤) إلىٰ نهاية (١٤٣٧هـ) ، سمي : محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن الحسن ، الأثيوبي الهرري ، الكري البويطي ، الشافعي السلفي ، المكي نزولاً جوار بيت الله الحرام ، عفا الله الكريم عما جناه في صغره وكبره بمنه وكرمه وفضله وإحسانه ، وهو أرحم الراحمين ، آمين آمين يا رب العالمين .

* * *

الكيس من دان نفسه

حاسبت نفسي لم أجد لي صالحاً ... إلا رجائي رحمة الرحمٰن

وزنت أعمالي علي فلم أجد ... في الأمر إلا خفة الميزان

وظلمت نفسي في فعالي كلها ... ويحاً إذاً من وقفة الديان

يا أيها الإخوان إني سائر ... مهما يطل عمري فإني فان

يا رب إن لم ترض إلا ذا تقىٰ ... من للمسيء المذنب الحيران ؟!

التزود للآخرة

تزود من التقوىٰ فإنك لا تدري ... إذا جن ليل هل تعيش إلى الفجر

فكم من فتىً أمسىٰ وأصبح ضاحكاً ... وقد نسجت أكفانه وهو لا يدري

وكم من عروس زينوها لزوجها ... وقد قبضت أرواحهم ليلة العرس

وكم من صغار يرجىٰ طول عمرهم ... وقد أدخلت أجسامهم ظلمة القبر

وكم من صحيح مات من غير علة ... وكم من سقيم عاش حيناً من الدهر

❁ ❁ ❁

بداية هٰذا المجلد الثالث في تاريخ : (١٤٣٧/٧/١٥ هـ)

مبدؤه : (باب النواسخ) في هٰذا التاريخ المذكور

❁ ❁ ❁

(بابٌ) في ذكرِ ما ينسخُ المُبتدَأَ والخبرَ

(النَّواسخُ لحكمِ المُبتدَأ والخبرِ ....

٣٦ ـ باب النواسخ

الحمد لله الناسخ لكل منسوخ ، والعامل لكل معمول ، والرافع لكل مرفوع ، والناصب لكل منصوب ، والخافض لكل مخفوض ، والجازم لكل مجزوم ، له الأسماء الحسنىٰ ، وله الصفات العليا ، وله الأفعال التي لا تحصى ، التامة التي لا نقص فيها ، ولا غرض لها ولا علة ، ثم الصلاة الدائمة ، والتحية اللائقة بجنابه صلى الله عليه وسلم ، عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلىٰ يوم الجمع والحشر بين الأولين والآخرين .

أما بعد :

فإني قد كنت كتبت علىٰ هـٰذا الشرح الجامع تعاليق مفيدة ، وتقارير شريفة ، يحل غوامضه ، ويبين مشاكله ، أدرسه عليها في تاريخ (١٣٦٦) من الهجرة ، زمناً طويلاً ، وفترة مديدة ، قد ضاعت مني في تلك الحوادث ، والآن أردت إعادة بعض ما فيها ، مع زيادات جمة ، وفوائد مهمة ؛ حتىٰ تكون حاشية فوق الحاشية ، فقلت ـ وبالله التوفيق ، وعليه توكلت في تحصيل ما أنا قصدت ؛ من إفادة أمثالي من الأطفال ، ويكون عوناً لمن قد استعان به من رجال الفن وفرسان الميدان ـ : قال المصنف الجليل ، وكذا الشارح النبيل رحمهما الله تعالىٰ ، وجعل الجنة مثواهما ومنزلهما : (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) .

(باب) أي : هـٰذا باب معقود (في ذكر ما ينسخ) أي : في بيان جنس العامل الذي ينسخ ويزيل حكم (المبتدأ والخبر) من رفعهما .

قال المصنف : (النواسخ) التي تنسخ وتزيل ، (لحكم المبتدأ والخبر) أي :

ثلاثةُ أنواعٍ) مِنْ حيثُ العملُ (أحدُها) : ما يرفعُ المُبتدَأَ وينصبُ الخبرَ ؛ وهوَ (كانَ) وأخواتُها ، . . . .

الحكم الأصلي الذي استقر لهما بالابتداء (**ثلاثة أنواع من حيث العمل**) لا من حيث الجنس ، وإلا . . فنوعان فقط : أفعال وحروف .

قال العليمي : (« النواسخ » جمع ناسخ ؛ لأن « فاعلاً » وصفاً لغير عاقل يطرد جمعه علىٰ « فواعل » ، بخلافه وصفاً لعاقل ؛ كـ « عاقل ، وعقلاء » ، و« عالم ، وعلماء » .

ولفظ « باب » يقرأ بالرفع والتنوين ؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا الآتي باب من الأبواب ، ونوع من أنواع العلوم النحوية .

ويصح ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد : أن الباب ليس مما يضاف إلى الجملة ؛ لأن المراد من الجملة هنا : لفظها ، ويجوز الوقف عليه علىٰ سبيل التعداد) .

قال الكردي : (قوله : « من حيث العمل » أي : فقط ؛ يعني : لا من حيث الجنس ، وإلا . . فنوعان : أفعال وحروف ؛ كما مر آنفاً في حلنا ، ولا من حيث كونها متصرفة أو جامدة ، ولا من حيث كونها قابلة للإلغاء أو غيرها . . . إلىٰ غير ذٰلك ؛ كالتعليق) .

(**أحدها**) أي : أحد تلك الأنواع الثلاثة : (**ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ؛ وهو**) أي : هٰذا النوع (« **كان** » **وأخواتها**) أي : الأفعال التي كانت لها أختاً في هٰذا العمل .

وعبارة العليمي : (**وأخواتها**) أي : الأفعال التي جرت عادتهم بذكرها مع (كان) في ترجمة واحدة ؛ ولذا احتاج إلىٰ قوله الآتي : (وما حمل . . .) إلىٰ آخره وإن كان ذٰلك من الأخوات التي حمل عليها في العمل الخاص ؛ وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وقس ما بعده عليه ، ومجرد اختصاص ما حمل بأحكام لا يقتضي العطف على الأخوات ؛ لأن ما ذكر في هٰذا الباب مختلف الأحكام كما لا يخفى . انتهىٰ منه .

وما حُمِلَ علىٰ (ليسَ) ، وأفعالُ المُقاربةِ .

قوله : (**وما حمل علىٰ « ليس »**) أي : معطوف علىٰ (ليس) أي : وذٰلك النوع الذي يرفع الاسم وينصب الخبر (كان) ونظائرها ، (وما حمل علىٰ ليس) في عملها عمل (ليس) من الأحرف الأربعة ؛ لدلالتها على النفي ؛ وهي : (ما ، وإن ، ولا ، ولات) من الأحرف الأربعة المذكورة ، (**وأفعال المقاربة**) بالرفع ؛ عطفاً علىٰ (كان) أيضاً . قوله : (« **كان** » **وأخواتها**) وإنما ذكرها عقب المبتدأ والخبر ؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما .

ثم إن النواسخ باعتبار عملها ثلاثة أقسام :

١ ـ ما يرفع الاسم وينصب الخبر ؛ وهو (كان) وأخواتها .

٢ ـ وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ؛ وهو (إن) وأخواتها .

٣ ـ وما ينصب الجزأين ؛ وهو (ظن) وأخواتها .

وقيل : أربعة ؛ بجعل (أعلم ، وأرىٰ) قسماً مستقلاً .

وباعتبار ذاتها قسمان :

١ ـ أفعال ؛ وذٰلك (كان) وأخواتها ، و(ظن) وأخواتها .

٢ ـ وحروف ؛ وهي (إن) وأخواتها .

وقدم (كان) وأخواتها على القسمين الأخيرين ؛ لأن الجزء الأول معها مرفوع وإن كان الرفع غير الرفع الأول .

وإنما قال : (« كان » وأخواتها) ولم يقل : (« أمسىٰ » وأخواتها) مثلاً ؛ لأن (كان) أم الباب ؛ إذ كل شيء داخل تحت الكون ، وإن غيرها من أخواتها يخبر به عنها ؛ كأن يقال : (كان زيد أمسىٰ قائماً) ، ولا يحسن أن يقال : (أمسىٰ زيد كان قائماً) انتهىٰ من « الفاسي على الألفية » .

والثَّاني : عكسُهُ ؛ وهوَ (إنَّ) وأخواتُها ، وما حُمِلَ علىٰ (إنَّ) .

والثَّالثُ : ما ينصبُهُما معاً ؛ وهوَ (ظنَّ) وأخواتُها ، و(أعلمُ) وأخواتُها .

وسُمِّيَتْ نواسخَ ؛ لإزالتِها حكمَ المُبتدَأ والخبرِ ، أخذاً مِنَ النَّسخِ ؛ وهوَ لغةً : الإزالةُ ، وبدأَ بالنَّوعِ الأوَّلِ غيرَ مُتعرِّضٍ لأفعالِ المُقاربةِ .

ثُمَّ اعلمْ : أنَّ (كانَ) وأخواتِها علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدُها : ما يعملُ هـٰذا العملَ . . . .

(و) **النوع** (**الثاني**) من الأنواع الثلاثة : (**عكسه**) أي : عكس ما ذكر من (كان) وأخواتها ؛ أي : ما عمله عكس عمل (كان) وأخواتها (**وهو**) أي : وهـٰذا الثاني (« **إن** » **وأخواتها ، وما حمل علىٰ** « **إن** ») في العمل ؛ وهو (لا) التبرئة .

(و) **النوع** (**الثالث**) من الأنواع الثلاثة : (**ما ينصبهما**) أي : ينصب المبتدأ والخبر (**معاً**) أي : جميعاً (**وهو**) أي : هـٰذا النوع الثالث (« **ظن** » **وأخواتها** ، و« **أعلم** » **وأخواتها**) .

(**وسميت**) هـٰذه العوامل ؛ أي : كلها من الأنواع الثلاثة (**نواسخ**) من النسخ ؛ **وهو في اللغة** : الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل : إذا أزالته (**لإزالتها حكم المبتدأ والخبر**) وهو رفعهما (**أخذاً**) لتسميتها بالنواسخ (**من النسخ** ؛ **وهو**) أي : النسخ (**لغة : الإزالة ، وبدأ**) المصنف في ذكر الأنواع الثلاثة (**بالنوع الأول**) منها ؛ أي : من الثلاثة ، حالة كونه (**غير متعرض لأفعال المقاربة**) أي : غير ملتفت إلىٰ ذكر أفعال المقاربة ؛ لمخالفتها لـ (كان) وأخواتها في المعنىٰ والشروط .

(**ثم**) للترتيب الذكري لا المعنوي ؛ أي : ثم بعدما ذكرنا لك ما سبق من الكلام . . أقول لك أيها النحوي : (**اعلم : أن** « **كان** » **وأخواتها**) صادقة (**علىٰ ثلاثة أقسام**) ولو أسقط (علىٰ) . . لكان أخصر وأظهر وأوضح :

(**أحدها**) أي : أحد الأقسام المذكورة : (**ما يعمل هـٰذا العمل**) من رفع الاسم

مِنْ غيرِ شرطٍ ؛ وهوَ ثمانيةٌ : (كانَ ، وأمسىٰ ، ....

ونصب الخبر (**من غير شرط**) أي : من غير تقييد عمله بشرط من الشروط الآتية فيما سواه ؛ من تقدم النفي وشبهه علىٰ ذٰلك البعض ؛ كـ (زال ، وبرح) ، أو تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه ؛ أي : علىٰ ذٰلك البعض ؛ كـ (دام) ، فلا ينافي ذٰلك ما سيأتي من الشروط العامة لأفعال هٰذا الباب والخاصة ببعض منها .

(**وهو**) أي : هٰذا القسم الذي يعمل هٰذا العمل من غير اعتبار شرط غير الشروط العامة (**ثمانية** : **كان**) وإنما قدم (كان) وأخواتها على النوع الثاني ؛ لأن النوع الثاني حروف ، والأصل في العمل : أن يكون للأفعال ، وإنما قدم النوع الثاني ؛ وهو (إن) وأخواتها على النوع الثالث ؛ وهو (ظن) وأخواتها مع كونها أفعالاً ؛ لأن أحد الجزأين في (إن) وأخواتها باق علىٰ إعرابه الأصلي ؛ وهو الخبر ، وإنما بدأ من (كان) وأخواتها بـ (كان) لأنها أم الباب ؛ لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شأنية ؛ نحو : (كان زيد قائماً) ، وشأنية ؛ نحو قوله : (من الطويل)

وإن مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وزائدة ؛ نحو : (ما كان أحسن زيداً !!) ، وتامة ؛ نحو : (كان المطر) أي : حصل ووجد ، فأقسامها أربعة .

وتلك الثمانية **أولها** : (كان) قدمها علىٰ ما بعدها ؛ لأنها أم الباب ، لاختصاصها بأمور لا تكون لغيرها ؛ كما ذكرناها آنفاً ؛ وهي : كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها : إما على الدوام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1] ؛ أي : اتصف الله بالرحمة والغفران على الدوام ، أو مع الانقطاع ؛ نحو : (كان الشيخ شاباً) .

(**و**) **ثانيها** : (**أمسىٰ**) وهي كلمة موضوعة على اتصاف المخبر عنه بمضمون

---

(١) سورة النساء : (٩٦) .

وأصبحَ ، وأضحىٰ ، وظلَّ ، وباتَ ، وصارَ ، وليسَ) ، . . . .

الخبر في المساء ؛ وهو : من الزوال إلى الغروب ، أو إلىٰ نصف الليل ، نقيض الصباح ؛ نحو : (أمسىٰ زيد غنياً) أي : اتصف زيد بالغنىٰ في المساء .

(و) **ثالثها** : (**أصبح**) وهي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في الصباح ؛ وهو : من طلوع الفجر إلى الزوال ؛ نحو : (أصبح البرد شديداً) أي : اتصف البرد بالشدة وقت الصباح .

(و) **رابعها** : (**أضحىٰ**) وهي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر وقت الضحىٰ ؛ وهو : من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الاستواء ؛ نحو : (أضحى الفقيه ورعاً) أي : اتصف بالورع وقت الضحىٰ ؛ أي : بصلاته في الضحىٰ .

(و) **خامسها** : (**ظل**) وهي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر نهاراً ؛ نحو : (ظل زيد صائماً) أي : اتصف زيد بالصوم طول النهار .

(و) **سادسها** : (**بات**) وهي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر طول الليل ؛ نحو : (بات زيد مصلياً) أي : اتصف زيد بالصلاة طول الليل .

(و) **سابعها** : (صار) وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ تحول المخبر عنه ؛ أي : على انتقاله من حقيقة إلىٰ حقيقة أخرىٰ ؛ نحو : (صار السعر رخيصاً) ، و(صار الطين حجراً) ، أو على انتقاله من صفة إلىٰ صفة أخرىٰ ؛ نحو : (صار زيد غنياً) أي : انتقل من صفة الفقر إلىٰ صفة الغنىٰ .

(و) **ثامنها** : (**ليس**) وأصل (ليس) عند الجمهور : (ليس) بكسر العين ، فخفف بسكونها ؛ لثقل الكسرة على الياء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لأنه جامد ، فكرهوا فيه القلب دون التخفيف ؛ لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح . . لم تسكن ؛ لخفة الفتح ، بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم . . لقيل فيها : (لست) بضم

وفي معنىٰ (صارَ) : (آضَ ، ورجعَ ، وعادَ ، واستحالَ ، وحارَ ، وراحَ ، وتحوَّلَ) .

اللام ، وعلىٰ ما حكاه أبو حيان من قولهم : (لست) بضم اللام تكون قد جاءت من البابين ، وحكى الفراء : (لست) بكسر اللام ؛ كذا في « الهمع » مع زيادة من الدماميني . انتهىٰ « صبان على الأشموني » .

فائدة

ذكر في « التسهيل » : أن (ليس) تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها ، قال الدماميني : (حكىٰ سيبويه : ليس أحد ؛ أي : هنا) انتهىٰ منه أيضاً .

وهي ـ أعني : ليس ـ كلمة موضوعة للدلالة علىٰ نفي الخبر عن المخبر عنه في الحال عند التجرد من القرينة ؛ نحو : (ليس زيد قائماً) أي : ليس متصفاً بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد . انتهىٰ من « التتمة » .

(**وفي معنىٰ « صار »** : آض ، ورجع ، وعاد ، **واستحال** ، **وحار**) يحور ؛ بالحاء والراء المهملتين ، وارتد ، (**وراح**) كحديث الطير : « تغدوا خماصاً وتروح بطاناً » ، و(غدا) كحديث : « اغد عالماً أو متعلماً » انتهىٰ « كواكب » و« ياسين على المجيب » ، (**وتحول**) ، و(بقي) ، و(آل) بمد الهمزة .

قول الشارح : (**وفي معنىٰ « صار » : آض ورجع**) قال الخضري : وقد جاء مثل (صار) في العمل والمعنىٰ : ما جمعته بقولي : (من الوافر)

بمعنىٰ صار في الأفعال عشر   تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد   وحار فهاكها والله أعلم

الأول منها : (تحول) ، مثاله : نحو قوله : (من الطويل)

. . . .   لعل منايانا تحولن أبؤسا

والثاني منها : (آض) ، مثاله : نحو قوله : (من الرجز)

. . . . وآض نـهـداً كـالـحـصـان أجـردا

والثالث منها : (عاد) ، مثاله : قوله : (من الطويل)

. . . . فلله مـغـو عـاد بـالـرشـد آمـرا

والرابع منها : (رجع) ، مثاله : قوله : (من الطويل)

. . . . ويرجعن من داريت بجر الحقائب

والخامس منها : (راح) ، مثاله : (راح عبد الله منطلقاً) .

والسادس منها : (غدا) ، مثاله : (غدا الصديق عدواً) .

والسابع منها : (استحال) ، مثاله : نحو قوله : (من الكامل)

إن الـعـداوة تـسـتـحـيـل مـودة بـتـدارك الـهـفـوات بـالـحـسـنـات

والثامن منها : (ارتد) ، مثاله : (ارتد الكذوب صادقاً) .

والتاسع منها : (قعد) ، مثاله : (قعد السعر رخيصاً) .

والعاشر منها : (حار) ، مثاله : قوله : (من الطويل)

ومـا الـمـرء إلا كـالـشـهـاب وضـوءه يـحـور رمـاداً بـعـد إذ هـو سـاطـع

وألحق بـ (صار) أفعال أخر مذكورة في المطولات ، لم أذكرها خوفاً من الإطالة ، مع خلاف فيها ، والله أعلم .

(و) القسم (**الثاني**) من الأقسام الثلاثة : (**ما يعمل**) هـٰذا العمل ؛ من رفع الاسم ونصب الخبر ؛ أي : يعمل هـٰذا العمل (**بشرط : تقدم نفي**) عليها (**أو نهي أو دعاء**) .

وإنما اشترط فيها تقدم هـٰذه الأمور عليها ؛ لأنها بمعنى النفي ، فلما دخل عليها

(و) هوَ أربعةٌ : (ما زالَ) ماضي (يَزَالُ) لا ماضي (يُزِيلُ) ، ولا (يَزُولُ) فإنَّهُما تامَّانِ ؛ الأوَّلُ منهُما مُتعدٍّ إلىٰ واحدٍ ، ومَصدَرُهُ : الزَّيلُ ، . . . .

النفي وشبهه . . انقلبت إثباتاً ، فمعنىٰ (ما زال زيد قائماً) : هو قائم فيما مضىٰ ، والدليل على انقلابه : أنه لا يجوز : (ما زال زيد إلا قائماً) كما يجوز : (ما كان زيد إلا قائماً) .

(وهو) أي : هـٰذا القسم الذي يشترط فيه تقدم نفي وشبهه عليه (أربعة) : **أحدها** : (ما زال) الذي هو (**ماضي**) الذي يأتي مضارعه علىٰ (**يزال**) أي : ما تصرف من هـٰذه المواد الأربعة الآتية ، فاندفع ما يقال : إن هـٰذه المذكورات أفعال ماضية ، والنهي لا يدخل على الماضي ، و(زال) هـٰذه التي هي الناقصة ، واوية العين ، وهي من باب (فعل) بكسر العين (يفعل) بفتحها ؛ كخاف يخاف .

(**لا**) ما زال الذي (**ماضي** « **يزيل** ») بفتح الياء ، وكان عليه أن يقول : لا ماضي (يزيل) بمعنىٰ : ماز ؛ لأن الكسائي والفراء حكيا لـ (زال) الناقصة مضارعاً آخر ؛ وهو (يزيل) فيكون ـ أي : ما زال ـ مشتركاً بين المضارع الذي هو التام ؛ وهو (يزيل) ، والمضارع الناقص الذي هو (يزال) المذكور في المتن ، ثم هلا ترك هنا هـٰذا الاحتراز ألبتة ؛ كما ترك هـٰذا الاحتراز في بقية الأفعال منها إذا وردت تامة ، وأخر ذٰلك لما بعد هـٰذا ؟ أي : لا (ما زال) الذي هو ماضي (يزيل) ، (**ولا**) ما زال الذي هو ماضي (« **يزول** » **فإنهما**) أي : فإن (ما زال) الذي هو ماضي (يزيل) ، و(ما زال) الذي هو ماضي (يزول) ، فهما معطوفان علىٰ قوله : (« ما زال » ماضي « يزال ») بالنفي (**تامان** ؛ **الأول منهما** : **متعد إلىٰ**) مفعول (**واحد**) ، ومنه : (زال الدراهم عن الدنانير) ، **ومعناه** : ماز ؛ أي : ميز .

(**ومصدره**) أي : ومصدر الأول منهما : (**الزيل**) بفتح الزاي ؛ لأنه من باب (ضرب) ، ولم يذكر الشارح لـ (زال) التي من هـٰذا الباب ـ أي : من باب الأفعال الناقصة ـ مصدراً ؛ لأنه لا مصدر لها ولا أمراً .

والثَّاني قاصرٌ ، ومَصدَرُهُ : الزَّوالُ ، (وما فتئ ، وما انفكَّ ، وما برحَ) ، وهٰذهِ الأربعةُ معانيها متَّفقةٌ بلا خلافٍ ، مثالُ النَّفيِ : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ، ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ ، ومنهُ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ ، ....

(والثاني) منهما ؛ وهو : (ما زال) الذي مضارعه (يزول) : (قاصر) أي : لازم لا يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، ولا إلىٰ مفعولين ؛ نحو : (زالت الشمس عن وسط السماء) : إذا مالت إلى الغرب .

(ومصدره : الزوال) ووزنه : (فعل) بفتح العين أيضاً ؛ لأنه من باب (نصر ، ينصر) ، ومعناه : الانتقال . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وقوله : (وما فتئ ، وما انفك ، وما برح) معطوف علىٰ قوله : (وهو ما زال) .

(وهٰذه الأربعة معانيها متفقة) لأنها موضوعة للدلالة على استمرار ثبوت خبرها لاسمها منذ قبله ؛ أي : من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً ؛ أي : متفقة معانيها (بلا) وجود (خلاف) بين النحاة في اتفاقها في المعنىٰ إلا من شذ منهم ؛ كالزجاجي . انتهىٰ « كردي » .

(مثال النفي) في (زال) : قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾) والآية بتمامها وما بعدها : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[1] .

ومثال النفي في (برح) : قوله تعالىٰ : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ . . . ﴾) الآية وتمامها : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[2] .

(ومنه) أي : ومن مثال النفي في (فتئ) : قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوا (تَاللَّهِ تَفْتَؤُا)

---

(١) سورة هود ﷺ : (١١٨ ـ ١١٩) .

(٢) سورة طٰه : (٩١) .

وقولُهُ :

فَـقُـلْـتُ يَـمِـيـنَ ٱللهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـداً ....

إِذِ الأصلُ : لا تفتأُ ، ولا أبرحُ .

تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾[1] ؛ لأنها علىٰ تقدير : لا تفتؤ ؛ كما سيأتي قريباً .

(و) منه ؛ أي : ومن النفي بـ (لا) : (قوله) أي : قول الشاعر ؛ وهو امرؤ القيس في « ديوانه » والبيت ذكر الشارح منه الصدر بقوله : (من الطويل)

(**فقلت : يمين الله أبرح قاعداً**) ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

اللغة : **الأوصال** : جمع وصل ؛ وهو كل عظم يفصل من الآخر .

والشاهد فيه : (أبرح قاعداً) حيث أعمل (أبرح) منفياً مع أنه لم يسبق بحرف النفي ، لٰكنه مقدر في المعنىٰ ؛ أي : لا أبرح قاعداً ؛ كما قدر الشارح حرف النفي في المثالين حيث قال : (**إذ الأصل**) في المثالين : (**لا تفتؤ ، ولا أبرح**) ، وإنما جاز حذف (لا) في المثالين ؛ لعدم اللبس ؛ إذ قد تقرر عندهم أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، ولأنه لو كان إثباتاً . . لم يكن بد من اللام والنون .

وقوله في البيت : (يمين الله) مبتدأ ، خبره محذوف ؛ أي : علي ، ويجوز النصب ؛ لأن الحرف لما حذف . . وصل فعل القسم بنفسه إلى المقسم به ، ثم حذف .

واليمين : القسم ، والجمع : أيمن ، **والأوصال** : الفاصل ، و(لا أبرح) : جواب القسم ، وجواب (لو) محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح قاعداً .

قال الكردي : (قوله : « يمين الله » يجوز فيه الرفع على الابتداء ؛ أي : يمين الله

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٨٥) .

ومثالُ النَّهيِ : قولُهُ :

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ ٱلْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

والدُّعاءِ : قولُهُ :

.... وَلَا زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرْعَائِكِ ٱلْقَطْرُ

وقيَّدَهُ في « الارتشافِ » بـ (لا) خاصَّةً ؛ كما في البيتِ .

قسمي ، ويجوز فيه النصب أيضاً ؛ علىٰ أن الأصل : أقسم بيميني الله ، فحذف الباء فانتصب ، ثم حذف الفعل ، ويحذف النافي قياساً بشرط كون الفعل مضارعاً ، وكونه جواب قسم ، وكون النافي « لا ») انتهىٰ منه .

(**ومثال النهي**) بـ (لا) في (تزال) : (**قوله**) أي : قول الشاعر : (من الخفيف)

(صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ... ت فنسيانه ضلال مبين)

البيت لم أرَ من ذكر قائله ، **والمعنى** : استعد يا صاحبي للموت ، ولا تترك ذكره أصلاً ؛ لأن نسيانه خطأ ظاهر عن نهج الاستقامة .

والشاهد فيه : (ولا تزل ذاكر الموت) حيث أجرىٰ فيه مضارع (زال) مجرىٰ (كان) في العمل ؛ لأنها مسبوقة بحرف النهي ، وهو شبه نفي .

(و) مثال (**الدعاء**) بلا في (زال) : (**قوله**) أي : قول الشاعر ، وهو عجز بيت لذي الرمة غيلان بن عقبة في « ديوانه » ، صدره قوله : (من الطويل)

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلىٰ ... **(ولا زال منهلاً بجرعائك القطر)**

و(**منهلاً**) أي : سائلاً بشدة ، خبرها مقدم ، و(القطر) : اسمها مؤخر ، **والجرعاء** : تأنيث الأجرع ، رملة مستوية لا تنبت شيئاً .

(وقيده) أي : وقيد أبو حيان الدعاء (**في « الارتشاف »**) اسم كتاب لأبي حيان (**بـ « لا » خاصة ؛ كما**) كان هـٰذا التقييد بلا (**في**) هـٰذا (**البيت**) المذكور ؛ بناء علىٰ أن (لا) ترد هنا للدعاء .

(و) القسمُ الثَّالثُ : ما يعملُ هٰذا العملَ بشرطِ تقدُّمِ (ما) المصدريَّةِ الظَّرفيَّةِ ؛ وهوَ (دامَ) لا غيرُ ؛ كـ :

أَعْـطِ مَـا دُمْـتَ مُـصِـيـبـاً دِرْهَـمَـا . . . .

أي : مُدَّةَ دوامِكَ مُصيباً ، وسُمِّيَتْ (ما) هٰذهِ مصدريَّةً ظرفيَّةً ؛ . . . .

قال الفاسي : (وإنما قام النهي والدعاء بـ « لا » مقام النفي ؛ لأن المطلوب بهما : ترك الفعل ، وترك الفعل نفي) انتهىٰ منه .

(**والقسم الثالث**) من الأقسام الثلاثة : (**ما يعمل هٰذا العمل**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية**) عليه (وهو « دام ») خاصة (**لا غير**) أي : حالة كون (دام) مخصوصاً بهٰذا الشرط من بين هٰذه العوامل .

وهي ؛ أي : كلمة (دام) : كلمة موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها .

مثالها : (كـ) قولك : (من الرجز)

(أعـط مـا دمـت مـصـيـبـاً درهـمـاً) . . . .

وإعرابه : (أعط) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ؛ وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أي : أعط أنت أيها المخاطب ، (ما) : مصدرية ظرفية مبنية على السكون ، (دمت) : فعل وفاعل ، (مصيباً) : خبر دام منصوب بها علىٰ أنه خبرها ، (درهماً) : مفعول ثان لـ (أعط) ، ومفعوله الأول محذوف تقديره : المحتاج ، وجملة (دام) مع اسمها وخبرها : صلة (ما) المصدرية ، و(ما) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والتقدير : (أي) : أعط المحتاج درهماً (**مدة دوامك مصيباً**) أي : واجداً لذٰلك الدرهم .

(**وسميت « ما » هٰذه مصدرية**) لتأويلها مع ما بعدها بمصدر ؛ لأنها من آلة السبك ، و(**ظرفية**) لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف الذي هو المدة ،

لأنَّها تُقدَّرُ بالمَصدَرِ والظَّرفِ ، فلو لَمْ يتقدَّمْها (ما) أو كانَتْ مصدريَّةً غيرَ ظرفيَّةٍ . . لَمْ تعملْ ، وإن وليَ مرفوعَها منصوبٌ . . فهو حالٌ ؛ كـ : (عجبتُ ممَّا دامَ زيدٌ صحيحاً) أي : مِنْ دوامِهِ صحيحاً ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِ المصدريَّةِ الظرفيَّةِ وجودُ العملِ المذكورِ ، بدليلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ إذ لا يلزمُ . . . .

وليس المراد : أنها نابت عن الظرف ؛ لأنها حرف ، والظرف اسم ، والحرف لا ينوب عن الاسم . انتهىٰ عن ابن الحاج .

كما قال الشارح : سميت مصدرية (**لأنها**) أي : لأن (ما) مع مدخولها (**تقدر**) أي : تؤول (**بالمصدر**) المضاف إليه (**والظرف**) المقدر ، (**فلو لم يتقدمها**) أي : لم يتقدم دام (**ما**) أي : (ما) المصدرية الظرفية (**أو كانت**) ما (**مصدرية غير ظرفية . . لم تعمل**) دام هٰذا العمل ؛ أي : عمل (كان) لفقدان شرط عملها ؛ وهو تقدم (ما) هٰذه عليها ، بل تكون تامة بمعنىٰ : بقي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ (1) .

(**وإن ولي مرفوعها منصوب . . فهو**) أي : فذٰلك المنصوب (**حال**) أي : منصوب على الحالية ، مثال ذٰلك : (**كـ**) قولك : (« **عجبت مما دام زيد صحيحاً** » أي : من دوامه) حال كونه (**صحيحاً**) إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ، ولا يعجبه في المدة ، ولا يتأتىٰ كونها ظرفية غير مصدرية ، فلا توجد الظرفية بدون المصدرية .

وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم (ما) علىٰ دام ؛ نحو : (دمت صحيحاً) انتهىٰ « أبو النجا » .

(**ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور**) أي : عملها عمل كان (**بدليل قوله تعالىٰ** : ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) ؛ أي : بقيتا (**إذ لا يلزم**

---

(1) سورة هود ﷺ : (١٠٧) .

مِنْ وجودِ الشَّرطِ وجودُ المشروطِ ، ولا توجدُ الظَّرفيَّةُ بدونِ المصدريَّةِ .

واتَّفقَ النُّحاةُ علىٰ أنَّ (كانَ) وأخواتِها أفعالٌ إلَّا (ليسَ) فإنَّ الفارسيَّ ومَنْ تبعَهُ يذهبُ إلىٰ حرفيَّتِها ، والصَّحيحُ : فعليَّتُها ؛ لاتِّصالِ ضمائرِ الرَّفعِ البارزةِ وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ بها ؛ كما تقدَّمَ .

(فترفعنَ) هٰذهِ الأفعالُ ، وكذا ما تصرَّفَ منها (المُبتدَأَ) تشبيهاً بالفاعلِ ، ويُسمَّى (اسماً لهنَّ) حقيقةً ، وفاعلاً مجازاً ، . . . .

من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية) .

(**واتفق النحاة : علىٰ أن « كان » وأخواتها**) ، **الأولىٰ أن يقول** : (علىٰ أن هٰذه الأفعال المذكورة بصيغة الماضي) أي : اتفقوا علىٰ أنها (**أفعال**) ماضية (**إلا « ليس »**) فإنهم اختلفوا في (ليس) ، (**فإن**) أبا علي (**الفارسي ومن تبعه**) كالزجاجي (**يذهب إلىٰ حرفيتها**) أي : حرفية (ليس) لعدم دلالتها على الحدث .

وأجيب عن استدلال صاحب هٰذا القول : بأن عدم دلالتها على الحدث عارض بشبهها بالحرف في الجمود وعدم التصرف ، وليس ذٰلك في أصل وضعها ، (**والصحيح : فعليتها ؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة**) بها ؛ فإنك تقول فيها : (لستَ عليهم بوكيل) ، ﴿ لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾[1] ، وتقول فيها : ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾[2] ، (و) لقبولها واتصال (**تاء التأنيث الساكنة بها**) في قولهم : هند ليست بقائمة (**كما تقدم**) البحث عن ذٰلك في (باب علامات الأفعال) في أوائل الكتاب ، (**فترفعن هٰذه الأفعال**) الناسخة من أخوات (كان) أي : يرفعن ماضيها (**وكذا ما تصرف منها**) أي : من ماضيها وأمرها واسم فاعلها ومفعولها ومصدرها ؛ أي : يرفعن (**المبتدأ تشبيهاً**) له (**بالفاعل ، ويسمىٰ**) ذٰلك المبتدأ (**اسماً لهن حقيقة ، وفاعلاً مجازاً**) .

---

(١) سورة الأنعام : (٦٦) .

(٢) سورة آل عمران : (١١٣) .

. . . .

قال الكردي : (قوله : « كما تقدم » أي : في شرح أقسام الفعل أوائل الكتاب .

قوله : « فترفعن المبتدأ » عطف علىٰ « يدخلن » المفهوم من مضمون ما سبق ، فالفاء للتعقيب ، أو معطوف علىٰ « ينسخن » المفهوم من قوله : « النواسخ » من عطف المفصل على المجمل .

قوله : « هـٰذه الأفعال » ، **الأولىٰ أن يقول** : أي : هـٰذه الأفعال المذكورة بصيغة الماضي .

قوله : « وكذا ما تصرف منها » وقوله : « منها » متعلق بـ « تصرف » أي : ما تصرف من الأفعال الماضية منها ، لا بيان لـ « ما » الموصولة ؛ لفساد المعنىٰ حينئذٍ .

والمراد بـ « ما تصرف منها » : المضارع واسم الفاعل والمصدر وكذا اسم المفعول ، وفاقاً لسيبويه ، وخلافاً للفارسي ؛ نحو : « يكون ، وكن ، وكون ، وكائن ، ومكون فيه) ، واتفقوا علىٰ أن « ليس » جامدة ، لا يتصرف منها شيء ، وكذا « دام » عند الفراء ومن تبعه من المتأخرين ، والأقدمون أثبتوا لها مضارعاً ، وأن « زال » وأخواتها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر .

قوله : « ويسمى » المبتدأ « اسماً لهن حقيقة ، وفاعلاً مجازاً . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : إنها لكونها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد ؛ كـ « ضرب زيد عمراً » في وقوع مرفوع فمنصوب بعده سموا معموليها باسم معموليه مجازاً) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (وتسمية المرفوع بـ « اسمها » ، والمنصوب بـ « خبرها » تسمية اصطلاحية خالية عن المعنىٰ ، فلا مشاحة في الاصطلاح ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة ؛ وإنما اصطلحوا علىٰ تسميته بذٰلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة ، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ، فلا حاجة إلىٰ تقدير مضاف لها ؛ أي : خبر اسمها ، واندفع بذٰلك ما قيل : من أن المرفوع ليس اسمها ، وإنما هو اسم للذي وضع له .

(وينصبنَ خبرَهُ) تشبيهاً بالمفعولِ ، ويُسمَّىٰ (خبراً لهنَّ) حقيقةً ، ومفعولاً مجازاً ، . . . .

واعلم : أن دخول هٰذه الأفعال على المبتدأ والخبر علىٰ خلاف القياس ؛ لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات ، لا إلى الجمل ؛ فإن ذٰلك للحروف ، ولٰكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ، ورفعوا بها ونصبوا ، وكان القياس ألا تعمل ؛ لأنها ليست أفعال حقيقة ، وإنما دخلت ؛ لتدل علىٰ تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت ووقع فيه ، فأشبهت بذٰلك الحروف .

فإذا قلت : « كان زيد قائماً » . . فهو في قوة : « أمس زيد قائم » .

وإذا قلت : « يكون زيد قائماً » . . فهو في قوة : « غداً زيد قائم » ، إلا أنها لما جيء بها لتقرير المبتدأ علىٰ صفة ؛ وهي الخبر . . أعملوها في الجزأين ، وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد « كان » ، وأنكره الفراء ، ورد بالسماع ، قال شاعرهم : (من الطويل)

إذا مت كان الناس صنفان : شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذٰلك ، والجمهور علىٰ أن في « كان » ضمير الشأن اسمها ، والجملة في موضع نصب على الخبرية ، أو « كان » : ملغاة لا عمل لها) انتهىٰ من « عليمي » .

(وينصبن) هٰذه الأفعال **(خبره)** أي : خبر المبتدأ **(تشبيهاً)** له **(بالمفعول)** أي : بمفعول الفعل المتعدي لواحد **(ويسمىٰ)** ذٰلك المنصوب **(خبراً لهن)** أي : لهٰذه الأفعال **(حقيقة ، و)** يسمىٰ ذٰلك المنصوب **(مفعولاً)** لهن **(مجازاً)** تشبيهاً له بمفعول الفعل المتعدي لواحد .

قوله : (**ويسمىٰ ذٰلك المبتدأ اسمها حقيقة ، وفاعلها مجازاً**) وإنما كان مجازاً ؛ لأن الفاعل حقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها ، **فمعنىٰ (كان زيد قائماً)** : ثبت قيام زيد في الماضي ، فهٰذه تسمية اصطلاحية ، فلا مشاحة فيها . انتهىٰ « سجاعي » .

لـٰكِنْ يُشتَرَطُ في المُبتدَأ الَّذي تدخلُ عليهِ : أَلَّا يُخبَرَ عنهُ بجملةٍ طلبيَّةٍ ولا إنشائيَّةٍ ،
وأَلَّا يلزمَ التَّصديرُ ، . . . .

قوله : (**وينصبن خبراً لهن حقيقة ، ومفعولاً لهن مجازاً**) علىٰ طريق الاستعارة التصريحية . انتهىٰ « ياسين » .

وهـٰذا في حال كونهن ناقصة ، أما إذا استعملت تامة ؛ نحو : (قد كان الثناء) . . فهو فاعل حقيقة ، ولا خبر لها حينئذٍ . انتهىٰ من « التتمة القيمة » .

ولما كان كلامه المذكور يوهم أنهن تعملن رفع المبتدأ ونصب الخبر بلا شرط شيء فيهن . . رفع ذٰلك التوهم بقوله : (**لـٰكن يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه : ألا يخبر عنه بجملة طلبية**) نحو : (زيد اضربه) ، (ولا) بجملة (إنشائية) نحو قولك : (هند زوجتكها) ، فإن أخبر عنه بها . . لم تدخل هـٰذه الأفعال عليه ؛ لانتفاء شرطه ، فلا يقال : (كان زيد اضربه) ، أو : (لا تهنه) ، أو : (كان زيد لا تهنه) ، أو : (كان زيد غفر الله له) لمنافاة هـٰذه الجملة المذكورة لهـٰذه الأفعال ؛ لما عرف من معناها ، وبين ذٰلك الرضي بما ينبغي مراجعته .

وقضية كلامه : أن الطلب قسيم للإنشاء ، **والصحيح** : أنه قسم منه ؛ كما مر في (مبحث الطلب والانشاء) ، وأما إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً علىٰ ما له صدر الكلام . . جاز إذا لم تصدر هـٰذه الأفعال بـ (ما) لأن ذٰلك المفرد يجب تقديمه ؛ كما سيأتي ، نحو : (أين تكن . . أكن) ، و(أين كنت . . كنت) انتهىٰ « عليمي » .

(**وألا يلزم**) ذٰلك المبتدأ (**التصدير**) أي : إيقاعه في صدر الكلام وأوله ، فإن لزم ذٰلك المبتدأ التصدير ؛ كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وما أضيف إليها ، والمقرون بلام الابتداء ، وكذا (كم) الخبرية على الصحيح . . لا تدخل عليه هـٰذه الأفعال ، وإنما لم يجز أن يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدماً كما جاز في الخبر مفرداً طلبياً ؛ لأن الاسم يمتنع تقديمه علىٰ هـٰذه الأفعال ؛ كما يمتنع تقديم الفاعل علىٰ فعله ، لالتباسه بالمبتدأ ، بخلاف الخبر . انتهىٰ « عليمي » .

ولا الحذفُ ، ولا عدمُ التَّصرُّفِ ، . . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**وألا يلزم**) ذلك المبتدأ ، (**التصدير**) كاسمي الشرط ، والاستفهام ، وذي لام ابتداء ، فلا يقال : (كان من يأتيني أكرمه) ، ولا : (كان من أباك) ، ولا : (كان زيد قائماً) .

وأما جواز : (من كان أباك) . . فلأن (من) مبتدأ لا اسم (كان) لأن اسم (كان) كالفاعل ، لا يتقدم علىٰ رافعه ، بل اسم (كان) ضمير مستتر فيها راجع إلىٰ (من) ، ويستثنىٰ من ذلك : ضمير الشأن ؛ كقوله : (من الطويل)

إذا مت كان الناس صنفان : شامت وآخر مثن بالذي كنت أفعل

قوله : (ولا) يلزم ذلك المبتدأ (**الحذف**) كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد نحو مدح ، فلا يقال : (الحمد لله كان الحمد) أي : كان هو الحميد . انتهىٰ « كردي » .

(**ولا عدم التصرف**) قال العليمي : (قوله : « **ولا الحذف** » أي : فما لزم الحذف ؛ كالمخبر عنه بنعت مقطوع ؛ نحو : « الحمد لله أهل الحمد » برفع « أهل » . . لا تدخل عليه هـٰذه الأفعال ، « و » أن « لا » يلزم « عدم التصرف » أي : لزومه حالة واحدة ؛ كـ « طوبىٰ للمؤمنين ، وويل للكافرين » وذلك بألا يصغر ولا يثنىٰ ولا يجمع ، وهـٰذا هو المراد هنا ، لا التصرف في الظروف والمصادر ؛ وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب كما توهمه جماعة من النحاة ، لئلا يلزم التكرار بما بعد هـٰذا الشرط .

وعلل الرضي اشتراط ذلك : بأن الاسم الجامد مشبه للحرف ، والناسخ لا يدخل على الحرف ، فكذا ما أشبهه .

ونظر فيه ؛ لما يلزم من أن « من ، وما » الموصولتين لا تدخل عليهما هـٰذه النواسخ ، وبطلانه مقطوع به ؛ ومن ذلك : « **أيمن الله** » في القسم ، و« طوبىٰ للمؤمن ، وويل للكافر » ، و« ما » التعجبية) انتهىٰ « **عليمي** » .

ولا الابتدائيَّةِ ، سواءٌ كانَتْ لنفسِهِ ، أم لمصحوبٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ . . . .

(و) أن (لا) يلزم ذٰلك المبتدأ (**الابتدائية ؛ سواء كانت**) لزومه الابتدائية (لنفسه) أي : لأجل ذاته ؛ نحو : (أقل رجل يقول ذٰلك إلا زيداً) أي : سواء كان لزومه للابتدائية لمجرد نفسه وذاته ، لا لسبب آخر ؛ يعني : إنما يقتضي ذٰلك مجرد نفسه ؛ كـ (أيمن) في القسم ، ومثل له جماعة ؛ منهم : ابن مالك ، وتبعهم خالد في « التصريح » بقولهم : (أقل رجل يقول ذٰلك إلا زيد) ، **يعنون** : ما يقول ذٰلك إلا زيد ؛ إذ العرب قد يستعملون القلة ويعنون بها النفي رأساً ، فـ (أقل) : مبتدأ ، ولا خبر له ؛ كما هو في : (أقام الزيدان) ، وكما قيل في : (لضربي زيداً قائماً) ، وفي : (لولا علي . . لهلك عمر) ، وفي : (كل رجل وضيعته) ، ولفظ (يقول) نعت (رجل) بدليل : جريانه علىٰ ما أضيف إليه (أقل) في إفراده وتأنيثه وضديهما ، فتقول : (أقل رجل يقول ذٰلك ، وأقل رجلين يقول ذٰلك ، وأقل رجال يقولون ذٰلك ، وأقل امرأة تقول ذٰلك . . .) وهٰكذا ، **والمعنىٰ** : قل رجل يقول ذٰلك ؛ أي : لا يقول رجل ؛ كما مر ، فلما كان المبتدأ فيه بمعنى الفعل . . استغني فيه عن الخبر ، فكما أن النواسخ لا تدخل على الأفعال . . كذٰلك لا تدخل علىٰ ما في معناها .

قال الدماميني : (وفيه نظر ، والظاهر : أن هٰذا المثال امتنع فيه دخول النواسخ عليه لمانع معنوي ؛ لأنهم أقاموه مقام ما لا يدخل عليه النواسخ ، لأنه بمعنىٰ : ما يقول ذٰلك رجل) انتهىٰ « كردي » .

(أم) كان لزومه الابتدائية (لمصحوب لفظي) ، مثل له المرادي في « شرح التسهيل » بالمبتدأ بعد (لولا) و(إذا) الفجائية ، وذكر الرضي المبتدأ بعد (أما) لأن المذكورات لا يليها إلا المبتدأ (أو) كان لزومه الابتدائية لأمر (معنوي) نحو : (ما أحسن زيداً !!) ، و(لله درك !!) ، ومثل هٰذا ما تضمن الدعاء عليه ، أو الدعاء له ؛ كـ (ويل لك) ، و(سلام عليك) ، فإنه يلزم الابتدائية ؛ ليفيد الثبوت والدوام . انتهىٰ « كردي » باختصار .

(نحوُ : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾) ، وأمّا قولُهُ :

وَكَــوْنِـي بِــٱلْــمَــكَــارِمِ ذَكِّــرِيــنِــي ....

.. فنادرٌ ، ....

وقول المصنف : (**نحو** : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾) مقدم على محله ؛ لأنه تمثيل لـ (يرفعن الاسم وينصبن الخبر) ، فهو تحريف من النساخ ، والأصل في كلام المصنف : (فيرفعن هٰذه الأفعال المبتدأ وينصبن خبره خبراً لهن ، ومثال ذٰلك : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾) حيث رفع فيه (كان) : (ربك) علىٰ أنه اسمها ، ونصب (قديراً) علىٰ أنه خبرها ، وهٰذه الآية بتمامها : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [1] .

(**وأما قوله**) أي : قول الشاعر : (من الوافر)

(وكـونـي بـالـمـكـارم ذكـريـنـي) ودلـي دل مـاجـدة صـنـاع

البيت لبعض بني نهشل ، **والشاهد فيه** : (وكوني بالمكارم ذكريني) حيث جاء خبر (كان) جملة طلبية أمرية ، وهو شاذ .

وفي « الكردي » : والبيت حمل على الندور ؛ حيث وقع فيه دخول الناسخ ، وهو (كان) علىٰ مبتدأ ؛ وهو الياء في (كوني) ، مخبر عنه بجملة طلبية ؛ وهو (ذكريني) ، وعلىٰ ندوره فهو مؤول بالخبر ، والتقدير : تذكرينني .

وقوله : (ودلي) بكسر الدال من دلت المرأة علىٰ زوجها تدل ـ بالكسر ـ دلاً ، ودلالاً ، ودالولاء ، وتدللت : إذا أرته جراءة عليه في تغنج وتشكل ، كأنها تخالفه وما بها خلاف ، ويقال : امرأة صناع اليدين ، كسحاب ؛ أي : حاذقة ماهرة بعمل اليدين ، وضدها : الخرقاء . انتهىٰ .

.. (فـ) هو : أي : قول الشاعر المذكور (نادر) أي : محمول على الندور ، فلا

---

(١) سورة الفرقان : (٥٤) .

ولعلَّهُ استغنىٰ عن ذكرِ هـٰذهِ الشُّروطِ إحالةً على المثالِ ؛ فإنَّهُ جامعٌ لها .

وما اقتضاهُ كلامُهُ مِنْ نسبةِ الرَّفعِ إلىٰ هـٰذهِ الأفعالِ هوَ مذهبُ البصريِّينَ ، وأمَّا الكوفيُّونَ . . فإنَّهُم لا يجعلونَ لها عملاً إلَّا في الخبرِ ؛ لأنَّ الاسمَ لَمْ يتغيَّرْ عمَّا كانَ عليهِ ، والصَّحيحُ : الأوَّلُ ، بدليلِ : اتِّصالِ الاسمِ بها ، إذا كانَ ضميراً ؛ نحوُ : ﴿ كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، والضَّميرُ بالاستقراءِ لا يتَّصلُ إلَّا بعاملِهِ .

اعتراض به ، ومع ندوره ، فهو مؤول بالخبر ؛ مثل قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[1] ، تقديره : كوني تذكرني .

(ولعله) أي : ولعل المصنف (استغنىٰ عن ذكر هـٰذه الشروط) الستة السابقة (إحالة) لمعرفة هـٰذه الشروط بالتعداد والتفصيل (علىٰ) معرفة (المثال) الذي هو قوله : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[2] ، (فإنه) أي : فإن هـٰذا المثال (جامع) أي : متجمع (لها) لهـٰذه الشروط الستة .

(وما اقتضاه كلامه) أي : كلام المصنف رحمه الله (من نسبة الرفع) أي : رفع المبتدأ (إلىٰ هـٰذه الأفعال) الناسخة ؛ حيث قال فيما مر : فيرفعن المبتدأ (هو) أي : نسبة رفع المبتدأ إليهن (مذهب البصريين ، وأما الكوفيون) أي : جمهورهم ؛ لأن الفراء منهم وافق البصريين في أنها عاملة فيه الرفع ؛ تشبيهاً له بالفاعل . . (فإنهم لا يجعلون لها) أي : لهـٰذه الأفعال الناسخة (عملاً) في الاسم (إلا في الخبر) أي : خبر المبتدأ (لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه) أي : عن إعرابه الذي كان عليه قبل دخولها عليه ؛ وهو الرفع بالابتداء ، (والصحيح) هو (الأول) من المذهبين ؛ وهو مذهب البصريين (بدليل اتصال الاسم بها إذا كان) ذٰلك الاسم (ضميراً ؛ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3] ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله) .

---

(١) سورة مريم : (٧٥) .

(٢) سورة الفرقان : (٥٤) .

(٣) سورة الزخرف : (٧٦) .

ويلزمُ علىٰ مقابلِهِ أن تكونَ هـٰذهِ الأفعالُ ناصبةً لا رافعةً ، وهـٰذا لا يُعهَدُ في الأفعالِ .
والأصلُ : تأخيرُ الخبرِ عنِ الاسمِ ؛ كما في (بابِ المُبتدَأ) ، (وقد يتوسَّطُ الخبرُ) بينَ الاسمِ والفعلِ معَ جميعِها ولو كانَ جملةً على الأصحِّ ، . . . .

(ويلزم علىٰ مقابله) أي : علىٰ مقابل الصحيح ؛ وهو مذهب الكوفيين : (أن تكون هـٰذه الأفعال) الناسخة (ناصبة) للخبر (لا رافعة) للاسم ، (وهـٰذا) أي : كونها ناصبة غير رافعة (لا يعهد) أي : لم يعرف (في الأفعال) ، وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول ؛ كما ذكر في (باب الفاعل) . . فشاذ ، فلا يرد نقضاً ورداً لما ذكر ، (والأصل) أي : الغالب الكثير في كلامهم (تأخير الخبر) أي : خبر هـٰذه الأفعال (عن الاسم) أي : عن اسمها (كما) هو الغالب (في « باب المبتدأ ») أي : إن الخبر الذي في باب المبتدأ الأصل فيه : التأخير ؛ لأن الخبر محكوم به على المبتدأ ، وحق المحكوم به التأخير عن المحكوم عليه ، (وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل) الناسخ ؛ أي : يدخل بينهما ، فلفظ (التوسط) مجرد عن بعض معناه ، والمراد به : مجرد الدخول بينهما ؛ سواء كان أقرب إلى الأول منهما أم إلى الثاني .

وقوله : (يتوسط) يحتمل الزماني في التكلم ، والمكاني في الرقم ، وخصه بالمكاني : قوله : (بين الاسم والفعل) ، والأعذب : لفظ (يدخل) من لفظ (يتوسط) أي : وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل (مع جميعها) أي : مع جميع هـٰذه الأفعال الناسخة (ولو كان) ذٰلك الخبر (جملة) ، وقوله : (على الأصح) راجع إلىٰ قوله (مع جميعها) وإلىٰ قوله : (ولو جملة) لأن كلتا المسألتين خلافية ؛ وهو مذهب البصريين .

ومنعه الكوفيون ـ أي : منعوا توسط الخبر بين الاسم والفعل ـ في جميع هـٰذه الأفعال ؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم علىٰ ما يعود عليه .

ومنع ابن درستويه التوسط مع (ليس) ، وابن معطي مع (دام) ، وردوا الأول :

ثُمَّ تارةً يكونُ التَّوسُّطُ جائزاً (نحوُ) : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وقولِهِ :

. . . . (فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ)

وتارةً يكونُ واجباً ؛ نحوُ : (يعجبُني أن يكونَ في الدَّارِ صاحبُها) ، فلا يجوزُ . . . .

بقراءة : ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾[1] بنصب (البر) ، **والثاني** : بقوله : (من البسيط)

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

ومنع قوم توسط الخبر إذا كان الخبر جملة ؛ نحو : (كان يقوم زيد) علىٰ أن (زيد) اسم (كان) ، و(يقوم) خبرها ، قال ابن السراج : (**والقياس** : جوازه) ، وصححه ابن عصفور ، ولم يظفر به من حكى الإجماع على الجواز فيها ؛ كابن مالك ، ولا فرق في الجملة بين الاسمية والفعلية ، ولا بين الفعلية التي فعلها رافع لضمير الاسم أو لا ، خلافاً لمن منع مطلقاً . انتهىٰ « كردي » و« عليمي » .

(**ثم**) بعدما ذكرنا (**تارة يكون التوسط**) أي : توسط الخبر بين الاسم والفعل (**جائزاً**) سواء كان الجزءان معرفتين ؛ نحو : (كان أخاك زيد) ، أو متخالفين (**نحو** : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾)[2] ، أ (و) نكرتين ؛ نحو (**قوله**) : (من الطويل)

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... (**فليس سواء عالم وجهول**)

أي : إن جهلتنا ؛ والبيت قائله : السموءل بن عادياء في « ديوانه » .

والشاهد فيه : (ليس سواء عالم وجهول) حيث توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها ، وهو جائز عند البصريين ، شاذ عند الكوفيين .

(**وتارة يكون**) أي : توسط الخبر بين الاسم والفعل (**واجباً** ؛ **نحو** : **يعجبني أن يكون في الدار صاحبها**) ، فيجب توسط الخبر بين الفعل والاسم ، (**فلا يجوز**)

---

(١) سورة البقرة : (١٧٧) .

(٢) سورة الروم : (٤٧) .

تقديمُ الخبرِ على النَّاسخِ ؛ لأجلِ الحرفِ المصدريِّ ، ولا تأخُّرُهُ عنِ الاسمِ ؛ لأجلِ الضَّميرِ ، . . . .

حينئذٍ ؛ أي : حين إذ اقترن الناسخ بحرف مصدري (**تقديم الخبر على الناسخ ؛ لأجل الحرف المصدري**) لأن الحرف المصدري لا يجوز أن يليه معمول الصلة ؛ كأن تقول : (إن في الدار يكون صاحبها) ، وهٰذا التعليل وقع في كلام جماعة ؛ منهم : الشهاب القاسمي ، **والحق** : أن الممتنع : تقديم الصلة أو شيء من أجزائها على الموصول ، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة علىٰ بعض . . فجائز ؛ فمنه : تقديم معمول الصلة على العامل ، وإيلاؤه الحرف المصدري . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولا تأخره**) أي : تأخير الخبر (**عن الاسم لأجل**) اتصال (**الضمير**) العائد على الخبر بالاسم ؛ لأنه لا يجوز عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ؛ كأن يقال : (يعجبني أن يكون صاحبها في الدار) انتهىٰ منه .

قوله : (**نحو : يعجبني . . .**) إلىٰ آخره ، مثله قولك : (آتيك ما دام في الدار صاحبها) كما مثل به الناظم ؛ لأن (ما) مصدرية ، فيجري فيه تعليل الشارح ؛ يعني قوله : (لأجل الحرف المصدري) ، وهٰذا التعليل شامل لتقديم الخبر الذي هو لفظ (في الدار) على الناسخ ، دون الحرف المصدري الذي هو (أن) ، وعليهما جميعاً ؛ لأن الحرف المصدري لا يجوز أن يليه معمول الصلة ؛ لشدة امتزاجه بصلته ، ولا أن يتقدم عليه ؛ لأن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأجل الحرف المصدري**) لأن (أن) يكون في تقدير المصدر ، فتقدم (في الدار) عليه يستلزم تقدم معمول المصدر عليه ، وهم منعوا ذٰلك .

قال العليمي : (قوله : « لأجل الضمير » لأنه لو قيل : « كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار » . . لزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز) .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأجل الضمير**) أي : لئلا يلزم رجوع الضمير علىٰ متأخر

قالَ الدَّمامينيُّ : وأمَّا تمثيلُهُم في هـٰذا المقامِ بنحوِ : (كانَ في الدَّارِ صاحبُها) . . فليسَ بصحيحٍ ؛ إذ ليسَ ثَمَّ ما يوجبُ التَّوسُّطَ ، إذ لو قُدِّمَ الخبرُ على النَّاسخِ . . لَمْ يمتنعْ ، وتارةً يكونُ مُمتنِعاً لمانعٍ ، كحصرِ الخبرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ ، . . . .

لفظاً ورتبة ؛ وهو (الدار) التي هي من متعلق الخبر ؛ إذ لو قدم الخبر . . يقال : (في الدار كان صاحبها) انتهىٰ منه ، ومفاد عبارتهما واحد .

(**قال الدماميني : وأما تمثيلهم في هـٰذا المقام**) أي : في مقام وجوب توسط الخبر بين الناسخ واسمه (**بنحو** : « **كان في الدار صاحبها** » . . **فليس بصحيح** ؛ **إذ ليس ثَم**) أي : في مثالهم هـٰذا (**ما يوجب التوسط**) أي : توسط الخبر بين الناسخ والاسم (**إذ لو قدم الخبر على الناسخ**) بأن قيل : (يعجبني في الدار أن يكون صاحبها) . . (**لم يمتنع**) ذٰلك ؛ أي : تقديم الخبر على الناسخ .

وجوابه ـ أي : جواب اعتراض الدماميني ـ : أنهم أرادوا بوجوب التوسط : الوجوب الإضافي ؛ أي : بالنسبة للتأخير ، لا مطلق الوجوب ، أو أرادوا : أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل . انتهىٰ « عليمي » .

(**وتارة يكون**) توسط الخبر بين الناسخ والاسم (**ممتنعاً لمانع**) يمنعه من التوسط (**كحصر الخبر**) أي : وذٰلك المانع ؛ كإرادة حصر الاسم في الخبر ؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بـ (إلا) .

فإن قيل : ما المانع من تقديم الخبر مع (إلا) في هـٰذه الحالة على الفعل الناسخ ؛ بأن يقال : (إلا قائماً لم يكن زيد) ؟

قلت : لامتناع تصدير (إلا) في أول الكلام . انتهىٰ .

مثال ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾) ، **والمكاء** : هو الصفير ، **والتصدية** : هي التصفيق باليدين ، وتمام

وكخفاءِ إعرابِهِما ؛ نحوُ : (كانَ موسىٰ صديقي) ، وكتأخُّرِ مرفوعِ الخبرِ ؛ نحوُ : (كانَ زيدٌ حسناً وجهُهُ) إذ لو قُدِّمَ وقيلَ : (كانَ حسناً زيدٌ وجهُهُ) أو (حسناً كانَ زيدٌ وجهُهُ) . . لزِمَ الفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ الَّذي هوَ كجزئِهِ بالأجنبيِّ .

الآية : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾[1] .

قوله : (**وكخفاء إعرابهما**) معطوف علىٰ قوله : (كحصر الخبر) أي : إعراب الاسم والخبر ؛ لخوف التباس الاسم بالخبر .

مثال ذٰلك : (**نحو** : « **كان موسىٰ صديقي** » ، **وكتأخر مرفوع الخبر** ؛ **نحو** : **كان زيد حسناً وجهه**) فيجب تأخر الخبر عن الناسخ والاسم (**إذ لو قدم**) الخبر إلىٰ ما بين الاسم والناسخ (**وقيل** : « **كان حسناً زيد وجهه** » ، **أو**) قدم الخبر علىٰ كل منهما وقيل : (« **حسناً كان زيد وجهه** » . . **لزم الفصل بين العامل**) الذي هو الخبر (**ومعموله**) يعني : مرفوعه الذي هو (وجهه) أي : وبين معموله ؛ أي : معمول الخبر (**الذي هو كجزئه**) أي : كجزء الخبر (**بالأجنبي**) الذي هو (زيد) في المثال الأول ، أو (كان زيد) في المثال الثاني ، أما تأخير المنصوب ؛ نحو : (آكلاً كان زيد طعامك) . . فلا يمنع تقديمه ، لٰكن يقبح ما لم يكن ظرفاً ؛ نحو : (مسافراً كان زيد اليوم) ، و(راغباً كان زيد فيك) ، وإلا . . فلا قبح . انتهىٰ « **عليمي** » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وكخفاء إعرابهما**) أي : ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر للالتباس ؛ كما في المبتدأ والخبر ، خلافاً للزجاج في تجويزه كون (**تلك**) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾[2] خبراً ، و(دعواهم) : اسماً ، مع خفاء الإعراب .

---

(١) سورة الأنفال : (٣٥) .

(٢) سورة الأنبياء : (١٥) .

قوله : (**وكتأخر مرفوع الخبر**) عبارة « التسهيل » : ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم وتأخير مرفوعه .

قوله : (**إذ لو قدم**) أي : الخبر ؛ وهو (حسناً) على الاسم ، أو عليه وعلى الفعل الناسخ .

قوله : (**بين العامل ومعموله**) العامل : هو (حسناً) ، ومعموله : هو (وجهه) .

قوله : (**بأجنبي**) أي : بأجنبي عن العامل ؛ وهو (زيد) في الأول ، و(كان زيد) في الثاني . انتهىٰ منه .

(**وقد يتقدم الخبر على الفعل**) الناسخ (واسمه) أي : اسم ذٰلك الفعل (مع جميعها) أي : مع جميع الأفعال الناسخة ؛ أي : إلا مع (دام) اتفاقاً ، و(ليس) على الأصح ، خلافاً للفراء في منعه مع كل ناف ، (ما) أو غيرها ، وخلافاً لغيره من بقية الكوفيين في الإجازة مطلقاً في غير (دام ، وليس) ، فيجوزون التقديم في المثبت والمنفي بأي ناف كان ؛ نحو : (قائماً كان زيد) ، أو (قائماً ما زال زيد) .

قوله : (ولو كان) الخبر (جملة) اسمية أو فعلية ، وسواء كان فعل الجملة الاسمية رافع لضمير الاسم أم لا ؛ نحو : (أبوه قائم كان زيد) ، و(يقوم كان زيد) ، و(يقوم أبوه كان زيد) .

قوله : (**على الأصح**) راجع لقوله : (مع جميعها) ، ولقوله : (ولو جملة) .

قال في « التسهيل » : (ولا يلزم تأخير الخبر إذا كان جملة ، خلافاً لقوم) انتهىٰ ، وقد ذكرنا آنفاً : جواز توسطه إذا كان جملة على الأصح .

قال العليمي : (وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا) .

ومما يدل علىٰ جواز تقديم الخبر ؛ وهو جملة الآية التي استدل بها الشارح علىٰ

بدليلِ : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ فإنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤذِنُ بجوازِ تقديمِ العاملِ ؛ كذا قِيلَ ، وهوَ غيرُ لازمٍ ؛ فقد يتقدَّمُ المعمولُ حيثُ لا يتقدَّمُ العاملُ ، بدليلِ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ، . . . .

كون الجملة خبراً ؛ حيث قال : وقد يتقدم الخبر على الفعل الناسخ ولو كان ذٰلك الخبر جملة (**بدليل**) قوله : (﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾[1] ؛ **فإن تقديم المعمول**) أي : لأن تقديم المعمول ؛ أي : معمول الخبر ؛ وهو (إياكم) ، والخبر هو قوله : (يعبدون) ، (**يؤذن**) أي : يعلم (**بجواز تقديم**) ذٰلك (**العامل**) وهو (يعبدون) أي : بجواز تقديم ذٰلك العامل على الفعل الناسخ واسمه ؛ وهو (كانوا) .

ومثل هٰذه الآية قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾[2] وهو ـ أي : تقديم معمول الخبر ـ كما يدل علىٰ جواز تقديم مطلق الخبر . . يدل علىٰ جواز تقدمه إذا كان جملة .

قوله : (**كذا**) أي : مثل قولنا : إن جواز تقديم معمول العامل يدل علىٰ جواز تقديم عامله (**قيل**) أي : قاله ابن مالك .

وفي « العليمي » : قوله : (**كذا قيل**) قائله : ابن مالك في « شرح التسهيل » تبعاً للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين ، وابن مالك وإن أطلق القاعدة المذكورة مراده : أن ذٰلك هو الأغلب ؛ بدليل : أنه صرح بذٰلك في « شرح الكافية » فقال : (وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً) ، واحترز بقوله : (غالباً) عما ذكره الشارح في بيان عدم لزوم تلك القاعدة بقوله : (**وهو**) أي : إيذان تقديم المعمول بجواز تقديم العامل (**غير لازم**) أي : غير مطرد في كل مكان ، (**ف**) إنه (**قد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ؛ بدليل**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾)[3] ؛ لأنه

---

(١) سورة سبأ : (٤٠) .

(٢) سورة الأعراف : (١٧٧) .

(٣) سورة الضحىٰ : (٩) .

وجوازُهُم ؛ نحوُ : (زيداً لَمْ أضربْ) ، و(عمراً لن أضربَ) معَ امتناعِ تقديمِ الفعلِ علىٰ (لَمْ ولن) ، والأَولىٰ : أن يُستشهَدَ ببيتِ العروضِ ؛ ....

تقدم فيه معمول الفعل ؛ وهو (اليتيم) بإيلائه (أما) مع عدم جواز تقدمه ؛ أي : تقدم الفعل بإيلائه (أما) لأن (أما) لا يليها الفعل ، بل يليها الاسم فقط .

(و) بدليل : (**جوازهم**) أي : تجويز النحاة تقديم (**نحو : زيداً**) المعمول لـ (أضرب) علىٰ (لم أضرب) ، (و) بدليل : تجويزهم تقديم (**عمراً**) علىٰ (« **لن أضرب** » ، **مع امتناع تقديم الفعل**) العامل في : زيداً ، وعمراً (**علىٰ لم ، ولن**) .

قال العليمي : (إنما امتنع تقديم « أضرب » علىٰ « لم ، ولن » لأنه معمول لعامل ضعيف ؛ وهو « لم ، ولن » لأنهما حرفان ، وجاز تقديم « زيداً ، وعمراً » لأنهما معمولان لعامل قوي ؛ وهو الفعل ، ولا يصلح هٰذا جواباً عن اللزوم كما لا يخفى) انتهىٰ منه .

(**والأولىٰ**) بالاستشهاد على اللزوم الذي ذكره الشارح : (**أن يستشهد**) علىٰ ذلك اللزوم (**ببيت**) أهل (**العروض**) من الاستشهاد بالآيتين ؛ أعني : قوله تعالىٰ : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾[2] ، وبقولهم : (زيداً لم أضرب) ، وإنما كان الاستشهاد بالبيت أولىٰ من الاستشهاد بالآية ؛ لأن البيت نص في المدعىٰ ؛ لأن فيه تقديم الخبر نفسه على الفعل الناسخ والاسم ، والآية إنما فيها تقديم معمول الخبر على الفعل الناسخ والاسم ، مع ما فيها من الاعتراض الذي ذكره الشارح بقوله : (وهو غير لازم . . .) إلىٰ آخره ، وإنما أضاف البيت إلى العروض ؛ لأن العروضيين ينشدونه في تأليفهم علىٰ إثبات الضرب والعروض المحذوفين من (المديد) .

---

(١) سورة سبأ : (٤٠) .

(٢) سورة الضحىٰ : (٩) .

وهوَ قولُهُ :

اِعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِداً مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبَا

وقد يجبُ التَّقديمُ ؛ كأن يكونَ له صدرُ الكلامِ ؛ نحوُ : (أينَ كانَ زيدٌ ؟) ، وقد يجبُ التَّأخيرُ ؛ كما يُعلَمُ ممَّا مرَّ .

(وهو) أي : ذٰلك البيت (قوله) : (من المديد)

(اعلموا أني لكم حافظ شاهداً ما كنت أو غائبا)

البيت نسبته إلىٰ قائله غير معروفة ، **والشاهد فيه** : قوله : (شاهداً ما كنت) حيث قدم خبر (كان) عليها وعلى اسمها جميعاً ، وهٰذا مختلف في جوازه ؛ كما يظهر من المتن .

وقوله : (شاهداً) خبر (كنت) قدم عليها ، و(ما) : زائدة لا مصدرية ظرفية ؛ لئلا يلزم تقديم معمول صلتها عليها ، وهو غير جائز . انتهىٰ من « الكردي » مع زيادة وتصرف .

(**وقد يجب التقديم**) أي : تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه ؛ وذٰلك (**كأن يكون له**) أي : لذٰلك الخبر (**صدر الكلام**) ما لم يصدر الناسخ بـ (ما) كما مر . انتهىٰ « ياسين » .

(**نحو**) قولك : (أياً كان زيد ؟) ، و : (**أين كان زيد ؟**) ، و : (غلام من كان عمرو ؟) ، (**وقد يجب التأخير**) أي : تأخير الخبر عن الناسخ واسمه (**كما يعلم مما مر**) ككونه محصوراً فيه للمبتدأ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[1] .

قال الكردي : (قوله : « كما يعلم مما مر » هو قوله : « وتارة يكون » أي : التوسط ممتنعاً لمانع ؛ كحصر الخبر . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) سورة الأنفال : (٣٥) .

ولا يُستثنَىٰ مِنْ هـٰذهِ الأفعالِ (إلَّا خبرُ « ليسَ ») فإنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ عليها على الأصحِّ ؛ قياساً علىٰ (عسىٰ ، ونِعْمَ) بجامعِ الجمودِ ، وما احتجَّ به المُجيزُ مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ لا حجَّة فيهِ ؛ لجوازِ أن يكونَ (يومَ) منصوباً بفعلٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : يعرفونَ ، لا بالخبرِ . . . .

(ولا يستثنىٰ من هـٰذه الأفعال) الناسخة ؛ أي : من أخبارها في جواز تقدمه عليها (إلا خبر « ليس » فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح) هو مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج . انتهىٰ « كردي » ، (قياساً) لها (علىٰ « عسىٰ ، ونعم ») في عدم جواز التصرف في معمولها (بجامع الجمود) في كل من الثلاثة .

قوله : (**قياساً لها علىٰ « عسىٰ »**) **أي** : لأنها لجمودها لا يتقدم عليها خبرها باتفاق ، فكذا ما أشبهها ؛ كـ (ليس) و(نعم) بكسر النون وسكون العين ، **والأولىٰ** : إسقاطها ؛ لأنها ليس لها خبر ولا اسم ، (وما احتج به المجيز) علىٰ جواز تقدم خبر ليس (من قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾)[1] ، وهم الأكثرون ، **ووجه احتجاجهم بالآية** : أن (يوم) : ظرف لخبر (ليس) وهو (مصروفاً) ومعمول له ، ولا يجوز وقوع المعمول إلا حيث وقع العامل ، وهو نوع مما سبق في ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ . . . ﴾ الآية[2] ؛ من أنه ليس مطرداً ، (لا حجة) لهم (فيه ؛ لجواز أن يكون « يوم » منصوباً بفعل مقدر) تقديره : (أي : يعرفون) يوم يأتيهم ، (لا بالخبر) .

قوله : (**لجواز أن يكون . . .**) إلىٰ آخره ، ولجواز ألا يكون (يوم) منصوباً ، بل مبنياً على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل ، وهو مرفوع المحل على الابتداء ، و(ليس مصروفاً) : خبره ؛ كما قاله ابن الأنباري ، ويحتاج علىٰ هـٰذا إلىٰ تقدير العائد ، وأن يكون ظرفاً لـ (ليس) لما فيها من معنى النفي ؛ كما قال الدماميني تبعاً للرضي . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة هود ﷺ : (٨) .

(٢) سورة سبأ : (٤٠) .

أو أنَّهُ ظرفٌ ، والظَّرفُ يُتوسَّعُ فيهِ ما لا يُتوسَّعُ في غيرِهِ ؛ ولذٰلكَ جازَ : (ما عندَكَ زيدٌ ذاهباً) ، ولَمْ يجزْ : (ما طعامُكَ زيدٌ آكلاً) ، لٰكنْ هٰذا يقتضي جوازَ تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها إذا كانَ ظرفاً ، وقد أطلقوا منعَهُ .

وهٰذا الظرف المبني على الفتح نظير ما قُرِئَ : (أن يصيبكم مثلَ ما أصاب قوم نوح) بفتح (مثل) لذٰلك ، (أو) لجواز (أنه) أي : أن يوم (ظرف) منصوب على الظرفية الزمانية ، (والظرف يتوسع فيه) أي : يسامح فيه ؛ كتقديمه علىٰ عامله (ما لا يتوسع) ولا يسامح (في غيره) أي : في غير الظرف من بقية المفاعيل ، (ولذٰلك) أي : ولأجل التسامح في الظرف ما لا يتسامح في غيره من المفاعيل (جاز) تقديم الظرف علىٰ معمولي الناسخ في قولهم : (« ما عندك زيد ذاهباً » ، ولم يجز) تقديم معمول الخبر علىٰ معمولي الناسخ في قولهم : (« ما طعامك زيد آكلاً » ، لٰكن هٰذا) أي : تسويغ تقديم معمول الخبر على الخبر إذا كان ظرفاً ؛ كالمثال الأول (يقتضي جواز تقديم خبر « ليس » عليها) أي : علىٰ ليس (إذا كان) خبرها (ظرفاً) نحو : (عندك ليس زيد) لأن ذٰلك ؛ أي : تقديم الظرف المعمول لخبر (ما) الحجازية علىٰ خبرها المحمولة في إعمالها علىٰ (ليس) . . جائز ، فتقديم خبر (ليس) التي هي الأصل لـ (ما) جائز من باب أولىٰ ، (و) الحال أنهم (قد أطلقوا منعه) أي : منع تقديم خبر (ليس) عليها مطلقاً ؛ سواء كان ظرفاً أو غيره .

قال العليمي : (قوله : « وقد أطلقوا منعه » قال شيخنا : ليس الأمر كذٰلك ؛ بدليل قوله فيما سبق : « إلا خبر ليس ؛ فإنه لا يجوز تقديمه على الأصح » ، فقد حكي فيه الخلاف ، وأمره مشهور ، اللهم إلا أن يقال : مراده : أن المصححين لعدم الجواز في الخبر يجيزون تقديم معموله إذا كان ظرفاً ؛ بناء علىٰ صحة تلك القاعدة ؛ وهي : « أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرها » ، فلعل هٰذا من جملة ما توسع فيه في الآية ، ألا ترىٰ أنهم يقولون : « إن بك زيداً مأخوذاً » ، و« إن غداً أخاك راحل » ، فيتقدم الظرف والمجرور ؛ وهما معمولا الخبر على الاسم ، مع

(و) إِلَّا خبرَ (دامَ) فإِنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ عليها معَ (ما) باتِّفاقٍ ؛ لأَنَّ معمولَ صلةِ الحرفِ المصدريِّ لا يتقدَّمُ عليهِ ، ولا علىٰ (دامَ) وحدَها ؛ لعدمِ تصرُّفِها ، ولئلَّا يلزمَ الفصلُ بينَ الموصولِ الحرفيِّ وصلتِهِ ، . . . .

أن الخبر لا يجوز تقديمه ألبتة عندهم ، لا فرق في ذٰلك بين الجار المجرور وغيره ؛ لأن من جملة أدلة المانع من تقديمه : أن « ليس » أشبهت أختها « ما » ، و« ما » لا يتقدم خبرها عليها مطلقاً .

وأما تلك القاعدة ؛ وهي : « أن تقديم المعمول لا يجوز إلا حيث يتقدم العامل » . . فهي منازع فيها ، ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر « ليس » كابن مالك ، والجواب عنها بما ذكر إنما هو بعد التسليم علىٰ وجه الاحتمال ؛ كما قرره الشاطبي بما لا مزيد عليه) انتهىٰ منه .

قوله : (**وإلا خبر « دام »**) معطوف علىٰ قوله : (إلا خبر « ليس ») أي : ولا يستثنىٰ من خبر هٰذه الأفعال إلا خبر (ليس) ، وإلا خبر (دام) ، (**فإنه**) أي : إن خبر دام (**لا يجوز تقديمه**) أي : تقديم خبر دام (**عليها**) أي : علىٰ (دام) حالة كونها مذكورة (**مع « ما »**) المصدرية الظرفية ؛ أي : جميعاً (**باتفاق**) من النحاة ، متعلق بقوله : (لا يجوز) .

قوله : (**باتفاق**) كما في « الألفية » و« التسهيل » ، فيمتنع قولك : أقيم مقيماً ما دام زيد ، (**لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه**) أي : على الحرف المصدري (**ولا علىٰ « دام » وحدها**) فلا يقال : أقيم ما مقيماً دام زيد (**لعدم تصرفها**) أي : تصرف (دام) **على الصحيح** ، وهو قول الفراء وكثير من المتأخرين ؛ لأنها صلة لـ (ما) الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ (ما) . . التزم مضيه .

قال أبو حيان : (وأما يدوم ودائم ودوام . . فمن « دام » التامة ، خلافاً للأقدمين في إثباتهم لها مضارعاً) كما مر ، (**ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته** ،

وظاهرُ كلامِ « الألفيَّةِ » كـ « الشَّرحِ » : أنَّ هـٰذا مُجمَعٌ عليهِ أيضاً ، قالَ المُراديُّ : وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ المنعَ مُعلَّلٌ بعلَّتَينِ ، وكلٌّ منهُما لا ينهضُ مانعاً باتِّفاقٍ ، . . . .

وظاهر كلام « الألفية ») أي : صاحب « الألفية » يعني قوله : (من الرجز)

. . . . وكل سبقه (دام) حظر

(كـ **« الشرح »**) أي : كـ « شرح المصنف على القطر » حيث قال فيه : (إن امتناع السبق في خبر « دام » بالاتفاق) ، ووجه ظهور ما ذكر من هـٰذين القولين : كونهما مطلقين في المنع (**أن هـٰذا**) أي : أن منع تقدمه علىٰ (دام) وحدها (**مجمع عليه أيضاً**) أي : كما أجمعوا علىٰ منع تقدم خبر (ليس) عليها .

(**قال المرادي**) في « شرحه على الألفية » : (**وفيه**) : أي : وفي كون منع تقدم خبر (دام) عليها مجمعاً عليه (**نظر**) أي : اعتراض ؛ أي : خلاف (**لأن المنع**) أي : منع سبق خبر (دام) عليها (**معلل بعلتين**) هما : عدم تصرفها ، ولزوم الفصل المذكور ، (**وكل منهما**) أي : من العلتين المذكورتين (**لا ينهض**) ولا يقوىٰ علىٰ كونه دليلاً (**مانعاً**) لسبق خبر (دام) عليها (**باتفاق**) منهم ؛ لأن كلاً منهما خلافي ، أما عدم تصرفها . . فلم يقل به بصري ، وإنما هو قول الفراء ومن تبعه من المتأخرين ، وعلىٰ تسليم جمودها فليست أقعد من (ليس) المجمع علىٰ جمودها في تأتي جريان الخلاف في جواز ذٰلك فيها .

وأما امتناع تقديم معمول صلته الحرف المصدري عليه . . فمشروط عند ابن عصفور بما إذا كان الحرف المصدري عاملاً ؛ كـ (لن ، وأن) ، وجوز ذٰلك في غيره ؛ كما نحن فيه . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « لأن المنع معلل بعلتين ، وكل منهما لا ينهض مانعاً » بدليل : اختلافهم في « ليس » مع الإجماع علىٰ عدم تصرفها ، وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل ؛ كـ « ما » المصدرية ، وقد يقال :

ومثلُ (دامَ) كلُّ فعلٍ قارنَهُ حرفٌ مصدريٌّ ؛ ك : (يعجبُني أن تكونَ عالماً) .

وإذا نُفِيَ الفعلُ بـ (ما) . . امتنعَ تقديمُ الخبرِ علىٰ (ما) كما يمتنعُ علىٰ (ما دامَ) لأنَّ (ما) لها صدرُ الكلامِ لا توسُّطُهُ بينها وبينَ الفعلِ ، فيجوزُ : (ما قائماً كانَ زيدٌ) دونَ : (قائماً ما كانَ زيدٌ) .

اختلافهم في « ليس » لا ينافي الاتفاق في « دام » لمدرك يخصها ، وأيضاً : لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا ، وقد يقال أيضاً : لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله) .

(**ومثل « دام » كل فعل قارنه حرف مصدري**) في الحكم المذكور لها (**ك « يعجبني أن تكون عالماً »** ، **وإذا نفي الفعل بـ « ما »**) أي : خاصة . . (**امتنع تقديم الخبر علىٰ « ما »**) خلافاً للفراء من الكوفيين في المنع مطلقاً ؛ سواء كان النفي بـ (ما) أم لا ، خلافاً لغير الفراء منهم في إجازتهم مطلقاً ؛ كما في « التسهيل » وقد مر ، (**كما يمتنع**) تقديمه (**علىٰ « ما دام » لأن « ما » لها صدر الكلام**) لحلولها محل أداة الصدر ؛ كالاستفهام والشرط ، وإلا . . فلا ؛ **هـٰذا هو الصحيح** ، (**لا توسطه**) أي : لا توسط الخبر (**بينها**) أي : بين (ما) النافية (**وبين الفعل**) ، فهو غير ممتنع ، (**فيجوز**) أن يقال : (« **ما قائماً كان زيد** » **دون** : قائماً ما كان زيد) ومنعه ـ أي : منع توسط الخبر بينهما ـ بعضهم ، **والصحيح** : الجواز ، وحينئذ فالتشبيه بـ (دام) إنما هو في التقدم في الجملة ، **فافهم** .

ثم لا فرق في الفعل بين أن يكون الفعل فعلاً شرط في عمله تقدم النفي أو لا ؛ كما في منع التقدم ، فيجوز في (ما زال) نحو : (ما قائماً زال زيد) كما في « التصريح » .

وقال الشاطبي : (وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هـٰذا الباب . . فالجواز فيه غير مسلم) ، قال شيخنا : (ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي ؛ لأنه لما تلازما . . صارا كالشيء الواحد) انتهىٰ .

واعلمْ : أنَّ خبرَ هٰذهِ الأفعالِ كخبرِ المُبتدَأ في جوازِ تعدُّدِهِ ، ووقوعِهِ مفرَداً وجملةً لها رابطٌ ، وله معَ الاسمِ حالاتٌ ؛ . . . .

وهٰذا ليس خاصاً بـ (ما) وحدها ، بل عام في سائر النفي ، فلا يصح أن يقال : (لا قائماً يزال زيد) ، و(ما خارجاً انفك عمرو) انتهى المراد نقله بحروفه . انتهىٰ « عليمي » .

(واعلم : **أن خبر هٰذه الأفعال**) الناسخة (**كخبر المبتدأ**) بل هو أولىٰ ؛ لأن العامل هنا لفظي (**في جواز تعدده**) أي : عند الجمهور ، خلافاً لبعضهم ، نظير ما مر في خبر المبتدأ ؛ أي : لا في حذفه ، فإنه لا يجوز حذفه ، ولا حذف الاسم لا اقتصاراً ولا اختصاراً ؛ كما نقله أبو حيان عن أصحابنا ، أما الاسم . . فلأنه يشبه الفاعل ، وأما الخبر . . فلأنه صار عندهم عوضاً عن المصدر ؛ لأنه في معناه ، إذ (القيام) مثلاً كون من أكوان زيد ، والأعواض لا يجوز حذفها ، قالوا : وقد تحذف في الضرورة .

ومن النحويين من أجاز حذفه ، وفصل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلا (ليس) إذا كان اسمها نكرة عامة ، فيحذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة ؛ تشبيهاً بـ (لا) .

ولا يشكل علىٰ منع حذف الخبر ما قالوه في « إن خيراً . . فخير » لأنه مخصوص بذٰلك ، أو بحذف الخبر وحده ؛ إذ رب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز وحده ، ويخالف خبر (كان) في اقترانه بالواو إذا كان جملة ؛ تشبيهاً بالجملة الحالية ؛ نحو : (من الهزج)

. . . . فـــأمـــســـىٰ وهـــو عـــريـــان

انتهىٰ .

(و) في (**وقوعه مفرداً وجملة لها رابط**) .

(**وله**) أي : وللخبر (**مع الاسم**) أي : مع اسم النواسخ (**حالات**) ثلاث :

الأولىٰ من الثلاث : ذكرها بقوله : (**فإن كانا معرفتين**) .

فإن كانا معرفتَينِ . . فالاسمُ هوَ المعلومُ للمُخاطَبِ مُطلَقاً ، فإن علمَهُما وجهلَ انتسابَ أحدِهِما إلى الآخرِ . . فالاسمُ هوَ الأعرفُ على المُختارِ ما لَمْ يكنِ الآخرُ اسمَ إشارةٍ اتَّصلَ به (ها) التَّنبيهِ ، . . . .

وثانيها : ذكرها بقوله : (**فإن كانا نكرتين**) .

وثالثها : ذكرها بقوله : (**وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً**) ، وتفصيل كل منها سيأتي على الترتيب :

(**فإن كانا**) أي : كان الاسم والخبر (**معرفتين . . فالاسم**) أي : فالذي يجعل اسماً للنواسخ (**هو المعلوم للمخاطب**) أولاً ؛ أي : قبل الآخر (**مطلقاً**) أي : سواء كان ذٰلك المعلوم أولاً للمخاطب أعرف من الآخر ، أو لا ؛ أي : أو لم يكن أعرف ، فيقال : (كان زيد أخا عمرو) لمن علم زيداً وجهل أخوته لعمرو ، ويقال : (كان القائم زيداً) لمن رأىٰ شخصاً قائماً ولا يعلم أن اسمه زيد .

قوله : (**مطلقاً**) أي : سواء كان ذٰلك المعلوم للمخاطب أعرف من الآخر ؛ كما في المثال الأول ، أم لم يكن ذٰلك المعلوم أعرف ؛ كالمثال الثاني من المثالين المذكورين .

(**فإن علمهما**) أي : علم المخاطب الاسمين ؛ أي : وكان أحدهما أعرف (**وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر . . فالاسم**) أي : فالذي يكون اسماً للنواسخ (**هو الأعرف**) منهما (**على المختار**) أي : على القول الراجح ، فتقول : (كان زيد القائم) لمن سمع بزيد ، وسمع برجل قائم ، وعرف كلاً منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز بقلة : كان القائم زيداً ، (**ما لم يكن الآخر**) أي : الغير الأعرف (**اسم إشارة اتصل به « ها » التنبيه**) أي : فهو ؛ أي : اسم الإشارة هو الاسم للنواسخ لا غير ، فتقول : (كان هٰذا أخاك) ، و(كان هٰذا زيداً) ، فتجعل (هٰذا) فيهما ؛ أي : في المثالين اسماً ؛ لمكان هاء التنبيه ، مع كون اسم الإشارة أحط رتبة

فإن لَمْ يكنْ أحدُهُما أعرفَ . . فالتَّخييرُ ، وكذا إن كانا نكرتَينِ ولكلٍّ منهُما مُسوِّغٌ ، وإن كانَ لأحدِهِما فقطْ . . فهوَ الاسمُ ، وإنِ اختلفا تعريفاً وتنكيراً ولا مُسوِّغَ . . فالمعرفةُ هوَ الاسمُ ، والآخرُ . . . .

في التعريف من العلم ومن المضاف إلى الضمير ، (**فإن لم يكن أحدهما**) أي : أحد الاسمين (**أعرف**) من الآخر ؛ بأن كانا في مرتبة واحدة . . (**ف**) لك (**التخيير**) فتقول : (كان زيد أخا عمرو) ، وإن شئت . . قلت : (كان أخو عمرو زيداً) .

نعم ؛ في (باب المبتدأ) **الأصح** : إذا اجتمع اسم الإشارة مع الضمير . . أن تجعل الضمير مبتدأ ، وتدخل هاء التنبيه عليه فتقول : (ها أنا ذا) ، ولا يتأتىٰ ذٰلك مع الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ، فلا يتأتىٰ دخول هاء التنبيه عليه ، **فقد علمت من هٰذا** : أن ما يوجد في بعض نسخ هٰذا الشرح ـ شرح المصنف ـ بعد قوله : (هاء التنبيه) من قوله : (مع غير الضمير) ليس في محله ، والله أعلم .

قوله : (**في « ها » التنبيه**) بألف غير مهموزة ؛ كما مر في آخر شرح أسماء الإشارة .

(**وكذا**) أي : مثل ذٰلك المذكور في التخيير (**إن كانا**) أي : إن كان الاسمان (**نكرتين ، و**) الحال أن (**لكل**) واحد (**منهما مسوغ**) أي : أمر مجوز للابتداء بالنكرة ؛ كوصف كل منهما بصفة ، فتقول : (كان خير من زيد ، شراً من عمرو) وتعكس ؛ أي : تخالف في هٰذا المثال ؛ **أي** : تعكس عكساً لغوياً لا منطقياً في هٰذا المثال ؛ أي : تبدل أحدهما بالآخر ؛ كأن تقول : (كان خير من عمرو ، شراً من زيد) ، ونحو : (كان رجل مر بك رجلاً صالحاً) ، (**وإن كان لأحدهما**) أي : لأحد النكرتين (**فقط**) دون الآخر مسوغ ؛ نحو : (كان خير من زيد امرأة) . . (**فهو**) أي : فذٰلك الأحد الذي له مسوغ (**الاسم**) أي : اسم الناسخ دون الآخر ؛ كما في المثال المذكور ، (**وإن اختلفا**) أي : الاسمان (**تعريفاً وتنكيراً ولا مسوغ**) للنكرة منهما ؛ نحو : (كان زيد قائماً) . . (**فالمعرفة هو الاسم**) للناسخ (**والآخر**) منهما ؛ وهو

هوَ الخبرُ ، ولا يُعكَسُ إلّا في الضَّرورةِ ، وجوَّزَهُ ابنُ مالكٍ اختياراً . . . .

النكرة (**هو الخبر**) للناسخ ؛ كهٰذا المثال الذي ذكرناه ، (**ولا يعكس**) مثاله عكساً لغوياً ، فلا يقال : كان قائم زيداً (**إلا في الضرورة**) أي : ضرورة الشعر ؛ وهو مذهب الزمخشري ، وبه قال ابن هشام في « المغني » كقوله : (من الوافر)

. . . . ولا يــك مــوقــف مــنــك الــوداعــا

وكالبيت الآتي في الشرح .

وأما قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1] ؛ بتأنيث (تكن) ورفع (آية) ، فإن قدرت (تكن) تامة . . فاللام متعلقة بها ، و(آية) : فاعلها ، و(أن يعلمه) : بدل من (آية) ، أو خبر لمحذوف ؛ أي : هي أن يعلمه .

وإن قدرتها ناقصة . . فاسمها ضمير القصة ، و(أن يعلمه) : مبتدأ ، و(آية) : خبره ، والجملة خبر (كان) ، أو (آية) : اسمها ، و(لهم) : خبرها ، و(أن يعلمه) : بدل ، أو خبر لمحذوف .

وأما تجويز الزجاج كون (آية) اسمها ، و(أن يعلمه) خبرها . . فردوه ؛ لما ذكرنا من أن الاسم والخبر إذا اختلفا . . تجعل المعرفة الاسم ، واعتذروا له : بأن النكرة قد تخصصت بـ (لهم) كذا في « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

(**وجوزه**) أي : جوز العكس ؛ وهو الإخبار بالمعرفة عن النكرة (**ابن مالك اختياراً**) أي : في حالة الاختيار بلا ضرورة ؛ بناء علىٰ طريقته في تفسير الضرورة : بتمكن الشاعر من أن يقول : (موقفي) بالياء ، ويرفع (مزاجها) علىٰ أن (كان) شأنية ، **وقيل** : إن البيتين ونحوهما من القلب . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « وجوزه ابن مالك اختياراً » قال في « التسهيل » : وقد يخبر هنا ـ يعني : في باب كان وفي باب إن ـ بمعرفة عن نكرة اختياراً) انتهىٰ .

---

(١) سورة الشعراء : (١٩٧) .

بشرطِ الفائدةِ ، وكونِ النَّكرةِ غيرَ صفةٍ محضةٍ ، ومن ورودِهِ : قولُهُ :

. . . . يَـكُـونُ مِـزَاجُـهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ

(**بشرط**) حصول (**الفائدة**) في الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، (و) بشرط (**كون النكرة**) التي أخبر عنها بالمعرفة (**غير صفة محضة**) أي : غير صفة صريحة ، لا تحتاج إلىٰ تأويل ، فلا يجوز عنده ـ أي : عند ابن مالك ـ : (كان قائم زيداً) لأنها صفة محضة ، بخلاف : (كان قرشي زيداً) فإنه يجوز الإخبار عن قرشي بزيد ؛ لأنه صفة غير محضة ، فيحتاج إلى التأويل في الوصف به ؛ لأنه جامد من أسماء النسب .

(ومن وروده) أي : ورود الإخبار بالمعرفة عن النكرة : (قوله) أي : قول شاعر ـ وهو حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالىٰ عنه شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ عجز بيت : (من الوافر)

كأن سلافة في بيت رأس **(يكون مزاجها عسل وماء)**

والسلافة ـ بضم السين المهملة ـ : خلاصة الخمر ، و(**بيت رأس**) : قرية في شمال الأردن ، **والشاهد فيه** : (يكون مزاجها عسل وماء) حيث جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة ، وهو من باب الضرورة عند الجمهور ، خلافاً لابن مالك .

وفي « الكردي » : و(**بيت رأس**) : اسم لقرية بين غزة ورملة ، مشهورة بطيب خمرها ، **والسلافة** : الصافية من الخمر ؛ وهو اسم (كأن) ، و(بيت رأس) : اسم قرية مشهورة ؛ كما مر آنفاً ، وهو نعت لـ (سلافة) ، وجملة (يكون) : نعت بعد نعت ، أو حال من الضمير من (في بيت رأس) ، و(مزاجها) بالنصب : خبر (يكون) مقدم ، و(عسل) : اسمها مؤخر ، وفيه الشاهد ؛ حيث جعل النكرة فيه اسم (كان) وهي (عسل) ، والمعرفة خبرها ؛ وهي (مزاجها) .

والمعنىٰ : كأن ريق هـٰذه المرأة يشبه في طيب الرائحة وحلاوة المذاق خمرة هـٰذه القرية ؛ مزاجها وخلطها عسل وماء .

(وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ) وهيَ : (كانَ ، وظلَّ) وما بينَهُما (بمرادفةِ « صارَ ») الدَّالَّةِ علىٰ تحوُّلِ الموصوفِ عن صفتِهِ الَّتي كانَ عليها إلىٰ صفةٍ أُخرىٰ ؛ إمَّا باعتبارِ العوارضِ ، . . . .

ثم شرع المصنف في بيان ما تضمن معنىٰ (صار) من هٰذه الأفعال الناسخة فقال : (**وتختص الخمسة الأول**) بضم الهمزة وفتح الواو : جمع أولىٰ ، أو أول ، (**وهي**) أي : تلك الخمسة : (« **كان ، وظل** » ، **وما بينهما**) أي : بين (كان وظل) وهي الثلاثة المذكورة بينهما ؛ وهي : (أمسىٰ ، وأصبح ، وأضحىٰ) ، فجملتها خمسة ، زاد الزمخشري : (بات) ، وعليه حمل الأُبَّدي حديث : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » أي : صارت ؛ إذ غسل اليد مأمور به بعد النوم ليلاً أو نهاراً ، فليس المراد به البيتوتة ليلاً .

وأجيب : بجريان الحديث على الأغلب ؛ وهو النوم في الليل .

قال ابن مالك : وأقوىٰ ما يتمسك به لذٰلك قوله : (من الوافر)

أجنـي كـلـمـا ذكـرت كـلـيـب أبـيـت كـأنـنـي أطـوىٰ بـحـبـل ؟!

لأن (كلما) لعموم الأوقات ، و(بات) إذا كانت علىٰ بابها مختصة بالليل ، فتفيد التقرير علىٰ وجه الانتقال ، من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ، ولا يكون خبرها إلا فعلاً ماضياً ؛ كما قاله السيوطي وغيره .

وأما مجيء (بات) بمعنىٰ (صار) وإن ذكره صاحب « الكشاف » . . فليس بصحيح ؛ لعدم شاهد عليه ، وأما : « أين باتت يده » والنوم قد يكون بالنهار . . فيحتمل أن يقال : إنها خرجت في هٰذا الحديث مخرج الغالب ؛ لأن غالب النوم بالليل ، أي : تختص من بين سائر أخواتها (**بمرادفة « صار »**) وموافقتها (**الدالة علىٰ تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلىٰ صفة أخرىٰ ؛ إما باعتبار العوارض**) أي : الأحوال العارضة لها ؛ أي : لـ (صار) أي : بموافقة (صار) باعتبار الصفات التي

أو الحقائقِ ، فيصيرُ المعنىٰ واحداً ؛ نحوُ : ﴿ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴾ ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ ، وقولِهِ :

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَىٰ أَهْلُهَا ٱحْتَمَلُوا ....

تدل عليها (صار) نحو : (صار زيد غنياً) **فإن معناه** : أنه انتقل من صفة عارضة هي الفقر إلىٰ صفة أخرىٰ عارضة هي (الغنىٰ) ، ومثله : (صار الماء بارداً) .

و(**العوارض**) : جمع عارضة ، **والأولىٰ منها أن يقال** : الأعراض : جمع عرض ، (**أو**) الدالة علىٰ تحول الموصوف من حقيقة إلىٰ أخرىٰ باعتبار (**الحقائق**) أي : الجواهر والذوات ؛ نحو : (صار الطين خزفاً) ، و(صارت عصا موسىٰ ثعباناً) بأن يكون الانتقال من حقيقة إلىٰ حقيقة أخرىٰ ؛ نحو : (صار الطين خزفاً) ، وجعل تحول الحقيقة سبباً لتحول الصفة ؛ لأنه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة ، (**فيصير المعنىٰ**) أي : معنى العوارض والحقائق (**واحداً**) .

مثال (كان) بمعنىٰ (صار) : (**نحو** : ﴿ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴾)[1] ؛ أي : صارت غباراً منتشراً .

قوله : (**فيصير المعنىٰ واحداً**) وهو الصيرورة المحضة من غير تقييد بوقت مخصوص من صباح ومساء ، أو ليل أو نهار ، (﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾)[2] ؛ أي : صرتم أصنافاً ثلاثة : أصحاب اليمين ، وأصحاب الشمال ، والمقربين ، (**و**) مثال (أمسىٰ) : (**قوله**) أي : قول النابغة الذبياني في « ديوانه » : (من البسيط)

(**أمست خلاء وأمسىٰ أهلها احتملوا**) أخنىٰ عليها الذي أخنىٰ علىٰ لبد

(**أمست**) : صارت المحبوبة ، (**خلاء**) أي : هالكة بحادثة الدهر ، (**وأمسىٰ أهلها احتملوا**) أي : كان أهلها وأقاربها محتملين إلى المقابر في المساء ؛ أي : آخر

---

(١) سورة الواقعة : (٦) .

(٢) سورة الواقعة : (٧) .

. . . .

النهار ، (**أخنىٰ**) أي : عدا ، (**عليها**) أي : علىٰ تلك المحبوبة وعليهم ؛ أي : وعلىٰ أهلها ، وأهلك كلهم جميعاً (**الذي**) أي : الحادث الذي (**أخنىٰ**) وعدا (**علىٰ لبد**) وأهلكه ، و(**لبد**) بضم اللام وكسرها مع فتح الموحدة فيهما : اسم نسر من نسور لقمان الحكيم السبعة .

والشاهد فيه : (أمست خلاء) حيث جاءت (أمسىٰ) بمعنىٰ : صار ، لا باعتبار أمسىٰ أهلها احتملوا ؛ إذ لو كان بمعنىٰ (صار) . . لم يقع الماضي خبراً لها ، يقال : (أخنىٰ عليه) أي : أتىٰ عليه وأهلكه .

و(**لبد**) : اسم لآخر نسور لقمان الحكيم ، وهو منصرف ؛ لأنه ليس بمعدول وإن كان علىٰ وزن (عمر) ، عاش عمراً طويلاً حتىٰ ضرب به المثل في طول العمر ، وهو من عاد قوم هود ، فبعثت عاد لقمان إلى الحرم لينظر لها ، فلما هلكوا . . خير الله تعالىٰ لقمان بين بقائه مدة عمر نسور سبعة ، وموته في ذٰلك الوقت ، فاختار سبعة أنسر ، كلما هلك نسر منها . . خلفه آخر ، وكان آخرها موتاً يسمىٰ : (لبداً) ، وهو أطولهن عمراً ، فلما مات لبد . . مات لقمان .

قيل : إنه عاش ألف سنة حتىٰ أدرك داوود عليه السلام وأخذ عنه العلم ، كان يفتي قبل مبعث داوود ، فلما بعث داوود . . قطع الفتوىٰ ، فقيل له ، فقال : (ألا أكتفي إذا كفيت ؟!) .

واختلف أيضاً : هل هو نبي أم رجل صالح ؟

فذهب أكثر أهل العلم إلىٰ أنه ليس بنبي ، وحكى الواحدي عن عكرمة والسدي والشعبي : أنه كان نبياً ، **والأول أرجح** .

وقيل : لم يقل بنبوته إلا عكرمة فقط ، مع أن الراوي عنه ذٰلك جابر الجعفي ، وهو ضعيف جداً .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا ﴾ ، وقولِ الشَّاعرِ :

أَضْـحَـىٰ يُـمَـزِّقُ أَثْـوَابِـي وَيَـضْـرِبُـنِـي ....

قيل : إنه هو لقمان بن باعوراء بن ناحور بن تارح ؛ وهو آزر أبو إبراهيم الخليل ، فعلىٰ هـٰذا هو ابن أخي إبراهيم عليه السلام .

وقيل : هو لقمان بن عنقا بن سرون ، كان عبداً نوبياً من أهل أيلة ؛ ذكره السهيلي ، أسود اللون ولا ضير ؛ فإن الله تعالىٰ لا يصطفي عباده اصطفاء نبوة أو ولاية أو حكمة على الحسن والجمال ، وإنما يصطفيهم علىٰ ما يعلم من غائب أمرهم .

وقيل : كان ابن أخت أيوب ، **وقيل** : كان ابن خالته ، وقيل غير ذٰلك من الأقوال المتلاطمة ، والله أعلم بحقيقة أمره . راجع كتب التفسير . انتهىٰ من « الحدائق » .



(و) مثال (أصبح) : (**قوله تعالىٰ** : ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ ﴾) التي هي الإيمان والإسلام ؛ أي : صرتم (﴿ إِخْوَانًا ﴾)[1] ؛ أي : كإخوان النسب ، فهي أقوىٰ علاقة ، لا تنقطع في الدنيا والآخرة .

(و) منه ؛ أي : من مثال (أصبح) : (**قول الشاعر**) : وهو صدر بيت ؛ وهو قوله : (من البسيط)

(أضحىٰ يمزق أثوابي ويضربني) أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا

البيت نسب لأم ثواب الهزانية من عنترة بن أسد ، وفي رواية « شرح جمل الزجاجي » بلا نسبة .

والشاهد فيه : (أضحىٰ يمزق) حيث استعمل (أضحىٰ) بمعنىٰ (صار) لأنه يدل على التحويل من حال إلىٰ حال .

---

(١) سورة آل عمران : (١٠٣) .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ .

وكما تختصُّ هـٰذهِ الخمسةُ بمرادفةِ (صارَ) تختصُّ (صارَ ، وليسَ) وما بعدَهُما بعدمِ الدُّخولِ علىٰ مُبتدَأً خبرُهُ ماضٍ ، فلا يقالُ : (صارَ زيدٌ عَلِمٌ) ، ولا : (ما دامَ زيدٌ قعدَ) ، وكذا البواقي ؛ لأنَّ هـٰذهِ الأفعالَ تُفهِمُ الدَّوامَ على الفعلِ ، واتِّصالَهُ بزمنِ الإخبارِ ، والماضي يُفهِمُ الانقطاعَ ، فتدافعا .

(و) مثال (ظل) : (**قوله تعالىٰ** : ﴿ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾) والآية بتمامها : ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[1] .

(**وكما تختصُّ هـٰذه الخمسة**) المذكورة هنا (**بمرادفة « صار »**) وموافقتها في المعنىٰ ؛ وهو : الصيرورة والتحول . . (**تختص « صار ، وليس » وما بعدهما**) وهي : (ما زال ، وما فتئ ، وما انفك ، وما برح ، وما دام) ، وكذا ما بمعنىٰ (صار) كما مر في أول الباب في الشرح ؛ وهي : (آض ، ورجع . . .) إلىٰ آخره (**بعدم الدخول علىٰ مبتدأ خبره ماض**) وإن أوهم كلام الشارح خلافه ؛ حيث لم يقل : وكذا ما بمعنىٰ (صار) ، وعبارة الكردي : (**وتختص « صار »**) أي : وما بمعنىٰ (صار) من (آض ، ورجع) وغيرهما . انتهىٰ ، قال العليمي : (وأما بقية أفعال هـٰذا الباب . . فالبصريون علىٰ جواز كونه فعلاً ماضياً وإن كان بدون « قد ») .

وشرط الكوفيون اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ؛ وهو الصحيح ، خلافاً لما يوهمه كلام السعدي في « حاشية الكشاف » مشيراً إلىٰ أنه مذهب النحاة قاطبة ، (**فلا يقال : « صار زيد علم » ، ولا : « ما دام زيد قعد » ، وكذا البواقي**) من سائر أفعال هـٰذا الباب لا يجوز كون أخبارهن فعلاً ماضياً (**لأن هـٰذه الأفعال**) أي : أفعال هـٰذا الباب (**تُفهِم الدوام على الفعل واتصاله**) أي : وتُفهِم اتصال الفعل (**بزمن الإخبار ، والماضي يُفهِم الانقطاع**) أي : انقطاع الفعل عن زمن الإخبار ، (**فتدافعا**) أي :

---

(١) سورة الشعراء : (٤) .

(و) يختصُّ (غيرُ « ليسَ وفتئَ وزالَ ») مِنْ هـٰذِهِ الأفعالِ (بجوازِ التَّمامِ ؛ أيِ : الاستغناءِ) بالمرفوعِ (عنِ الخبرِ) ويقالُ لهُ : فاعلٌ حقيقةً ، . . . .

تدافع وتعارض مفهوم أفعال هـٰذا الباب ومفهوم الماضي ؛ لأن مفهوم أفعال هـٰذا الباب : الاتصال بزمن الإخبار ، ومفهوم الماضي : الانقطاع ، والتعارض بين الانقطاع والاتصال ظاهر ؛ لأنهما ضدان ، فلا يجتمعان .

قال الكردي : (قوله : « وكذا في البواقي » قال في « التسهيل » : وقد تدخل عليه « ليس » إن كان فيه ضمير شأن ، قال الدماميني في « شرحه » : لم يشترط غيره هـٰذا الشرط ، وحكىٰ أبو حيان : أن ابن عصفور نقل الإجماع علىٰ جواز ذٰلك في « ليس » من غير اشتراط ، وقال الشلوبين : جواز « ليس خلق الله مثله » علىٰ ثلاثة أوجه : إما علىٰ إلغاء « ليس » وجعل « ما » حرفاً بمنزلته ، وهو قليل ، وقد أثبته سيبويه ، وإما علىٰ أن فيها ضمير شأن ، وإما أن يكون فيها ضمير يعود علىٰ ما تقدم . انتهىٰ .

وأما غير « صار ، وليس » وما بعدهما . . فيجوز دخوله عليه مطلقاً ، خلافاً للكوفيين في اشتراط اقتران الماضي بـ « قد » قاله في « التسهيل » .

قوله : « واتصاله بزمن الإخبار » معطوف « على الدوام » والهاء عائدة على « الدوام ») انتهىٰ « كردي » كما أشرنا إليه في حلنا آنفاً .

وقوله : (**والماضي**) بالنصب معطوف علىٰ (هـٰذه الأفعال) .

(**ويختص غير « ليس ، وفتئ ، وزال » من هـٰذه الأفعال**) الناسخة كلها (**بجواز التمام ؛ أي : الاستغناء بالمرفوع عن**) طلب (**الخبر**) المنصوب بها ، (**ويقال له**) أي : لذٰلك المرفوع الذي تستغني به : (**فاعل**) ها (**حقيقة**) لأن الأصل في مرفوع الفعل : أن يكون فاعلاً ، وخبرها مجازاً ؛ لوقوعه بعد ما هو المبتدأ في الأصل .

قوله : (**وتختص غير « ليس »** . . .) إلىٰ آخره شمل ذٰلك الغير : (ظل) ، وبه صرح ابن مالك وقال : (تكون تامة بمعنىٰ : طال أو دام) ، قال الرضي : (قالوا :

هٰذا هوَ الصَّحيحُ عندَ ابنِ مالكٍ ، وذهبَ الأكثرونَ إلىٰ أنَّ معنىٰ تمامِها : دلالتُها على الحدثِ والزَّمانِ ، فعلى الأوَّلِ : معنىٰ نُقصانِها : عدمُ اكتفائِها بالمرفوعِ ، وعلى الثَّاني : دلالتُها على الزَّمانِ فقطْ .

قالَ في « المُغنِي » : والصَّحيحُ : أنَّها كلَّها دالَّةٌ على الحدثِ ، إلَّا (ليسَ) ، . . . .

ولم تستعمل « ظل » إلا ناقصة) انتهىٰ ، ونقل عن المهاباذي ، قال أبو حيان : (وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو من أنها تكون تامة) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (هٰذا) أي : تغيير الماتن التمام إلى الاستغناء وتفسيره به (**هو الصحيح عند ابن مالك ، وذهب الأكثرون**) أي : من أهل البصرة تبعاً لسيبويه (**إلىٰ أن معنىٰ تمامها : دلالتها على الحدث والزمان ، فعلى**) المعنى (**الأول**) وهو تفسير التمام بالاستغناء بالمرفوع : (**معنىٰ نقصانها : عدم اكتفائها بالمرفوع**) .

(**وعلى**) التفسير (**الثاني**) وهو تفسير التمام بدلالتها على الحدث والزمان معنىٰ نقصانها : (**دلالتها على الزمان فقط**) .

(**قال في « المغني » : والصحيح : أنها**) أي : أن أفعال هٰذا الباب (**كلها**) بالنصب تأكيد لاسم أن (**دالة على الحدث إلا « ليس »**) لأنها مختلفة في المدلول ، ولا موجب للاختلاف إلا الحدث ، فتعين أنه مدلولها ؛ قاله اللقاني .

وفيه بحث ؛ لأن الأزمنة الماضية مختلفة في نفسها بالصباح والمساء والضحىٰ والليلية والنهارية ، فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها ؟!

وأيضاً : فإذا كانت هٰذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث . . فما وجه تخصيص (كان) التامة بتفسيرها بـ (حصل) ، و(دام) التامة بـ (بقي) . . . وهٰكذا ، إلا (إن) إذا كانت ناقصة . . فالمتصف بمعانيها هي النسبة ، لا المرفوع بعدها ، وإذا كانت تامة . . فهو المرفوع وحده ، وحينئذ فلا إشكال في التخصيص ، **ويدفع** : بأن هٰذا لا يطرد ؛ لأنه الأظهر في نحو : (أصبح زيد مقيماً) ، و(أمسىٰ مسافراً) حيث يقال :

وأبطلَ ابنُ مالكٍ مذهبَ الأكثرينَ بعشرةِ أمورٍ ذكرَها في « شرحِهِ على التَّسهيلِ » ، . . . .

إن الزمان اختلف فيهما ؛ لأنه في الأول : ماض صباحي ، والثاني : ماض مسائي ، ولا يظهر في نحو : (كان زيد غنياً) ، و(صار زيد غنياً) إذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر .

فإن قلت : إذا كانت دالة على الحدث . . فأين فاعله ؟

قلت : مصدر فاعلها مضاف إلى اسمها .

وقوله : (**إلا « ليس »**) أي : فإنها لا تدل على الحدث ، **والمراد** : أنها لا تدل عليه استعمالاً ، وإلا . . فكل فعل يدل على الحدث وضعاً ، وحينئذ فلا ينافي قول الرضي : (إنها تدل على الحدث) **لأن مراده** : أنها تدل عليه ، **فتفطن** . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين**) الذي هو دلالة كلها على الحدث إلا ليس (**بعشرة أمور**) وعلل (**ذكرها**) أي : ذكر تلك الأمور العشرة ابن مالك (**في « شرحه على التسهيل »**) .

قوله : (**بعشرة أمور**) **الأول منها** : أنها تستعمل أوامر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ ﴾[1] ، وصيغته : (افعل) موضوعة لطلب تحصيل الحدث ، لا لتحصيل الزمان .

الثاني : إتيان اسم الفاعل منها ، واسم الفاعل موضوع ليدل علىٰ ذات باعتبار حدث قام بها .

الثالث : وقوعها صلة لحرف مصدري ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ ﴾[2] .

---

(١) سورة النساء : (١٣٥) .

(٢) سورة الأعراف : (٢٠) .

الرابع : أنه قد جاء في شعرهم : (من الطويل)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتىٰ وكونك إياه عليك يسير

وفيه رد علىٰ من يقول : المنصوب بعد الكون حال .

الخامس : أن منها ما شرط فيه النفي ، فإذا قيل : (ما انفك زيد غنياً) فإن لم يدل على الانفكاك . . لزم ألا ينصب النفي عليها ، بل علىٰ حدث الخبر ، فيكون قولك : (ما انفك زيد غنياً) في الزمان الماضي واحداً ، والواقع بخلافه .

السادس : أنها كلها متساوية في إفادة الزمان ، ولا معنىٰ للفعل غير الزمان إلا الحدث .

السابع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوىٰ من دلالته على الزمان ؛ لأن دلالة المادة أقوىٰ من دلالة الصيغة ، فكيف يجرد عن المعنى الذي دلالته عليه أقوىٰ ويترك له المعنى الذي دلالته عليه أضعف ؟!

الثامن : أن الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً ؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم .

التاسع : أن الأصل في كل فعل : الدلالة على المعنيين ، والإخراج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل .

العاشر : أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان . . لجاز أن ينعقد من بعضها ومن اسم معنىً جملة ؛ كما ينعقد منه ومن أسماء الزمان .

هٰذا ما في « شرح ابن مالك على التسهيل » .

قوله : (**وفي « الارتشاف »**) خبر مقدم لقوله : (**وهٰذا الخلاف**) والواو في أول الكلام : زائدة في الخبر المقدم ؛ أي : وهٰذا الخلاف الذي ذكرناه مذكور في « الارتشاف » بلفظه ؛ وهو اسم كتاب لأبي حيان .

مبنيٌّ عليهِ خلافٌ مِنْ أنَّها : هل يتعلَّقُ بها الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ ، أم لا ؟ فمَنْ قالَ بدلالتِها على الحدثِ . . أجازَ تعلُّقَهُما بها ، ومَنْ قالَ : لا . . منعَ ذٰلكَ .

وإذا استُعمِلَتْ تامَّةً . . كانَتْ بمعنىٰ فعلٍ لازمٍ .

فـ (كانَ) بمعنىٰ : حصلَ (نحوُ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾) أي : وإن حصلَ .

(**مبني**) أي : تفرع (**عليه**) أي : علىٰ هٰذا الخلاف الجاري بين ابن مالك القائل : بأن معنى التمام : الاستغناء بالمرفوع عن طلب المنصوب ، وبين الأكثرين القائلين : بأن معنىٰ تمامها : دلالتها على الحدث والزمان (**خلاف**) مشهور بينهم (**من أنها**) أي : من أن هٰذه الأفعال (**هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا**) يتعلقان بها ؟ (**فمن قال بدلالتها على الحدث**) وهو مذهب ابن مالك . . (**أجاز تعلقهما**) أي : تعلق الظرف والجار والمجرور (**بها**) أي : بهٰذه الأفعال ، (**ومن قال : لا**) تدل هٰذه الأفعال على الحدث . . (**منع ذٰلك**) أي : تعلق الجار والمجرور والظرف بها .

(**وإذا استعملت**) هٰذه الأفعال (**تامة**) أي : مستغنية بالمرفوع عن طلب المنصوب . . (**كانت**) هٰذه الأفعال (**بمعنىٰ فعل لازم**) لا يتعدىٰ إلى المنصوب .

(**فـ**) إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : كلمة (**كان**) إذا استعملت تامة . . كانت (**بمعنىٰ : حصل**) ووجد .

مثال استعمالها تامة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[1] ، (**أي : وإن حصل**) ووجد في الغريم عسر وفقر عن قضاء الدين . . فأنظروه إلىٰ يساره .

قوله : (**كانت بمعنىٰ فعل لازم**) كذا في « شرح التوضيح » ، **لٰكن يرد عليه** : أن ابن مالك في « شرح الكافية » ومتن « التسهيل » : أن (كان) تأتي بمعنىٰ : (كفل) نحو : (كان فلان الصبي) : إذا كفله ، وبمعنىٰ : (غزل) نحو : (كان فلان

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٠) .

و(أمسىٰ ، وأصبحَ) بمعنىٰ : دخلَ في المساءِ والصَّباحِ ؛ نحوُ : ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ (حِينَ تُمْسُونَ ﴾) أي : تدخلونَ في المساءِ (﴿ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾) أي : تدخلونَ في الصَّباحِ .

و(دامَ) بمعنىٰ : (بقيَ) نحوُ : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا (مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) أي : بقيَتْ .

الصوف) : إذا غزله ، وأن (صار) تأتي بمعنىٰ : (ضم) نحو : (صار فلان الشيء) بمعنىٰ : ضمه إليه ، وزاد في « التسهيل » : أن (صار) تأتي بمعنىٰ : (قطع) ، فلعل المراد : **أن الأغلب** : كونها بمعنىٰ فعل لازم .

قوله : (**ف « كان » بمعنىٰ : حصل**) عبر ابن مالك بمعنىٰ (ثبت) ، وقال : (ثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بالأزلية ؛ نحو : « كان الله ولا شيء معه » ، وتارة بمعنىٰ : « حدث » نحو : (من الوافر)

إذا كـان الـشـتـاء فـأدفـئـونـي ....

وتارة بمعنىٰ : « حضر » نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [1] ، وتارة بـ « قدر » ، أو « وقع » نحو : « ما قدر الله » نحو : « ما شاء الله كان ») انتهىٰ .

(« **وأمسىٰ ، وأصبح** » **بمعنىٰ : دخل في المساء وفي الصباح**) ، **والمساء** : آخر النهار ، **والصباح** : أوله ، مثالهما : (**نحو** : ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ ﴾ **أي**) : حين (**تدخلون في المساء** ﴿ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [2] ؛ **أي : تدخلون في الصباح**) .

(**ودام ؛ بمعنىٰ : « بقي » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [3] ؛ **أي : بقيت**) أو بمعنىٰ : (سكن) ، ومنه : (في الماء الدائم) أي : الساكن .

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٠) .

(٢) سورة الروم : (١٧) .

(٣) سورة هود ﷺ : (١٠٧) .

و(أضحىٰ) بمعنىٰ : دخلَ في الضُّحىٰ ؛ نحوُ : (أضحينا) أي : دخلنا في الضُّحىٰ .

و(باتَ) بمعنىٰ : (عرَّسَ) كقولِ عمرَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ : (أمَّا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . فقد باتَ بمنىً) أي : عرَّسَ بها ، وقد تكونُ بمعنىٰ : (نزلَ) قالوا : (باتَ بالقومِ) أي : نزلَ بهِم ليلاً .

و(صارَ) بمعنى : (انتقلَ) نحوُ : (صارَ الأمرُ إليكَ) أيِ : انتقلَ ، وقد تأتي بمعنىٰ : (رجعَ) نحوُ : ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ أي : ترجعُ .

و(ظلَّ) بمعنىٰ : (دامَ واستمرَّ) نحوُ : (ظلَّ اليومَ) أي : دامَ ظلُّهُ .

(و« أضحىٰ » بمعنىٰ : دخل في الضحىٰ) وهو من ارتفاع الشمس إلى الاستواء ، مثاله : (نحو) قول العرب : (« أضحينا » أي : دخلنا في الضحىٰ) .

(و« بات » بمعنىٰ : « عرس ») بمهملات وبالراء المشددة ، والتعريس : نزول استراحة بغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذٰلك الأصمعي وأبو زيد ، مثاله : (كقول عمر رضي الله تعالىٰ عنه : « أما رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فقد بات بمنىً » أي : عرس بها) بدليل ما بعده ؛ وهو قول الشارح : (وقد تكون بمعنىٰ : « نزل » ، قالوا) أي : قالت العرب : (« بات بالقوم » أي : نزل بهم ليلاً) وقالوا : (بات فلان القوم) ، ولا ينبغي أن تفسر هٰذه بـ (نزل) لأنه يتعدىٰ بنفسه ، بل (بات) انتهىٰ « ياسين » .

(و« صار » بمعنى : « انتقل » نحو : « صار الأمر إليك » أي : انتقل ، وقد تأتي) صار (بمعنىٰ : « رجع » نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾[1] ؛ أي : ترجع) .

(و« ظل » بمعنىٰ : « دام ، واستمر ») العطف فيه تفسيري (نحو : « ظل اليوم » أي : دام ظله) .

---

(١) سورة الشورىٰ : (٥٣) .

و(برحَ) بمعنىٰ : (ذهبَ) نحوُ : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَـٰهُ لَآ أَبْرَحُ ﴾ أي : لا أذهبُ .

و(انفكَّ) بمعنى : (انفصلَ) نحوُ : (فككتُ الخاتمَ فانفكَّ) أيِ : انفصلَ .

وأمَّا (ليسَ ، وفتئَ ، وزالَ) . . فإنَّها ملازمةٌ للنَّقصِ ، وما أوهمَ خلافَ ذٰلكَ يؤوَّلُ .

(و« برح ») من باب (فرح) أي : (بمعنىٰ : « ذهب ») أو : (ظهر) كما في « التسهيل » ، وفي « الصحاح » : ذهب الخفاء ؛ أي : ظهر الأمر ؛ كأنه ذهب السر وزال ، فجمع بينهما ، مثاله : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَـٰهُ لَآ أَبْرَحُ ﴾ أي : لا أذهب) ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [1] .

(و« انفك » بمعنى : « انفصل ») أو : (خلص) ، قالوا : (فككت الأسير فانفك) أي : خلص ، و(انفك) فيهما مطاوع لـ (فك) الثلاثي ، بخلاف الناقصة ؛ فإنها كـ (انطلق) ، ومعناها : (زال) ، وتختص بالجحد ، فهٰذه فروق ثلاثة .

و(نحو : « فككت الخاتم فانفك » أي : انفصل ، وأما « ليس ، وفتئ ، وزال » . . فإنها) أي : فإن هٰذه الثلاثة (ملازمة للنقص ، وما أوهم خلاف ذٰلك) أي : خلاف النقص ؛ أي : خلاف نقصها (يؤول) .

قوله : (وفتئ) بكسر التاء ؛ إذ هي الملازمة للنقص ، وأما (فتأ) بفتح التاء . . فتستعمل تامة ؛ بمعنىٰ : (كسر) ، أو : (أطفأ) كما في « شرح التسهيل » عن الفراء ، يقال : فتأته عن الأمر : (كسرته) ، وفتأت النار : أطفأتها ، وتوهم أبو حيان أنه تصحيف من ابن مالك ، وإنما ذٰلك (فثأت) بالثاء المثلثة .

وفيه : أنه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا علىٰ هٰذا المعنىٰ ، ولابن مالك كتاب سماه : « ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه » ، وقد انتصر صاحب « القاموس » لابن مالك ، وانظر لم لزم (زال ، وفتئ) النقص دون (انفك ، وبرح) مع أن المعنىٰ واحد ؟! وما سره وعلته غير السماع ؟! انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة الكهف : (٦٠) .

. . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**وأما فتئ**) يعني : بكسر التاء ، وأما المفتوحتها . . فتأتي تامة إذا كانت بمعنىٰ : (سكن) أو (أطفأ) ، وليس ذٰلك تصحيف (فثأ) بتثليث التاء كما توهمه أبو حيان .

قوله : (**وما أوهم خلاف ذٰلك**) أي : خلاف لزومها النقص ؛ بأن أوهم كونها ـ أي : كون (زال) ـ تامة ، (**يؤول**) بتقدير الخبر لها .

ومثال ذٰلك في (زال) : قول الراجز :

وفي حما بغية تفجس ولا يزال وهو ألوىٰ أليس

فإنه يؤول : بأن الشاعر استغنىٰ عن ذكر خبر (زال) بالجملة الحالية ، وتأويله : أن خبرها محذوف والتقدير : ولا يزال متفجساً وهو ألوىٰ أليس .

والتفجس : التكبر ، **والأليس** : الشجاع ، **والألوى** : الشديد الخصومة .

ومثال ذٰلك في (ليس) : قوله : (من الرمل)

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفتىٰ ليس الجمل

وتأويله علىٰ جعل (الجمل) اسم (ليس) ، وتقدير خبرها ضميراً متصلاً عائداً على (الفتىٰ) أي : ليسه الجمل ، ثم حذف لاتصاله ، **وقيل** : يؤول علىٰ أن خبر (ليس) محذوف تقديره : ليس الجمل مجزياً .

وأما (فتئ) فقد قال أبو حيان في « نكته » : (إن « فتئ » تكون تامة بمعنىٰ : « سكن » نحو : « فتئ المكان » أي : سكن ، و« فتئ النار » أي : أطفأها ؛ هٰذا رأي البصريين .

والكوفيون ذهبوا إلىٰ أن « ليس » في نحو ذٰلك حرف عطف ؛ بمعنىٰ : « لا » العاطفة ؛ أي : إنما يجزى الفتىٰ لا الجمل) .



(و) تختصُّ (كانَ) بمرادفةِ (لَمْ يزلْ) كثيراً ، فتفيدُ استمرارَ خبرِها لاسمِها ؛ نحوُ : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ ، و(بجوازِ زيادتِها متوسِّطةً) بينَ شيئَينِ مُتلازمَينِ ،

(**وتختص** « **كان** ») من بين أخواتها بأمور ؛ أي : هاذه اللفظة من حيث هي ، لا الناقصة بخصوصها ؛ لأن من جملة الخصائص : الزيادة ، والزائدة قسيمتها ، لا قسم منها ، **والمراد** : أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر ، لا باجتماعهن ، فلا يشاركها غيرها في شيء منها ، لا بشرط ولا بغير شرط ، ولا ينافي أن غيرها يختص بأمور كما لا يخفىٰ .

قوله : (**بمرادفة** « **لم يزل** » **كثيراً**) فيه نظر ؛ إذ لا ترادف بين فعل ؛ وهو (كان) ، وبين مجموع فعل وحرف ؛ وهو (لم يزل) ، **والذي يظهر** : أن يقال : تختص (كان) بإفادة استمرار خبرها لاسمها ، والأصل في (كان) : ألا تدل على استمرار ولا انقطاع ، بل ذالك إلى القرينة ، ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع ، خلافاً لأبي حيان ؛ لأنه لا ملازمة بين مضي الشيء وانقطاعه . انتهىٰ « عليمي » .

ثم فرع علىٰ مرادفتها لـ (زال) قوله : (**فتفيد**) كان (**استمرار خبرها لاسمها**) فهي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمصدر خبرها على الدوام ، مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾)(١) ، **والمعنىٰ** : لم يزل الله عز وجل متصفاً بالاقتدار علىٰ كل شيء من الكائنات .

(و) تختص (كان) أيضاً (**بجواز زيادتها متوسطة**) أي : داخلة (**بين شيئين متلازمين**) وكذالك أطلق قوم ـ منهم : الجوهري ـ الزيادة عليها في مثل : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾(٢) مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر ، فهي فيه زائدة معنىً لا عملاً ، بخلافها في نحو : (زيد كان عالم) فإنها فيه زائدة معنىً وعملاً . انتهىٰ

---

(١) سورة الأحزاب : (٢٧) .

(٢) سورة النساء : (٩٦) .

ليسا جارّاً ومجروراً ؛ كالمُبتدَأ وخبرِهِ ، نحوُ : (زيدٌ كانَ عالمٌ) ، والفعلِ ومرفوعِهِ ؛ نحوُ : (لَمْ يوجدْ كانَ مثلُكَ) ، والموصولِ وصلتِهِ ؛ نحوُ : (جاءَ الَّذي كانَ ضربتُهُ) ، والموصوفِ وصفتِهِ ؛ نحوُ : (جاءَ رجلٌ كانَ عالمٌ) ، واطَّردَ زيادتُها بينَ (ما) وفعلِ التَّعجُّبِ (نحوُ : « ما كانَ أحسنَ زيداً !! ») ومعنىٰ زيادتِها : أنَّهُ لَمْ يؤتَ بها للإسنادِ .

« كردي » ، (ليسا) أي : ليس الشيئان (**جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدأ وخبره ، نحو** : « **زيد كان عالم** » ، و) كـ (**الفعل ومرفوعه ؛ نحو : لم يوجد كان مثلك**) .

قوله : (**ليسا جاراً ومجروراً**) ، فلا تزاد بينهما ؛ لشدة الاتصال بينهما ، فكأنهما كلمة واحدة .

وأما نحو قوله : (من الوافر)

سراة بني أبي بكر تسامىٰ على كان المسومة العراب

. . فضرورة ، أو نادر . انتهىٰ « كردي » .

(و) تزاد أيضاً : بين (**الموصول وصلته ؛ نحو : « جاء الذي كان ضربته »** ، وبين **الموصوف وصفته ؛ نحو : جاء رجل كان عالم**) .

(**واطرد**) أي : كثر (**زيادتها**) أي : زيادة كان (**بين « ما »**) التعجبية (**و**) **بين** (**فعل التعجب**) ومثل له المصنف بقوله : (**نحو : ما كان أحسن زيداً**) .

(**ومعنىٰ زيادتها**) أي : زيادة (كان) : (**أنه لم يؤت بها للإسناد**) أي : وإلا . . فهي دالة على الماضي مع التأكيد ، أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي ؛ نحو : ﴿ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[1] ، وإلا . . فأين المعجزة ؟! و(صبياً) علىٰ هـٰذا : حال من اسم (كان) .

وذكر الرضي ما حاصله : أن (كان) الزائدة لا تدل على الزمن الماضي ، وأن ما تدل عليه كالزائدة في نحو : (ما كان أحسن زيداً) ، فالحكم بزيادتها فيه تجوز ؛

---

(١) سورة مريم : (٢٩) .

وفُهِمَ مِنْ قولِهِ : (كانَ) أَنَّها تزادُ بلفظِ الماضي ، وأنَّ غيرَها مِنْ أخواتِها لا يُزادُ ، وهوَ كذٰلكَ ، وما وردَ بخلافِ ذٰلكَ فشاذٌّ ، . . . .

لدلالتها على الزمن الماضي ، وأنها جردت عن الحديث ، ووجه بذٰلك عدم عملها ؛ لأنها إذا جردت عن ذٰلك . . لم يبقَ إلا الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً ، فبقيت كالظرف .

قال الشهاب القاسمي : (إن تجردها عن ذٰلك غير ضروري ، بل لا مانع من بقاء الدلالة) ، ويؤيده : أن سيبويه قال بزيادتها في قوله : (من الوافر)

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ؟!

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ؛ كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها في نحو : (زيد ظننت قائم) هٰذا مذهب سيبويه والخليل .

وذهب المبرد وأكثر النحويين إلىٰ أن (كان) في البيت ناقصة لا زائدة ؛ لرفعها الضمير ، فهم يرون : أن الزائدة لا تسند أصلاً ، وأن الواو : اسمها ، و(لنا) : خبرها ، والجملة : في موضع الصفة لـ (جيران) ، و(كرام) : صفة بعد صفة ، فهو نظير قوله تعالىٰ : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] ، ولعل الشارح مشىٰ علىٰ ذٰلك تبعاً لـ « التوضيح » ، فأطلق الإسناد .

(**وفهم من قوله**) أي : من قول المصنف : وتختص (**كان**) بجواز زيادتها : (**أنها**) أي : أن كان (**تزاد بلفظ الماضي**) لخفتها ، لا بلفظ المضارع مثلاً .

(و) فهم أيضاً : (**أن غيرها**) أي : أن غير كان (**من أخواتها**) كـ (أصبح ، وأمسىٰ) وغيرهما (**لا يزاد ، وهو**) أي : والحكم المعلوم فيها خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه ، (**وما ورد**) في كلامهم (**بخلاف ذٰلك**) المذكور من زيادة (أصبح ، وأمسىٰ) بلفظ الماضي ، ومن زيادة (يكون) بلفظ المضارع . . (**فشاذ**)

---

(١) سورة الأنعام : (٩٢) .

ومِنْ قولِهِ : (متوسِّطةً) أنَّها لا تُزادُ في صدرِ الكلامِ ولا آخرِهِ ، وهوَ كذٰلكَ ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ أوَّلاً . . يكونُ معتنىً بشأنِهِ ، وما ذُكِرَ آخراً . . يكونُ محطَّ الفائدةِ ، وكلاهُما ينافي الزِّيادةَ ، وجوَّزَ الفرَّاءُ زيادتَها آخراً ؛ قياساً علىٰ إلغاءِ (ظنَّ) آخراً ، . . . .

أي : نادر خارج عن القياس ، يحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : (ما أصبح أبردها ـ أي : الغداة ـ وأمسىٰ أدفأها) أي : العشية ، **وقيل** : الضميران في (أبردها) و(أدفأها) للدنيا ، وليس مما نحن فيه ، ونحو قول أم عقيل بن أبي طالب : (من الرجز)

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا هبت شمأل بليل

حين زيدت (كان) بلفظ المضارع .

(و) فهم (**من قوله**) أي : من قول المصنف : (**متوسطة**) بين شيئين متلازمين : (**أنها**) أي : أن كان (**لا تزاد في صدر الكلام**) وأوله ، (**ولا**) في (**آخره ، وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً ؛ كائن (**كذٰلك**) أي : أفهمه كلامه ، وإنما قلنا ذٰلك (**لأن ما ذكر أولاً**) وصدراً (**يكون معتنىً بشأنه**) ومهتماً بأمره ، (**وما ذكر آخراً يكون محط الفائدة ، وكلاهما**) أي : وكل ما يكون معتنىً به ومحط الفائدة (**ينافي الزيادة**) فلا يكون حشو الكلام ، (**وجوز الفراء زيادتها**) أي : زيادة كان (**آخراً**) أي : في آخر الكلام (**قياساً علىٰ إلغاء** « **ظن** » **آخراً**) أي : في آخر الكلام ، فتقول : (عنده زيد قائم كان) كما تقول : (زيد قائم ظننت) ، وجوز أيضاً زيادة سائر أفعال الباب ، وزيادة كل فعل لازم من غيره إذا لم ينتقص المعنىٰ ؛ نحو : (ما أضحىٰ أحسن زيداً) قاله شارح « الجامع » انتهىٰ « كردي » .

ترجمة الفراء

اسمه : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية ، أبو زكريا ، المعروف بالفراء ، قيل له الفراء ؛ لأنه يفري الكلام ، روىٰ عن : قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي ، ويروي عنه : سلمة بن عاصم ومحمد بن جهم السمري ،

والأصحُّ : المنعُ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ خلافُ الأصلِ ، فلا تُستعملُ إلَّا فيما اعتيدَ استعمالُها فيهِ .

(و) تختصُّ بجوازِ (حذفِ نونِ مُضارِعِها المجزومِ) أي : بالسُّكونِ ؛ إذ هوَ الأصلُ ، والمُتبادَرُ عندَ الإطلاقِ ، . . . .

وحدث بكتبه ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ عنه وقرأ عليه ، وأخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه ، وأهل البصرة يدفعون ذٰلك .

وكان يحب الكلام ، ويميل إلى الاعتزال ، وكان متديناً متورعاً ، علىٰ تيه وعجب وتعظم ، وكان زائد العصبية علىٰ سيبويه ، وكتابه تحت رأسه ، وكان أكثر مقامه ببغداد فإذا كان آخر السنة . . أتى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً يفرق في أهله ما جمعه ، وكان شديد المعاش ، لا يأكل حتىٰ يمسه الجوع ، وجمع مالاً خلفه لابن له شاطر ، صاحب سكاكين ، وفي نسخة : (مساكين) ، مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) عن سبع وستين سنة (٦٧) انتهىٰ « بغية الوعاة » .

(**والأصح : المنع**) أي : منع زيادة (كان) آخراً (**لأن الزيادة خلاف الأصل ، فلا تستعمل**) الزيادة (**إلا فيما اعتيد**) أي : إلا في موضع اعتيد (**استعمالها**) أي : استعمال الزيادة (**فيه**) أي : في ذٰلك الموضع ؛ لأن فيها خروجاً عن أصل عادتهم ، **وتلك العادة التي اعتادوها** : زيادة أحرف العلة في آخر الكلمة ؛ للوقف عليها .

(**وتختص**) كان أيضاً (**بجواز حذف نون مضارعها المجزوم**) بالجر ، صفة للمضارع .

وقوله : (**أي : بالسكون**) قيد في المجزوم ، متعلق به ؛ أي : لا بالحذف ، وإنما قيدنا بالسكون (**إذ هو**) أي : السكون (**الأصل**) في علامة الجزم (**و**) هو (**المتبادر**) إلى الذهن (**عند الإطلاق**) أي : عند إطلاق علامة الجزم لأصالته .

قوله : (**بجواز حذف نون مضارعها . . .**) إلىٰ آخره ، لم يقل : (ونون يكون بجواز حذفها) لأن المقصود : ذكر خواص (كان) ، ولا يفيده ما ذكر إلا بتأويل ، بخلاف

ما إذا أضيف المضارع إلىٰ ضمير (كان) ، وحذف هـٰذه النون شاذ في القياس ؛ لأنها من نفس الكلمة ، لـٰكن سوغه كثرة الاستعمال ، وشبه النون بأحرف العلة . انتهىٰ « عليمي » .

(**فلا تحذف**) هـٰذه النون (من) المضارع (**غير المجزوم**) وهو المرفوع ؛ نحو : ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾[1] ، والمنصوب ؛ نحو : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾[2] ، وإنما اشترط كونه مجزوماً ؛ لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة ، نحو : (لم يغز) ، أو بحذف النون ؛ نحو : (لم يغزوا) ، أو الحركة ؛ نحو : (لم يضرب) ، والحذف يؤنس بالحرف ؛ أي : بحركة ما قبل الحرف المحذوف للجازم ؛ كضمة الزاي في (يغز) لأن ضمة ما قبل الحرف المحذوف علامة على المحذوف ، ولأن النون في غير المجزوم ؛ كـ (يغزوان ، ويغزون) محركة ، فهي ـ أي : النون ـ متعاصية ؛ أي : متكبرة على الحذف ؛ لقوتها بالحركة ، ولا يخفىٰ أن شرط الجزم يخرج نون النسوة ؛ نحو : (النسوة لم تكن قائمات) إذ هو مبني على السكون ، فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم . انتهىٰ منه .

(و) لا تحذف هـٰذه النون أيضاً من المضارع (**المجزوم بالحذف**) نحو : (لم تكونا ، ولم تكونوا) أي : وإنما اشترط أن يكون جزمه بالسكون ؛ لأنه لو كان جزمه بالحذف ؛ أي : بحذف نون علامة الرفع . . لم تحذف نونه الأصلية ؛ لكونها آخراً ، ولما اتصل الفعل بالفاعل المرفوع . . لم تصر النون الأصلية فيه آخراً ؛ لأن مرفوع الفعل الذي هو ضمير الفاعل نزل منزلة جزئه الآخر ـ كما مثلناه ـ فسلمت النون الأصلية ؛ لعدم كونها طرفاً من الفعل .

---

(١) سورة الأنعام : (١٣٥) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (٧٨) .

(وصلاً) فلا تُحذَفُ مِنَ المجزومِ بالسُّكونِ حالَ الوقفِ ؛ نحوُ : (لَمْ أكنْ) لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليهِ إذا دخلَهُ الحذفُ حتَّىٰ بقيَ علىٰ حرفٍ واحدٍ أو حرفَينِ . . يجبُ الوقوفُ عليهِ بهاءِ السَّكتِ ؛ كـ : (عِهْ) و(لَمْ يعِهْ) ، فـ (لَمْ يَكُ) كـ (لَمْ يَعِ) فالوقفُ عليهِ بإعادةِ الحرفِ الَّذي كانَ فيهِ أَولىٰ مِنِ اجتلابِ حرفٍ واحدٍ لَمْ يكنْ ، . . . .

وقوله : (**وصلاً**) متعلق بـ (حذف نون مضارعها) ، **والمعنىٰ** : وتختص (كان) من بين أخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون ، (**وصلاً**) ودرجاً ؛ أي : في حالة الوصل والدرج للقراءة ؛ نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[1] ؛ بحذف نونها ، (**فلا تحذف**) نونها (**من المجزوم بالسكون حال الوقف**) عليه (**نحو** : « **لم أكن** ») ، وإنما لم تحذف التنوين منه في حال الوقف عليه (**لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف**) أي : حذف حرف العلة للجازم أو للبناء (**حتىٰ بقي علىٰ حرف واحد**) كما في : (عه) ، (أو) علىٰ (**حرفين**) كما في : (لم يعه) . . (**يجب الوقف عليه بهاء السكت** ؛ **كـ** « **عه** ») مثال لما بقي علىٰ حرف واحد ؛ لأنها أمر من (وعىٰ ، يعي) ، من الوعي ؛ وهو الحفظ ، فتقول في أمره : (عِ) ، فإذا أردت الوقف عليه . . فتقول فيه : (عه) بهاء السكت .

(و) كقولك : (**لم يعه**) مثال لما بقي علىٰ حرفين ؛ لأنه مضارع مجزوم بـ (لم) ، من (وعىٰ ، يعي) **بمعنى** : الحفظ أيضاً ، فتقول في مضارعه : (لم يعِ) بحذف حرف العلة للجازم ، وتقف عليه بهاء السكت فتقول : (لم يعه) ، (**فلم يك**) المذكور هنا (**كـ** « **لم يعِ** ») في بقائه علىٰ حرفين ، ولـٰكن (**فالوقف عليه**) أي : علىٰ : لم يك (**بإعادة الحرف الذي كان فيه**) أولاً قبل حذف الجازم له ، وهو لام الكلمة .

قوله : (**فالوقف عليه**) مبتدأ ، ذكر خبره بقوله : (**أولىٰ**) وأحرىٰ وأحق (**من اجتلاب**) أي : من جلب (**حرف لم يكن**) فيه ؛ أي : ليس جزءاً منه للوقف عليه ؛

---

(١) سورة مريم : (٢٠) .

وإنَّما لَمْ يلزمْ مثلُهُ في نحوِ : (لَمْ يعِ) لأنَّ إعادةَ الياءِ تُؤدِّي إلىٰ إلغاءِ الجازمِ ، بخلافِ (لَمْ أكنْ) فإنَّ الجازمَ إنَّما اقتضىٰ حذفَ الضَّمَّةِ ، لا حذفَ النُّونِ (إن لَمْ يلقَها ساكنٌ) فلا تُحذفُ مِنَ المتَّصلِ بالسَّاكنِ ؛ لتعاصيها على الحذفِ ، لقوَّتِها بالحركةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، . . . .

أي : علىٰ ذٰلك الحرف ؛ كهاء السكت ، أي : فالوقف عليه بإعادة الحرف المحذوف منه لعارض ـ كنون (يكن) ـ أولىٰ وأحق من جلب حرف ليس منه لغرض الوقف عليه ؛ كهاء السكت في : (عه) ، و(لم يعه) .

(**وإنما لم يلزم مثله**) أي : مثل ما ذكر ؛ من إعادة الحرف الأصلي الذي حذف منه للجازم ليوقف عليه (**في نحو : لم يعِ**) ، بل وقفوا فيه علىٰ هاء السكت (**لأن إعادة الياء**) التي حذفت منه للجازم للوقف عليها (**تؤدي**) أي : إعادتها للوقف عليها (**إلىٰ إلغاء الجازم**) الذي دخل عليه ؛ بإبطال عمله ، برد الياء المحذوفة بسببه ، وهو لا يجوز (**بخلاف : لم أكن**) فإن رد نونه لا يؤدي إلىٰ إلغاء الجازم الذي دخل عليه ، (**فإن الجازم إنما اقتضىٰ**) في : لم أكن (**حذف الضمة**) لأنه مجزوم بالسكون (**لا**) بـ (**حذف النون**) لأنه صحيح الآخر مجزوم بحذف الحركة لا بحذف الحرف .

قوله : (**إن لم يلقها**) أي : إن لم يلاقِ تلك النون (**ساكن**) مذكور بعدها ، والجملة قيد لحذف نون مضارعها المجزوم بالسكون ؛ أي : وذٰلك الحذف مقيد بقيد ذكره بقوله : (إن لم يلقها ساكن) أي : إن لم يجتمع معها ساكن مذكور بعدها (**فلا تحذف**) تلك النون (من) المضارع (**المتصل بالساكن**) بعدها ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[1] ، وإنما لم تحذف تلك النون (**لتعاصيها**) وتعاليها وتكبرها (**عن الحذف ؛ لقوتها بالحركة العارضة**) لها (**لالتقاء الساكنين**) أي :

---

(١) سورة البينة : (١) .

خلافاً ليونسَ ؛ مستنداً إلىٰ نحوِ قولِهِ :

إِذَا لَـمْ تَـكُ ٱلْـحَاجَاتُ مِنْ هِـمَّـةِ ٱلْـفَـتَىٰ ....

تخلصاً من التقاء الساكنين اللذين هما : سكونها وسكون ما بعدها ؛ لعدم إمكان النطق بالساكنين إلا بتحريك أحدهما ، فحركت النون بالكسرة العارضة تخلصاً من اجتماع الساكنين .

وعبارة الكردي : قوله : (**فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولىٰ من اجتلاب حرف لم يكن . . .**) إلىٰ آخره .

فالأولىٰ منه : أن يقول : (فالوقف علىٰ حرفه الأخير الأصلي أولىٰ من حذفه واجتلاب حرف آخر للوقف عليه) لأن قوله : (بإعادة . . .) إلىٰ آخره يوهم أن نحو : (لم أكن) نونه معادة بعد الحذف ، وليس كذٰلك . انتهىٰ منه .

وهـٰذا الذي ذكرناه من عدم حذف نون مضارعها عند التقائها مع ساكن مذكور بعدها ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[1] يخالف (**خلافاً ل**) مذهب (**يونس**) بن حبيب القائل : بأن نون مضارعها تحذف مطلقاً ؛ أي : سواء حركت بحركة أصلية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾[2] ، أو حركت بحركة عارضة ؛ كقوله : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ . انتهىٰ « كردي » .

حالة كون يونس (**مستنداً**) ومحتجاً (**إلىٰ نحو قوله**) أي : بنحو قول الشاعر ، بلا نسبة إلىٰ قائله في « تخليص الشواهد » و« لسان العرب » وغيرهما ، ذكر الشارح صدره وترك عجزه ، وتمامه : (من الطويل)

(**إذا لم تك الحاجات من همة الفتىٰ**) فـلـيـس بـمـغـن عـنـه عـقـد الـرتـائـم

و(**الرتائم**) : جمع رتيمة ، فهو كالتمائم وزناً ومعنىً ، وفي بعض الرواية : (عقد

---

(١) سورة البينة : (١) .

(٢) سورة الأنعام : (١٣٥) .

وهـٰذا ونحوُهُ محمولٌ عندَ المانعِ المعتدِّ في المنعِ بمُطلَقِ الحركةِ . . . .

التمائم) ، يقال : عقد الرتائم أو التمائم في عنق الصبي ، أو في أصبعه ؛ حفظاً من مس الجن ، **والشاهد** فيه : (إذا لم تك الحاجات) حيث حذف نون (تكون) مع أنها اتصلت بساكن ، وحركت بحركة التخلص ، فحذفها هنا ضرورة عند الجمهور ، ومقيس عند يونس ، أو شاذ عنده ؛ إذ وقع إثباتها في القراءة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (١) .

وقول الشارح : (**وهـٰذا**) البيت المذكور آنفاً (**ونحوه**) أي : نحو هـٰذا البيت ، **والمراد بالنحو** ـ البيت لم يعرف قائله . انظر « سر صناعة الإعراب » و« خزانة الأدب » ـ : (من الطويل)

إذا لـم تـك الـمـرآة أبـدت وسـامـة فـقـد أبـدت الـمـرآة جـبـهـة ضـيـغـم

والشاهد في قوله : (إذا لم تك) حيث حذف النون مع تحركها بالحركة العارضة ، فحذفها مقيس عند يونس ، وكذا عند ابن مالك ؛ كما في « التسهيل » ، وضرورة عند الجمهور ، **والوسامة** ـ كالبسامة ـ : الجمال ، **والضيغم** : اسم من أسماء الأسد .

وقوله : (**محمول**) خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

قوله : (**ونحوه**) معطوف على اسم الإشارة ؛ أي : وهـٰذا البيت المذكور أولاً ؛ وهو قولك :

إذا لم تكن الحاجات . . . .

ونحوه ؛ أي : وهـٰذا البيت الثاني ؛ وهو قوله :

إذا لـم تـك الـمـرآة . . . .

محمول (**عند المانع**) لحذفها ؛ كيونس وابن مالك (**المعتد**) أي : المعتبر ذٰلك المانع (**في المنع**) أي : منع حذفها (**بمطلق الحركة**) أي : سواء كانت تلك الحركة

(١) سورة البينة : (١) .

على الضَّرورةِ ؛ كقولِهِ :

. . . .   وَلَاكِ ٱسْـقِـنِـي إِنْ كَـانَ مَـاؤُكَ ذَا فَـضْـلِ

(ولا ضميرَ نصبٍ مُتَّصِلٍ) فلا تُحذفُ مِنَ المُتَّصِلِ بهِ ؛ نحوُ : . . . .

أصلية أو عارضة لالتقاء الساكنين ؛ كما مر مثالهما نقلاً عن الكردي ؛ أي : محمول حذفها في البيتين وفي غيرهما ، كالبيت الآتي عند هـٰذا المانع **(على الضرورة)** أي : علىٰ ضرورة استقامة الوزن ، ومحمول عند الجمهور على الشذوذ ، وذكر الشارح البيت الآتي بقوله : **(كقوله)** أي : كما أن حذفها محمول على الضرورة في هـٰذا البيت الآتي عند هـٰذا القائل المانع حذف النون مطلقاً ؛ وهو يونس بن حبيب وابن مالك ومن وافقهما ، وهـٰذا البيت الآتي ذكر الشارح عجزه وحذف صدره ، وتمامه :   (من الطويل)

فـلـسـت بـآتـيـه ولا أسـتـطـيـعـه   **(ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل)**

وهـٰذا البيت للنجاشي الحارثي ، وهو شاعر إسلامي ، ليس بأصحمة ملك الحبشة ؛ قاله الكردي .

يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر ، ذكره في « ديوانه » وفي « كتاب سيبويه » ، وفي « شرح أبيات سيبويه » ، وفي « خزانة الأدب » .

والشاهد فيه : (ولاك) بكسر الكاف ، أصله : (ولـٰكن) بكسر النون ؛ لالتقاء الساكنين ، فحذف النون ؛ لضرورة الشعر .

وقوله : **(ولا ضمير نصب متصل)** بالرفع ، معطوف علىٰ قوله : (ساكن) من قوله : (إن لم يلقها ساكن) ، **والمعنىٰ** : فلا تحذف نون مضارعها المجزوم بالسكون إن لم يلقها ساكن ، ولم يلقها أيضاً ضمير نصب متصل ؛ أي : إن لم يلها ، **(فلا تحذف)** نونها (من) المضارع **(المتصل به)** أي : بضمير نصب متصل بعامله الذي هو المضارع ، مثال اتصال ذٰلك النون بضمير نصب متصل : **(نحو)** قوله

« إِنْ يَكُنْهُ . . فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ » إذِ الضَّمائرُ تردُّ الأشياءَ إلىٰ أصولِها ، فلا يُحذفُ معها بعضُ الأصولِ ، فإذا توفَّرتْ هـٰذهِ الشُّروطُ . . . .

صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : (« **إن يكنه** ») أي : إن يكن ابن صياد هـٰذا الدجال المنتظر (« **فلن تسلط** ») يا عمر (« **عليه** ») أي : علىٰ قتل ابن صياد ؛ لأن قاتل الدجال عيسى ابن مريم عليهما السلام ، وإلا . . فلا خير لك في قتله ؛ لأنه يرجىٰ إسلامه .

والشاهد فيه : (إن يكنه) حيث لم تحذف النون ؛ لتخلف الشرط الرابع ، وهو : ألا تتصل بضمير نصب ، وهنا اتصل به ضمير نصب ، وإنما حذفت النون حينئذ (**إذ الضمائر ترد الأشياء إلىٰ أصولها**) المستعملة ، بخلاف المهجورة ، فلا يقال في (يد ودم) : (هـٰذه يديك ، وهـٰذا دموك) ، ولا في (عدة) : (وعدك) بكسر الواو . انتهىٰ « كردي » .

وقال العليمي : (قوله : « إذ الضمائر ترد الأشياء إلىٰ أصولها » أي : ترد الأشياء التي استعملت علىٰ غير الأصل إلىٰ أصولها المستعملة ، فلا يرد مثل : « يدك ، وذيك ، وفيك » لأن اليد وأخويه أصلية غير مستعمل) انتهىٰ منه .

(**فلا يحذف معها**) أي : مع اتصال الضمائر بها ؛ أي : بالكلمات العربية (**بعض**) الحروف (**الأصول**) المتصلة بالضمائر ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء من الكلمات إلىٰ أصلها الذي وضعتها العرب عليه ؛ كما يردها التصغير والتكسير إلىٰ أصلها ، (**فإذا توفرت**) واجتمعت (**هـٰذه الشروط**) الخمسة المعتبرة في جواز حذف نون (كان) ، وتلك الشروط الخمسة :

الأول منها : كون (كان) علىٰ صيغة المضارع .

والثاني : كون مضارعه مجزوماً بالسكون لا بالحذف .

والثالث : كونه في حالة الوصل والدرج ، لا في حالة الوقف .

جازَ الحذفُ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ أصلُهُ : (أكونُ) فحذفَتِ الضَّمَّةُ للجازمِ ، والواوُ للسَّاكنَينِ ، والنُّونُ للتَّخفيفِ ، . . . .

والرابع : عدم التقائه مع ساكن مذكور بعده .

والخامس : عدم اتصاله بضمير نصب .

. . (**جاز الحذف**) أي : حذف نون (كان) التي كانت من النواسخ ، وكذا التامة منها ، لٰكن الحذف في التامة أقل ؛ كما سيأتي في كلام الشارح .

ترجمة يونس بن حبيب

اسمه : يونس بن حبيب ، الضبي ولاء ، البصري وطناً ، أبو عبد الرحمٰن ، قال السيرافي : (بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروىٰ عن سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، سمع منه الكسائي والفراء ، وكانت له حلقة في البصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية) .

وعنه أنه قال : (قال لي رؤبة بن العجاج : « حتام » : مركب من « حتى » الجارة و« ما » الاستفهامية ؛ أي : إلام تسألني عن هٰذه البواطيل وأزخرفها لك ؟! أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك ؟!) انتهىٰ .

وقال غيره : قارب يونس تسعين سنة ، ولم يتزوج ولم يتسرَّ ، مولده سنة تسعين ، ومات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢) انتهىٰ من « أخبار النحويين البصريين » و« معجم الأدباء » ، تكرر في « جمع الجوامع » انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

مثال ما توفرت فيه الشروط المذكورة : (نحو) قوله تعالىٰ : حكاية عن مريم عليها السلام : (﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ، أصله : « أكون » ، **فحذفت الضمة للجازم**) فالتقىٰ ساكنان ؛ وهما : الواو والنون ، (و) حذفت (الواو) (لـ) التقاء (**الساكنين** ، **والنون للتخفيف**) أي : لتخفيف اللفظ ، فصار : (ولم أك بغياً) .

ولا يختصُّ الحذفُ بـ (كانَ) النَّاقصةِ ، بلِ التَّامَّةُ كذٰلكَ ، قُرِئَ : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ ﴾ برفعِ (حسنةٌ) .

(و) تختصُّ أيضاً بوجوبِ (حذفِها) دونَ اسمِها وخبرِها (معوَّضاً عنها) بعدَ الحذفِ (ما) الزَّائدةُ ، . . . .

قال الكردي : (قوله : « والنون للتخفيف » أي : ولشبهها في « يعقلون ») انتهىٰ منه . والآية من سورة (مريم) وتمامها : ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[1] .

قوله : (**ولا يختص الحذف**) أي : حذف النون (بـ « **كان** » **الناقصة**) أي : بمضارعها ، لٰكن الحذف في التامة أقل ؛ لقلة دورانها على الألسنة ، بخلاف (كان) الناقصة ، (**بل**) كان (**التامة كذٰلك**) أي : كالناقصة في حذف نون مضارعها ، ولذٰلك ؛ أي : ولأجل كون التامة كالناقصة في حذف نون مضارعها (**قرئ**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ ﴾) أي : توجد حسنة واحدة ﴿ يُضَاعِفْهَا ﴾[2] ؛ أي : يضاعف الله تعالىٰ أجرها (**برفع « حسنة »**) متعلق بـ (قرئ) أي : علىٰ أن (تك) تامة بمعنىٰ : توجد ، حذفت نون مضارعها ، والآية قرأها نافع وابن كثير وأبو جعفر برفع (حسنة) علىٰ أن (كان) تامة ، وقرأ الباقون بالنصب خبراً لـ (كان) علىٰ أنها ناقصة ، واسمها ضمير يعود علىٰ (مثقال ذرة) .

(**وتختص**) لفظة كان (**أيضاً**) أي : كما اختصت بجميع ما سبق (**بوجوب حذفها**) فقط (**دون**) حذف (**اسمها وخبرها**) معها حالة كونها (**معوضاً عنها بعد الحذف**) أي : بعد حذفها ، وأشار الشارح بقوله : (بعد الحذف) إلىٰ أن (معوضاً) حال منتظرة من ضمير (حذفها) أي : حالة كون حذفها متعقباً تعويض (« **ما** » **الزائدة**) عنها .

---

(١) سورة مريم : (٢٠) .

(٢) سورة النساء : (٤٠) .

وذٰلكَ مُطَّرِدٌ بعدَ (أن) المصدريَّةِ ، الواقعةِ في كلِّ موضعٍ أُرِيدَ فيهِ تعليلُ فعلٍ بفعلٍ ؛ كما (في مثلِ) قولِهِ :

قال العليمي : (خصت « ما » بالزيادة دون سائر حروف الزيادة ؛ لمجيئها زائدة في قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1] ، ولكثرة مشابهتها بأخت « كان » وهو « ليس » ، وما ذكر من أن المحذوف « كان » الناقصة والباقي اسمها وخبرها و« ما » زائدة للتعويض **هو الصحيح** ، وبقي فيها أقوال أخر مذكورة في المطولات) انتهىٰ منه .

وفي « الكردي » : قوله : (**وتختص بوجوب حذفها أيضاً**) الظاهر : أن قول المصنف : (حذفها) معطوف علىٰ قوله السابق : (وتختص بزيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ، ويكون حذفها جائزاً لا واجباً) ، وعدل الشارح إلىٰ ما قاله عن ظاهره ؛ ليوافق قول « التسهيل » ، والتزم حذفها معوضاً عنها (ما) الزائدة بعد (أن) المصدرية . انتهىٰ كلام « التسهيل » .

وقد يوفق بين العبارتين : بأن معنى الجواز في عبارة المصنف : بأنه يجوز أن تحذفها ثم تعوض عنها (ما) .

ومعنى التزام الحذف في عبارة « التسهيل » : أنك إذا أتيت بـ (ما) عوضاً عنها . . يجب حذفها ؛ للمنع من الجمع بين العوض والمعوض ؛ كما في مثل قوله : (من البسيط)

أبـا خـراشـة أمـا أنـت ذا نـفـر . . . .

قول الشارح : (**وذٰلك**) أي : حذف (كان) وتعويض (ما) عنها ، وهو مبتدأ خبره قوله : (**مطرد**) أي : شائع كثير في كلامهم (**بعد « أن » المصدرية الواقعة في كل موضع**) ومكان (**أريد**) أي : قصد (فيه) أي : في ذٰلك الموضع (**تعليل فعل بفعل**) وذٰلك المكان (**كما في مثل قوله**) أي : قول الشاعر : (من البسيط)

---

(١) سورة آل عمران : (١٥٩) .

أَبَـا خُـرَاشَـةَ (أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ)   فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ ٱلـضَّـبُـعُ

أصلُهُ : افتخرتَ عليَّ لأن كنتَ ذا نفرٍ ، ثُمَّ قُدِّمَتِ العلَّةُ على المعلولِ ؛ لإفادةِ الاختصاصِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ (اللّامُ) و(كانَ) للاختصارِ ، فانفصلَ الضَّميرُ وصارَ : أن أنتَ ذا نفرٍ ، ثُمَّ زيدَتْ (ما) عوضاً عن (كانَ) المحذوفةِ ، وأدغمَتِ النُّونُ في الميمِ ؛ لِمَا بينهُما مِنَ التَّقاربِ في المخرجِ ، فصارَ : أمَّا أنتَ ذا نفرٍ .

(أبـا خـراشـة أمـا أنـت ذا نـفـر   فإن قومي لـم تـأكـلـهـم الـضـبـع)

البيت للعباس بن مرداس الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه يخاطب أبا خراشة ـ بضم الخاء ـ واسمه : خفاف بن ندبة ـ بضم أوليهما وتخفيف الفاء ـ وهو أحد أعربة العرب العدائين ، و(**الضبع**) فيه كناية عن السنة المجدبة .

(أصله : افتخرت علي لأن كنت ذا نفر) ورهط ، (**ثم قدمت العلة**) وهي قوله : لأن كنت (**على المعلول**) وهو قوله : افتخرت (**لإفادة الاختصاص**) والاهتمام بها ، (**ثم حذفت اللام و**) لفظة (« **كان** » **للاختصار**) أي : لاختصار الكلام وتقليله ، (**فانفصل الضمير**) لتعذر الاتصال ؛ لعدم ما يتصل به (**وصار**) الكلام : (**أن أنت ذا نفر**) أي : لأجل أن كنت صاحب نفر ورهط كثير افتخرت علي بكثرتهم ، (**ثم**) بعد حذف كان (**زيدت** « **ما** » **عوضاً عن** « **كان** » **المحذوفة** ، **وأدغمت النون**) من كان (**في الميم**) من (ما) المزيدة (**لما بينهما**) أي : بين النون والميم (**من التقارب في المخرج**) لكون كل منهما من حروف الغنة (**فصار : أما أنت ذا نفر**) .

قال الكردي : (هـٰذا قول البصريين ، وأما الكوفيين . . فيرون أن « أن » المفتوحة فيه شرطية بمعنى المكسورة ، وارتضاه الرضي قال : ولا أرىٰ قولهم بعيداً ؛ لمساعدة اللفظ والمعنىٰ إياه ، أما المعنىٰ . . فلأن معنى البيت : إن كنت ذا عدد فلست بمفرد ، وأما اللفظ . . فلمجيء الفاء في هـٰذا البيت) انتهىٰ .

ويقاسُ بضميرِ المُخاطَبِ غيرُهُ ، وقد مثَّلَ سيبويهِ بـ : (أمَّا زيدٌ ذاهباً) ، وإنَّما خُصَّ ضميرُ المُخاطَبِ بالذِّكرِ ؛ لأنَّهُ لَمْ يُسمَعْ مِنَ العربِ حذفُها إلَّا معهُ .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ (ما) و(كانَ) لامتناعِ الجمعِ بينَ العوضِ والمُعوَّضِ عنهُ ، وجوَّزَهُ المُبرِّدُ ، وجرىٰ عليهِ في « الشَّرحِ » .

(**ويقاس بضمير المخاطب غيره**) أي : ما هو غير ضمير المخاطب ؛ سواء كان ضمير متكلم أو ضمير غائب ، أو اسماً غير ضمير ؛ كما في : (أما زيد ذاهباً ذهبت) صرح به أبو حيان ، وتبعه الشارح خلافاً لظاهر قول الماتن في مثل : (أما أنت ذا نفر) من اختصاصه بضمير المخاطب . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد مثل سيبويه بـ : أما زيد ذاهباً**) ذهبت ، (**وإنما خص ضمير المخاطب بالذكر ؛ لأنه لم يسمع من**) كلام (**العرب حذفها**) أي : حذف كان (**إلا معه**) أي : إلا مع ضمير المخاطب ، (**ولا يجوز الجمع بين « ما » و« كان » لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وجوزه**) أي : جوز الجمع بينهما (**المبرد**) هو بفتح الراء المشددة ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ، تلميذ المازني ؛ يعني : جوز المبرد الجمع بين (ما) و(كان) ، لٰكن علىٰ أن (ما) زائدة لا عوض ؛ صرح به الدماميني ، (**وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ جواز الجمع بينهما المصنفُ ؛ يعني : ابن هشام الأنصاري (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » ، وهو ظاهر المتن ؛ كما ذكرنا . انتهىٰ « كردي » .

ترجمة المبرد

اسمه : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، أبو العباس المبرد ، البصري ، إمام العربية ببغداد ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وروىٰ عن إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي ، وكان فصيحاً بليغاً ، مفوهاً ثقة ، أخبارياً علامة ، صاحب نوادر وظرافة ، وكان جميلاً لا سيما في صباه ، قال السيرافي : (مولده سنة عشر ومئتين « ٢١٠ هـ » ، ومات سنة خمس وثمانين ومئتين « ٢٨٥ هـ ») انتهىٰ « بغية الوعاة » .

(و) تختصُّ أيضاً بجوازِ حذفِها (معَ اسمِها) ضميراً كانَ أو ظاهراً دونَ خبرِها ،

(وتختص) كان (**أيضاً بجواز حذفها مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً دون خبرها**) هٰذا خاص بمادة (كان) مضارعاً كانت أو ماضياً أو أمراً ، لا بخصوص صيغة الماضي لما يذكر ، وكلامه يفهم : أنها لا تحذف وحدها جوازاً .

وفي « **الأشموني** » عند قول « الخلاصة » : (من الرجز)

ويحذفونها ويبقون الخبر ....

ما يدل على الجواز ؛ حيث قال : (ويحذفونها وحدها أو مع الاسم) انتهىٰ ، ولا شك أن كلام « الخلاصة » صالح لذٰلك ؛ إذ بقاء الخبر لا ينفي بقاء الاسم . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ضميراً كان اسمها أو ظاهراً**) أدخل ضمير المتكلم ؛ نحو : (لأرتحلن إن فارساً وإن راجلاً) ، والمخاطب ؛ كقوله : (من البسيط)

انطق بحق ولو مستخرجاً إحناً ....

والغائب ؛ كـ « اطلب العلم ولو بالصين » ، ولا يجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب ، وربما يجوز فيه الرفع والجر ؛ فالأول : إذا حسن فيه تقدير : (فيه ، أو معه) أو نحو ذٰلك ، والثاني : بعد (إن) فقط إن عاد اسم (كان) علىٰ مجرور بحرف ؛ سواء اقترن (إن) بـ (لا) ، أو لا ؛ أي : لم يقترن ؛ كقولهم : (مررت برجل صالح ، إن لا صالح فطالح) ، وقيد « التسهيل » اسم (كان) بكونه ضميراً ، وهو معدود من تفرداته . انتهىٰ منه .

وفي « الكردي » : قوله : (**ضميراً كان أو ظاهراً**) تبع في قوله : (أو ظاهراً) « التصريح » ، خلافاً لما في « التسهيل » من تخصيص ذٰلك بضمير ما علم من غائب أو حاضر ، وسكت عليه شارحه الدماميني .

ورد عليه في « التصريح » بتقدير النحاة قولهم ـ أي : قول العرب ـ : (الناس

مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً . . فخير) بقولهم : (إن كان عملهم خيراً) ، حيث أتوا فيه بالظاهر دون المضمر ، وقد يقال : ما المانع من تقدير المثال بـ (إن كانت) أي : أعمالهم خيراً ، فيكون مما اسمه الضمير ، و(خيراً) : خبر يحمل على المفرد والجمع ؟! انتهىٰ منه .

قوله : (**دون خبرها**) أي : لا تحذف (كان) مع اسمها وخبرها حذفاً كثيراً مطرداً ، وإلا . . فقد تحذف معهما علىٰ قلة ؛ كما سيأتي . انتهىٰ منه .

قوله : (**وذٰلك**) أي : حذفها مع اسمها دون خبرها (**مطرد**) أي : كثير شائع في كلامهم ، واقع (**بعد « إن ، ولو » الشرطيتين**) أي : الدالين على الشرط والتعليق ؛ لوقوع مضمون الجواب علىٰ وقوع الشرط ، **قيل** : لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف ، وخص ذٰلك الحذف بـ (إن ، ولو) لأن الأولىٰ أم الأدوات الجازمة ، والثانية أم غير الجازمة ، وفيه : أنهم قالوا : أم غير الجازمة ؛ إذ قال في « التصريح » : الغالب في (إن) أن تكون تنويعية ، ومثال غير التنويعية : قولهم : (من البسيط)

إن تنطق بحق وإن مستخرجاً إحناً . . . .

انتهىٰ .

وحقه : أن يقيد (لو) بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شيء ، مثالها : (كأنني بدابة ولو حماراً) ، **ومقتضىٰ كلامه** : أنه يقل حذف (كان) مع اسمها بدون ذٰلك ، قال المحشي : (وذٰلك في ثلاث صور : بعد « هلا » ، و« ألا » ، و« لدن ») .

أقول : وبقيت صورة رابعة ؛ وهي بعد (لٰكن) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[1] ؛ أي : ولٰكن كان رسول الله ، فالواو : عاطفة جملة علىٰ جملة ، وليست

(١) سورة الأحزاب : (٤٠) .

كما (في مثلِ) قولِ الحريريِّ :

فَـإِنْ وَصْـلاً أَلَـذُّ بِـهِ فَـوَصْـلٌ   وَإِنْ صَـرْمـاً فَـصَـرْمٌ كَـٱلـطَّـلَاقِ

وقولِهِمُ : النَّاسُ مجزيُّونَ بأعمالِهِم (إن خيراً . . فخيرٌ) ، وإن شرّاً . . فشرٌّ ؛ أي : إن كانَ عملُهُم خيراً . . فجزاؤُهُم خيرٌ ، . . . .

(لٰكن) عاطفة ؛ لاقترانها بالواو ، ولا الواو عاطفة لمفردين علىٰ مفردين ؛ لأن معطوفيها المفردين لا يختلفان سلباً وإيجاباً . انتهىٰ « عليمي » .

ومثال ذٰلك ؛ أي : مثال حذفها مع اسمها دون خبرها كائن (**كما في مثل قول الحريري**) أي : كالحذف الواقع في قول الحريري في « مقاماته » ، وفي شبهه من قول الناس ، والحديث الآتي : (من الوافر)

(فـإن وصـلاً ألـذ بـه فـوصـل   وإن صـرمـاً فـصـرم كـالـطـلاق)

البيت للحريري في « مقاماته الأدبية » .

(**وصلا ألذ به**) : أي : أتلذذ به ، و(**صرماً**) أي : قطعاً وهجراً .

وموضع الشاهد : (فإن وصلاً) أي : إن كان وصلاً ؛ حيث حذفت (كان) مع اسمها وبقي الخبر ، وهٰذا جائز بعد (إن) الشرطية .

وفي « الكردي » : قوله :

. . . . . . (**وصـلاً ألـذ بـه**) . . . .

(**ألذ**) بفتح اللام ؛ أي : ألتذ به ، **والصرم** ـ بالفتح ويضم ـ : القطع ؛ أي : فإن كان أمرك وصلاً لي . . فجزاؤك وصل ؛ أي : مني لك ؛ يعني : إن وصلتني . . وصلتك ، وإن صرمتني . . صرمتك ، يدل علىٰ ذٰلك قوله قبله :

وهـا أنـا قـد عـزمـت عـلـى انـتـصـاف   أسـاقـي فـيـه خـلـي مـا يـسـاقـي

(و) كما في (**قولهم**) أي : قول العرب : (**« الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً . . فخير ، وإن شراً . . فشر »** أي : **إن كان عملهم خيراً . . فجزاؤهم خير** ،

وقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : (« ٱلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ ») أي : ولو كانَ ما تلتمسُهُ خاتماً مِنْ حديدٍ ، . . . .

و) كما في (**قوله عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتماً من حديد » أي : ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد**) .

قوله : (**وذٰلك مطرد بعد « إن ، ولو »** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبعد غيرهما قليل ؛ كقول الشاعر : (من مشطور الرجز)

مِـن لَـدُ شَـولاً فـإلـىٰ إتـلائـهـا

أي : من لد أن كانت شولاً ، وعلىٰ ذٰلك خرج بعضهم قوله : (من الطويل)

ونـبـئـت لـيـلـىٰ أرسـلـت بـشـفـاعـة ... إلـي فـهـلا نـفـس لـيـلـىٰ شـفـيـعـهـا ؟

فقال : (نفس) : مبتدأ ، و(شفيعها) : خبرها ، والجملة : خبر (كان) محذوفة ، واسمها : ضمير الشأن ، والتقدير : هلا كان الشأن نفس ليلىٰ شفيعها .

قيل : ويحتمل قوله : (من الكامل)

خـالـي لأنـت ومـن عـويـف خـالـه ... يـنـل الـعـلاء ويـكـرم الأخـوالا

أي : ومن يكن الشأن عويف خاله ، وأحسن من ذٰلك : أن تكون (من) فيه موصولة ، وجزم (ينل) فيه تشبيهاً لـ (من) الموصولة بالشرطية ، فالجزم فيه أظهر وجهاً من الجزم في قول الآخر : (من الطويل)

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً ... يـصـبـه عـلـىٰ رغـم قـوارع مـا صـنـع

انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**الناس مجزيون بأعمالهم**) أي : بجنس أعمالهم ؛ إذ الأعمال يجازىٰ عليها لا بها .

قوله : (**فجزاؤهم خير**) أي : فالذي يجزون به خير ، وأشار به إلىٰ أن (خير) :

وقولِ الشَّاعرِ :

لَا يَـأْمَـنِ ٱلـدَّهْـرَ ذُو بَـغْـيٍ وَلَـو مَـلِـكـاً ....

أي : ولو كانَ الباغي ملكاً .

خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز فيه أيضاً ـ لٰكن علىٰ مرجوحية ـ أن يكون المحذوف (كان) التامة ، والمرفوع فاعله .

قوله : (**الناس مجزيون . . .**) إلىٰ آخره ، قال الشارح في « شرح المتممة » : (إنه حديث) ، **فعليه الأولىٰ أن يقال فيه** : (وقوله صلى الله عليه وسلم) بدل قوله : (وقولهم) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وكقوله عليه الصلاة والسلام** : « **التمس ولو خاتماً من حديد** ») الحديث من رواية سهل بن سعد قال : جاءت امرأة إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني وهبت من نفسي ، فقامت طويلاً ، فقال رجل : زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة ، قال : « هل عندك من شيء تصدقها ؟ » ، فقال : ما عندي إلا إزاري ، فقال : « إن أعطيتها إياه . . جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً » ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، فلم يجد شيئاً .

وقوله : (**وقول الشاعر**) بالجر معطوف علىٰ قوله : (كما في مثل قول الحريري) أي : وذٰلك كما في قول الشاعر ؛ وهو اللعين المنقري ، ذكر الشارح صدره وترك عجزه ، وتمامه : (من البسيط)

(لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً) جنوده ضاق عنها السهل والجبل

والشاهد فيه : قوله : (**ولو ملكاً**) حيث حذفت (كان) مع اسمها بعد (لو) ، والتقدير : (**أي : ولو كان الباغي ملكاً**) ، فـ (لا) نافية وما بعدها مرفوع ، ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم ، وكسر لالتقاء الساكنين ، و(الدهر) : منصوب على الظرفية ؛ أي : لا يأمن في الدهر الحوادث ، أو على المفعولية ؛ أي : لا يأمن غدرات

وأمَّا حذفُ (كانَ) معَ خبرِها وإبقاءُ الاسمِ . . فضعيفٌ ، وعليهِ : (إن خيرٌ) بالرَّفعِ ؛ أي : إن كانَ في عملِهِم خيرٌ ، وفي هـٰذا ونحوِهِ أربعةُ أوجهٍ مشهورةٍ ، وإن ضممتَ إليهِ : (وإن شرّاً . . فشرٌّ) . . كانَ في المجموعِ بالقسمةِ العقليَّةِ ستَّةَ عشرَ وجهاً .

الدهر ، (وجنوده) : مبتدأ ، والجملة بعده : خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره : في محل نصب علىٰ أنها صفة (ملكاً) .

وقولهم : (ألا حشف ولو تمراً) رد علىٰ أبي حيان ؛ حيث شرط ألا يكون ما بعد (لو) أعلىٰ مما قبلها ولا أعم ؛ فإن الملك أعلىٰ مما قبله ، والتمر أعم مما قبله . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأما حذف « كان » مع خبرها وإبقاء الاسم . . فضعيف ، وعليه**) أي : وعلىٰ إبقاء الاسم (**« إن خير » بالرفع ؛ أي : إن كان في عملهم خير ، وفي هـٰذا**) المثال ؛ يعني قولهم : إن خيراً . . فخير (**ونحوه أربعة أوجه مشهورة ، وإن ضممت إليه**) أي : إلىٰ قولِهم : (إن خيراً . . فخير) قولَهم : (**« وإن شراً . . فشر » . . كان في المجموع**) من المثالين (**بالقسمة العقلية ستة عشر وجهاً**) بضرب الصور الأربعة في (إن خيراً . . فخير) في الصور الأربعة في (إن شراً . . فشر) .

قوله : (**وأما حذف « كان »** . . .) إلىٰ آخره هـٰذا خاص بمادة (كان) ، لا بصيغة الماضي فقط .

قوله : (**فضعيف**) ووجه الضعف : أن الخبر منصوب ، ففي بقائه دلالة علىٰ (كان) المحذوفة ، بخلاف بقاء الاسم ، **قيل** : ولما فيه من كثرة الحذف ، وفيه : أنه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم ، إلا أن يقال : إن الخبر في صورة الفضلة ، والاسم كالجزء لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً ، وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف ، وليس كذٰلك .

هـٰذا ؛ وفي حذف الخبر في خصوص هـٰذا ضعف معنوي ؛ لأنه إذا كان في

العمل خير . . لا يلزم أن يكون جزاء جميع الأعمال خيراً . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**وفي هٰذا**) يعني : (إن خيراً . . فخير) .

قوله : (**ونحوه**) كقولهم : (المرء مقتول بما قتل به ؛ إن سيفاً . . فسيف ، وإن خنجراً . . فخنجر) .

قوله : (**أربعة أوجه**) : **الأول** : نصب الأول ورفع الثاني ، **ثانيها** : العكس ، **ثالثها** : نصبهما ، **رابعها** : رفعهما ، **والأول أرجحها** ، والثاني أضعفها ، والأخيران متوسطان ، ورتبت هٰكذا في المطولات ؛ كـ « التصريح » وغيره ، وقيدها : بـ (مشهورة) احترازاً عن غير المشهورة في ذٰلك ؛ كجواز الجر في : « إن سيف . . فسيف » كما في « التسهيل » كأن يقال : إن كان قتله بسيف . . فقتله أيضاً بسيف ، وجواز رفع : (إن خير) بـ (كان) التامة ؛ كما مر .

قوله : (**ستة عشر وجهاً**) حاصلة من ضرب أربعة أوجه : (إن خيراً . . فخير) في أربعة أوجه (إن شراً . . فشر) .

(**وقد تحذف**) كان (**مع اسمها وخبرها**) بقلة ؛ كما صرح به في « التسهيل » ، وأشار إليها هنا المصنف بـ (قد) التقليلية ؛ كقولهم : (افعل هٰذا إما لا) .

قال أبو حيان ـ وتبعه الدماميني ـ : (لا يحذف مع « إن » المكسورة معوضاً عنها إلا في هٰذا التركيب ، فلو قلت : إما كنت منطلقاً انطلقت . . كانت « ما » زائدة ، ولا يجوز : أما أنت منطلقاً انطلقت) انتهى . انتهىٰ « كردي » .

قال اللقاني : ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل ؛ إذ أن (ما) مزيدة لتأكيد (إن) الشرطية ، و(لا) نافية للفعل المقدر ، و(لا) ومنفيها هو الشرط ، فـ (إن) أداة شرط مؤكدة بـ (ما) ، نظيرها : (إما) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ

بعدَ (إنِ) الشَّرطيَّةِ ؛ كقولِهِم : (افعلْ هٰذا إمَّا لا) أي : إن كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ ، فـ (ما) عوضٌ مِنْ (كانَ) و(لا) هيَ النَّافيةُ للخبرِ .

أَحَدًا ﴾[1] ، والشرط المقدر محذوف الجواب ؛ لدلالة ما سبقه عليه ، نظير ذٰلك في التقدير : (من الوافر)

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام

والأصل : افعل هٰذا ، إن لا تفعل . . نفعل بك غيره ، وهٰذا معنىً واضح لا غبار عليه ، فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك . انتهىٰ « عليمي » .

(بعد « إن » الشرطية ؛ كقولهم : افعل هٰذا إما لا) تفعل (أي : إن كنت لا تفعل غيره ، فـ « ما » عوض من « كان » ، و« لا » هي النافية للخبر) كذا في « الأوضح » ، والظاهر : أن الخبر هو المجموع النافي والمنفي ، والمنفي جزء الخبر ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، تقديره : فافعله . انتهىٰ منه .

ترجمة الحريري

اسمه : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، الإمام أبو محمد الحريري ، ولد في حدود سنة ست وأربعين وأربع مئة ، وقرأ على الفضل القصباني ، وكان غاية في الفصاحة والفطنة والذكاء ، وكفاه شاهداً « المقامات » التي أبر بها على الأوائل ، وأعجز الأواخر ، وكان مولده ببلد قريب من البصرة يقال له : المشان ، وكان قذراً دميماً مبتلىً بنتف لحيته ، وللزمخشري في « المقامات » : (من السريع)

أقسم بالله وآياته   ومشعر الحج وميقاته

أن الحريري حري أن   تكتب بالتبر « مقاماته »

وللحريري أيضاً « درة الغواص في أوهام الخواص » ، و« الملحة » ، و« شرحها » ،

---

(1) سورة مريم : (٢٦) .

. . . .

و« رسائله » ، و« ديوان شعره » ، مات بالبصرة في سادس رجب سنة ست عشرة وخمس مئة ، ومن نظمه في « المقامات » : (من السريع)

سم سمة تحسن آثارها واشكر لمن أعطىٰ ولو سمسمة

والمكر مهما استطعت لا تأته لتقتني السؤدد والمكرمة

قال : وقد نظمت أنا في « مقاماتي » بيتين ، ولا أظن أن لهما ثالثاً ؛ وهما : (من مجزوء الخفيف)

منبري شاع ذكره لو يك الوعظ من بري

عنبري ضاع نشره لو رويناه عن بري

الحريري : نسبة إلى الحرير ؛ لعمله فيه . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

❋ ❋ ❋

ولمَّا فرغَ مِنْ (كانَ) وأخواتِها . . أخذَ يتكلَّمُ علىٰ ما حُمِلَ علىٰ (ليسَ) وهوَ : (ما ، ولا ، ولاتَ) ، وبدأَ بـ (ما) فقالَ : (و« ما » النَّافيةُ عندَ الحجازيِّينَ ؛ كـ « ليسَ ») في رفعِ الاسمِ ، ونصبِ الخبرِ ؛ لشبهِها بها في نفيِ الحالِ ، والدُّخولِ على المعارفِ والنَّكراتِ ، وفي دخولِ الباءِ في الخبرِ ، . . . .

---

٣٧ ـ مبحث (ما) النافية العاملة عمل (ليس) وأخواتها

(**ولما فرغ**) المصنف (من) الكلام علىٰ (« **كان** » **وأخواتها** . . **أخذ**) وشرع (**يتكلم علىٰ**) أحكام (**ما حمل علىٰ** « **ليس** ») وقيس عليها في رفع الاسم ونصب الخبر بجامع النفي والجمود في كل ، (وهو) أي : ما حمل علىٰ (ليس) في العمل : (**ما** ، **ولا** ، **ولات**) النافيات ، فأصلها : ألا تعمل ؛ لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال ؛ لشدة افتقارها إلى الأسماء ، لأن مدلولها الحدث ، والحدث لا بد له من ذات يقوم به من حيث الوقوع منه أو الوقوع عليه ، وإنما يحمل الحرف على الفعل إذا أشبهه في الاختصاص بقبيل من الأسماء ، ألا ترىٰ أن الفعل مختص بالأسماء ؟! كذلك قياس ما يعمل من الحروف : أن يكون مختصاً بالأسماء ؛ كحروف الجر ، أو بالأفعال ؛ كحروف الجزم . انتهىٰ « كردي » .

(**وبدأ**) المصنف من تلك الحروف (بـ « ما ») أي : أراد البداية بها (**فقال** : و) هي (« **ما** » **النافية**) وهي (**عند الحجازيين** ؛ كـ « **ليس** » **في رفع الاسم ونصب الخبر**) ، وإنما بدأ بها من تلك الحروف (لـ) شدة (**شبهها بها**) أي : بليس (**في**) الجمود و(**نفي الحال**) أي : ونفي الحدث الواقع في الحال لا في الماضي والمستقبل عند التجرد والإطلاق عن القرائن ، (و) في (**الدخول على المعارف والنكرات** ، **وفي دخول الباء**) الزائدة (**في الخبر**) أي : في خبر (ما) كـ (ليس) ، ظاهره : أن تميماً لا تدخل الباء في الخبر ، وفي « **الجنى الداني** » ـ اسم كتاب لابن جني ـ : وفي زيادة الباء بعد (ما) التميمية خلاف ، منعه القاري والزمخشري ، **والصحيح** : الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم . انتهىٰ « عليمي » .

وبنو تميمٍ لا يعملونَها ، بل هيَ عندَهُم مُهملَةٌ ، وهوَ القياسُ ؛ لأنَّها حرفٌ لا يختصُّ بقبيلٍ ، بل تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ ، فأصلُها ألَّا تعملَ ، قالَ شاعرُهُم :

وَمُهَفْهَفُ ٱلْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ : ٱنْتَسِبْ   فَأَجَابَ : مَا قَتْلُ ٱلْمُحِبِّ حَرَامُ

(**وبنو تميم لا يعملونها**) أي : لا يعملون (ما) النافية عمل (ليس) لعدم السماع في لغتهم ، (**بل هي**) أي : (ما) النافية (**عندهم**) أي : عند بني تميم (**مهملة**) أي : معطلة عن عملها عمل (ليس) أي : لم يقرأ علىٰ لغتهم بإعمالها إلا شاذاً ، روى الفضل عن عاصم : (ما هن أمهاتهم) بالرفع ، وأما قول سيبويه : (وبنو تميم يرفعون إلا من درىٰ كيف هي في المصحف) . . فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ علىٰ حسب لغته من غير توقيف ، وذٰلك لا يحل ؛ قاله ابن فلاح ، وانظر : كيف يتأتىٰ لمن درىٰ أن ينطق بغير لغته مع أن العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل ؟! لٰكن الحق خلافه ، وأنه إنما يمتنع نطقه بالخطأ . انتهىٰ « عليمي » .

(**وهو**) أي : عدم إعمالها (**القياس**) أي : الموافق لقياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة (**لأنها**) أي : لأن (ما) النافية (**حرف لا يختص بقبيل**) أي : بنوع من الكلام ؛ لأنها مشتركة بين الأسماء والأفعال ، (**بل تدخل على الأسماء**) فتقول : ما زيد قائم ، (**و**) تدخل على (**الأفعال**) فتقول : ما قام زيد ، (**فأصلها**) أي : فالأصل في وضعها : (**ألا تعمل**) في الأسماء ولا في الأفعال .

(**قال شاعرهم**) أي : شاعر التميميين ، وهٰذا استدلال علىٰ كونها مهملة عندهم :   (من الكامل)

(ومهفهف الأعطاف قلت له : انتسب   فأجاب : ما قتل المحب حرام)

البيت لابن الحبل شمس الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي في « ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا » .

قال في « الكردي » : **لا أظن هٰذا البيت إلا مصنوعاً** ، **والمهفهف** ـ بصيغة اسم

أي : هوَ تميميٌّ لا حجازيٌّ .

المفعول ـ : الضامر البطن الدقيق الخصر ، و(**الأعطاف**) : جمع عطف بالكسر ، وعطفا كل شيء : جانباه ، ومعنى (**انتسب**) : بيِّن نسبك ؛ يعني : قبيلتك ، فأجاب بقوله : ما قتل المحب حرام (**أي : هو تميمي لا حجازي**) أي : ما قتل المحبة المحب حرام ؛ أي : ممنوع لا يمكن .

وعبارة الشارح في « شرح الملحة » مع « حاشيته » : **واعلم** : (أن الأصل) والغالب (في كل حرف لا يختص) بأحد نوعي الاسم والفعل (ألا يعمل) فيما دخل عليه ؛ اسماً كان أو فعلاً ، كـ (هل ، وبل ، وثم) و(« ما » النافية من قبيل) أي : من نوع الحرف (الغير المختص) بأحد النوعين ؛ لأنه يقال فيها : ما زيد قائم ، وما قام زيد ، (فكان القياس) فيها ؛ أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة : ألا تعمل في أحد النوعين (فلذٰلك) أي : فلأجل كون القياس ألا تعمل (أهملها بنو تميم) أي : أبطلوا عملها ؛ نظراً للقياس ، فانحطت رتبتها عن (ليس) ، فـ (ليس) تعمل بدون شرط من الشروط المعتبرة في (ما) لأن الأصل أقوىٰ من الفرع فتعمل وإن توسط خبرها ؛ قاله ياسين على « المجيب » .

ولذٰلك قال شاعرهم ؛ أي : شاعر بني تميم ، قال الكردي : (ولم أرَ من ذكر اسم هٰذا الشاعر ، وما أظن هٰذا البيت إلا موضوعاً) انتهىٰ « كردي » :

ومهفهف الأعطاف قلت له : انتسب فأجاب : ما قتل المحب حرام

قوله : (ومهفهف) بالجر علىٰ تقدير : رب ؛ أي : رب رجل رقيق العطف والخصر قلت له : انتسب ؛ أي : بين لنا نسبك منا ؛ أي : قبيلتك فينا ، فأجاب لي بقوله : ما قتل المحبة المحب حرام ؛ أي : ممنوع ؛ برفع الاسمين بعد (ما) النافية ، فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد (ما) مرفوعين على الابتداء والخبر من أن يصرح نسبه ويقول : أنا تميمي ؛ إذ لو كان حجازياً . . لقال : (حراماً) بالنصب علىٰ إعمالها . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

ولمَّا كانَ عملُها علىٰ خلافِ الأصلِ . . شرطَ الحجازيُّونَ لهُ أربعةَ شروطٍ ، أشارَ إلى الأوَّلِ بقولِهِ : (إن تقدَّمَ الاسمُ) على الخبرِ ، فلو قُدِّمَ الخبرُ ؛ نحوُ : (ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ) . . بطلَ عملُها ، خلافاً للفرَّاءِ وإن كانَ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، خلافاً لابنِ عصفورٍ .

(**ولما كان عملها**) أي : عمل (ما) النافية (**علىٰ خلاف الأصل**) والقياس علىٰ سائر الحروف المشتركة . . (**شرط الحجازيون له**) أي : لعملها (**أربعة شروط**) ، لٰكن في كل منها خلاف ؛ كما سيأتي .

(**أشار**) المصنف (**إلى الأول**) منها (**بقوله : إن تقدم الاسم**) من معموليها (**على الخبر**) لها ، وهو المعبر عنه غيره بالترتيب بين معموليها ؛ لأنها عامل ضعيف ، فلا قوة لها علىٰ شيء من التصرف ؛ فلذٰلك لم تعمل في حال تقدم الخبر .

وقيد بقوله : (**على الخبر**) لأنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ لأن (ما) النافية لها الصدر ؛ كـ (ما) الاستفهامية ، فلا يتقدم ما في حيزها عليها ، فلا يجوز : (قائماً ما زيد) ولو كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، (**فلو قدم الخبر**) أي : خبرها على اسمها (**نحو** : « **ما مسيء من أعتب** » . . **بطل عملها**) ويحتمل أن (مسيء) : مبتدأ ، وما بعده : فاعل أغنىٰ عن الخبر ، فلا شاهد فيه .

والمعتب : الذي أساءك وعاد إلىٰ مسرتك بعدما أساءك ؛ أي : تاب بعمل صالح يزيل العتب عن ذنبه ، فالهمزة فيه للسلب ؛ كما في : (أعجمت الكتاب) أي : أزلت عجمته بالشكل والتنقيط والتصحيح . انتهىٰ « كردي » .

(**خلافاً للفراء**) اسمه : يحيى بن زياد ، وقد تقدمت ترجمته قريباً ، القائل : بأن عملها لا يبطل بتقدم خبرها على اسمها (**وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً**) لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ، ونسبه في « التسهيل » إلىٰ سيبويه ، وذٰلك ـ أي : قول الفراء ـ يخالف (**خلافاً لـ**) قول (**ابن عصفور**) القائل : بأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإذا قلت : (ما في الدار أحد) . .

وإلى الثَّاني بقولِهِ : (ولَمْ يُسبَقِ) الاسمُ (بإن) الزَّائدةِ ، فلو سُبِقَ بها ؛ كقولِهِ :

بَـنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبٌ ....

ﻓ (في الدار) مرفوع المحل عند الجمهور ، منصوب المحل عند ابن عصفور . انتهىٰ « كردي » .

ترجمة ابن عصفور

اسمه : علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور ، النحوي الحضرمي الإشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، ولد سنة (٥٩٧ هـ) ، وتوفي في سنة (٦٦٣ هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

(و) أشار المصنف (**إلى**) الشرط (**الثاني**) من الشروط الأربعة (**بقوله : ولم يسبق الاسم بـ« إن » الزائدة**) وهٰذه الجملة حال من الاسم في قوله : (أن يقدم الاسم على الخبر) ، والتقدير : أن يتقدم اسمها علىٰ خبرها حالة كون الاسم غير مسبوق بـ (إن) الزائدة ؛ وهي التي دخولها كخروجها ، بخلاف النافية ؛ كما يدل عليه قوله الآتي : (وأول علىٰ أن « إن » نافية . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**بـ« إن » الزائدة**) أي : عند البصريين ، قالوا : إنها زائدة كافة لـ (ما) ، وأما الكوفيون . . فيرونها نافية مؤكدة لـ (ما) ، لا زائدة ؛ ولهٰذا ينصبون الخبر بعد علىٰ إعمال (ما) معها ، ومنهم من قال : إن الكوفيين لا يرون عمل (ما) مطلقاً ؛ توفرت الشروط أم لا ، وإنما النصب عندهم بنزع الخافض ، وهو الذي في « التسهيل » انتهىٰ « كردي » .

(**فلو سبق**) الاسم (**بها**) أي : بـ (إن) الزائدة (**كقوله**) أي : كقول الشاعر : (من البسيط)

(**بني غدانة ما إن أنتم ذهب**) ....

.. بطلَ عملُها وجوباً عندَ البصريِّينَ ؛ لأنَّها محمولةٌ علىٰ (ليسَ) في العملِ ، و(ليسَ) لا يقترنُ اسمُها بـ (إن) ، فبَعُدَتْ عنِ الشَّبهِ ، ....

هو صدر بيت عجزه :

.... (ولا صريف ولٰكن أنتم خزف)

البيت بلا نسبة ، **والخزف** ـ بفتحتين ـ : الطين المعمول قبل الطبخ . انتهىٰ من « الرفع » .

والشاهد فيه : (ما إن أنتم ذهب) حيث أهملت (ما) بسبب دخول (إن) الزائدة على الاسم ، وقوله : (**غدانة**) بضم الغين المعجمة ؛ أي : بطن من يربوع ، **والصريف** : الفضة .

.. (**بطل عملها وجوباً عند البصريين**) يوهم قوله : (عند البصريين) أنه لا يبطل عملها عند الكوفيين ، وليس كذٰلك ؛ فإنها عندهم لا تعمل أيضاً ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بنزع الخافض .

وإنما بطل عملها عند البصريين (**لأنها**) أي : لأن ما (**محمولة**) أي : مقيسة (**علىٰ « ليس » في**) هٰذا (**العمل**) .

وقوله : (**و« ليس »**) مبتدأ محكي ، وجملة قوله : (**لا يقترن اسمها**) أي : اسم ليس (**بـ « إن »**) الزائدة ، خبر لقوله : (وليس) الواقع مبتدأ محكياً ، (**فبعدت**) ما النافية باقترانها بـ (إن) الزائدة (**عن الشبه**) أي : عن شبهها بـ (ليس) ، فبطل عملها ، وإنما لا يلي (ليس) : (إن) النافية الزائدة لتنافيهما ؛ لأن (ليس) للنفي ؛ وهي ـ أي : إن النافية ـ كالإثبات ، فيتعارضا ، ولضعف (ما) عن تخطيها ، بخلاف (إن) النافية الآتية ؛ فإنها مؤكدة لها تأكيداً لفظياً بالمرادف ، فلا تضر في عملها ، بخلاف الزائدة ، فتأكيدها معنوي ؛ كسائر الحروف المزادة . انتهىٰ من « رفع الحجاب » نقلاً عن الخضري .

ورُوِيَ : (ذهباً) بالنَّصبِ ، وأُوِّلَ علىٰ أنَّ (إن) نافيةٌ مُؤكِّدةٌ لـ (ما) لا زائدةٌ .

وإلى الثَّالثِ بقولِهِ : (ولا بمعمولِ الخبرِ) فإن سُبِقَ به ؛ نحوُ :

(وروي) في هٰذا البيت السابق (« ذهباً » بالنصب) رواه يعقوب . انتهىٰ « كردي » .

(وأول) ذٰلك النصب (علىٰ أن « إن » نافية مؤكدة لـ « ما ») النافية (لا زائدة) .

قال العليمي : (وهٰذا التخريج إنما يتأتىٰ علىٰ قول الكوفيين : إن « إن » المقترنة بـ « ما » هي النافية جيء بها توكيداً لـ « ما » ، فلا تكف « ما » عن عملها .

قال ابن مالك في « شرح التسهيل » : والذي قالوه مردود بوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة . . لم يتغير العمل ؛ كما لا يتغير بتكرير « ما » كما قال الشاعر : (من الرجز)

لا ينسك الأسىٰ تأسياً فما ما من حمام أحد معتصما

فكرر الشاعر « ما » النافية توكيداً ، وأبقىٰ عملها .

الثاني : أن العرب قد استعملت « إن » الزائدة بعد « ما » التي بمعنى : « الذي » ، وبعد « ما » المصدرية التوقيتية ؛ لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إن » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة . . لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ . انتهىٰ كلام ابن مالك) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(و) أشار المصنف (إلى) الشرط (**الثالث**) من الشروط الأربعة (**بقوله : ولا**) يسبق الاسم (**بمعمول الخبر**) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولم يسبق الاسم بـ « إن » الزائدة) علىٰ كونها حالاً من الاسم في قوله : (أن يقدم الاسم على الخبر) في الشرط الأول ، والتقدير : أن يقدم الاسم على الخبر حالة كون الاسم غير مسبوق بـ « إن » الزائدة ، وحالة كون الاسم أيضاً لم يسبق بمعمول الخبر ، (**فإن سبق**) الاسم (**به**) أي : بمعمول الخبر (**نحو**) قوله ؛ أي : قول مزاحم بن عمرو

. . . . وَمَا كُـلُّ مَـنْ وَافَـىٰ مِـنـىً أَنَـا عَـارِفُ

. . بطلَ عملُها وجوباً ؛ لضعفِها في العملِ ، . . . .

العقيلي ؛ أي : ومثال كون الاسم مسبوقاً بمعمول الخبر ؛ نحو قوله : (من الطويل)

. . . . وما كـل مـن وافـىٰ مـنـىً أنـا عـارف

وهو عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، هٰكذا قاله العليمي ، وقد عرفت ما سبق في هٰذه النسبة قريباً عن غيره ، وتمامه :

وقـالـوا : تـعـرفـهـا الـمـنـازل مـن مـنـىً (وما كـل مـن وافـىٰ مـنـىً أنا عـارف)

والضمير في (**تعرفها**) لمحبوبته ، و(**منىً**) : اسم موضع من مواسم الحج معروف ، وهي منونة مصروفة ، وقد لا ينصرف ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي ، و(ما) : نافية ، وكل من وافىٰ وجاء منىً للمبيت ؛ علىٰ رواية نصب (كل) منصوب بـ (عارف) علىٰ أنه مفعول مقدم له ، وعلىٰ رواية من رفعه فهو مرفوع بـ (ما) الحجازية علىٰ أنه اسم لها ، وخبرها جملة (أنا عارف) ، ومفعول (عارف) محذوف ، وحذف عائد المبتدأ إذا كان ـ أي : المبتدأ ـ لفظ (كل) هو سائغ ؛ كما مر في (مبحث حذف العائد) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**بطل عملها وجوباً**) جواب الشرطية في قوله : فإن سبق به (**لضعفها**) أي : لضعف ما (**في العمل**) أي : بطل عملها وجوباً ؛ لضعفها عن العمل بالفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر ، خلافاً لابن عصفور .

قال العليمي : (**والشاهد في هٰذا البيت** : قوله : « وما كل من وافىٰ منىً أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » بإيلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهٰذا علىٰ رواية نصب « كل » ، وأما من روىٰ رفع « كل » . . فهو علىٰ أن « ما » حجازية ، والجملة في موضع نصب علىٰ أنها خبرها ، والعائد محذوف ؛ أي : عارفه) انتهىٰ منه .

فلا يتصرَّفُ في معمولِ خبرِها بالتَّقديمِ (إلَّا) إذا كانَ المعمولُ (ظرفاً أو) جارّاً و(مجروراً) فإنَّهُ لا يبطلُ ؛ نحوُ : (ما عندَكَ زيدٌ مُقيماً) و(ما بي أنتَ مُعنيّاً) لتوسُّعِهِم فيهِما ما لَمْ يُتوسَّعْ في غيرِهِما ، ولَمْ يُنبِّهْ علىٰ هـٰذا الشَّرطِ في « الشَّرحِ » .

وإلى الرَّابعِ بقولِهِ : . . . .

(**فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم**) أي : بتقديمه علىٰ خبرها ؛ نحو : (ما زيد طعامك آكل) ، وامتناع تقديمه على اسمها أولىٰ وأحرىٰ ؛ نحو : (ما طعامك زيد آكل) ، (**إلا إذا كان المعمول**) أي : معمول خبرها (**ظرفاً أو جاراً ومجروراً** . . **فإنه**) أي : فإن عملها (**لا يبطل**) حينئذ .

مثال كون المعمول ظرفاً : (**نحو**) قولك : (**ما عندك زيد مقيماً**) .

(و) مثال كون المعمول جاراً ومجروراً ؛ نحو قولك : (**ما بي أنت معنياً**) أي : بشأني مهتماً ، أو مقصوداً لي ، وأصله : معنوياً ، علىٰ زنة (مفعول) كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » .

وإنما لم يبطل عملها حينئذ (**لتوسعهم**) أي : لتوسع النحاة أو العرب ؛ أي : لمسامحتهم ذٰلك التقديم (**فيهما**) أي : في الظرف والجار والمجرور (**ما لم يتوسع**) ولا يسامح (**في غيرهما**) أي : في غير الظرف والجار والمجرور ، ولو اجتمع الأمران . . فهل يجوز الفصل بهما ؟ لا يبعد الجواز ، فـ (أو) في كلامه مانعة خلو ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور . انتهىٰ منه .

(**ولم ينبه**) المصنف (**علىٰ هـٰذا الشرط**) الثالث (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » لأنه قال فيه : (ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط) .

وتوسعهم ـ أي : وتوسع النحاة أو العرب ـ في الظرف والجار والمجرور اصطلاح منهم بلا علة ، فلا مشاحة في الاصطلاح . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

(و) أشار المصنف (**إلى**) الشرط (**الرابع**) من الشروط الأربعة السابقة (**بقوله** :

(ولا الخبرُ) بالرَّفعِ عطفاً على الضَّميرِ المُستكِنِ في (يسبقْ) أي : ولم يُسبقِ الخبرُ (بإلَّا) فلو سُبِقَ بها ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ . . بطلَ عملُها ؛ لبطلانِ معنىٰ (ليسَ) .

« ولا الخبر » بالرفع عطفاً على الضمير المستكن) أي : المستتر (في « يسبق ») العائد إلى الاسم (أي) والتقدير : أن يقدم الاسم على الخبر حالة كون الاسم لم يسبق بـ (إن) الزائدة ، ولم يسبق بمعمول الخبر ، (ولم يسبق الخبر بـ « إلا ») الاستثنائية ، (فلو سبق) الخبر (بها) أي : بـ (إلا) الاستثنائية (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ . . . ﴾ الآية[1] . . (بطل عملها ؛ لبطلان معنىٰ « ليس ») المدلول عليه بـ (ما) النافية ؛ أي : لانتقاض النفي المفهوم من (ما) النافية الذي هو معنىٰ (ليس) التي حملت هي عليها في عملها هٰذا العمل بـ (إلا) الإيجابية .

قال الكردي : (قوله : « ولا الخبر » قال شارح « الجامع » : فإن سبق الخبر بـ « غير » نحو : « ما زيد غير عاقل » . . جاز النصب عند الفراء ، ووجب عند البصريين . انتهىٰ) .

قوله : (بطل عملها) خلافاً ليونس بن حبيب ، وقد تقدمت ترجمته ؛ كما في « التسهيل » في إجازته : (ما زيد إلا قائماً) ، واحتجوا له بقوله : (من الطويل)

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذباً

واستشهد ابن مالك له بقوله : (من الوافر)

وما حق الذي يعشو نهارا ... ويسرق ليله إلا نكالا

قال الكردي : (والاستشهاد به أقوىٰ من الاستشهاد بالذي قبله ؛ أي : لسلامته من الاحتمال الذي يطرق في الأول ؛ من قبوله التأويل بتقدير مضاف ؛ أي : وما الدهر

---

(١) سورة آل عمران : (١٤٤) .

وزادَ بعضُهُم شرطَينِ : ألَّا تتكرَّرَ ، وألَّا يبدلَ مِنْ خبرِها موجبٌ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يعبأُ بِهِ) ، . . . .

إلا يدور دوران منجنون ؛ وهو الدولاب ، وجعل « معذباً » مصدراً ميمياً ؛ بمعنى : التعذيب ؛ أي : وإلا يعذب معذباً ؛ أي : تعذيباً ، فهو علىٰ حد : « ما سار زيد إلا سيراً » ، أو أصله : ما يرىٰ صاحب الحاجات . . . إلىٰ آخره .

وقد تأول الجمهور ما استشهد به ابن مالك : بأن « نكالاً » فيه أصله : نكالان ؛ نكالاً لعتوه ، ونكالاً لسرقته ، فحذفت النون للضرورة .

قوله : « لبطلان معنىٰ ليس » أي : الذي عملت بسببه ؛ وهو النفي) انتهىٰ « كردي » .

والآية المذكورة في الشرح من (آل عمران) وتمامها : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [1] .

(وزاد بعضهم) كابن عقيل على الشروط الأربعة المعتبرة في عملها (شرطين) آخرين : أحدهما : (ألا تتكرر) ما ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم : (ما ما زيد قائماً) ، واستدل لهم ابن مالك بقول الراجز :

لا ينسك الأسىٰ تأسياً فما ما من حمام أحد معتصما

وقال البصريون : هو شاذ ، ومنهم من أوله علىٰ أن منفي (ما) الأولىٰ محذوف تقديره : فما ينفع الحزن ، ثم ابتدأ ثانياً فقال : ما من حمام أحد معتصماً .

(و) ثانيها : (ألا يبدل من خبرها موجب) ذكره المصنف في « الجامع » مثاله : (نحو) قولك : (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به) .

قوله : (ما زيد بشيء إلا شي لا يعبأ به) أي : هو ملحق بالمعدومات ، فليس شيئاً

---

(١) سورة آل عمران : (١٤٤) .

حقيراً فضلاً عن العظيم ، وقوله : (**إلا شيء**) حقير ؛ لأن التنكير للتحقير ، وقوله : (**لا يعبأ به**) أي : لا يبالىٰ به ، ولا يلتفت إليه ، وهو صفة لـ (شيء) ، والظاهر : أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح .

و(شيء) بالرفع : بدل من (شيء) وهو خبر عن (زيد) مرفوع المحل ، فأعرب البدل بإعراب المحل ، ولا يجوز أن يعرب البدل بإعراب المبدل منه اللفظي ؛ لأن (شيء) حينئذ يكون مجروراً بالباء كالمبدل منه ، فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة ؛ كما هو مذهب الجمهور ، أو حكماً ؛ لظهور أثره فيه ، والمقدر كالملفوظ .

والباء هٰذه زائدة ؛ **إذ المعنىٰ** : ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ، فإنه أثبت له الشيئية ؛ فقوله : (إلا شيء) يفيد الإثبات ، فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت ، وهي لا تزاد قياساً إلا في خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل ، ويكون في الكلام استفهام بـ (هل) أو نفي . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**بشيء**) بالباء الزائدة ، فهو في موضع رفع خبر (زيد) ، لا النصب علىٰ أنه خبر (ما) ، وأجاز قوم في هٰذه المسألة النصب ، وكلام سيبويه يحتملهما . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (وإنما منع موجب من خبرها ؛ لاتحاد حكم البدل والمبدل منه ، و« ما » النافية لا يقدر عاملها بعد قصد الإثبات ؛ لأن عملها لمشابهتها بـ « ليس » في النفي ، وقد انتقض النفي بـ « إلا » أي : لم يبقَ معناها بعد « إلا » لأن الاستثناء من النفي إثبات للمنفي بـ « ما » بعد « إلا » ، ولما انتقضت المشابهة بالنظر إلى المستثنىٰ . . لم يتمكن عملها فيه ، **ومقتضىٰ هٰذا التعليل : أن النعت وعطف البيان كالبدل ؛ فالأول** نحو : « ما زيد رجل إلا كريماً » ، والثاني : « ما هٰذا عمر إلا أبو حفص » ، وليراجع جواز اقتران عطف البيان بـ « إلا ») انتهىٰ منه .

(**فإذا توفرت هٰذه الشروط**) الأربعة أو الستة واجتمعت واستكملت فيها ؛ أي :

عملَتْ كـ : ليسَ (نحوُ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾) ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ .

وإذا عُطِفَ علىٰ خبرِها بـ (لٰكنْ) أو بـ (بل) . . تعيَّنَ في المعطوفِ الرَّفعُ علىٰ أنَّهُ خبرُ مُبتدَأٍ محذوفٍ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً ، لٰكنْ قاعدٌ ، أو بل قاعدٌ) ، ولا يجوزُ النَّصبُ ؛ لأنَّ المعطوفَ بهما موجبٌ ، و(ما) لا تعملُ إلَّا في النَّفيِ ، . . . .

في (ما) النافية . . (**عملت**) ما النافية عملاً (كـ) عمل (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر ، مثال عملها كـ (ليس) لتوفر الشروط المذكورة فيها : (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن نسوة يوسف عليه السلام : (﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾) في صفته وجماله ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (١) .

ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾) (٢) بحذف حرف العطف في الآية الثانية ، ولم يوجد عمل (ما) صراحة في القرآن إلا في هاتين الآيتين .

(**وإذا عطف علىٰ خبرها**) أي : خبر (ما) الحجازية (**بـ « لٰكن » أو بـ « بل »** . . **تعين في المعطوف الرفع علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ نحو** : **ما زيد قائماً ، لٰكن**) هو (**قاعد ، أو بل قاعد ، ولا يجوز النصب**) أي : نصب المعطوف عطفاً علىٰ خبر ما (**لأن المعطوف بهما**) أي : بلكن وبل (**موجب**) أي : مثبت (**و« ما »**) الحجازية (**لا تعمل إلا في النَّفي**) .

قوله : (**تعين الرفع**) أي : علىٰ أنه خبر منتدأ محذوف ؛ كذا قاله الشيخ عبد القاهر ، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه ؛ إذ كلامنا في عطف المفرد ، وهٰذا من باب القطع والاستئناف ؛ لأن (بل ، ولٰكن) لا يعطفان الجمل .

وقد ذهب بعضهم إلىٰ أن الرفع حمل علىٰ محل الخبر ؛ إذ هو مرفوع نظراً إلى الأصل ، وكلامه يوهم تساوي (بل ولٰكن) ، وهو في (بل) مسموع ، وفي (لٰكن)

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٣١) .

(٢) سورة المجادلة : (٢) .

وأمَّا المعطوفُ بغيرِهِما . . فيجوزُ فيهِ الأمرانِ ، والنَّصبُ أجودُ .

بالقياس ، وتعين الرفع لا ينافي ما سيأتي في (باب العطف) لأن العطف هنا امتنع لعارض ، فلا ينافي ثبوت العطف لهما هناك بشرطه ؛ وهو : كون المعطوف بهما مفرداً . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**لأن المعطوف بهما موجب**) هٰذا رأي الجمهور ، وأما علىٰ مذهب المبرد فيما بعد (بل) . . فيجوز فيه النصب ؛ لأنه منفي ، لأن (بل) عنده تنقل النفي جوازاً من الأول إلى الثاني ، **فقياسه** : أنه يجوز : (ما زيد قائماً بل قاعداً) ، ويختلف المعنىٰ باختلاف الرفع والنصب ، **وقياس قول يونس** : ألا يمتنع نصب المعطوف بـ (بل) ، ولٰكن لأنه يرىٰ أن بقاء النفي ليس بشرط في عمل (ما) لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بـ (إلا) انتهىٰ منه .

(**وأما المعطوف بغيرهما**) أي : بغير (بل ، ولٰكن) من سائر حروف العطف . . (**فيجوز فيه الأمران**) : النصب والرفع ؛ نحو : (ما زيد قائماً ولا قاعداً) انتهىٰ « كردي » .

أما النصب . . فبالعطف علىٰ خبر (ما) ، وأما الرفع . . فعلىٰ إضمار (هو) ، **وقيل** : اتباعاً وعطفاً على المحل ؛ أي : علىٰ محل خبر (ما) لأن محله رفع على الخبرية للمبتدأ ، **وفيه** : أن الرفع منسوخ ، فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط وجود المحرز ؛ أي : الطالب له ؛ أي : لذٰلك المحل . انتهىٰ منه باختصار .

(**والنصب أجود**) من الرفع ؛ لبقاء النفي حينئذ ، **ووجه رفعه** : **عطفه علىٰ محل** (قائماً) ، أو كونه خبر مبتدأ محذوف ، فليس حينئذ من باب عطف المفرد على المفرد ، ولا من باب عطف الجملة على الجملة ؛ لأن (بل ، ولٰكن) لا يعطفان الجمل ، بل من باب القطع والاستئناف . انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

(وكذا « لا » النَّافيةُ) للوحدةِ ، أو للجنسِ ظاهراً عندَ الحجازيِّينَ ؛ كـ (ليسَ) فيما تقدَّمَ ، لٰكنْ عملُها قليلٌ جدّاً ، لَمْ يردْ إلَّا (في الشِّعرِ) خاصَّةً ، . . . .

---

٣٨ ـ مبحث (لا) النافية العاملة عمل (ليس)

كذا في « الكردي » .

(وكذا) أي : ومثل (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) بالشروط السابقة ، والجار والمجرور خبر مقدم لقوله : (لا) وهو مبتدأ مؤخر للخبر المذكور ؛ أي : (لا) الحجازية (النافية للوحدة) عند وجود القرينة ؛ كأن تقول بعده : (بل رجلان) نحو قولك : (لا رجل في الدار) ، (أو) النافية (للجنس ظاهراً) أي : احتمالاً عند وجود القرينة ؛ نحو قولك : (لا رجل أفضل منك) ، فالظاهر فيه : أنها لعموم النفي ؛ لدخولها على النكرة بتنوين (رجل) فيه وفيما قبله ، أو المعنىٰ : (وكذا) أي : وكـ (ليس) في العمل (لا) النافية للوحدة عند وجود القرينة ، والنافية للجنس علىٰ سبيل الظهور والاستغراق (عند الحجازيين) خاصة .

وقول الشارح : (كـ « ليس ») تفسير لما فهم من (كذا) أي : كليس (فيما تقدم) من رفع الاسم ونصب الخبر بالشروط السابقة في (ما) الحجازية ، (لٰكن) استدراك على التشبيه السابق ؛ أي : لٰكن (عملها) أي : عمل (لا) النافية للوحدة (قليل) في كلامهم تقليلاً (جداً) أي : مبالغاً في القلة الغاية ؛ ولذٰلك ـ أي : ولأجل قلة عملها عمل (ليس) ـ قيل : (لم يرد) عملها عمل (ليس) في كلامهم (إلا في الشعر خاصة) أي : خص عملها بالشعر خاصة ؛ كقوله : (من الطويل)

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

قوله : (وكذا « لا » النافية للوحدة) عند وجود القرينة ؛ كقوله : (لا رجل عندي ، بل رجلان) إذ عطف المثنىٰ عليه يدل علىٰ أن المنفي رجل واحد ، لا جنس الرجال ؛ إذ لو أراد نفس الجنس . . لعطف عليه جنساً آخر ؛ بأن يقول : (لا رجل عندي ، بل امرأة) انتهىٰ من « المطالب » .

. . . .

قوله : (**أو النافية للجنس ظاهراً**) أي : احتمالاً ؛ لعدم وجود قرينة لفظية ، بل معها قرينة معنوية ، والفرق بين (لا) التي تدل علىٰ نفي الوحدة صريحاً ، وبين (لا) التي تدل علىٰ نفي الجنس والاستغراق احتمالاً لا نصاً : أن الأولىٰ : هي التي معها قرينة لفظية ؛ نحو : (لا رجل عندي ، بل رجلان أو رجال عندي) ، وهـٰذه تعمل عمل (ليس) وهي المرادة هنا ، والثانية : هي التي ليست معها قرينة لفظية ، بل معها قرينة معنوية ، وهي التي تعمل عمل (إن) المكسورة ، وهي التي تعمل كثيراً ؛ شعراً ونثراً ، ولذٰلك وضعوا لها باباً مستقلاً ، ويشترط في عملها هـٰذا العمل ـ يعني : عمل (إن) المكسورة ـ : ألا تكون نصاً ـ أي : صريحاً ـ في نفي الجنس علىٰ سبيل الاستغراق والعموم ؛ لفقدان قرينة لفظية معها ، مثالها : (لا رجل أفضل منك) ، فإن الظاهر : أنها فيه لعموم النفي والاستغراق لأفراد الجنس ؛ لدخولها على النكرة ، والنكرة الداخلة عليها أداة النفي مطلقاً ؛ سواء كان النافي (لا) أو (ما) أو غيرهما . . تفيد العموم والاستغراق علىٰ سبيل الاحتمال والظهور ، **والقرينة المعنوية هنا** : دخول أداة النفي عليها ، وليس ذٰلك العموم نصاً ؛ لعدم قرينة لفظية ، بل يحتمل أن يقال في المثال : (بل رجلان أو ثلاثة رجال) مثلاً ، فتكون (لا) لنفي الوحدة ؛ لوجود قرينة لفظية حينئذ ، ويحتمل أن تكون لنفي الجنس علىٰ سبيل الاحتمال ؛ بأن أريد بها نفي الجنس علىٰ سبيل الاستغراق ؛ لوجود قرينة معنوية ، وهي دخول النافي على النكرة ، وليس فيها قرينة لفظية كالأولىٰ ؛ لأنها لم يقل معها : (بل رجلان) أو نحوه ، فهـٰذه تعمل عمل (إن) المشددة ؛ من نصب الاسم ورفع الخبر ، كما ستأتي في باب مستقل .

مثالها : نحو : (لا إلـٰه إلا الله) ، و(لا غلام سفر عندنا) .

نعم ؛ قال الشارح في « شرح المتممة » : وقد يراد بها ـ أي : بالتي تعمل عمل (ليس) ـ نفي الجنس نصاً ؛ كقوله : (من الطويل)

(ويُشترَطُ) لهُ معَ ما تقدَّمَ في عملِ (ما) من الشُّروطِ الأربعةِ ما عدا الثَّاني ، . . . . . .

تـعـز فـلا شـيء عـلى الأرض بـاقـيـا . . . .

انتهىٰ .

فالظاهر : أن العموم في مثل هـٰذا البيت من خصوص المثال ، وأن العموم فيه مفهوم من أمر خارج ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ (١) ، لا من خصوص (لا) انتهىٰ « كردي » باختصار .

وقوله : (**عند الحجازيين**) ظرف لقول المصنف ؛ أي : و(كليس) أيضاً (لا) النافية عند الحجازيين .

وقول الشارح بعد ذٰلك : (**كـ « ليس »**) تأكيد لـ (كذا) ، ولو قال : (أي : كـ « ليس ») . . لكان أولىٰ ، ونسبته عملها إلى الحجازيين ـ أي : خلافاً لغيرهم ـ هو ما نص عليه الزمخشري والمطرزي وابن الحاجب وغيرهم .

قال المصنف في « شرح اللمحة » : (وكثير ظن اتفاق العرب علىٰ إعمالها ، ويخص الخلاف بـ « ما » ، وليس الأمر كذٰلك) انتهىٰ .

قوله : (**قليل جداً**) حتىٰ إن الأخفش والمبرد أنكرا عملها مطلقاً ، خلافاً لما في « التسهيل » من أنه كثير .

(**ويشترط له**) أي : لعملها ؛ أي : لعمل (لا) التي لنفي الوحدة عمل ليس (**مع ما تقدم في عمل** « **ما** ») الحجازية (**من الشروط الأربعة**) أي : مع الاشتراط فيها تلك الشروط التي مرت في (ما) الحجازية ، (**ما عدا**) الشرط (**الثاني**) منها ؛ أي : من تلك الشروط الأربعة التي مرت في ما ؛ وذٰلك الشرط الثاني هو قوله : (ولم يسبق الاسم بـ « إن » الزائدة) قال الشاطبي : (لأنها لا يتأتىٰ معها دخول « إن » في القياس ، وإن دخلت عليها . . فالحكم الإهمال) انتهىٰ ، وحينئذ فهـٰذا الشرط لا يحتاج إليه

---

(١) سورة القصص : (٨٨) .

وزيادةً علىٰ ما مرَّ : (تنكيرُ معموليها) فلا تعملُ في معرفةٍ ، خلافاً لابنِ جِنّي ، مستنِداً لقولِ النَّابغةِ :

وإن صح اعتباره ، (وزيادة) بالجر ، معطوف علىٰ قوله : ما تقدم ؛ أي : ومع زيادة (**علىٰ ما مر**) : اشتراط (**تنكير معموليها ، فلا تعمل**) لا هٰذه (**في معرفة ، خلافاً لابن جني**) تقدمت ترجمته في تحقيق « المجيب » ، **اسمه** : عثمان بن جني ، أبو الفتح النحوي الموصلي ، توفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ) ، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الموصلي . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

و(**ابن جني**) ضبطه الكردي بكسر الجيم وتشديد النون وياء مخففة آخره ، وقوله : (**وزيادة علىٰ ما مر**) بالنصب ، حال من قول المصنف : (تنكير معموليها) أي : ويشترط زائداً علىٰ ما مر ، ولٰكن فيما قاله نظر ؛ لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو ، **فليتأمل** ، والصواب ما قلناه فيه . انتهىٰ « كردي » ، إلا إن قلنا : (الواو) زيادة من النساخ .

قال العليمي : (لعل وجه اشتراط تنكير معموليها : أنها لنفي الجنس راجحاً ، ونفي الوحدة المطلقة مرجوحاً ، وكل منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة لأنها نكرة في المعنىٰ ؟! ولم يذكر من الشروط : ألا يدخل عليها جار كما ذكر **ذٰلك** في « لا » العاملة عمل « إن » المشددة ، **فانظر سر ذٰلك**) انتهىٰ منه .

قوله : (**فلا تعمل « لا » هٰذه في معرفة**) وذٰلك لنقصان مشابهتها بـ (ليس) لأن (لا) للنفي المطلق بخلاف (ما) .

قوله : (**مستنداً**) حال من (ابن جني) أي : حالة كون ابن جني مستنداً ومحتجاً ومستدلاً علىٰ إثبات عملها في معرفة ، (**لقول النابغة**) الجعدي بيتاً في « **ديوانه** » ، **اسمه** : قيس بن عبد الله الجعدي الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه ، **لا الذبياني** ، ولما وفد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم . . أسمعه قصيدته التي أولها : (من الطويل)

وَحَلَّتْ سَوَادَ ٱلْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وأجازَ في « شرحِ التَّسهيلِ » القياسَ عليهِ معَ تصريحِهِ في « التَّسهيلِ » بالنُّدورِ ، . . .

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذٰلك مظهرا

. . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إلىٰ أين ؟ » قال : إلى الجنة ، فقال : « إن شاء الله » ، ثم لما وصل قوله فيها :

فلا خير في حلم إذا لم يكن له بوادر تحمي صفوه أن يكدرا

ولا خير في جهل إذا لم يكن له حليم إذا ما أورد الأمر أصدرا

فقال له صلى الله عليه وسلم : « لا يفضض الله فاك » .

فلم ينكسر له سن مع طول عمره ، قيل : عاش مئتين وأربعين سنة في الجاهلية وفي الإسلام ، وقيل غير ذٰلك . انتهىٰ من « الخضري » .

أي : خالف ابن جني الجمهور بأن (لا) هٰذه تعمل في معرفة مستدلاً بقول النابغة الجعدي : (من الطويل)

بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

(وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخيا)

قوله : (**بدت**) أي : ظهرت ، علىٰ حذف مضاف ، و(**فعل**) : نصب بنزع الخافض لا مفعول ؛ لأن (بدا) لازم ؛ أي : بدا فعلها كفعل . . . إلىٰ آخره ، و(**بقت**) بتشديد القاف ؛ أي : تركت ، و(**سواد القلب**) وسويداؤه وسوداؤه : محبته ، و(**باغياً**) أي : طالباً . انتهىٰ « خضري » .

(وأجاز) ابن مالك (في « شرح التسهيل » القياس عليه) أي : علىٰ قول النابغة بإعمال (لا) هٰذه في معرفة ؛ لأنه عربي فصيح (مع تصريحه) أي : مع تصريح ابن مالك (في) متن (« التسهيل » بالندور) والشذوذ ؛ أي : شذوذ قول النابغة ، والنادر يحفظ ولا يقاس عليه غيره .

وتأوَّلَهُ المانعونَ علىٰ جعلِ (أنا) مرفوعاً بفعلٍ مُضمَرٍ ، و(باغياً) نصباً على الحالِ ، تقديرُهُ : ولا أرىٰ باغياً ، فلمَّا أُضمِرَ الفعلُ . . برزَ الضَّميرُ وانفصلَ .

والغالبُ في خبرِ (لا) : أن يكونَ محذوفاً ، حتَّىٰ قيلَ بلزومِهِ ، والصَّحيحُ : جوازُ ذكرِهِ

(**وتأوله**) أي : تأول قول النابغة هـٰذا : (**المانعون**) لإعمال (لا) النافية في معرفة (**علىٰ جعل** « **أنا** ») في قوله : لا أنا باغياً ، (**مرفوعاً بفعل مضمر**) أي : مقدر (و) جعل (« **باغياً** » **نصباً**) أي : منصوباً (**على الحال**) من الضمير المستتر في الفعل المقدر ، (**تقديره**) أي : تقدير ذٰلك الفعل المضمر : (**ولا أرىٰ**) أنا بالبناء للمفعول حالة كوني (**باغياً**) أي : طالباً غيرها ، (**فلما أضمر**) وحذف (**الفعل**) المقدر . . (**برز**) وظهر (**الضمير وانفصل**) أي : صار منفصلاً بعد حذف الفعل المقدر .

وأُوِّل أيضاً : بأنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لا مثلي باغياً ، فمدخول (لا) نكرة ؛ لأن (مثلاً) لا يتعرف بالإضافة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأتىٰ به منفصلاً مرفوعاً ؛ كما قيل في (لا) التبرئة في : (قضية ولا أبا حسن لها) ، ويحتمل أن هـٰذا مراد ابن جني وقصده بعمل (لا) في المعرفة عملها لا بطريق الأصالة ، بل بطريق النيابة . انتهىٰ « عليمي » .

(**والغالب في خبر** « **لا** ») النافية للوحدة : (**أن يكون**) خبرها (**محذوفاً ، حتىٰ قيل بلزومه**) أي : بلزوم حذفه ، (**والصحيح : جواز ذكره**) أي : ذكر خبر (لا) هـٰذه ؛ لعدم علة وجوب حذفه .

قوله : (**حتىٰ قيل بلزومه**) كقوله : (من مجزوء الكامل)

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

أي : لا براح لي .

وقد استشكل وجه هـٰذه الغاية هنا ، **وجوابه** : أن ما بعد (حتىٰ) ليس نهاية لما قبلها ، بل هو مسبب عنه ، فـ (حتىٰ) بمعنى الفاء السببية .

(نحوُ) قولِهِ :

(تَـعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَـلَى ٱلْأَرْضِ بَـاقِـيا) وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَى ٱللهُ وَاقِـيَـا

(و) كذا يعملُ عملَ ليسَ (لاتَ) خلافاً للأخفشِ ، . . . .

مثال حذف خبرها : (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر ، وهـٰذا الشاعر مجهول ، أو مثال عملها عمل (ليس) : قوله : (من الطويل)

(تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا)

قد يقال : لا دلالة فيه ؛ لاحتمال أن (باقياً) و(واقياً) حالان . انتهىٰ « عليمي » .

والشاهد فيه : قوله : (فلا شيء باقيا) و(لا وزر واقيا) حيث ورد فيه خبر (لا) التي عملت عمل (ليس) ، واسمها وخبرها نكرتان .

وفي « الكردي » : قوله : (**تعز**) فعل أمر من التعزية ؛ وهي التسلية ، كما في « التصريح » ، قال في « التصريح » : (« ولا » هنا : نافية للجنس تعمل عمل « ليس » ، وربما ظن كثير أن « لا » العاملة عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة ، وليست هنا كذٰلك ، نبه عليه في « المغني ») انتهىٰ .

(وشيء) : اسمها ، و(باقياً) : خبرها ، و(على الأرض) : متعلق بـ (باقياً) ، أو صفة لـ (شيء) ، وكذا القول في الباقي ، إلا أن (مما قضى الله) : متعلق بـ (واقياً) ، وهو خبر (لا) النافية . انتهىٰ منه .

(**وكذا**) أي : ومثل (ما) النافية (**يعمل عمل** « **ليس** » : « **لات** ») أي : لفظ لات ، (**خلافاً للأخفش**) أي : في أنها لا تعمل أصلاً في أحد قوليه ، وفي أنها تعمل عمل (إن) المشددة في قوله الآخر . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**خلافاً للأخفش**) حيث قال : (إن المنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعنىٰ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [١] ؛ أي : لا أرىٰ حين مناص ، والمرفوع

---

(١) سورة صٓ : (٣) .

وهيَ (لا) زيدَ عليها (التَّاءُ) لتأنيثِ اللَّفظِ ، وحُرِّكَتْ ؛ للتَّخلُّصِ مِنِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، وفُتِحَتْ تخفيفاً ، قالَ . . . .

بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والمعنىٰ : لا حين مناص موجود يومئذ) انتهىٰ منه .

(**وهي**) أي : لفظة لات : (لا) النافية العاملة عمل ليس (**زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ**) كما زيدت في (ربت ، وثمت) ، وكذا (لعلت) عند بعض .

قال الدماميني : (وعلىٰ هٰذا فهي ساكنة في الأصل ، لٰكنها حركت لالتقاء الساكنين) كما أشار إليه الشارح ، وجوز الدماميني أن تكون زائدة ؛ إفادة للمبالغة في معنى النفي ، كما في (علامة ، ونسابة) كما قاله الرضي ، قال : (وعليه فهي محركة في الأصل لا ساكنة) ، ولأجل هٰذين الوجهين وقفوا عليها بالتاء وبالهاء ، وربما استغني مع تقرير الحين عن (لا) بالتاء المذكورة ؛ كما في « التسهيل » كقوله : (من الكامل)

العاطفون تحين ما من عاطف   والمطعمون تحين ما من مطعم

أراد في الموضعين : (حين لا تحين) فحذف (حين) مع (لا) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « زيدت التاء عليها ؛ لتأنيث اللفظ » وعلىٰ هٰذا فهي ساكنة الأصل) ، (**وحركت للتخلص من التقاء الساكنين**) ، **وقيل** : زيدت التاء ؛ للمبالغة في النفي ، وعليه فهي محركة الأصل .

قال الأشموني : (وحركت حينئذ ؛ فرقاً بين لحاقها الحرف ، ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل : « ربت ، وثمت » ، فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها .

واستشكل : بأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متنافيين وضعاً ؛ وهما : السكون والتحرك) انتهىٰ منه .

(**وفتحت**) التاء (**تخفيفاً**) للفظ ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، (**قال**) ابن هشام

في « الأوضحِ » : وعملُها بإجماعِ مِنَ العربِ . انتهىٰ .

و(لٰكنْ) لا تعملُ إلَّا (في الحينِ) نصَّ عليهِ سيبويهِ ، فأخذَ بعضُهُم بظاهرِهِ وقصرَ عملَها علىٰ لفظِ (الحينِ) ، وقالَ بعضُهُمْ : المُرادُ : أسماءُ الزَّمانِ ، وهوَ ظاهرُ عبارةِ « الأوضحِ » ، وكذا ابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » حيثُ قالَ : وتختصُّ بالحينِ أو مرادفِهِ ، وصرَّحَ في « الشُّذورِ » و« شرحِهِ » : بأنَّها . . . .

(في « الأوضح » : وعملها) أي : عمل (لات) هٰذا العمل (بإجماع من العرب) أي : لا من النحاة ؛ لأنهم اختلفوا في عملها ؛ فمنهم من قال : لا تعمل شيئاً ، وإن وليها مرفوع . . فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب . . فمفعول لفعل محذوف ، وهٰذا أحد قولي الأخفش ، وعنه أيضاً : أنها تعمل عمل (إن) ، والجمهور علىٰ أنها تعمل عمل (ليس) ، وهٰذا الخلاف من النحاة مع إجماع العرب علىٰ إعمالها مشكل . انتهىٰ « كردي » .

وقد يجاب عنه : بأن الإجماع علىٰ جواز الإعمال ، لا علىٰ وجوبه ؛ قاله العليمي .

(انتهىٰ) ما قاله المصنف في « الأوضح » ، (ولٰكن لا تعمل إلا في) لفظ (الحين) فقط (نص عليه) أي : علىٰ إعمالها في لفظ الحين (سيبويه ، فأخذ بعضهم) أي : أخذ بعض النحاة (بظاهره) أي : بظاهر قول سيبويه (وقصر عملها علىٰ لفظ « الحين » ، وقال بعضهم : المراد) بالحين في كلام سيبويه : مطلق (أسماء الزمان) ليس خاصاً بلفظ (الحين) ، فيشمل الساعة والأوان والأوقات ، (وهو) أي : شموله لسائر أسماء الزمان (ظاهر عبارة « الأوضح ») .

قوله : (وكذا) أي : مثل قول بعضهم هٰذا الأخير ، من شموله لسائر الأزمان قال (ابن مالك في « التسهيل ») وهو معطوف علىٰ قوله : (وقال بعضهم) ، (حيث قال) ابن مالك في « التسهيل » : (وتختص) لات (بالحين ، أو) بـ (مرادفه) كالوقت والأوان ، (وصرح) المصنف (في) متن (« الشذور » و« شرحه » : بأنها)

تعملُ في الحينِ بكثرةٍ ، وفي السَّاعةِ والأوانِ بقلَّةٍ ، وهٰذا منهُ كالتَّوسُّطِ في المسألةِ .

(ولا يُجمعُ) في كلامٍ (بينَ جزأيها) أيِ : اسمِها وخبرِها ؛ لضعفِها ، بل لا بُدَّ مِنْ حذفِ أحدِهِما ؛ لصحَّةِ عملِها ، (والغالبُ) في كلامِهِم (حذفُ) اسمِها (المرفوعِ) وبقاءُ المنصوبِ (نحوُ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾) أي : ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ ، ومِنْ غيرِ الغالبِ عكسُهُ ، . . . .

أي : بأن لات (**تعمل في الحين بكثرة ، وفي الساعة والأوان بقلة ، وهٰذا**) أي : قوله في « الشذور » و« شرحه » : (تعمل في الحين بكثرة . . .) إلىٰ آخره (**منه**) أي : من المصنف (**كالتوسط**) أي : كالقول المتوسط (**في المسألة**) أي : في مسألة عمل (لات) بين القولين ؛ أي : بين قول من قصر عملها بلفظ (الحين) كما قال به الفراء ومن تبعه ، وبين قول من عمم عملها في سائر أسماء الزمان ؛ منهم : الزمخشري وابن مالك ، ونص المصنف ـ أي : صرح ـ في « الجامع » على اختصاص عملها بالحين والساعة والأوان من غير تقييد بشيء منها بقلة ولا بكثرة . انتهىٰ « كردي » .

(**ولا يجمع في كلام**) واحد (**بين جزأيها**) أي : بين جزأي معموليها (**أي**) : بين (**اسمها وخبرها ؛ لضعفها**) في العمل ، فلا تصلح لذٰلك الجمع ؛ لضعف شبهها بـ (ليس) باختصاصها بلفظ الحين ، (**بل لا بد**) أي : لا غنىً في صحة عملها (**من حذف أحدهما**) أي : من حذف أحد جزأيها ، وقوله : (**لصحة عملها**) متعلق بقوله : (لا بد) أي : لا بد في صحة عملها من حذف أحد جزأيها ؛ إما الاسم أو الخبر ، (**والغالب**) أي : والكثير (**في كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء**) خبرها (**المنصوب ؛ نحو** : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾)[1] ؛ بنصب (حين) علىٰ أنه خبرها ، واسمها محذوف ؛ وهي بمعنىٰ : (ليس) ، و(مناص) بمعنىٰ : فرار (**أي : ليس الحين حين فرار ، ومن غير الغالب**) أي : من غير الكثير في كلامهم (**عكسه**)

---

(١) سورة صٓ : (٣) .

وعليهِ قُرِئَ شذوذاً : (ولاتَ حينُ مناصٍ) بالرَّفعِ ، قالَ بعضُهُم : وكانَ القياسُ : أن يكونَ هـٰذا هوَ الغالبُ ، بل كانَ ينبغي أنَّ حذفَ المرفوعِ فيها لا يجوزُ ألبتَّةَ ؛ لأنَّ مرفوعَها محمولٌ علىٰ مرفوعِ (ليسَ) ، ومرفوعُ (ليسَ) لا يُحذَفُ ، فهـٰذا فرعٌ تصرَّفوا فيهِ ما لَمْ يتصرَّفوا في أصلِهِ .

أي : عكس ما ذكر ؛ من حذف المرفوع وبقاء المنصوب ، وذٰلك العكس هو حذف المنصوب وبقاء المرفوع ، (**وعليه**) : أي : علىٰ هـٰذا العكس (**قُرِئ شذوذاً**) أي : قُرِئ قراءة شذوذ ، أو قُرِئ قراءة شاذة . انتهىٰ « كردي » بتصرف .

وفي « العليمي » : أي : قرآناً شاذاً ، فهو صفة مصدر محذوف ، يقال : قرأ قرآناً وقراءة ، وليس قوله : (شذوذاً) حالاً من (الرفع) الآتي كما قيل ؛ لأن تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بالباء ؛ إما ممتنع أو ضعيف . انتهىٰ منه ، إذا قيل : إن (شذوذاً) حال من قوله : (بالرفع) الآتي ؛ أي : قرأ قوله تعالىٰ : (« **ولات حينُ مناص** » **بالرفع**) أي : برفع (حين) علىٰ أنه اسم (لات) عيسى بن عمر قراءة شاذة علىٰ أنه اسم (لات) ، وخبرها محذوف تقديره : حيناً موجوداً لهم .

(**قال بعضهم : وكان القياس**) أي : قياسها علىٰ (ليس) أصلها : (**أن يكون هـٰذا**) العكس الذي هو حذف المرفوع وإبقاء خبرها (**هو الغالب**) أي : الكثير وقوعه في كلامهم ؛ لأن الخبر محط الفائدة . انتهىٰ « عليمي » .

(**بل كان ينبغي أن حذف المرفوع فيها لا يجوز ألبتة**) أي : قطعاً ؛ بقطع الهمزة لا غير سماعاً ، ذكره صاحب « اللباب » (**لأن مرفوعها محمول علىٰ مرفوع « ليس »** ، **ومرفوع « ليس » لا يحذف ، فهـٰذا**) المذكور من لفظ لات (**فرع**) لليس (**تصرفوا**) أي : تصرف العرب أو النحاة (**فيه ما لم يتصرفوا في أصله**) وهو (ليس) حيث حذفوا مرفوعها وأبقوا منصوبها ؛ أي : تصرفوا فيه تصرفاً لم يتصرفوا في أصله ؛ ومن ذٰلك : تخصيصهم لعملها بالأحيان ؛ أي : ومن ذٰلك التخصيص الذي خصوها به دون (ليس) الذي هو أصلها : تخصيصهم لعملها بالأحيان فقط ، وعدم الجمع بين

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في عملِها تنكيرُ معمولَيها ، ولَمْ يتعرَّضْ لـ (إنِ) النَّافيةِ ؛ لأنَّ إعمالَها نادرٌ ، كما في « الأوضحِ » تبعاً لابنِ مالكٍ ، . . . .

جزأيها ، وكونها جاراً لأسماء الزمان خاصة ؛ كـ (مذ ، ومنذ) ، وبه قال الفراء في قراءته : (ولات حينِ مناص) بخفض (حين) لأن (لات) عنده حرف جر ؛ كما في قول الشاعر : (من الخفيف)

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا ولات حين بقاء

بخفض (أوان) ، **وأجيب عن البيت** : أن خفض (أوان) علىٰ إضمار (من) الاستغراقية وإبقاء عملها ؛ لأن أصل (أوان) : (أوان صلح) ، فلما قطع عن الإضافة . . بني على الكسر ؛ تشبيهاً له بـ (نزال) ، ثم نون ضرورة أو تعويضاً ؛ كـ (يومئذ) انتهىٰ « كردي » .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف : (**أنه لا يشترط في عملها**) أي : في عمل لات (**تنكير معموليها**) لأنه إنما تعرض لشرطين فقط : كون معموليها اسمي زمان ، وحذف أحدهما ، وما أفهمه كلامه غير مراد ؛ لأنه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من معموليها ؛ لأنها لا تزيد علىٰ (لا) ، **فالظاهر** : أنه يشترط تنكير معموليها .

(**ولم يتعرض**) المصنف (**لـ « إن » النافية ؛ لأن إعمالها**) عمل ليس (**نادر**) أي : قليل في كلامهم ؛ ولذٰلك ترك (**كما**) ذكر المصنف هٰذا التعليل ؛ أي : ندور إعمالها (**في « الأوضح »**) .

وقوله : (**تبعاً لابن مالك**) في بعض كتبه علةٌ لقوله : (**ولم يتعرض**) أي : لم يتعرض المصنف لـ (إن) النافية في هٰذا المتن تبعاً لابن مالك في بعض كتبه ، وقال أبو حيان : (**الصواب** : أن إعمالها كثير ؛ لوروده نظماً ونثراً ، ولمشاركتها « ما » النافية في النفي) .

بل ذهبَ الفرَّاءُ وأكثرُ البصريّينَ إلى المنعِ ، وإعمالُها لغةُ أهلِ العَالِيَةِ ؛ كقولِ بعضِهِم : (إن أحدٌ خيراً مِنْ أحدٍ إلَّا بالعافيةِ) ، وقولِ الشَّاعرِ :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَىٰ أَحَدٍ　　إلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ ٱلْمَجَانِينِ

(بل ذهب الفراء وأكثر البصريين إلى المنع) أي : إلىٰ منع إعمال (إن) النافية ؛ لعدم اختصاصها ، (وإعمالها) أي : إعمال (إن) النافية (لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة : هم ما فوق نجد إلىٰ أرض تهامة ، وإلىٰ ما وراء مكة وما والاها ، ولم يذكر شرط إعمالها عندهم ، وشرط له في « الشذور » : نفي الخبر وتأخيره ، وألا يليها معموله ، وليس ظرفاً ولا مجروراً ، وظاهره : أنه لا يشترط عدم تكرارها . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

مثال إعمالها : (كقول بعضهم) أي : بعض أهل العالية (« إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » ، وقول الشاعر) :　　(من المنسرح)

(إن هو مستولياً علىٰ أحد　　إلا علىٰ أضعف المجانين)

قائله مجهول ، والشاهد فيه : قوله : (إن هو مستولياً) حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) ، ومثله : قول الآخر :　　(من الطويل)

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته　　ولٰكن بأن يبغىٰ عليه فيخذلا

قوله : (إلا بالعافية) أي : بالسلامة من الأمراض والمضار ، وفي « القاموس » : العافية : دفاع الله عن العبد البلاء ، يقال : عافاه الله من المكروه معافاة وعافية : إذا وهب له العافية من العلل والأمراض ؛ كـ (أعفاه) ، والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك ؛ لأنه مفاعلة من الجانبين . انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

(و) النَّوعُ (الثَّاني) مِنْ أنواعِ النَّواسخِ : (إنَّ) بالكسرِ والتَّشديدِ ، (وأنَّ) بالفتحِ والتَّشديدِ ؛ وهما موضوعانِ (للتَّأكيدِ) أي : لتأكيدِ الحكمِ المقترنِ بأحدِهِما ، ونفيِ الشَّكِّ عنهُ ، والإنكارِ لهُ ، . . . .

---

٣٩ ـ مبحث (إن) وأخواتها

ولما فرغ المصنف من القسم الأول من أقسام النواسخ الثلاثة ؛ وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر . . أخذ في القسم الثاني منها ؛ وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فقال :

(**والنوع الثاني من أنواع النواسخ**) : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ؛ وهو ستة أحرف : الأول منها : (« **إن** » **بالكسر**) أي : بكسر الهمزة (**والتشديد**) أي : وتشديد النون ، (و) الثاني منها : (« **أن** » **بالفتح والتشديد ، وهما موضوعان للتأكيد**) أشار الشارح بما قدره إلىٰ أن قول المصنف : (للتأكيد) خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون قول المصنف : (للتأكيد) في موضع نصب على الحال تقديره : أي : حالة كونهما موضوعين للتأكيد (أي) كلاهما (**لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما**) أي : بأحد الحرفين (إن ، وأن) إيجاباً أو سلباً ، (**ونفي الشك عنه**) أي : عن ذٰلك الحكم ؛ أي : نفي كونه مشكوكاً ، (و) نفي (**الإنكار له**) أي : لذٰلك الحكم ؛ أي : نفي كونه منكراً لأحد المخاطبين به ، **والأرفق أن يقول** : لنفي الشك فيه ، أو الإنكار عنه ؛ لأن الجار إن تعلق بالنفي . . فالتعدية بـ (عن) ، أو بالمصدر . . فالتعدية . . بـ (في) أو باللام ، وعطف (نفي الشك . . .) إلىٰ آخره علىٰ (تأكيد الحكم) من عطف المسبب علىٰ سببه . انتهىٰ « **عليمي** » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ونفي الشك عنه**) أي : عن الحكم ؛ أي : نفي كونه مشكوكاً ، وقوله : (**والإنكار**) معطوف على (**الشك**) ، و(**له**) متعلق بـ (الإنكار) أي : لنفي إنكار المخاطب للحكم ؛ يعني : أنهما لتوكيد الحكم تارة ، ولنفي الشك عنه تارة ، ولنفي إنكار المخاطب للحكم ، وذٰلك بحسب العلم بالحكم والتردد فيه

وَمِنْ ثَمَّ لا يُؤتىٰ بهما إذا كانَ السَّامعُ خاليَ الذِّهنِ مِنَ الحكمِ ، والتَّرددِ فيهِ .

والإنكار له ، فإن كان المخاطب عالماً بالحكم . . فهما لمجرد توكيد الحكم ، أو كان متردداً فيه . . فهما لنفي الشك عنه ، أو منكراً له . . فلنفي الإنكار ؛ فالتوكيد في الثالث واجب ، وفي الثاني حسن ، وفي الأول لا ولا .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل كونهما موضوعين لتوكيد الحكم إيجاباً كان أو نفياً (**لا يؤتىٰ بهما**) أي : بـ (إن ، وأن) في الكلام (**إذا كان السامع**) والمخاطب (**خالي الذهن**) أي : خالي القلب وفارغه (**من الحكم**) أي : من العلم به (**والتردد فيه**) أي : في الحكم . انتهىٰ « كردي » .

ثم اعلم : أن المقرر في علم المعاني : أن المخاطب بمضمون الكلام ؛ إما أن يكون خالي الذهن من النسبة ، أو شاكاً فيها ، أو منكراً لها ، أو عالماً بها ؛ **فخالي الذهن** : يلقىٰ إليه الكلام مجرداً غير مؤكد ؛ كقولك له : (زيد قائم) لأنه مهما ألقي الكلام . . ثبت في ذهنه ؛ لعدم ما يعارضه فيه ، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع ، وهم يقتصرون في تراكيبهم علىٰ قدر الحاجة .

والشاك : يلقىٰ إليه الكلام مؤكداً استحساناً ؛ لإزالة الشك الذي في قلبه ، كقولك له : (لزيد قائم) .

والمنكر : يجب أن يؤكد له الكلام قدر إنكاره قوة ؛ كقولك : (إن زيداً لقائم) ، وضعفاً ؛ كقولك : (إن زيداً قائم) ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾[1] ، فلما بالغوا في الإنكار . . زيد لهم التأكيد ، فقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾[2] .

وأما العالم بالنسبة . . فلا يخاطب بما علمه ؛ لعدم الفائدة ، إلا إذا نزل منزلة من لا يعلم هٰذه الثلاثة المذكورة . انتهىٰ من « المطالب السنية » نقلاً عن حمدون .

---

(١) سورة يسٓ : (١٤) .

(٢) سورة يسٓ : (١٦) .

ويفترقانِ : مِنْ حيثُ إنَّ (إنَّ) المكسورةَ لا تغيِّرُ الجملةَ بدخولِها عليها ، و(أنَّ) المفتوحةَ تُصيِّرُها في حكمِ المُفرَدِ ؛ ولهٰذا تقعُ الجملةُ المقرونةُ بها موقعَ الفاعلِ والمفعولِ والمجرورِ ، فتُؤوَّلُ بمُفرَدٍ .

(**ويفترقان**) أي : ويفترق (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة ؛ أي : يختلفان (**من حيث إن** « **إن** » **المكسورة لا تغير الجملة**) الداخلة عليها (**بدخولها عليها**) من هيئتها إلى المصدر ، (و) إن (« **أن** » **المفتوحة**) تسبكها و(**تصيرها**) أي : تجعلها بسبكها (**في حكم المفرد**) فتقع فاعلاً أو مفعولاً مثلاً ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل سبكها الجملة وتصييرها في حكم المفرد (**تقع الجملة المقرونة بها**) أي : بـ (أن) المفتوحة (**موقع الفاعل والمفعول والمجرور**) أي : موضع هٰذه الثلاثة المذكورة مع أنها لا تكون إلا مفرداً ، (**فتؤول**) أي : (أن) المفتوحة الجملة الداخلة عليها (**بمفرد**) لتصلح لفاعليتها مثلاً .

قال الكردي : (قوله : « إن إنَّ المكسورة لا تغير الجملة . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : بجعلها في تأويل مفرد ، فيكون لها محل من الإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية .

قوله : « وإن أنَّ المفتوحة تصيرها في حكم المفرد » فتقع موقع الفاعل ؛ فتقول في مثالها : « بلغني أنك قائم » أي : قيامك ، و« علمت أنك فاضل » أي : فضلك ، و« عجبت من أنك سائر » أي : من سيرك) .

قوله : (ولهٰذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور) ظاهره : يقتضي أن الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بدونها ، وليس كذٰلك ، وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل ، فإن ما ذكرنا يقع نائباً عن الفاعل ، واسماً لهٰذه الأحرف بشرط : الفصل بالخبر ، إلا (ليت) فبلا شرط ، فتقول : (ليت أنك عندي) ، فتكون (إن) ومعمولاها سادة مسد جزأي (ليت) ، وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام منصوب ومرفوع ، ولا مانع من إثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين . انتهىٰ « عليمي » .

وظاهرُ إطلاقِهِ كغيرِهِ : أنَّ (إنَّ) لتوكيدِ الإيجابِ والنَّفيِ ، ويشهدُ لهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ ، وهوَ المُلائمُ لقولِ البيانيِّينَ : (إنَّ زيداً ليسَ بقائمٍ) فيهِ توكيدانِ ، لٰكنْ ذكروا في (بابِ « لا » التَّبرئةِ) ما ينافي الإطلاقَ .

قوله : (**وظاهر إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف التوكيد الذي هو معناهما ؛ حيث لم يقيده بأنهما لتوكيد الإيجاب أو النفي (**كغيره**) أي : كغير المصنف من النحاة ؛ حيث لم يقيدوا التوكيد الذي هو معناهما بالإيجاب أو النفي : (**أن « إن »**) المكسورة (**لتوكيد الإيجاب والنفي ، ويشهد له**) أي : لكونها لتوكيد الإيجاب والنفي (**قوله تعالىٰ** : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾)[1] ؛ لأن (إن) المكسورة أكدت نفي الظلم عنه تعالىٰ ، والجملة الاسمية التي دخلت عليها أكدت ثبوت عدم الظلم له تعالىٰ ، (**وهو**) أي : دلالة (إن) المكسورة علىٰ توكيدين (**الملائم**) أي : المناسب (**لقول البيانيين**) في كتبهم : (« **إن زيداً ليس بقائم** » **فيه توكيدان**) : توكيد نفي قيام زيد بالباء الزائدة ، وتوكيد الجملة الاسمية ثبوت عدم القيام لزيد ، قال العليمي : (**ثم الظاهر** : أن « أن » المفتوحة كالمكسورة) انتهىٰ منه .

وقوله : (**لٰكن ذكروا**) استدراك على استشهادهم بقول البيانيين ؛ أي : لٰكن ذكر النحويون (**في باب « لا » التبرئة**) أي : (لا) التي تدل علىٰ براءة اسمها من مضمون خبرها ؛ وهي : التي تدل علىٰ نفي الجنس العاملة عمل (إن) المكسورة (**ما ينافي الإطلاق**) أي : إطلاق البيانيين : بأن (إن) المكسورة فيها توكيدان ، فيدل علىٰ أن فيها توكيداً واحداً فقط ، وذٰلك المنافي هو قولهم في تعليل حمل (لا) التبرئة علىٰ (إن) المكسورة في العمل ، وتوجيه وجود المناسبة بينهما : أن كلاً منهما للتأكيد ، فـ (لا) لتأكيد النفي ، و(إن) لتأكيد الإثبات ، فهٰذا يدل علىٰ أن (إن) لتوكيد الإثبات دون النفي ، وقد يقال : إن معنىٰ قولهم : (إن لتأكيد الإثبات) : إنها لتأكيد

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٤٤) .

(ولٰكنَّ) بالتَّشديدِ ؛ وهيَ : موضوعةٌ (للاستدراكِ) وهوَ : رَفْعُ . . . .

إثبات مدخولها إيجاباً أو نفياً ، فهي في : (إن زيداً ليس بقائم) لتأكيد إثبات نفي القيام ؛ لأن ثبوت النفي فيه بـ (ليس) سابق علىٰ (إن) ، وإنما زادته (إن) توكيداً للنفي السابق بـ (ليس) ، وذٰلك منتف في (لا) التبرئة ؛ إذ ليست مسبوقة بناف آخر حتىٰ تكون مؤكدة لثبوت النفي السابق عليها ، فليس فيها إلا تأكيد النفي المحض ؛ بسبب تضمنها لمعنىٰ (من) المخصصة لها باستغراق النفي ، فلا تنافي حينئذ فيما ذكره ، وهٰذا توجيه لا محيد عنه وإن لم أرَ من ذكره وصرح به أو أشار إليه . انتهىٰ من « كردي » .

وأما (إن) المكسورة . . فهي في الأصل أمر من (أن ، يئن ، أنيناً) ، يقال : أنَّ المريض : إذا قال : (آه ، آه) لوجع المرض ، وأما (أن) المفتوحة . . فهي من (أنَّ) الماضي ، فاشتقاقهما واحد ؛ لأن كلاً منهما من الأنين ، واختلفوا في أيهما الأصل ؟

فقيل : المكسورة أصل ، **وقيل** : المفتوحة ، **وقيل** : كل منهما أصل ، ووجه اختيار كون المكسورة أصلاً بوجوه منها : أن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ، و(أن) المفتوحة مؤولة بمفرد ، والذي يلزم طريقة لا يؤول أصل لما يؤول ، ثم إنه يسد المصدر مسدها في ثمانية مواضع ؛ كما بيناها في « الفتوحات » انتهىٰ من « التتمة » .

(**و**) **الثالث منها** : (« **لٰكنَّ** » **بالتشديد**) أي : بتشديد النون ، بخلاف المخففة ، وهي مهملة وإن دلت على الاستدراك ، وهي حرف بسيط على الصحيح .

وذهب الكوفيون إلىٰ أنها حرف مركب من (لا) ، و(أن) ، والكاف زائدة بينهما للتشبيه ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، (**وهي موضوعة لـ**) الدلالة على (**الاستدراك**) أي : على التدارك ، **والاستدراك لغة** : طلب الإدراك للشيء ، **واصطلاحاً** : **تعقيب** الكلام السابق ؛ أي : اتباعه برفع ما يتوهم ويظن ثبوته ، أو نفيه من الكلام السابق ؛ لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجاباً وسلباً ؛ كما قال الشارح : (**وهو رفع**

تَوَهُّمٍ يَتَوَلَّدُ مِنَ الكلامِ السَّابقِ رفعاً شبيهاً بالاستثناءِ ، تقولُ : (زيدٌ شجاعٌ) فيُوهِمُ إثباتُ الشَّجاعةِ لزيدٍ إثباتَ الكرمِ لهُ ؛ لأنَّ مِنْ شيمةِ الشَّجاعةِ الكرمُ ، فإذا أردْتَ رفعَ هٰذا التَّوهُّمِ . . تأتي بـ (لٰكنَّ) فتقولُ : (لٰكنَّهُ بخيلٌ) ، وقسْ علىٰ هٰذا النَّفيِ .

ولا بُدَّ أن يتقدَّمَها كلامٌ ؛ إمَّا مُناقِضٌ لِمَا بعدَها ، نحوُ : (ما هٰذا ساكنٌ ، لٰكنَّهُ متحرِّكٌ) ، . . . .

توهم) أي : ما يتوهم ، ويظن و(**يتولد من الكلام السابق**) ثبوته أو نفيه (**رفعاً شبيهاً بالاستثناء**) لأن قوله في المثال الآتي : (لٰكنه بخيل) بمعنىٰ : إلا أنه بخيل . انتهىٰ « عليمي » .

(**تقول**) في مثال رفع ما يتوهم ثبوته : (« **زيد شجاع** » ، **فيوهم إثبات الشجاعة**) بالرفع فاعل (**لزيد**) وذكر مفعوله بقوله : (**إثبات الكرم له**) أي : لزيد (**لأن من شيمة الشجاعة**) وصفتها اللازمة لها (**الكرم ، فإذا أردت رفع هٰذا التوهم**) والظن . . (**تأتي بـ** « **لٰكن** » ، **فتقول** : **لٰكنه**) أي : لٰكن زيداً (**بخيل**) .

وعبارة « التتمة » : قوله : (**زيد شجاع**) بضم الشين ؛ لأنه اسم فاعل من (شجع) المضموم ، فهٰذا يوهم ثبوت الكرم له ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فترفع ذٰلك الوهم فتقول : لٰكنه بخيل) ، (**وقس علىٰ هٰذا**) المثال المذكور الذي هو مثال رفع ما يتوهم ثبوته مثال (**النفي**) أي : مثال رفع نفي ما يتوهم نفيه في هٰذا المعنى السابق .

فمثال رفع النفي : نحو قولك : (ما زيد عالماً ، لٰكنه صالح) لأن قولك : (ما زيد عالماً) يوهم عدم صلاحه ؛ لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح ، فرفعت ذٰلك الوهم بقولك : لٰكنه صالح ، (**ولا بد**) ولا غنىٰ في (لٰكن) في إفادتها الاستدراك من (**أن يتقدمها كلام ؛ إما مناقض لما بعدها**) ، ومثال تقدم المناقض لما بعدها : (**نحو : ما هٰذا ساكن**) أي : ما هٰذا الشيء ساكن ؛ أي : خال من التحرك ، (**لٰكنه**) أي : لٰكن هٰذا الشيء (**متحرك**) أي : متصف بالحركة دائماً .

أو ضدٌّ لهُ ؛ نحوُ : (ما هـٰذا أسودُ ، لـٰكنَّهُ أبيضُ) ، أو خلافٌ لهُ على الأصحِّ ؛ نحوُ : (ما قامَ زيدٌ لـٰكنَّ عمراً شاربٌ) ، ويمتنعُ أن يكونَ مُماثلاً لهُ باتِّفاقٍ .

قال أبو حيَّانَ في « النُّكتِ الحسانِ » : . . . .

(أو) يتقدمها كلام (ضد له) أي : لما بعدها ، مثاله ؛ أي : مثال الضد : (**نحو**) قولك : (**ما هـٰذا أسود ، لـٰكنه أبيض**) ، قال الكردي : (قوله : « إما مناقض له . . . » إلىٰ قوله : « ضد له » هـٰذان جائزان باتفاق .

والفرق بين النقيضين والضدين : أن الأولين مستحيل ارتفاعهما عن الشيء معاً ؛ كالوجود والعدم ، والسكون والتحرك ، بخلاف الأخيرين ؛ وهما الضدان ، كالسواد والبياض ، فهما مرتفعان معاً في الأحمر ، وأما اجتماعها . . فمستحيل منهما) .

والفرق بينهما ؛ أي : بين الضدين والمتباينين ؛ وهما المذكوران بقوله : (**أو خلاف له**) ، أو يتقدمها كلام مخالف لما بعدها (**على الأصح**) أي : فالفرق بين الضدين والمتباينين اللذين هما المتخالفان : أن المتباينين يجوز اجتماعهما معاً ، ويجوز ارتفاعهما ؛ كالسواد والطول بالنسبة إلى الشيء ، فهما مجتمعان في الزنجي الطويل ، ويرتفعان في الروبي القصير ؛ أي : الرومي ، بخلاف الأولين ؛ أي : النقيضين ؛ كالتحرك والسكون يمتنع اجتماعهما معاً ، وارتفاعهما معاً ، بخلاف الأخيرين ؛ يعني : الضدين ، كالسواد والبياض ، والمتباينين كالسواد والطول يجوز اجتماعهما وارتفاعهما ، فقوله : (على الأصح) **قيل** : هو راجع للأخير فقط ، وهو المتخالفان ، ومثل له ـ أي : للمخالف ـ الشارح بقوله : (**نحو : ما قام زيد ، لـٰكن عمراً شارب**) ، فإن شرب عمرو مخالف لعدم قيام زيد ، (**ويمتنع أن يكون**) شرب عمرو (**مماثلاً له**) أي : لما قبل لـٰكن (**باتفاق**) وهو عدم قيام زيد ، وفي هـٰذا الموضع تحريف من النساخ أتعبني ليلة واحدة ، **والصواب ما كتبناه** ؛ وهو قولنا : (نحو : « ما قام زيد ، لـٰكن عمراً شارب » ، ويمتنع أن يكون مماثلاً له باتفاق) .

(**قال أبو حيان في « النكت الحسان »**) أي : « النكت الحسان في شرح غاية

وقد تأتي للتَّوكيدِ ؛ نحوُ : (لو جاءني . . أحسنتُ إليهِ ، لٰكنَّهُ لَمْ يجئْ) .

(وكأنَّ) بفتحِ الهمزةِ والتَّشديدِ . . . .

الإحسان » : (**وقد تأتي**) لٰكن (**للتوكيد**) أي : لتوكيد ما بعدها لما قبلها ؛ مثاله : (**نحو : لو جاءني**) زيد . . (**أحسنت إليه ، لٰكنه لم يجئ**) وذٰلك لأن امتناع المجيء مفهوم من (لو) لأنها حرف يقتضي امتناع ما يليه ، فقوله بعد ذٰلك : (لٰكنه لم يجئ) توكيد لما دل عليه الكلام السابق ، وهٰذا مبني علىٰ عرف أهل العربية ؛ من أن (لو) للدلالة علىٰ أن سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط ، وأما علىٰ عرف المناطقة ؛ من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها ، والاستدلال بوجود المقدم علىٰ وجود التالي ، أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم . . فلا تدل عندهم علىٰ وجود مقدمها ولا على انتفائه ، وكذا تاليها ، وقد صرح السيد الجرجاني : بأن كلاً من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره ؛ إذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « لٰكنه لم يجئ » فـ « لٰكن » فيه لتأكيد نفي المجيء ، ومجرد النفي مفهوم من معنىٰ « لو » الامتناعية ؛ لأن « لو » إذا دخلت علىٰ مثبت . . نفته) انتهىٰ منه .

وفي « تحقيق المجيب » : لأن (لو) تفيد في هٰذا المثال عدم المجيء ، وقوله : (**لٰكنه لم يجئ**) يفيد توكيد الجواب السابق . انتهىٰ .

(و) **الرابع منها** : (« **كأن** » **بفتح الهمزة والتشديد**) أي : وتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب ؛ قاله ابن عنقاء ، **وقيل** : إنها حرف مركب من كاف التشبيه و(إن) المكسورة ، وقدمت الكاف علىٰ (إن) لإفادة التشبيه ، وفتحت همزة (إن) لفظاً ؛ لدخول الجار عليها ، فصارت كلمة واحدة ؛ ولهٰذا لا تتعلق الكاف بشيء .

(للتَّشبيهِ) المؤكَّدِ عندَ الجمهورِ ؛ لتركُّبِها مِنَ (الكافِ) المُفيدةِ للتَّشبيهِ ، و(أنَّ) المُفيدةِ للتَّأكيدِ ؛ سواءٌ كانَ خبرُها جامداً أم مشتقّاً ؛ نحوُ : (كأنَّ زيداً أسدٌ) إذ أصلُهُ : إنَّ زيداً كأسدٍ ، فقدِّمَتِ (الكافُ) علىٰ (أنَّ) ليدلَّ أوَّلُ الكلامِ على التَّشبيهِ مِنْ أوَّلِ وهلةٍ ، وفُتِحَتْ همزةُ (أنَّ) للجارِّ ، . . . .

قال الفاكهي في « الفواكه » (**والأول أصح** ؛ كما ذكرناه ، واختاره أبو حيان ؛ لأن التركيب خلاف الأصل) انتهىٰ من « التتمة القيمة » .

وهي موضوعة (**للتشبيه المؤكد**) بفتح الكاف ، صفة للتشبيه ؛ أي : لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها ؛ أي : لبيان أن اسمها مشبه بخبرها (**عند الجمهور**) يعني : أن كونها للتشبيه المؤكد لا للظن ولا لغيره ولا لمجرد التشبيه هو قول الجمهور ، وإنما كانت للتشبيه المؤكد (**لتركبها**) عندهم (**من الكاف المفيدة للتشبيه** ، و« **أن** » **المفيدة للتأكيد**) خلافاً للمالقي في « رصف المباني » حيث نسب بساطتها إلى الأكثرين ، ولابن هشام وابن الخباز في دعواهم الإجماع علىٰ تركبها ؛ كما أوضحته في نظمي « كفاية المعاني » و« شرحها » .

قوله : (**لتركبها من الكاف**) أي : الحرفية ، خلافاً للزجاج حيث قال : إن هـٰذه الكاف اسم ؛ كـ (مثل) مبتدأ لا خبر له ، وإن معنىٰ قولك : (كأني أخوك) : كإخوتي إياك موجود ، أو كأين .

قوله : (**للتشبيه**) وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمر ؛ وهو المشبه ـ بفتح الباء ـ لأمر ؛ وهو المشبه به كذٰلك في معنىً جامع بينهما ، فضيلة كان ؛ كالكرم والشجاعة ، أو رذيلة ؛ كالبخل والبلادة (**سواء كان خبرها**) أي : خبر كان (**جامداً أم مشتقاً**) .

مثال كون خبرها جامداً : (**نحو**) قولك : (« **كأن زيداً أسد** » **إذ أصله** : **إن زيداً كأسد** ، **فقدمت الكاف علىٰ** « **أن** » **ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة**) أي : من أول أمر ، (**وفتحت همزة** « **أن** » **للجار**) أي : لدخول ما هو علىٰ صورة الجار

عليها ، (**وصارا**) أي : صار الكاف وإن (**حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه**) المستفاد من الكاف (**والتأكيد**) المستفاد من (إن) .

قوله : (**وفتحت همزة « كأن »**) لو قال : همزة (إن كان) . . أخصر ، واختلف علىٰ هـٰذا : هل تتعلق هـٰذه الكاف بشيء ؟ علىٰ قولين : أحدهما : لا ؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن فيه أن تتعلق بشيء محذوف ، فزال ما كان لها أولاً من التعلق . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « أو مشتقاً » نحو : « كأن زيداً قائم » خلافاً لمن ادعىٰ أنها للظن إذا كان خبرها مشتقاً ؛ لئلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه) انتهىٰ منه .

قال الزجاج والكوفيون : (هي للتشبيه إن كان الخبر جامداً ؛ نحو : كأن زيداً أسد . وللشك ويعبر عنه بالظن إن كان مشتقاً ؛ نحو : كأنك قائم ، لأن الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبه بنفسه) .

وجوابه : أن المعنىٰ : كأنك شخص قائم ، ولما قام الوصف مقام الموصوف ، وجعل الاسم سبب التشبيه ، كأنه هو الخبر بعينه . . صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم ، لا إلى الموصوف المقدر .

وأجاب بعضهم : بأن الشيء يشبه في حالة بما به في حالة أخرىٰ ؛ كأنك شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً ، **والمعنىٰ** : كأنك شبهت هيئة زيد بهيئته قائماً . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « إذ أصله . . . » إلىٰ آخره تعليل لتركبها مما مر ، وقوله : « من أول وهلة » قال في « القاموس » : يقال : لقيته أول وهلة ـ ويحرك ـ أي : أول شيء ، وقوله : « وصارا حرفاً واحداً » أي : ولهـٰذا لا تتعلق كافه بشيء ، وقد كانت قبل التركيب متعلقة بمحذوف على الأصح) انتهىٰ .

وقيلَ : إنَّها بسيطةٌ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّركيبِ ، ويلزمُ عليهِ أن تكونَ لمُطلَقِ التَّشبيهِ ، ويليها المشبَّهُ دائماً ، بخلافِ الكافِ و(مثلُ) فإنَّ الَّذي يليهِما المشبَّهُ به .

(أو للظَّنِّ) علىٰ رأيِ بعضِهِم ؛ نحوُ : (كأنَّ زيداً كاتبٌ) والصَّحيحُ : أنَّها لا تكونُ إلَّا للتَّشبيهِ ، فلا تأتي للظَّنِّ ، بل ولا للتَّقريبِ ، ولا للتَّحقيقِ ، وما أوهمَ خلافَ التَّشبيهِ . . فهوَ مؤوَّلٌ بهِ .

(**وقيل : إنها**) أي : إن كأن (**بسيطة**) أي : غير مركبة وضعت هٰكذا من أصلها (**لأن الأصل**) والغالب في كل كلمة (**عدم التركيب ، ويلزم عليه**) أي : علىٰ كونها بسيطة (**أن تكون**) كأن (**لمطلق التشبيه**) أي : للتشبيه المطلق عن التقييد بالمؤكد .

قال الكردي : (يعني : دون التوكيد ، فلو قال : « لمجرد التشبيه » . . كان أوضح) ، (**ويليها**) أي : ويلي (كأن) المستعملة في التشبيه (**المشبه**) بفتح الباء (**دائماً**) أي : في جميع أحواله ؛ سواء كان جامداً أو مشتقاً ، (**بخلاف الكاف** و« **مثل** ») أي : بخلاف ما إذا كان أداة التشبيه الكاف المجرد عن التركيب ، ولفظ (مثل) مثلاً كشبه ، (**فإن الذي يليهما**) أي : يلي الكاف ومثل (**المشبه به**) .

وقوله : (**أو للظن**) معطوف علىٰ قوله : (للتشبيه المؤكد) أي : (كأن) مفيدة للظن والشك (**علىٰ رأي بعضهم**) أي : إن (كأن) مفيدة للظن والشك علىٰ رأي بعضهم ؛ أي : فيما إذا كان مشتقاً أو فعلاً أو ظرفاً (**نحو : كأن زيداً كاتب**) **الأولىٰ أن يقول** : في نحو : (كأن زيداً كاتب) ، (**والصحيح : أنها**) أي : أن كأن (**لا تكون إلا للتشبيه ، فلا تأتي للظن ، بل ولا للتقريب**) خلافاً لبعضهم في نحو : (كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل) ، (**ولا للتحقيق**) خلافاً للكوفيين ، محتجين بنحو قوله يرثي هشام بن المغيرة : (من الوافر)

فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام

(**وما أوهم خلاف التشبيه . . فهو مؤول به**) أي : بالتشبيه ، فيقال في (كأن زيداً

(وليتَ) وهيَ : موضوعةٌ (للتَّمنِّي) وهوَ : طلبُ ما لا طمعَ فيهِ ؛ نحوُ :

لَيْتَ ٱلشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ....

فإنَّ عودَهُ مستحيلٌ عادةً ، ....

كاتب) : إنك شبهت زيداً غير كاتب به كاتباً ، والشيء يشبه فيما هو فيه به في حالة أخرىٰ ؛ كالتفضيل في : (هٰذا بسراً أطيب منه رطباً) .

قال ابن ولاد : (وفي البيت : أن الأرض ليس بها هشام حقيقة ، بل فيها مدفون) قاله في « التصريح » انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « فهو مؤول به » قد مر ما يتعلق بالظن ، وما قيل فيه : إنها للتحقيق .

قوله : « كأن الأرض ليس بها هشام » إذ لا تكون للتشبيه ؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة ، وتأويله : أن المراد بالظرفية : الكون في بطنها ، لا الكون علىٰ ظهرها ، **فالمعنىٰ** : أنه كان ينبغي ألا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها ؛ لأنه كالغيث لها .

ومثال التقريب : « كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل » ، وتأويله من وجوه ؛ **منها** : أن الكاف : حرف خطاب ، والباء : زائدة في اسم « كان ») انتهىٰ منه .

(و) **الخامس منها** : (**ليت**) بفتح اللام وسكون الياء ، ويقال فيها : (لت) بإبدال الياء تاء وإدغامها في تائه ، (**وهي**) أي : ليت (**موضوعة للتمني**) أي : لإنشائه وإحداثه ، لا للإخبار بأن التمني حاصل ، وقس عليه ما بعده . انتهىٰ « ع » .

(**وهو : طلب ما لا طمع فيه**) وهو المستحيل عادة ، فلا يطمع في حصوله ؛ (**نحو**) قول الشاعر : (من الوافر)

فيا (**ليت الشباب يعود يوماً**) فأخبره بما فعل المشيب

(**فإن عوده**) أي : عود الشباب (**مستحيل عادة**) أي : إن فسر بعود القوة والنشاط

أو ما فيهِ عُسْرٌ ؛ نحوُ : (ليتَ لي مالاً فأحجَّ منهُ) فإنَّ حصولَ المالِ ممكنٌ ، ولٰكنْ فيهِ عسرٌ ، وتعلُّقُ التَّمنِّي بالمُستحيلِ كثيرٌ ، وبالمُمكِنِ قليلٌ ، فلا يكونُ في الواجبِ .

الحاصلين قبل الشيخوخة ، والقول بأنه ممكن عقلاً مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين ، فإمكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين . انتهىٰ .

والبيت لأوس أبي العتاهية ـ بوزن : الثمانية ـ في « ديوانه » ، وقبله :

عريت من الشباب وكنت غصناً ... كما يعرىٰ من الورق القضيب

ثم البيت السابق ، وأبو العتاهية المتوفىٰ سنة (٢١١ هـ) من الشعراء المولدين ، فشعره للتمثيل لا للاستشهاد والاحتجاج ؛ ولذٰلك لا تجده في كثير من كتب النحاة ، (أو) التمني : طلب (**ما فيه عسر**) أي : في تحصيله عسر ومشقة ، معطوف علىٰ قوله : (طلب ما لا طمع فيه) كما أشرنا إليه في حلنا ؛ مثاله : (**نحو**) قول الفقير : (« **ليت لي مالاً فأحج منه** » ، **فإن حصول المال ممكن ، ولٰكن فيه**) أي : في تحصيله (**عسر**) وتعب على الفقير .

قال الكردي : (قوله : « **فإن عود الشباب مستحيل عادة** » أي : لا عقلاً ، وهو كذٰلك إن حملنا الشباب على القوة والنشاط واعتدال الحواس وغضاضة البشرة ونحو ذٰلك ، وإن حملناه على السنين التي بين سني الصبا والكهولة . . فهو مستحيل عادة وعقلاً) انتهىٰ .

(**وتعلق التمني بالمستحيل**) كقوة الشباب (**كثير** ، **و**) تعلقه (**بالممكن**) عادة ؛ كمال الحج (**قليل** ، **فلا يكون**) التمني (**في الواجب**) أي : في المتحقق وقوعه أنه سيقع ، فلا يقال : (ليت الصبح ـ أي : المتيقن المحقق إتيانه ـ يصبح) كأن تقول وأنت في يوم الخميس : (ليت صبح الجمعة يأتي) ، فإنه واجب إتيانه علىٰ عادة الله ، فلا فائدة في تمني وقوعه .

قوله : (**فلا يكون في الواجب**) أي : فيمتنع تمني وقوعه في وقته الآتي ؛ بقرينة

ويجبُ في التَّمنِّي إذا كانَ مُتعلَّقُهُ ممكناً : أَلَّا يكونَ لكَ توقُّعٌ وطماعيَةٌ في وقوعِهِ ، وإلَّا . . صارَ ترجِّياً .

(ولعلَّ) وهيَ : موضوعةٌ (للتَّرجِّي) وهوَ : توقُّعُ المحبوبِ المُستقرَبِ حصولُهُ ؛ نحوُ : (لعلَّ اللهَ يرحمُنا) ، (أو للإشفاقِ) . . . .

قولهم : (فلا يقال : ليت غداً يجيء) ، فلا يرد تمني الموت في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾[1] ؛ أي : من قبل أن تلقوا أسبابه . انتهىٰ منه .

(**ويجب في التمني إذا كان متعلقه ممكناً ألا يكون لك توقع وطماعية**) بتخفيف الياء ، علىٰ وزن : (كراهية) ، مصدر يقال فيه : طمع طمعاً وطماعية فهو طمع ، ويقال : طمع بكسر الميم وضمها ، **والفرق بين التوقع والطمع** : أن الأول أبلغ ؛ ولذا أخر الطماعية ، ويستعمل في الأول : (لعل) ، وفي الثاني : (عسىٰ) ، (**في وقوعه**) بأن حصل لك بعض المال في الحج ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن لك توقع في وقوع ذٰلك المتمنىٰ . . (**صار**) ذٰلك التمني (**ترجياً**) ، يؤخذ من هٰذا التفصيل : أن الترجي والتمني متباينان ؛ كما سيصرح بذٰلك في (مبحث « لعل ») .

قال الكردي : قوله : (**ألا يكون توقع وطماعية في وقوعه**) وذٰلك كقول منقطع الرجاء : (ليت مالاً فأحج منه) ، وكقول الشاعر : (من الطويل)

فليت سليمىٰ في المنام ضجيعتي لدى الجنة الخضراء أو في جهنم

(و) **السادس منها** : (« **لعل** » **وهي موضوعة للترجي ، وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله**) وهو بالقاف لا بالغين ، اسم مفعول من (استقرب) السداسي ، ويؤخذ من قوله : (وهو توقع . . .) إلىٰ آخره : أن الترجي ليس بطلب ، بل هو توقع ، وهو التحقيق ؛ كما سبق آنفاً .

مثال التوقع : (**نحو**) قولهم : (« **لعل الله يرحمنا** » ، **أو**) موضوعة (**للإشفاق**)

---

(١) سورة آل عمران : (١٤٣) .

وهوَ : توقُّعُ المكروهِ ؛ نحوُ : ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾ ، ولا يكونُ التَّرجِّي إلَّا في الشَّيءِ الممكنِ ، بخلافِ التَّمنِّي ؛ فإنَّهُ يكونُ فيهِ وفي المُمتنِعِ ، فافترقا .

وأمَّا قولُ فرعونَ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ . . فجهلٌ منهُ ، أو إفكٌ ، . . . .

أي : للخوف إذا عدي بـ (من) ، فإن عدي بـ (علىٰ) . . كان بمعنى : العطف والشفقة ؛ ولذٰلك قال الشارح : (**وهو**) أي : الإشفاق : (**توقع المكروه**) أي : الخوف من المكروه للنفس ، مثاله ؛ أي : مثال الإشفاق : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾) ؛ أي : قاتل نفسك ، **والمعنىٰ** : أشفق علىٰ نفسك أن تقتلها حسرة علىٰ ما فاتك من إسلام قومك ، وهٰذه الآية في سورتين : في سورة (الكهف) ، وتمامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾[1] ، وفي سورة (الشعراء) ، وتمامها : ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾[2] .

(**ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن**) حصوله ، قال الكردي : (ولو عبر الشارح بدل « الترجي » بـ : « التوقع » . . لكان أولىٰ ؛ ليشمل قسميه : توقع المكروه ، وتوقع المحبوب ، وهو صريح عبارة « التصريح » ، فهو واقع فيما سيذكره مما وقع فيه الماتن) ، (**بخلاف التمني ؛ فإنه يكون فيه**) أي : في الممكن وقوعه ؛ كمال الحج ، (**وفي الممتنع**) وقوعه ؛ كعود الشباب ، (**فافترقا**) أي : فحصل الافتراق بينهما ؛ أي : بين الترجي الذي هو من معاني (لعل) ، والتمني الذي هو من معاني (ليت) .

(**وأما قول فرعون**) عليه لعائن الله تعالىٰ : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا (لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[3] . . **فجهل منه**) عدم بلوغه أسباب السماوات ، (**أو إفك**) منه ؛ أي : كذب منه مع علمه عدم بلوغه أسباب السماوات ، وهٰذا الكلام

---

(١) سورة الكهف : (٦) .

(٢) سورة الشعراء : (٣) .

(٣) سورة غافر : (٣٦ ـ ٣٧) .

قالَهُ في « المُغنِي » ، ولو عبرَّ بـ : (التَّوقُّعِ) . . لكانَ أخصرَ ؛ لشمولِهِ لِمَا ذُكِرَ .

(أو للتَّعليلِ) علىٰ رأيِ الكسائيِّ والأخفشِ ؛ نحوُ : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾ أي : لكي يتذكَّرَ ، وهـٰذا ونحوُهُ عندَ الجمهورِ : للتَّرجِّي .

رد لما يرد علىٰ قوله : (ولا يكون الترجي إلا في الممكن) : أن فرعون ترجىٰ طلوع السماوات ؛ ليطلع علىٰ إلـٰه موسىٰ ، فهـٰذا غير ممكن ، فكيف يصح قوله : (ولا يكون الترجي إلا في الممكن) ؟!

فالجواب : أن قول فرعون ذٰلك ليس ترجياً حقيقياً ، بل كذب أو جهل منه ، فرجاؤه بالنسبة إلى المخاطبين ، فكأنه قال : اذهبا وقولا علىٰ رجائكما ، فالرجاء هنا من المخاطب ، لا من المتكلم ولا من غيرهما ، (**قاله**) أي : قال هـٰذا الجواب عما يرد علىٰ كون الترجي في الممكن المصنف (**في « المغني »**) .

(**ولو عبر**) المصنف بدل الترجي والإشفاق (**بـ : « التوقع »** . . **لكان**) كلامه (**أخصر**) أي : أقل حروفاً (**لشموله**) أي : لشمول التوقع الذي عبر به (**لما ذكر**) ه من الترجي أو الإشفاق ؛ لأن التوقع قسمان : توقع محبوب ؛ وهو الترجي ، وتوقع إشفاق ؛ وهو توقع المكروه .

وقوله : (**أو للتعليل**) معطوف علىٰ قوله (للترجي) ، والتقدير : وهي ـ أي : لعل ـ إما موضوعة للترجي ، أو موضوعة للإشفاق ، أو موضوعة للتعليل (**علىٰ رأي الكسائي والأخفش**) أي : علىٰ مذهبهما ، خلافاً للجمهور .

مثال كونها للتعليل : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ) أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[1] ؛ (**أي : لكي يتذكر**) ويتوب ، (**وهـٰذا**) المثال (**ونحوه**) كقولك : (أراجع الشيخ لعله يفهمني المسألة الغامضة) أي : كي يفهمني المسألة (**عند الجمهور للترجي**) لا للتعليل .

---

(١) سورة طه : (٤٤) .

وتَرِدُ للاستفهامِ عندَ بعضِ الكوفيِّينَ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ ﴾ ، وقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ لبعضِ أصحابِهِ وقد خرجَ إليهِ مُستعجِلاً : « لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ » ، والآيةُ عندَ المانعِ محمولةٌ على التَّرجِّي ، والحديثُ على الإشفاقِ ، وعُقَيْلٌ تُجيزُ حذفَ لامِها الأُولىٰ ، وجرَّ اسمِها وكسرِ لامِها الأخيرةِ ، . . . .

(وترد) لعل أيضاً (**للاستفهام عند بعض الكوفيين**) كالزمخشري ؛ مثالها : (**كقوله تعالىٰ** : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ ﴾)[1] ، قال صاحب « الكشاف » في تفسير هٰذه الآية : (أي : وأي شيء يجعلك دارياً بحال هٰذا الأعمىٰ ؟! لعله يزكىٰ ؛ أي : يطهر بما يلقىٰ إليه من الشرائع) ، (و) كـ (**قوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه** و) الحال أنه (**قد خرج**) ذٰلك البعض (**إليه**) صلى الله عليه وسلم حين ناداه صلى الله عليه وسلم حالة كون ذٰلك البعض (**مستعجلاً**) الخروج إليه صلى الله عليه وسلم ؛ أي : قوله صلى الله عليه وسلم له : (« **لعلنا أعجلناك ؟** ») أي : أدخلنا عليك التعجل في الخروج ؛ أي : هل أعجلناك ؟ وهٰذا الحديث من رواية أبي سعيد الخدري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر علىٰ رجل من الأنصار ، فأرسل إليه فخرج ورأسه يقطر ، فقال : « لعلنا أعجلناك ؟ » ، قال : نعم يا رسول الله ، قال : « إذا أعجلت أو أقحطت . . فلا غسل عليك ، وعليك الوضوء » ، وقال صلى الله عليه وسلم لابن بشار : « إذا أعجلت أو أقحطت » .

(**والآية**) السابقة (**عند المانع**) كونها للتعليل وهم الجمهور (**محمولة على الترجي**) كما مر آنفاً ، فيقال في الآية : **إن المعنى** : اذهبا وقولا علىٰ رجائكما ، (**والحديث**) المذكور محمول (**على الإشفاق** ، و) بنو (**عقيل**) بالتصغير قبيلة مشهورة من العرب (**تجيز حذف لامها**) أي : لام لعل (**الأولىٰ**) لا الثانية (**وجر اسمها**) أي : اسم لعل (**وكسر لامها**) أي : لام لعل (**الأخيرة**) أي : فالجر بها لغة ،

---

(١) سورة عبس : (٣) .

وهيَ حينئذٍ غيرُ عاملةٍ عملَ (إنَّ) كما في « المُغنِي » ، وكلامُهُ في « الأوضحِ » يشعرُ بخلافِهِ .

وليس شاذاً ولا علىٰ سبيل الحكاية كما قيل ، وإنما جروا بها ؛ تنبيهاً علىٰ أن الأصل في الحروف المختصة بالأسماء : أن تعمل العمل الخاص بها .

وقوله : (**وعقيل تجيز . . .**) إلىٰ آخره **مقتضاه** : أن غيرهم ـ وهو الناصب ـ لا يوافقهم في مجموع ذٰلك ، وهو صحيح ، فقد خالفهم ؛ أي : قد خالف أولـٰئك الغير عقيلاً في كسر اللام الأخيرة منهما ، وزاد أولـٰئك الغير عليهم لغات كثيرة ، ذكر العصامي فيها ست عشرة لغة .

قال شاعرهم ؛ أي : شاعر عقيل علىٰ لغتهم في رثاء أخيه أبي المغوار ، وقائل البيت : كعب الغنوي : (من الطويل)

فقلت : ادع أخرىٰ وارفع الصوت جهرة   لـعـل أبـي الـمـغـوار مـنـك قـريـب

بكسر اللام الأخيرة وجر ما بعدها .

قوله : (**وعقيل تجيز حذف لامها الأولىٰ**) قال في « الكردي » : (لم تختص عقيل مما ذكره غير كسر اللام الثانية ، بخلاف ما عداه ، خلافاً لما يوهمه كلامه .

قال في « التوضيح » : وعقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة . انتهىٰ .

بل ظاهر عبارة « التسهيل » : عدم اختصاص كسر لامها الثانية بعقيل ؛ حيث قال : والجرُّ بـ« لعل » ثابتة اللام الأولىٰ أو محذوفتها مفتوحة الآخر أو مكسورته لغةٌ عقيليةٌ . انتهت) .

قوله : (وهي) أي : لعل (**حينئذ**) أي : حين الجر بها (**غير عاملة عمل « إن »**) المكسورة (**كما في « المغني »** ، **وكلامه**) أي : وكلام ابن هشام (**في « الأوضح »**) أي : في « التوضيح » (**يشعر بخلافه**) أي : بخلاف ما في « المغني » من عدم عملها عمل (إن) ، وذٰلك المخالف لما في « المغني » عملها عمل (إن) المكسورة ؛

(فينصبن) هٰذهِ الأحرفُ المُتقدِّمةُ (المُبتدَأَ) اتِّفاقاً بدخولِها عليهِ ، . . . .

حيث قال في « التوضيح » : (وعقيل تجيز جر اسمها ، فإنه يدل علىٰ أن المجرور بها اسمها ، فموضعه النصب بها علىٰ أنه اسمها ، و« قريب » : خبرها) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وهي غير عاملة عمل « إن » كما في « المغني »**) حيث قال فيه : (**واعلم** : أن مجرور « لعل » في موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزيل « لعل » منزلة الجار الزائدة ؛ نحو : « بحسبك درهم » ، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله : « قريب » أي : في المعنى المذكور خبر ذٰلك المبتدأ) انتهىٰ .

ترجمة الكسائي

تقدمت ، **اسمه** : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، إمام الكوفيين ، مشهور في النحو واللغة والقراءة ، أبو الحسن الكسائي ، لقب به ؛ لأنه أحرم في كساء .

ترجمة الأخفش

والمشهور عند النحاة واللغويين والعروضيين إذا أطلق . . هو الأخفش الأوسط ، **اسمه** : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش ، كان مولىٰ بني مجاشع بن دارم ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وقرأ النحو علىٰ سيبويه ، ودخل بغداد وأقام بها مدة ، وكان معتزلياً ، وقد بسطنا ترجمته فيما سبق ، فراجعها .

❁ ❁ ❁

والفاء في قوله : (**فينصبن هٰذه الأحرف**) الستة (**المتقدمة**) فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أسماء هٰذه الأحرف الستة وموضوعاتها ، وأردت بيان عملها . . فأقول لك : فينصبن هٰذه الأحرف الستة (**المبتدأ**) أي : الاسم المرفوع في أصله على الابتداء (**اتفاقاً**) بين البصريين والكوفيين (**بدخولها**) متعلق بـ (ينصبن) ؛ أي : ينصبن بدخولها (**عليه**) أي :

ويُسمَّى : (اسماً لهنَّ ، ويرفعنَ الخبرَ) أي : خبرَ المُبتدَأ ، ويُسمَّىٰ : (خبراً لهنَّ) لـٰكنْ يُشترَطُ في اسمِهنَّ ما تقدَّمَ في اسمِ (كانَ) وأخواتِها .

ونسبةُ الرَّفعِ إلىٰ هـٰذهِ الأحرفِ هوَ مذهبُ البصريّينَ ، وأمَّا الكوفيُّونَ . . فذهبوا إلىٰ أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ دخولِها ؛ لأنَّهُ لَمْ يتغيَّرْ عمَّا كانَ عليهِ ، ولهـٰذا لا يجوزُ : (إنَّ قائمٌ زيداً) ، ولو كانَ معمولاً لها . . لجازَ ، والأصحُّ : الأوَّلُ ؛ . . . .

على المبتدأ ، (ويسمىٰ) ذٰلك المبتدأ بعد دخولها عليه : (**اسماً لهن**) أي : لهـٰذه الأحرف ، (**ويرفعن الخبر ؛ أي**) الاسم الذي يسمىٰ في أصله (**خبر المبتدأ**) أي : الذي رفع علىٰ أنه خبر المبتدأ رفعاً جديداً بعد نسخ رفعه الأول عنه ، (**ويسمىٰ**) ذٰلك الاسم الذي رفعن رفعاً جديداً عند البصريين : (**خبراً لهن**) أي : لهـٰذه الأحرف الستة ، ولما أطلق المصنف نصبهن المبتدأ ورفعهن الخبر عن التقييد بشرط . . استدرك عليه الشارح فقال : (**لـٰكن**) عملهن في الاسمين ليس علىٰ إطلاقه ، بل بقيد شرط ذكره بقوله : (**يشترط في**) عملهن في (**اسمهن ما تقدم**) أي : شرط تقدم (**في اسم « كان » وأخواتها**) أي : شرط تقدم في عمل (كان) وأخواتها في أسمائها (**ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأحرف**) بقوله : ويرفعن الخبر (**هو مذهب البصريين**) كما أشرنا إليه في حلنا آنفاً ، (**وأما الكوفيون . . فذهبوا إلىٰ أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به**) أولاً (**قبل دخولها**) عليه من الابتداء أو المبتدأ (**لأنه**) أي : لأن الخبر (**لم يتغير عما كان عليه**) أولاً من الرفع قبل دخولهن عليه ، (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل عدم تغير خبرها عما كان عليه قبل دخولهن (**لا يجوز : إن قائم زيداً**) برفع (قائم) ونصب (زيداً) ، (**ولو كان**) خبرها (**معمولاً لها . . لجاز**) ذٰلك ؛ أي : تقديم خبرها المرفوع بها على اسمها المنصوب بها ، (**والأصح**) أي : الراجح من المذهبين : المذهب (**الأول**) وهو مذهب البصريين القائل : بأنها ترفع الخبر أيضاً ، والشرط الذي اشترط في عملها الذي تقدم في (كان) هو : عدم دخولهن علىٰ مبتدأ

لأنَّ لهٰذهِ الأحرفِ شبهاً بـ (كانَ) النَّاقصةِ في لزومِ دخولهنَّ على المُبتدَأ والخبرِ ، والاستغناءِ بهِما ، . . . .

أخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية . . . إلىٰ آخر ما تقدم في (كان) وأخواتها من الشروط المعتبرة هناك .

ومن هنا يعلم : أن جملتي (نعم ، وبئس) خبريتان لا إنشائيتان ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[1] ، ولقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[2] ، وربما أدخلت (إن) علىٰ ما خبره نهي ؛ نحو قوله : (من البسيط)

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وهٰذا نادر ؛ كما في « التسهيل » ، أو علىٰ تأويل : يقال فيهم : لا تحسبوا . . . إلىٰ آخره ، أو نحو ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

وإنما قلنا : الأصح الأول (**لأن لهٰذه الأحرف**) الستة (**شبهاً بـ « كان » الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر**) ، قيد الدخول باللزوم ؛ لئلا يرد عليه : (أما ، وألا) الاستفتاحيتان ؛ لأنهما تدخلان تارة على الجمل الاسمية وأخرىٰ على الفعلية ، فلا تلزمان الدخول على المبتدأ والخبر ، (و) في (**الاستغناء بهما**) أي : بالمبتدأ والخبر عن طلب غيرهما ، وذكر قيد (الاستغناء بهما) لئلا يرد عليه (لولا) الامتناعية و(إذا) الفجائية ؛ فإنهما وإن أشبهتا كان في لزوم المبتدأ والخبر تفارقانها من حيث افتقار (لولا) إلى الجواب ، و(إذا) إلىٰ كلام سابق ، بخلاف (إن) وأخواتها ؛ قاله المرادي ، ويرد (أن) المفتوحة ؛ لعدم استغنائها في الأصح عن سابق ، إلا أنها محمولة علىٰ (إن) المكسورة . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر**) خرج باللزوم :

---

(١) سورة النساء : (٥٨) .

(٢) سورة التوبة : (٩) .

فعملنَ عملَها معكوساً ؛ ليكونَ المُبتدَأُ والخبرُ معهنَّ . . كمفعولٍ قُدِّمَ ، وفاعلٍ أُخِّرَ ؛ تنبيهاً على الفرعيَّةِ ، ولأنَّ معانيها في الأخبارِ ، فكُنَّ كالعُمُدِ ، والأسماءُ كالفضلاتِ ، فأُعطيا إعرابَ العُمُدِ والفضلاتِ ، كذا . . . .

(ألا ، وأما) الاستفتاحيتان ؛ لأنهما يدخلان تارة على الجمل الاسمية ، وأخرىٰ على الجمل الفعلية ، فلا لزوم لهما .

قوله : (**والاستغناء بهما**) أي : عن دخول (كان) عليهما ؛ بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معها إلىٰ شيء آخر ، وخرج بهٰذا القيد ـ أي : قيد الاستغناء بهما عن دخول (كان) عليها ـ : (لولا) الامتناعية ، و(إذا) الفجائية ؛ فإنهما وإن أشبها كان في لزوم المبتدأ والخبر لٰكنهما يفارقانها من حيث افتقار (لولا) إلى الجواب ، و(إذا) إلىٰ كلامٍ سابق . انتهىٰ منه .

(**فعملن**) هٰذه الأحرف (**عملها**) أي : عمل (كان) حالة كون عملهن عمل كان (**معكوساً**) أي : متصفاً بعكس عمل (كان) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وعكسه نصب الأول ورفع الثاني ، وإنما عملن عكس كان (**ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم**) على الفاعل (**وفاعل أخر**) عن المفعول ، وإنما عملن هٰذه الأحرف معكوساً عكس عمل كان (**تنبيهاً على الفرعية**) أي : علىٰ فرعية عملها لعمل (كان) لأن أصل العمل : أن يكون للأفعال ، (**ولأن معانيها**) أي : معاني هٰذه الأحرف من التأكيد والتشبيه والترجي مثلاً (**في الأخبار**) بفتح الهمزة ؛ أي : حاصلة مستقرة في أخبارهن ، (**فكن**) بضم الكاف وتشديد النون ؛ لأنها لجمع الإناث ؛ أي : فكانت أخبار هٰذه الأحرف (**كالعمد**) بضم العين وفتح الميم : جمع عمدة ؛ لأنها مرفوعة ، (**والأسماء**) أي : وكانت أسماؤهن (**كالفضلات**) جمع فضلة ، وهو ما ليس عمدة ، (**فأعطيا**) أي : أعطي كل من الأخبار والأسماء (**إعراب العمد والفضلات**) أي : أعطي أخبارهن إعراب العمد ، وهو الرفع ؛ لأنها محط الفائدة ، وأعطي أسماؤهن إعراب الفضلات ، وهو النصب ؛ إعطاء لكل منهما ما يستحقه بوصفه ، (**كذا**) أي :

قيلَ في تقريرِ العلَّةِ ، وهيَ متأتِّيةٌ في (ما) الحجازيَّةِ ، ولَمْ يتقدَّمْ منصوبُها ، . . . .

مثل ما قلنا ؛ من قولنا : (ليكون المبتدأ والخبر كمفعول قدم . . .) إلىٰ آخره (**قيل في تقرير العلة**) أي : في تحصيل وإنتاج علة إعرابهما معكوساً ؛ أي : كذا قاله بعضهم في ذكر علة إعرابهما معكوساً .

قال العليمي : (قوله : « في تقرير العلة » أي : جنس العلة الصادق بالعلتين ؛ أي : علة إعراب الأخبار إعراب العمد ، وعلة إعراب الأسماء إعراب الفضلات : أن الرافع للأخبار المبتدأ ، والناصب للأسماء الأحرف ، ووجه التبري منها : ضعفها ؛ لأنها لا تنطبق إلا على المذهب الضعيف ؛ وهو مذهب الكوفيين ، والعلة المطابقة لمذهب البصريين : تنزيل هٰذه الأحرف منزلة فعل متعد إلىٰ واحد يرفع الفاعل وينصب المفعول ؛ هٰكذا قررها بعضهم) .

(**وهي**) أي : هٰذه العلة التي تبرأ منها الشارح (**متأتية**) أي : ممكنة (**في**) تعليل عمل (« **ما** » **الحجازية**) عملها المشهور فيها من رفع الاسم ونصب الخبر (و) الحال أنه (**لم يتقدم منصوبها**) وهو خبرها علىٰ مرفوعها .

وعبارة الكردي في هٰذه العلة المشكلة أي إشكال : قوله : (**ولأن معانيها في الأخبار**) بفتح الهمزة : جمع خبر ؛ وذٰلك لأن معنى التأكيد في : (إن زيداً قائم) لا يتحقق إلا باعتبارها ، أي : باعتبار الأخبار ، وهٰكذا غيرها .

قوله : (**فكن**) أي : الأخبار (**كالعمد**) بضم العين ؛ أي : كالفواعل التي لا تتحقق معاني الأفعال وشبهها إلا باعتبارها .

قوله : (**فأعطيا**) أي : الأخبار والأسماء (**إعراب العمد والفضلات**) من باب التوزيع ؛ أي : أعطيت الأخبار إعراب العمد ؛ وهو الرفع ، والأسماء إعراب الفضلات ؛ وهو النصب .

قوله : (**كذا قيل**) القائل ابن مالك في « التسهيل » لعله أبهم ؛ تأدباً معه .

وينبني علىٰ هـٰذا الخلافِ خلافٌ في جوازِ العطفِ بالرَّفعِ على اسمِ (إنَّ) قبلَ استكمالِ الخبرِ ، فمَنْ نسبَ الرَّفعَ لها . . منعَ العطفَ ؛ لئلَّا يتواردَ عاملانِ علىٰ معمولٍ واحدٍ ، ومَنْ منعَ . . أجازَ العطفَ ؛ لانتفاءِ ذٰلكَ .

قوله : (**وهي متأتية**) أي : بوجهيها .

قوله : (**وينبني**) أي : يتفرع (**علىٰ هـٰذا الخلاف**) أي : على الخلاف في رافع خبر (إن) وأخواتها : هل هن أم المبتدأ ؟ وهو الخلاف بين فريقي البصرة والكوفة (**خلاف**) جرىٰ (**في جواز العطف بالرفع على اسم « إن »**) وأخواتها (**قبل استكمال**) إن وأخواتها (**الخبر**) نحو : (إن زيداً وأبوك ذاهبان) ، (**فمن نسب الرفع**) أي : رفع خبرها (**لها**) أي : لـ (إن) وأخواتها . . (**منع العطف**) على اسم (إن) وأخواتها قبل استكمالها الخبر (**لئلا يتوارد**) ويتداول ويجتمع (**عاملان**) يعني : عاملين متحدي العمل ؛ وذٰلك لأن الناسخ عامل في الخبر حينئذ ، والمعطوف مبتدأ ، والمبتدأ أيضاً عامل في الخبر ، فيجتمع حينئذ على الخبر عاملان عملاً واحداً ؛ وهو الرفع (**علىٰ معمول واحد**) وهو الخبر ، وذٰلك الاجتماع ممتنع ، وهم البصريون ، (**ومن منع**) نسبة الرفع لـ (إن) وأخواتها وقال : إن رافعه ـ أي : رافع الخبر ـ هو رافعه قبل دخول الناسخ وهو المبتدأ ، أو الابتداء . . (**أجاز العطف**) بالرفع على اسم (إن) قبل استكمال الخبر ؛ وهم الكوفيون (**لانتفاء ذٰلك**) التوارد ؛ أي : توارد عاملين علىٰ معمول واحد ، واستشكله في « التصريح » ، أما على القول بالترافع ، وهو المشهور عند الكوفيين . . فلأن المبتدأ قد زال حكمه بدخول الناسخ ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب (إن) كما نقله الشاطبي عنهم . . فلأنه يلزم الخبر في مسألتنا ، قد توارد عليه عاملان من جهة واحدة ؛ وهو الابتداء والمبتدأ ، فما هربا منه ـ يعني : الكسائي والفراء ـ وقعا فيه .

وقال ابن هشام : في « شرح بانت سعاد » : (إن موضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين ؛ نحو : « إنك وزيد ذاهبان » ، وأما نحو : « إن زيداً وعمراً في

وما اقتضاهُ كلامُهُ مِنْ نسبةِ العملِ لهنَّ محلُّهُ (إن لَمْ تقترنْ بهنَّ « ما » الحرفيَّةُ) الزَّائدةُ ، فإنِ اقترنَتْ بهنَّ (نحوُ : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) ، و﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، و﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ .

وَلَـٰكِـنَّـمَـا أَسْـعَـىٰ لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ ....

الدار » . . فجائز اتفاقاً) انتهىٰ ، وذٰلك لاحتمال كونه من عطف الجمل ، والتقدير : إن زيداً في الدار وعمرو كذٰلك ، بخلاف : (إنك وزيد ذاهبان) .

(**وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن**) ظاهره : أنه يريد نسبة عمل الرفع في الخبر لهن ؛ إذ هو مقتضىٰ كلامه ، لا نسبته عمل النصب في الاسم أيضاً ؛ لأنه بإجماع ، فلا يحتاج إلىٰ إدخاله في مقتضىٰ كلامه ، فحينئذ لا يصلح قوله : (وما اقتضاه كلامه . . .) إلىٰ آخره مشروطاً لعدم اقتران (ما) الحرفية بهن ؛ لأن ذٰلك شرط في مطلق نسبة العمل لهن ، فكان ينبغي أن يقول بدل ذٰلك : (وما ذكره من نسبة العمل لهن) . . (محله : **إن لم تقترن بهن « ما » الحرفية الزائدة ، فإن اقترنت**) ما الحرفية الزائدة (**بهن** ؛ **نحو** : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾)[1] هـٰذا مثال اقتران (ما) الكافة بـ (إن) المكسورة ، (و) مثال اقتران (ما) الكافة بـ (أن) المفتوحة ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾)[2] ، (و) مثال اقتران (ما) الكافة بـ (كأن) : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾)[3] ، ومثال اقتران (ما) الكافة بـ (لـٰكن) : قول امرئ القيس بن حجر الكندي ، صدر بيت : (من الطويل)

(ولـٰكنما أسعىٰ لمجد مؤثل) وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

والشاهد فيه : (ولـٰكنما أسعىٰ) حيث دخلت (ما) الزائدة الكافة علىٰ

---

(١) سورة النساء : (١٧١) .

(٢) سورة الأنبياء : (١٠٨) .

(٣) سورة الأنفال : (٦) .

و :

.... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ ٱلنَّارُ ٱلْحِمَارَ ٱلْمُقَيَّدَا

(لٰكن) فكفتها عن العمل ، وأمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ؛ وهي قوله : (أسعىٰ) .

والمجد : الشرف ، وأصله : الكثرة ، فكأن معناه : أسعىٰ وأجتهد بكثرة الأفعال الجميلة التي توجب لصاحبها الشرف ، و(**المؤثل**) : المستمر الثابت ، يقال : قد تأثل فلان بأرض كذا : إذا ثبت فيها كأنها موروثة له ، (**وقد يدرك**) ويحصل ويكتسب المجد والشرف المؤثل الدائم الذي لا يزول عن صاحبه ، (**أمثالي**) أي : أشباهي في الاجتهاد . انتهىٰ من « المطالب » .

وقبل هٰذا البيت قوله :

ولو أنما أسعىٰ لأدنىٰ معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

وما ذكره من أن (ما) هٰذه حرفية زائدة كافة هو المعروف ، **وقيل** : مانع هٰذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والتعظيم والإبهام ، وفي أن الجملة المذكورة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ، **ويرده** : أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ عليها غير (إن) وأخواتها .

وقيل : إن (ما) نافية ، وإن ذٰلك سبب إفادتها للحصر ، ورده في « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

(و) مثال اقتران (ما) الكافة بـ (لعل) : قول الفرزدق يرمي عبد قيس بإتيان الحمار ؛ أي : في قصيدة يهجو فيها جريراً ، ويتهكم فيها بعبد قيس ، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنتر ، وكان جرير ذكر فرزدقاً في قصيدة له يفتخر فيها ، ذكر الشارح من ذٰلك البيت عجزه ، فقال فرزدق : (من الطويل)

أعد نظراً يا عبد قيس (لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا)

.. بطلَ عملُهنَّ وجوباً ؛ لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ ، ولهٰذا سُمِّيَتْ (ما) هٰذهِ كافَّةً ؛ لكفِّها ما اقترنَ بها عنِ العملِ .

ولا يُستثنىٰ مِنْ ذٰلكَ (إلَّا « ليتَ » فيجوزُ) حينئذٍ فيها (الأمرانِ) أيِ : الإعمالُ ، وهوَ الأرجحُ ؛ لبقائِها على اختصاصِها بالأسماءِ مع (ما) على الأصحِّ ، ....

والشاهد فيه : قوله : (لعلما أضاءت) حيث اقترنت (ما) الزائدة بـ (لعل) فكفتها عن العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ ولذٰلك دخلت على الجملة الفعلية ؛ وهي (أضاءت) مع فاعله .

وغرض الشاعر : هجاء عبد قيس ـ وهي قبيلة جرير ـ بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء . انتهىٰ من « المطالب » .

وقوله : (**بطل عملهن**) أي : عمل هٰذه الأحرف ؛ من نصب الاسم ورفع الخبر (**وجوباً**) جواب قوله : (فإن اقترن بهن) ، وإنما بطل عملهن (**لزوال اختصاصها بالأسماء**) بدخولهن على الجمل الفعلية (**ولهٰذا**) أي : ولأجل إبطالها عملهن (**سميت** « **ما** » **هٰذه : كافة ؛ لكفها ما اقترن بها**) من هٰذه الأحرف (**عن العمل**) فيما بعدها ، (**ولا يستثنىٰ من ذٰلك**) أي : من إهمال هٰذه الأحرف الستة بدخول (ما) الكافة عليهن (**إلا « ليت » ، فيجوز حينئذ**) أي : حين إذ دخلت عليها (ما) الكافة (**فيها**) أي : في ليت (**الأمران ؛ أي الإعمال**) أي : إعمال (ليت) عملها ؛ من نصب الاسم ورفع الخبر ، (**وهو**) أي : **إعمالها** هو (**الأرجح**) من إهمالها ، وإنما كان إعمالها الأرجح من إهمالها كأخواتها (**لبقائها**) أي : لبقاء ليت (**على اختصاصها بالأسماء مع**) اتصال (**ما**) الكافة بها (**على الأصح**) ، ومقابل الأصح : ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وطاهر القزويني في إجازتهما : (ليتما قام زيد) بدخولها على الجملة الفعلية ، وفي إجازة إعمالها ؛ نحو : (ليتما زيداً ألقاه) علىٰ إضمار فعل علىٰ شريطة التفسير ، وإذا أعملت (ليت) مع اتصال (ما) بها .. كانت (ما) لمجرد الزيادة ، **لا كافة** . **انتهىٰ** من « عليمي » و« كردي » .

والإهمالُ ؛ حملاً علىٰ أخواتِها ، وقد رُوِيَ بهِما قولُ النَّابغةِ :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَـٰذَا ٱلْحَمَامُ لَنَا ....

أي : جاز الأمران : الإعمال (**والإهمال**) أي : إبطال عمل (ليت) حينئذ (**حملاً**) لها (**علىٰ أخواتها**) الخمس ، وقد يتوقف في صحة الحمل عليهن ؛ لعدم مشاركتها لأخواتها في علة الإهمال التي هي زوال الاختصاص .

وقول الشارح : (**وهو الأرجح**) ظاهر كلام المصنف : استواء الوجهين ؛ الإعمال والإهمال ، وبه صرح بعضهم . انتهىٰ « عليمي » ، وفي « الكردي » : قوله (**وهو الأرجح**) بل **قيل** : بوجوب الإعمال في (ليت) استصحاباً للأصل . انتهىٰ .

(**وقد رُوِي بهما**) أي : بالإعمال والإهمال (**قول النابغة**) الذبياني : (من البسيط)

(**قالت : ألا ليتما هـٰذا الحمام لنا**) ....

أي : قال النابغة الذبياني في ذكر ما قالت زرقاء اليمامة ؛ وهي امرأة من بقية طسم يضرب بها المثل في حدة النظر ، كانت تبصر الراكب من مسافة ثلاثة أيام ، وقصتها : أنها كانت لها قطاة واحدة ، ثم مر بها سرب من القطاة ؛ وهي نوع من الحمام بين جبلين ، فنظرت إليها فقالت : (من منهوك المنسرح)

لـيـت الـحـمـام لـيـه

إلـىٰ حـمـامـتـيـه

ونـصـفـه قـديـه

تـم الـحـمـام مـيـه

قوله : (قديه) أصله : (فقد) بمعنىٰ : فقط ، وحرك الدال للضرورة ، والهاء للسكت . انتهىٰ « س ج » .

فنظر إلىٰ ما مر عليها من القطا ؛ فإذا القطا وقعت في شبكة صياد ، فعدت القطا ؛ فإذا هي ست وستون قطاة ، ونصفها : ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضم المجموع إلىٰ

. . . .

قطاتها . . كان مئة ، فيكون الهاء في قول النابغة : (فحسبوه) والضمير في قوله : (فكملت) كلاهما راجعان إلىٰ قوله : (حمامتنا) و(نصفه) ، وأفرد الضمير وذكره في الأول باعتبار تأويل المرجع بالمذكور أو المجموع ، وأنث في الثاني باعتبار الإفراد ، ووصف الحمام بصيغة الجمع في قوله : (سراع) نظراً إلى المعنىٰ ، وهو جمع سريع ؛ كـ (كرام) : جمع كريم ، وبصفة الإفراد في قوله : (وعدت) نظراً إلى اللفظ ، **والثمد** ـ بفتح المثلثة والميم ـ : الماء القليل . انتهىٰ « كردي » .

والشاهد في قولها : (ليتما هٰذا الحمام لنا) يروىٰ برفع (الحمام) علىٰ إهمال (ليت) ، وبنصبه علىٰ إعمالها ، ثم قال النابغة الذبياني في حكاية ما قالت ثلاثة أبيات فقال :

قالت : ألا ليتما هٰذا الحمام لنا ... إلىٰ حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألقوه كما حسبت ... تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد

فكملت مئة فيها حمامتها ... وأسرعت حسبة في ذٰلك العدد

ورُوىٰ قبل هٰذه الأبيات :

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلىٰ حمام سراع وارد الثمد

ترجمة النابغة

هو مشتق من نبغ ؛ كـ (منع ، ونصر ، وضرب) ، يقال : نبغ الشيء : إذا ظهر ، ونبغ الماء : إذا نبع ، ونبغ فلان : إذا قال الشعر وأجاد فيه ولم يكن في إرث الشعر ، ونبغ في الدنيا : إذا اتسع ، ونبغ رأسه : إذا ثار منه ، **والنابغة** : الرجل العظيم الشأن .

والنوابغ الشعراء ؛ منهم : زياد بن معاوية الذبياني ، وقيس بن عبد الله الجعدي ؛ كما مر ، وعبد الله بن المخارق الشيباني ، ويزيد بن أبان الحارثي ؛ وهو نابغة بني

قالَ ابنُ مالكٍ في « شرحِ الكافيةِ » : ورفعُهُ أقيسُ ، وما اقتضاهُ كلامُهُ ؛ مِنْ وجوبِ الإلغاءِ فيما عدا (ليتَ) وجوازُهُ فيها هوَ الرَّاجحُ ، وقيلَ بجوازِهِ في الكلِّ ، وهوَ ظاهرُ « الألفيَّةِ » ، ....

الديان ، والنابغة بن يزيد الغنوي ، والحارث بن بكر اليربوعي ، والحارث بن عدوان التغلبي ، والنابغة العدواني ، ولم يسمَّ . انتهىٰ من « القاموس » .

❁ ❁ ❁

(قال ابن مالك في « **شرح الكافية** » : ورفعه) أي : رفع الاسم المذكور بعد (ليت) يعني : (الحمام) هنا (**أقيس**) أي : أوفق للقياس ؛ أي : لقياس ليت علىٰ سائر أخواتها في الإهمال ، (**وما اقتضاه كلامه**) أي : كلام المصنف في المتن ؛ حيث قال : فينصبن هٰذه الأحرف المبتدأ إن لم يقترن بهن (ما) الحرفية إلا (ليت) ، فيجوز فيها الأمران (**من وجوب الإلغاء**) والإهمال (**فيما عدا** « **ليت** » و) من (**جوازه**) أي : جواز الإلغاء (**فيها**) أي : في ليت (**هو الراجح**) قال الكردي : (هٰذا هو مذهب سيبويه والأخفش إلا في « إنما » المكسورة ، فروى الأخفش والكسائي إعمالها عن العرب ، خلافاً لقول الشارح في « شرح المتممة » : إن الإعمال لم يسمع إلا في « ليت ») انتهىٰ منه .

(**وقيل بجوازه**) أي : بجواز الإعمال (**في الكل**) أي : في (إن) وأخواتها جميعاً ؛ قياساً علىٰ ما سمع في (ليت) ، ذهب إلىٰ ذٰلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك ، (**وهو**) أي : جواز الإعمال في الكل (**ظاهر**) كلامه في (« **الألفية** ») حيث قال فيها : (من الرجز)

ووصل (ما) بذي الحروف مبطل   إعمالها وقد يبقى العمل

أي : قد يبقى الإعمال في جميعها ؛ قياساً علىٰ ما سمع منه وإن كان نادراً .

قال الجاربردي : (**المراد بالشاذ في كلامهم** : ما يكون بخلاف القياس من غير

وقيلَ بوجوبِ الإعمالِ في (ليتَ) .

وخرجَ بـ (الحرفيَّةِ) : الاسميَّةُ ، فلا تَكُفُّ عنِ العملِ ؛ كقولِهِ :

وَلَـٰكِـنَّ مَـا يُـقْـضَـىٰ فَـسَـوْفَ يَـكُـونُ . . . .

نظر إلىٰ قلة وجوده وكثرته ؛ كالقود بالنسبة إلى القصاص ، **والنادر** : ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس ؛ كـ « خرعال » ، **والضعيف** : ما يكون في ثبوته كلام ؛ كـ « قرطاس » بالضم) انتهىٰ ، **فعلم من كلامه** : أن النادر يقاس عليه ، وأن بينه وبين الشاذ عموماً وخصوصاً من وجه ، **فتأمل** ، وأنه يكفي في صحة الإعمال قليلاً الاختصاص الأصلي ، ولا يضر عروض زواله ؛ ولذٰلك نظائر اعتبر فيها الأصل ؛ منها : (إن) المكسورة المخففة . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقيل : بوجوب الإعمال في** « **ليت** ») قال العليمي : (يشكل هٰذا علىٰ قول ابن مالك : إن جواز الأمرين فيها إجماع) .

قال الكردي : (قوله : « وقيل : بوجوب الإعمال في ليت » ، فيخرج رواية الرفع في :

ألا لـيـتـمـا هـٰذا الـحـمـام لـنـا . . . .

علىٰ ما أجازه سيبويه فيها من كون « ما » موصولة اسم « ليت » ، « وهٰذا » : خبر مبتدأ محذوف ، و« الحمام » : نعت لـ « هٰذا » ، و« لنا » : خبر « ليت » والتقدير : ليت الذي هو هٰذا الحمام لنا ، وحذف صدر الصلة ؛ لطولها بالنعت ، **وقيل** : لا يقاس علىٰ « ليت » إلا « لعل » ، وهو مذهب الفراء ، **وقيل** : إلا « لعل » ، و« كأن » ، وهو مذهب ابن أبي الربيع ، وأدلة ذٰلك مذكورة في المطولات) انتهىٰ منه .

(**وخرج بـ**) ما (**الحرفية : الاسمية ، فلا تكف**) هٰذه الأحرف (**عن العمل ؛ كقوله**) أي : كقول الأفوه الأودي عجز بيت صدره قوله : (من الطويل)

فـوالله مـا فـارقـتـكـم قـالـيـاً لـكـم (**ولـٰكـن مـا يـقـضـىٰ فـسـوف يـكـون**)

ومثلُها (ما) المصدريَّةُ ؛ نحوُ : (إنَّ ما فعلتَ حسنٌ) ؛ أي : إنَّ فعلَكَ حسنٌ ، ويحتملُهُما قولُهُ : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ ، وليسَ لكَ أن تُقدِّرَها كافَّةً ؛ لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ نصبَ (كيد ساحر) ووقعَ . . . .

والشاهد فيه : (ولٰكن ما) حيث دخلت فيه (لٰكن) علىٰ (ما) الموصولة ، فلم تكفها عن العمل ، بل (ما) فيها : اسم موصول في محل النصب اسم (لٰكن) انتهىٰ .

قال العليمي : (والدليل علىٰ أن « ما » موصولة : عود الضمير المستتر في « يقضىٰ » إليها ، ودخول الفاء علىٰ حرف التنفيس المصدر به خبرها ؛ لشبه الموصول بالشرط في عمومه واستقبال الفعل بعده) انتهىٰ منه .

(**ومثلها**) أي : ومثل الموصولة (« **ما** » **المصدرية**) في عدم كف ما دخلت عليه من العمل ؛ مثالها : أي : مثال (ما) المصدرية : (**نحو** : « **إن ما فعلت حسن** » أي : **إن فعلك حسن** ، **ويحتملهما**) أي : ويحتمل الاسمية الموصولة والحرفية الموصولة ، **وقضيته** : أن ما سبق لا يحتملهما ، وفيه : أن (ما) في قولك : (إن ما فعلت حسن) يحتمل الاسمية أيضاً ؛ أي : إن الذي فعلته حسن ؛ كما يحتمل المصدرية (**قوله**) تعالىٰ : (﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾)[1] ، محل احتماله لهما علىٰ قراءة رفع (كيد) ، فـ (إن) عاملة ، و(ما) : اسم موصول محتمل للاسمية ؛ أي : إن الذي صنعوه كيد ساحر ، وللحرفي والتقدير : إن صنعهم كيد ساحر ، وأما علىٰ قراءة من نصب (كيد) . . فـ (ما) : كافة لـ (إن) ، و(كيد) : مفعول (صنعوا) كما قال الفاكهي ، (**وليس لك أن تقدرها**) أي : أن تقدر ما (**كافة**) لإن (**لأن ذٰلك**) أي : لأن تقدير (ما) كافة لإن (**يوجب نصب** « **كيد ساحر** ») علىٰ أنه مفعول به لـ (صنعوا) ، (**ووقع**) ذٰلك ؛ أي : تقدير (ما) كافة مع نصب (كيد) علىٰ سبيل

---

(١) سورة طه : (٦٩) .

في « الشَّرحِ » وفي بعضِ نسخِ « الأوضحِ » الاستشهادُ بقولِهِ :

. . . .   وَلَـٰكِنَّ مَا يُقْضَىٰ . . . .

لـ (ما) الكافَّةِ ، وهوَ غيرُ ظاهرٍ ، . . . .

الخطأ (في « **الشرح** ») أي : في « شرح المصنف علىٰ متن القطر » ، (**وفي بعض نسخ** « **الأوضح** ») معطوف علىٰ قوله : (في « الشرح ») متعلق بوقع (**الاستشهاد**) فاعل وقع (**بقوله**) أي : بقول الشاعر :

. . . .   (**ولـٰكن ما يقضىٰ**) فسوف يكون

(**لـ** « **ما** » **الكافة ، وهو**) أي : الاستشهاد لـ (ما) الكافة بهـٰذا البيت (**غير ظاهر**) أي : غير صحيح ؛ لما مر آنفاً ، لأن (ما) في هـٰذا البيت : موصول اسمي ؛ بدليل عود الضمير المستتر في (يقضىٰ) عليه ، وهـٰذا خطأ ثان من ابن هشام ؛ كما أخطأ في « شرحه على القطر » .

قال الأزهري في « التصريح » : (وهو غير جيد) بدل قول الفاكهي : (غير ظاهر) ، ولم يقولا : باطل ؛ إذ قد يتكلف لكون (ما) كافة في البيت بما فيه غموض وخروج عن الطريق الجادة ؛ كما في « الكردي » فراجعه .

❋ ❋ ❋

(كـ « إنَّ » المكسورةِ) أي : كما يجوزُ في (إنَّ) المكسورةِ ذٰلكَ ، حالَ كونِها (مُخفَّفةً) مِنَ الثَّقيلةِ ؛ بأن أُسْكِنَ نونُها ، لٰكنِ الإهمالُ كثيرٌ ؛ لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ ، وإنَّما أُعمِلَتْ قليلاً ؛ استصحاباً للأصْلِ ، ....

---

٤٠ ـ مبحث (إن) المكسورة

قوله : (**كـ « إن » المكسورة**) متعلق بقوله : (**إلا ليت فيها الأمران**) **على** وجه التشبيه في الاستثناء ، **والمعنى** : وإذا اقترنت (ما) الكافة الزائدة بهٰذه الأحرف . . بطل عملهن جميعاً إلا (ليت) فيجوز فيها حينئذ الأمران : الإعمال والإهمال ؛ كـ (إن) المكسورة (**أي : كما يجوز في « إن » المكسورة**) الهمزة ، (**ذٰلك**) أي : الوجهان الإعمال والإهمال (**حال كونها**) أي : حالة كون (إن) المكسورة (**مخففة**) ـون (**من الثقيلة**) (**بأن أسكن نونها**) المشددة ، (**لٰكن الإهمال**) أي : الإلغاء في إن) المكسورة (**كثير**) في كلامهم ؛ أي : أكثر من الإعمال ، هٰذا استدراك على ما يتوهم من التشبيه بـ (ليت) من أن الإعمال كثير فيها كـ (ليت) ، بخلاف (ليت) فإن إعمالها مع (ما) الزائدة كثير في كلامهم .

وكونها مخففة من الثقيلة واللام بعدها فارقة هو مذهب البصريين ، **وهو الراجح** ، وأما الكوفيون . . فيزعمون أنهما هي (إن) النافية الثنائية الوضع ، واللام بعدها بمعنى : (إلا) ، ولا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ؛ قاله في « المغني » في (بحث اللام) ، خلافاً لما أوهمه كلام « التوضيح » .

وإنما كثر إهمالها حينئذ (**لزوال اختصاصها بالأسماء**) لأنها حينئذ تدخل على الأسماء والأفعال ، (**وإنما أعملت قليلاً**) أي : عملاً قليلاً (**استصحاباً**) لها (**للأصل**) أي : للحكم الذي ثبت لها في الأصل قبل تخفيفها .

قوله : (**وإنما أعملت قليلاً**) أي : إنما جاز إعمالها قليلاً ، وبطل إعمالها فيما إذا كفت بـ (ما) على مذهب سيبويه ، مع أن العلة في الموضعين : زوال الاختصاص ؛

وقد قُرِئَ بهِما قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، . . . .

لأن الزوال هناك أقوىٰ ، لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها ، وهو (ما) الكافة ، بخلافه هنا ؛ لأنه بواسطة إسقاط بعض حروفها ، ومحل جواز الإعمال والإهمال : إن وليها اسم ، فإن وليها فعل . . فالواجب إهمالها ، ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير شأن ؛ قاله شيخ الإسلام ، **وظاهره** : أن المهملة في ظاهر اللفظ لا في نفس الأمر إذا وليها اسم . . يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة ، فتكون عاملة ، وهو ما جوزه بعضهم ، ومنعه أبو علي الفارسي ، بل ظاهر إطلاق الرضي : أن ذٰلك البعض يجوز ذٰلك فيما إذا وليها الفعل أيضاً . انتهىٰ « عليمي » . (**وقد قرئ بهما قوله تعالىٰ** : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[1] ؛ أي : قرئت (إن) في هٰذه الآية بالإعمال بنصب (كلاً) ، وبالإهمال برفع (كل) ، فقرأ نافع وابن كثير بتخفيف (إن) و(لما) ، وابن عامر وحمزة وحفص بتشديدهما ، وأبو بكر بتخفيف (إن) وتشديد (لما) ، مع إجماع السبعة بل العشرة علىٰ نصب (كلاً) في هٰذه الآية ، وقرئ في الشواذ برفعه ؛ فعلىٰ نصبه : هو اسم (إن) ، ولام (لما) بالتخفيف هي لام الابتداء ، و(ما) : موصولة خبر (إن) ، و(ليوفينهم) : جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه : صلة (ما) الموصولة ، والتقدير : وإن كلاً للذين والله ليوفينهم ربهم جزاء أعمالهم ، **وقيل** : (ما) : نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلاً لخلق موفىً عمله ، وعلىٰ رفعه : فـ (إن) : زائدة ، و(كل) : مبتدأ ، ولام (لما) بالتخفيف لام الابتداء ، و(ما) : موصولة أو موصوفة خبر (كل) ، وجملة (ليوفينهم) علىٰ ما سبق في وجه النصب .

وأما وجه تشديد (لما) فيها ؛ أي : في هٰذه الآية ، وفي آية : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2] مع تخفيف (إن) فيهما ؛ أي : في الآيتين ، فقال الشارح في « شرح

---

(١) سورة هود ﷺ : (١١١) .

(٢) سورة الطارق : (٤) .

ويكثُرُ كونُ الفعلِ الدَّاخلةِ عليهِ ناسخاً ، والأكثرُ فيهِ كونُهُ ماضياً ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ ، . . . .

المتممة » : (إن « لما » بمعنىٰ : « إلا » ، و« إن » : نافية ، و« كلا » في الآية الثانية : منصوب بإضمار « أرى ») انتهى . انتهىٰ من « الكردي » .

(**ويكثر**) أي : عند دخولها على الفعل (**كون الفعل الداخلة**) هي (**عليه ناسخاً ، والأكثر فيه**) أي : في ذٰلك الفعل الناسخ (**كونه**) أي : كون ذٰلك الفعل الناسخ (**ماضياً**) سواء كان ذٰلك الناسخ من باب كان (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾)[1] ، أو من باب (ظن) نحو قوله : (﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾)[2] ، وإنما كثر كون ذٰلك الفعل ناسخاً ؛ لأنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل . . آثروا في ذٰلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر ؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ، لأنها إذا دخلت عليه . . يكون مقتضاها موفراً عليها ؛ إذ الاسمان مذكوران بعدها ، لأنك إذا قلت : (إن كان زيد لقائم) . . **فمعناه** : إن زيداً لقائم .

وإنما كان الأكثر كونه ماضياً ؛ لأن (إن) وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنىً ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً علىٰ ما هو مشابه لها لفظاً ومعنىً ؛ وهو الماضي ، ولأن الماضي أشبه بالتأكيد من المضارع ؛ لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضىٰ دون المضارع ، وشرط ذٰلك الناسخ : كونه غير ناف ؛ كـ (ليس) ، وغير منفي ؛ كـ (زال) وأخواتها ، وغير صلة ؛ كـ (ما دام) .

وأفهم قوله : (والأكثر) : أنه يكثر كونه مضارعاً ، **والمراد** : أنه كثير في نفسه ، فلا ينافي كونه قليلاً بالنسبة إلى الماضي . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**والأكثر فيه . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : والمضارع الناسخ كثير ؛ نحو :

---

(١) سورة البقرة : (١٤٣) .

(٢) سورة الأعراف : (١٠٢) .

ووقوعُ غيرِ النَّاسخِ بعدَها نادرٌ ، والـمُضارِعُ أندرُ ؛ كقولِهِ : (إن يزينُكَ لنفسُكَ ، وإن يشينُكَ لَهِيَهْ) .

وإذا أُهمِلَتْ . . لزمَ الخبرُ اللَّامَ في الغالبِ ؛ كما سيأتي ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ كونُها نافيةً .

﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾(١) ، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾(٢) . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**الداخلة عليه**) أي : الداخلة هي عليه ؛ سواء كان ماضياً أو مضارعاً ، فـ (الداخلة) : صفة سببية للفعل .

قوله : (**ووقوع غير الناسخ**) أي : الماضي الغير الناسخ ؛ نحو : (من الكامل)

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً . . . .

(**بعدها**) أي : بعد (إن) المخففة (**نادر**) ولا يقاس علىٰ ذٰلك ، خلافاً للأخفش ، (**والمضارع أندر**) أي : وقوع المضارع الغير الناسخ بعدها أندر ؛ أي : أشد قلة وندرة ، ولا يقاس عليه اتفاقاً .

مثاله : (**كقوله**) أي : كقول بعض العرب : (**إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه**) بفتح حرف المضارعة من الفعلين ؛ لأنهما من (زان ، وشان) ، والهاء الأخيرة من (لهيه) للسكت ، ولا يقاس علىٰ ذٰلك التركيب إجماعاً . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : والهاء الأخيرة للسكت ، تحذف في اللفظ وصلاً ، وتثبت وقفاً ؛ كالخط حشواً وطرفاً .

(**وإذا أهملت**) إن المخففة . . (**لزم الخبر**) أي : خبرها (**اللام**) الفارقة (**في الغالب ؛ كما سيأتي**) ذٰلك قبيل (لا) التي لنفي الجنس ، وإنما لزمته اللام (**لئلا يتوهم كونها**) أي : كون (إن) المخففة (**نافية**) أي : التي تذكر في الحروف المشبهة بـ (ليس) .

* * *

---

(١) سورة القلم : (٥١) .

(٢) سورة الشعراء : (١٨٦) .

(وأمَّا لٰكنَّ) إذا كانَتْ (مُخفَّفَةً) مِنَ الثَّقيلةِ . . (فتُهمَلُ) وجوباً ؛ لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ ، بدليلِ : ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، وعن يونسَ والأخفشِ : جوازُ الإعمالِ ؛ قياساً علىٰ أخواتِها ، وعن يونسَ : أنَّهُ حكاهُ عنِ العربِ .

(وأمَّا أنَّ) المفتوحةُ إذا خُفِّفَتْ . . (فتعملُ) وجوباً ؛ كما إذا لَمْ تُخفَّفْ ، بخلافِ إنَّ المكسورةِ ؛ . . . .

---

٤١ ـ مبحث (لٰكن) و(أن) المفتوحة المخففتين

(**وأما** « **لٰكن** » **إذا كانت مخففة من الثقيلة**) **اعلم** : أن (لٰكن) تكون خفيفة بأصل الوضع ، وانظر : بِمَ تتميز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع ؟!

(**فتهمل وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، بدليل**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾)[1] .

(و) نقل (**عن يونس**) بن حبيب (**والأخفش**) الأوسط سعيد بن مسعدة ، وقد تقدمت ترجمتهما (**جواز الإعمال**) أي : جواز إعمال (لٰكن) الخفيفة في أصل الوضع عمل (إن) المكسورة (**قياساً علىٰ أخواتها**) أي : علىٰ (أن) المفتوحة المشددة ، لٰكنه قياس مع الفارق ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء دون (أن) .

(و) حكي (**عن يونس : أنه حكاه**) أي : حكىٰ إعمال (لٰكن) الخفيفة ، وسمعه (**عن العرب**) أي : عن فصحائهم .

قال الكردي : (قوله : « فتهمل وجوباً . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : كما في قراءة : ﴿ وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ ﴾[2] برفع الجلالة) ، (**وأما « أن » المفتوحة إذا خففت . . فتعمل وجوباً**) عمل (إن) المكسورة (**كما إذا لم تخفف ، بخلاف « إن » المكسورة**)

---

(١) سورة الزخرف : (٧٦) .

(٢) سورة الأنفال : (١٧) ، (ولٰكن الله) بتخفيف النون من (ولٰكن) ورفع الاسم بعدها قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٧٦) .

فإنَّها أشبهُ بالفعلِ منها ، قالَهُ ابنُ مالكٍ في « شرحِ الكافيةِ » ، (و) لـٰكنْ (يجبُ ـ في غيرِ ضرورةٍ ـ حذفُ اسمِها) وكونَهُ (ضميرَ شأنٍ) ، تبعَ في هـٰذا ابنَ الحاجبِ ، وأمَّا ابنُ مالكٍ . . فلَمْ يوجبْ ذٰلكَ ، بل يجوزُ أن . . . .

لأن المكسورة تعمل جوازاً إذا خففت ؛ لجواز الإعمال فيها ـ أي : في المكسورة ـ إذا خففت ، وإنما تعمل المفتوحة وجوباً إذا خففت (**فإنها**) أي : فإن المفتوحة (**أشبه بالفعل منها**) أي : من المكسورة (**قاله**) أي : قال عملها وجوباً لهـٰذه العلة (**ابن مالك في « شرح الكافية »**) .

قوله : (**فإنها أشبه بالفعل**) لأن لفظها كلفظ (عض) مقصوداً به المضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ؛ كـ (جد) .

وفرق الرضي بينهما بما حاصله : أن المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد ، بخلاف المكسورة ، **وحاصله** : لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي . . أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظي ؛ ليتطابق اللفظي والمعنوي ، وبهـٰذا يندفع ما قيل : ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظاً ومعنىً ؟ وبالتخفيف زال اللفظي ، وإنه حيث فرقوا . . فينبغي أن تكون التفرقة على العكس ؛ لأن المكسورة أصل ، والأصل أقوىٰ من الفرع .

ووجه دفع الأول ظاهر ، **والثاني** : أنه لا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « فإنها أشبه بالفعل » من المكسورة ؛ لأنها علىٰ وزن « فر » بصيغة الأمر ؛ لأن الماضي هو الأصل) ، (**ولـٰكن يجب في غير ضرورة**) الشعر (**حذف اسمها**) أي : لأن الجملة المذكورة بعده كالعوض عنه ، (و) يجب أيضاً : (**كونه ضمير شأن ، تبع**) المصنفُ (**في هـٰذا**) الشرط الأخير ؛ يعني : كونه ضمير شأن (**ابنَ الحاجب**) اسمه : مسعود بن عمر ، تقدمت ترجمته .

(**وأما ابن مالك . . فلم يوجب ذٰلك**) أي : كونه ضمير شأن ، (**بل يجوز أن**

يكونَ غيرَهُ ، وهوَ ظاهرُ عبارةِ المُصنِّفِ في « الشُّذورِ » و« الأوضحِ » ، (وكونُ خبرِها جملةً) اسميَّةً كانَتْ أو فعليَّةً ؛ لاشتمالِها . . . .

يكون) اسمها (غيره) أي : غير ضمير شأن من الضمائر ، لا من الأسماء الظاهرة .

قال الكردي : (**والحاصل** : أن ابن مالك لا يوجب أن يكون اسمها ضمير شأن ، بل يجوز أن يكون ضميراً غيره ، وأما إيجاب كونه ضميراً . . فمتفق عليه ، فقول الشارح : « بل يجوز أن يكون غيره » أي : ضميراً غير ضمير الشأن ، لا من الأسماء الظاهرة ، قال في « التسهيل » : وتخفف « أن » المفتوحة ، فينوىٰ معها اسم لا يبرز الا اضطراراً) انتهىٰ .

(وهو) أي : كونه ضميراً غير ضمير الشأن (**ظاهر عبارة المصنف في « الشذور » و« الأوضح »**) .

قوله : (**ظاهر عبارته في « الشذور »**) حيث قال فيه : (ويجب استتار اسم « أن » ، وكون خبرها جملة) .

قوله : (**و« الأوضح »**) حيث قال فيه : (ويجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً) ، ويؤيد ذلك : أن سيبويه قدر : (أن يا إبراهيم) بـ (أنك يا إبراهيم) . انتهىٰ « كردي » .

(و) يجب (**كون خبرها**) أي : خبر (أن) المخففة (**جملة**) مركبة من المسند والمسند إليه (**اسمية كانت**) تلك الجملة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] ، (أو) كانت (**فعلية**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[2] ، واللام في قوله : (**لاشتمالها**) بمعنى : الباء التصورية ،

---

(١) سورة يونس ﷺ : (١٠) .

(٢) سورة النجم : (٣٩) .

على المُسنَدِ والمُسنَدِ إليهِ ، مُحافظةً على الأصلِ ؛ حيثُ لَمْ يذكرِ الاسمُ ، وأمَّا في الضَّرورةِ . . فلا يجبُ شيءٌ ممَّا تقدَّمَ ؛ كقولِهِ :

بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وَغَـيْـثٌ مُـرِيـعٌ   وَأَنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ ٱلـثِّـمَـالَا

صفة لقوله : (جملة) أي : ويجب كون خبرها جملة مصورة باشتمالها بقسميها (**على المسند والمسند إليه ؛ محافظة على**) ما هو (**الأصل**) فيها ؛ وهو دخولها على الجملة (**حيث لم يذكر الاسم**) لها ، وأما إذا ذكر الاسم . . فيجوز أن يكون مفرداً ؛ كما يأتي .

ثم ذكر الشارح مقابل قولِه السابق : (ولٰكن يجب حذف اسمها في غير ضرورة) قولَه : (**وأما في**) حال (**الضرورة**) أي : ضرورة استقامة وزن الشعر . . (**فلا يجب شيء مما تقدم**) وجوبه من وجوب حذف اسمها ، ووجوب كونه ضمير شأن ، وكون خبرها جملة لأجل الضرورة .

قال الكردي : (قوله : « محافظة على الأصل . . . » إلىٰ آخره علة لوجوب كون خبرها جملة .

قوله : « حيث لم يذكر الاسم » ظرف لـ « محافظة » يعني : أن الأصل في هٰذه الأحرف : أن يليها المسند والمسند إليه ؛ وهما : الاسم والخبر ، فلما حذف المسند إليه ؛ وهو الاسم . . اختل ذٰلك الأصل ، فأرادوا أن يتداركوه ، فشرطوا في الخبر ما هو مشتمل على المسند والمسند إليه ؛ وهو الجملة بقسميها .

قوله : « وأما في الضرورة . . فلا يجب شيء مما تقدم » وجوبه ؛ أي : من كونه ضمير شأن ، وكونه محذوفاً) .

مثال مخالفة ما تقدم وجوبه لأجل الضرورة : (**كقوله**) أي : كقول الشخص المسمىٰ : جنوب ، أخت عمرو ، الملقب بذي الكلب :   (من المتقارب)

(بـأنـك ربـيـع وغـيـث مـريـع   وأنـك هـنـاك تـكـون الـثـمـالا)

. . . .

البيت لجنوب بنت عجلان الهذلية في « شرح شواهد المغني » و« شرح التصريح » وغيرهما ، وبلا نسبة في « أوضح المسالك » .

اللغة : **الغيث المريع** : الزرع الخصيب ، **والثمال** : هو الذخر والغياث . **والشاهد فيه** : (بأنْك ربيع) ، (وأنْك هناك تكون) ، وفي العبارتين جاء اسم (أن) المخففة ضمير مخاطب هو الكاف ، لا ضمير شأن محذوف ، وفي هٰذا ضرورة عند الجمهور ، وسائغ عن ابن مالك وغيره ، وقبل هٰذا البيت قولها :

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شمالا

والجار والمجرور في قوله : (بأنك . . .) إلىٰ آخره متعلق بـ (علم) المذكور في هٰذا البيت ، وبذٰلك صح الاستشهاد به على المخففة ؛ لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين .

والغيث : المطر والكلأ ، و(**مريع**) : بضم الميم على الأول وبفتحها على الثاني . **والثمال** ـ بكسر المثلثة ـ : الغياث . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (ففي قولها : « بأنك ربيع » انتفاء الشرطين المذكورين ، وهو ضرورة عند ابن الحاجب من وجهين : كونه مذكوراً ، وكونه غير ضمير الشأن ، وعند ابن مالك بوجه ؛ وهو : كونه مذكوراً فقط ، ومثله : قول الآخر : (من الطويل)

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديقي

ومثله : قول الآخر أيضاً : (من الخفيف)

علموا أنْ يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

أي : علموا أن قد يؤملون ، **والسؤل** ـ بالضم ـ : الشيء المسؤول ، وكون « أن » في ذٰلك مخففة هو قول الكوفيين ، وأما البصريين . . فيرونها مصدرية ، وأنها أهملت ؛ حملاً علىٰ « ما » أختها ؛ ذكره « شارح الجامع ») انتهىٰ « كردي » .

وكونُ الجملةِ (مفصولةً) مِنْ أن (إن بُدِئَتْ بفعلٍ متصرِّفٍ غيرِ دعاءٍ) إمَّا (بقد) نحوُ : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ ، (أو) بحرفِ (تنفيسٍ) نحوُ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ، وقولِهِ :

فَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(و) يجب أيضاً (**كون الجملة**) الواقعة خبراً لـ (أن) المخففة (**مفصولة من « أن »**) المخففة (**إن بدئت**) تلك الجملة (**بفعل متصرف غير دعاء ؛ إما**) مفصولة (بـ « **قد** ») مثال الفصل بها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾)(١) ؛ أي : نعلم أنه .

قال العليمي : زاد في « التسهيل » و« الشذور » : أو بأداة شرط ، قال المرادي : مثل قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾(٢) ، قال الدماميني : هٰذه فعلية ، والكلام في الاسمية ؛ نحو : (أعلم من زيد أن من يسأله . . فهو محسن عليه) ، والظاهر : أن (أن) في الآية مفسرة لأن نزل عليكم ، مضمن لمعنى القول ، وفي « التسهيل » و« الجامع » : أو بـ (رُبَّ) كقوله :

تيقنت أنْ رُبَّ امرئ قيل : خائنا ... أمين وخوان يخال أمينا

(أو) مفصولة عنها (**بحرف تنفيس ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ) مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾(٣) .

(و) نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر ، وهو مجهول ، والبيت بلا نسبة في « مغني اللبيب » و« شرح ابن عقيل » وغيرهما : (من الكامل)

(**فاعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قدرا**)

---

(١) سورة المائدة : (١١٣) .

(٢) سورة النساء : (١٤٠) .

(٣) سورة المزمل : (٢٠) .

(أو) بحرفِ (نفيٍ) نحوُ : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ ، ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ ﴾ ، ﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ ، (أو لوِ) الامتناعيَّةُ ؛ نحوُ : ﴿ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم ﴾ ، وقلَّ مَنْ ذكرَها مِنَ النُّحاةِ ، ورُبَّما جاءَ ذٰلكَ بلا فصلٍ ؛ كقولِهِ :

عَـلِـمُـوا أَنْ يُـؤَمَّـلُـونَ فَـجَـادُوا ....

والشاهد فيه : (أن سوف يأتي) حيث أتىٰ بخبر (أن) المخففة جملة فعلية ليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين (أن) وخبرها بحرف التنفيس ؛ وهو (سوف) .

(أو) مفصولة (**بحرف نفي ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾)[1] ؛ أي : أنه لا تكون ، هٰذا مثال النفي بـ (لا) .

ومثال النفي بـ (لن) : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ ﴾)[2] .

ومثال النفي بـ (لم) : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾)[3] .

(**أو**) مفصولة بـ (« **لو** » **الامتناعية نحو** : ﴿ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم ﴾[4] ، **وقلَّ من ذكرها**) أي : من يعد (لو) ويحسبها من الفواصل بين (أن) المخففة والفعل المتصرف (**من النحاة ، وربما جاء ذٰلك**) الفعل المتصرف (**بلا فصل**) بينه وبين (أن) المخففة بإحدىٰ هٰذه الفواصل المذكورة (**كقوله**) : (من الخفيف)

(**عـلـمـوا أن يـؤمـلـون فـجـادوا**) قـبـل أن يـسـألـوا بـأعـظـم سـؤل

البيت بلا نسبة في « أوضح المسالك » و« شرح ابن عقيل » وغيرهما .

والشاهد فيه : قوله : (أن يؤملون) حيث خففت (أن) وجاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين (أن) المخففة .

فقوله : (**أن يؤملون**) مبني للمفعول ، مضارع أمله تأميلاً ؛ أي : يرجون .

---

(١) سورة المائدة : (٧١) .

(٢) سورة المزمل : (٢٠) .

(٣) سورة البلد : (٧) .

(٤) سورة الأعراف : (١٠٠) .

وأطلقَ النَّافيَ هنا ، وقيَّدَهُ في « الأوضحِ » بـ (لا ، ولن ، ولَـمْ) فاقتضىٰ ذٰلكَ أنَّهُ مقصورٌ علىٰ أحدِها .

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّ الجملةَ إن بُدِئَتْ باسمٍ ، أو فعلٍ جامدٍ ، أو دعائيّ . . لَمْ تحتجْ إلىٰ فاصلٍ بينَها وبينَ (أن) نحوُ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ،

و(جادوا) أي : تكرموا ، وقوله : (بأعظم سول) متعلق به (ويسألوا) : مبني للمفعول أيضاً ، **والسؤل** ـ بضم السين المهملة وبالهمزة وتركها ـ بمعنى : السؤال ، **والمعنىٰ** : علموا أن الناس يرجون معروفهم ، فلم يحسبوا رجاءهم ، بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون .

والشاهد فيه : قوله : (أن يؤملون) حيث كانت مخففة من الثقيلة ، ولم يفصل بينها وبين معمولها بفاصل . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**وأطلق**) المصنف (**النافي هنا**) أي : في متن « القطر » (**وقيده**) أي : قيد النافي (**في « الأوضح » بـ « لا » و« لن » و« لم »** ، **فاقتضىٰ ذٰلك**) الاقتصار علىٰ هٰذه الثلاثة (**أنه**) أي : أن الفصل بالنافي (**مقصور علىٰ أحدها**) أي : علىٰ أحد هٰذه الثلاثة ، قال حفيده : (ولم أعلم مخالفاً له) ، وينبغي أن يتأمل وجه الاقتصار علىٰ هٰذه الثلاثة ؛ **فإن فيه دقة** . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأفهم كلامه**) حيث قال : ويجب كون الجملة مفصولة من (أن) المخففة إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء بـ (قد) وما بعدها : (**أن الجملة إن بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائي . . لم تحتج إلىٰ فاصل بينها وبين « أن »**) ، مثال الجملة الاسمية : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾)[1] .

قال العليمي : (يتأمل في التمثيل بها للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين ، إلا أن يقال : اشتراط ذٰلك أغلبي ؛ كما في « التصريح ») .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (١٠) .

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ ، ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ **في قراءةِ بعضِهِم** .

قال المصنف في « شرحه على القطر » : (تقدير هٰذه الجملة : أنه الحمد لله ؛ أي : أن الأمر والشأن ، فخففت وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل) .

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها جامد : قوله : (﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾)[1] ، ومثله قوله أيضاً : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[2] ، والتقدير : وأنه ليس للإنسان إلا ما سعىٰ ، وأنه عسىٰ أن يكون قد اقترب أجلهم .

ومثال الجملة التي فعلها متصرف وهو دعاء : قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾[3] **في قراءة بعضهم**) وهو من خفف (أن) وكسر الضاد من (غَضِبَ) وهو نافع ، وهٰذا موضع الشاهد ؛ حيث خفف (أن) ودخلت علىٰ فعل الدعاء بغير فاصل ، وقرأ الباقون بتشديد (أن) وفتح ضاد (غضب) ، وحينئذ فلا شاهد فيه ، وإنما لم يفصلوا بين (أن) المخففة ومعمولها في هٰذه المواضع ؛ لعدم سماع الفصل فيها عن العرب .

* * *

---

(١) سورة النجم : (٣٩) .

(٢) سورة الأعراف : (١٨٥) .

(٣) سورة النور : (٩) .

(وأمَّا كأنَّ) إذا خُفِّفَتْ . . (فتعملُ) وجوباً عندَ الجمهورِ ؛ استصحاباً للأصلِ ، وحملاً لها علىٰ (أنْ) المفتوحةِ ، لٰكنْ تخالفُها في أنَّ خبرَها لا يلزمُ كونُهُ جملةً ، وفي أنَّ اسمَها لا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأنٍ ، ولا حذفَهُ ، بل يجوزُ إظهارُهُ ؛ كما قالَ : (ويقلُّ ذكرُ اسمِها) في اللَّفظِ ؛ كقولِهِ :

. . . . كَـأَنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إِلَـىٰ وَارِقِ ٱلـسَّـلَـمْ

في روايةِ نصبِ (ظبيةٍ) .

---

٤٢ ـ مبحث (كأن) المخففة

(**وأما « كأن » إذا خففت . . فتعمل**) عمل (إن) المكسورة (**وجوباً عند الجمهور**) أي : غالباً عند غيرهم ؛ كالزمخشري وابن الحاجب . انتهىٰ « كردي » .

(**استصحاباً**) في المخففة (لـ) ما هو (**الأصل**) فيها في المشددة ؛ وهو عملها عمل (إن) المكسورة ، (**وحملاً لها**) أي : لـ (كأن) المخففة (**علىٰ « أن » المفتوحة**) المخففة ، (**لٰكن تخالفها**) أي : تخالف (كأن) المخففة لـ (أن) المفتوحة المخففة (**في أن خبرها**) أي : أن خبر (كأن) المخففة (**لا يلزم كونه**) أي : كون خبر (كأن) المخففة (**جملة**) كخبر (أن) المخففة ، (**وفي أن اسمها**) أي : اسم (كأن) المخففة (**لا يجب كونه ضمير شأن ، و**) في أن اسمه ؛ أي : اسم (كأن) المخففة (**لا**) يجب (**حذفه ، بل يجوز إظهاره**) أي : بل يجوز الإتيان باسم (كأن) المخففة اسماً مظهراً (**كما قال : و**) لٰكن (**يقل**) في كلامهم (**ذكر اسمها في اللفظ**) أي : الإتيان به اسماً مظهراً ، ومثال الإتيان باسمها اسماً مظهراً في اللفظ : (**كقوله**) أي : كقول باغت بن صريم اليشكري ؛ كما في « كتاب سيبويه » عجز بيت تمامه : (من الطويل)

ويـومـاً تـوافـيـنـا بـوجـه مـقـسـم (**كأنْ ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم**)

وقيل : البيت لعلباء بن أرقم اليشكري ؛ كما في « السجاعي على القطر » (**في رواية نصب « ظبية »**) علىٰ أنها الاسم لـ (كأن) ، وجملة (تعطو) : صفة لها ، والخبر

محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية عنقها إلى السلم الوارق هـٰذه المرأة على التشبيه المقلوب .

وروي برفع (ظبية) على اعتبار أنها مبتدأ ، و(تعطو) : خبرها ، والجملة الاسمية : خبر (كأن) ، واسمها : ضمير شأن محذوف .

وروي بجر (ظبية) على اعتبار أن (كأن) مركبة من (الكاف) حرف جر و(أن) الزائدة ، و(ظبية) : اسم مجرور بالكاف ، وفي هـٰذا الوجه الأخير لا شاهد فيها .

فائدة

في إعمال (كأن) المخففة أربعة أقوال :

أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الكوفيون .

والثاني : الجواز مطلقاً .

والثالث : الجواز في المضمر فقط .

والرابع : الوجوب مطلقاً ، وعليه الجمهور . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » و« همع الهوامع » .

وفي « الكردي » : قوله : (**أن خبرها لا يلزم كونه جملة**) أي : إذا لم يكن اسمها ضمير شأن ، بل قد يكون مفرداً ؛ كقوله : (كأن ظبية) برفع (ظبية) علىٰ أنه خبر (كأن) علىٰ أن اسمها محذوف تقديره : كأن هـٰذه المرأة ظبية ، على التشبيه الأصلي .

قوله : (**وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن**) كالمثال الأخير من أمثلتنا ، (**ولا يلزم حذفه**) أي : حذف اسمها إذا لم يكن ضمير شأن .

قوله : (**في اللفظ**) أي : وفي التقدير ، فلا بد منه قوله : (ويوماً توافينا) بضم حرف المضارعة ، من الموافاة ؛ وهي : الإتيان واللقاء ، **والمقسم** : علىٰ وزن (معظم)

(ويفصلُ الفعلُ) المتصرِّفُ الواقعُ بعدَها ، ولا يكونُ إلَّا خبريّاً (منها) بأحدِ شيئَينِ لا غيرُ ؛ إمَّا (بلَمْ) نحوُ : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ؛ (أو قد) نحوُ :

. . . . فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

من القسامة ؛ وهي : الحسن والجمال ، و(**تعطو**) أي : تمد عنقها وتتناول وترتع تلك الظبية ، عداه بـ (إلىٰ) لتضمنه معنىٰ : تميل ، **والوارق** : من ورق الشجر إذا كان صاحب ورق ، وإضافته إلىٰ ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف ، و(**السلم**) بفتحتين : نوع من الشجر له شوك ، يؤكل ثمره ، ونعت الظبية بذٰلك ؛ لأنها في تلك الحال أطول جيداً .

ويروىٰ بالرفع أيضاً ـ كما مر قريباً ـ علىٰ حذف الاسم ، تقديره : كأن تلك المرأة ظبية ، وبالجر علىٰ زيادة (أن) أي : كظبية . انتهىٰ « كردي » .

(**ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها**) أي : بعد (كأن) وجوباً ؛ كما صرح به في « الجامع » أي : ليحصل الفرق بين (كأن) المخففة من الثقيلة وبين (كأن) المركبة من كاف الجر و(أن) الناصبة للمضارع ، لٰكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بعدها بين كونه دعائياً أو لا ، (و) كان قياس ما تقدم في أن ذٰلك ؛ أي : التفصيل في فعله : (**لا يكون**) ذٰلك الفعل المذكور بعدها (**إلا خبرياً**) لا طلبياً ولا إنشائياً (**منها**) أي : من كأن (**بأحد شيئين لا غير**) أي : لا بغيرهما (**إما**) يفصل عنها (**بـ « لم » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[1] ، **أو**) يفصل بـ (**قد**) إن كان الفعل ماضياً مثبتاً (**نحو**) قوله : (من الخفيف)

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب (فمحذورها كأن قد ألما)

فهٰذا عجز بيت مجهول القائل ، والشاهد فيه : (كأن قد ألما) حيث استعمل فيه (كأن) المخففة من الثقيلة ، واسمها : ضمير شأن محذوف ، وخبرها : جملة فعلية فعلها متصرف ، وقد فصل عن (كأن) بـ (قد) .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٢٤) .

فإن كانَ خبرُها مُفرَداً ، أو جملةً اسميَّةً . . لَمْ يحتجْ إلىٰ فاصلٍ ؛ كقولِهِ :

وَصَـــدْرٍ مُـــشْـــرِقِ ٱلـــنَّـــحْـــرِ كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــانِ

ويُروىٰ :

. . . . كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــيْـــهِ حُـــقَّـــانِ

فقوله : (**لا يهولنك**) من الهول ؛ وهو الفزع ، يقال : هاله الأمر يهوله : إذا أفزعه ، و(**لظى الحرب**) : نارها ، **والاصطلاء** : من قولهم : اصطليت البيت بالنار : تدفأت بها ، **والمحذور** : من الحذر ؛ وهو ما يخاف منه ، و(**ألما**) : ماض من الإلمام ؛ وهو : النزول ، يقال : ألم به الأمر : إذا نزل به . انتهىٰ من « التصريح » .

(**فإن كان خبرها**) أي : خبر (كأن) المخففة (مفرداً) كـ (ظبية) في رواية من رفعها علىٰ كونها خبر كأن (أو) كان خبرها ؛ أي : خبر كأن (**جملة اسمية . . لم يحتج**) خبرها (**إلىٰ فاصل**) له عن (كأن) المخففة ؛ لعدم سماع الفصل بينهما عن العرب ، ومثال كون خبرها جملة اسمية : (**كقوله**) : (من الهزج)

(وصـــدر مـــشـــرق الـــنـــحـــر كـــأنْ ثـــديـــاه حـــقـــان)

(**ويروىٰ**) :

. . . . (كـــأن ثـــديـــيـــه حـــقـــان)

والشاهد فيه : (كأن ثدياه حقان) حيث رويت هٰذه العبارة بروايتين :

الأولىٰ : (ثدييه) علىٰ أنه اسم (كأن) المخففة ، وهٰذا قليل نظراً إلىٰ حذف اسمها ومجيء خبرها جملة .

والثانية : (ثدياه) وهي موضع الشاهد ؛ علىٰ أنه مبتدأ ، وخبره : (حقان) ، والجملة الاسمية : في محل رفع خبر (كأن) ، واسمها : ضمير شأن محذوف ، ولم يؤتَ بفاصل ؛ لأن الخبر جملة اسمية .

قوله : (**وصدر مشرق النحر**) ويروىٰ : (ونحر مشرق اللون) ، **وعليهما** : فالضمير

وتركَ ذكرَ (ليتَ ولعلَّ) لأنَّهما لا يُخفَّفانِ .

والحاصلُ : أنَّ ما خُفِّفَ مِنْ هٰذهِ الأحرفِ علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٌ يجوزُ إلغاؤُهُ ؛ وهوَ (إنِ) المكسورةُ ، وقسمٌ يجبُ إلغاؤُهُ ؛ وهوَ (لٰكنْ) ، . . . .

في (ثدياه) يرجع إلى (النحر) أو (الصدر) لٰكن علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ثديا صاحبه ، والواو فيه واو (رب) كما ذكره أكثر النحاة .

وقال ابن هشام : (إنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : لها وجه مشرق اللون ؛ أي : مضيئة) ، و(حقان) بضم الحاء المهملة وتشديد القاف : مثنىٰ (حق) بحذف التاء كذٰلك ، والحق وكذا الحقة ؛ أي : كحقين في الاستدارة والصغر ؛ أفاده العيني .

وفي « المختار » : والحقة ـ بضم الحاء ـ : معروفة ، والجمع : (حق) بضمها أيضاً ، و(حقق) كذٰلك ، و(حقاق) بكسرها ؛ وهو : ثمر الحنظلة ، شبه الثدي بثمر الحنظلة ؛ لأنه أول ما ينبت للأبكار الصغار) انتهىٰ منه بزيادة . وفي « القاموس » : الحقة : وعاء من خشب يجمع علىٰ (حقق) ، ويثنىٰ علىٰ (حقين) انتهىٰ .

(**وترك**) المصنف (**ذكر « ليت ، ولعل » لأنهما لا يخففان**) لعدم سماعه من العرب ، (**والحاصل**) أي : حاصل ما في هٰذا المقام : (**أن ما خفف من هٰذه الأحرف**) الستة (**علىٰ ثلاثة أقسام : قسم يجوز إلغاؤه**) وإعماله (**وهو « إن » المكسورة**) الهمزة ، (**وقسم يجب إلغاؤه**) أي : إهماله ولا يجوز إعماله (**وهو « لٰكن »**) ، وعبارة « التصريح » مع « التوضيح » : فتهمل (لٰكن) وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية بالتخفيف ، ولتباين لفظها لفظ الفعل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ (1) ، وعن يونس والأخفش : جواز الإعمال فيها ؛ قياساً علىٰ (أن) المخففة ، ولم يسمع من العرب : (ما قام زيد ، لٰكن عمراً قائم)

---

(1) سورة الأنفال : (١٧) .

وقسمٌ يمتنعُ إلغاؤُهُ ؛ وهوَ (أنِ) المفتوحةُ ، و(كأنَّ) المُلحَقةُ بها .

بنصب (عمرو) ، وما ورد عن يونس أنه حكىٰ فيها العمل . . فهي رواية شاذة لا تعرف ، والفرق بينها وبين (أن) : زوال **الاختصاص** عنها بالتخفيف ، فتدخل على الأفعال ؛ نحو : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (1) ، (**وقسم يمتنع إلغاؤه ؛ وهو « أن » المفتوحة** ، و« **كأن » الملحقة بها**) أي : بـ (أن) المفتوحة ؛ كما تقدم .

❋ ❋ ❋

(1) سورة الزخرف : (٧٦) .

(و) هٰذِهِ الأحرفُ (لا يتوسَّطُ خبرُهنَّ) بينَهنَّ وبينَ أسمائِهنَّ ؛ لضعفِهنَّ في العملِ ، لعدمِ تصرُّفِهنَّ وإن عملْنَ عملَ الأفعالِ ، وكذا لا يتقدَّمُ عليهنَّ ولو ظرفاً . . . .

---

٤٣ ـ مبحث توسط خبر (إن) وأخواتها وتقدمه

(**وهٰذه الأحرف**) الستة المشبهة بكان (**لا يتوسط خبرهن**) أي : لا يجوز توسط خبرهن (**بينهن وبين أسمائهن ؛ لضعفهن في العمل**) .

قوله : (**لضعفهن في العمل** . . .) إلىٰ آخره ، وعلل أيضاً : بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب على المرفوع وتأخيره عن المنصوب ، ومن عادتهم : أنهم إذا تركوا شيئاً . . لا يعودون إليه . انتهىٰ « عليمي » .

وإن عملت عمل (كان) معكوساً حملاً عليها ، وإنما ضعفن في العمل (**لعدم تصرفهن**) بتقديم خبرهن علىٰ أسمائهن (**وإن عملن عمل الأفعال**) معكوساً ؛ لأن الأصل في العمل : أن يكون للأفعال ، فهي أقدر على التصرف في معمولاتها ، بخلاف الحروف ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها التي هي (كان) ، ولذٰلك كان عملهن معكوساً لعمل (كان) ، ولذٰلك يجوز : (كان قائماً زيد) ، ولا يجوز : (إن قائم زيداً) انتهىٰ .

ومثال التوسط الممنوع فيهن : نحو : (إن قائم زيداً) لأنهن فرع عن الفعل في العمل ، فلو جوز تقديم مرفوعها علىٰ منصوبها . . لتساوت مع أصلها الذي هو الفعل ، وذٰلك مناف لفرعيتها ، فامتنع ، قال ابن كثير في مثل هٰذه الحروف بيتاً : (من الطويل)

كأني من أخبار (إن) ولم يجز   له أحد في النحو أن يتقدما

انتهىٰ « كردي » .

وفي « شرح المصنف » : نسبة هٰذا البيت لابن عنين ، يشكو تأخره .

(**وكذا**) أي : وكما لا يجوز توسط خبرهن (**لا يتقدم**) خبرهن (**عليهن**) أي : علىٰ هٰذه الأحرف (**ولو**) كان ذٰلك الخبر (**ظرفاً**) أو جاراً ومجروراً .

لذٰلكَ ؛ كما يفهمُ بالأولىٰ ، (إلَّا) إذا كانَ الخبرُ (ظرفاً أو) جارّاً و(مجروراً) فيجوزُ توسُّطُهُ ؛ لتوسُّعِهِم فيهِما معَ تأخُّرِهِما عنِ العاملِ (نحوُ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) مثالٌ للمجرورِ ، (﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾) مثالٌ للظَّرفِ ، . . . .

فقوله : (**ولو ظرفاً**) **أراد** : ما يشمل الجار والمجرور ؛ لأنهما عند النحاة كالفقير والمسكين عند الفقهاء ، إذا اجتمعا . . افترقا ، وإذا افترقا . . اجتمعا ، (**لذٰلك**) أي : لضعفهن في العمل ، وعلل أيضاً : بأن لهٰذه الأحرف صدر الكلام سوىٰ (أن) المفتوحة ، فهي بعكسها ، ولم يجز تقديم خبر المفتوحة ؛ حملاً لها على المكسورة ، فإنها فرعها ، وطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة (**كما يفهم**) منع تقدمه عليهن (بـ) الطريق (**الأولىٰ**) من منع توسطه ؛ لأنه أزيد في الاعتداء عليهن من توسطه .

وقوله : (**إلا إذا كان**) ذٰلك (**الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً**) استثناء من منع توسط أخبارهن ، لا من تقدمها (**فيجوز توسطه**) أي : توسط الخبر بين الاسم والعامل إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**لتوسعهم**) وتسامحهم (**فيهما**) أي : في الظروف والمجرورات ؛ أي : في توسطهما بينهما (**مع تأخرهما عن العامل**) ، وهٰذا تقوية للجواز ولا ضرورة إليه .

وفي « العليمي » : قوله : (فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم علىٰ هٰذه الأحرف ؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره ، بخلاف العكس ، **والمراد بالجواز هنا** : مقابل الامتناع ، لا مقابل الوجوب ؛ ليدخل فيه ما إذا وجب التوسط ؛ نحو : « إن عند هند عبدها » ، و« إن في الدار صاحبها » أي : مما أضيف فيه الاسم إلىٰ ضمير ملابس الخبر ، وذٰلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً) لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾[1] ، وهٰذا (**مثال لـ**) توسط (**المجرور**) ، ونحو : (﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا) وَجَحِيمًا ﴾[2] (**مثال لـ**) توسط (**الظرف**) ، **والأنكال** : جمع نكل ، فتكسر

---

(١) سورة النازعات : (٢٦) .

(٢) سورة المزمل : (١٢) .

وقد يجبُ ذٰلكَ لعارضٍ ؛ نحوُ : (إنَّ عندَ هندٍ عبدَها) ، و(إنَّ في الدَّارِ صاحِبَها) ، وكذا لا يجوزُ تقديمُ معمولِ خبرِهنَّ عليهنَّ مُطلَقاً ، ولا إيلاؤُهُ لهنَّ ، إلَّا إذا كانَ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً .

النون ؛ وهو : القيد الثقيل ، (**وقد يجب ذٰلك**) التوسط (**لعارض**) وهو اتصال اسمها بضمير خبرها ؛ لأنه يلزم من تأخير الخبر عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، مثال وجوب التوسط ؛ دفعاً لذٰلك العارض الممنوع : (**نحو : إن عند هند عبدها**) لأنه لو قدم الاسم على الخبر فقلنا : إن عبدها عند هند . . لزم ذٰلك العارض الممنوع ، (و) مثال ذٰلك العارض في الجار والمجرور : نحو : (**إن في الدار صاحبها**) فلو قلنا : إن صاحبها في الدار . . لزم ذٰلك العارض ، فوجب توسط الخبر ؛ دفعاً لذٰلك العارض الممنوع .

(**وكذا**) أي : وكما لا يجوز تقديم أخبار هٰذه الأحرف علىٰ أسمائهن (**لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن**) أي : علىٰ هٰذه الأحرف (**مطلقاً**) أي : سواء كان ذٰلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما ، فلا يقال : اليوم إني ذاهب ، ولا : طعامك إن زيداً آكل (**ولا إيلاؤه**) أي : ولا يجوز إيلاء معمول خبرهن (**لهن**) أي : لهٰذه الأحرف ، فلا يقال : إن الدراهم زيداً سارق ، ولا : إن طعامك عمراً آكل (**إلا إذا كان**) ذٰلك المعمول (**ظرفاً أو جاراً ومجروراً**) نحو : (إن بك زيداً واثق) ، أو : (إن عندك زيداً جالس) ، فيجوز تقديم المعمول على الاسم فتقول : (إن بك زيداً واثق) ، أو : (إن عندك زيداً جالس) ، وهٰذا الجواز هو الظاهر ؛ لأنه يقدم معمول الخبر على الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً في (ما) الحجازية ، وهٰذه الأحرف أقوىٰ منها ؛ بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك . انتهىٰ « خضري » .

ومنه قول الشاعر : (من الطويل)

فلا تلحني فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلابله

اللغة : (فلا تلحني) بفتح التاء والحاء المهملة : مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية ،

ويجوزُ توسُّطُهُ بينَ الاسمِ والخبرِ مُطلَقاً ، ويجوزُ حذفُ خبرِهنَّ إذا عُلِمَ مُطلَقاً عندَ سيبويهِ ، . . . .

من لحيت الرجل ألحاه ـ بفتح الحاء فيهما ـ من باب (سعىٰ) أي : لمته ، و(أخاك) : اسم (إن) ، و(مصاب) : خبرها ، و(بحبها) : متعلق به ، وفيه الشاهد ، و(جم) أي : كثير ، خبر ثان ، و(بلابله) أي : وساوسه وهمومه ، فاعله . انتهىٰ « خضري » ، ومنعه بعضهم ؛ كابن عقيل ومن وافقه .

(**ويجوز توسطه**) أي : توسط معمول الخبر (**بين الاسم والخبر مطلقاً**) أي : سواء كان ظرفاً ؛ نحو : (إن زيداً عندك جالس) ، أو غيره ؛ نحو : (إن زيداً طعامك آكل) ، (**ويجوز حذف خبرهن**) أي : خبر هٰذه الأحرف (**إذا علم**) ذٰلك الخبر من السياق ؛ أي : يجوز حذفه (**مطلقاً عند سيبويه**) أي : سواء كان الاسم نكرة ؛ نحو قوله : (من المنسرح)

إن مـــحـــلاً وإن مـــرتـــحـــلا . . . .

أي : سيان ، أو معرفة ؛ كقولهم : (إن ذاك) أي : حق ، و(لعل ذٰلك) أي : مَقْضِيٌّ ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾[1] ؛ أي : لهم عذاب شديد أو نحوه ، خلافاً لمن اشترط في ذٰلك تنكير الاسم ؛ وهم الكوفيون ، لكثرة ما جاء من ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

وسواء كررت (إن) كالبيت أم لا ، وذهب ابن مالك إلىٰ أنه لا يحذف إلا إذا كان نكرة ؛ نحو : (من المنسرح)

إن مـــحـــلاً وإن مـــرتـــحـــلاً . . . .

وذهب الفراء إلىٰ أنه لا يحذف مطلقاً إلا إذا كررت (إن) كالبيت ، ورد المذهبان بالسماع ، ففي التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ . . . ﴾ الآية ، و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة فصلت : (٤١) .

وقد يجبُ ؛ إذا سدَّ مسدَّهُ (واوُ) المُصاحبةِ ، أو حالٌ ، أو مَصدَرٌ مكرَّرٌ ، وبعدَ (ليتَ شعري) إذا أُردِفَ باستفهامٍ ، . . . .

كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[1] ، فالخبر محذوف ، وليس الاسم نكرة ، ولم تكرر (إن) أي : لهم عذاب شديد ، ويجوز تقديره في الآية الثانية : هلكوا ، **وقيل** : الخبر فيها : (ويصدون) ، والواو : زائدة .

فإن قيل : تقدم امتناع حذف خبر (كان) مطلقاً . . فما الفرق ؟

قلت : لما منع تقديم الخبر في هٰذا الباب . . جبر بجواز حذفه . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقد يجب**) حذفه (**إذا سد مسده**) أي : مسد الخبر (**واو المصاحبة**) حكىٰ سيبويه من قول بعضهم : (إنك وما خيراً) أي : مع خير ، و(ما) : زائدة ؛ قياساً علىٰ حذف خبر المبتدأ في نحو : (كل رجل وضيعته) ، ومثله قوله : (من الطويل)

فدع عنك ليلىٰ إن ليلىٰ وشأنها   وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

أي : مع شأنها ، (أو) سد مسده (**حال**) لا تصلح ؛ لوقوعها خبراً عن اسمين ، نحو : (إن ضربي زيداً قائماً) أي : حاصل إذ كان قائماً ، وقوله : (من البسيط)

إن اختيارك ما ترجوه ذا ثقة   بالله مستظهراً بالحزم والجَلَدِ

(أو) سد مسده (**مصدر مكرر**) نحو : (إن زيداً سيراً سيراً) أي : يسير سيراً ، (و) قد يجب حذفه (**بعد** : « **ليت شعري** » **إذا أردف**) لفظ (ليت شعري) وأتبع (**باستفهام**) كقوله ؛ أي : كقول بلال بن رباح الحبشي رضي الله عنه : (من الطويل)

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة   بواد وحولي إذخر وجليل ؟!

البيت قاله بلال حين أخذته الحمىٰ بالمدينة أول مهاجرهم والشعر بمعنى : الفطنة ، مصدر قولك : شعرت أشعر ؛ كنصرت أنصر ، **والمعنىٰ** : ليت علمي بجواب هٰذا الاستفهام حاصل ، فحذف الخبر ؛ لكونه في معنىٰ : ليت أشعر ، والتزم الحذف ؛

---

(١) سورة الحج : (٢٥) .

قالَهُ في « الكافيةِ الكبرىٰ » .

وأمَّا حذفُ الاسمِ . . فخاصٌّ بالضَّرورةِ ؛ كما صحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ ، وجزمَ بهِ في « سبكِ المنظومِ » ، . . . .

لأن الاستفهام سد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام : في موضع نصب بـ (شعري) على المصدرية . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قوله : (**إذا أردف باستفهام**) تبع في ذٰلك غالب المؤلفين ، وهو يوهم : أنه قد لا يردف باستفهام ، وليس كذٰلك ؛ فإن (ليت شعري) لا ينفك عن استفهام بعده أبداً ، وقد بينت ذٰلك مع تحقيق إعراب : (ليت شعري كان كذا) في « شرح نظمي لحروف المعاني » انتهىٰ « كردي » .

وخبر (ليت) محذوف وجوباً ؛ لسد الاستفهام مسده ، تقديره : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، (**قاله**) أي : قال ما ذكر من قوله : (إذا أردف استفهام) ابن مالك (**في « الكافية الكبرىٰ »**) أي : « الكافية الشافية الكبرىٰ » وكذا في « التسهيل » وقيده بـ « الكبرىٰ » إخراجاً لـ « الألفية » ، (**وأما حذف الاسم**) أي : اسم هٰذه الأحرف . . (**فـ**) جوازه (**خاص**) أي : مخصوص (**بالضرورة**) أي : بضرورة الشعر (**كما صححه**) أي : صحح خصوصه بالضرورة (**ابن عصفور**) في بعض كتبه ، اسمه : علي بن مؤمن بن علي ، تقدمت ترجمته مبسوطة ، (**وجزم به**) أي : تخصيصه بالضرورة ابن مالك (**في**) كتابه المسمىٰ بـ : (**« سبك المنظوم »**) أي : « سبك المنظوم وفك المختوم » .

قوله : (**فخاص بالضرورة**) أي : سواء كان ضمير الشأن ؛ كقوله : (من الخفيف)

إن من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جآذراً وظباءا

أي : إنه من يدخل الكنيسة . . . إلىٰ آخره ، وليس لفظ (من) في هٰذا البيت اسم (إن) لأن اسم الشرط يقتضي الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله .

ومَنْ جوَّزَهُ اختياراً . . خصَّهُ بضميرِ الشَّأنِ غالباً .

أم غيره ؛ كقوله : (من الطويل)

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي (ومن جوزه) أي : جوز حذف الاسم (**اختياراً . . خصه**) أي : خص حذفه (**بضمير الشأن غالباً**) أي : في أغلب أحواله ؛ كابن مالك .

قال في « التسهيل » : (ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون المحذوف إلا ضمير الشأن) انتهىٰ .

ومثال حذفه ضمير شأن نثراً : قول بعضهم : (إن بك زيداً مأخوذ) أي : إنه حكاه سيبويه عن الخليل ، وخرج عليه ابن مالك في « التسهيل » قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » أي : إنه قال لا علىٰ زيادة (من) أي لأن فيها محذورين : زيادة (من) في الموجب ، ودخولها زائدة على المعرفة ، خلافاً للكسائي . انتهىٰ .

ومثال حذفه غير ضمير شأن نثراً : ما حكاه الأخفش : (إن بك مأخوذ أخاك) أي : إنك بك . . . إلىٰ آخره ، ولا يجوز أن يقدر المحذوف منه ضمير الشأن ؛ لأنه لا يفسر بمفرد ؛ وهو ـ أي : ذلك المفرد هنا ـ (مأخوذ) ، وأما (أخوك) . . فنائب له . انتهىٰ من « الكردي » .

قال العليمي : (قوله : « ومن جوزه خصه . . . » إلىٰ آخره هٰذا أحد أقوال :

منها : أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه إلىٰ أن يلي « إن » وأخواتها فعل ، فإنه حينئذ قبيح .

ومنها : أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلىٰ أن يلي « إن » وأخواتها اسم يصح عملها فيه .

ومنها : أن الحذف خاص بـ « إن » .

. . . .

قوله : « غالباً » ومن غير الغالب : قوله : (من الطويل)

. . . . ولٰكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولٰكنك ، وقول الآخر : (من الطويل)

ليت رفعت الهم عني ساعة . . . .

أي : ليتك .

تتمة

سكتوا عن التعرض ؛ للنص علىٰ حذف هٰذه الأحرف : إما وحدها ، أو مع الاسم ، أو مع الخبر ، أو معهما . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

❋ ❋ ❋

واعلمْ : أنَّ لهمزةِ (إنَّ) ثلاثُ حالاتٍ : وجوبُ الكسرِ إن لَمْ يسدَّ المَصدَرُ مسدَّها ومسدَّ معمولَيها ، ووجوبُ الفتحِ إن سدَّ ذٰلكَ ، وجوازُ الأمرَينِ إن صحَّ الاعتباراِنِ ، وعلى الحالةِ الأُولى اقتصرَ المُصنِّفُ ، وذكرَ مِنْ صورِها أربعةً فقالَ : (وتكسرُ إنَّ) إذا وقعَتْ (في الابتداءِ) أي : في ابتداءِ الكلامِ ، حقيقةً أو حكماً . . . .

---

٤٤ ـ مبحث الأحوال الثلاثة الجارية في همزة (إن)

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن لهمزة « إن »**) المكسورة (**ثلاث حالات**) :

أحدها : (**وجوب الكسر**) وتعينه ، وذٰلك (**إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها**) الاسم والخبر .

(و) **ثانيها** : (**وجوب الفتح**) أي : فتح همزتها وتعينه ، وذٰلك (**إن سد ذٰلك**) أي : إن سد المصدر ومعمولاها مسدها ؛ أي : قام مقامها .

(و) **ثالثها** : (**جواز الأمرين**) أي : كسر همزة (إن) وفتحها (**إن صح الاعتباران**) أي : اعتبار سد ذٰلك مسدها ، واعتبار عدم سده مسدها ؛ أي : إن صح اعتبار السد وعدمه في ذٰلك الموضع ، فالاعتباران بمعنى : المعتبرين .

(**وعلى الحالة الأولىٰ**) وهو وجوب كسر همزة إن (**اقتصر المصنف**) رحمه الله تعالىٰ (**وذكر من صورها أربعة**) مواضع فقط :

الأول منها : ما أراد ذكره (**فقال : وتكسر**) همزة (**إن**) وجوباً (**إذا وقعت**) إن (**في الابتداء ؛ أي : في ابتداء الكلام حقيقة أو حكماً**) .

قوله : (**وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين**) هٰذا هو الضابط في هٰذا الباب ، وعبر بوقوع المصدر مسدها دون المفرد ؛ لأنها قد يسد المفرد غير المصدر مسدها ومسد معموليها ولا تفتح ؛ كقولك : (ظننت زيداً إنه قائم) ، فهي فيه واجبة الكسر وإن كانت في موضع مفرد ؛ وهو المفعول الثاني ، وكوقوعها مضافاً إليها لـ (حيث) ، أو حالاً أو صفة أو خبراً عن اسم ذات ؛ كما سيأتي ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وتكسر « إن » في الابتداء**) أي : تبقىٰ علىٰ كسرتها ؛ لأن المكسورة هي الأصل ، ويومئ إلىٰ ذٰلك قوله في « التسهيل » : يستدام كسر (إن) ما لم تؤول هي ومعمولاتها بمصدر .

قوله : (**حقيقة**) بأن لم يسبقها شيء أصلاً .

قوله : (**أو حكماً**) بأن سبقها شيء لا يمنع صدارتها .

واعلم : أن جملة المواضع التي يتعين فيها كسر همزة (إن) ثلاثة عشر ، ذكر المصنف منها أربعة فقط :

الأول منها : ما ذكره بقوله : (وتكسر همزة إن ـ أي : يجب كسرها ـ إذا وقعت في الابتداء) أي : في ابتداء كلام المتكلم حقيقة ؛ بأن لم يسبقها شيء أصلاً ، أو حكماً ؛ بأن وقعت في وسطه إذا كان ابتداء لكلام آخر ؛ لكون الموضع موضع الجملة ، وامتناع المفرد فيه .

والمعنىٰ : أي : حقيقة ذٰلك الابتداء ؛ بأن لم يسبقها شيء من الحروف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ) فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[1] ، أو كان الابتداء حكمياً ؛ بأن سبقها شيء من الحروف ، وذٰلك بأن وقعت بعد (ألا) التي يستفتح ويبتدأ بها الكلام ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ) لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2] ، وكلمة (ألا) هي حرف بسيط على الأصح ، **وقيل** : إنها مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية .

قال السيوطي : (هي حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح) ، وقد بسطنا الكلام في إعراب هٰذا المثال والأمثلة التي تأتي بعدها في شرحنا : « التتمة القيمة

---

(١) سورة القدر : (١) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (٦٢) .

. . . .

على المتممة » ، فراجعها إن صعب وأشكل عليك ؛ فإنها كتاب مفيد للمبتدئ ولمن أراد الزيادة هنا من المنتهي .

قال أبو حيان : (وليس وجوب كسرها مجمعاً عليه ، فقد ذهب بعض النحويين إلىٰ جواز الابتداء بـ « أن » المفتوحة أول الكلام ، فتقول : أن زيداً قائم عندي) انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ مثال الابتداء الحقيقي ، ومثله : « أكرمك إنك عالم » على الاستئناف .

وقوله : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ مثال للابتداء الحكمي ؛ لأن أداة الاستفتاح لا تمنع الصدارة ، ومثله : « مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه » ، خلافاً لابن الحاجب في إجازته الوجهين فيه ، وجوز ابن هشام في « الجامع » الفتح بقلة بعد « ألا » الاستفتاحية ، وتعقبه « شارحه » وقال : جواز الوجهين إنما ذكر في ما بعد « أما » أختها ؛ وهي « أما » المفتوحة الخفيفة . انتهى) انتهىٰ منه .

وعبارة العليمي : قوله : (**نحو** : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾) مثال للابتداء الحقيقي ، وقد يتوقف فيه ؛ لسبق البسملة عليه ، وخصوصاً على القول : بأن البسملة آية من كل سورة ، وتقدم الكلام على الآية في (بحث الضمير) .

وقوله : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ مثال للابتداء الحكمي ؛ لتقدم (ألا) الاستفتاحية عليها .

ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر ؛ نحو : (الزم زيداً إنه فاضل) ، فقولك : (إنه فاضل) كلام مستأنف وقع علة لما قبله . انتهىٰ منه .

إذ لو فُتِحَتْ . . لصارَتْ مُبتدَأً بلا خبرٍ ؛ لتأوُّلِها بالمُفرَدِ ، وهوَ لا يستقلُّ به الكلامُ .

(وبعدَ القسمِ) أي : بأن تقعَ جواباً لهُ ، سواءٌ وُجِدَتْ معَهُ اللَّامُ (نحوُ) : ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، . . . .

وإنما مثلنا للابتداء الحكمي بقولنا : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[1] ، (**إذ لو فتحت**) إن فيه . . (**لصارت**) جملتها في تأويل مصدر واقع (**مبتدأ بلا خبر ؛ لتأولها بالمفرد** ، **وهو**) أي : المفرد (**لا يستقل به الكلام**) أي : لا يحصل به الكلام المستقل المفيد فائدة تامة ؛ لأن الكلام التام لا بد فيه من اشتماله على المسند والمسند إليه ، وفي بعض النسخ هنا : (لا يستقبل به الكلام) وهو تحريف من النساخ .

قال الكردي : (« إذ لو فتحت . . لصارت . . . » إلىٰ آخره يرد عليه نحو : « وإنك فاضل عندي » إذ لا يلزم من فتحها فيه وتأولها بالمفرد صيرورة المبتدأ بلا خبر ، بل تكون هي مع صلتها مبتدأ ، والظرف بعدها خبراً له ، **والمعنىٰ** : تحقق فضلك ثابت عندي ، وقد جوز الفتح فيه بعضهم ؛ كما ذكره أبو حيان وغيره) انتهىٰ .

والموضع الثاني منها : ما ذكره بقوله : (و) تكسر إن (**بعد القسم ؛ أي : بأن تقع جواباً له**) أي : للاسم المقسم به ، وما ذكره مذهب البصريين ، **وقيل** : يختار الفتح ، **وقيل** : يجب ، وأصل الخلاف : أن جملة القسم والمقسم عليه : هل إحداهما معمولة للأخرىٰ ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم ، أو لا ؟ فمن قال : نعم . . فتح ، ومن قال : لا ، وإنما هي توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه . . كسر ، ومن جوز الأمرين . . أجاز الوجهين . انتهىٰ منه .

(**سواء وجدت معه**) أي : مع الجواب (**اللام ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾)[2] ، وسواء عند وجود اللام ذكر فعل

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٦٢) .

(٢) سورة يسٓ : (١ ـ ٣)

أم لا ؛ كما في : (﴿ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾) لأنَّ جوابَ القسمِ يجبُ أن يكونَ جملةً ، ولا يُعارِضُ ما هنا إجازةَ الوجهَينِ بعدَ فعلِ القسمِ . . . .

القسم ؛ نحو : (حلفت إن زيداً لقائم) ، أم لا ؛ كما في قوله : ﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[1] ، (أم لا) أي : لم توجد اللام مع الجواب (كما في) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾)[2] ، وإنما وجب كسر همزة (إن) بعد القسم (**لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة**) لا مفرداً .

قال العليمي : (والواو في قوله : ﴿ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾ للعطف إن كان ﴿ حمٓ ﴾[3] مقسماً به بإضمار حرف القسم ، لا للقسم ؛ حتىٰ لا يلزم اجتماع قسمين علىٰ مقسم به واحد ؛ وهو ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ ، وإلا ـ أي : وإن لم تكن للعطف ـ . . . فهي للقسم ، وجواب القسم : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ لا اعتراض ؛ تفخيماً للمقسم به ، والجواب : « إنا منذرون » خلافاً لابن عطية ؛ للسبق ولسلامته عن الفك ، فإن قوله : ﴿ يُفۡرَقُ . . . ﴾ الآية[4] من تتمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه) انتهىٰ منه .

(**ولا يعارض ما هنا**) وهو إيجاب الكسر بعد القسم (**إجازة الوجهين**) الكسر والفتح (**بعد فعل القسم**) كـ (أحلف ، وأقسم) نحو : (أحلف بالله إن زيداً قائم) ، وكذا بعد القسم دون فعله ؛ نحو : (والله إن زيداً قائم) .

فإن البصريين أوجبوا الكسر في الأول ، واختاره الزجاجي ، وأجاز الكسائي والبغداديون الفتح ، وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين في الثاني واختيار الفتح ، بل أوجب أبو عبد الله الطوال من الكوفيين الفتح فيهما . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة يسٓ : (٢ ـ ٣) .

(٢) سورة الدخان : (٢ ـ ٣) .

(٣) سورة الدخان : (١) .

(٤) سورة الدخان : (٤) .

حيثُ لا لامَ معَهُ ؛ كما في « الأوضحِ » وغيرِهِ ؛ نحوُ :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ ٱلْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ ٱلصَّبِيِّ

لأنَّ مَنْ فتحَها . . لَمْ يجعلْها جواباً للقسمِ .

(**حيث لا لام معه**) أي : مع فعل القسم ، وقوله : (**كما في « الأوضح » وغيره**) من كتب النحاة متعلق بإجازة الوجهين ، مثال ذٰلك (**نحو**) قول الشاعر : (من الرجز)

(**أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي**)

البيت لرؤبة في ملحق « ديوانه » وفي « المقاصد النحوية » ، وفي « ابن عقيل » بلا نسبة ، **والشاهد فيه** : (أني) حيث يجوز فيه فتحها ، والتقدير : أو تحلفي علىٰ كوني أباً لذٰلك الصبي ، ويجوز كسرها على اعتبار أنها ومعموليها جملة لا محل لها ن الإعراب ، وقبل هٰذا البيت قوله :

ـتقعدن مقعد القصي مني ذي القاذورة المقلي

(لتقعدن) : اللام للقسم ، (تقعدن) بكسر الدال : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالي الأمثال ، وحذفت ياء الفاعلة ؛ لسكونها مع نون التوكيد ، وكسر الدال دليل عليها .

و(مقعد) : ظرف مكان ، و(مني) : حال من ياء الفاعلة ؛ أي : بعيدة مني ، أو متعلق بـ (القصي) أي : البعيد ، و(ذي) : تصغير (ذٰلك) علىٰ غير قياس .

والشاهد فيه : (أني أبو . . .) إلىٰ آخره ، فالكسر علىٰ أن جملتها جواب القسم ، والفتح علىٰ نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب ؛ أي : علىٰ أني . . . إلىٰ آخره ، لا أنها هي الجواب ؛ لأنه لا يكون إلا جملة ، فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين . انتهىٰ « خضري » .

(**لأن من فتحها . . لم يجعلها جواباً للقسم**) لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، بل يجعلها منصوباً بنزع الخافض ، وهو علىٰ أنها سدت مسد الجواب ، لا

(وبعدَ القولِ) بأن تقعَ معَ معموليها محكيَّةً به (نحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾) لأنَّ محكيَّ القولِ لا يكونُ إلَّا جملةً أو ما يُؤدِّي معناها ، . . . .

هي الجواب ؛ لما ذكر ، فجواز الكسر علىٰ أنها جواب القسم ، وجواز الفتح علىٰ أنها سدت مسد الجواب .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأن من فتحها ـ كالكسائي ـ . . لم يجعلها جواباً للقسم**) أي : بل علىٰ إضمار (علىٰ أن تحلفي علىٰ أني أبو ذيالك الصبي) ، والقول بوجوب الكسر محمول علىٰ مرجوحيته بالنظر إلىٰ جواز الوجهين ، فلا معارضة .

قوله : (**أبو ذيالك**) بكسر الكاف على الفصيح ، ويجوز فتحها وإن كان الخطاب مع المؤنث ؛ كما مر في (باب اسم الإشارة) ، وهو تصغير (ذٰلك) انتهىٰ .

وذكر المصنف الموضع الثالث منها بقوله : (و) تكسر (إن) أيضاً (**بعد القول ؛ بأن تقع مع معموليها محكية به**) أي : بالقول ؛ بأن تقع معهما في أول الجملة المحكية بالقول (**نحو**) قوله تعالىٰ في قصة عيسىٰ عليه السلام : (﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾)[1] ، **والظاهر** : أن مقول القول هو جملة : ﴿ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ حَيًّا ﴾ (**لأن محكي القول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي**) أي : أو لا يكون إلا مفرداً يؤدي ويفيد (**معناها**) أي : معنى الجملة إذا أريد لفظه .

وعبارة « المطالب » مع « الفواكه » : لا يكون إلا جملة ؛ أو ما يؤدي معناها ؛ وهو المفرد إذا أريد لفظه ، كقوله تعالىٰ : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[2] ؛ لأن نائب الفاعل مفعول في المعنى . انتهىٰ نقلاً عن ياسين .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو ما يؤدي معناها**) نحو : (**قلت قصيدة**) ، أو (**قلت حقاً**) أي : قلت كلاماً يدل على الحق .

---

(١) سورة مريم : (٣٠) .

(٢) سورة الأنبياء : (٦٠) .

فإن وقعَتْ بعدَ القولِ غيرَ محكيَّةٍ . . وجبَ كسرُها في نحوِ : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ، وفتحُها في نحوِ : (أَخُصُّكَ بالقولِ أنَّكَ صالحٌ) ونحوِ : (أتقولُ أنَّ زيداً عاقلٌ ؟) .

وذكر الشارح محترز قوله : (محكية به) بقوله : (**فإن وقعت**) تلك الجملة (**بعد القول**) أي : بعد مادة القول ، حالة كونها (**غير محكية**) أي : غير مراد لفظها ، بل أريد معناها . . (**وجب كسرها**) أي : تعين كسرها (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾) يا محمد (﴿ قَوْلُهُمْ ﴾) : إنه ساحر ، إنه كذاب (﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ ﴾) والغلبة (﴿ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾)[1] ، فلا يضرك قولهم ذٰلك ، فـ (إن العزة) ليس محكياً ؛ لفساد المعنىٰ علىٰ ذٰلك ، لأن ذٰلك ـ أي : القول : إن العزة لله ـ ليس من مقولهم ، بل هو من كلام الله ؛ لأنه لا يحزنه قولهم ذٰلك ـ أي : إن العزة لله ـ لأنه يدل علىٰ إيمانهم ، وكونه من مقولهم علىٰ جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر ، لا قرينة عليه . انتهىٰ « عليمي » .

(و) وجب (**فتحها**) أي : فتح همزة إن (**في نحو** : « **أخصك بالقول أنك صالح** » ، و) في (**نحو** : أ) ن (**تقول : أن زيداً عاقل ؟**) أي : تظن ذٰلك ، وإنما وجب فتحها ؛ لأنها في المثال للتعليل ؛ أي : لأنك صالح ، وفي المثال الثاني : مفعول القول بمعنى : الظن ، فليست الجملتان في كلا المثالين محكية بالقول . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (ولا يعارض هٰذا إجازة المصنف في « الجامع » الوجهين في ذٰلك بكثرة ، وأنشد ثم لذٰلك قول الفرزدق : (من الكامل)

أتقول : أنك بالحياة ممتع وقد استبحت دم امرئ مستسلم

لأن من قال فيه بالكسر . . ذهب إلى الحكاية ؛ كما في : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[2] ،

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٦٥) .

(٢) سورة مريم : (٣٠) .

ومن قال بالفتح . . أجراه مجرى الظن ، وكذا تفتح إذا كان القول بمعنى : الذكر ؛ لكونها واقعة حينئذ أيضاً مفعولاً ، ومنه : قراءة المطوعي : « قلت أَنكم مبعوثون من بعد الموت » بالفتح) انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي هنا : قوله (**في نحو** : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ . . . ﴾) الآية ؛ أي : مما وقعت فيه (إن) في جملة مستأنفة ، فهي في ذٰلك واقعة في الابتداء .

قوله : (**في نحو : أخصك بالقول** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مما وقعت فيه (إن) تعليلاً ، والتقدير : لأنك صالح ؛ أي : إصلاحاً لك ، فهي في تأويل المصدر .

قوله : (**نحو : أتقول أن زيداً عاقل ؟**) أي : مما كان القول فيه ملحقاً بـ (ظن) لأنها فيه مفعول للقول بمعنى : الظن ، لا محكية به . انتهىٰ منه .

ثم ذكر المصنف الموضع الرابع منها بقوله : (و) تكسر (إن) إذا وقعت (**قبل اللام الابتدائية**) أي : المنسوبة إلى الابتداء ، وإنما سميت لام الابتداء ؛ لأن الأصل في وضعها : دخولها على المبتدأ ؛ لتأكيد مضمون الجملة الواقعة بعدها ، وعبارة الرضي : وتكسر (إن) إذا دخلت علىٰ مبتدأ في خبره لام الابتداء ؛ لأنها لا تجامع من هٰذه الأحرف إلا مع المكسورة ؛ لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة ؛ كـ (إن) المكسورة ، فهما سواء في المعنى . انتهىٰ .

وعلىٰ هٰذا : كان الأولىٰ للشارح إبقاء المتن علىٰ إطلاقه ؛ لأن اللام أعم من المعلقة ، إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب ، وإنما فتحت في نحو : (علمت أن زيداً لقعد) لأن اللام ليست للابتداء ؛ لدخولها على الفعل الماضي من غير (قد) ظاهرة أو مقدرة . انتهىٰ « عليمي » .

(**المعلقة**) أي : المانعة تلك اللام (**للعامل**) المذكور قبلها ؛ وهو : يعلم (**عن العمل**) فيما بعدها ؛ أي : فيما بعد (إن) من معموليها (**نحو**) قوله تعالىٰ :

﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾) لوجودِ اللَّامِ ؛ إذ لو فُتِحَتْ (إنَّ) . . للزمَ تسليطُ العاملِ عليها ، ولامُ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ ، وما لهُ صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما قبلَهُ فيما بعدَهُ ، وهٰذهِ اللَّامُ وإن تأخَّرَتْ لفظاً لمانعٍ . . فرتبتُها التَّقديمُ علىٰ (إنَّ) .

(﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾)[1] ، وإنما وجب كسر إن (**لوجود اللام**) أي : لام الابتداء بعدها (**إذ لو فتحت « إن »** . . **للزم تسليط**) ك (**العامل**) وهو : يعلم (**عليها**) أي : علىٰ (أن) وما بعدها من معموليها ؛ أي : على العمل في لفظ ما بعدها ، (و) إنما علقت هٰذه اللام العامل المذكور قبلها عن العمل فيما بعدها ؛ لأن هٰذه اللام (**لام الابتداء**) أي : لام حقها أن تدخل على المبتدأ ﻓ (**لها صدر الكلام**) وأوله (**وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله**) وهو لفظة (يعلم) في هٰذا المثال (**في**) لفظ (**ما بعده**) وهو جملة المبتدأ والخبر ، (**وهٰذه اللام**) أي : لام الابتداء (**وإن تأخرت**) عن صدر الكلام (**لفظاً لمانع**) يمنعها عن ذكرها في صدر الكلام ، وذٰلك المانع امتناع دخول حرف التأكيد ؛ وهو هٰذه اللام علىٰ مثله ، أي : علىٰ حرف مماثل له في إفادة التأكيد ، وهو (إن) المكسورة .

قوله : (**فرتبتها التقديم علىٰ « إن »**) جملة اسمية وقعت جواباً للشرط في قوله : (وإن تأخرت لفظاً) أي : وإن تأخرت لفظاً لهٰذا المانع . . فمرتبتها التقديم في صدر الكلام ؛ أي : ذكرها قبل (إن) المكسورة .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**لتسليط العامل عليها**) أي : لتسليطك العامل الذي هو (علم) عليها ؛ بجعلك إياها مفتوحة بذٰلك العامل بعد أن كانت مكسورة ، فإذاً الفتح في (أن) بسبب العوامل شبيه بالنصب في المعربات ، ولهٰذا سمَّىٰ سيبويه وقدماء النحاة هٰذا : عملاً ، حتىٰ ألغز فيها بعضهم :

بأي حرف أثر لعامل إعراب معرب وذا سيان ؟

---

(١) سورة المنافقون : (١) .

وتكسرُ أيضاً إذا وقعَتْ في أوَّلِ الجملةِ المُخبَرِ بها عنِ اسمِ عينٍ ، وفي أوَّلِ الصِّلةِ ،

قوله : (**وما له صدر الكلام . . .**) إلىٰ آخره ؛ يعني : أن ما له الصدارة في الكلام ؛ وهو اللام هنا يأبىٰ ويمنع أن يعمل ما قبله ؛ وهو (يعلم) فيما بعده ؛ وهو (إن) لأنها في الأصل محلها بعد اللام ؛ إذ أصل ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[1] : لأنك رسوله ، فرتبة اللام التقديم ، فلما كرهوا دخول حرف توكيد علىٰ مثله . . أخروا اللام ، ولم يؤخروا (إن) لقوتها بالعمل ؛ كما يشير إليه الشارح بقوله : « (وهـٰذه اللام وإن تأخرت . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**لمانع**) هو اجتماع حرفي تأكيد ، وإنما فتحت في نحو : (علمت أن زيداً لقعد) لأن هـٰذه اللام ليست للابتداء ؛ أي : لدخولها على الفعل الماضي ، وقد قالوا : إنها لا تدخل عليه إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة .

وجملة ما ذكره المصنف من المواضع التي تتعين فيها كسر همزة (إن) أربعة مواضع ، فنكمل الباقي عليها فنقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والخامس منها : أن تقع في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين ؛ نحو قولك : (زيد إنه فاضل) ، وذكره الشارح بقوله : (**وتكسر**) إن (**أيضاً**) أي : كما كسرت فيما سبق (**إذا وقعت في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين**) كما مثلناه آنفاً ، وإنما وجب كسرها في ذٰلك ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل ، وذٰلك التأويل ممتنع مع (إن) المكسورة ، ووجوب الكسر مبني علىٰ إجازة ذٰلك ، وهو رأي البصريين ، والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلاً ، وأما الواقعة خبراً عن اسم المعنىٰ . . فتفتح نحو : (اعتقادي أنك فاضل) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

والسادس منها : ما ذكره الشارح بقوله : (و) تكسر همزة إن (**في أول الصلة**) أي : إذا وقعت في أول الصلة ؛ أي : صورة ولفظاً ، ولا فرق بين صلة الاسمي

---

(١) سورة المنافقون : (١) .

والصِّفةِ ، . . . .

والحرفي ، وإنما وجب كسرها ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظاً ؛ نحو : (جاء الذي عندي أنه فاضل) ، وإلا . . فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة ؛ لأنها في الحقية أول الصلة ، لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو : (أعجبني الذي أبوه إنه فاضل) مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم عين . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وفي أول الصلة**) نحو قوله : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[1] ، وإنما وجب كسرها ؛ لوقوعها في صدر الصلة ، وصلة الموصول الاسمي غير (أل) يجب أن تكون جملة ، وقيدها بـ (أول الصلة) إذ الواقعة في حشوها في نحو : (جاء الذي عندك أنه فاضل) واجبة الفتح ، فإنها مع معموليها مبتدأ ، تقدم خبره في الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة (الذي) ، بخلاف نحو : (أعجبني الذي أبوه إنه منطلق) مما وقعت خبره عن اسم عين ، فيجب كسرها مع وقوعها في حشو الصلة . انتهىٰ منه .

والسابع منها : ما ذكره الشارح بقوله : (و) تكسر (إن) أيضاً : إذا وقعت في أول (**الصفة**) أي : وتكسر (إن) إذا وقعت مع معموليها في أول صفة .

قال في « التصريح » : (كائنة لاسم عين) ، وقال شيخنا : (وهل له محترز أم لا ؟ **تأمل** ، وإنما وجب الكسر ؛ لأن الفتح يؤدي إلىٰ وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل مفقود مع « إن » المكسورة) ، وأما الواقعة في حشو الصفة لفظاً وصورة . . فتفتح نحو : (مررت برجل عندي أنه فاضل) لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر .

---

(١) سورة القصص : (٧٦) .

والجملةِ الحاليَّةِ ، والمُضافِ إليها ما يختصُّ بالجُمَلِ ؛ كـ (إذ ، وحيثُ) ، وقضيَّةُ كلامِ ابنِ الحاجبِ . . . .

والثامن منها : ما ذكرها الشارح بقوله : (و) تكسر همزة (إن) أيضاً إذا وقعت في أول (**الجملة الحالية**) لفظاً وصورة ، سواء أقرنت بالواو أم لا ؛ نحو : (جاء زيد إنه فاضل) ، و(إن) ومعمولاها في موضع نصب على الحال ، ولم تفتح (إن) فيها مع أن الأصل في الحال الإفراد ؛ لأن (أن) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[1] . . فإنما كسرت لأجل اللام الابتدائية ، لا لوقوعها حالاً ، خلافاً لشارح « الجامع » ، علىٰ أن ابن الخباز قال في « الكفاية » : (يجب كسر « إن » بعد « إلا » نحو : ما يعجبني إلا إنه يقرأ القرآن) قاله في « التصريح » . انتهىٰ « كردي » .

والتاسع : ما ذكره بقوله : (**والمضاف إليها ما يختص بالجمل**) وهو بالرفع معطوف على الواقعة المفهوم من قوله : (وتكسر « إن » أيضاً إذا وقعت . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وتكسر (إن) الواقعة في أول الجملة التي أضيف إليها ما يختص بالإضافة إلى الجمل (كـ « **إذ ، وحيث** ») ونحوهما مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل ؛ كـ (إذ) باتفاق ، و(إذا) عند الجمهور ، و(بينا ، وبينما) عند كثيرين ؛ لأن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة ، و(أن) المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد ، مثالها : نحو قولك : (جلست حيث إن زيداً جالس) ، ونحو : (جئتك يوم إن زيداً مسافر) ، و(جلست حيث اعتقادي إنه مكان حسن) ، ونحو : (جلس بينما ـ أو بينا ـ إن زيداً نائم) .

❀ ❀ ❀

قال الشارح : (**وقضية كلام ابن الحاجب**) أي : مقتضىٰ كلامه ، اسمه : عثمان بن

---

(١) سورة الفرقان : (٢٠) .

في « كافيتِهِ » : وجوبُ الفتحِ بعدَ ما يختصُّ بالجملِ ، قالَ بعضُ العلماءِ : والأوجهُ : جوازُ الوجهَينِ بعدَ (حيثُ) الكسرُ باعتبارِ كونِ المُضافِ إليهِ جملةً ، والفتحُ باعتبارِ كونِهِ في معنى المَصدَرِ ، ولزومُ إضافتِها إلى الجملةِ لا يقتضي وجوبَ الكسرِ ؛ لأنَّ الأصلَ في المُضافِ إليهِ أن يكونَ مُفرَداً ، وامتناعُ إضافتِها إلى المُفرَدِ إنَّما هوَ في اللَّفظِ ، لا في المعنىٰ ، . . . .

عمر بن أبي بكر يونس جمال الدين ، أبو عمرو بن الحاجب ، ولد سنة (٥٧١هـ) بأسنا من الصعيد ، وقد بسطنا الكلام علىٰ ترجمته في أوائل الكتاب فراجعه .

(**في « كافيته »**) اسم كتاب له في العربية مشهور نثر من المطولات (**وجوب الفتح**) أي : فتح همزة (إن) إذا وقعت (**بعد ما يختص بـ**) الإضافة إلى (**الجمل**) كـ (حيث ، وإذ ، وإذا ، ولـٰكن) ، (**قال بعض العلماء**) من النحاة : هو أبو عبد الله القاياتي . انتهىٰ « ياسين » .

(**والأوجه**) أي : الأرجح (**جواز الوجهين**) أي : فتح همزة (إن) وكسرها إذا وقعت (**بعد « حيث »**) **أحدهما** : (**الكسر**) أي : كسر همزتها (**باعتبار كون المضاف إليه جملة**) ، (و) **ثانيهما** : (**الفتح ؛ باعتبار كونه في معنى المصدر**) وحكمه (**ولزوم إضافتها**) أي : إضافة حيث (**إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر**) لها ، وإنما قلنا : لا يقتضي وجوب الكسر (**لأن الأصل في المضاف إليه : أن يكون**) اسماً (**مفرداً ، وامتناع إضافتها**) أي : إضافة نحو حيث (**إلى المفرد إنما هو**) أي : إنما ذٰلك الامتناع (**في اللفظ ، لا في المعنىٰ**) والحكم .

وعبارة الكردي : قوله : (**وجوب الكسر بعدما يختص بالإضافة إلى الجمل**) ولأجل وجوب الكسر فيما ذكر قال ابن هشام في « شرح القطر » : (وقد أولع) وتجنن (بعض الفقهاء وغيرهم) كالمحدثين ممن لا ممارسة له في القواعد العربية ، خصوصاً في عصرنا هـٰذا الذي بدل فيه الذهب بالفضة والفضة نحاساً ، وجعل فيه العلم شبكاً للدنيا ؛ أي : تولعوا وتعودوا (بفتح همزة « إن » المكسورة بعد « حيث »)

علىٰ أنَّ الكسائيَّ جوَّزَ إضافتَها إليهِ ، ومِنْ ثَمَّ قالَ المُراديُّ : ويتخرَّجُ الفتحُ علىٰ مذهبِ الكسائيِّ ، وعلىٰ ذٰلكَ ينبغي جوازُهُما . . . .

لعدم اختتان قلفة ألسنتهم بسكين القواعد العربية (وهو) أي : فتح (إن) بعد حيث (لحن فاحش) وخطأ بين . انتهىٰ ما قاله ابن هشام .

قوله : (**وقضية كلام ابن الحاجب في « كافيته » وجوب الفتح**) أي : فتح همزة إن (**بعد ما يختص بالإضافة إلى الجمل**) وإليه ذهب صاحب « اللباب » ، و« الوافي » ، والرضي ، والسيد ركن الدين ؛ وذٰلك نظراً لأصالة الإفراد في المضاف إليه ، مع ثبوت الإضافة إلى المفرد اللفظي بعد (حيث) كقوله : (من الرجز)

. . . . أمـا تـرىٰ حـيـث سـهـيـل طـالـعـاً

بجر (سهيل) ، وقوله أيضاً : (من الطويل)

ونطعنهم حيث الكلىٰ بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم

بجر (لي) أي : لفها .

قوله : (**ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر**) أي : وإلا لما جاز الوجهان بعد (إذا) الفجائية مع اختصاصها بالجمل ، (**علىٰ أن الكسائي**) اسمه : علي بن حمزة بن عبد الله ، تقدم بسط الكلام في ترجمته ؛ أي : مع أن الكسائي (**جوز إضافتها**) أي : إضافة حيث (**إليه**) أي : المفرد ؛ تمسكاً بنحو هٰذين البيتين المذكورين آنفاً .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل تجويز الكسائي إضافتها إلى المفرد (**قال المرادي**) اسمه : محمد بن الحسن بن علي ، تقدم الكلام مبسوطاً في ترجمته ؛ أي : ولأجل النظر إلىٰ تجويز الكسائي قال المرادي : (**ويتخرج الفتح**) أي : فتح همزة (إن) بعد (حيث) أي : يحمل (**علىٰ مذهب الكسائي ، وعلىٰ ذٰلك**) أي : وعلىٰ ما قاله المرادي (**ينبغي**) أي : يطلب علىٰ سبيل الصناعة (**جوازهما**) أي : تجويز الوجهين :

أيضاً بعدَ (إذ) ، ويؤيِّدُهُ جوازُهُما في (إذا) الفجائيَّةِ معَ اختصاصِها بالجملِ .

تتمَّةٌ

. . . .

الكسر والفتح (**أيضاً**) أي : كما جوز الوجهان بعد حيث (**بعد « إذ »**) الظرفية أي : تجويزهما بعد (إذ) بسكون الذال التي هي ظرف لما مضىٰ ، (**ويؤيده**) : أي : يؤيد تجويز الوجهين بعد (إذ) الظرفية (**جوازهما**) أي : جواز الوجهين (**في**) إن الواقعة بعد (« **إذا** » **الفجائية مع اختصاصها**) أي : مع اختصاص (إذا) الفجائية (بـ) الإضافة إلى (**الجمل**) الاسمية .

والعاشر : أن تقع في أول الجملة المستأنفة ؛ نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾[1] .

والحادي عشر : أن تقع في أول الجملة التابعة لمفرد ؛ نحو : (زيد كريم ، وإنه فاضل) إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر .

والثاني عشر : **أن** تقع بعد (كلا) نحو : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[2] .

والثالث عشر : أن تقع بعد (حتى) **الابتدائية** ؛ نحو : (مرض زيد حتىٰ إنه لا يرجونه) .

قال ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) : (ثم تعين الكسر في هـٰذه المواضع التي ذكرت إنما هو على الراجح المقرر عندهم ، وإلا . . فغالبها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل ؛ كحذف المبتدأ أو الخبر) انتهىٰ من « التتمة » نقلاً عن « الكواكب » .

قال شارحنا (تتمة) وهي **في الأصل** : اسم مصدر لتمم الشيء يتممه تماماً

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٦٥) .

(٢) سورة العلق : (٦) .

وتتمة : إذا زاد علىٰ أصله وجعله تاماً غير ناقص ، **واصطلاحاً** : اسم لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسائل زائدة علىٰ ما قبلها ، **وهي هنا** : اسم من أسماء التراجم يجرىٰ فيه من الإعراب ما جرىٰ في الباب والفصل .

وقال الكردي في تفسيره : (أي : هـٰذا الكلام الآتي الذي أنا بصدده متمم لأحوال همزة « إن » الثلاث المذكورة) انتهىٰ منه ؛ أي : هـٰذه المسائل الآتية متممة للمسائل المذكورة آنفاً ؛ وهي قولنا : (**تفتح**) همزة (**أن**) المفتوحة (**وجوباً**) أي : فتحاً واجباً في اصطلاح النحاة في مواضع كثيرة :

الأول منها : تفتح (**إذا وقعت فاعلاً**) أي : إذا وقعت هي ومعمولاها فاعلاً ، وإنما وجب فتحها حينئذ ؛ لوجوب كون الفاعل مفرداً ، ولهـٰذا أوجبوا الفتح بعد (لو) الشرطية ؛ لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾ (١) ؛ أي : ولو وجد صبرهم ، ومثال وقوعها فاعلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ (٢) ، والتقدير : أولم يكفهم في صدقك إنزالنا عليك الكتاب الكريم ؟!

وإذا أشكل عليك أيها الطالب شيء من الإعراب في الأمثلة الماضية والآتية . . فراجع « التتمة القيمة في إعراب أمثلة المتممة » فإنها كافية لك .

والثاني منها : ما ذكره بقوله : (**أو نائباً عنه**) أي : وتفتح (أن) وجوباً إذا وقعت هي ومعمولاها في محل نائب الفاعل ؛ لوجوب كون نائب الفاعل مفرداً ، مثال ذٰلك : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ (٣) ، والتقدير : قل : أوحي إلي استماع نفر من الجن لهـٰذا القرآن الكريم إذا قرأته في الصلاة أو في غيرها .

---

(١) سورة الحجرات : (٥) .

(٢) سورة العنكبوت : (٥١) .

(٣) سورة الجن : (١) .

أو مفعولاً غيرَ محكيَّةٍ ، أو مُبتدَأً ، أو خبراً عنِ اسمِ معنىً غيرِ قولٍ ، ولا صادقَ . . . . .

والثالث منها : ما ذكره بقوله : (**أو مفعولاً**) به أي : وتفتح (أن) وجوباً إذا وقعت مفعولاً به (**غير محكية**) بالقول ، وهٰذا القيد راجع إلىٰ ما قبله فقط ؛ يعني : إلى المفعول به دون ما قبله من الفاعل والنائب عنه ؛ لأن مقول القول لا يكون إلا جملة محكية بالقول ، ومثال وقوعها مفعولاً به : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾[1] ، والتقدير : أنكم لا تخافون إشراككم بالله ، وإنما وجب فتحها حينئذ ؛ لوجوب كون المفعول مفرداً ، **والأولىٰ للشارح** : ألا يقيد المفعول بلفظة (به) ليشمل المفعول له والمفعول معه ؛ نحو قولك في الأول : (جئتك أني أحبك) ، وفي الثاني ـ كما قال ابن الخباز ـ نحو : (يعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدثنا) أي : مع تحدثك معنا .

وذكر الرابع من تلك المواضع بقوله : (**أو مبتدأ**) أي : وتفتح (أن) وجوباً إذا وقعت مع معموليها في موقع المبتدأ ؛ أي : في الحال ؛ نحو : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ ﴾[2] ، أو في الأصل ؛ نحو : (كان عندي أنك فاضل) لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً .

قال الكردي : (قوله : « إذا وقعت فاعلاً . . . » إلىٰ آخره ، لم يقل : إذا وقعت فاعلة أو نائبة عنه ؛ مطابقة لقوله : « إذا وقعت » لأن الفاعل ونائب الفاعل ونحوهما ألفاظ جعلتها النحاة أعلاماً ، فقلما تختلف تذكيراً وتأنيثاً ، ومن القليل قولهم : « أو مفعولة غير محكية » .

واحترز بقوله : « غير محكية » عن المحكية بالقول ؛ لأنها وإن كانت مفعولة بالقول لٰكنهم يعبرون عنها بمفعولة القول ، أو مبتدأ في محل النصب مقول القول) .

والخامس منها : ما ذكره بقوله : (**أو خبراً عن اسم معنىً غير قول ، ولا صادق**

---

(١) سورة الأنعام : (٨١) .

(٢) سورة فصلت : (٣٩) .

عليه) أي : على اسم المعنىٰ (**خبرها**) أي : خبر (أن) أي : وتفتح (أن) إذا وقعت خبراً عن اسم معنىً غير قول ، ولا غير صادق عليه خبرها ؛ أي : خبر (أن) نحو : (اعتقادي أنه فاضل) ، فيجب الفتح ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي إلىٰ وقوع الجملة خبراً من غير رابط .

وعبارة « التوضيح » مع « التصريح » : (وتفتح « أن » إذا وقعت خبراً عن اسم معنىً غير قول ، ولا صادق عليه) أي : ولا غير صادق عليه ؛ أي : على اسم لمعنىٰ (خبرها) أي : خبر أن (نحو) قولك : (اعتقادي أنه فاضل) فيجب فتحها ؛ لأنها ـ أي : لأن جملة (أن) ـ خبر (اعتقادي) وهو ؛ أي : اعتقادي اسم معنىً غير قول ، ولا صادق على اعتقادي خبرها ؛ أي : خبر أن ، وهو لفظ (فاضل) لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد ، وإنما فتحت (أن) لسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، والتقدير : اعتقادي فضله ؛ أي : معتقدي ذٰلك ، ولم يجز كسرها علىٰ أن تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن اعتقادي ؛ لعدم الرابط ، لأن اسم (أن) لا يعود على المبتدأ الذي هو (اعتقادي) لأن خبرها صادق عليه ، فهو يعود علىٰ غيره ، فتبقى الجملة بلا رابط ، بخلاف (قولي : إنه فاضل) فيجب كسرها ؛ لأنها وقعت خبراً عن (قولي) ، ولا تحتاج إلىٰ رابط ؛ لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها . . كانت نفس المبتدأ في المعنىٰ ، والتقدير : قولي هٰذا اللفظ لا غيره . انتهىٰ « تصريح » .

والسادس منها : ما ذكره بقوله : (**أو مجرورة بحرف**) أي : وتفتح (أن) إذا وقعت مجرورة بحرف ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾[1] ؛ لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً .

---

(١) سورة الحج : (٦) .

أو بما لا يختصُّ بالجملِ ، أو تابعةً لشيءٍ مِنْ ذٰلكَ .

والسابع منها : ما ذكره بقوله : (أو) وقعت أن مجرورة (بـ) إضافة إلىٰ (**ما لا يختص**) إضافته (**بالجمل**) أي : مجرورة بالإضافة إلىٰ غير ظرف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [1] ، فـ (مثل) : مضاف ، و(أنكم تنطقون) : مضاف إليه ، و(ما) : صلة ؛ أي : مثل نطقكم ؛ لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة ، فإن كان كذٰلك . . كسرت (إن) كما تقدم في (حيث ، وإذ) .

والثامن منها : ما ذكره بقوله : (**أو تابعة لشيء من ذٰلك**) المذكور ؛ أي : مما يجب فيه فتح (أن) أي : وتفتح (أن) إذا وقعت تابعة بالعطف أو بالإبدال مثلاً لشيء مما ذكر مما يجب فتح همزة (أن) فيه ؛ بأن تكون معطوفة علىٰ شيء من ذٰلك ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ ﴾ [2] .

فـ (أني فضلتكم) : معطوف علىٰ (نعمتي) ، وهو مفعول به ، والمعنى : اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم .

أو مبدلة من شيء مما ذكر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [3] ، فـ (أنها لكم) : بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين) ، أو تكون مؤكدة لشيء مما ذكر توكيداً لفظياً ؛ نحو : (يعجبني أنك قائم أنك قائم) انتهىٰ من « التوضيح » مع « التصريح » .

قال العليمي : (فالتعبير بـ « التابعة » كما فعله الشارح أولىٰ وأشمل من تعبير الموضح بـ « المعطوفة » و« المبدلة ») انتهىٰ .

---

(١) سورة الذاريات : (٢٣) .

(٢) سورة البقرة : (٤٧) .

(٣) سورة الأنفال : (٧) .

وتكسرُ (إنَّ) أو تُفتَحُ ؛ إذا وقعَتْ بعدَ (إذا) الفجائيَّةِ ، . . . .

فهٰذه الأماكن الثمانية يجب فتح (أن) فيها ؛ لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل . انتهىٰ « تصريح » .

ثم شرع الشارح في الحالة الثالثة منها ؛ وهي في تسعة مواضع ، ذكر الشارح منها ثمانية ، وترك منها واحدة ، نلحقها في آخرها ، فقال :

الأول : (**وتكسر**) همزة (« إن » **أو تفتح إذا وقعت**) إن في الموضع الصالح للمفرد والجملة ، وذٰلك كما إذا وقعت (**بعد** « إذا » **الفجائية**) أي : الدالة علىٰ حصول ما بعدها بعد وجود ما قبلها علىٰ سبيل المفاجأة ، نسبة إلى الفجاءة ـ بضم الفاء والمد ـ والمراد بها : الهجوم والبغتة ، تقول : فاجأني كذا : إذا هجم عليك بغتة ؛ نحو : (خرجت من البيت ؛ فإذا أن زيداً قائم على الباب) ، فالفتح علىٰ تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، فالجملة غير تامة ، والتقدير : فإذا قيامه حاصل ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة (خرجت) علىٰ كونها مستأنفة ، والكسر علىٰ عدم التأويل ، والتقدير : فإذا هو قائم على الباب ، فالجملة معطوفة أيضاً علىٰ ما قبلها عطف اسمية علىٰ فعلية .

قال ابن مالك : (والكسر أولىٰ من الفتح ؛ لأن الكسر لا يحوج إلىٰ تأويل) ، فعدم التأويل أولىٰ من التأويل ، ومثل هٰذا المثال المذكور في جواز الوجهين في (إن) قول الشاعر : (من الطويل)

وكنت أرىٰ زيداً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

والبيت أنشده سيبويه ولم يعزه إلىٰ أحد ، و(أرىٰ) بضم الهمزة بمعنىٰ : أظن ، يتعدىٰ إلى اثنين ؛ وهما : (زيداً) و(سيداً) ، وما بينهما اعتراض ، فـ (إذا أنه) يروىٰ بكسر (إن) وفتحها ، فالكسر علىٰ معنى الجملة ؛ أي : فإذا هو عبد القفا ، والجملة مذكورة بتمامها ، والفتح علىٰ معنى الإفراد : فإذا العبودية حاصلة ، علىٰ جعلها مبتدأ حذف خبره .

و(**اللهازم**) : جمع لهزمة ، بكسر اللام وبالزاي ؛ وهو : طرف الحلقوم ، **وقيل** : مضغة تحت الأذن ، **والمعنىٰ** : كنت أظن سيادته ، فلما نظرت إلىٰ قفاه ولهازمه . . تبين لي عبوديته ، **وقيل** : **المعنىٰ** : كنت أظنه سيداً كما قيل ؛ فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن ، وخص هٰذين بالذكر ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز . انتهىٰ « **تصريح** » .

قال في « القاموس » : **الصفع** : ضرب القفا بجمع كفه لا شديداً ، يقال : صفعه من باب منعه ، **والقفا** : مؤخر الرأس ، **واللكز** ـ بضم اللام وسكون الكاف ـ : الضرب في الصدر والحنك ، **والملهز** ـ بكسر الميم وبسكون اللام وفتح الهاء ـ : الضرب بالجمع في اللهازم والرقبة ، يقال : لهز الفصيل ضرع أمه : إذا ضربه برأسه . انتهىٰ منه .

وذكر **الثاني** من المواضع التي يجوز فيها الوجهان ـ الكسر والفتح ـ في همزة (إن) بقوله : (أو) تكسر (إن) أو تفتح إذا وقعت بعد (فاء الجزاء) أي : بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط ؛ نحو : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾[1] ، فالكسر علىٰ معنىٰ : فهو غفور رحيم ، والفتح علىٰ معنىٰ : فالغفران والرحمة حاصلان له .

والثالث : ما ذكره بقوله : (أو) بعد (أما) الاستفتاحية ، بفتح الهمزة وتخفيف الميم ؛ نحو : (أما إنك فاضل) ، فالكسر علىٰ أنها حرف استفتاح بسيط ، والفتح علىٰ أنها بمعنىٰ : حقاً ، وهو قليل . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « التتمة » : والفتح علىٰ أنها مركبة من همزة الاستفهام و(ما) التامة بمعنىٰ شيء ، وصارا بعد التركيب بمعنىٰ : أحقاً ؛ بتقديم الهمزة علىٰ (حقاً) **على الصواب** ،

(١) سورة الأنعام : (٥٤) .

لا بإسقاطها ، وهو قليل ، فالهمزة للاستفهام ، و(ما) في محل نصب على الظرفية ؛ كما انتصب عليها (حقاً) في قوله : (من الوافر)

أحقاً أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق ؟!

تقديره : أفي حق فضلك . انتهىٰ من « التصريح » .

والرابع : ما ذكره بقوله : (أو) بعد (لا جرم) أي : وتكسر أو تفتح (إن) إذا وقعت بعد (لا جرم) ، والغالب فيها بعده : الفتح ؛ نحو : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ ﴾[1] ، فالفتح عند سيبويه علىٰ أن (جرم) : فعل ماض معناه : وجب ، و(أن) وصلتها : فاعل ؛ أي : وجب أن الله يعلم ، و(لا) : صلة زائدة للتوكيد .

ورده الفراء : بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام ، وعلله في المعنىٰ ؛ بأن زيادة الشيء تفيد إطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به .

وجوابه : ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة (لا) في : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾ : من أن القرآن كالسورة الواحدة .

قال المرادي في « شرح التسهيل » : (و« جرم » عند سيبويه بمعنىٰ : حق ، و« لا » رد لما قبلها ، والوقف علىٰ « لا » ، و« أن » وما بعدها في موضع الفاعل) انتهىٰ .

وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في « المغني » عن قطرب .

والفتح عند الفراء علىٰ أن ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ مركبة من حرف واسم بمنزلة : (لا رجل) في التركيب ، ومعناهما بعد التركيب : (لا بد) أو (لا محالة) ، و(من) أو (في) مقدرة بعدهما ؛ أي : لا بد من أن الله يعلم ، أو : لا محالة في أن الله يعلم .

والكسر علىٰ ما حكاه الفراء عن العرب ؛ من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول :

---

(١) سورة النحل : (٢٣) .

(لا جرم لآتينك) ، و : (لا جرم لقد أحسنت) ، و : (لا جرم إنك ذاهب) بكسر (إن) انتهىٰ من « التصريح مع التوضيح » .

والخامس : ما ذكره بقوله : (أو) وقعت (إن) بعد **(واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه)** أي : وتكسر (إن) وتفتح إذا وقعت بعد واو مسبوقة تلك الواو بمفرد صالح للعطف عليه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ ؛ أي : إن لك عدم الجوع والعري فيها ؛ أي : في الجنة ، وهـٰذا مفرد صالح للعطف عليه وقرأ أبو بكر ونافع بكسر همزة (إن) في قوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَؤُا ﴾[1] ، **وهـٰذا محل الشاهد** ؛ إما على الاستئناف ، فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، أو على العطف علىٰ جملة (إن) الأولىٰ ؛ وهي : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ .

وقرأ الباقون بالفتح في همزة : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا ﴾ بالعطف علىٰ ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ من عطف المفرد علىٰ مثله ، والتقدير علىٰ هـٰذا : أن لك عدم الجوع وعدم الظمأ .

وعبارة العليمي : فالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف علىٰ جملة (إن) الأولىٰ ، والفتح بالعطف علىٰ ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ .

واحترز بقوله : (صالح للعطف عليه) من نحو قولك : (إن لي مالاً ، وإن عمراً فاضل) ، فإن (مالاً) مفرد غير صالح للعطف عليه ؛ إذ لا يصح أن يقال : (إن لي مالاً وفضل عمرو) ، فيجب فيه كسر (إن) انتهىٰ .

والسادس منها : ما ذكره بقوله : **(أو وقعت في موضع التعليل)** أي : وتفتح وتكسر (إن) إذا وقعت في موضع التعليل .

مثال وقوعها في موضع التعليل : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[2] ، فالكسر علىٰ أنه تعليل مستأنف بياني ، فهو في المعنىٰ جواب عن

---

(١) سورة طه : (١١٨ ـ ١١٩) .
(٢) سورة الطور : (٢٨) .

أو خبراً عن قولٍ وخبرُها قولٌ ، وفاعلُ القولَينِ واحدٌ ، . . . .

سؤال مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنهم لما قالوا : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ . . قيل لهم : لِمَ فعلتم ذٰلك ؟ فقالوا : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ، فهو تعليل .

وقرأ بالكسر السبعة غير نافع والكسائي .

والفتح علىٰ تقدير لام العلة ؛ أي : لأنه ، وحرف الجر إذا دخل علىٰ (أن) لفظاً أو تقديراً . . فتحت همزتها ، فهو تعليل إفرادي .

وقرأ بالفتح : نافع والكسائي . انتهىٰ « تصريح » .

ومثله : قولهم في تلبية الحج والعمرة : (لبيك إن الحمد والنعمة لك) ، والكسر أرجح .

والسابع : ما ذكره بقوله : (أو) تفتح (إن) أو تكسر إذا وقعت (خبراً عن قول ، و) الحال أن (خبرها) الذي أخبر به عنها (قول) أيضاً ، (و) الحال أن (فاعل القولين) أي : فاعل القول الذي وقعت خبراً عنه وفاعل القول الذي وقع خبراً عنها (واحد) ، **والمعنىٰ** : أو وقعت خبراً عن قول ، ومخبراً عنها بقول ، وفاعل القولين واحد .

مثاله : نحو : (قولي : إني أحمد الله) ، والكسر علىٰ معنىٰ : قولي هٰذا اللفظ ، ولا يصدق علىٰ حمد بغير هٰذا اللفظ ، والفتح علىٰ معنىٰ : قولي حمد الله ، فيصدق علىٰ أي قول تضمن حمداً . انتهىٰ من « التتمة القيمة » .

وعبارة « التصريح » : نحو : (قولي إني أحمد الله) بفتح (أن) وكسرها ، فإذا فتحت . . فالقول علىٰ حقيقته من المصدرية ؛ أي : قولي : حمد الله ، وإذا كسرت . . فهو بمعنى المقول ؛ أي : مقولي : إني أحمد الله ؛ قاله الموضح في « حواشيه على التسهيل » ، ومن خطه نقلت ، فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثاني جملة ، وهي مستغنية عن العائد ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى . انتهىٰ منه .

. . . .

ولو انتفى القول الأول ؛ نحو : (عملي أني أحمد الله) . . فتحت ، أو القول الثاني ؛ نحو : (قولي إني مؤمن) ، أو اختلف قائل القولين ؛ نحو : (قولي : إن زيداً يحمد الله) . . كسرت . انتهىٰ « عليمي » .

والثامن منها : ما ذكره بقوله : (أو) وقعت (بعد « حتى ») الجارة أو العاطفة ؛ كما هو مذكور في نسخ « الكردي » بعد قوله : (أو واو مسبوقة بمفرد) أي : وتفتح وتكسر (إن) إذا وقعت بعد (حتى) الجارة أو العاطفة ، ذكروا أن (إن) تكسر أو تفتح بعد (حتىٰ) من حيث هي هي ، ثم يختص الكسر بالابتدائية ؛ نحو : (مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه) .

والفتح بالجارة والعاطفة ؛ نحو : (عرفت أمورك حتىٰ أنك فاضل) ، فإنها صالحة فيه للجارة والعاطفة ؛ أي : عرفت أمورك إلىٰ فضلك ، أو فضلك ، فلا يجوز الفتح مع الإبتدائية ، ولا الكسر مع الجارة والعاطفة .

وحينئذ يشكل تقييد الشارح (حتىٰ) بـ (الجارة) أو (العاطفة) ، ولا أرىٰ له وجهاً ، بل لو كان تقييدها بالابتدائية . . لكان الخطب أهون ؛ وفاقاً لما يقتضيه ما نقله الدماميني في « شرح التسهيل » عن ابن الحاجب من جواز الوجهين بعد (حتى) الابتدائية ، **فليحرر** . انتهىٰ من « الكردي » .

والتاسع منها : أن تقع أن بعد فعل قسم ولا لام بعده ؛ كقول رؤبة : (من الرجز)

أو تحلفي بربك العلي : أني أبو ذيالك الصبي

يروىٰ : بكسر (إن) وفتحها ، فالكسر على الجواب للقسم ، والبصريون يوجبونه ، ويفتح الكسائي والبغداديون ، وإنما أسقطه الشارح هنا ؛ لأنه ذكره أولاً في المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) بناء علىٰ مذهب البصريين ؛ كما قال هناك ، ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه ؛ كما في « الأوضح » وغيره .

وقد بسطَ في « الأوضحِ » الكلامَ علىٰ هـٰذهِ الأمورِ .

(**وقد بسط في « الأوضح » الكلام علىٰ هـٰذه الأمور**) التي يجوز فيها الوجهان ، فراجعه إن شئت .

وفي بعض تعليقات هـٰذا الشرح : أنه أسقط هنا ـ أي : في محل جواز الوجهين في همزة (إن) ـ موضعين :

الأول منهما : جواز الوجهين بعد (حتىٰ) باعتبارها ابتدائية فتكسر بعدها ، وباعتبارها جارة أو عاطفة فتفتح (أن) بعدهما ، ولـٰكن ذكر هـٰذا في نسخة « الكردي » .

والثاني : وقوعها بعد فعل قسم ولا لام بعده ؛ نحو : (حلفت إن زيداً قائم) ، فالكسر علىٰ أنها مع معموليها جواب قسم ، والفتح علىٰ تقدير علىٰ قبل (أن) وصلتها ، والبصريون يوجبون في هـٰذه المسألة الكسر فقط ؛ كما مر للشارح ذكره في موضع وجوب الكسر . انتهىٰ .

* * *

٤٥ ـ مبحث دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة

ثم شرع المصنف في ذكر لام الابتداء فقال : (ويجوز دخول اللام الابتدائية) على ما بعد (إن) المكسورة .

وخصت هٰذه اللام بالمكسورة ؛ لأنها ـ أي : هٰذه اللام ـ وضعت لتأكيد معنى الجملة التي دخلت عليها ، والمفتوحة مع مدخولها ـ كما مر ـ في تأويل المفرد ، ولا تدخل بعد (ليت) ولا بعد (لعل) ولا بعد (كأن) بالإجماع ؛ لأنهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه في الأصل ، فزال الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه عن معناه الأصلي بتغييرهن له ، ولا تدخل بعد (لٰكن) على الصحيح ؛ لأن ما بعدها مطلوب لما قبلها ، وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها .

سميت بالابتدائية ؛ لأنها تدخل على المبتدأ في الأصل ، وتدخل على غيره بعد (إن) ، وذهب هشام بن معاوية إلىٰ أنها لام جواب القسم في المقسم به قبل (إن) محذوف ، وحكي عن الفراء أيضاً ، ورد : بدخولها على المقسم به في نحو : (لعمرك) وبـ (أيمن الله) ، والمقسم به لا يكون جواب قسم . انتهىٰ « كردي » .

أي : ويجوز دخول اللام المسماة بلام الابتداء **(عند إرادة المبالغة في التأكيد)** أي : في تأكيد نسبة الكلام .

قال العليمي : (أشار الشارح إلىٰ أن فائدة اللام ذٰلك ، قال في « المغني » : ولهٰذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة ؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين . انتهىٰ ، ولهٰذه اللام فائدة ثانية ؛ وهي تخليص المضارع للحال) انتهىٰ منه باختصار .

قال الكردي : (قوله : « عند إرادة المبالغة في التأكيد » يعني : أن أصل التأكيد حاصل بـ « إن » ، وإنما اللام لمبالغة ذٰلك التأكيد ، قال أهل العربية في نحو : « إن زيداً لقائم » : إنه بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ؛ لأنك لفظت بها ، وجئت بحرفين

(علىٰ ما) أي : الَّذي أو شيءٍ (تأخَّرَ مِنْ خبرِ « إنَّ » المكسورةِ) وإن تقدَّمَ معمولُهُ ؛ نحوُ : (إنِّي لوزرٌ ، وإنَّ زيداً لأبوهُ قائمٌ) ، فلو قُدِّمَ الخبرُ . . امتنعَ دخولُ اللَّامِ عليهِ ؛ كما لو كانَ معَ تأخُّرِهِ منفيّاً ، . . . .

مؤكدين ، فكأنك قلت : « زيد قائم ، إن زيداً قائم ، إن زيداً لقائم » ، فالأولىٰ لخالي الذهن ، والثانية للمتردد ، والثالثة للمنكر ، وأما نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ مما ورد في القرآن خطاباً للأنبياء عليهم الصلاة والسلام . . فهو في الحقيقة تعليم للأمة) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**علىٰ ما ؛ أي**) على (**الذي**) إشارة إلىٰ أن (ما) موصولة (أو) علىٰ (**شيء**) أو إشارة إلىٰ أن (ما) نكرة موصوفة ؛ أي : تدخل علىٰ شيء (**تأخر من خبر « إن » المكسورة وإن تقدم معموله**) أي : معمول ذٰلك الخبر عليه ؛ أي : علىٰ ذٰلك الخبر ؛ نحو : (إن زيداً طعامك لآكل) ، ونحو : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ [1] ، وفيه إجازة عمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد صرحوا به ، وذٰلك ما لم يكن ماضياً ، فلا يجوز : (إن زيداً لعمراً ضرب) ، خلافاً للأخفش .

قوله : (**نحو : « إني لوزر » ، و« إن زيداً لأبوه قائم »**) مثل بمثالين ؛ إشارةً إلىٰ أن ذٰلك كذٰلك ، سواء كان الخبر المؤخر مفرداً أم جملةً .

قوله : (**إني لوزر**) بزاي ثم راء ؛ أي : إني لملجأ للخائف والمحتاج .

(**فلو قُدِّم الخبر**) على الاسم ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [2] . . (**امتنع دخول اللام عليه**) أي : على الخبر ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد لو قيل : (إن لَلَدَيْنَا أنكالاً) .

(**كما**) يمتنع دخول اللام على الخبر (**لو كان**) الخبر (**مع تأخره منفياً**) أي : بحرف ؛ لأن أكثر المنفي بما أوله لام ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ ﴾ [3] ، فيجتمع

---

(١) سورة الطارق : (٨) .

(٢) سورة المزمل : (١٢) .

(٣) سورة يونس ﷺ : (٤٤) .

أو ماضياً مُتصرِّفاً خالياً مِنْ (قد) ، . . . .

حينئذ متماثلان هما : لام التوكيد ولام النافي ، فاجتماعهما ممتنع ؛ كأن تقول : (للا يظلم) ، وحملاً لغيره عليه .

وأما قوله : (من الوافر)

وأعلم إن تسليماً وتركا ... للا متشابهات ولا سواء

. . فشاذ .

وعبارة العليمي :

قوله : (**كما لو كان مع تأخره منفياً**) أي : بحرف ؛ لأن أكثر المنفيات بما أوله لام ، فكره دخول لام علىٰ لام ، ثم أجري كل النفي علىٰ سنن واحد ، أو منفياً بفعل ، فلا يقال : (إن زيداً لليس بقائم) .

وتدخل على النافي إذا كان اسماً ؛ نحو : (إن زيداً لغير قائم) ، ويدل عليه : (من البسيط)

. . . . لعندي غير مكفور

فدخلت اللام علىٰ معمول ما عملت فيه غير .

(أو) كان الخبر مع تأخره (ماضياً) نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾[1] ؛ لعدم شبه الماضي بالاسم ، بخلاف المضارع ، (متصرفاً) وفاقاً لبعضهم في تجويز نحو : (إن زيداً لنعم الرجل) ، أو (إن زيداً لعسىٰ أن يقوم) لشبه الجامد بالاسم ، ومنعه الجمهور ، (خالياً من « قد ») فلا يقال : (إن زيداً لقام) ، بخلافه مع (قد) ، فيجوز أن يقال : (إن زيداً لقد علم) لأن (قد) تقربه إلى الحال ، فيشبه المضارع المشابه بالاسم ، ومشابه المشابه للشيء مشابه له ، وزعم بعضهم أن اللام في نحو : (إن زيداً لقد علم) لجواب القسم ، لا للابتداء . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة آل عمران : (٣٣) .

وهـٰذهِ الَّلامُ هيَ الدَّاخلةُ على المُبتدَأ ، وإنَّما أُخِّرَتْ معَ الخبرِ ؛ كراهةَ اجتماعِ حرفي تأكيدٍ ، . . . .

قال العليمي : (وعلم من قوله : « كما لو كان مع تأخره منفياً أو ماضياً . . . » إلىٰ آخره ؛ ـ أي : فإنه يمتنع دخولها عليه في ذٰلك ـ أنها تدخل علىٰ ما ليس واحداً مما ذكر ، وهو المفرد ؛ نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[1] ، والجملة الفعلية التي فعلها مضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ ﴾[2] ؛ لشبهه بالاسم ، ولا فرق في المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره ؛ نحو : « إن زيداً ليذر الشر » ، والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها ، والظرف والجار والمجرور ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[3] ، ومحلهما إذا لم يقدر متعلقهما ماضياً ، والماضي الجامد ؛ نحو : « إن زيداً لنعم الرجل » ، والمقرون بـ « قد » الظاهرة ؛ نحو : « إن زيداً لقد قام » ، والمقرون بـ « قد » المقدرة كما يقتضيه ؛ نحو : « إن زيداً لقام » بتقدير « قد » ، وفي الثلاثة الأخيرة خلاف ، فانظر « التوضيح ») انتهىٰ منه باختصار .

(**وهـٰذه اللام**) التي شرحنا أحكامها (**هي**) اللام (**الداخلة على المبتدأ**) في نحو قولهم : (لزيد قائم) ، قضيته : أنه ليس حقها الدخول علىٰ (إن) ، وفي « المغني » ما يخالفه ؛ فإنه قال : (وليس لها الصدرية في باب « إن » لأنها مؤخرة من تقديم ، ولهـٰذا تسمى المزحلقة ؛ لأن أصل : « إن زيداً لقائم » : « لأن زيداً قائم » ، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين . . .) إلىٰ آخره .

(**وإنما أخرت**) عن (إن) المكسورة وذكرت (**مع الخبر**) فراراً من (**كراهة اجتماع حرفي تأكيد**) في محل واحد وتواليهما لو قدمناها ؛ وهما : (إن) واللام .

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (٣٩)

(٢) سورة النحل : (١٢٤) .

(٣) سورة القلم : (٤) .

وتُسمَّى : اللَّامَ المُزحلَقةَ ، وزُحلِقَتْ دونَ (إنَّ) لئلَّا يتقدَّمَ معمولُها عليها ، (أو) مِنِ (اسمِها) عن خبرِها ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ .

واحترز بـ (**اجتماع**) عن نحو : (إن زيداً لقائم) ، وبـ (**حرفي**) عن نحو : (قام زيد نفسه عينه) .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**اجتماع حرفي تأكيد**) وهما : (إن) واللام ، ولا يرد علىٰ ذٰلك (لهنك) بكسر الهاء ـ وأصله : لإنك ـ في قول الشاعر : (من الطويل)

ألا يا سنا برق علىٰ قلل الحمىٰ ... لهنك من برق علي كريم

لأن لامه زائدة ؛ كما في « التسهيل » ، لا ابتدائية ، مع تغير بنائه بقلب همزتها هاءً . انتهىٰ منه .

(**وتسمىٰ**) هٰذه اللام : (**اللام المزحلقة ، وزحلقت**) أي : أخرت هٰذه اللام عن محلها ؛ وهو أول الكلام (**دون** « **إن** ») المكسورة (**لئلا يتقدم معمولها**) أي : معمول (إن) وهو اسمها (**عليها**) أي : علىٰ (إن) لو أخرناها ، وهو غير جائز .

قوله : (**المزحلقة**) بالقاف وبالفاء من (زحلقه) بمعنىٰ : دحرجه ، أو من (زحلفه) بمعنىٰ : دفعه .

قوله : (**كراهة اجتماع حرفي تأكيد**) ، وأما حكاية نحو : (خرجت فإذا إن لغراباً) . . فشاذ ، ويؤول علىٰ حذف الخبر ؛ أي : فإذا إن بالمكان لغراباً ؛ قاله في « الارتشاف » انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**أو من اسمها**) معطوف علىٰ قوله : (ويجوز دخول اللام علىٰ ما تأخر من خبر « إن » المكسورة) أي : ويجوز دخولها علىٰ ما تأخر من اسمها (**عن خبرها**) ، والجار والمجرور متعلق بـ (تأخر) في المتن ، أتىٰ به ؛ ليعطف عليه قوله الآتي : (أو عن معمول خبرها) انتهىٰ « كردي » ، (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾)

ولا يكونُ الخبرُ في ذٰلكَ إلَّا ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ، أو عن معمولِ خبرِها ؛ نحوُ : (إنَّ فيكَ لزيداً راغبٌ) .

وعبارةُ بعضِهِم تقتضي أنَّ تأخُّرَ الاسمِ عنِ الخبرِ شرطٌ في دخولِ اللَّامِ عليهِ ، وليسَ كـذٰلـكَ ، . . . .

لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[1] ، وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء ؛ وذٰلك نحو قول بعض العرب : (خرجت فإذا إن لغداءنا) ، وينبغي أن يقدر الفاصل ؛ أي : فإذا إن بالمكان لغداءنا . انتهىٰ « عليمي » كما مر آنفاً عن الكردي .

(**ولا يكون الخبر**) أي : خبر إن (**في ذٰلك**) أي : فيما إذا دخلت هـٰذه اللام علىٰ ما تأخر من اسمها (**إلا ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً**) لامتناع إيلائها بمرفوع لفظاً أو تقديراً وكذا محلاً ، إلا الظرف والمجرور ؛ لتوسعهم فيهما في غير ما باب .

وقوله : (**أو عن معمول خبرها**) معطوف علىٰ قوله : (عن خبرها) أي : أو تدخل علىٰ ما تأخر من اسمها عن معمول خبرها (**نحو**) قولك : (**إن فيك لزيداً راغب**) .

قال الرضي : (ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله ؛ لنقصان حقه من التصدر ، وذٰلك المعمول هو الجار والمجرور في قوله : « فيك » في مثاله ، وهـٰذا مبني علىٰ جواز تقديم معمول خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ كما في « التوضيح » ، ومنعه ابن مالك في أول باب « إن ») .

قوله : (**وعبارة بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كالبدر بن مالك في « شرح الألفية » (**تقتضي أن تأخر الاسم عن الخبر شرط في**) جواز (**دخول اللام عليه**) أي : على الاسم ، وعلىٰ ذٰلك فلا يصح قولك : (إن فيك لزيداً راغب) لعدم تأخر الاسم فيه عن الخبر ، وإلىٰ عدم الجواز ذهبت المغاربة .

(**وليس**) الحكم المعلوم من الخارج كائناً (**كذٰلك**) أي : كما تقتضيه عبارة

---

(١) سورة آل عمران : (١٣) .

بلِ الشَّرطُ : أَلَّا يليَ (إنَّ) لئلَّا يجمعَ بينَ حرفي تأكيدٍ ؛ كما مثَّلْنا .

(أو ما توسَّطَ) بينَ الخبرِ والاسمِ ، أو بينَ الاسمِ وغيرِهِ (مِنْ معمولِ الخبرِ) نحوُ : (إنَّ زيداً لطعامُكَ آكلٌ ، وإنَّ في الدَّارِ لعندَكَ زيداً جالسٌ) ، . . . .

بعضهم من اشتراط تأخر الاسم عن الخبر في جواز دخول اللام عليه ، (**بل الشرط**) المعتبر عند الجمهور : (**ألا يلي**) الاسم (**إن**) المكسورة ؛ سواء تأخر عن الخبر أم تقدم عليه (**لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ؛ كما مثلنا**) لذلك بقولنا : (إن فيك لزيداً راغب) .

وقوله : (**أو ما توسط بين الخبر والاسم ، أو بين الاسم وغيره من معمول الخبر**) معطوف على قوله : (وتدخل اللام على ما تأخر من خبر « إن » المكسورة) .

مثال دخولها على ما توسط بين الخبر والاسم : (**نحو**) قولك : (« **إن زيداً لطعامك آكل** » ، و) مثال دخولها على ما توسط بين الاسم وغيره ؛ أي : غير الاسم من معمول الخبر : نحو : (**إن في الدار لعندك زيداً جالس**) .

وفي « الكردي » : والهاء في (**غيره**) عائدة على الاسم .

وقوله : (**من معمول الخبر**) كـ (في الدار) في هذا المثال .

وقول الماتن : (**من معمول الخبر**) بيان لما توسط لا لغيره من كلام الشارح ؛ لفساد المعنى .

قوله : (**إن زيداً لطعامك آكل**) مثال لما توسط بين الخبر والاسم ، و(آكل) فيه : اسم فاعل ، ولا يجوز أن يكون فعلاً ؛ لأن دخول هذه اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على عامله ، وقد مر أنها لا تدخل على الفعل الماضي الواقع خبراً لـ (إن) خلافاً للأخفش ، قال في قول الماتن : (معمول الخبر) : للعهد ؛ أي : الخبر المذكور الصالح لدخول (أل) عليه ، وهو اسم الفاعل ، لا الفعل الماضي .

قوله : (**وإن في الدار لعندك زيداً جالس**) مثال لما توسط بين الاسم ؛ وهو

فلو أُخِّرَ عنِ الخبرِ . . امتنعَ دخولُها عليهِ ؛ كما لو كانَ مَعَ توسُّطِهِ حالاً ، أوِ الخبرُ غيرُ صالحٍ للَّامِ ، وظاهرُ كلامِهِ : . . . .

(زيداً) ، وبين غيره من معمولات الخبر ؛ وهو (في الدار) فإنه معمول لـ (جالس) مثل (عند) ، (**فلو أخر**) معمول الخبر (**عن الخبر**) نحو : (إن زيداً آكل طعامك) في المثال الأول ، ونحو : (إن زيداً جالس في الدار عندك) . . (**امتنع دخولها**) أي : دخول اللام (**عليه**) أي : علىٰ ذٰلك المعمول الذي أخر (**كما لو كان**) أي : كما يمتنع دخول اللام عليه لو كان ذٰلك المعمول (**مع توسطه**) بين الاسم والخبر (**حالاً**) أي : مع توسط ذٰلك المعمول بينهما كان حالاً من الضمير المستتر في الخبر في قسميه المذكورين فيما يظهر .

مثال وقوعه حالاً في القسمين المذكورين : نحو : (إن زيداً راكباً منطلق) في القسم الأول ، ونحو : (إن اليوم زائراً عمراً قادم) .

وفرقوا ؛ أي : فرق النحاة في ذٰلك ؛ أي : في دخول اللام وامتناعه بين الحال حيث منعوا دخول اللام عليها ، وبين الظرف حيث جوزوا دخول اللام عليه ؛ أي : فرقوا بينهما : بأن الحال لا يكون خبراً وهي حال ، والظرف يكون خبراً وهو ظرف ، فجاز دخول اللام فيه ـ أي : في الظرف ـ دونها ؛ أي : دون الحال .

وفرقوا بينها ـ أي : بين الحال ـ وبين المفعول : بأن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة ، فشارك هو ـ أي : المفعول ـ الاسم والخبر في العمدية ، بخلاف الحال .

(**أو كان الخبر**) مع توسط ذٰلك المعمول (**غير صالح للام**) أي : لدخولها عليه ؛ كما في نحو قولك : (إن عمراً زيداً ضرب) إذ الفعل الماضي كما مر لا يقبل اللام بدون (قد) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال أولاً : (ويجوز دخول اللام علىٰ ما تأخر من خبر « إن » المكسورة) ، وقال ثانياً : (أو علىٰ ما توسط من معمول

دخولُها عليهِ وإن صحبَتِ الخبرَ أيضاً ، وهوَ ما صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ وأبو حيَّانَ ، وصحَّحَ بعضُهُمُ المنعَ ؛ ....

الخبر) : (**دخولها**) أي : جواز دخول اللام (**عليه**) أي : علىٰ معمول الخبر (**وإن صحبت**) تلك اللام (**الخبر أيضاً**) أي : كما دخلت على الخبر أولاً .

قال الكردي : (قوله : « وظاهر كلامه . . . » إلىٰ آخره لم يبن لي ظهور ذٰلك ، كيف يكون ظاهراً والحال أن العطف بـ « أو » لأحد شيئين أو الأشياء ، وعطف المصنف في كلامه بـ « أو » حيث قال : « أو ما توسط من معمول الخبر » ، ثم رأيت شارح « الجامع » صرح بما ذكرته حيث قال : « وأفاد عطف بعض مدخول اللام بـ « أو » أنها لا تدخل علىٰ شيئين مما ذكر في كلام واحد » انتهىٰ .

وكون « أو » هنا : للإباحة ؛ كما في : « جالس الحسن أو ابن سيرين » لا يصح ؛ لأن ذٰلك مختص بالطلب .

مثال دخولها على المعمول مع دخولها على الخبر : نحو : « إني لبك لواثق » حكاه قطرب ، ونحو : « إني لبحمد الله لصالح » حكاه الكسائي) .

(**وهو**) أي : دخول اللام على المعمول بعد دخولها على الخبر (**ما صححه ابن مالك**) بقلة حيث قال في « التسهيل » : (وربما زيدت اللام بعد « إن » قبل الخبر المؤكد بها ـ أي : باللام ـ بأن دخلت علىٰ معموله المتوسط) انتهىٰ .

وهٰذا صريح في أن اللام الأولىٰ في قولك : (إني لبك لواثق) عند ابن مالك زائدة ، لا أنها لام ابتداء ، خلافاً لما أوهمه قول الشارح : (وظاهر كلامه : دخولها عليه وإن صحبت الخبر) كبعض شراح « التسهيل » ، نبه عليه الدماميني .

(**و**) صححه (**أبو حيان**) أي : صحح أبو حيان ما صححه ابن مالك في بعض كتبه ، وعليه المبرد والزجاج في رواية عنهما ، ومنع ذٰلك الجمهور ، (**وصحح بعضهم**) وهو ابن عصفور (**المنع**) أي : منع زيادة اللام في المعمول لتأكيد اللام

لأنَّ الحرفَ إذا أُعيدَ للتَّأكيدِ . . لَمْ يُعدْ إلَّا مَعَ ما دخلَ عليهِ ، أو مَعَ ضميرِهِ ، ولا يُعادُ مَعَ غيرِهِ إلَّا في ضرورةٍ .

وقضيَّةُ كلامِ بعضِهِم : أنَّ توسُّطَ المعمولِ بينَ الاسمِ والخبرِ شرطٌ لدخولِ اللَّامِ عليهِ ، وليسَ . . . .

التي صحبت الخبر (**لأن**) القاعدة : أن (**الحرف إذا أعيد للتأكيد . . لم يعد إلا مع**) إعادة (**ما دخل عليه**) أولاً ؛ نحو : (إن زيداً إن زيداً قائم) ، (**أو**) إلا (**مع ضميره**) أي : مع ضمير ما دخل عليه أولاً ؛ نحو : (إن زيداً إنه قائم) ، (**ولا يعاد**) الحرف للتأكيد (**مع غيره**) أي : مع غير ما دخل عليه أو مع ضميره ، وهنا : زيادة اللام في المعمول لتأكيد اللام التي دخلت على الخبر مخالف لهٰذه القاعدة المذكورة ، فلا يصح زيادتها هنا للتأكيد ؛ لكونها خرقاً للقاعدة المذكورة ؛ أي : فلا يعاد الحرف للتأكيد مع غير ما دخل عليه أولاً أو مع غير ضميره (**إلا في ضرورة**) الشعر .

وفهم : أنه يمتنع إذا لم يفصل بينهما أصلاً بشيء من باب أولىٰ إلا في الضرورة ؛ **سواء اختلفا لفظاً واتحدا معنىً** ؛ كقوله : (فأصبح لا يسألنه عن بما به) حيث أكد (عن) بالباء في (بما) وهي بمعنىٰ (عن) ، **أو اتحدا لفظاً ومعنىً** ؛ كقوله : (من الرجز)

لا ينسينك الأسىٰ تأسياً فما ... ما من حمام أحد معتصما

وكقوله : (من الخفيف)

إنَّ إنَّ الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد ضيما

فأكد الحرف في ذٰلك بالحرف من غير فاصل ، وأجازه الزمخشري اختياراً ، ورده ابن مالك في « التسهيل » وولده . انتهىٰ من « الكردي » .

(**وقضية كلام بعضهم : أن توسط المعمول**) أي : معمول الخبر (**بين الاسم والخبر شرط لـ**) جواز (**دخول اللام عليه**) أي : علىٰ ذٰلك المعمول ؛ كما في المثال السابق من قوله : (إن زيداً لطعامك آكل) ، (**وليس**) الحكم المعلوم خارجاً كائناً

كذٰلكَ ، بلِ الشَّرطُ : أن يُفصلَ المعمولُ عن (إنَّ) كما مثَّلْنا .

(أو) مِنْ (ضميرِ الفصلِ) نحوُ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ ، سُمِّيَ به ؛ لكونِهِ فاصلاً بينَ الخبرِ والتَّابعِ . . . .

(**كذٰلك**) أي : كمقتضىٰ كلام بعضهم ، فلا يجوز عند ذٰلك البعض : (**إن في** الدار لعندك زيداً جالس) لعدم توسط معمول الخبر الذي هو (عندك) بين الاسم والخبر ، (**بل الشرط**) المعتبر في جواز دخول اللام على المعمول : (**أن يفصل**) ذٰلك (**المعمول**) الذي دخلت عليه اللام (**عن** « **إن** ») المكسورة ، وذٰلك (**كما مثلنا**) سابقاً بقولنا : (إن في الدار لعندك زيداً جالس) ، فإنه فصل فيه بين (لعندك) وبين (إن) المكسورة بلفظة : (في الدار) .

وقوله : (**أو من ضمير الفصل**) معطوف علىٰ قوله : (من معمول الخبر) .

والمعنىٰ : ويجوز دخول اللام الابتدائية علىٰ ما تأخر من خبر (إن) ، أو ما تأخر من اسمها ، أو ما توسط بين الاسم والخبر من معمول الخبر ، أو من ضمير الفصل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ هَٰذَا ﴾) القرآن (﴿ لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾)[1] ؛ أي : لهو الخبر الصادق ؛ لكونه من عند الله تعالىٰ .

(**سمي**) هٰذا اللفظ ؛ يعني : لفظ (هو) ، (به) أي : بضمير الفصل (**لكونه**) أي : لكون هٰذا اللفظ (**فاصلاً**) أي : مميزاً (**بين الخبر والتابع**) أي : لتمييزه الخبر عن احتماله الصفة ؛ وذٰلك التمييز في الاسم الذي يصلح لهما ؛ أي : يصلح لكونه خبراً أو صفة ، فإذا قلت : (إن زيداً لهو القائم) . . تعين في القائم أن يكون خبر (إن) ، لا صفة لـ (زيد) لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف ، فلو لم تأت به . . لاحتمل القائم أن يكون خبراً لـ (إن) وأن يكون صفة ، فتبقى النفس متشوفة لذكر الخبر ، ثم اتسع فيما لا لبس فيه .

---

(١) سورة آل عمران : (٦٢) .

والكوفيُّونَ يسمُّونَهُ : عماداً ؛ لأنَّهُ يُعتمدُ عليهِ في تأديةِ المعنىٰ ، أو لأنَّهُ حافظٌ لِمَا بعدَهُ ، حتَّىٰ لا يسقطَ عنِ الخبريَّةِ ؛ كالعمادِ في البيتِ الحافظِ للسَّقفِ من السُّقوطِ ، والصَّحيحُ : أنَّهُ اسمٌ ، وأنَّهُ لا محلَّ لهُ مِنَ الإعرابِ ، . . . .

قال الكردي : (قوله : « أو من ضمير الفصل » معطوف علىٰ قوله : « من معمول الخبر » أي : أو علىٰ ما توسط بين الاسم والخبر من ضمير الفصل .

قوله : « سمي به » أي : سماه البصريون به ؛ لأن صيغته صيغة ضمير وليس بضمير ، ويسمىٰ عندهم أيضاً بالفصل ؛ لما ذكر) .

(**والكوفيون يسمونه : عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى**) المراد من الكلام ؛ وهو خبرية ما بعده لا وصفيته ، (**أو لأنه حافظ لما بعده ؛ حتىٰ لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط ، والصحيح : أنه اسم ، وأنه لا محل له من الإعراب**) كاسم الفعل .

وفي « الخضري » : وإنما سُمي ضميراً مع أنه حرف لا محل له من الإعراب عند الأكثر ؛ لأنه علىٰ صورته ، **وقيل** : اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل ، **وقيل** : له محل ما قبله ، **وقيل** : محل ما بعده ، ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما ؛ كـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1] ، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾[2] ، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[3] ، وفي بعض ذٰلك خلاف بسطه في « المغني » انتهىٰ « خضري » ، وقد ذكرنا شروطه في « التتمة » .

قال الكردي : (قوله : « ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ﴾[4] . . . » إلىٰ آخره ،

---

(١) سورة الأعراف : (١٥٧) .

(٢) سورة المائدة : (١١٧) .

(٣) سورة الصافات : (١٦٥) .

(٤) سورة آل عمران : (٦٢) .

و(مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ خبرِ إنَّ) للبيانِ .

وذٰلك إذا لم يعرب « هو » مبتدأ ، وإلا فهو مع الخبر الواقع بعده جملة اسمية ، ولا يكون حينئذ ضمير فصل ؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح .

قوله : « لكونه فاصلاً بين الخبر والتابع » **يعني** : أنه يميز الخبر عن كونه تابعاً للمبتدأ بكونه نعتاً له ، فإنك إذا قلت : « زيد الكريم » على الابتداء والخبر . . ربما توهم السامع أن « الكريم » نعت للمبتدأ فينتظر الخبر ، وإذا قلت : « زيد هو الكريم » . . فصل وبين هٰذا الضمير « الكريم » عن كونه نعتاً ، وجعله مسجلاً عليه بالخبرية ، ثم اطرد ذٰلك في « باب النواسخ » الذي لا التباس فيه للخبر بتبعيته للاسم ؛ نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ (١) ، و﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ (٢) ، وغير ذٰلك ؛ حملاً على الأصل الذي هو المبتدأ والخبر .

قوله : « حتىٰ لا يسقط عن الخبرية » أي : بصيرورته نعتاً .

قوله : « **والصحيح** : أنه اسم ، وأنه لا محل له . . . » إلىٰ آخره ، **وقيل** : إنه اسم وله محل من الإعراب ، **وقيل** : إنه حرف ، وقد ذكرته مفصلاً في « نظمي لحروف المعاني » و« شرحه ») .

قوله : (و« من » في قوله : « **من خبر إن** ») حيث قال في أول كلامه : ويجوز دخول اللام الابتدائية علىٰ ما تأخر من خبر (إن) المكسورة (**للبيان**) أي : لبيان (ما) الموصولة في قوله : (ما تأخر) ، فيكون الجار والمجرور حالاً من (ما) الموصولة ؛ أي : حالة كون ما تأخر من خبر (إن) أو اسمها . . . إلىٰ آخره ، لا أنه متعلق بـ (تأخر) وهو ظاهر واضح . انتهىٰ من « الكردي » .

---

(١) سورة آل عمران : (٦٢) .

(٢) سورة المائدة : (١١٧) .

تنبيهٌ

لا تدخلُ اللَّامُ في غيرِ ما ذُكِرَ ، وسُمِعَ في مواضعَ ، وخُرِّجَتْ علىٰ زيادتِها ؛ نحوُ :

أُمُّ ٱلْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ ....

(تنبيه)

قوله : (**تنبيه**) أي : هـٰذا الكلام الآتي منبه للسامع من الغفلة إلى استماع ما يلقىٰ إليه من الكلام ؛ لأنه كلام نفيس ، وهو من أسماء التراجم ، يجري فيه من أوجه الإعراب ما جرىٰ في نحو (الباب) .

(**لا تدخل**) هـٰذه (**اللام**) الموضوعة لتأكيد معنى الكلام (**في غير ما ذكر**) من المواضع الأربعة المذكورة سابقاً ؛ لإفادة هـٰذا المعنىٰ ، وهي : ما تأخر من خبر (إن) المكسورة ، أو ما تأخر من اسمها ، أو ما توسط من معمول خبرها ، أو ما توسط من ضمير الفصل ، (**و**) لـٰكن (**سمع**) من كلام الفصحاء : دخولها (**في مواضع**) غير هـٰذه الأربعة من غير إفادة التأكيد في الكلام ، (**وخُرِّجت**) أي : حمل ما سمع من دخولها علىٰ غير هـٰذه الأربعة (**علىٰ زيادتها**) .

قال العليمي : (**ظاهر الكلام** : أنها في هـٰذه الحالة لا تدل على التأكيد ؛ كلام الابتداء في المواضع الأربعة المذكورة آنفاً ، ومما سمع فيه زيادة : واو المعية المغنية عن الخبر ؛ نحو : « كل رجل وضيعته » ، وقاس عليه الكسائي نحو : « إن كل ثوب وثمنه » بناءً علىٰ أنه لا حذف ، والخبر « وضيعته » لأن الواو بمعنىٰ : مع) انتهىٰ منه بتصرف .

ومما سمع فيه دخول اللام وخرج علىٰ زيادتها : (**نحو**) قول رؤبة في « ديوانه » **وقيل** : لعنترة بن عروس في « خزانة الأدب » : (من الرجز)

(أم الحليس لعجوز شهربة) تـرضـىٰ مـن الـلـحـم بـعـظـم الـرقـبـة

و(**من**) في قوله : (من اللحم) بمعنىٰ : عن ، **والشهربة** : العجوز الفانية ،

.... وَلَـكِـنَّـنِـي عَـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ

قالَ البدرُ بنُ مالكٍ : وأحسنُ ما زيدَتْ فيهِ قولُهُ :

إِنَّ ٱلْـخِـلَافَـةَ بَـعْـدَهُـمْ لَـتَـمِـيـمَـةٌ وَخَـلَائِـفُ ظُـرُفٌ لَـمِـمَّـا أَحْـقِـرُ

والشاهد فيه : (لعجوز) حيث دخلت لام الابتداء علىٰ خبر المبتدأ المتأخر ، وهو من باب الشذوذ .

ومما سمع من ذٰلك : قول الشاعر المجهول : (من الطويل)

يـلـومـنـنـي فـي حـب لـيـلـىٰ عـواذلـي (ولٰـكـنـنـي عـن حـبـهـا لـعـمـيـد)

والعميد : الحزين من شدة العشق ، **والشاهد فيه** : (لعميد) حيث استدل به الكوفيون علىٰ جواز دخول اللام في خبر (لٰكن) ، والبصريون خرجوه على الضرورة .

قال العليمي : (لا يعرف له قائل ، ولا تتمة له ، ورواه عدل ، والشاهد فيه ظاهر) انتهىٰ .

(قال البدر بن مالك : وأحسن ما زيدت فيه قوله) أي : قول الشاعر الآخر : (من الكامل)

(إن الـخـلافـة بـعـدهـم لـدمـيـمـة وخـلائـف ظـرف لـمـمـا أحـقـر)

والبيت قائله مجهول ، **والشاهد فيه** : (لمما) حيث دخلت اللام على الخبر مع تأخره ، وهي زائدة ، وإنما حسن ذٰلك : دخول اللام قبلها علىٰ خبر (إن) وهو (دميمة) من (الدمامة) وهي : الحقارة ، **والخلائف** : جمع خليفة ، و(**ظرف**) : جمع ظريف ، و(**مما**) بمعنىٰ : (من) الموصولة ؛ أي : لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلىٰ من سلف منهم وإن كان الذين أحقرهم ظرفاً بالنظر إلىٰ أنفسهم ، ويجوز أن يكون المعنىٰ : لشيء أحقره ، فـ (ما) حينئذ علىٰ بابه لغير العاقل . انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

(ويجبُ) دخولُها (مَعَ) إنِ (المُخفَّفة) المكسورةِ الهمزةِ (إن أُهمِلَتْ ولَمْ يظهرِ المعنىٰ) لأنَّها لَمَّا أُهمِلَتْ . . صارَتْ بصورةِ (إنِ) النَّافيةِ ، فخيفَ اللَّبسُ ، فجيءَ بعدَها باللَّامِ ؛ دفعاً لهُ ، . . . .

---

٤٦ ـ مبحث وجوب دخول اللام مع (إن) المكسورة المخففة

(**ويجب دخولها**) أي : اللام (**مع « إن » المخففة المكسورة الهمزة**) أي : تخفف (إن) المكسورة عند البصريين ؛ لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ؛ أي : لثقلها بالتشديد وكثرة استعمالها (**إن أهملت**) إن ؛ أي : أبطل عملها ، فصار ما بعدها مبتدأ وخبراً (**ولم يظهر المعنىٰ**) أي : معناها الذي هو الإثبات .

وعبارة المصنف في « شرحه » : وقد يكون دخول اللام علىٰ (إن) المكسورة واجباً وذٰلك بثلاثة شروط :

أحدها : ما ذكره بقوله : (إن خففت) .

وثانيها : ما ذكره بقوله : (إن أهملت) .

وثالثها : ما ذكره بقوله : (ولم يظهر المعنى) المراد منها .

فإن اختل شرط منها ؛ بأن شددت ، نحو : (إنَّ زيداً قائم) ، أو خففت وأعملت ؛ نحو : (إن زيداً قائم) ، أو خففت وأهملت وظهر المعنى المراد منها ؛ كما في البيت الآتي . . لم يجب دخول اللام عليها ، بل يجوز إدخالها عليها وتركه ، وإنما وجب دخول اللام عليها بهٰذه الشروط الثلاثة (**لأنها لما أهملت**) وعطلت عن العمل . . (**صارت**) صورتها (**بصورة « إن » النافية**) أي : علىٰ صورة (إن) النافية ، (**فخيف اللبس**) أي : الالتباس بينهما ؛ لاتحاد صورتهما ، (**فجيء بعدها**) أي : بعد هٰذه المخففة (**باللام**) المفتوحة (**دفعاً له**) أي : للالتباس الحاصل بينهما .

ويؤخذ من قوله : (دفعاً للبس) أنها ـ أي : أن هٰذه المخففة ـ إذا كانت عاملة ، وخيف اللبس بينهما ؛ بأن كان اسمها مبنياً لا يظهر إعرابه ؛ نحو : (إن هٰذا لقائم) ،

وتُسمَّى : اللَّامَ الفارقةَ ، فإن أُعمِلَتْ ، أو ظهرَ المعنىٰ ؛ لوجودِ قرينةٍ دافعةٍ لاحتمالِ النَّفيِ ، لفظيَّةٍ بأن يكونَ الخبرُ منفيّاً ؛ نحوُ : (إنْ زيدٌ لن يقومَ) ؛ أو معنويَّةٌ ؛ كأنْ يكونَ الكلامُ سيقَ للمدحِ ؛ كقولِهِ :

أَنَـا ٱبْـنُ أُبَـاةِ ٱلـضَّـيْـمِ مِـنْ آلِ مَـالِـكٍ وَإِنْ مَـالِـكٌ كَـانَـتْ كِـرَامَ ٱلْـمَـعَـادِنِ

أو كان مقصوراً ؛ نحو : (إن الفتىٰ لذاهب) . . فلا بد من اللام وإن اعتقدت الإعمال فيهما ؛ للَّبس الناشئ من عدم ظهور الإعراب ، ولهٰذا لم يجب اللام إذا أتبعتهما بتابع ظاهري الإعراب ؛ نحو : (إن هٰؤلاء القائمين كرام) ، و(إن الفتى الكريم لذاهب) بنصب (الكريم) لانتفاء اللبس ؛ كما في « الكردي » .

(وتسمىٰ) هٰذه اللام : (اللام الفارقة) لفرقها بين (إن) المخففة و(إن) النافية ، (فإن أعملت) هٰذه المخففة إعمالاً ظهر أثرها في المعمول ؛ نحو : إن زيداً قائم ، (أو ظهر المعنى) المراد منها ؛ وهو الإثبات (لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي ، لفظية) كانت تلك القرينة (بأن يكون الخبر منفياً ؛ نحو : إن زيداً لن يقوم) **لأنه يبعد إرادة النافية حينئذ ، وإلا كان نفياً للنفي ، ونفي النفي إثبات ، فلا حاجة للنفي ، بل الموضع موضع الإثبات** ، (أو معنوية) وتلك المعنوية : (كأن يكون الكلام سيق) وذكر (لـ) غرض (المدح ؛ كقوله) أي : كقول الطرماح ـ بكسر المهملة وتشديد الميم ـ **في « ديوانه » ، والطرماح لقب له ، ومعناه : الطويل ، وقيل : سمي بذٰلك لزهوه ، واسمه : الحكم بن حكيم** . انتهىٰ « سج » : (من الطويل)

(أنـا ابـن أبـاة الـضـيـم مـن آل مـالـك وإن مـالـك كـانـت كـرام الـمـعـادن)

و(**أباة**) كقضاة : جمع آب ؛ بمعنىٰ : ممتنع ، و(**الضيم**) : الظلم ، و(**مالك**) : اسم أبي قبيلة ؛ ولذٰلك قال : (كانت) بالتأنيث ؛ مراعاة لمعنى القبيلة ، وصرفها مراعاةً لمعنى الحي ، أو لمعنى الأب ، وصرف (المعادن) لدخول (أل) عليه لا للضرورة كما قيل ، والتمثيل بذٰلك يدل على الاحتياج للام مع الإهمال وإن دخلت على الفعل . انتهىٰ « عليمي » .

. . لَمْ يجبْ دخولُها ، بل قد يجبُ تركُها ؛ كالمثالِ المذكورِ .

وقضيَّةُ كلامِهِ في « الشَّرحِ » : أنَّ هـٰذِهِ اللَّامَ هيَ لامُ الابتداءِ ، وبهِ صرَّحَ في « الأوضحِ » ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ ، وذهبَ بعضُهُم إلىٰ أنَّها لامٌ أُخرى اجتُلِبَتْ للفرقِ ، . . . .

قال الكردي : (ولو قال : « لكانت » باللام . . لجاز ، ولـٰكن استغنىٰ عنها ؛ لكونه بصدد المدح ، وتوهم النفي ممتنع ، و« أباة الضيم » أي : الذين يأبون تحمل الضيم ؛ أي : الظلم ، و« أباة » : جمع آب ؛ كقضاة جمع قاض ، و« مالك » : اسم قبيلة ؛ ولذٰلك قال : « وكرام كانت » وصرفها ؛ نظراً لمعنى الحي) انتهىٰ منه .

ومعنىٰ (كرام المعادن) أي : عظام القبائل وأشرافهم وأصولهم .

وقوله : (**لم يجب دخولها**) أي : لم يجب دخول اللام علىٰ خبرها ، جواب لقوله : (فإن أعملت أو ظهر المعنىٰ) ، (**بل قد يجب تركها**) أي : ترك اللام (**كالمثال المذكور**) يعني قوله : (إن زيداً لن يقوم) لوجود قرينة دافعة لتوهم النفي .

(**وقضية كلامه**) أي : كلام المصنف (**في « الشرح »**) حيث قال فيه : (وقد يكون دخول) هـٰذه اللام السابقة المذكورة آنفاً (علىٰ خبر « إن ») واجباً ؛ لأن قوله : (هـٰذه اللام) هي المذكورة سابقاً ، وهي لام الابتداء : (**أن هـٰذه اللام**) الداخلة علىٰ (إن) المخففة (**هي لام الابتداء ، وبه**) أي : بكونه لام الابتداء (**صرح في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » ، (**وهو**) أي : كونها لام الابتداء (**مذهب سيبويه ، واختاره**) أي : اختار كونها لام الابتداء (**ابن مالك**) قال في « التسهيل » : (وليست هـٰذه اللام غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي الفارسي) .

(**وذهب بعضهم إلىٰ أنها**) أي : إلىٰ أن هـٰذه اللام (**لام أخرىٰ**) أي : لام غير الابتدائية (**اجتلبت**) ولفظت (**للفرق**) بين (إن) المخففة وبين (إن) النافية .

وثمرةُ الخلافِ تظهرُ فيما إذا تقدَّمَ عليها فعلٌ قلبيٌّ ؛ كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » ، فمَنْ جعلَها لامَ الابتداءِ . . كسرَ همزةَ (إن) ، ومَنْ جعلَها لاماً أُخرىٰ . . فتحَها .

وهٰذا البعض الذي يقول : هي لام أخرىٰ أبو علي الفارسي ، وتبعه تلميذه ابن جني وجماعة قالوا : إنها غير الابتدائية ، اجتلبت لمجرد الفرق بين (إن) المخففة والنافية ، محتجاً بدخولها على الماضي المتصرف في نحو : (إن زيداً لقام) ، وبدخولها علىٰ منصوب الفعل المؤخر عنه ناصبه في نحو : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[1] ؛ أي : وجدنا لفاسقين ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة . انتهىٰ « كردي » .

(وثمرة) هٰذا (**الخلاف**) الجاري بين سيبويه ومن وافقه كابن مالك ؛ من أنها لام الابتداء لا غير ، والجاري بين أبي علي ومن وافقه كابن جني ؛ من أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق بين المخففة والنافية (**تظهر فيما إذا تقدم عليها**) أي : علىٰ هٰذه اللام التي اختلفوا فيها (**فعل قلبي**) أي : فعل من أفعال القلوب ؛ وهي أخوات (ظن) .

مثال الفعل القلبي : (**كقوله عليه الصلاة والسلام : « قد علمنا »**) وظننا (**« إن كنت لمؤمناً »**) أي : كونك مؤمناً .

(**فمن جعلها لام الابتداء . . كسر همزة « إن »**) لأن لام الابتداء لا تدخل إلا علىٰ (إن) المخففة المكسورة ؛ وهم سيبويه ومن وافقه .

(**ومن جعلها لاماً أخرىٰ**) أي : فارقة بين المخففة والنافية . . (**فتحها**) أي : فتح همزة (أن) إذ لا مانع من تسلط الفعل الذي قبلها عليها .

وفي هٰذه الثمرة نظر ؛ لأن المطلوب هنا : الفرق بين (إن) المكسورة المخففة الثلاثية الوضع ، وبين (إن) المخففة النافية الثنائية الوضع ، وإنما يستفاد من هٰذه

---

(١) سورة الأعراف : (١٠٢) .

. . . .

الثمرة : الفرق بين (إن) المكسورة المخففة وبين (أن) المخففة المفتوحة ، اللتين كلاهما ثلاثية الوضع ، **تأمل** .

وقد مر عن الكوفيين : أن (إن) المشددة المكسورة المثبتة هي المخففة الثلاثية الوضع ، وأن (إن) الخفيفة هي النافية الثنائية الوضع ، وأن اللام بعدها بمعنىٰ (إلا) ، واستدلوا على استثنائيتها بقوله : (من البسيط)

أمسىٰ أبان ذليلاً بعد عزته … وإن أبان لمن أعلاج سودان

أي : من أعلاج سودان ، وعلىٰ قولهم : فإن في قوله صلى الله عليه وسلم : « قد علمنا إن كنت لمؤمناً » بالكسر ؛ لأن (إن) النافية مكسورة أبداً على المشهور . انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

(ومثلُ « إنَّ ») المشدَّدةِ في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ (« لا » النَّافيةُ للجنسِ) لمشابهتِها لها في التَّوكيدِ ، ولزومِ الصَّدرِ ، والدُّخولِ على الجملةِ الاسميَّةِ ، وتُسمَّىٰ :

---

٤٧ ـ مبحث (لا) النافية للجنس
التي تعمل عمل (إن) المشددة المكسورة

أي : ولما فرغ المصنف من ذكر أحكام (إن) وأخواتها . . أراد أن يشرع في ذكر أحكام (لا) النافية للجنس فقال : (**ومثل « إن » المشددة**) المكسورة (**في نصب الاسم ورفع الخبر « لا » النافية لـ**) حكم الخبر عن (**الجنس**) أي : جنس اسم .

وحكم الخبر : هو الوجود والكون في الدار مثلاً عن جنس الرجل ؛ لأن (الرجل) جنس وذات ، والذات لا تنفىٰ ، بل المنفي صفته ؛ وهو الكون في الدار إذا قلت : (لا رجل في الدار) .

وفي « الكردي » : قوله : (**النافية للجنس**) أي : الدالة علىٰ نفي الحكم ؛ وهو الكون والوجود من الجنس ؛ إذ لا نفي إلا للمعاني ، ثم ينتفىٰ معه الجنس بنفسه أيضاً ؛ نحو : (لا إلـٰه إلا الله) ، وتارةً لا ؛ نحو : (لا رجل في الدار) **إذ المراد** : نفي وجوده في الدار لا نفيه رأساً ، فالجنس لا ينفىٰ ؛ لأنه ذات ، وإسناد النفي إليها ـ أي : إلىٰ لا ـ مجاز مرسل ؛ من إسناد ما للشيء إلىٰ آلته .

والأولىٰ في إعراب قوله : (ومثل « إن » المشددة « لا » النافية للجنس) : أن يجعل (مثل) خبراً مقدماً ؛ لأن (مثل) من الأسماء المتوغلة في الإبهام ، فلا يتعرف بالإضافة ، وإنما عملت (لا) النافية عمل (إن) المكسورة (**لمشابهتها**) أي : لمشابهة (لا) النافية (**لها**) أي : لـ (إن) المشددة المكسورة (**في**) مطلق (**التوكيد**) وإن اختلف جهة التوكيد فيهما ؛ وذٰلك لأن (إن) المشددة لتوكيد الإثبات ، و(لا) لتوكيد النفي ، (و) في (**لزوم الصدر**) أي : صدر الكلام ، (و) في (**الدخول علىٰ الجملة الاسمية**) لا الفعلية ، (**وتسمىٰ**) هـٰذه التي تعمل عمل (إن) المكسورة :

(لا) التَّبرئةِ ؛ لأنَّها تدلُّ علىٰ نفيِ الجنسِ ، فكأنَّها تدلُّ على البراءةِ منهُ .

وخرجَ بـ (النَّافيةِ) : (لا) النَّاهيةُ ؛ فإنَّها تختصُّ بالمُضارِعِ ، والزَّائدةُ فلا تعملُ شيئاً ؛ وهيَ الَّتي دخولُها في الكلامِ كخروجِها .

(« لا » التبرئة ؛ لأنها تدل علىٰ نفي الجنس ، فكأنها تدل على البراءة منه) أي : من الجنس .

وعبارة الدماميني : كأنه مأخوذ من قولك : (برأت فلاناً عن كذا) : إذا نفيته عنه ، فهي مبرئة للجنس ؛ أي : نافية له ، وإطلاق المصدر عليها ؛ لقصد المبالغة ، كما في : (زيد عدل) انتهىٰ « عليمي » .

(وخرج بالنافية : « لا » الناهية ؛ فإنها تختص بالمضارع) نحو : (لا تضرب زيداً) ، (والزائدة فلا تعمل شيئاً) نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[1] لآدم ، (وهي) أي : الزائدة ؛ أي : ضابطها : هي (التي دخولها في الكلام كخروجها) منه ؛ يعني : باعتبار أصل المعنىٰ ، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التوكيد ، وخروجه يخل بذٰلك .

وعبارة الكردي : **والزائدة** : هي التي لا نفي فيها ، فلا تعمل ، وشذ قوله ؛ أي : قول الشاعر ، يهجو عمر بن هبيرة الفزاري ، والبيت قائله الفرزدق : (من البسيط)

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ... إذاً للام ذوو أحسابها عمرا

فأعمل (لا) الزائدة ، و(ذنوب) : اسمها ، و(لها) : خبرها ، وإنما عملت مع الزيادة ؛ لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورةً ، فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنىٰ .

والدليل علىٰ زيادتها : أن المعنى المستفاد منها مستفاد من (لو) لأن (لو) شرطها ممتنع ، والفرض : أنه منفي بـ (لم) ، وامتناع النفي إثبات ، فدل علىٰ إثبات الذنوب لغطفان ، لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب لهم . . امتنع اللوم لهم ؛ لأن

---

(١) سورة الأعراف : (١٢) .

. . . .

جواب (لو) إذا كان مثبتاً في نفسه . . يكون منفياً بعد دخول (لو) عليه ، وإنما شذ عمل الزائدة ؛ لأنها غير مختصة ، وشرط العمل : الاختصاص .

فإن قيل : (لا) النافية غير مختصة مع أنها عاملة .

فالجواب ما قاله المرادي : أن (لا) **إذا** قصد بها النفي العام . . اختصت بالاسم ، فليست إذاً داخلة على الفعل . انتهىٰ من « التصريح » .

وعبارة العيني على « الصبان » : هـٰذا البيت من قصيدة من (البسيط) ، قاله الفرزدق يهجو بها عمر بن هبيرة الفزاري ، و(**غطفان**) : قبيلة مشهورة من العرب ، صرفت هنا للضرورة .

والشاهد فيه : (لا ذنوب لها) فكلمة (لا) زائدة مع أنها عملت هنا عمل غير الزائدة ؛ لأن (ذنوب) : اسمها ، و(لها) : خبرها ، وأصل الكلام : لو لم تكن غطفان لها ذنوب ، والجملة حال .

قوله : (**إذاً للام**) جواب الشرط ، من اللوم ؛ وهو العذل .

و(**الأحساب**) : جمع حسب ؛ وهو ما يعد من المآثر ، وأراد بـ (عمر) : عمر بن هبيرة الفزاري والي العراق . انتهىٰ .

وعبارة الكردي : فـ (لا) الزائدة : هي التي لا نفي فيها .

قوله : (**فلا تعمل شيئاً**) ، وشذ قول الفرزدق :

لو لم تكن غطفان . . . .

حيث أعمل (لا) الزائدة ، والدليل علىٰ زيادتها : أن الانتفاء مفهوم من (لو) لأن شرطها ممتنع ، وهو هنا انتفىٰ بـ (لم) ، وامتناع النفي إثبات ، فدل علىٰ ثبوت الذنوب لهم ، لا علىٰ نفيها ، فإذا ثبتت . . امتنع اللوم ؛ لأن جواب (لو) إذا كان مثبتاً في نفسه . . يكون منفياً بعد دخول (لو) ، وإنما شذ عملها ؛ لعدم اختصاصها بنوع

وبقولِهِ (للجنسِ) : (لا) النَّافيةُ للوحدةِ ؛ لأنَّها تعملُ عملَ (ليسَ) ، لٰكنْ تقدَّمَ أنَّ المُشبَّهةَ بـ (ليسَ) قد تكونُ نافيةً للجنسِ ، فكانَ الأَولى التَّعبيرُ بـ (لا) المحمولةِ علىٰ (إنَّ) كما قالَ ابنُ مالكٍ في « نكتِهِ علىٰ مُقدِّمةِ ابنِ الحاجبِ » ، . . . .

من أنواع الكلام ، لأنها تدخل على الاسم ؛ كما في البيت المذكور ، وعلى الفعل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [٢] .

وأما (لا) إذا قصد بها النفي العام . . فهي مختصة بالاسم فقط ، فتعمل عمل (إن) المكسورة . انتهىٰ « كردي » .

(و) خرج (بقوله : « **للجنس** » : « **لا** » **النافية للوحدة ؛ لأنها تعمل**) حينئذ (**عمل** « **ليس** ») .

قال الكردي : (فبين كونها عاملة عمل « إن » وبين إرادة الجنس عموم وخصوص مطلق ؛ إذ كلما عملت عمل « إن » . . فإرادة الجنس لازمة من غير عكس) ، (**لٰكن تقدم**) في باب الأحرف المشبهة (**أن المشبهة بـ** « **ليس** » **قد تكون نافية للجنس**) لا الوحدة ، (**فكان الأولىٰ**) للمصنف (**التعبير بـ** « **لا** » **المحمولة علىٰ** « **إن** ») المشددة المكسورة في عملها بدل تعبيره آنفاً بـ : (لا) النافية للجنس ؛ لأن نفي الجنس ليس خاصاً بها ؛ لأن (لا) العاملة عمل (ليس) قد تكون نافية للجنس (**كما قال**) ه ؛ أي : قال هٰذا التعبير ؛ يعني : التعبير بـ (لا) المحمولة علىٰ (إن) أي : كما عبر بهٰذا التعبير (**ابن مالك في** « **نكته علىٰ مقدمة ابن الحاجب** ») أي : في شرحه لها .

قوله : (في « **نكته** ») و« النكت » : اسم كتاب لابن مالك ، وضعه علىٰ « كافية ابن الحاجب » ، وهو أحد الكتب المفقودة ، وقد وردت الإشارة إليه في كتب أخرىٰ ؛

---

(١) سورة الأعراف : (١٢) .

(٢) سورة الحديد : (٢٩) .

قالَ : ويُفرَّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِهِ بالقرائنِ ، والأصلُ : ألَّا تعملَ ؛ لِمَا تقدَّمَ في (ما) النَّافيةِ ، . . . .

نحو : « همع الهوامع » انظر « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ » ، بتحقيق : عبد المنعم هريدي ، مقدمة التحقيق .

(قال) ابن مالك في « نكته » ذٰلك : (ويفرق) أي : يميز (بين إرادة) المتكلم بـ (لا) النافية نفي (الجنس) بها (و) بين إرادته بها نفي (غيره) أي : غير الجنس ؛ وهو إرادة نفي الوحدة (بالقرائن) أي : بالعلامات التي يذكرها بعد نفيه بـ (لا) .

قال العليمي : (ومن قرائن إرادة نفي الجنس بها : أن يقول بعدما قال : « لا رجل في الدار » : « بل امرأة » أي : لا جنس رجل في الدار ؛ أي : لا واحد من رجل وما فوقه فيها ، بل فيها امرأة .

ومن قرائن إرادة نفي غيره ـ أي : غير الجنس ـ : أن يقول بعدما قال : « لا رجل ـ بالتنوين والرفع ـ في الدار » : « بل فيها رجال كثير ، أو رجلان ») .

قال الكردي : (قوله : « ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن » ، وتلك القرائن : كالبناء في : « لا رجل في الدار » ، والنصب في : « لا غلام سفر حاضر » ، ووجود « من » الاستغراقية في نحو : « لا من معين » ، وكون المقام آبياً غير العموم ؛ نحو : « لا شيء على الأرض باقياً » ، فهٰذه كلها قرائن ناصة علىٰ إرادة الجنس) انتهىٰ منه .

(والأصل) الذي كان عليه حق التركيب : (ألا تعمل) لا هٰذه النافية للجنس (لما تقدم في « ما » النافية) أي : للعلة المتقدمة في مبحث (ما) النافية العاملة عمل (ليس) من أنها حرف لا يختص بقبيل ؛ أي : بنوع من الكلام ، فأصلها : ألَّا تعمل في شيء ؛ لأنها حرف مشترك .

قال الكردي : (قوله : « والأصل : ألَّا تعمل ؛ لما تقدم » يريد : أنها حرف لا يختص بقبيل ، وهو مدفوع بما ذكرنا قريباً : من أن « لا » إذا قصد بها النفي

لٰكنْ وردَ السَّماعُ بعملِها علىٰ خلافِ القياسِ .

وإنَّما تعملُ بشروطٍ أربعةٍ :

الأَوَّلُ : أن يُقصَدَ بها نفيُ الجنسِ علىٰ سبيلِ الاستغراقِ .

الثَّاني : ألَّا يدخلَ عليها جارٌّ .

العام . . خصت بالاسم ، فليست إذاً هي الداخلة على الفعل) .

قال ابن مالك : (إذا قصد بـ « لا » نفي الجنس علىٰ سبيل الاستغراق . . اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق علىٰ سبيل التنصيص يستلزم وجود « من » لفظاً أو معنىً ، ولا يليق ذٰلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب لـ « لا » عند ذٰلك القصد عمل فيما يليها ، ولا يمكن أن يكون ذٰلك العمل جراً ؛ لئلا يعتقد أنه بـ « من » ، فإنها في حكم الموجود ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا أن يكون رفعاً ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب) انتهىٰ باختصار . انتهىٰ « عليمي » .

(**لٰكن ورد السماع**) من العرب (**بعملها علىٰ خلاف**) مقتضى (**القياس**) أي : قياسها علىٰ كل حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ كـ (هل) و(ما) النافية ؛ لأن مقتضىٰ قياسها : ألَّا تعمل ، لٰكن ورد السماع بعملها .

(**وإنما تعمل**) لا النافية للجنس (**بشروط أربعة**) مفصلة في قول الشارح :

(**الأول**) منها : (**أن يقصد بها نفي الجنس**) أي : جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر ، وإلا فليس المنفي الاسم ، بل الخبر ؛ إن مفرداً فمفرد ، وإن مثنىً فمثنىً ، أو جمعاً فجمع ، ومعنىٰ نفي الجنس والوحدة في المثنىٰ والجمع : نفي كل مثنىً وجمع ، ونفي فرد من أفرادهما (**علىٰ سبيل الاستغراق**) الذي هو المعبر عنه بعموم النفي ، لا نفي العموم كما توهمه بعض شراح « التسهيل » ، بل هو معنىٰ (لا) التي بمعنىٰ (ليس) انتهىٰ « كردي » .

(**الثاني**) منها : (**ألَّا يدخل عليها جار**) بخلاف نحو : (جئت بلا زاد) ،

و(غضبت من لا شيء) ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن (لا) فيه اسم بمعنىٰ : غير ، مضاف إلىٰ ما بعده ، وشذ : (جئت بلا شيء) ببناء (شيء) على الفتح علىٰ إعمال (لا) انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : فإن دخل عليها جار ، سواء كان مضافاً ؛ نحو : (هو ابن لا شيء) ، أو حرف جر ؛ نحو : (غضبت من لا شيء) . . جر النكرة ولم تعمل (لا) لأن الجار إنما يتعلق بالأسماء ، فإذا دخل عليها . . لم يكن متعلقاً بها ، بل بالاسم بعدها ، فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار ، لا لها . انتهىٰ منه .

(**الثالث**) منها (**والرابع : ألَّا يفصل بينها وبين اسمها فاصل**) فإن فصل بينهما فاصل . . بطل عملها ، خلافاً للرماني ؛ لأنها عامل ضعيف .

قوله : (خلافاً للرماني) أي : في إجازته النصب في نحو : (لا كذٰلك رجلاً) ، ودخل في الفصل نحو : ﴿ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[1] ، مما المنصوب فيه معمول لعامل محذوف .

والمعنىٰ : أنه لا يجوز فصل اسمها عنها ؛ لأنها عامل ضعيف ، بكون عملها علىٰ خلاف القياس ؛ سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أم لا ، فلا يعترض ذٰلك بقولهم : (لا كذٰلك رجلاً) ، و : (لا كزيد رجلاً) ، و : (لا كالعشير زائراً) **لأنه يجاب عنه** : بأن اسم (لا) في الأولين محذوف تقديره : لا أحد كذٰلك رجلاً ، و : لا أحد كزيد رجلاً ، و(رجلاً) فيهما : تمييز ، والثالث علىٰ معنىٰ : لا أرىٰ زائراً كالعشير .

ومعنىٰ قوله : (**ألَّا يفصل بينها وبين اسمها فاصل**) ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً : أن يكون اسمها مقدماً علىٰ خبرها لفظاً أو تقديراً ؛ كقولهم : (فلا عليك) أي : فلا بأس عليك ، وإنما اشترط عدم الفاصل بينها وبين اسمها ؛ لضعفها في العمل ، لأنها

---

(١) سورة صٓ : (٦٠) .

وأن يكونَ هوَ والخبرُ نكرتَينِ ، وإليهِما أشارَ بقولِهِ : (لـٰكنْ عملُها خاصٌّ بالنَّكراتِ المُتَّصِلةِ بها) فلا تعملُ في معرفةٍ ، وما أوهمَ خلافَ ذٰلكَ . . يُؤَوَّلُ بما يُناسبُهُ ، . . . .

فرع الفرع ، فلم يتوسعوا فيها ، ولأن عملها علىٰ خلاف القياس ؛ كما مر آنفاً .

(و) **الرابع منها** : (**أن يكون هو**) أي : اسمها (**والخبر**) أي : خبرها (**نكرتين**) ، أما الاسم . . فلأنه علىٰ تقدير (من) الاستغراقية ؛ كما تقدم ، وهي مختصة بالنكرات ، وأما الخبر . . فعلى الأصل ؛ لأن الأصل فيه أن يكون نكرة ؛ لأنه محكوم به ، ولأنه لو كان معرفة . . لا يصح الإخبار به عن النكرة ، (**وإليهما**) أي : إلىٰ هـٰذين الشرطين الأخيرين (**أشار**) المصنف (**بقوله : لـٰكن عملها**) أي : عمل (لا) النافية للجنس (**خاص بالنكرات المتصلة بها**) .

قال العليمي : (وفي كونه إشارة إلى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفىٰ) .

(**فلا تعمل في معرفة**) أي : عمل (إن) إذ لا يتأتىٰ نفي الجنس مع المعرفة ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم جوزوا بناء العلم ؛ قاله الدماميني في « شرح التسهيل » .

(**وما أوهم**) أي : وكلام أوهم (**خلاف ذٰلك**) أي : خلاف عدم عملها في المعرفة ؛ وذٰلك المخالف هو عملها في المعرفة (**يؤول بما**) أي : بتأويل (**يناسبه**) أي : يناسب ذٰلك الكلام لفظاً ومعنىً ؛ وذٰلك المخالف الموهم عملها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرى » الموجود في عصرنا هـٰذا . . « فلا كسرىٰ » موجود « بعده » لزهق الباطل ، « وإذا هلك قيصر » الموجود في عصرنا هـٰذا . . « فلا قيصر » موجود بعده لذٰلك .

(**وكسرىٰ**) : لقب لكل من ملك الفرس ، و(**قيصر**) : لقب لكل من ملك الروم .

وكقول عمر رضي الله تعالىٰ عنه : (قضية ولا أبا حسن لها) يريد : علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه .

وكقول الشاعر : (من الرجز)

لا هـيـثـم الـلـيـلـة لـلـمـطـي . . . .

وكقولهم : (من الوافر)

. . . . ولا أمية في البلاد

فكل هٰذه المعارف التي دخلت عليها (لا) النافية مؤول بما يناسبه ، تقديره : إذا هلك كسرى اليوم . . فلا مثل كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر اليوم . . فلا مثل قيصر بعده ، وهٰذه قضية لا مثل أبي حسن لها ، ولا مثل هيثم للمطي ، و(**هيثم**) : اسم سارق وراع أو حاد ؟ أقوال . انتهىٰ « ص » .

ولا مثل أمية في البلاد ، و(**أمية**) : رجل عرف بالإصلاح بين الناس ، فكل ما ذكر مؤول بنكرة علىٰ حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة ؛ لأن (مثل) لتوغله في الإبهام لا يعرف بإضافته إلى المعرفة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . انتهىٰ من « المطالب السنية على الفواكه الجنية » .

وأما مجيء خبرها معرفة في نحو : (لا رجل أنت) ، و(لا موضع صدقة أنت) . . فـ (أنت) فيهما ليس خبراً لـ (لا) ، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو أنت ، والجملة خبر لـ (لا) انتهىٰ منه .

وإلىٰ ما ذكرنا من التأويل جنح ابن الحاجب ، وقيل في تأويله : (ولا مسمىً هٰذا الاسم) أي : ولا واحد من المسمين بهٰذا الاسم .

قال ابن مالك : (لا يتعين شيء من ذٰلك ، بل يؤول بما يليق به) انتهىٰ « كردي » .

(ولا) تعمل أيضاً (لا) النافية للجنس (في نكرة منفصلة) عنها ، خلافاً للرماني كما مر ؛ لزيادة ضعفها عن العمل بالفصل ، أي : يشترط في عملها : أن يكون اسمها متصلاً بها لفظاً ؛ نحو : (لا صاحب علم ممقوت) ، أو تقديراً ؛ نحو : قولهم : (فلا

فإذا وُجِدَتْ هٰذهِ الشُّروطُ . . عَمِلَتْ وجوباً إن أُفرِدَتْ ، وجوازاً إن كُرِّرَتْ .

ثُمَّ اسمُها إن كانَ مضافاً (نحوُ : لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ) أو شبيهاً به ؛ . . . .

عليك) أي : فلا بأس عليك ، وذٰلك الاتصال بأن يكون اسمها مقدماً علىٰ خبرها ، وإنما اشترط كونها متصلاً بها ؛ لضعفها في العمل ، لأنها فرع الفرع الذي هو (إن) المكسورة ؛ لأن (إن) عملت هٰذا العمل حملاً لها على الفعل ؛ لشبهها بالفعل لفظاً ومعنىً كما مر في بابها ، فلم يتوسعوا فيها ـ أي : في لا ـ كما توسعوا في عدم اتصال اسم (إن) بها ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها الذي هو (إن) ، ولأن عمل (لا) علىٰ خلاف القياس ؛ أي : قياس (لا) علىٰ سائر الحروف المشتركة .

(**فإذا وجدت هٰذه الشروط**) الأربعة المذكورة في لا . . (**عملت**) عمل إن (**وجوباً**) صناعياً (**إن أفردت**) ولم تكرر ، (**و**) عملت (**جوازاً إن كررت**) أي : وإن تكررت . . جاز إعمالها وإلغاؤها ، فعدم التكرار موجب لإعمالها عمل (إن) ، والتكرار مجوز له وللإهمال . انتهىٰ من « المطالب » .

قال العليمي : (قوله : « إن كررت » أي : علىٰ سبيل العطف ، ولا يذكر إلا خبر واحد ، وعقب كل نكرة بلا فصل ، حتىٰ لا يرد مثل : « لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها » ، فإنه لا يجوز نصب الثاني ، وحتىٰ لا يرد أيضاً : « لا رجل في الدار ولا امرأةً ، ولا في الدار رجل ولا فيها امرأة ، ولا زيد ولا عمرو » ، فإنه لا يجوز الإعمال علىٰ أنه يجوز نصب الثاني : « ولا امرأةً خارجها » علىٰ كون « لا » الثانية مزيدة ، وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم ، والخبر على الخبر) انتهىٰ منه .

(**ثم**) بعدما فرغ من ذكر شروطها . . شرع في ذكر تفصيل اسمها فقال : (**اسمها إن كان**) أي : اسم (لا) العاملة عمل إن (**مضافاً**) إلىٰ نكرة (**نحو : « لا صاحب علم ممقوت »** ، **أو شبيهاً به**) أي : بالمضاف في تعلقه ؛ أي : في تعلق ذٰلك المشبه بشيء من تمام معناه ؛ أي : بشيء من تمام معنى المشبه ؛ سواء كان ذٰلك الشيء

نحوُ : لا حسناً وجهُهُ في الدَّارِ ، (ولا عشرينَ درهماً عندي) . . ظهرَ نصبُهُ ، وكانَ مُعرَباً باتِّفاقٍ ، والمُرادُ بشبهِهِ : ما تعلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ معناهُ ، سواءٌ كانَ ذٰلكَ الشَّيءُ مرفوعاً ، أم منصوباً ، أم مجروراً ، . . . .

المتصل به مرفوعاً (**نحو : لا حسناً وجهه**) مذموم ، ولا قبيحاً فعله (**في الدار**) .

أ (و) منصوباً ؛ نحو : (**لا عشرين درهماً عندي**) ، و(لا طالعاً جبلاً حاضر) .

أو مجروراً بحرف متعلق به ؛ نحو : (لا خيراً من زيد عندنا) .

أو معطوفاً ؛ نحو : (لا ثلاثة وثلاثين عندي) ، فإن كل ذٰلك من متممات اسم (لا) ، كما أن المضاف إليه من متممات المضاف ، فخرج بذٰلك : نحو : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[1] ، فإن (علىٰ) متعلق بخبر محذوف ، لا بـ (تثريب) ، تقديره : لا تثريب ولا لوم كائن عليكم ؛ إذ لا يقال : ثربت عليه ، بل يقال : ثربته ؛ أي : لمته ، فهو من قبيل المفرد ؛ فلهٰذا بني على الفتح .

وقوله : (**ظهر نصبه**) جواب الشرط في قوله : (ثم إن كان مضافاً أو شبيهاً به) أي : ظهر نصبه بشيء ينصب به من حركة أو حرف ، (**وكان معرباً باتفاق**) من النحاة .

(**والمراد بشبهه**) أي : بشبه المضاف : (**ما تعلق**) أي : اسم تعلق (**به شيء كان من تمام معناه**) أي : من متمم معنىٰ ذٰلك الاسم الأول (**سواء**) في تسميته شبيهاً بالمضاف (**كان ذٰلك الشيء**) الذي تمم معناه (**مرفوعاً**) به ؛ أي : بذٰلك المشبه ، علىٰ أنه ؛ أي : علىٰ أن ذٰلك الشيء فاعله ؛ أي : فاعل المشبه ؛ نحو : (لا حسناً وجهه مذموم) ، (ولا قبيحاً فعله محمود) .

(**أم منصوباً**) به ، أي : بذٰلك المشبه ؛ نحو : (لا طالعاً جبلاً حاضر) ، (**أم مجروراً**) به ؛ أي : بحرف متعلق به ؛ أي : بالمشبه ؛ نحو : (لا خيراً من زيد عندنا) ، و(لا حافظاً للعلم عندنا) .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٩٢) .

وإنَّما سُمِّيَ شبيهاً بالمُضافِ ؛ لعملِهِ فيما بعدَهُ كالمُضافِ .

(فإن كانَ اسمُها غيرَ مُضافٍ) إلىٰ نكرةٍ (ولا شبهِهِ) بأن كانَ مُفرَداً ، أو مثنّىً ، أو مجموعاً . . (بُنِيَ) معَها علىٰ ما يُنصَبُ بهِ لو كانَ مُعرَباً ؛ لتضمُّنِهِ معنىً مِنَ الجنسيَّةِ ، فإن كانَ مفرَداً لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً فقطْ ، أو جمعَ تكسيرٍ لمُذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ . . . .

(**وإنما سمي**) ذٰلك المشبه (**شبيهاً بالمضاف ؛ لعمله**) أي : لعمل ذٰلك المشبه (**فيما بعده**) برفعه أو بنصبه أو بجره (**كالمضاف**) أي : كما أن المضاف عمل في المضاف إليه الجر ، ويرد علىٰ هٰذا التعليل ؛ يعني قوله : (لعمله فيما بعده) نحو : (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا) من الشبيه بالمضاف ؛ كما قال ابن عقيل : (ولا عمل للمعطوف عليه في المعطوف) ، فالأولىٰ بالتعليل أن يقال : لاتصاله بشيء من تمام معناه كالمضاف . انتهىٰ « كردي » .

ثم ذكر المصنف مقابل قوله أولاً : (ثم إن كان اسم « لا » مضافاً أو شبيهاً) بقوله هنا : (**فإن كان اسمها**) أي : اسم (لا) النافية للجنس (**غير مضاف إلىٰ نكرة ولا شبهه**) أي : ولا غير شبه المضاف (**بأن كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً . . بني**) ذٰلك الاسم (**معها**) أي : مع (لا) النافية (**علىٰ ما**) أي : علىٰ شيء من علامات البناء التي (**ينصب**) ذٰلك الاسم (**به**) ا ؛ أي : بذٰلك الشيء (**لو كان**) ذٰلك الاسم (**معرباً**) قبل دخول (لا) عليه ، وتلك العلامة من فتحة أو كسرة أو ياء ؛ ليكون البناء علىٰ ما يستحقه المنفي قبل البناء ، وإنما بني هنا مع (لا) الجنسية (**لتضمنه معنىٰ « من » الجنسية**) الاستغراقية ؛ لأن قولك : (لا رجل) نص في نفي الجنس ، بمنزلة : (لا من رجل) ، وإنما لم يبن المضاف ولا شبهه ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه أصالة من الإعراب .

(**فإن كان**) اسمها (**مفرداً لفظاً ومعنىً**) نحو : (لا رجل حاضر) ، (**أو**) كان مفرداً (**لفظاً فقط**) لا معنىً ؛ نحو : (لا قوم في الدار) ، (**أو**) كان (**جمع تكسير لمذكر**) نحو : (لا رجال حاضرون) ، (**أو**) جمع تكسير لـ (**مؤنث**) نحو : (لا هنود حاضرات) .

بُنِيَ (على الفتحِ) كما في (نحوِ : لا رجلَ) ولا قومَ (ولا رجالَ) ولا هنودَ في الدَّارِ ،

قال العليمي : (قوله : « لتضمنه معنىٰ من الجنسية » أي : الاستغراقية ؛ إما لأن « لا رجل في الدار » جواب سؤال محقق أو مقدر هو : « هل من رجل في الدار ؟ » ، وكان الواجب ذكر « من » في الجواب ؛ ليطابق السؤال ، إلا أنه استغنىٰ بذكرها في السؤال ، وإما لأن « لا رجل » بالفتح أبلغ في النفي من « لا من رجل » لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذٰلك إلا بحرف مؤكد للنفي في المسند إليه ؛ وهو « من » فإنه يؤكد به النفي في المسند إليه ؛ مثل : « ما جاءني من أحد » ، فإذا لم يكن ظاهراً . . يكون مقدراً ، أو الباء وإن كانت مما تزاد لتأكيد النفي إلا أنها لتأكيد نفي الحكم في الخبر ؛ نحو : ما زيد بمنطلق) انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (بني) اسم لا (**على الفتح**) ومثال بنائه على الفتح كائن (**كما في نحو** : **لا رجل**) أي : كائن ؛ كالبناء الحاصل في نحو قولهم : (لا رجل) ، (ولا قوم ، ولا رجال ، ولا هنود) كائنون (في الدار) .

قوله : (**كما في نحو** : « **لا رجل** » . . .) إلىٰ آخره تمثيلٌ لقوله : (فإن كان مفرداً . . .) إلىٰ آخره ، وفي تمثيله مراعاة للترتيب السابق ، **وعلم منه** ـ أي : من هٰذا التمثيل ـ : أن المراد بالمفرد هنا ـ أي : في باب لا ـ : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف وإن كان مثنىً أو جمعاً .

وقوله : (**في الدار**) إما خبر لقوله : (ولا هنود) وخبر الباقي محذوف ، أو خبر للجميع ؛ لأن توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفر ؛ لتنزيلها منزلة الواحد . انتهىٰ منه .

وهٰذه الأمثلة موزعة علىٰ ما سبق علىٰ ترتيبها ؛ فقوله : (**لا رجل**) مثال للمفرد لفظاً ومعنىً .

ومنهُ نحوُ : « لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ » ، . . . .

وقوله : (**لا قوم**) مثال للمفرد لفظاً فقط .

وقوله : (**لا رجال**) مثال لجمع التكسير المذكر .

و(**لا هنود**) مثال لجمع التكسير المؤنث .

(ومنه) أي : ومن غير المضاف والشبيه به ؛ أي : ومن المفرد الذي يبنىٰ على الفتح (**نحو**) قولهم ؛ أي : قول المسلمين في دعائهم : اللهم (**لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت**) ، يا إلـٰهي ويا معبودي استجب لي دعائي .

قوله : (**لا مانع لما أعطيت . . .**) إلىٰ آخره ، وهو حديث طويل ، رُوي عن المغيرة بن شعبة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة : « لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو علىٰ كل شيء قدير ، اللهم ؛ لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » والتقدير فيه : لا مانع مانع لما أعطيت ، ولا معطي معط لما منعت .

وكذا منه قوله تعالىٰ حكاية عن نوح عليه السلام : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [1] تعالىٰ ، وكذا قولهم : (ولا راد لما قضيت) ، إذ ليس الجار في ذٰلك متعلقاً باسم (لا) ، وإلا لوجب نصب اسم (لا) فيه ؛ كما في : (لا خيراً من زيد) ، وإنما التعلق في ذٰلك بمحذوف هو خبر (لا) كما قدرنا آنفاً ، واللام علىٰ هـٰذا ـ كما ذكر ـ زائدة ؛ لتقوية العامل .

وفي « الكشاف » : **فإن قلت** : هلا قيل : (لا غالباً لكم اليوم) كما يقال : (لا ضارباً زيداً عندكم) .

قلت : لو كان (لكم) مفعولاً لـ (غالب) بمعنىٰ : لا غالباً إياكم . . لكان الأمر كما قلت ، ولـٰكنه خبر تقديره : كائن لكم . انتهىٰ .

---

(١) سورة هود ﷺ : (٤٣) .

وهنا زيادة بحث ذكرته في « شرحي لنظمي حروف المعاني » انتهىٰ « كردي » .

(وبني) اسم لا (عليه) أي : على الفتح ؛ نظراً إلىٰ أن الأصل في النصب : أن يكون بالفتح (أو على الكسر) نيابة عن الفتح (مع عدم التنوين) فيهما (عند الجمهور) قيد لعدم التنوين فقط ، والموافق لما في « التصريح » أن يقال : وبني عليه ـ أي : على الفتح ـ عند المازني والفارسي والرماني والصقلي ، وذهب بعض النحاة وابن خروف إلىٰ كسر التاء والتنوين ، وبني على الكسر بلا تنوين عند الجمهور .

وبهٰذا يتحصل ثلاث آراء في المسألة ، ومن نوَّن . . جعل تنوينه كنون (مسلمين) في كونه تنوين مقابلة ، لا كتنوين (زيد) في كونه تنوين تمكين ، فلا ينافي بناءه . انتهىٰ « كردي » .

وفي « العليمي » : قوله : (مع عدم التنوين) لأنه وإن لم يكن للتمكين لٰكنه مشابه له ، فيمنع من الدخول على المبني ، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين ، قياساً لا سماعاً ، نظراً إلىٰ أن التنوين للمقابلة . انتهىٰ منه .

وعبارة « المطالب » مع « الفواكه » هنا : (وإن كان) اسم لا (جمع مؤنث سالماً . . بني على الكسر بلا تنوين) نحو : لا مسلمات حاضرات (استصحاباً للأصل) أي : للحكم الأصلي فيه ؛ وهو كون نصبه بالكسرة قبل دخول « لا » عليه ، (بل كان القياس) أي : قياس جمع المؤنث السالم علىٰ سائر ما دخلت عليه « لا » وهو : أن يكون بناؤه علىٰ ما كان له في حالة إعرابه : (وجوب الكسر) ولزومه ؛ لئلا تخالف حركة بنائه حركة إعرابه .

والمعنىٰ : (وبني) اسم لا (عليه) أي : على الفتح (نظراً للأصل) الذي هو الفتح في حركة بناء المركبات ؛ كخمسة عشر وأشباهه ، (وهو) أي : الفتح (أولىٰ) من الكسر (للفرق بين حركته معرباً) وهو الكسرة (وحركته مبنياً) وهو الفتح . انتهىٰ منه .

إن كانَ ممَّا جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ ؛ كما (في نحوِ : لا مسلماتٍ) ؛ وقد رويَ بهِما قولُهُ :

.... فِـيـهِ نَـلَـذُّ وَلَا لَـذَّاتَ لِـلـشِّـيَـبِ

(**إن كان**) اسم لا (**مما جمع بألف وتاء**) ومثال ذلك (**كما**) أي : كالمثال الواقع (**في نحو : لا مسلمات**) ولا هندات حاضرات .

وقوله : (**إن كان مما جمع بألف وتاء . . .**) إلىٰ آخره من كلام الفاكهي مع « القطر » متعلق بقوله أولاً : (و) بني (عليه أو على الكسر) ، (**وقد روي بهما**) أي : بالفتح والكسر (**قوله**) : أي : قول الشاعر : (من البسيط)

إن الـشـبـاب الـذي مـجـد عـواقـبـه (**فـيـه نـلـذ ولا لـذات لـلـشـيـب**)

البيت قائله : سلامة بن جندل السعدي ، لا مقبل ، خلافاً لابن عصفور في « ديوانه » .

والشاهد فيه : قوله : (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم (لا) جمع مؤنث سالماً ، وقد روي بوجهين : بالبناء على الكسر نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وهـٰذا جائز .

اللغة : (**الشباب**) : السن الذي قبل الكهولة ، و(**مجد**) : محمود ، و(**عواقبه**) : جمع عاقبة ؛ وهي : من كل شيء آخره ، و(**نلذ**) : من باب تعب ؛ أي : نلتذ ، وروي : بالتاء الفوقية علىٰ أنه تجريد ، وبالنون ، **واللذات** : جمع لذة ؛ وهو : استطابة النفس للشيء ، **والشيب** ـ بكسر الشين المعجمة وسكون الياء ، وفي « التصريح » بفتح الشين ، والعهدة عليه ؛ قاله في « الكردي » ـ : جمع أشيب ، اسم فاعل علىٰ غير قياس ، من شاب يشيب شيباً وشيبة : إذا ابيض شعره .

والشاهد فيه : (ولا لذات) لأنه جمع لذة جمع مؤنث سالماً ، وقد وقع اسماً لـ (لا) النافية للجنس ، وجاء فيه الوجهان : البناء على الفتح ، والبناء على الكسر نيابة عن الفتحة .

فالكسرُ استصحاباً للأصلِ ، والفتحُ نظراً للأصلِ في بناءِ المُركَّباتِ ، قالَ المُصنِّفُ : وهوَ أرجحُ ، والتزمَهُ ابنُ عصفورٍ .

(و) بُنِيَ (على الياءِ) على الأصحِّ إن كانَ مثنّىً ، أو مجموعاً علىٰ حدِّهِ ؛ كما (في نحوِ : لا رجلَيْنِ ولا مسلِمِينَ) عندَكَ ، . . . .

(**فالكسر**) فيه (**استصحاباً للأصل**) الذي هو موافقة حركة بنائه حركة إعرابه ، (**والفتح**) فيه (**نظراً للأصل**) الذي هو الفتح (**في**) حركة (**بناء المركبات**) كخمسة عشر وأمثاله .

(**قال المصنف**) في « شرح القطر » : (**وهو**) أي : البناء على الفتح (**أرجح**) من البناء على الكسر ؛ للفرق بين حركته معرباً وهو الكسر ، وحركته مبنياً وهو الفتح ، (**والتزمه**) أي : التزم وأوجب البناء على الفتح (**ابن عصفور**) واسمه : علي بن مؤمن ، وقد تقدمت ترجمته ؛ أي : أوجب البناء على الفتح للعلة المذكورة .

(**وبني**) اسم لا (**على الياء ؛ على الأصح إن كان مثنىً أو مجموعاً**) كان (**علىٰ حدِّه**) أي : علىٰ حد المثنىٰ ؛ أي : علىٰ طبقه ؛ وهو اختتامه علىٰ حده ، أي : علىٰ طبقه وموافقته في اختتامه بالياء والنون ، وهو جمع المذكر السالم .

قوله : (**على الأصح**) متعلق بـ (بني) أي : خلافاً للمبرد ؛ فإنه يرىٰ أن المثنىٰ والمجموع بعد (لا) معربان منصوبان بالياء . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (مقابله : قول المبرد : إن « لا » عاملة في لفظ المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ، فهما عنده معربان لا مبنيان ، وعلل مذهبه بما رده الرضي) انتهىٰ باختصار ، وأطال العليمي الكلام في هـٰذا المقام ، فراجعه إن شئت .

مثال بنائهما على الياء : (**كما**) أي : كالمثال الذي ذكره المصنف (**في**) قوله : (**نحو : لا رجلين**) حاضران عندك ؛ مثال للمثنىٰ .

(**و**) في قوله : نحو : (**لا مسلمين**) حاضرون (**عندك**) ؛ مثال للجمع .

وقد تقدَّمَ : أنَّ (لا) إذا كُرِّرَتْ . . كانَ عملُها جائزاً لا واجباً ، ولذٰلكَ قالَ : (ولكَ في نحوِ : لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ) مِنْ كلِّ تركيبٍ تكرَّرَتْ فيهِ (لا) ، واسمُها مُفرَدٌ (فتحُ الأوَّلِ) مِنَ الاسمَينِ ، فإذا فتحتَ . . (ففي الثَّاني) ثلاثةُ أوجهٍ :

قوله : (**وقد تقدم**) لك ، هٰذا الكلام مستأنف ، ذكر توطئة لما بعده ؛ أي : وقد تقدم لك في مبحث الشروط بقوله : (فإذا وجدت هٰذه الشروط . . .) إلىٰ آخره : (أن « لا ») النافية للجنس (**إذا كررت**) وأعيدت مع كل اسم . . (**كان عملها**) عمل (إن) المكسورة (**جائزاً لا واجباً**) ، فيجوز إعمالها وإلغاؤها ؛ لضعفها بالتكرار مع أن الخبر واحد ، (**ولذٰلك**) أي : فلأجل كون عملها جائزاً حينئذ (**قال**) المصنف : (**ولك**) أيها النحوي (**في نحو**) قولهم : (**لا حول ولا قوة إلا بالله**) .

وقوله : (**من كل تركيب تكررت فيه « لا » و**) الحال أن (**اسمها مفرد**) فيهما ، لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، بيان لمعنىٰ (نحو) ، وذٰلك النحو مثل قولهم : (لا رجل ولا امرأة في الدار) .

ومعنىٰ هٰذا الذكر : لا حيلة لي تحولني عن معصية الله ، ولا قوة لي تقويني علىٰ طاعة الله ، إلا إذا كانا حاصلين لي بفضل الله العلي العظيم ومعونته ، كما في رواية ، وفي أخرىٰ : (إلا بالله العزيز الحكيم) .

وهٰذه الكلمة لها شأن عظيم ، والاشتغال بها سبب لجلب الخير ودفع الشر ، وقد ورد في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالىٰ عنه : « إنها كنز من كنوز الجنة » .

أي : فإن تكررت (لا) مع كل نكرة علىٰ سبيل العطف ، ولم يذكر إلا خبر واحد ، وعقب كل نكرة بلا فصل . . فلك (**فتح الأول من الاسمين**) علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ عمل (إن) ، وهو لفظ : (لا حول) ، (**فإذا فتحت**) الأول من الاسمين . . (**فـ**) يجوز لك (**في الثاني**) من الاسمين ؛ وهو : (لا قوة) (**ثلاثة أوجه**) من

(الفتحُ) علىٰ إعمالِ (لا) الثَّانيةِ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ بالفتحِ فيهِما ، والكلامُ حينئذٍ جملتانِ .

الإعراب : **الأول من الأوجه الثلاثة الجارية في الاسم الثاني : (الفتح)** أي : فتح الاسم الثاني (**علىٰ إعمال « لا » الثانية**) أيضاً عمل (إن) .

مثال إعمال (لا) الثانية عمل (إن) كـ (لا) الأولىٰ : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾) جائزين في الحج ، حالة كون الاسمين مقروءين (**بالفتح فيهما**) أي : في الرفث والفسوق .

(**والكلام حينئذ**) أي : حين إذ فتحت الاسم الثاني كالأول (**جملتان**) متعاطفتان ؛ بناء علىٰ تقدير خبر لكل منهما علىٰ حياله ، ولا يتعين ذٰلك ، بل يجوز أن يقدر لهما معاً خبر واحد ، والكلام حينئذ جملة واحدة .

وأما علىٰ مذهب سيبويه . . فالأمر فيه واضح ؛ لأن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر .

وأما علىٰ مذهب غيره . . فلأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان ، فيجوز عملهما في اسم واحد عملاً واحداً . انتهىٰ « عليمي » .

وهٰذه الآية من سورة البقرة ، وهي بتمامها : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1] .

وذهب سيبويه إلىٰ أن (لا) المبني معها اسمها لا عمل لها في الخبر ، بل هي واسمها في محل الرفع مبتدأ ، والخبر خبر لها مع اسمها ، لا لها فقط ، وليس لـ (لا) عمل حينئذ إلا في الاسم ، فعلىٰ ذٰلك : يجوز أن يكون الكلام جملة واحدة ؛ نحو : (زيد وعمرو ضاربان) قاله الدماميني . انتهىٰ منه .

---

(١) سورة البقرة : (١٩٧) .

(والنَّصبُ) علىٰ جعلِها زائدةً وعطفُ الاسمِ بعدَها علىٰ محلِّ اسمِ (لا) قبلَها ، فإنَّ محلَّهُ نصبٌ ؛ نحوُ :

لَا نَسَبَ ٱلْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً ....

بنصبِ الثَّاني ، ....

(و) **الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الجائزة في النكرة الثانية** : (**النصب**) أي : نصب النكرة الثانية (**علىٰ جعلها**) أي : علىٰ جعل (لا) الثانية (**زائدة**) لتوكيد النفي المفهوم من (لا) الأولىٰ ، (**وعطف الاسم**) المذكور (**بعدها**) أي : بعد (لا) الثانية (**علىٰ محل اسم « لا »**) المذكورة (**قبلها**) وهي (لا) الأولىٰ ؛ باعتبار محله الذي هو النصب ، **وقيل** : النصب ـ أي : نصب النكرة الثانية ـ باعتبار الإتباع للحركة البنائية ؛ لكونها بمنزلة الحركة الإعرابية ، كما في النداء ، وعليه الرضي ، (**فإن محله**) أي : محل اسم (لا) الأولىٰ (**نصب**) علىٰ أنه اسم (لا) الأولىٰ وإن كان مبنياً لفظاً .

مثاله ؛ أي : مثال نصب النكرة الثانية عطفاً علىٰ محل النكرة الأولىٰ : (**نحو**) قول الشاعر : (من السريع)

(لا نسب اليوم ولا خلة) إتسع الخرق على الراقع

ذكر الشارح صدر بيت قائله : أنيس بن العباس السلمي ، جد العباس بن مرداس ، **وقيل** : أبو عامر ، جد العباس ، مذكور في « الكتاب » و« شرح التصريح » .

والشاهد فيه : (ولا خلة) حيث نصب علىٰ تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد ، وتكون (خلة) معطوفاً بالواو علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ ؛ وهو النصب .

وخص يونس وجماعة تنوين (خلة) بالضرورة ، واعتبروا أن (لا) الثانية عاملة عمل (إن) ، والعطف حينئذ من باب عطف جملة علىٰ جملة . انظر « أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك » انتهىٰ من « التصريح » مع بعض زيادة من التحاقيق .

قوله : (**بنصب الثاني**) من الاسمين ، عطفاً علىٰ محل (لا) الأولىٰ ؛ كما ذكر

والكلامُ حينئذٍ جملةٌ واحدةٌ .

(والرَّفعُ) علىٰ إعمالِها عملَ (ليسَ) ، أو زيادتِها وعطفِ ما بعدَها علىٰ محلِّ (لا) الأُولىٰ مَعَ اسمِها ، فإنَّ موضعَهُما رفعٌ بالابتداءِ ؛ لأنَّهُما بالتَّركيبِ صارا . . . .

آنفاً ، (**والكلام**) أي : كلام : لا حول ولا قوة إلا بالله (**حينئذ**) أي : حين إذ عطفت الاسم الثاني علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ (**جملة واحدة**) أي : بناء علىٰ تقدير خبر واحد لهما ؛ لأن العامل فيهما (لا) وحدها ، فإن قدر لكل من الاسمين خبر علىٰ حياله ؛ وهو واجب عند سيبويه ، لما بينه في « التصريح » . . فالكلام جملتان .

(و) **الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة الجارية في النكرة الثانية** : (**الرفع**) أي : رفع الاسم الثاني (**علىٰ إعمالها**) أي : علىٰ إعمال (لا) الثانية (**عمل** « **ليس** ») ، انظر هـٰذا مع ما تقدم في (فصل الأحرف المشبهة بـ « ليس ») من أن عمل (لا) عمل (ليس) خاص بالشعر ، والبحث هنا في إعراب : (لا حول ولا قوة) .

وعبارة الكردي هنا : (**علىٰ إعمالها**) أي : علىٰ إعمال (لا) الثانية (**عمل** « **ليس** ») قد تقدم في المتن : أن (لا) بمعنىٰ (ليس) لا تعمل إلا في الشعر ، فنسبتهم إليها عمل (ليس) هنا مطلقاً محل نظر ، **لـٰكنه يدفع** : بأنهم لم يجعلوها هنا بمعنىٰ (ليس) حتىٰ يرد ذٰلك ، وإنما هي التي لنفي الجنس ، لـٰكنهم حملوها في العمل على التي بمعنىٰ (ليس) لاتحاد لفظهما وتقاربهما في المعنى . انتهىٰ منه ، **وهـٰذا جواب حسن** .

(**أو**) الرفع علىٰ (**زيادتها**) أي : علىٰ زيادة (لا) الثانية لتأكيد النفي ، (**وعطف ما بعدها علىٰ محل** « **لا** » **الأولىٰ مع اسمها ، فإن موضعهما**) أي : موضع (لا) الأولىٰ مع اسمها (**رفع بالابتداء ؛ لأنهما**) أي : لأن (لا) الأولىٰ واسمها (**بالتركيب**) أي : بسبب تركيبهما وجعلهما كالجزء الواحد (**صارا**) أي : صارت (لا) واسمها

كالشَّيءِ الواحدِ ، وحقُّ الاسمِ المُخبرِ عنهُ أن يُرفَعَ بالابتداءِ ، والكلامُ علىٰ إعمالِها عملَ (ليسَ) جملتانِ .

وهٰذهِ الأوجهُ الثَّلاثةُ . . . .

(كالشيء) أي : كاللفظ (الواحد ، وحق الاسم المخبر عنه) إذا جعلا بالتركيب كالشيء (أن يرفع بالابتداء) .

قوله : (**كالشيء الواحد**) **استشكل** : بأنه كيف تجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما ؛ لأن مجموع (لا) واسمها ليس اسماً مجرداً ، ولا صفة معتمدة .

وأجيب عنه : بأنا لا نسلم أنه ليس اسماً مجرداً ، بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين ؛ كـ (خمسة عشر) ، ولا يخفىٰ عليك أنه ليس هنا تركيب ؛ إذ لو كان . . لم يكن (لا) مستعملاً في النفي ، وإنما هنا شبه تركيب . انتهىٰ « حمصي » .

(**والكلام**) أي : نحو : لا حول ولا قوة (**علىٰ إعمالها**) أي : علىٰ إعمال لا (**عمل « ليس » جملتان**) وذٰلك لوجوب تقدير خبر (لا) الثانية حينئذ علىٰ حدته ؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفي العمل علىٰ معمول واحد ؛ وذٰلك لأن (لا) التبرئة خبرها مرفوع بها ، أو بما يرتفع خبر المبتدأ ، و(لا) العاملة عمل (ليس) خبرها منصوب .

وأما علىٰ زيادة (لا) . . فقال الدماميني : (عند سيبويه يجوز أن تقدر لهما خبراً واحداً ؛ لكونه خبر المبتدأ ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد ؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ « لا » في رفع الخبر) ، قال : (ويجوز أن تجعل « لا » الثانية غير زائدة ، بل لنفي الجنس لضعفها ، وتقدير الخبر مع جعلها ملغاة مثل جعلها زائدة) انتهى . انتهىٰ « كردي » .

(**وهٰذه الأوجه الثلاثة**) الجائزة في اسم (لا) الثانية عند فتح اسم (لا) الأولىٰ

جائزةٌ في الثَّاني أيضاً ؛ إذا كانَ اسمُ (لا) الأُولىٰ مُعرَباً ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةً) ، (كالصِّفةِ) إذا كانَتْ مُفرَدَةً متَّصلةً باسمِ (لا) المبنيِّ ؛ كما (في نحوِ : لا رجلَ ظريفَ) ولا ماءَ ماءً بارداً عندَنا ، . . . .

(**جائزة في**) الاسم (**الثاني**) من الاسمين (**أيضاً**) أي : كما جازت هنا في الاسم الثاني منهما عند فتح اسم (لا) الأولىٰ ؛ أي : جائزة في الاسم الثاني من الاسمين (**إذا كان اسم « لا » الأولىٰ معرباً**) لكونه مضافاً أو شبيهاً به ، فتجوز في الاسم الثاني .

مثال ذٰلك : (**نحو**) قولهم : (**لا غلام رجل ولا امرأة**) قال العليمي : (لا يخفىٰ أن النصب هنا علىٰ لفظ اسم « لا » الأولىٰ ؛ وهو لفظ : « غلام » لا علىٰ محله ؛ كما في المثال السابق من نحو : « لا حول » ، فيجوز في لفظ : « امرأة » الفتح علىٰ إعمال « لا » الثانية ، والنصب علىٰ جعل « لا » الثانية زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ لفظ اسم « لا » الأولىٰ ، والرفع علىٰ إعمال « لا » الثانية عمل « ليس » ، أو جعلها زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ محل « لا » الأولىٰ مع اسمها ، فإن موضعها رفع بالابتداء) .

وتجوز هـٰذه الأوجه الثلاثة فيما ذكر (كـ) ما تجوز هـٰذه الأوجه الثلاثة في (**الصفة**) أي : في صفة اسم لا (**إذا كانت**) تلك الصفة (**مفردة**) أي : غير مضافة ولا شبيهة به ، وكانت تلك الصفة أيضاً (**متصلة باسم « لا » المبني**) ذٰلك الاسم ؛ لكونه مفرداً ، أي : غير مضاف ولا شبيهاً به ، مشتقة كانت تلك الصفة أو جامدة .

مثال تلك الصفة المفردة المتصلة بما ذكر : (**كما**) أي : كالصفة الحاصلة (**في نحو**) قولك : (**لا رجل ظريف**) عندنا ؛ هـٰذا مثال لما إذا كانت الصفة مشتقة .

(و) كما في نحو قولك : (**لا ماءَ ماءً بارداً عندنا**) ، وهـٰذا مثال لما إذا كانت الصفة جامدة .

فالفتحُ علىٰ أنَّ الصِّفةَ والموصوفَ رُكِّبا تركيبَ (خمسةَ عشرَ) ثُمَّ أُدخِلَتْ (لا) عليهِما بعدَ أن صارا كاسمٍ واحدٍ ، . . . .

قال في « التوضيح » : (و« ماء » الثاني : صفة لـ « ماء » الأول ؛ لأنه يوصف به الاسم إذا كان ذٰلك الجامد موصوفاً بصفة أخرىٰ ، والقول بأن « ماء » الثاني توكيد لفظي للأول خطأ) انتهىٰ .

(**فالفتح**) من الأوجه الثلاثة (**علىٰ أن الصفة والموصوف ركبا تركيب « خمسة عشر »** ، **ثم أدخلت « لا » عليهما**) أي : على الصفة والموصوف (**بعد أن صارا كاسم واحد**) ، وهٰذا قول ابن برهان والسيرافي .

قال الكردي : (« إذا كانت الصفة مفردة » أي : ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف ؛ كما مر في حلنا ، ولو كانت مثنىً أو مجموعاً ؛ نحو : « لا رجلين ظريفين » في حالتي الفتح والنصب ، و« ظريفان » في حالة الرفع ، و« لا رجال ظريفين » في حالتي الفتح النصب ، و« ظريفون » في حالة الرفع ، يستوي فيها المفتوح والمنصوب ؛ لأن الياء تكون علامة للنصب في حالة الإعراب ، وعلامة الفتح في حالة البناء ، والألف والواو يكونان علامة للرفع في حالته ، فإن تكن الصفة مفردة بالمعنى السابق في : « لا غلام حسناً وجهه عندنا » . . فلا يجوز فيها إلا النصب والرفع ، ويمتنع الفتح على البناء ، وكذا يمتنع البناء إذا لم تكن متصلة باسم « لا » المبني ؛ نحو : « لا رجل في الدار ظريف » ، أو لم يكن اسم « لا » مبنياً ؛ نحو : لا غلام سفر ظريفاً عندنا) انتهىٰ « كردي » .

قول المصنف : (**لا رجل ظريف**) عندنا ؛ مثال للصفة المشتقة .

وقوله : (**ولا ماءَ ماءً بارداً عندنا**) مثال للصفة الجامدة المنعوت بمشتق ، فـ (ماء) الثاني : نعت لـ (ماء) الأول ، وساغ النعت به مع جموده ؛ لأن الجامد إذا نعت بمشتق . . صح النعت به ؛ كما هنا ، وصح وقوعه حالاً ؛ كما في قوله تعالىٰ :

والنَّصبُ علىٰ إتباعِ الصِّفةِ لمحلِّ اسمِ (لا) ، والرَّفعُ علىٰ إتباعِها لمحلِّ (لا) مَعَ اسمِها .

وكالصِّفةِ في ذٰلكَ التَّوكيدُ اللَّفظيُّ المُتَّصِلُ ، . . . .

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [1] ، وليس نعتاً بالمرادف ؛ لكون الأول مطلقاً ، والثاني مقيداً بـ (بارداً) انتهىٰ منه .

قوله : (**ثم أدخلت « لا » عليهما** . . .) إلىٰ آخره ، فتركيب (لا) معهما كتركيب شيئين ، وإنما وجهه بذٰلك ؛ لئلا يلزم تركيب كلمة من أزيد من كلمتين ، وهو ممتنع .

(و) **الثاني من الأوجه** : (**النصب**) أي : نصب الصفة (**علىٰ إتباع الصفة**) في إعرابها (**لـ**) إعراب (**محل اسم « لا »**) الموصوف بها ، وهو اسم (لا) النافية ؛ لأنه في محل نصب بـ (لا) ، فالنصب باعتبار عمل (لا) لأنها تعمل في محله لا في لفظه ، وهٰذا أولىٰ من الفتح السابق آنفاً ؛ بأنه حمل على اللفظ ، لأن فتحة (لا رجل) عارضة في هٰذا الموضع ، فأشبهت لعروضها حركة الإعراب ؛ كما في النداء ، ووجه الأولوية ظاهر ؛ إذ لا ضرورة إلى التشبيه المفضي إلىٰ وجود حركة إعرابية من غير عامل حقيقي . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(و) **الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة الجارية في الصفة** : (**الرفع**) أي : رفع للصفة (**علىٰ إتباعها لمحل « لا » مع اسمها**) لأن موضع (لا) مع اسمها رفع بالابتداء كما مر ؛ لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد .

(**وكالصفة**) المتصلة (**في ذٰلك**) أي : في جريان الأوجه الثلاثة فيه (**التوكيد اللفظي**) لا المعنوي (**المتصل**) بالمؤكد لا المنفصل ، ومثاله : نحو : (لا رجل رجل في الدار) .

وخرج باللفظي : المعنوي ، فلا يتأتىٰ هنا ؛ لامتناع توكيد النكرة به .

---

(1) سورة مريم : (١٧) .

وأمَّا البدلُ ؛ فإن كانَ نكرةً . . فكالصِّفةِ المفصولةِ علىٰ ما سيأتي ؛ نحوُ : (لا أحدَ رجلاً وامرأةً في الدَّارِ) ، . . . .

وخرج بالمتصل : المنفصل ، فلا يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز فيه الرفع والنصب ؛ نحو : (لا رجل في الدار رجل ورجلاً) .

(**وأما البدل ؛ فإن كان نكرة . . فكالصفة المفصولة**) عن الموصوف (**علىٰ ما سيأتي**) فيها من جواز النصب والرفع فيها دون الفتح ؛ أي : فيجوز فيه النصب نظراً لعمل (لا) ، والرفع نظراً لعمل الابتداء ، ويمتنع فيه الفتح ؛ لأنه لا يجوز تركيبه مع الاسم ؛ إذ هو في نية تكرار العامل ومثاله : (**نحو : لا أحد رجلاً وامرأة في الدار**) ، ولا فرق بين أن يكون البدل مفرداً أو غيره ، هٰذا قول ابن مالك ، **وقيل** : يجوز فيه البناء على الفتح إن كان مفرداً . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**نحو : لا أحد رجلاً وامرأة**) أي : بنصب (رجلاً ، وامرأة) ورفعهما ، ولا يجوز الفتح فيهما ؛ لوجود الفاصل في العطف بحرفه ، وفي البدل بعامله ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : بنصب (رجل ، وامرأة) ويجوز رفعهما ، وهٰذا المثال يوهم أن البدل يتعين فيه العطف ، وهٰذا غير متعين ؛ لإمكان بدل البعض من الكل .

ولا يلزم من اشتراط الضمير أن يكون معرفة ، و(لا) إنما تعمل في النكرات ؛ لأنه لا يجب أن يضاف إلىٰ ذٰلك الضمير ، بل قد يكون مجروراً بعده ، علىٰ أن غاية ذٰلك : أن يتعين رفعه ؛ لأنه بدل غير صالح لعمل (لا) فيه .

وإنما لم يجعل البدل هنا مستقلاً كالنداء ؛ لأن استقلاله يقتضي تركيبه ، وهو ممتنع ؛ إذ لا جائز أن يركب مع المبدل منه للفصل بـ (لا) المقدرة ، ولا مع (لا) المقدرة ؛ لأنها معدومة من اللفظ ، والتركيب حكم لفظي ، فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ .

ومثلُهُ عطفُ البيانِ إن أجريناهُ في النَّكراتِ ، وإن كانَ معرفةً . . وجبَ الرَّفعُ كالنَّسقِ المعرفةِ ؛ نحوُ : (لا أحدَ زيدٌ فيها) .

(و) لكَ فيهِ أيضاً (رفعُهُ) أيِ : الأَوَّلُ على الابتداءِ ، أو علىٰ إعمالِ (لا) عملَ (ليسَ) ، . . . .

وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل ؛ لأن حرف العطف فاصل ، فيمنع من التركيب .

وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل ، وإن لم يكن فيه مانع ؛ لأنه في معنى البدل ؛ ولهٰذا كل ما جاز إعرابه بياناً جاز إعرابه بدلاً ، إلا ما استثني عندهم .

(**ومثله**) أي : ومثل البدل (**عطف البيان**) يجوز فيه النصب والرفع دون الفتح (**إن أجريناه**) أي : إن أجرينا عطف البيان (**في النكرات** ، **وإن كان**) البدل (**معرفة** . . **وجب الرفع**) فيه ؛ لأن مقتضى النصب منتف فيه ؛ أي : ويمتنع فيه الفتح والنصب ؛ لأنه معرفة ، ولا عمل لـ (لا) في المعرفة (**كالنسق**) أي : كما يجب الرفع في عطف النسق (**المعرفة**) لأنه لم يكن مستقلاً ؛ لأن فيه حرف العطف ، وهو فاصل مانع من التركيب ؛ كما مر آنفاً .

مثال البدل المعرفة الذي وجب الرفع فيه : (**نحو : لا أحد زيد فيها**) أي : في الدار .

ومثال عطف النسق : نحو : (لا أحد زيد وعمرو فيها) .

وقوله : (**ولك فيه**) معطوف علىٰ قوله : (ولك في نحو : « لا حول ولا قوة » فتح الأول من الاسمين) أي : ولك فيه ؛ أي : في الأول من الاسمين (**أيضاً**) أي : كما لك فتحه فيما سبق (**رفعه** ؛ **أي**) رفع (**الأول على الابتداء ، أو علىٰ إعمال « لا » عمل « ليس »**) قال الحفيد : (ليس بجيد ؛ لأن إعمالها عمل « ليس » خاص بالشعر ، وكلامه هنا فيما هو أعم) .

وإذا رفعتَهُ (فيمتنعُ) حينئذٍ في الثَّاني (النَّصبُ) لعدمِ نصبِ المعطوفِ عليهِ لفظاً أو محلّاً ، ويجوزُ فيهِ الفتحُ علىٰ إعمالِ (لا) الثَّانيةِ ؛ نحوُ :

فَــلَا لَــغْــوٌ وَلَا تَــأْثِــيــمَ فِــيــهَــا ....

وعبارة الكردي : قوله : (**ولك فيه أيضاً**) أي : في الاسم الأول في نحو : (لا حول ولا قوة) .

قوله : (**على الابتداء**) بأن تجعل (لا) الأولىٰ ملغاة .

(**وإذا رفعته**) أي : رفعت الأول من الاسمين . . (**فيمتنع حينئذ**) أي : حين إذ رفعت الأول (**في**) الاسم (**الثاني النصب ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً ، ويجوز فيه**) أي : في الاسم الثاني (**الفتح علىٰ إعمال** « **لا** » **الثانية**) عمل (إن) .

مثال فتح الثاني مع رفع الأول : (**نحو**) : قول أمية بن أبي الصلت في قصيدة طويلة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ، ذكر الشارح من البيت الصدر ، والبيت بتمامه هٰكذا : (من الوافر)

(**فــلا لــغــو ولا تــأثــيــم فــيــهــا**) وما فاهوا به أبداً مقيم

والبيت قاله أمية بن أبي الصلت من قصيدة طويلة له ، ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ، وأحوال يوم القيامة وأهلها ، وهٰذا البيت ملفق من بيتين ، وأصله :

ولا لــغــو ولا تــأثــيــم فــيــهــا ولا حــيــن ولا فــيــهــا مــلــيــم

وفــيــهــا لــحــم ســاهــرة وبــحــر ومــا فــاهــوا بــه أبــداً مــقــيــم

اللغة : **واللغو** : أغلاط الكلام والقول الباطل ، **والتأثيم** : أن تقول لمخاطبك : أثمت ، والضمير في (**فيها**) : عائد إلى الجنة ، و(**لا حين**) بفتح الحاء المهملة : الهلاك والموت ؛ أي : ليس في الجنة موت ، بل أهلها كلهم مخلدون فيها ، و(**لا مليم**) أي : ليس فيها من يلوم أحداً علىٰ شيء .

والرَّفعُ علىٰ إعمالِها عملَ (ليسَ) ، أو زيادتِها وعطفِ الاسمِ بعدَها علىٰ ما قبلَها ؛ نحوُ :

.... لَا نَـاقَـةٌ لِـي فِـيـهَـا وَلَا جَـمَـلُ

(**وفيها لحم ساهرة**) أي : لحوم الحيوانات البرية والبحرية ولحوم الطير ؛ أي : فيها ساهرة ؛ أي : لحوم حيوان أرض ساهرة ؛ أي : أرض يجددها الله تعالىٰ يوم القيامة ، (**وما فاهوا**) أي : وكل شيء نطق به أهلها بطلبه من أنواع النعيم (**مقيم**) أي : موجود فيها (**أبداً**) أي : على الدوام متىٰ طلبوه حضر .

والمعنىٰ : أن الجنة لا يوجد فيها قول باطل ، ولا قولك لآخر : (أثمت) ، ولا موت ، بل أهلها كلهم مخلدون فيها ، ولا لائم يلوم أحداً علىٰ شيء ، وفيها لحوم الحيوانات البرية والبحرية ولحوم الطير ، والذي تلفظوا به بطلبه مما يشتهونه حاصل موجود لا ينقطع ولا ينعدم ولا يغيب ، متىٰ طلبوه حضر .

والشاهد في قوله : (ولا لغو ولا تأثيم فيها) حيث رفع الاسم الأول المعطوف عليه ؛ وهو (لغو) وبنى الثاني المعطوف ـ وهو (تأثيم) ـ على الفتح . انتهىٰ من « شواهد ابن عقيل » .

(و) يجوز فيه ؛ أي : في الاسم الثاني أيضاً (**الرفع علىٰ إعمالها**) أي : علىٰ إعمال (لا) الثانية (**عمل** « **ليس** » ، أو) علىٰ (**زيادتها**) أي : زيادة (لا) الثانية وإلغائها (**وعطف الاسم**) المذكور (**بعدها علىٰ ما قبلها**) أي : على اسم (لا) الأولىٰ .

مثال ذٰلك : أي : مثال رفع الاسم الثاني علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (ليس) : (**نحو**) قول عبيد الراعي عجز بيت ، تمامه مع صدره : (من البسيط)

وما هجرتك حتىٰ قلت معلنة : **(لا ناقة لي فيها ولا جمل)**

والبيت لعبيد الراعي النميري ، مذكور في « الكتاب » و« اللمع » وفي « أوضح المسالك » .

ففي جملةِ التَّركيبِ خمسةُ أوجهٍ ؛ وجهانِ في الأوَّلِ ، وثلاثةٌ في الثَّاني ، ولو قلتَ : (لا رجلَ ولا طالعاً جبلاً) . . امتنعَ الفتحُ لامتناعِ تركيبِ غيرِ المُفرَدِ .

(وإن لَمْ تكرَّرْ « لا ») مَعَ المعطوفِ ؛ نحوُ : (لا حولَ وقوَّةٌ) ، (أو فُصِلَتِ الصِّفةُ)

والشاهد فيه : (لا ناقة ولا جمل) حيث أهمل (لا) في الموضعين ، أو أعملهما عمل (ليس) ، وربما اعتبر الثانية زائدة ؛ لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ ، و(جمل) : اسم معطوف علىٰ (ناقة) .

قال ياسين : (وقوله : « لا ناقة . . . » إلىٰ آخره مقول القول ، وهو مثل لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور في هٰذا المعنى) انتهىٰ .

والناقة : الأنثىٰ من الإبل ، **والجمل** : الذكر منه .

(**ففي جملة التركيب**) أي : في تركيب : لا حول ولا قوة (**خمسة أوجه ؛ وجهان**) منها (**في**) الاسم (**الأول**) وهما : فتحه ورفعه ، (**وثلاثة**) من الأوجه (**في**) الاسم (**الثاني**) .

وفي بعض النسخ : (وجهان في الأولىٰ) أي : في النكرة الأولىٰ ، (وثلاثة في الثانية) أي : في النكرة الثانية .

وعبارة الكردي : قوله : (**وفي جملة التركيب**) أي : تركيب نحو : لا حول ولا قوة (**خمسة أوجه ؛ وجهان في**) النكرة (**الأولىٰ**) وهما : الفتح والرفع .

وقوله : (**وثلاثة في**) النكرة (**الثانية**) وهي : الفتح والنصب والرفع ، وتوجيه الجميع تكفلت به المبسوطات ؛ كـ« التصريح » وغيره .

(**ولو قلت : « لا رجل ولا طالعاً جبلاً » . . امتنع الفتح**) أي : في الثاني ؛ أي : في الصفة (**لامتناع تركيب**) الصفة (**غير المفرد**) ة مع اسم (لا) ، فلا تقول : لا رجل طالع جبلاً .

(**وإن لم تكرر « لا » مع المعطوف ؛ نحو : « لا حول وقوة » ، أو فصلت الصفة**

مِن موصوفِها ؛ نحوُ : (لا رجلَ فيها كريماً) ، (أو كانَتْ غيرَ مُفرَدةٍ) بأن كانَتْ مُضافةً أو شبيهةً بهِ ، سواءٌ كانَ الموصوفُ مُفرَداً أم لا ؛ نحوُ : (لا رجلَ صاحبَ برٍّ عندَنا) ، أو (لا غلامَ رجلٍ صاحبِ برٍّ عندَنا) ، أو كانَتْ مُفرَدةً وهوَ غيرُ مفردٍ ؛ نحوُ : (لا غلامَ سفرٍ ظريفاً عندَنا) . . (امتنعَ) في المسائلِ الأربعِ في المعطوفِ والصِّفةِ (الفتحُ) لعدمِ (لا) في الأُولىٰ ، وامتناعِ التَّركيبِ في الباقي ؛ لأنَّهُم لَمْ يُركِّبوا ثلاثةَ أشياءَ فيجعلوها كشيءٍ واحدٍ ، وجازَ فيها الرَّفعُ والنَّصبُ ؛ كقولِهِ :

عن موصوفها ؛ **نحو** : « **لا رجل فيها كريماً** » ، **أو كانت**) الصفة (**غير مفردة ؛ بأن كانت مضافة**) نحو : (لا رجل صاحب بر عندنا) ، (أو) كانت (**شبيهة به**) أي : بالمضاف ؛ نحو : (لا رجل طالعاً جبلاً عندنا) ، (**سواء كان الموصوف مفرداً أم لا**) ، مثال المفرد : (**نحو** : « **لا رجل صاحب بر عندنا** » ، **أو**) مثال غير المفرد : نحو : (« **لا غلام رجل صاحب بر عندنا** » ، **أو كانت**) الصفة (**مفردة ، وهو**) أي : الموصوف (**غير مفرد ؛ نحو** : **لا غلام سفر ظريفاً عندنا**) وهـٰذا ما في « التسهيل » خلافاً لابن برهان في منعه رفع الصفة في نحو : (لا غلام رجل ظريف في الدار) ، مستدلاً بأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته .

(**امتنع في المسائل الأربع في المعطوف والصفة الفتح ؛ لعدم « لا » في الأولىٰ**) وهي قوله : إن لم تكرر (لا) ، (**وامتناع التركيب في الباقي ؛ لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد ، وجاز فيها**) أي : في المسائل الأربع (**الرفع والنصب**) ، وفي بعض النسخ : (وجاز فيهما) بضمير التثنية ، وهو تحريف من النساخ ، **والصواب** : ما في نسخة الكردي من قوله : (فيها) بضمير التأنيث ، وجواز الرفع والنصب فيها .

(**كقوله**) أي : كقول الشاعر ؛ أي : ومن ذٰلك قوله ؛ أي : ومن أمثلته : قول الشاعر من صدر بيت : (من الطويل)

فَـلَا أَبَ وَٱبْـنـاً مِـثْـلَ مَـرْوَانَ وَٱبْـنِـهِ ....

يُروىٰ برفعِ (ابنٍ) وبنصبِهِ .

(فـلا أب وابـنـاً مـثـل مـروان وابـنـه) إذا هـو بـالـمـجـد ارتـدىٰ وتـأزرا

البيت للربيع بن ضبيع الفزاري ، **والشاهد فيه** : (فلا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس بلا تكرار (لا) ، وجاء بالمعطوف منصوباً بالعطف علىٰ محل اسم (لا) ، وأراد بابنه : عبد الملك بن مروان .

وفي « الكردي » : والبيت لرجل من بني عبد مناة ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك .

(**يروىٰ**) هـٰذا البيت (**برفع** « **ابن** » **وبنصبه**) ، الرفع عطفاً علىٰ محل (لا) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء كما مر ، والنصب عطفاً علىٰ محل (أب) .

وقوله : (**إذا هو**) أي : إذا كل واحد منهما . انتهىٰ منه .

أي : إذا لبس كل منهما لباس الرداء والإزار من المجد والشرف .

قال العيني في « شواهد الأشموني » : (قاله رجل من عبد مناة بن كنانة ، وذكره سيبويه في « كتابه » غير معزو ، وهو من الطويل .

« فلا أب » الفاء : عاطفة ، و« لا » : لنفي الجنس ، و« أب » : اسمها ، و« مثل مروان » : خبرها ، وأراد به : مروان بن الحكم ، وابنه : عبد الملك بن مروان .

والشاهد في قوله : « وابناً » حيث عطف بالنصب علىٰ لفظ اسم « لا » ، ويجوز فيه الرفع ؛ لعدم تكرر « لا » .

وقال أبو علي : يحتمل أن يكون « مثل مروان » صفة ، وأن يكون خبراً ، فإن كان خبراً . . فهو مرفوع لا غير ، ولا حذف ، وإن كان صفة . . تقدر الخبر .

ويحتمل « مثل » النصب على اللفظ ، والرفع على المحل .

وقوله : « إذا » منصوب بـ« مثل » لما فيه من معنى المماثلة .

إذا عُلِمَ خبرُ (لا) ....

و« هو » : مبتدأ ، و« ارتدىٰ » : خبره ، و« تأزرا » : عطف عليه ، وأفرد الضمير فيهما ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[1] .

وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن . . لقال : « ارتديا ، واتزرا » ، لٰكنه اكتفىٰ في الخبر بالواحد منهما ضرورة ، وروى ابن الأنباري :

.... إذا ما ارتدىٰ بالمجد ثم تأزرا

ورواية سيبويه أولىٰ ؛ لأن الاتزار قبل الارتداء ، والواو لا تدل على الترتيب ، بخلاف « ثم » **فافهم**) انتهىٰ منه .

(تتمة)

قول الشارح : (**تتمة**) هي اسم من أسماء التراجم ، يجري فيه ما جرىٰ في (الباب) من أوجه الإعراب ، وقد تقدم معناها لغة واصطلاحاً ، **والمعنىٰ** : أي : هٰذا الآتي كلام متمم لما بقي من أحكام هٰذا الباب .

(**إذا علم خبر « لا »**) النافية للجنس بقرينة حالية أو مقالية .

وعبارة الخضري : إذا دل عليه دليل مقالي ؛ كوقوعه في جواب سؤال ، كأن يقال لك : (هل عندك رجل ؟) ، أو قيل لك : (هل في الدار رجل ؟) ، فقلت : (لا رجل) أي : عندي ، أو في الدار .

أو دليل حالي ؛ بأن دل عليه السياق ، نحو : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾[2] ؛ أي : لهم ، ونحو : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾[3] ؛ أي : علينا . انتهىٰ .

---

(١) سورة الجمعة : (١١) .

(٢) سورة سبأ : (٥١) .

(٣) سورة الشعراء : (٥٠) .

جازَ حذفُهُ كثيراً عندَ الحجازيّينَ ، ووجبَ عندَ بني تميمٍ والطَّائيِّينَ ؛ نحوُ : ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ أي : علينا ، و(لا إلٰهَ إلَّا اللهُ) أي : موجودٌ ، . . . .

والمراد بالقرينة الحالية : السياق ، فهما أمر واحد ، والسياق ضابطه عندهم : سابق الكلام ولاحقه . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

(**جاز حذفه**) أي : حذف الخبر حذفاً (**كثيراً عند الحجازيين**) استغناء عن ذكره بالعلم به ، (**ووجب**) حذفه (**عند بني تميم والطائيين**) ، هٰذا نقل ابن مالك .

ونقل ابن خروف عن بني تميم : أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ، ويظهرون المجرور والظروف ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وإنما أوجب بنو تميم حذفه عند علمه ؛ لعدم الفائدة في ذكره .

مثال حذفه لدلالة الحال عليه : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ ، فـ (فوت) : اسم (لا) ، وخبرها محذوف تقديره : أي : لهم ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾[1] .

ومثل ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ **أي : علينا**) بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾[2] .

(**و**) مثله قول الموحد : (**لا إلٰه إلا الله**) فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف ، تقديره : (**أي : موجود**) لا خبر (لا) لوجوب تنكيره ، ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ، ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر (إلٰه) لتعريفه وتنكير (إلٰه) انتهىٰ من « المطالب » باختصار نقلاً عن « الصبان » .

ومثله قولهم : (لا حول ولا قوة) ، فالخبر محذوف تقديره : موجودان لنا إلا بالله العلي العظيم ، ومثله قولهم : (لا عيش إلا عيش الآخرة) ، وقولهم : (لا شافي إلا أنت) .

---

(١) سورة سبأ : (٥١) .

(٢) سورة الشعراء : (٥٠) .

فإن جُهِلَ . . وجبَ ذكرُهُ عندَ جميعِ العربِ ؛ كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ ٱللهِ عَزَّ وَجَلَّ » ، وقد يُحذَفُ اسمُ (لا) للعلمِ بهِ ؛ كقولِهِم : (لا عليكَ) أي : لا بأسَ عليكَ .

(فإن جهل) خبر (لا) بحيث لا تدل عليه قرينة حالية ولا مقالية . . (وجب ذكره عند جميع العرب) ، فلا يجوز حذفه عند أحد منهم ؛ لأن حذف ما لا يعلم . . يلزم منه عدم الفائدة ؛ أي : عدم إفادة الكلام ، والعرب مجمعون علىٰ ترك التكلم بما لا فائدة فيه ، وذٰلك الخبر الذي لا يعلم عند حذفه كالأمثلة السابقة للماتن والشارح من نحو : (لا صاحب علم ممقوت) ، و(لا طالعاً جبلاً حاضر) ، و(كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا أحد أغير من الله عز وجل ») أي : أشد انتقاماً عند انتهاك حرماته ، وهي الحمية وشدة المنع والزجر .

والغيرة صفة ثابتة لله تعالىٰ ، نثبتها ونعتقدها ؛ كما أثبتها له تعالىٰ رسولُه صلى الله عليه وسلم ، ولٰكن ليست كغيرتنا ، وفي « صحيح البخاري » في باب : (قوله صلى الله عليه وسلم : « لا شخص أغير من الله تعالىٰ ») قال الحافظ ابن حجر : (كذا وقع لهم ، ووقع عند ابن بطال بلفظ : « لا أحد » بدل « شخص » ، فكأنه من تعبيره) انتهىٰ .

فكأن الشارح اعتمد علىٰ رواية ابن بطال ، ثم إنه لا دلالة على الرواية المشهورة علىٰ أن الشخص يطلق على الله ؛ ولذا لم يفصح البخاري بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذٰلك علىٰ طريق الاحتمال ، وجزم بعده بتسميته شيئاً ؛ لظهور ذٰلك فيما استدل به من قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [1] . انتهىٰ « عليمي » .

(وقد يحذف اسم « لا » للعلم به ؛ كقولهم : « لا عليك » أي : لا بأس عليك)

---

(١) سورة الأنعام : (١٩) .

. . . .

أي : يحذف اسم (لا) مع إبقاء الخبر ؛ كقولهم : أي : كقول الشخص لصاحبه : (لا عليك) أي : لا بأس ولا مؤاخذة عليك بما فعلت أو قلت .

قوله : (**وقد يحذف اسم « لا »**) أي : قليلاً يحذف اسم (لا) مع إبقاء الخبر ، ولا يحذفان معاً ؛ لئلا يكون إجحافاً ، خلافاً للفراء وأصحابه ، ولا حجة لهم في قوله : (من الوافر)

. . . .   إذا الـداعـي الـمـثـوب قـال : يـا لا

بناء علىٰ أن أصل (يا لزيد) : (يا آل زيد) لجواز أن يكون الأصل : (يا قومي لا فرار) ، فحذف المنادىٰ وخبر (لا) .

❋ ❋ ❋

٤٨ ـ باب (ظن) وأخواتها

ولما فرغ المصنف من النوعين الأولين من أنواع النواسخ الثلاثة ، التي **الأول منها** : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وما ألحق به ، **والثاني منها** : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وما ألحق به . . أراد أن يذكر النوع الثالث ؛ وهو : ما ينصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها فقال :

(**الثالث من أنواع النواسخ**) لحكم المبتدأ والخبر (ظن) **وما عطف عليها** ، هٰذا مذهب الجمهور .

وذهب السهيلي إلىٰ أن المفعولين في باب (ظن) وأخواتها ليس المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي (أعطىٰ) ، واستدل بـ : (ظننت زيداً عمراً) ، فإنه لا يقال : (زيد عمرو) إلا علىٰ جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذٰلك مع (ظننت) ، وأجيب بالمنع ، وأن المراد : (ظننت زيداً عمراً) فتبين خلافه .

وذهب الفراء إلىٰ أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً ، وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً ، وأنه لا يتم الكلام بدونه . انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن « التصريح » و« الكردي » .

وتسمىٰ هٰذه الأفعال : أفعال القلوب ، سميت بذٰلك ؛ لأن معانيها من العلم والظن والشك قائمة بالقلب ومتعلقة به ؛ من حيث إنها صادرة منه ، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة .

وتسمىٰ : أفعال الشك واليقين ؛ لأن منها ما يفيد الشك ، ومنها ما يفيد اليقين والعلم ، **والمراد بالشك** : مطلق التردد الشامل للظن .

وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ، بل القلبي ثلاثة أنواع :

الأول : ما لا يتعدىٰ بنفسه ، بل بحرف الجر ؛ نحو : (فكر ، وتفكر) ، يقال : فكر زيد في كذا وتفكر .

والثاني : ما يتعدىٰ لواحد بنفسه ؛ نحو : (عرف زيد الحق ، وفهم المسألة) .

والثالث : ما يتعدىٰ إلى اثنين بنفسه ، وهو المراد بهٰذا الباب ، وإليه أشار المصنف بقوله : وهي (ظن . . .) إلىٰ آخره .

وهي ـ أي : أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين بنفسها ـ أربعة عشر ، وهي باعتبار مفادها ومدلولها أربعة أقسام :

الأول منها : ما يفيد الرجحان واليقين في الخبر ، والغالب فيه : كونه للرجحان ، وهي ثلاثة أفعال : (ظننت ، وحسبت ، وخلت) .

والثاني منها : ما يفيد الرجحان واليقين في الخبر ، والغالب فيه : كونه لليقين ، وهما اثنان : (رأيت ، وعلمت) .

والثالث منها : ما يفيد في الخبر رجحاناً ، وهو خمسة أفعال : (زعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت ، وهب) .

والرابع منها : ما يفيد في الخبر يقيناً ، وهو أربعة أفعال : (وجدت ، وألفيت ، ودريت ، وتعلم) بمعنى : اعلم . انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن « الفتوحات » .

ثم شرع المصنف في تعدادها فقال : وهي (ظن) أي : حال كونه مشتقاً (من « **الظن** » **بمعنى : الحسبان**) بكسر الحاء ، مصدر حسب ، فتفيد الرجحان ، أما بالضم . . فهو : حساب ، (**لا بمعنى : اتهم**) ، أما الذي بمعنى : اتهم ؛ نحو : (ظننت زيداً) أي : اتهمته ، فيتعدىٰ لمفعول واحد وإن كان قلبياً ؛ إذ ليس كل قلبي يتعدىٰ بنصب مفعولين كما مر آنفاً . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد ترد**) ظن (**بمعنىٰ : علم**) فتفيد اليقين ؛ نحو : ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [١] ، ونحو : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [٢] .

---

(١) سورة الحاقة : (٢٠) .
(٢) سورة البقرة : (٤٦) .

(ورأىٰ) بمعنىٰ : عَلِمَ ، لا بمعنى : (الرَّأْيِ) ، وقد تَرِدُ بمعنىٰ : (ظَنَّ) ، (وحسبَ) وهيَ كـ (ظنَّ) ، (ودرىٰ) في لغةٍ بمعنىٰ : (عَلِمَ) ، ....

(ورأىٰ) أي : حالة كونه (بمعنىٰ : علم) أي : فتفيد اليقين ؛ لأنه المتبادر من العلم ، فينصرف إليه الإطلاق ، ولا ينافي أن العلم قد يأتي للرجحان ، (لا بمعنى : الرأي) أي : المذهب ؛ كقولك : (رأي أبو حنيفة كذا) أي : ذهب إليه ، (وقد ترد رأىٰ (بمعنىٰ : ظن) نحو : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [1] .

(و« حسب » وهي كـ « ظن ») يعني : في كونها بمعنى الحسبان كثيراً ، وبمعنى اليقين قليلاً ، ومن الأول : قوله : (من الطويل)

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ....

ومن الأخير : قول لبيد بن ربيعة العامري بيتاً : (من الطويل)

حسبت التقىٰ والجود خير تجارة رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

أي : تيقنت كونهما خير تجارة .

قال العليمي : (ومن العجيب ما قيل : إن ظاهر كلام الشارح أنها لا تأتي لليقين) .

(و« درىٰ » في لغة بمعنىٰ : علم) ، وفي بعض النسخ : (لغية) بالتصغير ؛ أي : فتفيد اليقين .

قال أبو حيان : (لم يعدها أصحابنا فيما يتعدىٰ لاثنين ، ولعل قول الشاعر : (من الطويل)

دريت الوفي العهد ....

من باب التضمين ، ضمن « دريت » بمعنىٰ : « علمت » ، والتضمين لا ينقاس) انتهىٰ .

---

(1) سورة المعارج : (٦ ـ ٧) .

والأكثرُ تعدِّيها بالباءِ لواحدٍ ، فإن دخلَتْ عليها الهمزةُ . . تعدَّتْ لآخرَ . . . .

مثالها عند الجمهور : قول الشاعر : (من الطويل)

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

البيت لم ينسب إلىٰ قائل معين ، و(**دريت**) بضم الدال علىٰ صيغة المجهول : من درىٰ ، بمعنىٰ : علم ، وله استعمالان :

أحدهما ـ وهو الأكثر فيه ـ : أن يتعدىٰ بالباء ؛ نحو : (دريت بزيد) ، فإذا دخلت عليه الهمزة . . تعدىٰ إلىٰ آخر بنفسه ؛ نحو قوله تعالىٰ في سورة (يونس) : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾[1] ، فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثاني .

والاستعمال الثاني ـ وهو أندرهما ـ : أن يتعدىٰ إلى اثنين بنفسه ؛ كما في البيت المذكور ، قاله العيني في « شواهد الأشموني » .

و(**الوفي**) بمعنى : الوافي ، يقال : وفىٰ بالعهد وفاء : ضد غدر ، و(**العهد**) : الميثاق المؤكد باليمين ، و(**عرو**) : مرخم عروة ، (**فاغتبط**) : أمر من الاغتباط ، **والاغتباط وكذا الغبطة** : أن يتمنىٰ مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، وإلا فيكون حسداً ، و(**حميد**) بمعنىٰ : محمود .

والشاهد فيه : (دريت) حيث جاءت بمعنىٰ : علم .

وإن أردت إعراب أبيات الأمثلة كلها إعراباً تفصيلياً نافعاً للمبتدي . . فعليك بكتابنا : « التتمة القيمة في إعراب أمثلة المتممة أشعاراً وقرآناً وحديثاً » .

وفاء (فاغتبط) للإفصاح ، وفي (فإن اغتباطاً) تعليلية .

(**والأكثر**) في كلامهم : (**تعديها**) أي : تعدية درىٰ (**بالباء لواحد**) أي : إلىٰ مفعول واحد ، (**وإن دخلت عليها**) أي : علىٰ كلمة درى (**الهمزة . . تعدت لآخر**)

---

(١) سورة يونس ﷺ : (١٦) .

بنفسها ، (وخالَ) ماضي (يخالُ) ، وهيَ كـ (ظن) لا ماضي (يخولُ) بمعنىٰ : (يتكبَّرُ) ، ....

أي : إلىٰ مفعول آخر (بنفسها) أي : بالهمزة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾[1] .

قال العليمي : (ومحل هٰذا : إذا لم تدخل أداة الاستفهام عليها ، وإلا تعدى الفعل إلىٰ ثلاثة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾[2] ، فالكاف : مفعول أول ، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين) انتهىٰ منه .

(وخال) حالة كونه (ماضي) اً مضارعه (يخال) لا ماضي (يخول) ، قد يقال : لا حاجة إليه ؛ لخروج ذٰلك بقول الماتن : (القلبيات) فيما يأتي ، ويرشد إلىٰ ذٰلك تصريح « التصريح » : بأن (يخول) بمعنىٰ : (يتكبر) غير قلبي .

(وهي) أي : خال (كظن) في معنييها : الحسبان والعلم ، (لا ماضي يخول) لأنه (بمعنىٰ : يتكبر) فلا يتعدىٰ أصلاً .

قال العليمي : (فيفيد الرجحان غالباً ، وقد يفيد اليقين ؛ فمثال الأول : كقوله : (من الطويل)

إخالك إن لم تغضضني الطرف ذا هوىٰ ....

ومثال الثاني : كقول الآخر : (من المنسرح)

وما خلتني زلت بعدكم ضمناً ....

قوله : « لا ماضي يخول » فإنه بمعنىٰ : يتكبر ، لٰكن « خال » بمعنىٰ : « تكبر » ليست من أفعال القلوب ، فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها ؛ فإنه من باقي الأفعال التي لم يحترز عنها) .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (١٦) .

(٢) سورة القارعة : (٣) .

(وزعَمَ) وهيَ كـ (ظنَّ) ، والأكثرُ وقوعُها علىٰ (أنَّ) و(أنْ) وصلتِهِما ؛ فتسدُّ مسدَّ مفعوليها .

والزَّعمُ : قولٌ يُطلَقُ على الحقِ والباطلِ ، وأكثرُ ما يُقالُ فيما يُشكُّ فيهِ ، . . . .

قال في « التتمة » : (مثال كونها للرجحان : نحو : « خلت عمراً شاخصاً » أي : حاضراً ، ومثال كونها لليقين : خلت الصدق منجياً) .

(و« زعم » وهو كـ « ظن ») فالغالب كونه للرجحان ، وقد تفيد اليقين ، وظاهر صنيع « الأوضح » : أنه لا يستعمل إلا في الرجحان ، (والأكثر) في كلامهم : (وقوعها) أي : دخول زعم (علىٰ أنَّ) المشددة المفتوحة (و) علىٰ (أن) المصدرية المخففة الساكنة (وصلتهما) أي : وصلة المشددة والمخففة ، (فتسد) وتقوم (مسد مفعوليها) أي : مفعولي (زعم) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾[1] ، وقول الشاعر : (من الطويل)

وقد زعمت أني تغيرت بعدها . . . .

(والزعم : قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر ما يقال) ويطلق الزعم : (فيما يشك فيه) أي : في وقوعه .

قوله : (وأكثر استعماله فيما يشك فيه) أي : فإذا قلت : زعم فلان كذا . . فقد يكون ذٰلك حقاً عندك ؛ كالبيت ، أو باطلاً ؛ كما في الآية ، وقد تكون شاكاً فيه ، فتأمل . انتهىٰ « خضري » .

وعبارة الكردي : قوله : (وهي) أي : زعم (كظن) أي : في كونها بمعنى الحسبان فقط ، وفاقاً لظاهر « التوضيح » و« التسهيل » كقوله ؛ أي : كقول أبي أمية أوس الحنفي : (من الخفيف)

زعمتني بشيخ ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا

---

(١) سورة التغابن : (٧) .

وفي « شرحِ التَّلخيصِ » للسُّبكيِّ : ولَمْ يُستعمَلِ الزَّعمُ في القرآنِ إلَّا للباطلِ ، واستُعمِلَ في غيرِهِ للصَّحيحِ ؛ كقولِ هرقلَ لأبي سُفيانَ : (زَعَمْتَ) ، . . . .

(وأكثر وقوعها قبل « أن ») بالتخفيف (وأن) بالتشديد .

قوله : (وصلتهما) أي : صلة إحدى المذكورين (تسد) أي : تقوم (مسد مفعوليها) أي : مقام معمولي (زعم) لاشتمال الصلة على المسند والمسند إليه ؛ نحو : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾[1] ، وقوله : (من الطويل)

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ... ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

انتهىٰ منه .

(وفي « شرح التلخيص ») أي : « تلخيص المفتاح » للقزويني (لـ) التاج (السبكي) اسمه : أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي ، المتوفىٰ بمكة سنة (٧٧٣هـ) ، إمام في اللغة والبلاغة والفقه ، من مصنفاته : « عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح » ، وشرح مطول علىٰ « مختصر ابن الحاجب » ، وغيرهما . انظر « بغية الوعاة » .

أن السبكي قال في ذٰلك « الشرح » : (ولم يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل ، واستعمل في غيره) أي : في غير القرآن (للصحيح) أي : للمعنى الصحيح الحسن لا للباطل ؛ وذٰلك المعنى الصحيح الذي استعمل فيه الزعم : (كقول هرقل) بالكسر فالفتح فالسكون : ملك الروم ، قيل : هو أول من ضرب الدنانير . انتهىٰ « كردي » .

(لأبي سفيان) صخر بن حرب أبي معاوية القرشي الأموي في سفره إلى الشام : (زعمت) أي : قلت يا أبا سفيان حين سألتك عما يأمركم به ذٰلك الرجل الذي يدعي النبوة ، فزعمت ؛ أي : قلت : (يأمرنا بعبادة الله تعالىٰ وحده ، وصلة الرحم ، والعفاف عن المحرمات) ، فإن كان ما زعمت حقاً ؛ أي : صدقاً ؛

---

(١) سورة التغابن : (٧) .

وهوَ كثيرٌ ، ولـٰكنْ إذا تأمَّلْتَهُ . . تَجِدُهُ يستعملُ حيثُ يكونُ المُتكلِّمُ شاكّاً ، فهوَ كقولٍ لَمْ يَقُمِ الدَّليلُ علىٰ صحَّتِهِ وإن كانَ صحيحاً في نفسِ الأمرِ . انتهىٰ ، ومِنِ استعمالِهِ في الصَّحيحِ قولُ أبي طالبٍ :

وَدَعَـوْتَـنِـي وَزَعَـمْـتَ أَنَّـكَ نَـاصِـحِـي وَلَـقَـدْ صَـدَقْـتَ وَكُـنْـتَ ثَـمَّ أَمِـيـنَـا

أي : أمره إياكم بالإيمان بالله . . فسيملك موضع قدمي هاتين .

(وهو) أي : استعمال الزعم في القول الصحيح (**كثير**) في غير القرآن ، (**ولـٰكن إذا تأملته**) ، وهـٰذا استدراك علىٰ كون استعمال الزعم في القول الصحيح كثيراً ؛ أي : لـٰكن إذا تأملت في استعمال الزعم في القول الصحيح . . إنما (**تجده**) أي : تجد الزعم (**يستعمل**) في القول الصحيح كثيراً (**حيث يكون المتكلم**) والمخبر بالكلام الصحيح (**شاكاً**) فيما يتكلم وأخبر به ؛ كأبي سفيان ، فإنه كان شاكاً في نبوته صلى الله عليه وسلم مع إخباره عن أخلاقه الكريمة ؛ كأمره بالإيمان بالله تعالىٰ ، وصلة الرحم والعفاف .

(**فهو**) أي : فالكلام الذي عبر عنه بالزعم (**كقول لم يقم الدليل علىٰ صحته وإن كان**) ذٰلك الكلام الذي عبر عنه بالزعم (**صحيحاً في نفس الأمر**) أي : في حقيقة الأمر ، يعني : في علم الله تعالى ، (**انتهىٰ**) ما قاله السبكي في « شرح التلخيص » يعني : في « عروس الأفراح » .

(**ومن استعماله**) أي : ومن استعمال الزعم (**في**) القول (**الصحيح : قول أبي طالب**) بن عبد المطلب ، عمه صلى الله عليه وسلم الشقيق ، واسمه : عبد مناة ، مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم شعراً : (من الكامل)

(ودعوتني وزعمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا)

وبعده :

ولـقـد علـمـت بـأن ديـن محـمـد مـن خـيـر أديـان الـبـريـة ديـنـا

(ووَجَدَ) بمعنىٰ : (عَلِمَ) ، لا بمعنىٰ : (حَزِنَ) أو (حَقَدَ) ، (وعَلِمَ) بمعنىٰ : (تيَقَّنَ) ، لا بمعنىٰ : (عَرَفَ) .

وخرجَ بقولِهِ : (القلبيَّاتُ) أيِ : القائمُ معانيها بالقلبِ : ما إذا كانَتْ معانيها غيرَ قلبيَّةٍ ؛ فإنَّها تكونُ لازمةً غالباً ؛ . . . .

والشاهد فيه قوله : (وزعمت) حيث استعمل (زعم) في القول الصحيح .

(**و« وجد » بمعنىٰ : « علم »**) قال العليمي : (ظاهره : أنه موضوع للعلم ، وليس كذٰلك ، بل وضع لإصابة الشيء علىٰ صفة ، والعلم لازم له ؛ لأن من وجد الشيء علىٰ صفة فقد علمه عليها ، وهٰذا هو المجوز لعده من أفعال القلوب ؛ كـ « وجد » ، وإلا فهما باعتبار معناهما الأصلي ليسا منها) انتهىٰ منه .

(**لا بمعنىٰ : حزن أو حقد**) فإنهما وإن كانا قلبيين لازمان فهما بكسر العين ، وفي الثاني الفتح أيضاً كمصدره .

(**و« علم » بمعنىٰ : « تيقن » لا بمعنىٰ : عرف**) وإن كان قلبياً .

وقوله : (**بمعنىٰ : تيقن**) ظاهره : أنه لا يستعمل في الظن ، وليس كذٰلك ، فقد صرح في « التوضيح » : بأنه يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، قال تعالىٰ : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1] ؛ أي : تيقن ، وقال أيضاً : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾[2] ؛ أي : ظننتموهن . انتهىٰ « ياسين » .

(**وخرج بقوله**) أي : بقول المصنف : (**القلبيات**) بالرفع ، صفة لـ (ظن) وما عطف عليه . . . إلىٰ (وعلم) ، (**أي : القائم معانيها بالقلب : ما إذا كانت معانيها غير قلبية ؛ فإنها تكون لازمة غالباً**) .

وعبارة الكردي : (**وخرج بقوله : القلبيات**) : غير قلبية ؛ أي : أو قلبية لازمة

---

(١) سورة محمد ﷺ : (١٩) .

(٢) سورة الممتحنة : (١٠) .

كـ (رأىٰ) بمعنىٰ : (أَبصرَ) كـ (رأيتُ الهلالَ) أي : أبصرتُهُ ، و(حسبَ) بمعنى : (احمرَّ لونُهُ وابيضَّ) يقالُ : (حسبَ الرَّجلُ) : إذا احمرَّ لونُهُ وابيضَّ ؛ كالبرصِ ، و(درىٰ) بمعنىٰ : (خَتَلَ) يقالُ : (درى الذِّئبُ الصَّيدَ) : إذا ختلَهُ واستخفىٰ له ليفترسَهُ ، و(خالَ) بمعنىٰ : (طَلَعَ) يقالُ : (خالَ الفرسُ) : إذا طلعَ ، و(زَعِمَ) بمعنىٰ : (سَمِنَ) أو (هَزُلَ) نحوُ : ....

كـ (وجد) بمعنىٰ : (حزن) بالكسر ، أو متعدية لواحد فقط ؛ كـ (علم) بمعنىٰ : (عرف) ، فلا يلزم من كونها قلبيات عملها هٰذا العمل ؛ لأنه شرط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط له . انتهىٰ .

قوله : (**فإنها**) أي : فإن غير القلبية (**تكون لازمة غالباً**) كـ (وجد) بمعنىٰ : (حزن) ، و(حقد) بمعنىٰ : (حسد) ، أو متعدية لواحد (**كـ « رأىٰ » بمعنىٰ : « أبصر »** ؛ كـ « **رأيت الهلال** » **أي : أبصرته**) .

وعبارة الكردي : ومن غير الغالب : (رأىٰ) بمعنىٰ : أبصر ، و(درىٰ) بمعنىٰ : ختل ، و(وجد) بمعنىٰ : صادف ؛ فهي متعدية .

قوله : (**كـ « رأىٰ » بمعنىٰ : أبصر**) ويقال : (رأيت زيداً) أي : ضربت رئته ، و(رأىٰ بكذا) أي : سار به .

(**و« حسب » بمعنى : احمر لونه وابيض**) أي : لونه ؛ أي : جمع بينهما من داء (**يقال : حسب الرجل : إذا احمر لونه وابيض ؛ كالبرص ، و**) كـ (**« درىٰ » بمعنىٰ : ختل**) واغتال ، (**يقال : درى الذئب الصيد : إذا ختله**) أي : أخذه غيلة وخفية (**واستخفى**) الذئب الصيد : إذا استتر عنه واختفىٰ (**له**) أي : لاصطياده (**ليفترسه**) أي : ليأخذه غيلة ويأكله .

(**و« خال » بمعنىٰ : طلع**) وظهر (**يقال : خال الفرس : إذا طلع**) وخرج من بين الأفراس لاختياله وكبره .

(**و**) كـ (**« زعِم » بمعنىٰ : سمن**) وكثر لحمه (**أو هزل**) وقل لحمه (**نحو** :

(زعمَتِ الشَّاةُ) أي : سمنَتْ أو هَزَلَتْ ، و(وجدَ) بمعنى : (استغنىٰ) يقالُ : (وجدَ زيدٌ) : إذا استغنىٰ فصارَ ذا جِدَةٍ ، و(عَلِمَ) بمعنى : انشقاقِ الشَّفةِ العُليا ، يقالُ : (عَلِمَتِ الشَّفةُ) : إذا انشقَّتْ .

« **زعمت الشاة** » **أي : سمنت**) وصارت سمينة (**أو هزلت**) أي : صارت هزيلة .

(و) كـ (« **وجد** » **بمعنى : استغنىٰ**) أي : صار غنياً كثير المال (**يقال** : **وجد زيد : إذا استغنىٰ**) أي : أظهر غناه (**فصار ذا جدة**) وثروة ؛ أي : صاحب مال كثير .

(و) كـ (**علم**) زيد علماً (**بمعنى : انشقاق الشفة العليا**) لداء (**يقال** : **علمت الشفة : إذا انشقت**) الشفة العليا ، أي : صارت مشقوقة نصفين .

ومن أفعال القلوب : (عد) بمعنىٰ : (ظن) أي : لا بمعنىٰ : حسب المال ، وإلا تعدت لواحد ، ومثاله : قول النعمان بن بشير الأنصاري الصحابي الجليل رضي الله تعالىٰ عنه من قصيدة له : (من الطويل)

فلا تعدُدِ المولىٰ شريكك في الغنىٰ ... ولـٰكنما المولىٰ شريكك في العدم

وقبله :

وإني لأعطي المال من كان سائلاً ... وأغفر للمولى المجاهر بالظلم

وإني متىٰ ما تلفني جازماً له ... فما بيننا عند الشدائد من صرم

والمعنىٰ : أي : لا تحسب الصاحب هو من يخالطك في الغنىٰ ، بل في العدم ـ بضم فسكون ـ أي : في الفقر ؛ لأن كل الناس تتملق للغني ، كما قال ابن دريد : (من الرجز)

والناس كلاً إن بحثت عنهم ... في كل أقطار البلاد والقرىٰ

عبيد ذي المال وإن لم يطمعوا ... من غمره في جرعة تشفي من الصدا

وهم لمن أملق أعداء وإن ... شاركهم فيما أفاد وحوىٰ

وهٰذهِ الأفعالُ المذكورةُ وكذا مُتصرِّفاتها تدخلُ على المُبتدَأ والخبرِ بعدَ استيفاءِ فاعلِها (فتنصبُهُما) معاً (مفعولَينِ) لها عندَ الجمهورِ (نحوُ) : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ ، ....

وقال آخر : (من الكامل)

حـتَّى الـكـلاب إذا رأت ذا أَثْـرَةٍ حـنـت إلـيـه وحـركـت أذنـابـهـا
وإذا رأت يـومـاً فـقـيـراً مـعـدمـاً هـرت عـلـيـه وكـشـرت أنـيـابـهـا

❀ ❀ ❀

(**وهٰذه الأفعال المذكورة**) من (ظن) وأخواتها (**وكذا متصرفاتها**) وهو بكسر الراء ، وفتحها لحن ؛ للزوم الفعل ، يعني : لفظ تصرف من مضارعها وأمرها ومصدرها وأسماء فاعليها ومفعوليها (**تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها**) ، جرىٰ على الغالب ، فلا يرد : أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل ، بل يتقدمان على العامل .

وقوله : (**فتنصبهما معاً**) أي : تنصب المبتدأ والخبر جميعاً ، معطوف علىٰ قوله : (تدخل) إن قيل : إن الفاء تقتضي نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً ، والحال أن نصب المبتدأ عقب الدخول عليه لا عليهما معاً ، فالجواب : أن المراد : تعقيب المجموع للمجموع ، ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد ، والمراد : تعقيب نصب الأول للأول ، ونصب الثاني للثاني . انتهىٰ « عليمي » .

حالة كونهما (**مفعولين لها**) أي : لهٰذه الأفعال ومتصرفاتها (**عند الجمهور**) أي : خلافاً للسهيلي والفراء ؛ كما ذكرنا أول الباب .

مثال نصبها للمبتدأ والخبر علىٰ أنهما مفعولين لها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾)[1] ؛ أي : لا مفر من الله إلا إليه ، فـ (أن) المخففة من

---

(١) سورة التوبة : (١١٨) .

وقولِهِ :

(رَأَيْتُ ٱللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ) مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودا

وقولِهِ :

حَسِبْتُ ٱلتُّقَىٰ وَٱلْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ....

الثقيلة مع صلتها التي هي ضمير الشأن المحذوف الذي هو اسمها ، وجملة (لا ملجأ) التي هي خبرها سادة مسد مفعولي (ظن) ، والآية من سورة (التوبة) ، وهي بتمامها : ﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[1] .

(و) نحو (قوله) أي : قول الشاعر ، وهو خداش بن زهير ، وهو مذكور في « نوادر أبي زيد » و« المقاصد النحوية » : (من الوافر)

(رأيت الله أكبر كل شيء) محاولة وأكثرهم جنوداً)

(**محاولة**) أي : محافظة ، **والشاهد فيه** : (رأيت الله أكبر كل شيء) حيث نصبت (رأىٰ) مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

(و) نحو (قوله) أي : قول الشاعر الآخر بيتاً ، وهو للبيد بن ربيعة في « ديوانه » ، ذكر الشارح منه صدره ، وتمامه مع عجزه : (من الطويل)

(حسبت التقىٰ والجود خير تجارة) رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

(**ثاقلاً**) : أي : ميتاً ، و(**رباحاً**) أي : ربحاً ، بالنصب على التمييز .

والشاهد فيه : (حسبت التقىٰ خير) حيث استعمل الشاعر (حسب) بمعنىٰ : علم ، وينصب به مفعولين ، وقد ذكرنا إعراب هٰذه الشواهد ومعانيها مبسوطاً في « التتمة القيمة على المتممة » ، فراجعها تستفد .

---

(١) سورة التوبة : (١١٨) .

وقولِهِ :

دُرِيتَ ٱلْوَفِيَّ ٱلْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَٱغْتَبِطْ ....

وقولِهِ :

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً ....

(و) نحو (قوله) : أي : قول الشاعر الآخر بيتاً ، وهو بلا نسبة إلىٰ قائله في « أوضح المسالك » وغيره ، ذكر الشارح منه صدره وترك عجزه ، وتمامه : (من الطويل)

(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط) فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

والشاهد فيه : (دريت الوفي) فإن (درىٰ) فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ؛ أحدهما : التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني : (الوفي) .

قوله : (**فاغتبط**) من الغبطة ؛ وهي : أن يتمنىٰ مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها منه . انتهىٰ « ياسين » .

(و) نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر الآخر بيتاً ، وهو مجهول القائل ، ذكر الشارح منه صدره ، وتمامه مع عجزه : (من المنسرح)

(ما خلتني زلت بعدكم ضمناً) أشكو إليكم حموة الألم

والشاهد فيه : (خلتني ضمناً) حيث استعمل (خال) فعلاً قلبياً بمعنى : الرجحان ، فأخذ مفعوليه .

اللغة : (ضمناً) أي : مشتاقاً عاشقاً ، أو مبتلىً ببلاء أو مرض ، (**وحموة الألم**) أي : سورته وشدته .

قال الكردي : (قوله : « خلتني » بضم التاء بمعنى : اليقين ، والياء التحتية : مفعولها الأول ، ف « ضمناً » بكسر الميم ، بمعنى الزمن : مفعولها الثاني ، و« حموة » بضمتين : الشدة ، **وتقدير البيت** : ما زلت أشكو شدة الفراق ، خلت نفسي ضمناً بعدكم .

وقولِهِ :

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ....

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ .

وفيه ما ترىٰ من اعتراض « ما زلت بعدكم » بين المفعولين ، و« خلتني » بين النافي والمنفي ، و« ضمناً » بين اسم « زال » وخبرها) انتهىٰ منه .

(و) نحو : (قوله) أي : قول الشاعر الآخر بيتاً ، وهو لأبي أمية أوس الجعفي في « شرح التصريح » ، وبلا نسبة في « أوضح المسالك » ، ذكر الشارح منه صدره ، وتمامه مع عجزه : (من الخفيف)

(زعمتني شيخاً ولست بشيخ) إنما الشيخ من يدب دبيبا

والشاهد فيه : (زعمتني شيخاً) حيث استعمل فيه (زعم) بمعنىٰ : ظن ، ونصب فيه مفعولين : ياء المتكلم ، و(شيخاً) ، و(زعم) هنا دال على اليقين بمعنى : اعتقد .

(و) نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾) ، والآية من سورة (صٓ) ، وهي بتمامها : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [1] .

(و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ . . . ﴾) ، والآية من سورة (الممتحنة) وهي بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ . . . ﴾ الآية [2] .

قال العليمي : (قد سلف أن العلم هنا بمعنى : الظن ، والشارح اقتصر علىٰ أن « علم » بمعنىٰ : تيقن ، فكان ينبغي أن يمثل بـ ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾) [3] .

---

(١) سورة صٓ : (٤٤) .

(٢) سورة الممتحنة : (١٠) .

(٣) سورة محمد ﷺ : (١٩) .

والأصلُ في هٰذهِ الأفعالِ أن يعملنَ ، ولٰكنْ قد يَعرُضُ لهنَّ ما يُضعِفُهُنَّ عنِ العملِ ، فتعملنَ معهُ بمرجوحيَّةٍ ، (ويُلغَيْنَ برجحانٍ) ، والإلغاءُ : إبطالُ العملِ لفظاً ومحلّاً ؛ لضعفِ العاملِ بتوسُّطِهِ أو تأخُّرِهِ (إن تأخَّرنَ) عنِ المفعولَينِ (نحوُ) قولِهِ :

(ٱلْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ) . . . .

(**والأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم (**في هٰذه الأفعال**) المذكورة من أخوات ظن (**أن يعملن**) هٰذا العمل المذكور من نصب المبتدأ والخبر علىٰ أنهما مفعولان لها ، وهٰذا توطئة لما بعده .

وقوله : (**ولٰكن**) استدراك علىٰ (أن يعملن) هٰذا العمل ؛ أي : لٰكن (**قد يعرض لهن**) أي : لهٰذه الأفعال (**ما يضعفهن**) أي : يضعف هٰذه الأفعال (**عن العمل**) المذكور ، (**فتعملن معه**) أي : مع هٰذا العارض المضعف لهن عن العمل ؛ كتوسط العامل وتأخره (**بمرجوحية**) عملها وضعفه ، وإنما كان إعمالهن الأصل فيها ؛ لوقوعه في جميع أفعال هٰذا الباب ؛ الجامد منها والمتصرف ، القلبي والتصييري ، ويختص الحكمان الباقيان ببعضها ، (**ويلغين**) بضم أوله وسكون ثانيها وفتح الغين المعجمة ، علىٰ صيغة المبني للمفعول المسند إلىٰ ضمير النسوة ؛ أي : يهملن عن العمل ويعطلن عنه (**برجحان**) أي : مع راجحية الإلغاء على الإعمال (و) الفعل (يلغين) مشتق من (**الإلغاء**) وهو : (**إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل**) الذي هو واحد من أفعال هٰذا الباب (**بتوسطه**) بين المفعولين (**أو تأخره**) أي : تأخر العامل (**إن تأخرن**) هٰذه الأفعال (**عن المفعولين**) ، ويبقىٰ مدخولها علىٰ إعرابه قبل دخولها عليه من الابتداء والخبر ، وتبقىٰ هي علىٰ معناها في إفادة الظن أو اليقين .

مثال تأخرهن عنهما : (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً ، والقائل مجهول ، ذكر الشارح منه بعضاً من صدره فقال : (من الكامل)

(**القوم في أثري ظننت**) فإن يكن ... ما ظننت فقد ظفرت وخابوا

فأُخِّرَ الفعلُ وأُهمِلَ ؛ لضعفِهِ بالتَّأخُّرِ ، وما قبلَهُ مُبتدَأٌ وخبرٌ ، (و) يُلغينَ (بمساواةٍ) لإعمالهنَّ (إن توسَّطنَ) بينهُما . . . .

والشاهد فيه : (القوم في أثري ظننت) حيث تأخرت (ظن) عن معموليها ، فأهملت جوازاً .

(**فأخر الفعل**) وهو ظن (**وأهمل**) عن العمل (**لضعفه بالتأخر**) عن معموليه (**وما قبله مبتدأ وخبر** ، **ويلغين**) هٰذه الأفعال (**بمساواة**) إلغائهن (**لإعمالهن إن توسطن**) هٰذه الأفعال (**بينهما**) أي : بين معموليها .

قوله : (**ويلغين برجحان**) قال الحفيد : (وإنما جاز إلغاء هٰذه الأفعال دون غيرها كـ « كان » لأنها ضعيفة ، **ووجه ضعفها** : أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة ؛ وهي القلب ، ثم ينضم إلىٰ ذٰلك : إما تأخرها عن المفعولين ، أو توسطها بينهما ، والعامل إذا تأخر عن المعمول ولو كان قوياً . . يحصل له نوع وهن ؛ بدليل جواز : (لزيد ضربت) ، وامتناع : (ضربت لزيد) ، فجاز إلغاؤها ، ولا كذٰلك غيرها من الأفعال ؛ كـ « كان » وأخواتها) انتهىٰ .

وبه يعلم جواب ما يقال : لم ضعفت هٰذه الأفعال بما ذكر حتىٰ بطل عملها بخلاف (كان) وأخواتها . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**برجحان**) أيضاً محل ذٰلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب ، وإلا فلا يحسن الإلغاء .

قال الرضي : (وتأكيد الفعل الملغي بمصدر منصوب قبيح ؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذٰلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء ، فبينهما شبه التنافي ، وأما توكيده بالضمير أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر . . فأسهل ؛ إذ ليسا صريحين في المصدرية) .

قوله : (**إن تأخرن عن المفعولين**) الأولىٰ أن يقال : عنهما ؛ أي : عن المبتدأ والخبر .

(نحوُ) قولِهِ :

أَبَا ٱلْأَرَاجِيزِ يَا بْنَ ٱللُّؤْمِ تُوعِدُنِي (وَفِي ٱلْأَرَاجِيزِ خِلْتُ ٱللُّؤْمُ وَٱلْخَوَرُ)

ومثال توسطهن بينهما ؛ أي : بين المبتدأ والخبر ؛ سواء كان مبتدأ وخبراً حالاً ؛ كما في (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً ، وهو للعين المنقري في « الكتاب » ، ولجرير في « ملحق ديوانه » ، ذكره الشارح بتمامه بقوله : (من البسيط)

(أبا الأراجيز يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

وفي « العليمي » : البيت لمنازل بن ربيعة ، و(**اللؤم**) بالهمزة : أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الإباء ، و(**الخور**) بفتح الخاء المعجمة : الضعف . انتهىٰ منه .

و(**الأراجيز**) : جمع أرجوزة ، بمعنى : الرجز ، وأراد : القصائد المرجزة الجارية علىٰ بحر الرجز . انتهىٰ « تصريح » .

والشاهد فيه : (في الأراجيز خلت اللؤم) حيث توسط (خال) مع فاعله بين المبتدأ المتأخر الذي هو (اللؤم) والخبر المتقدم الذي هو في (الأراجيز) ، فلما توسط الفعل بينهما . . ألغي جوازاً ، أو الأصل ؛ كما في قوله : (من الكامل)

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

وقد تقع بين (سوف) ومصحوبها ؛ كقوله : (من الوافر)

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وبين المتعاطفين ؛ كقوله : (من الطويل)

وما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

قال في « التسهيل » : (وكذا تقع بين الفعل ومرفوعه ، فيجوز إلغاؤها عند البصريين ، ويجب عند الكوفيين) .

فتوسَّطَ الفعلُ بينَ (اللُّؤمِ) و(الأراجيزِ) ، وأُهمِلَ لضعفِهِ بالتَّوسُّطِ أيضاً .

وإنَّما كانَ الإلغاءُ والإعمالُ مَعَ التَّوسُّطِ علىٰ حدٍّ سواءٍ ؛ لأنَّ ضعفَ العاملِ بالتَّوسُّطِ سوَّغَ مُقاومةَ الابتداءِ له ، ....

وشاهد الجواز : رواية قوله ـ أي : قول الشاعر ـ بيتاً ، وهو بلا نسبة إلىٰ قائله : (من الوافر)

شــجــاك أظــن ربــع الــطــاعــنــيــنــا ....

تمامه :

.... فــلــم تــعــبــأ بــعــذل الــعــاذلــيــنــا

برفع (ربع) ونصبه ، وعلىٰ نصبه فهو مفعول (أظن) الأول ، و(شجاك) مع ضميره : مفعوله الثاني ، وعلىٰ رفعه فهو فاعل (شجاك) انتهىٰ من « الكردي » .

(**فتوسط الفعل**) الذي هو خلت (**بين « اللؤم »**) الذي هو المبتدأ ، وبين (و) في (**الأراجيز**) الذي هو الخبر ، (**وأهمل**) الفعل عن العمل (**لضعفه بالتوسط أيضاً**) أي : كما ضعف بتأخره في قوله السابق : (القوم في أثري ظننت) .

(**وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط علىٰ حد سواء ؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ**) أي : جوز ضعفه ؛ أي : عمله مع الضعف (**مقاومة**) أي : مقابلة (**الابتداء له**) أي : للعامل اللفظي الذي ضعف بالتوسط .

وقوله : (**له**) متعلق بـ (مقاومة) .

قال الكردي : (وعنىٰ بذٰلك : أن الابتداء بسبب كونه معنوياً عامل ضعيف ، و« ظن » بسبب كونه عاملاً لفظياً عامل قوي ، إلا أن توسطه ـ أي : توسط « ظن » بين الجزأين ؛ أي : المبتدأ والخبر ـ أورث « ظن » ضعفاً « سوغ مقاومة الابتداء له » ، فصار الابتداء مثله ، أي : مثل « ظن » في اقتضاء العمل ، فساووا بينهما ؛ أي : بين

فلكلٍّ منهُما مرجِّحٌ ، قالَهُ أبو حيَّانَ ، وقيلَ : الإعمالُ أرجحُ ؛ لأنَّ العاملَ اللَّفظيَّ أقوىٰ مِنَ المعنويِّ ، وبه جزمَ في « الأوضحِ » .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ الإلغاءَ جائزٌ لا واجبٌ ، وأنَّهُ لا يجوزُ مَعَ تقدُّمِ العاملِ على المعمولَينِ وإن تقدَّمَ عليه غيرُهُ ، . . . .

الابتداء والعامل اللفظي حذراً ـ أي : تجنباً ـ من الترجيح ؛ أي : من ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا وجود سبب مرجح له على الآخر) .

(**فلكل منهما**) أي : فلكل من الابتداء والعامل اللفظي (**مرجح**) له علىٰ صاحبه ، فالابتداء عامل خلا عن أسباب الضعف ، و(ظن) عامل لفظي قارنه سبب الضعف ؛ وهو توسطه بين الجزأين (**قاله أبو حيان**) .

(**وقيل : الإعمال أرجح**) من الإلغاء (**لأن العامل اللفظي أقوىٰ من العامل المعنوي**) وإن توسط بين معموليه ، (**وبه**) أي : وبأرجحية الإعمال (**جزم**) المصنف (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » ، (**وفهم من كلامه**) أي : من كلام المصنف في « الأوضح » : (**أن الإلغاء**) حينئذ ؛ أي : حين إذ رجح الإعمال (**جائز لا واجب ، و**) فهم من كلامه ثم أيضاً : (**أنه**) أي : أن الإلغاء (**لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين**) وأجازه ـ أي : أجاز الإلغاء مع تقدم العامل ـ في « التسهيل » علىٰ قبح ، ونسبه ـ أي : نسب ابن مالك جواز الإلغاء مع تقدم العامل ـ في « الشرح » أي : في « شرح التسهيل » إلىٰ سيبويه . انتهىٰ « كردي » .

(**وإن تقدم عليه**) أي : العامل ، وقوله : (**غيره**) بالإفراد تحريف من النساخ ، **والصواب** : (وإن تقدم عليه غيرهما) أي : غير المعمولين ؛ كمعمول الخبر ومتعلقات المبتدأ ، أو على التأويل بأن يقال : وإن تقدم عليه غير ما ذكر من المعمولين ؛ أي : مما يتعلق بثاني الجزأين ؛ نحو : (عندك ظننت زيداً مقيماً) ، أو مما يتعلق بالمبتدأ ؛

وهوَ كذٰلكَ على المشهورِ .

نحو : (زيد ظن أباه قائماً) ، وأجازه في « التسهيل » فيهما على ضعف ، فتقول : (ظننت زيد قائم) ، و(زيد ظن أبوه قائم) ، و(ظن) في الأخير مع ما بعده خبر (زيد) ، ومنه : (من البسيط)

.... إنـي وجـدت مـلاك الـشـيـمـة الأدب

(وهو) أي : الحكم المعلوم من الخارج كائن (كذٰلك) أي : كما يفهم من كلامه (على) القول (المشهور) عندهم ؛ وذٰلك المفهوم من كلامه : عدم جواز الإلغاء مع تقدم العامل علىٰ كلا المعمولين .

ومقابل المشهور : قول الكوفيين والأخفش وابن مالك ؛ حيث جوزوا ذٰلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك ، وبقبح عنده .

وفي « التوضيح » : في الكلام علىٰ قوله : (من البسيط)

.... ومـا إخـال لـديـنـا مـنـك تـنـويـل

ما يقتضي موافقتهم ـ أي : موافقة ابن مالك للجمهور ـ في عدم جواز الإلغاء عند تقدم العامل على المعمولين .

وقال في « الكردي » : (واستدل الكوفيون والأخفش علىٰ جواز ذٰلك بنحو قوله : (من البسيط)

.... إنـي وجـدت مـلاك الـشـيـمـة الأدب

وأجيب عن استدلالهم بذٰلك : بأن ذٰلك من التعليق باللام الابتدائية ، وإن التقدير : لملاك ، أو علىٰ تقدير ضمير الشأن ؛ أي : إني وجدته .

قال في « التسهيل » : وتقدير أحدهما أولىٰ من الإلغاء ؛ أي : إبقاء للعامل علىٰ عمله ما أمكن) انتهىٰ منه .

(و) هٰذِهِ **الأفعالُ** (إن وليهنّ) ما له صدرُ الكلامِ ، وهوَ واحدٌ مِنْ ستَّةٍ ؛ وهيَ : (ما) **مُطلَقاً** (ولا وإن) في جوابِ قسمٍ ملفوظٍ بهِ أو مُقدَّرٍ ؛ إذ ليسَ لهما صدرُ الكلامِ إلَّا حينئذٍ ، (النَّافياتُ) لِمَا وليهنَّ ؛ . . . .

(**وهـٰذه الأفعال**) الناسخة التي هي (ظن) وأخواتها (**إن وليهن**) أي : ذكر متصلاً بهن (**ما له صدر الكلام ؛ وهو**) أي : الذي له صدر الكلام (**واحد من ستة**) أدوات ستأتي ، وجواب الشرط سيأتي بقوله : (بطل عملهن) .

(**وهي**) أي : وتلك الستة : (**ما**) وما عطف عليها من باقيهن ، حالة كون ما (**مطلقاً**) أي : مطلقة عن القيد بقيد ما ؛ أي : سواء كانت (ما) في جواب قسم أو لم تكن في جوابه ، (و« **لا** ، **وإن** ») حالة كونهما واقعتين (**في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر ؛ إذ ليس لهما**) أي : للا وإن (**صدر الكلام إلا حينئذ**) أي : إلا حين إذ وقعتا في جواب قسم ، هٰذا هو الصحيح ؛ كما في « المغني » في بحث (إذا) : (**وقيل** : لها الصدر مطلقاً ، **وقيل** : ليس لها مطلقاً) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**مطلقاً**) قال الكردي : (أسواء وقعت في جواب قسم ؛ نحو : « علمت والله ما زيد منطلق » ، أم لا ؛ كالمثال الآتي من قوله : « نحو : علمت ما زيد قائم » .

قوله : « ملفوظ به » : أي : بذٰلك القسم .

قوله : « **إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذ** » ، **وقيل** : إن لهما الصدر مطلقاً كـ « ما » النافية ، **وقيل** : لا مطلقاً ، وهو الصحيح في « الشرح » ، خلافاً لظاهر إطلاق « **التسهيل** » و« **الألفية** ») .

وقوله : (**النافيات**) بالرفع صفة لـ (ما ، ولا ، وإن) أي : النافيات كل منها (**لما وليهن**) من المعمولين ، واحترز بقيد (النافيات) من غير النافيات ؛ كـ (ما) الموصولة ، و(لا ، وإن) الزائدتين ، وكـ (إن) المخففة .

نحوُ : (علمتُ ما زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ واللهِ لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو ، وعلمتُ واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ) .

(أو لامُ الابتداءِ) نحوُ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ . . . ﴾ الآيَةَ ، ومنهُ قولُهُ :

. . . . إِنِّـي رَأَيْـتُ مِـلَاكُ ٱلـشِّـيـمَـةِ ٱلْأَدَبُ

وقيد (لا) في « شرح اللباب » بـ (التي لنفي الجنس) احترازاً عن (التي بمعنىٰ « ليس ») ، وإليه يشير كلام الرضي .

قوله : (**نحو : علمت ما زيد قائم**) مثال لـ (ما) لا في جواب قسم .

قوله : (**وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زيد قائم**) المثالان لـ (لا ، وإن) في جواب قسم ملفوظ به .

ومثالهما في جواب قسم مقدر : نحو : (علمت لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت إن زيد قائم) .

فـ (ما زيد قائم) في مثاله ؛ أي : في مثال الشارح ، وجملة القسم مع جوابه في البواقي ، لا جملة الجواب فقط ؛ لأنها وحدها لا محل لها . . جمل علق عنها العامل في محل نصب على المفعولية بـ (علمت) .

قوله : (**أو لام الابتداء**) أي : ملفوظة كانت أو مقدرة .

وقوله : (**نحو** : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ . . . ﴾ **الآية**)[1] مثال للام الابتداء الملفوظة .

(**ومنه**) أي : ومن لام الابتداء المقدرة : (**قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً ، وهو لبعض الفزاريين ، ذكر الشارح منه عجزه ، وتمامه : (من البسيط)

كذاك أدبت حتىٰ صار من خلقي **(إني رأيت ملاك الشيمة الأدب)**

والشاهد فيه : (رأيت ملاك الشيمة الأدب) حيث علق (رأىٰ) عن العمل فيما

---

(١) سورة البقرة : (١٠٢) .

(أو) لامُ (القسمِ) نحوُ : (علمتُ واللهِ ليقومنَّ زيدٌ) ، وقولِهِ :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....

(أوِ الاستفهامُ) سواءٌ تقدَّمَتْ أداتُهُ على المفعولِ الأوَّلِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ، ....

بعده ؛ لوجود لام الابتداء المقدرة ، والأصل : (لملاك الشيمة) ، ثم حذفت اللام ، وبقي التعليق برفع (ملاك) و(الأدب) على الابتداء والخبرية ؛ لتعليق وجد عنها بسبب لام الابتداء المقدرة ، والتقدير : لملاك الشيمة الأدب .

(أو لام القسم) أي : الملفوظ أو المقدر ، مثال القسم الملفوظ : **(نحو)** قولك : (**« علمت والله ليقومن زيد »** ، و) مثال القسم المقدر : **(قوله)** أي : قول الشاعر بيتاً ، وهو لبيد بن ربيعة العامري رضي الله تعالىٰ عنه ، ذكر الشارح صدرها ، وتمامه : (من الكامل)

(ولقد علمت لتأتينَّ منيتي) إن المنايا لا تطيش سهامها

والشاهد فيه : (علمت لتأتين) حيث علقت (علم) عن العمل ؛ لوجود لام القسم المقدر ؛ وهي من ألفاظ الصدارة ، فأوجبت التعليق .

وعبارة الكردي : واللام في (لتأتين) لام قسم مقدر تقديره : (والله لتأتين منيتي) ، وتسمىٰ أيضاً : لام جواب القسم ، والقسم وجوابه في محل نصب علق عنها العامل بلام القسم . و**(لا تطيش)** أي : لا تخطئ ، من طاش السهم الغرض : إذا جاوزه ومر فوقه .

(أو الاستفهام) وإطلاقه يشمل الاستفهام بـ (هل) ، وفيه خلاف ، **(سواء تقدمت أداته على المفعول الأول)** ، والأولىٰ أن تقول : سواء أكان بحرف **(نحو** : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾)[1] ؛ لأن التقدم مستفاد من قول

---

(١) سورة الأنبياء : (١٠٩) .

أم كانَ المفعولُ اسمَ استفهامٍ ؛ كما سيأتي ، أم أُضِيفَ إلىٰ ما فيهِ معنى الاستفهامِ ؛ كـ (علمتُ أبو مَنْ زيدٌ) ، فإن كانَ الاستفهامُ في الثَّاني ؛ كـ (علمتُ زيداً أبو مَنْ هوَ) . . فالأرجحُ نصبُ الأوَّلِ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُستفهَمٍ به ، ولا مُضافٍ إليهِ ، . . . .

المصنف سابقاً : (إن وليهن « ما ، ولا ، وإن » . . .) إلىٰ آخره .

وقوله : (﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ . . . ﴾) إلىٰ آخره ، فـ (قريب) : مبتدأ ، و(بعيد) : معطوف عليه ، و(ما) : موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ ، أو فاعل له سد مسد خبره ، وهو مع المبتدأ في محل نصب بـ (أدري) المعلق بالهمزة .

(**أم كان المفعول**) الأول (**اسم استفهام ؛ كما سيأتي**) في قول المصنف : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[1] ، بخلاف ما إذا كان المفعول الثاني هو اسم استفهام ، فلا تعليق وجوباً بالنظر إلى المفعول الأول ، (**أم أضيف**) المفعول الأول (**إلىٰ ما فيه معنى الاستفهام ؛ كـ**) قولك : (**علمت أبو من زيد**) أي : جواب سؤال : زيد أبو من ؟ (**فإن كان الاستفهام في**) المفعول (**الثاني ؛ كـ**) قولك : (**علمت زيداً أبو من هو** . . **فالأرجح**) في هٰذه الصورة الأخيرة (**نصب**) المفعول (**الأول**) وهو زيداً (**لأنه**) أي : لأن المفعول الأول (**غير مستفهم به**) كما في المثال الآتي ؛ يعني : ﴿ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ .

(**ولا مضاف إليه**) أي : وغير مضاف إلى اسم الاستفهام ؛ كما في قولك : (علمت أبو من زيد) ، فهٰذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجباً له .

قال الكردي : (قوله : « فالأرجح نصب الأول » ومنهم : من يوجبه ؛ ومنهم : من رجح التعليق ، **والأصح** : جواز نصبه ، وهو مذهب سيبويه ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[2] . . فقال أبو حيان : أي : فيها موصولة ، حذف صدر

---

(١) سورة الكهف : (١٢) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٧) .

قالَهُ ابنُ مالكٍ في « شرحِ الكافيةِ » ، (بطلَ عملهنَّ) أي : عملُ هـٰذهِ الأفعالِ (في اللَّفظِ) دونَ المحلِّ (وجوباً) لوجودِ المانعِ مِنَ العملِ ؛ وهوَ اعتراضُ ما له صدرُ الكلامِ ، . . . .

صلتها وبنيت ، وهي بدل من ضمير المخاطب بدل بعض ، وهـٰذا إذا لم يكن العامل « أرأيت » بمعنىٰ : أخبرني ، وإلا فليس إلا النصب ؛ نحو : « أرأيت زيداً أبو من هو » ذكره في « التسهيل ») انتهىٰ منه .

قوله : (**غير مستفهم به**) كما في : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [1] ، و(به) : جار ومجرور نائب فاعل (مستفهم) .

قوله : (**ولا مضاف إليه**) بالجر ، و(إليه) : متعلق بالمضاف ؛ أي : ولا مضاف إلىٰ مستفهم به ؛ كما في : (علمت أبو من زيد) انتهىٰ منه .

(**قاله**) أي : قال كون الأرجح : نصب الأول (**ابن مالك في « شرح الكافية »**) .

وقوله : (**بطل عملهن**) جواب (إن) الشرطية في قوله : (وإن وليهن « ما ، ولا ، وإن ») أي : وإن ولي واتصل هـٰذه الأفعال التي هي أخوات (ظن) إحدىٰ هـٰذه الأدوات الستة . . بطل عملهن ؛ أي : عمل هـٰذه الأفعال المذكورة في معموليها اللذين هما : المبتدأ والخبر (**أي : عمل هـٰذه الأفعال**) المذكورة (**في اللفظ**) أي : في لفظ معموليها (**دون المحل**) أي : دون عملها في محل معموليها النصب ، فإن عملها في محلهما باق .

وقوله : (**وجوباً**) منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف وجوباً تقديره : بطل عملها بطلاناً واجباً لا هوادة فيه ، وإنما وجب بطلان عملها (**لوجود المانع**) لها (**من العمل ؛ وهو**) أي : ذٰلك المانع (**اعتراض**) وحيلولة (**ما له صدر الكلام**) بينها وبين معموليها ؛ وذٰلك المعترض إحدى الأدوات الستة الماضية .

---

(١) سورة الكهف : (١٢) .

(ويُسمَّىٰ ذٰلكَ تعليقاً) لأنَّهُ إبطالٌ في اللَّفظِ ، مَعَ تعلُّقِ العاملِ بالمحلِّ ، فهوَ كالمرأةِ المعلَّقةِ الَّتي لا هيَ مزوَّجةٌ ولا مطلَّقةٌ ، بدليلِ : صحَّةِ العطفِ بالنَّصبِ علىٰ محلِّ الجملةِ الَّتي عُلِّقَ العاملُ عنها .

قوله : (**بطلان عملها في اللفظ دون المحل**) قال الحفيد : (إنما كان له ـ أي : للمعلق ـ عمل في المحل ؛ أي : في محل الجملة دون محل كل واحد من جزأي الجملة ؛ لأن هٰذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة ، وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث امتنع عملها في الجزأين . . رجع إلى الأصل ، وهو محل الجملة) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ويسمىٰ ذٰلك**) أي : بطلان عملها في اللفظ دون المحل عندهم : (**تعليقاً ؛ لأنه**) أي : لأن التعليق المصطلح عليه عندهم (**إبطال**) عملها ؛ أي : عمل تلك الأفعال (**في اللفظ**) كالمرأة المحرومة من حقوق النكاح (**مع تعلق العامل بالمحل**) أي : بمحل معموليها ؛ كعلقة النكاح بالمرأة المحرومة من حقوقه المانع لها من الزواج ، (**فهو**) أي : فذٰلك المعمول الذي علق عنه العامل (**كالمرأة المعلقة**) بين النكاح والطلاق (**التي لا هي مزوجة**) أي : غير مزوجة فتستحق حقوق النكاح (**ولا مطلقة**) أي : غير مبرأة من النكاح فتتزوج غيره .

قال الكردي : (« كالمرأة المعلقة التي لا هي مزوجة » أي : متمتع بها تمتع الزوجات ، ولا مطلقة لتتزوج) انتهىٰ .

وذٰلك التعليق مصور (**بدليل : صحة العطف بالنصب علىٰ محل الجملة التي علق العامل عنها**) .

قال الكردي : (قوله : « بدليل صحة العطف . . . » إلىٰ آخره مرتبط بقوله : « مع تعليق العامل ؛ نحو : علمت أبو من زيد » وغير ذٰلك من أموره ، ومنه : قول كثير عزة : (من الطويل)

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتىٰ تولت

ولا فرقَ في الاستفهامِ بينَ أن يكونَ عمدةً (نحوُ : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾) ، ونحوُ : (علمتُ متى السَّفرُ) ، أو فضلةً ؛ نحوُ : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ ، (فأيَّ مُنقلَبٍ) : مفعولٌ مُطلَقٌ منصوبٌ بما بعدَهُ ، لا مفعولٌ به منصوبٌ بما قبلَهُ ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ .

تتمَّةٌ

ذكرَ أبو عليٍّ في « التَّذكرةِ » : أنَّ مِنْ جملةِ المُعلِّقاتِ ....

بنصب « موجعات » بالكسرة) انتهىٰ منه .

(**ولا فرق في الاستفهام**) في كونه معلقاً للعامل عن العمل (**بين أن يكون**) ذٰلك الاستفهام (**عمدة**) بكونه مبتدأ (**نحو** : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾)[1] ، أ (و) بكونه خبراً (**نحو** : **علمت متى السفر**) فإنه فيه خبر مقدم ، ومن العمدة المضاف إليه المبتدأ ؛ نحو : (**علمت أبو من زيد**) .

(**أو**) يكون الاستفهام (**فضلة** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[2] ، **ف** « **أي منقلب** » : **مفعول مطلق**) لـ (ينقلبون) ، فهو ؛ أي : لفظ أي (**منصوب بما بعده**) وهو ينقلبون (**لا مفعول به منصوب بما قبله**) وهو يعلم (**لأن الاستفهام له صدر الكلام**) لا يعمل فيه ما قبله .

(تتمة)

أي : هٰذا الآتي كلام متمم لما قبله ، وذٰلك الآتي هو قولي : (**ذكر أبو علي**) الفارسي ، واسمه : الحسن بن أحمد ، وقد تقدمت ترجمته مبسوطة .

(**في** « **التذكرة** ») اسم كتاب له : (**أن من جملة المعلقات**) للعوامل من العمل

---

(١) سورة الكهف : (١٢) .

(٢) سورة الشعراء : (٢٢٧) .

(لعلَّ) كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ ، وجزمَ به في « الشُّذورِ » و« شرحِهِ » ، وذكرَ بعضُهُم مِنْ جُملتِها (لو) ، وجزمَ به في « التَّسهيلِ » ، والمُصنِّفُ في « الشُّذورِ » و« شرحِهِ » أيضاً ؛ ....

فيما بعدها لفظة (لعل) ، ووافقه أبو حيان علىٰ ذٰلك ؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر لما قبله ، وفي أن ما بعده منقطع عما قبله ، فلا يعمل فيه ما قبله .

وقال في « الجامع » : (ويختص بـ « درىٰ » نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾)[1] .

مثال تعليق (لعل) ما قبله عن العمل فيما بعده : (**كقوله تعالىٰ** : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾)[2] .

قال الكردي : (**قلت** : هو راجع إلى التعليق بالاستفهام ؛ لما قالوا : إن « لعل » في قوله تعالىٰ : ﴿ لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ ﴾ معناها الاستفهام ؛ كما ذكرته في « نظم حروف المعاني وشرحه ») انتهىٰ « كردي » .

(**وجزم**) المصنف (**به**) أي : بكون (لعل) من المعلقات (**في**) متن (« **الشذور** ») (**و« شرحه »**) أي : « شرح الشذور » ، (**وذكر بعضهم**) أي : بعض النحاة (**من جملتها**) أي : من جملة المعلقات (**لو**) ، وقيد في « شرح الشذور » : (لو) بـ (الشرطية) ، ولم يذكر المحترز عنه ، وعد في « الشذور » و« شرحه » من المعلقات (كم) الخبرية ، وبسط الكلام عليها في « شرح الشذور » .

(**وجزم**) ابن مالك (**به**) أي : بكون (لو) من المعلقات (**في « التسهيل »**) .

قال العليمي : (لم أرَ له ذكراً في « التسهيل » عند ذكر المعلقات .

(**و**) جزم (**المصنف**) يعني : ابن هشام به ؛ أي : بكون (لو) من المعلقات (**في « الشذور » و« شرحه » أيضاً**) أي : كما جزم بكون (لعل) من المعلقات فيهما .

---

(١) سورة عبس : (٣) .

(٢) سورة الأنبياء : (١١١) .

كقولِهِ :

وَقَـدْ عَـلِـمَ ٱلْأَقْـوَامُ لَـوْ أَنَّ حَـاتِـمـاً أَرَادَ ثَـرَاءَ ٱلْـمَـالِ كَـانَ لَـهُ وَفْـرُ

ولا يجوزُ حذفُ المفعولَينِ ، أو أحدِهِما لغيرِ دليلٍ ؛ . . . .

مثال كون (لو) من المعلقات : (كقوله) أي : كقول حاتم الطائي بيتاً ذكره الشارح بتمامه : (من الطويل)

(وقد علم الأقوام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر)

قال الكردي : (البيت لحاتم ؛ بكسر التاء ، و« ثراء المال » : كثرته ونموه ، ويقال : رجل ثري وذو ثروة : إذا كثر ماله ، وبها سميت الثريا ؛ لكثرة نجومها ، والوفر ـ بالفاء ـ : الكثير من المال ، يقال : وفر المال ؛ ككرم ووعد : إذا كثر) انتهىٰ « كردي » بزيادة .

والشاهد فيه : (علم الأقوام لو أن) حيث علقت فيه (علم) من العمل في لفظ الجملة ؛ لوقوع (لو) الشرطية في صدر الجملة ، والجملة سدت مسد مفعولي (علم) .

(**ولا يجوز**) في هٰذا الباب (**حذف المفعولين**) لهٰذه الأفعال كليهما ، (**أو**) حذف (**أحدهما لغير دليل**) أي : بغير وجود دليل يدل عليهما أو عليه ، فعدم جواز حذفهما منقول عن سيبويه والأخفش وابن مالك ، ونقل عن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، وعن الأعلم : الإجازة في أفعال الظن دون أفعال اليقين ، وأما عدم جواز حذف أحدهما حذف اقتصار بلا دليل . . فبالإجماع .

والحاصل : أنه اختلف النحاة في حذف مفعولي (ظن) اقتصاراً ـ أي : بلا دليل ـ علىٰ أربعة أقوال :

الأول : المنع مطلقاً ، وعليه سيبويه والأخفش والجرمي وابن مالك .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو مذهب الأكثرين .

لأنَّكَ إذا اقتصرتَ علىٰ (ظننتُ) مثلاً . . لَمْ يكنْ فيهِ فائدةٌ ؛ إذ لا يخلو الإنسانُ مِنْ ظنٍّ ما ، فإن دلَّ دليلٌ . . جازَ ذٰلكَ .

الثالث : الجواز في أفعال الظن ، والمنع في أفعال اليقين ، وهو مذهب الأعلم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في (ظن ، وحسب ، وخال) سماعاً ، وهو اختيار أبي العلا ـ بضم العين والقصر ـ : إدريس بن ميثم ؛ بكسر الميم وسكون الياء ثم المثلثة ، من نحاة الأندلس ، وكان نحوياً دقيق النظر ، عالماً بالمنطق والطب والحساب ، شاعراً مطبوعاً .

(**لأنك إذا اقتصرت علىٰ « ظننت » مثلاً**) أي : أو علىٰ حسبت . . (**لم يكن فيه**) أي : فيما ذكرته (**فائدة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما**) ، و(ما) : نكرة تامة صفة لـ (ظن) أي : ظن كان .

قال الكردي : (قوله : « ولا يجوز حذف المفعولين » أي : مطلقاً ؛ سواء فيه أفعال الظن وغيرها عند سيبويه والأخفش ، خلافاً للأكثرين في إجازتهم الحذف مطلقاً ، ولبعضهم في إجازته في أفعال الظن دون أفعال اليقين ، « ولا حذف أحدهما » أي : إجماعاً) .

(**فإن دل دليل**) على المحذوف . . (**جاز ذٰلك**) أي : حذفهما ، أو حذف أحدهما عند الجمهور ، خلافاً لابن ملكون في الثاني .

مثال حذفهما : قوله تعالىٰ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (١) ، وقول الكميت ؛ أي : كميت بن زيد الأسدي ، يمدح آل رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من الطويل)

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترىٰ حبهم عاراً علي وتحسب ؟!

أي : تزعمونهم شركائي ، وتحسبه عاراً علي ؛ بقرينة ما قبلهما .

---

(١) سورة القصص : (٦٢) .

تنبيهٌ

قد يُضمَّنُ القولُ معنى الظنِّ ، فينصبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَينِ عندَ سُلَيْمٍ مُطلَقاً ،

ومثال حذف أحدهما : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[1] ؛ أي : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم .

وقول عنترة بن شداد العبسي ، وكان من شعراء الجاهلية ، وكان معاصراً لامرئ القيس : (من الكامل)

ولقد نزلت فلا تظني غيره   مني بمنزلة المحب المكرم

أي : فلا تظني غيره واقعاً مني .

وأفاد المثالان : أنه لا فرق بين كون المحذوف هو المفعول الأول ؛ كما في الآية ، أو الثاني ؛ كما في البيت .

(تنبيه)

أي : هٰذا الكلام الآتي كلام منبه للسامع على استماعه ما يلقىٰ إليه من الكلام المفيد :

(**قد يُضمَّن القول معنى الظن ، فينصب**) أي : القول (**المبتدأ والخبر**) علىٰ كونهما (**مفعولين**) له (**عند سليم**) حالة كون القول (**مطلقاً**) عن التقييد بوجود الشروط الآتية ؛ أي : سواء وجدت الشروط الآتية أم لا ؛ أي : ينصبهما عند سليم جوازاً لا وجوباً ، صرح به في « التسهيل » ، وروي بالوجهين قوله : (من الطويل)

علام تقول الرمح يثقل عاتقي   إذا أنا لم أطعن إذ الخيل كرت ؟!

البيت لعمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المشهورة ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم المدينة سنة (٩)

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٠) .

في عشرة من بني زبيد ، فأسلم وأسلموا ورجعوا ، ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم . . ارتد عمرو في اليمن ، ثم رجع إلى الإسلام ، فبعثه أبو بكر إلى الشام ، فشهد اليرموك ، وذهبت فيه إحدىٰ عينيه ، وبعثه عمر إلى العراق ، فشهد القادسية ، وله شعر جيد ، توفي علىٰ مقربة من الري ، **وقيل** : قتل عطشاً يوم القادسية .

والشاهد فيه : (علام تقول الرمح) حيث نصب (الرمح) لكون (تقول) بمعنىٰ : (تظن) علىٰ أنه مفعول أول له ، وجملة (يثقل عاتقي) : في موضع المفعول الثاني ، (وعلام) : جار ومجرور ، (علىٰ) : جار ، و(م) الاستفهامية : مجرور ، ولـٰكن حذفت ألفها ؛ لدخول الجار عليها . انتهىٰ « تصريح » .

وبنو سليم : قبيلة عربية عدنانية قيسية ، تنسب إلىٰ سليم بن منصور ، الذي أسسها قبل مجيء الإسلام بعدة قرون ، وينتهي نسبه إلىٰ مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وهي أكثر قبائل قيس عدداً ، وأعلاها شهرة ، ومن شعرائها : الخنساء والعباس بن مرداس . انظر « جمهرة أنساب العرب » .

(وغيرهم) أي : غير بني سليم من العرب (**يخصه**) أي : يخص استعمال القول بمعنى : الظن (**بمضارع مبدوء بتاء الخطاب**) أي : يشترط غيرهم في إعمال لفظ القول عمل (ظن) ثلاثة شروط :

الأول : كونه ـ أي : كون القول ـ فعلاً مضارعاً ، فخرج به : المصدر والماضي والأمر ، فلا يعمل شيء من ذٰلك عمل (ظن) لأنها لم تقوَ قوة المضارع في هـٰذا الباب ، وسوىٰ به ؛ أي : بالمضارع السيرافيُّ ـ بكسر السين ـ لفظ (قلت) بتاء الخطاب ، وسوىٰ به الكوفي (قل) ، فيجوز علىٰ قولهما إعمال الماضي المسند إلىٰ تاء المخاطب وفعل الأمر ؛ نحو : (أقلت : زيداً منطلقاً ؟) ، و(قل : زيداً منطلقاً) بجامع الإسناد إلىٰ ضمير المخاطب .

والشرط الثاني : أن يكون المضارع مسنداً إلى المخاطب ؛ لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب ، وذكر هٰذا الشرط بقوله : (مبدوء بتاء الخطاب) ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلىٰ ضمير متكلم أو غائب ، فلا تقول : (أقول : زيداً منطلقاً) ، ولا يقال : (يقول زيد : عمراً منطلقاً) .

ويشترط في زمن المضارع كونه حالاً ، قاله ابن مالك في « شرح التسهيل » ورد عليه بقول عمر بن أبي ربيعة : (من الكامل)

أما الرحيل فدون بعد غد ... فمتىٰ تقول الدار تجمعنا ؟

أنشده سيبويه بنصب (الدار) ، علىٰ أنها مفعول أول ، و(تجمعنا) : مفعول ثان .

قال أبو حيان : (وفيه رد علىٰ من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال .

والشرط الثالث : وقوع المضارع (بعد استفهام) بحرف أو اسم ، سمع الكسائي من العرب : (أتقول للعميان عقلاً ؟) ، فـ (عقلاً) : مفعول أول ، و(للعميان) : مفعول ثان على التقديم والتأخير ، وذكره بقوله : (متصل به) .

واغتفر الجميع ـ أي : جميع النحاة ـ الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني أو مكاني ، أو مجرور ، أو بمعمول القول مفعولاً كان أو حالاً أو غيرهما ، وإلىٰ ذٰلك أشار في « الخلاصة » : (من الرجز)

وكـ (تظن) اجعل (تقول) إن ولي ... مستفهماً به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

مثال الفصل بالظرف الزماني : كقوله ؛ أي : كقول الشاعر بيتاً ، وقائله مجهول : (من البسيط)

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدار جامعة ... شملي بهم أم تقول البعد محتوما ؟!

أو منفصلٍ عنهُ بظرفٍ أو مفعولٍ ؛ نحوُ : (أتقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أفي الدَّارِ تقولُ عَمراً مُقيماً ؟) ، و :

أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ ....

فالهمزة للاستفهام ، و(بعد) بفتح الباء : ظرف زمان ، و(بعد) بضم الباء : مضاف إليه ، وبينهما جناس محرف ؛ وهو : أن يتغير الشكل ؛ كـ (مُسلِم ، ومُسلِّم) انتهىٰ من « الفلك » .

و(الدار) : مفعول أول لـ (تقول) ، و(جامعة) : مفعوله الثاني ، و(شمل) : مفعول (جامعة) ، و(البعد) : مفعول أول لـ (تقول) الثاني ، و(محتوماً) : مفعوله الآخر ، فأعمل (تقول) مرتين ، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف ، والثاني متصل بالاستفهام بـ (أم) .

ومثال الفصل بالظرف المكاني : كقولك : (أعندك تقول زيداً جالساً ؟) .

ومثال الفصل بالمجرور : كقولك : (أفي الدار تقول زيداً مقيماً ؟) .

والفصل بالمعمول : نحو قول الكميت بن زيد الأسدي بيتاً : (من الوافر)

أجُـهَّـالاً تـقـول بـنـي لـؤي لـعـمـر أبـيـك أم مـتـجـاهـلـيـنـا ؟!

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني ، والأصل : (أتقول بني لؤي جهالاً ؟) ، و(بني لؤي) : مفعوله الأول ، والمراد بهم : قريش ، **والجهال** : جمع جاهل ، **والمتجاهل** : هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل . انتهىٰ من « التصريح » .

وذكر الشارح ما ذكرناه من الفواصل بقوله : (**أو منفصل عنه بظرف أو مفعول**) ، ثم الأمثلة علىٰ ترتيب الممثل له ، فقال : (**نحو** : « **أتقول زيداً منطلقاً** ؟ » ، و« **أفي الدار تقول عمراً مقيماً** » ، و : (من الوافر)

أجـهـالاً تـقـول بـنـي لـؤي ....

فإن لَمْ يستوفِ الشُّروطَ . . تعينَتِ الحكايةُ .

فإن لم يستوفِ) القول (**الشروط**) الثلاثة المذكورة . . (**تعينت الحكاية**) أي : تعين نصب الجملة الواقعة بعد القول على الحكاية بعد إعرابها على الابتداء والخبر . وعبارة الكردي : قوله : (مضارع مبدوء . . .) إلىٰ آخره . ومثله : (قلت) بالخطاب عند السيرافي ، و(قل) عند الكوفيين ، فتقول : (أنت قلت زيداً منطلقاً) ، أو (قل زيداً قائماً) .

قوله : (**بعد استفهام**) بحرف أو اسم .

قوله : (**بظرف**) ومثله الجار والمجرور .

قوله : (**أو مفعول**) أي : فقط ، خلافاً للكوفيين وغير سيبويه والأخفش من البصريين في إجازتهم النصب عند الفصل بالضمير في نحو : (أأنت تقول زيداً منطلقاً ؟) ، وأما سيبويه والأخفش . . فيوجبان فيه الحكاية .

قوله : (**أتقول زيداً منطلقاً ؟**) هـٰذا في الاستفهام بالحرف ، ومثال الاستفهام بالاسم : قوله : (من الطويل)

علام تقول الرمح . . . .

علىٰ رواية نصب (الرمح) ، فـ (علام) : جار ومجرور ، والأصل : (علىٰ ما) ، فحذفت ألف (ما) الاستفهامية ؛ لدخول الجار عليها ، فرقاً بينها وبين الموصولة .

قوله : (من الوافر)

أجـهـالاً تـقـول بـنـي لـؤي . . . .

عجزه :

. . . . لـعـمـر أبـيـك أم مـتـجـاهـلـيـنـا

مثال للفصل بين الاستفهام والمضارع بالمفعول ؛ لأن (جهالاً) : مفعول ثان لـ (تقول) ، و(بني لؤي) بالهمز : مفعول أول .

. . . .

قوله : (**فإن لم يستوف الشروط . . تعينت الحكاية**) أي : وإن استوفتها . . جاز الوجهان كما مر .

قال في « التسهيل » : (فإن عدم شرط . . رجع إلى الحكاية ، وتجوز وإن لم يعدم) انتهى . انتهىٰ من « الكردي » .

❋ ❋ ❋

(بابٌ) في ذكرِ الفاعلِ وأحكامِهِ

(الفاعلُ) : هوَ اسمٌ أو ما في تأويلِهِ ، . . . .

---

٤٩ ـ (باب في ذكر الفاعل وأحكامه)

وجميع ما يتعلق به من أقسامه . . . إلىٰ آخره .

أي : باب في ذكر ماهية الفاعل المصطلح عليه وما يتعلق بها . انتهىٰ « كردي » .

(و) في ذكر (**أحكامه**) الكثيرة الآتية ؛ كرفعه مثلاً .

(**الفاعل**) **لغة** : من أوجد الفعل ؛ كالضارب في (ضرب) ، والقائم في (قام) ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف أو الشارح بقوله : (هو) أي : الفاعل المصطلح عليه عند النحاة : (**اسم**) حقيقة أو حكماً أو تأويلاً ، صريح ؛ وهو : ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ، ظاهراً كان ذٰلك الصريح أو مضمراً ، بارزاً كان ذٰلك المضمر أو مستتراً ، بقرينة مقابلته بالمؤول ، (**أو ما في تأويله**) أي : ما في تأويل الصريح ، ولو قال : (أو مؤول به) . . كان أظهر وأخصر ؛ وهو : ما يحتاج في جعله فاعلاً إلى التأويل .

ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف سابك ، **والسابك هنا** ـ أي : في باب الفاعل ـ : (أن) المخففة ، و(أن) المشددة ، و(ما) المصدرية ، دون (كي ، ولو) ، أو بغيره ؛ أي : بغير حرف سابك في (باب التسوية) .

مثال (أن) المخففة في أصلها : (أعجبني أن قمت) أي : قيامك .

ومثال (أن) المشددة في أصلها : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[1] ؛ أي : إنزالنا عليك الكتاب .

---

(١) سورة العنكبوت : (٥١) .

ومثال (ما) المصدرية : قوله : (من الوافر)

يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذهابهن له ذهابا

أي : يسره ذهاب الليالي .

(قدم عليه) أي : علىٰ ذٰلك الصريح أو المؤول به (فعل تام) وهو ما يستغنىٰ بمرفوعه عن طلب المنصوب ، وخرج بالتام : الناقص ؛ فإن مرفوعه لا يسمىٰ فاعلاً اصطلاحاً ، (أو) قدم عليه (ما في تأويله) أي : ما في تأويل الفعل التام .

والمراد بـ (ما في تأويله) : ما يشبه الفعل التام في العمل والدلالة على المعنى المصدري ؛ وهو ـ أي : ذٰلك الذي في تأويله التام هنا ؛ أي : في باب الفاعل ـ : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف ، وعديله ـ أي : قرينه ـ وهو الجار والمجرور المعتمدان على استفهام .

قوله : (وأسند إليه) معطوف علىٰ (قدم) أي : قدم عليه فعل تام ، أو ما في تأويله ، وأسند إليه ؛ أي : إلى الفاعل ذٰلك الفعل التام ، أو ما في تأويله (علىٰ جهة قيامه) أي : قيام ذٰلك الفعل التام أو ما في تأويله (به) أي : بالفاعل ؛ كـ (قام زيد ؟) ، و(أقائم أبوك ؟) ، (أو) علىٰ جهة (وقوعه) أي : وقوع ذٰلك الفعل التام أو ما في تأويله (منه) أي : من الفاعل ؛ كـ (ضرب زيد) ، أو (أضارب أبوك ؟) .

قوله : (قدم عليه فعل) احتراز عن نحو : (زيد قام) ، فإن (قام) يجوز أن يقال : إنه مسند إلىٰ (زيد) بواسطة إسناده إلىٰ ضميره ، لٰكنه لم يقدم عليه ، فـ (زيد) ليس فيه فاعلاً ، بل مبتدأ ، ولا يخفىٰ أن قوله : (قدم عليه . . .) إلىٰ آخره حكم من أحكام الفاعل ، ولا دخل للأحكام في الحدود ؛ كما قاله أبو حيان ، مع أنه حكم مختلف فيه ؛ فإن الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل علىٰ عامله ، فالأولىٰ إسقاطه ؛ ليوافق المذهبين .

وله أحكامٌ :

منها : أنَّهُ (مرفوعٌ) بما أُسنِدَ إليهِ ، ورفعُهُ ؛ إمَّا حقيقةً : . . . .

قوله : (**تام**) احتراز عن اسم (كان) .

قوله : (**أو ما في تأويله**) أي : ما في تأويل الفعل مما يعمل عمل الفعل ؛ كاسم الفاعل ، لا اسم المفعول .

قوله : (**وأسند إليه**) أي : وأسند الفعل أو ما في تأويله إلىٰ ذٰلك الاسم الصريح أو إلىٰ ما في تأويله .

قوله : (**علىٰ جهة قيامه به أو وقوعه منه**) كالأمثلة الآتية ، واحترز بذكر الجهة عن نائب الفاعل ؛ لأنه يسند إليه الفعل أو ما في معناه ؛ كاسم المفعول علىٰ جهة وقوعه عليه .

(**وله**) أي : وللفاعل المصطلح عليه عند النحاة (**أحكام**) كثيرة ، وفي « الفتوحات » له أحكام تسعة ، كما هي مبينة فيه .

والأحكام : جمع حكم ؛ وهو : ما يحكم به على الشيء .

(**منها : أنه مرفوع بما أسند إليه**) من فعل تام ، أو ما في تأويله ؛ كاسم الفاعل .

قال في « التسهيل » : (وربما رفع مفعول ـ يعني : الذي ينبغي أن يكون مفعولاً ـ ونصب فاعل ؛ أي : الذي ينبغي أن يكون فاعلاً ؛ لأمن اللبس) انتهىٰ ؛ نحو : (خرق الثوب المسمار) ، و(كسر الزجاج الحجر) .

ومنهم من خصه بالضرورة ؛ وهو : أن يبقى الفاعل علىٰ فاعليته اصطلاحاً مع نصبه ، والمفعول علىٰ مفعوليته كذٰلك مع رفعه ، أم ينعكس الأمر ، محل نظر ، والأول هو ظاهر ما ذكر ؛ أي : في « التسهيل » .

(**ورفعه**) أي : رفع الفاعل (**إما حقيقة**) أي : رفعه ثابت إما ثبوت حقيقة

(كقامَ زيدٌ) ، وعمرٌو قائمٌ أبوهُ ، (ومات عمرٌو) ، وخالدٌ مَيْتٌ أخوهُ ، أو حكماً ؛ كالمجرورِ بـ (مِنِ) الزَّائدةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ ، أو بإضافةِ المَصدَرِ إليهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، ومثَّلَ بمثالَينِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ الفاعلَ نوعانِ : نوعٌ يكونُ المُسنَدُ واقعاً مِنَ الفاعلِ ؛ كالأوَّلِ ، . . . .

(كـ « قام زيد ») مثال لما أسند إليه فعل ، (و« عمرو قائم أبوه ») مثال لما أسند إليه ما يؤول بالفعل مع وقوع الفعل منه ، (و« مات عمرو » ، و« خالد ميت أخوه ») مع قيام الفعل به (أو حكماً) أي : أو رفعه ثابت إما ثبوت حكم ؛ وذٰلك الرفع الثابت له حكماً (كـ) رفع (المجرور بـ « من » الزائدة) .

مثال ذٰلك : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾)[1] ، فتقول في إعرابه : (من) : زائدة ، (ذكر) : فاعل مرفوع حكماً وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد .

(أو) ذٰلك الرفع الثابت له حكماً كرفع الاسم لمجرور (بإضافة المصدر إليه) مثال ذٰلك : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾)[2] ، فتقول في إعرابه : الواو : بحسب ما في القرآن ، (لولا) : حرف امتناع لوجود ، (دفع) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و(دفع) مضاف ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه مرفوع حكماً ؛ لأنه فاعل المصدر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المجلوبة لإضافة المصدر إليه ، (الناس) : مفعول للمصدر منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ؛ لقيام جواب (لولا) مقامه ، تقديره : ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض موجود . . لفسدت الأرض بخراب النظام .

(ومثل) المصنف للفاعل (بمثالين ؛ تنبيهاً علىٰ أن الفاعل نوعان : نوع يكون) الفعل (المسند واقعاً من الفاعل ؛ كـ) المثال (الأول) وهو : (قام

---

(١) سورة الشعراء : (٥) .
(٢) سورة البقرة : (٢٥١) .

ونوعٌ يكونُ المُسنَدُ قائماً به ؛ كالثَّاني .

(و) منها : أنَّهُ (لا يتأخَّرُ عاملُهُ عنهُ) بأن يتقدَّمَ الفاعلُ عليهِ ؛ لأنَّهُما لمَّا كانا كالكلمةِ الواحدةِ . . امتنعَ تقديمُ الفاعلِ عليهِ ؛ كما يمتنعُ تقديمُ عجزِ الكلمةِ علىٰ صدرِها ، . . . .

زيد) ، (ونوع يكون) الفعل (**المسند قائماً به** ؛ ك) المثال (**الثاني**) وهو : (مات عمرو) .

قال العليمي : (قوله : « إما حقيقة » أي : لفظاً أو تقديراً ؛ ك : « قام زيد والفتىٰ » ، ولو عبر بذٰلك . . كان أولىٰ ، وذٰلك الرفع الحقيقي ؛ ك « قام زيد » أي : كرفع « زيد » من : « قام زيد » .

« أو حكماً » أي : أو رفعاً حكمياً ؛ أي : محلياً ؛ كرفع « هٰذا » من قولك : « قام هٰذا » .

قوله : « ومثل بمثالين » وهٰذا جواب عن سؤال يرد علىٰ تعديده المثال ؛ **فإن المثال** : جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، فالمثال الواحد يكفي في الإيضاح ، فلم عدده ؟

فأجاب عنه : بأنه إنما عدده ومثل بمثالين ؛ تنبيهاً علىٰ أن الفاعل نوعان .

وزاد الشارح أيضاً بمثالين ؛ تنبيهاً علىٰ أن ما في تأويل الفعل مثله ؛ أي : مثل الفعل الحقيقي في كونه نوعين) .

(**ومنها**) أي : ومن أحكام الفاعل : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يتأخر عامله**) أي : لا يتأخر عامل الفاعل (**عنه**) أي : عن الفاعل (**بأن يتقدم الفاعل عليه**) أي : على العامل (**لأنهما**) أي : لأن الفاعل وعامله (**لما كانا كالكلمة الواحدة**) في عدم استغناء أحدهما عن الآخر . . (**امتنع تقديم الفاعل عليه**) أي : علىٰ عامله (**كما يمتنع تقديم عجز الكلمة**) وآخرها (**علىٰ صدرها**) وأولها ، وقد يقال : هٰذا

واستدلَّ أبو البقاءِ في « اللُّبابِ » علىٰ أنَّهُما كالكلمةِ الواحدةِ باثني عشرَ وجهاً ، أخذَها مِنْ « سرِّ الصِّناعةِ » لابنِ جِنِّي ، فإن وُجِدَ في اللَّفظِ ما ظاهرُهُ أنَّهُ فاعلٌ مُقدَّمٌ . . وجبَ تقديرُ الفاعلِ ضميراً مُستتِراً ، وكونُ المقدَّمِ ؛ إمَّا مُبتدَأً ، كما في نحوِ : (زيدٌ قامَ) ، وإمَّا فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ ؛ كما في نحوِ : . . . .

التعليل كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله ، فلم جاز الفصل دون التقديم ؟! **تأمل** .

(**واستدل أبو البقاء في**) كتابه المسمىٰ بـ : (« **اللباب** ») أي : « اللباب في علل البناء والإعراب » (**علىٰ أنهما**) أي : علىٰ أن الفعل والفاعل (**كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهاً**) أي : عللاً (**أخذها**) أي : **أ**خذ تلك الأوجه الاثني عشر (**من**) كتاب يسمىٰ : (« **سر الصناعة** » **لابن جني**) أي : التقطها منه .

وقوله : (**فإن وجد في اللفظ**) مفرع على المتن ؛ أي : فإن وجد في الكلام (**ما ظاهره أنه فاعل مقدم**) علىٰ فعله . . (**وجب تقدير الفاعل**) لذٰلك الفعل المؤخر عما ظاهره أنه فاعل مقدم ، حالة كونه (**ضميراً مستتراً**) في ذٰلك الفعل المؤخر ، يعود على الاسم المقدم عليه ، (**و**) وجب (**كون**) تقدير الاسم (**المقدم**) على الفعل (**إما مبتدأ**) وجملة الفعل المؤخر مع فاعله الذي قدرته له خبر ذٰلك الاسم المقدم الذي جعلته مبتدأ ، وذٰلك الاسم المقدم الذي ظاهره أنه فاعل مقدم علىٰ فعله كائن (**كما**) أي : كالاسم المقدم علىٰ فعله (**في نحو**) قولك : (**زيد قام**) و(عمرو جلس) .

قال العليمي : (قوله : « كما في نحو : زيد قام » أي : فاجعل الاسم المقدم مبتدأ خبره : الجملة الفعلية المذكورة بعده ؛ **على الأصح** ، وقال المبرد ومتابعوه : برجحان ذٰلك على الفاعلية) .

(**وإما**) تقدير كون الاسم المقدم (**فاعلاً بفعل محذوف**) وجوباً يفسره المذكور بعده ، فيكون من باب الاشتغال (**كما**) فعل ذٰلك (**في نحو**) قوله تعالىٰ :

(﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ) فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[1] ؛ أي : على الأصح ، وجوز الأخفش والكوفيون الرفع في ذٰلك على الابتداء ، والخبر محذوف معلوم مما بعده تقديره : وإن أحد من المشركين مستجير بك . . فأجره ، وسوغ الابتداء بالنكرة : تقدم الشرط عليه ، أو نعته بالظرف المذكور بعده ؛ أي : بالجار والمجرور ؛ يعني قوله : ﴿ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ .

قوله : (**واستدل أبو البقاء علىٰ أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهاً**) قال ابن جني في « اللباب » : والدليل علىٰ أن الفاعل كالجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجهاً :

الأول منها : أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالىٰ أربع متحركات فيما هو كالكلمة ؛ كـ « ضربت ، وضربنا » ، ولم يسكن مع ضمير المفعول ؛ كـ « ضربنا زيد » لأنه في حكم المنفصل .

الثاني : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل . . لم يكن كذٰلك .

الثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد ؛ لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

والرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل ؛ دلالة علىٰ تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه .

والخامس : أنهم قالوا : « ألقيا » و« قفا » مكان : « ألق ألق » و« قف قف » ، ولولا أن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل . . لما أنيب منابه .

والسادس : أنهم نسبوا إلىٰ « كنت » فقالوا : « كنتي » ، ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل . . لم يبقَ مع النسب .

---

(١) سورة التوبة : (٦) .

وأمَّا نحوُ قولِ الزَّبَّاءِ :

مَـا لِـلْـجِـمَـالِ مَـشْـيُـهَـا وَئِـيـداً ....

. . فضرورةٌ أو مؤوَّلٌ .

السابع : أنهم ألغوا « ظننت » إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذٰلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذٰلك لا يعمل .

الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

التاسع : أنهم جعلوا « حبذا » بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : أن من النحويين من جعل « حبذا » في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصح فيها ذٰلك إلا إذا سمي بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذا » في « حبذا » بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ؛ كما يفعل ذٰلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير « حبذا » : « ما أحيبذه » ، فصغروا الفعل والفاعل ، وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول فيه : « لا تحبذه » ، فاشتق منهما) انتهىٰ من « العليمي » و« الكردي » .

(وأما نحو قول الزباء) بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة والمد : ملكة الجزيرة ، كانت من العمالقة ، وتعد من ملوك الطوائف ؛ بيتاً ذكر الشارح صدره : (من مشطور الرجز)

(مـا لـلـجـمـال مـشـيـهـا وئـيـدا) أجـنـدلاً يـحـمـلـن أم حـديـدا ؟!

. . (فضرورة أو مؤول) ، ووجه الاستشهاد بها : أن (مشيها) روي مرفوعاً ، ولا جائز أن يكون مبتدأ ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً) وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلاً بـ (وئيداً) مقدماً عليه ، فقد تقدم الفاعل على المسند ؛ وهو المدعىٰ .

و(وئيداً) بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت فدال مهملة : التؤدة ،

. . . .

قاله الجوهري ، وفي « القاموس » : (الوئيد) : الرزانة والتأني ، وهو عندنا معشر البصريين ضرورة ، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم .

أو (مشيها) : مبتدأ حذف خبره ؛ لسد الحال مسده ؛ أي : يظهر وئيداً ؛ كقولهم : (حكمك مسمطاً) ، ف (حكمك) : مبتدأ حذف خبره ؛ لسد الحال مسده ، تقديره : حكمك لك مثبتاً .

قيل : أو (مشيها) : بدل من ضمير الظرف المتنقل إليه بعد حذف الاستقرار ؛ وذلك أن (ما) استفهامية في محل رفع على الابتداء ، و(للجمال) : خبره ، وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على (ما) .

وهذه التخريجات ضعيفة ؛ أما الضرورة . . فلا داعي إليها ؛ لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية من (الجمال) بدل اشتمال ، وأما الابتدائية . . فتخريج على شاذ ؛ كما مر في بابه ، وأما الإبدال من الضمير . . فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال ، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديراً ، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر ؛ وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير (ما) الاستفهامية ، وإذا أبدل (مشيها) منه . . وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام ؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره ؛ كما صرح به في « المغني » . انتهى من « التصريح » .

والشاهد في هذا البيت : قولها : (مشيها وئيداً) حيث قدم الفاعل (مشيها) على عامله ؛ وهو الصفة المشبهة (وئيداً) .

وأما البصريون . . فخرجوا البيت على أن (مشيها) : مبتدأ ، و(وئيداً) : حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، أو على أن (مشيها) : بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً ؛ وهما قولها : (للجمال) .

. . . .

التؤدة : قال الدنوشري : (تفسيره الوئيد بالتؤدة وبالرزانة والتأني فيه نظر ، والظاهر : أن ذٰلك تفسير للوأد لا للوئيد) انتهىٰ « عليمي على التصريح » .

قوله : (**فضرورة**) أي : عند الكوفيين ؛ لأنهم استدلوا بالبيت علىٰ جواز تقديم الفاعل علىٰ عامله لضرورة الشعر ، فإنهم يقولون : إن (مشيها) : فاعل قدم علىٰ عامله الذي هو الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها ؛ الذي هو (وئيداً) ، والتقدير عندهم : أي : أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً بطيئاً مشيها ؟!

قوله : (**أو مؤول**) عند البصريين ؛ فإنهم أولوا علىٰ أن (مشيها) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ؛ لسد الحال مسده ، نظير قولهم : (حكمك مسمطاً) ، و(وئيداً) : حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، والتقدير : أي : شيء للجمال مشيها ظهر حال كونه وئيداً ، أو هو ـ أي : تقديم الفاعل علىٰ عامله ـ ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه ، ويروىٰ : (مشيها) بالنصب والجر أيضاً ، وهاتان الروايتان لا شاهد فيهما . انظر « أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك » ، و« همع الهوامع » .

وعبارة الكردي : أي : والبصريون إنما منعوه اختياراً لا ضرورة كما هو ظاهر كلام سيبويه في قوله : (من الطويل)

صددت وأطولت الصدود وقلما وصال علىٰ طول الصدود يدوم

قوله : (**أو مؤول**) أي : علىٰ أن (مشيها) : مبتدأ حذف خبره ؛ لسد الحال مسده ، أي : يظهر وئيداً ؛ أي : رزيناً برفق وتودد ؛ كقولهم : (حكمك مسمطاً) أي : حكمك لك ، **وقيل** : أو (مشيها) : بدل من ضمير الظرف ، هٰذا علىٰ رفع (مشيها) ، ويروىٰ بنصبه علىٰ تقدير : تمشي مشيها ، وبجره علىٰ أنه بدل اشتمال من (الجمال) ، ولا استدلال به علىٰ هٰذين الوجهين .

. . . .

ومن نحو قول الزباء في ذٰلك قول امرئ القيس في قصيدته البائية المجرورة القافية : (من الطويل)

فظل لنا يوم حميد بنعمته ... فقل في مقيل نحسه متغيب

بجر (متغيب) نعتاً لـ (مقيل) ، فقال الكوفيون : (نحسه) : فاعل (متغيب) ، لا مبتدأ ، وإلا لكان مبتدأ بلا خبر .

وأجيب : بأنه إما ضرورة ، أو مؤول علىٰ أن (نحسه) مبتدأ ، و(متغيب) أصله : (متغيبي) بياء نسبة ، دخلت على الصفة للمبالغة ؛ كقولهم : في (أحمر) : (أحمري) ، وفي (أسود) : (أسودي) ، وخففت الياء في الوقف .

ترجمة العكبري

اسمه : عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، الإمام محب الدين ، أبو البقاء العكبري البغدادي ، الضرير النحوي الحنبلي .

صاحب الإعراب ، صنع « إعراب القرآن » ، و« إعراب الحديث » ، و« إعراب الشواذ » .

ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة (٥٣٨ هـ) ببغداد ، ومات ليلة الأحد ، ثامن ربيع الآخر ، سنة ست عشرة وست مئة (٦١٦ هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

ترجمة ابن جني

اسمه : عثمان بن جني ؛ بسكون الياء معرب ، كني : أبو الفتح النحوي ، من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وعلمه بالتصريف أقوىٰ وأكمل من علمه بالنحو .

(و) منها : أنَّ عاملَهُ (لا تلحقُهُ علامةُ تثنيةٍ) إذا كانَ الفاعلُ مثنّىً ظاهراً ، (ولا) علامةُ (جمعٍ) إذا كانَ مجموعاً ظاهراً ، فلا يُقالُ على اللُّغةِ الفصحىٰ : (قاما رجلانِ وقاموا رجالٌ ، وقمنَ نساءٌ) ، (بل يقالُ : قامَ رجلانِ و) قامَ (رجالٌ ، و) قامَ (نساءٌ) بتجريدِ العاملِ مِنْ علامةِ التَّثنيةِ والجمعِ ، وبها ....

مولده قبل الثلاثين وثلاث مئة ، ومات لليلتين بقيتا من صفر ، سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة (٣٩٢هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » ، و« سر الصناعة » : اسم كتاب له ، وله « شرح تصريف المازني » .

❁ ❁ ❁

(ومنها) أي : ومن أحكام الفاعل : (**أن عامله لا تلحقه علامة تثنية إذا كان الفاعل مثنىً ظاهراً ، ولا علامة جمع**) سالم أو مكسر (**إذا كان مجموعاً ظاهراً**) أي : إذا كان مثنىً أو مجموعاً ، حقيقةً أو حكماً ، فيشمل المفردين المتعاطفين ، والمفردات المتعاطفة . انتهىٰ « ياسين » .

(**فلا يقال على اللغة الفصحىٰ** : قاما رجلان ، وقاموا رجال ، وقمن نساء) ، وأما : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٢] . . فكل واحد من (الذين) و(كثير) مبتدأ ، والجملة قبله خبر له ، (**بل يقال** : قام رجلان ، وقام رجال ، وقام نساء) أو قامت نساء (**بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع**) .

قال الكردي : (**والأولىٰ** : إسقاطه ؛ لأن تجريد شيء من شيء لا يتصور إلا بعد تلبسه به ، وفعل المفرد لم يسبق له تلبس بعلامة تثنية ولا جمع ، فمِمَّ يجرد ؟!) .

قوله : (**وبها**) **الصواب** : (وبه) بالتذكير ، إلا أن يقال : إن ضمير المؤنث يرجع

---

(١) سورة الأنبياء : (٣) .

(٢) سورة المائدة : (٧١) .

جاءَ التَّنزيلُ ؛ نحوُ : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ ، (كما يقالُ) مَعَ المُفرَدِ : (قامَ رجلٌ) بتجريدِ الفعلِ ؛ إذ لو قيلَ : (قاما رجلانِ) مثلاً . . . .

إلى اللغة الفصحىٰ ؛ أي : وبتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع (**جاء التنزيل**) أي : أنزل القرآن الكريم ، ومثال ذٰلك ؛ أي : مثال نزول القرآن بذٰلك التجرد : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) في سورة (المائدة) ، وهي بتمامها : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[1] .

ونحو قوله تعالىٰ من سورة (الفرقان) ، وهي بتمامها : ﴿ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ (وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ) إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ﴾[2] .

ونحو قوله تعالىٰ من سورة (يوسف) ، وهي بتمامها : (﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ) فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّاۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[3] .

والكاف في قوله : (**كما يقال مع المفرد : قام رجل**) متعلقة بقوله : (بل يقال : قام رجلان) ، فـ (ما) فيه مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن (يقال) مجرور ، والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لـ (قال) أي : بل يقال : (قام رجلان) قولاً كالقول : (قام رجل) حالة كون : قام رجلان وقام رجال . . . إلىٰ آخره مقروءاً (**بتجريد الفعل**) من علامتي التثنية والجمع .

قوله : (**إذ لو قيل : « قاما رجلان » مثلاً**) علة لمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا : يقال فيه : (قام رجلان) بتجريد الفعل من علامة التثنية مثلاً ؛ إذ لو قيل فيه : (قاما رجلان) مثلاً ؛ أي : أو قيل فيه نظير ما قلنا ؛ بأن يقال : قاموا رجال ، أو قمن نسوة . .

---

(١) سورة المائدة : (٢٣) .

(٢) سورة الفرقان : (٨) .

(٣) سورة يوسف ﷺ : (٣٠) .

لتُوهِّمَ أنَّ الاسمَ الظَّاهرَ مُبتدَأٌ مؤخَّرٌ ، وما قبلَهُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ خبرٌ مقدَّمٌ ، فالتُزِمَ تجريدُ العاملِ ؛ دفعاً لهٰذا الإيهامِ ، وحكمُ الوصفِ في ذٰلكَ حكمُ الفعلِ ، (وشذَّ) إلحاقُها بالعاملِ المُسنَدِ لِمَا بعدَها ؛ مِنْ مثنّىً ومجموعٍ ؛ كقولِ الشَّاعرِ :

(**لتوهم أن الاسم الظاهر**) من قولك : رجلان ، أو رجال ، أو نسوة (**مبتدأ مؤخر ، وما قبله**) أي : ما قبل الاسم الظاهر (**من الفعل والفاعل**) من قولك : قاما ، أو قاموا ، أو قمن (**خبر مقدم**) للمبتدأ المؤخر من قولك : رجلان ورجال ، (**ف**) لأجل ذٰلك التوهم (**التزم تجريد العامل**) المذكور قبل الأسماء الظاهرة من : قاما ، وقاموا ، وقمن (**دفعاً**) ورفعاً (**لهٰذا الإيهام**) أي : إيهام كون الأسماء الظاهرة مبتدأ مؤخراً ، وكون العامل المذكور قبلها خبراً مقدماً لذٰلك المبتدأ المؤخر ، (**وحكم الوصف**) العامل في الأسماء الظاهرة (**في ذٰلك**) أي : في وجوب تجريده من علامتي التثنية والجمع (**حكم الفعل**) المذكور هنا من (قام رجلان ، وقام رجال ، وقامت نسوة) ، بل يقال في الوصف المسند إلى التثنية والجمع : (زيد قائم أبواه) ، لا : قائمان ، و : (قائم آباؤهم) ، لا : قائمون ، (**وشذ**) أي : خرج عن حكم استعمال اللغة الفصحىٰ (**إلحاقها**) أي : إلحاق علامة التثنية والجمع (**بالعامل المسند لما بعدها**) أي : لما بعد علامتي التثنية والجمع .

وقوله : (**من مثنىً وجمع**) بيان لما بعد تلك العلامة .

قوله : (**من مثنىً**) أي : سواء كان مثنىً اصطلاحياً ؛ نحو : (من السريع)

ألفيتا عيناك عند القفا ....

أم لا ؛ نحو : (من الطويل)

.... وقد أسلماه مبعد وحميم

مما عطف بالواو ؛ كما سيذكره مثال ذٰلك الشاذ من المثنىٰ (**كقول الشاعر**) وهو

. . . . وَقَـدْ أَسْـلَـمَـاهُ مُـبْـعَـدٌ وَحَـمِـيـمُ

وقولِهِ :

يَـلُـومُـونَـنِـي فِـي ٱشْـتِـرَاءِ ٱلـنَّـخِـيـ ـلِ أَهْـلِـي فَـكُـلُّـهُـمُ أَلْـوَمُ

عبيد الله بن قيس ، يرثي مصعب بن الزبير ، ذكر الشارح عجزه وترك صدره ، والبيت بتمامه : (من الطويل)

تـولـىٰ قـتـال الـمـارقـيـن بـنـفـسـه **(وقـد أسـلـمـاه مـبـعـد وحـمـيـم)**

والمارقون : الخوارج ، **والمبعد** : الأجنبي ، **والحميم** : الصديق .

والشاهد في : (أسلماه مبعد وحميم) حيث جاء بالفعل متصلاً بالألف الدالة على التثنية في (أسلماه) مع كونه مسنداً إلى المثنى الظاهر ؛ وهو (مبعد وحميم) ، وذٰلك علىٰ لغة (أكلوني البراغيث) .

(و) مثال ذٰلك الشاذ من الجمع : ك (**قوله**) أي : كقول أمية بن أبي الصلت في « ديوانه » بيتاً ذكره الشارح كله بقوله : (من المتقارب)

(يـلـومـونـنـي فـي اشـتـراء الـنـخـيـ ل أهـلـي فـكـلـهـم ألـوم)

(**يلومونني**) أي : يعنفونني ويعذلونني ، (**في اشتراء النخيل**) : و(**في**) بمعنى : الباء السببية ، (والنخيل) : بوزن (رغيف) اسم جمع لا واحد له من لفظه ؛ ك (قوم ، ورهط) ، وأما (النخيل) . . فاسم جنس جمعي واحدته : (نخلة) ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله بعد حذف فاعله لعلمه ، (**أهلي**) : فاعل (يلومونني) مرفوع بالضمة المقدرة لأجل حركة المناسبة ، **والأهل** : يطلق على الزوجة ، وعلىٰ أهل البيت ، وعلى الأتباع ، والأصل : القرابة ، و(ألوم) : اسم تفضيل ؛ أي : أشد لوماً لي على الشراء ، **واللوم** : العذل .

والشاهد فيه : (يلومونني) حيث لحقته علامة الجمع المذكر مع إسناده إلىٰ مجموع ظاهر ؛ وهو (أهلي) .

وقولِهِ :

نُتِجَ ٱلرَّبِيعُ مَحَاسِناً　　　أَلْقَحْنَهَا غُرُّ ٱلسَّحَائِبْ

وهٰذهِ لغةُ طيِّئٍ ، ويُسمِّيها النَّحويُّونَ : لغةَ (أكلوني البراغيثُ) ، ....

(و) مثال إلحاق نون الإناث على لغة (أكلوني البراغيث) : ك (قوله) أي : قول الشاعر بيتاً ذكر الشارح تمام البيت ، وقائله مجهول :　　　(من مجزوء الكامل)

(نتج الربيع محاسناً　　　ألقحنها غر السحائب)

والشاهد في : (ألقحنها) حيث لحقته علامة جمع الإناث ؛ وهي النون مع إسناده إلى مجموع ظاهر ؛ وهو (غر) جمع غراء ؛ أي : بيضاء .

و(**نتج**) بالبناء للمفعول يقال : نتجت الناقة ـ ك (وعني) ـ نتاجاً ، وأنتجت وقد أنتجها أهلها .

وجملة (**ألقحنها**) : نعت (محاسناً) ، و(**الربيع**) : الزمان المعروف ، وهو فصل من فصول السنة الأربعة المجموعة في قول بعضهم :　　　(من المتقارب)

ربيع صيف من الأزمان　　　خريف شتاء فخذ بياني

والمراد بالمحاسن : الأزهار ، وضمَّن (ألقحن) معنى (أولدن) ، فلذا عداه إلى ضمير المحاسن ، وهٰذه اللغة الشاذة المذكورة هي لغة طيئ وأزد شنوءة ، وسمع منهم : (أكلوني البراغيث) كما ذكره الشارح بقوله : (**وهٰذه لغة طيئ ، ويسميها النحويون : لغة « أكلوني البراغيث »**) ، وكان حقه على هٰذه اللغة : (أكلنني) بالنون لا بالواو ؛ لأنها مختصة بجمع العقلاء ، إلا أنهم أجروا على (البراغيث) صفة العقلاء ؛ وهو الأكل المراد منه : الظلم والعدوان ، وهما مختصان بالعقلاء ، وهٰكذا وجهه ابن الشجري ، وهو مثل : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[1] .

---

(١) سورة الشعراء : (٤) .

وعليها جاءَ ظاهرُ قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : (« يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِٱللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ فِي ٱلنَّهَارِ ») ، وقولِهِ أيضاً لورقةَ بنِ نوفلٍ : (« أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ ؟! ») ـ بتشديدِ الياءِ ـ حينَ قالَ له ورقةُ : (ليتني أكونُ معكَ إذ يُخرِجُكَ قومُكَ) ، . . . .

والشاهد في : (ألقحنها) حيث لحقته العلامة ، (**وعليها**) أي : وعلىٰ هـٰذه اللغة الشاذة (**جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام**) في الحديث الشريف : (« **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار** » ، و) ظاهر (قوله) صلى الله عليه وسلم (**أيضاً لورقة بن نوفل** : « **أومخرجي هم ؟!** » **بتشديد الياء ، حين قال له**) أي : لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (ورقةُ : **ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك**) .

قوله : (**وعليها جاء ظاهر**) أي : علىٰ هـٰذه اللغة الشاذة جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار » أي : تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولىٰ عقب الثانية .

قال الكردي : (أشعر تقييده ذٰلك بالظاهر : أنه ليس علىٰ ظاهره ، أما « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . . فهو كذٰلك في « الصحيحين » ، فالواو في « يتعاقبون » : ضمير يعود علىٰ « ملائكة » ، و« ملائكة » : مرفوع علىٰ أنه بدل من الواو لا فاعل ، وهـٰذا الحديث متفق عليه ؛ كالحديث الآتي ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي ؟! » يعني : بتشديد الياء . . فظاهره : أنه علىٰ لغة « أكلوني البراغيث » ، وإلا لقال : « أو مخرجي هم ؟! » بتخفيف الياء ؛ كما قال المصنف في « شرحه » ، فعلىٰ ذٰلك : « مخرجي » : مبتدأ ، والياء الثانية مبدلة من واو الجمع ، وهو مرفوع تقديراً ؛ كما قالوا في : « مسلمي » رفعاً ، « وهم » : فاعل « مخرجي » ساد مسد الخبر ، ولـٰكن يمنع هـٰذا الظاهر ما نقله في « الارتشاف » ، عن أكثر النحويين : أن المبتدأ الذي هو وصف لا يثنىٰ ولا يجمع ، وهو هنا مجموع ، وأن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد . . تعينت خبريته ؛ كما مر

وأصلُهُ : أَوَمُخْرِجُويَ هُمُ ، اجتمعَتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهُما بالسُّكونِ فَقُلِبتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتْ في الياءِ وكُسِرَ ما قبلَها فصارَ : (أَوَمُخْرِجِيَّ هم) .

في « باب المبتدأ والخبر » ، **فالتحقيق** : أنه ليس من « باب الفاعل » حتىٰ يحكم عليه بالشذوذ ، بل من « باب المبتدأ والخبر » كما جزم به السهيلي وابن مالك في « شواهد التوضيح » ، فـ « هم » فيه : مبتدأ مؤخر ، والوصف قبله خبر مقدم ؛ كما في نحو : « أقائمون الزيدون ؟ » .

وقولُ بعضهم : لا يجوز ابتدائية « مخرجي » لنكارته ؛ لكون إضافته غير محضة ، لأنه اسم فاعل بمعنى الاستقبال ، فلا يتعرف بالإضافة . . **مردودٌ** : بأن المبتدأ الذي هو وصف يجب كونه نكرة ؛ لأنه في قوة الفعل ، وكذا يستغنىٰ بالفاعل ، والأفعال نكرات) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (« أو مخرجي هم ؟! ») بتشديد الياء وبفتح الواو ؛ لأنها للعطف ، وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها ، **وقيل** : الهمزة في محلها ، والمعطوف عليه محذوف تقديره : أمكذبوي ومخرجوي هم ؟! حين قال له ورقة بن نوفل : (ليتني أكون معك إذ يخرجك) من بلدك ووطنك .

(**وأصله**) أي : أصل (مخرجي) : (**أو مخرجوي هم**) ، والأصل الأصيل : (أومخرجوني) حذفت النون للإضافة ، فـ (**اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما**) بالبناء للمفعول ، وهي الواو (**بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت**) الياء الأولى المنقلبة عن الواو (**في الياء**) الثانية التي هي الأصلية ، (**وكسر ما قبلها**) أي : ما قبل الياء الأولىٰ ؛ وهو الجيم بدلاً عن الضمة للتخفيف ، كما فتحت الياء له . انتهىٰ « ياسين » .

(**فصار : أومخرجيَّ هم ؟!**) بضم الميم وسكون الخاء وكسر الجيم وتشديد الياء المفتوحة .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ هـٰذهِ الأحرفَ اللَّاحقةَ للعاملِ ليسَتْ بضمائرَ ، وهوَ كذٰلكَ علىٰ هـٰذهِ اللُّغةِ ، بل هيَ علاماتٌ للفاعلِ ؛ كالتَّاءِ في : (قامَتْ هندٌ) ، . . . .

قوله : (**وأدغمت الياء في الياء**) ثم فتحت الياء للتخفيف في الأكثر ، ويجوز كسرها ، وقرأ حمزة : ﴿ بِمُصۡرِخِيِّ ﴾ بكسر الياء .

قوله : (**وكسر ما قبلها**) أي : بعد أن كان مضموماً ، والحديث متفق عليه ، فراجعهما في « الصحيحين » وشروحهما إن أردت بسط الكلام فيهما ، وليس المقام مقام البسط فيهما .

وأما ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزىٰ . . فهو ابن عم خديجة الكبرىٰ بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ ، وكان امرأً تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبراني ، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب .

(**وفهم من كلامه**) أي : من كلام المصنف السابق ؛ يعني : قوله : وشذ (**أن هـٰذه الأحرف**) الثلاثة (**اللاحقة للعامل ليست بضمائر**) وهي علامات للتثنية والجمع علىٰ هـٰذه اللغة الشاذة ، وعلى القول بأنها ضمائر الفاعلين وأن ما بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل . . لا يكون من الشذوذ في شيء ؛ لأن تقديمَ الخبر على المبتدأ أو الإبدال من الضمير شائعٌ عند جميع العرب ، لا يختص به قوم دون قوم ، وأئمة اللغة والنحو مجمعون علىٰ أن اتصال هـٰذه الأحرف بهـٰذه الأفعال لغة قوم بأعيانهم ، (**وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه من أنها ليست بضمائر (**علىٰ هـٰذه اللغة**) الشاذة .

(**بل هي**) أي : هـٰذه الأحرف الثلاثة (**علامات للفاعل**) أي : علامات لتثنية الفاعل وجمعه (**كالتاء في : « قامت هند »**) أي : كما أن التاء في : (قامت هند) علامة لتأنيث الفاعل ، بل هي أحرف دالة علىٰ ذٰلك ، لا ضمائر ؛ أي : بجامع الفرعية عن الغير في كلٍّ ، فالمثنىٰ والمجموع فرع الإفراد ، والمؤنث فرع المذكر . انتهىٰ « عليمي » .

والصَّحيحُ : أنَّ هٰذهِ اللُّغةَ لا تمتنعُ مَعَ المُفرَدَينِ أو المُفرَداتِ المُتعاطِفةِ ، خلافاً للخضراويِّ ، ....

أي : بل هي علامات ؛ كما قاله سيبويه ، (**والصحيح : أن هٰذه اللغة**) الشاذة (**لا تمتنع مع المفردين**) المتعاطفين بغير (أو) ، (أو) مع (**المفردات المتعاطفة**) بغير (أو) ، فإن عطفت بـ (أو) ، وقلت : (قام زيد أو عمرو) . . قال الدماميني : (يمتنع إثبات العلامة ؛ لأن الفاعل واحد لا اثنان ، غاية ما فيه : أن ذٰلك الواحد غير معين ، فإن قلت : « قام أخواك أو غلاماك » . . فينبغي أن تلحق العلامة ؛ لأن الفاعل اثنان قطعاً ، وإنما فقد التعيين) .

قال الكردي : (ولغة ما في المتن تسمىٰ : لغة « المفردين والمفردات » ، فتقول : « قاما زيد وعمرو » ، ولا يجوز : « قاما زيد أو عمرو » لأن الفاعل مع « أو » واحد ، وتقول : « قاموا زيد وعمرو وبكر » ، ولا تقول : « أو عمرو أو بكر » لذٰلك) .

(**خلافاً لـ**) ابن هشام (**الخضراوي**) .

ترجمة الخضراوي

اسمه : محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي ، أبو عبد الله ، المعروف بابن هشام الخضراوي ، المتوفىٰ بتونس سنة (٦٤٦ هـ) .

إمام في اللغة والنحو ، تتلمذ على ابن خروف ، وتتلمذ له : الشلوبين .

من مصنفاته : « الإفصاح بفوائد الإيضاح » ، و« شرح ألفية ابن معطي » وغيرهما . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❋ ❋ ❋

أي : وذٰلك الحكم يخالف خلافاً لما قاله الخضراوي ؛ حيث قال : (لا نعلم أحداً يجيز : « قاما زيد وعمرو » ، ولا : « قاموا زيد وعمرو وبكر ») .

وإنَّما كانَ الفصيحُ تركُ علامةِ تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ عكسَ علامةِ تأنيثِهِ ؛ لأنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ يُعلَمانِ مِنْ لفظِهِ دائماً ، بخلافِ تأنيثِهِ ؛ فإنَّهُ قد لا يُعلَمُ مِنْ لفظِهِ ، بأن يكونَ مُقدَّرَ التَّأنيثِ ، مَعَ أنَّ في الإلحاقِ هنا زيادةَ ثقلٍ ، . . . .

ورد عليه أبو حيان بقوله : (من الطويل)

. . . . وقـد أسـلـمـاه مـبـعـد وحـمـيـم

قال في « المغني » : (وليس بشيء ؛ لأنه يمنع التخريج ، أي : القياس عليه لا التركيب ؛ لأنه منقول عن العرب) انتهىٰ « عليمي » .

(وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه) لأن الفصيح ذكر علامة تأنيث الفاعل **(لأن تثنيته وجمعه يعلمان من)** جوهر **(لفظه)** أي : من ذات لفظ الفاعل **(دائماً)** أي : في أغلب حالاته .

وفي « العليمي » : والمراد من علمهما من اللفظ : أن علامتهما أبداً ظاهرة ، ولا تكون مقدرة ، بدليل ما بعده . انتهىٰ .

وفي « الكردي » : قد يقال : بأنه ينتقض ذٰلك بما إذا كان الفاعل (من) مثلاً ؛ أي : كـ (ما) الموصولة ؛ نحو : (جاءني من قام) ، وأنت تريد الزيدين أو الزيدين .

وقد يجاب : بأن الفاعل في ذٰلك مفرد ؛ إذ إفراد (قام) إنما هو باعتبار لفظ (من) وهو مفرد . انتهىٰ منه .

(بخلاف تأنيثه) أي : تأنيث الفاعل **(فإنه)** أي : فإن تأنيث الفاعل **(قد لا يعلم من لفظه ؛ بأن يكون)** الفاعل **(مقدر)** أي : مقدراً به **(التأنيث)** أي : مجازي التأنيث ؛ نحو : (طلعت الشمس) ، ولأنه قد يكون مؤنثاً لفظاً من غير تأنيث المعنىٰ ؛ كـ (طلحة) . انتهىٰ « عليمي » .

(مع أن في الإلحاق) أي : في إلحاق علامة التثنية والجمع **(هنا)** أي : في الفعل المسند إلى المثنىٰ والجمع الظاهرين **(زيادة ثقل)** لأن التثنية والجمع ثقيلان

بخلافِهِ ثَمَّ .

(و) منها : أنَّ عاملَهُ (تلحقُهُ علامةُ التَّأنيثِ) في آخرِهِ إن كانَ ماضياً أو وصفاً ، وفي أوَّلِهِ إن كانَ مُضارِعاً ، (إن كانَ) الفاعلُ (مؤنَّثاً) حقيقيّاً كانَ ؛ وهوَ : ما لَهُ فرجٌ (كقامَتْ هندٌ) وتقومُ دعدٌ ، وزيدٌ قائمةٌ أُمُّهُ ، أو مجازيّاً (و) هوَ بخلافِهِ ؛ . . . .

بالنسبة إلى المفرد ، فإلحاق العلامة بفعليهما فيه زيادة ثقل ، (**بخلافه**) أي : بخلاف إلحاق علامة التأنيث (**ثم**) أي : في الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث ، فلا ثقل فيه . انتهىٰ « كردي » .

(**ومنها**) أي : ومن أحكام الفاعل : (**أن عامله**) أي : فعلاً كان أو وصفاً ؛ نحو : قامت هند ، أو أقائمة دعد ؟ (**تلحقه علامة التأنيث في آخره إن كان ماضياً أو وصفاً**) كما مثلنا ، (**وفي أوله**) أي : في أول عامله (**إن كان**) عامله (**مضارعاً**) كـ (تضرب هند) ، (**إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً كان**) تأنيث ذٰلك الفاعل ، وقوله : (**حقيقياً**) خبر (كان) مقدم عليها ، (**وهو**) أي : المؤنث الحقيقي (**ما له فرج**) .

مثال المؤنث الحقيقي : (**كـ « قامت هند »**) في الماضي ، (**و« تقوم دعد »**) في المضارع ، (**و« زيد قائمة أمه »**) في الوصف .

وقوله : (**أو مجازياً**) معطوف علىٰ (حقيقياً) علىٰ كونه خبراً لـ (كان) أي : ومنها : أن تلحقه علامة التأنيث إن كان مؤنثاً حقيقياً كان أو مجازياً ، (**وهو**) أي : المجازي مفسر (**بخلافه**) أي : بخلاف الحقيقي ؛ وهو : ما ليس له فرج ، ومنه : ما تأنيثه بالتأويل ؛ نحو : (أتته كتابي فاحتقرها) ، فأنث (الكتاب) لكونه في معنى (الصحيفة) ، ومنه : ما اكتسب التأنيث بإضافته إلىٰ مؤنث إذا كان المضاف صالحاً للحذف ؛ نحو قوله :

. . . .   كما شرقت صدر القناة من الدم

نحوُ : (طلعَتِ الشَّمسُ) وتغربُ الشَّمسُ ، واليومَ طالعةٌ الشَّمسُ فيهِ مِنْ جهةِ الجنوبِ ، وإلحاقُها له واجبٌ ؛ إذا أُسنِدَ إلىٰ ظاهرٍ مُتَّصِلٍ حقيقيِّ التَّأنيثِ ولو مثنّىً أو مجموعاً بالألفِ والتَّاءِ ؛ كـ (قامَتِ الهنداتُ) ، . . . .

مثال لحوقها : (**نحو : طلعت الشمس**) و(أبقلت الأرض) .

(و) مثاله من المضارع : (**تغرب الشمس**) .

(و) مثاله من الوصف : (**اليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب**) وهو ضد الشمال ، أتىٰ به ؛ لتحصل به فائدة الكلام ، إذ لا يخلو يوم من طلوع الشمس ، ولولا ذاك . . لكان من قبيل (أنت موجود) مما قالوا فيه : إنه ليس بكلام . انتهىٰ « كردي » .

(**وإلحاقها له**) أي : إلحاق علامة التأنيث بعامل الفاعل (**واجب إذا أسند**) ذٰلك العامل (**إلىٰ**) فاعل (**ظاهر**) لا ضمير ، (**متصل**) لا منفصل ، (**حقيقي التأنيث**) لا مجازيه (ولو) كان ذٰلك الفاعل (مثنىً) كـ : (قامت الهندان) ، (**أو مجموعاً بالألف والتاء ؛ كـ « قامت الهندات »**) ، وأما المجموع جمع تكسير . . فيجوز فيه الوجهان ؛ كما سيأتي ، ولا يستثنىٰ مما ذكره إلا فاعل (كفى) المجرور ؛ نحو : (كفىٰ بهند) ، فلا يجوز فيه تأنيث الفعل ، فضلاً عن وجوبه ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وهي لا يؤنث لها الفعل ، بخلاف الفاعل المجرور في غير (كفىٰ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ [1] ، وليس التجريد في : (كفىٰ بهند) للفصل بالباء ؛ لأنهم صرحوا بوجوب التجريد فيه ، والفصل إنما هو مجوز للتجريد لا موجب . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**إذا أسند إلىٰ فاعل ظاهر متصل**) ، **والمتصل** : هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شيء ، وأفهم : أن غير المتصل ـ وهو المنفصل ـ لا يجب فيه الإلحاق ، فشمل نحو : (كفىٰ بهند) ، فيوهم جواز الأمرين فيه كغيره ، وهو لا

---

(١) سورة الأنعام : (٥٩) .

أو إلىٰ ضميرٍ مُتَّصِلٍ عائدٍ إلىٰ مؤنَّثٍ مُطلَقاً ؛ كـ (الشَّمسُ طلعَتْ) ، . . . .

يؤنث وإن فصل بالباء ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وهي لا يؤنث لأجلها العامل ؛ فلذا استثناه بعضهم ، كذا قيل .

وفيه نظر ؛ لأنه لا يقتضي عدم جواز التأنيث إذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وسيأتي جواز الوجهين في المجرور بـ (من) ، وأن التأنيث هو الأصل ، والتذكير إنما هو لإرادة الجنس .

والحق : أن عدم التأنيث خاص بـ (كفىٰ) في نحو : (كفىٰ بهند) لأن العرب التزمت ذٰلك ؛ كما مر في صدر الكتاب .

هٰذا ؛ والوجوب بحاله إذا عطف عليه مذكر ؛ نحو : (قامت هند وزيد) كوجوب التذكير في عكسه ؛ لأن الحكم للسابق ؛ كما نص عليه السفاقسي .

قوله : (**ولو مثنىً**) ، وأما : (من الطويل)

تمنى ابنتاي . . . .

. . فضرورة ؛ كما قال ابن مالك ، وذٰلك بناء علىٰ أنه ماض ، ولا ضرورة إليه ؛ كما في « المغني » لجواز جعله مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التاءين .

وقوله : (أو) أسند (**إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث مطلقاً**) معطوف علىٰ قوله : (إلىٰ ظاهر متصل) كما أشرنا إليه في حلنا ؛ أي : سواء كان ذٰلك المؤنث حقيقي ؛ كـ (هند حضرت) ، أو مجازيه ؛ كما مثل له الشارح بقوله : (كـ « **الشمس طلعت** ») .

قال الكردي : قوله : (**أو إلىٰ ضمير متصل**) بخلاف المنفصل ؛ نحو : (هند ما قام إلا هي) ، فهو مثل : (ما قام إلا هند) .

قوله : (**مطلقاً**) أي : حقيقياً كان ؛ نحو : (هند قامت) ، أو مجازياً ؛ نحو : (الشمس طلعت) ، خلافاً لبعضهم في الثاني ، فيجوز : (الشمس طلع) ،

وشذَّ قولُ بعضِهِم : (قالَ فلانةُ) ، وأمَّا قولُهُ :

. . . . وَلَا أَرْضَ أَبْـــقَـــلَ إِبْـــقَـــالَـــهَـــا

. . فضرورةٌ .

وبه قال ابن كيسان ، وحمل عليه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[1] ، و﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[2] ، و : (من المتقارب)

. . . . ولا أرض أبـــقـــل إبـــقـــالـــهـــا

قوله : (**وشذ قول بعضهم : قال فلانة**) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم ، وهـٰذا مرتبط بقوله سابقاً : (إذا أسند إلىٰ ظاهر متصل . . .) إلىٰ آخره .

وذهب ابن مالك في « شرح التسهيل » إلىٰ أن نحو : (قال فلانة) لغة لبعضهم ، يحفظ ولا يقاس عليه .

قال العليمي : (قوله : « وشذ قول بعضهم » أي : قول بعض العرب : « قال فلانة » هـٰذا متفرع علىٰ وجوب التأنيث في الإسناد إلى الظاهر المتصل) .

قوله : (**وأما قوله**) : (من المتقارب)

. . . . **(ولا أرض أبـــقـــل إبـــقـــالـــهـــا)**

. . (**فضرورة**) قال الكردي : (هو مرتبط بقوله : « أو إلىٰ ضمير متصل » ، والبيت قائله : عامر بن جوين الطائي ، مذكور في « الكتاب » و« أوضح المسالك » ، ذكر الشارح منه عجزه وتمامه : (من المتقارب)

فـــلا مـــزنـــة ودقـــت ودقـــهـــا ولا أرض أبـــقـــل إبـــقـــالـــهـــا

والشاهد فيه : « ولا أرض أبقل إبقالها » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلىٰ ضمير المؤنث .

---

(١) سورة الأعراف : (٥٦) .

(٢) سورة الشورىٰ : (١٧) .

(ويجوزُ الوجهانِ) أي : إلحاقُ العاملِ للعلامةِ وعدمُهُ في أربعِ مسائلَ ، . . . .

قوله : « فضرورة » أي : حيث جرد فيه « أبقل » من علامة التأنيث مع أنه مسند إلىٰ ضمير المؤنث المذكور .

والمزنة : السحابة ، و« **ودقت** » : أمطرت ، **وأبقل المكان** : خرج نباته ، **يصف** سحاباً وأرضاً) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (**واعلم** : أن البهاء السبكي ذكر في « عروس الأفراح » : **أن من** إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه ؛ قال : **فالأول** لتفخيمه ؛ **نحو** : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[1] ؛ ولذٰلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ؛ ومنه : قوله : (من المتقارب)

. . . . ولا أرض أبــقــل إبــقــالــهــا

لأنه أراد تفخيم الأرض ، فعبر عنها بما يعبر به عن المكان ، وبذٰلك ينجلي لك أنه لا ضرورة في البيت ؛ لأنه إنما يكون شاذاً إذا أريد بالظاهر المؤنث ، ويعود عليه ضمير الغائب مذكراً ، **فليتأمل**) انتهىٰ منه .

(**ويجوز الوجهان ؛ أي : إلحاق العامل للعلامة وعدمه**) أي : عدم الإلحاق .

قال العليمي : (**والظاهر** : أن يقال : إلحاق العلامة بالعامل ، ولعله أراد ذٰلك ، فقلب العبارة) انتهىٰ .

قال الكردي : (قوله : « أي : إلحاق العامل العلامة » من إضافة المصدر إلى المفعول الثاني .

والعبارة الواضحة : أن يقال : « أي : إلحاق العلامة بالعامل » كما ذكرنا أولاً) أي : يجوز إلحاق علامة التأنيث وعدم إلحاقها (**في أربع مسائل**)

---

(١) سورة البقرة : (٢٧٥) .

والإلحاقُ أرجحُ في جميعِها :

أحدُها : (في) العاملِ إذا أُسنِدَ إلىٰ (مجازيِّ التَّأنيثِ الظَّاهرِ) المُتَّصلِ (نحوُ) : (طلعَتْ أو طلعَ الشَّمسُ) ، والمُنفصِلُ ؛ نحوُ : (﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٌ ﴾) ونحوُ : ﴿ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ ﴾ ، ....

ستذكر (و) لكن (**الإلحاق أرجح في جميعها**) من عدمه .

قوله : (**في جميعها**) خلافاً للدماميني في « شرح التسهيل » في الحكم بتساوي الوجهين في نحو : (طلعت الشمس) ، وأحسنية ترك التاء في المسألة الرابعة الآتية بأقسامها . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والإلحاق أرجح في جميعها » في « الدماميني » : إن الحذف أحسن من جمع التكسير ، كـ « الرجال » ، واسم الجمع ؛ كـ « نسوة » ، وجمع المذكر بالألف والتاء العاقل وغيره ؛ كـ « طلحات » و« دريهمات » لكون تأنيثها بالتأويل ، وهو كون كل منها بمعنى الجماعة) .

(**أحدها**) أي : أحد تلك المسائل الأربع ؛ ما ذكره بقوله : (يجوز الوجهان) أي : إلحاق علامة التأنيث بالمسند وحذفه : (**في العامل إذا أسند إلىٰ مجازي التأنيث**) وهو : ما ليس له فرج (**الظاهر**) أي : غير الضمير ، (**المتصل**) بالعامل لا المنفصل عنه (**نحو : طلعت الشمس**) مثال للإلحاق مع الاتصال ، (**أو « طلع الشمس »**) وهـٰذا مثال الإلحاق وعدمه في الظاهر المتصل .

(**والمنفصل**) أي : مثاله مع الإلحاق (**نحو** : ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٌ) مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ ، (**و**) مثاله مع عدم الإلحاق والانفصال (**نحو** : ﴿ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ ﴾) .

الآية الأولىٰ في سورة (يونس) ، وهي بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحۡمَةٌ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[1] .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٥٧) .

وكلامُهُ في « الشَّرحِ » يقتضي أنَّ التَّأنيثَ في هـٰذا أرجحُ ، وكلامُهُم صريحٌ في خلافِهِ ؛ كما ستراهُ .

والآية الثانية من سورة (الأنعام) ، وهي بتمامها : ﴿ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴾[1] .

(وكلامه) أي : كلام المصنف (في « الشرح ») أي : في « شرح القطر » (يقتضي : أن التأنيث في هـٰذا) أي : في المنفصل عن عامله (أرجح) من عدمه ؛ أي : من عدم التأنيث ؛ حيث مثل له بقوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ ﴾[2] ، وفي أخرىٰ : ﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ ﴾ لأن قوله : (والأول أرجح) يعود إلىٰ هـٰذا القسم ، فيشمل المتصل والمنفصل ، فدخل في إطلاقه المنفصل .

(وكلامهم) أي : كلام الجمهور (صريح في خلافه) أي : في خلاف ما يقتضي كلامه في « الشرح » لأنهم فصلوا بين العامل المتصل بالمؤنث المجازي فجعلوا فيه التأنيث أرجح من عدمه ، وبين العامل المنفصل عنه فجعل فيه عدم التأنيث أرجح منه ؛ كالآيتين اللتين مثل بهما الشارح ؛ أعني : الفاكهي (كما ستراه) أي : كما ستریٰ كون كلامهم علىٰ خلاف ما يقتضيه كلام المصنف ؛ أي : كما ستریٰ ذٰلك في شرحنا هـٰذا قريباً إن شاء الله تعالىٰ .

وعبارة الكردي : قوله : (أن التأنيث في هـٰذا) أي : في المجازي المنفصل (أرجح) من عدمه ؛ كما في الحقيقي المنفصل ، (وكلامهم) أي : وكلام النحاة (صريح) أي : ظاهر (في خلافه) أي : في خلاف أرجحيته ؛ وهو مرجوحية التأنيث وضعفه في المجازي المنفصل ، وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في « الشرح » .

---

(١) سورة الأنعام : (١٥٧) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (٥٧) .

(و) الثَّانيةُ : في العاملِ إذا أُسنِدَ إلى (الحقيقيّ) التأنيثِ (المُنفصلِ) مِنَ العاملِ بغيرِ إلَّا (نحوُ : قامَتِ اليومَ هندٌ ، وحضرَتِ القاضي امرأةٌ) ، ونحوُ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ ، وقولِهِ :

إِنَّ ٱمْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ ....

(و) **المسألة** (**الثانية**) من **المسائل الأربع** : (**في العامل**) فعلاً كان أو وصفاً (**إذا أسند إلى الحقيقي التأنيث**) كهند وامرأة ، (**المنفصل**) ذٰلك الحقيقي (**من العامل بغير** « **إلا** ») دخل فيه : المنفصل بـ (من) انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : سواء كان ذٰلك الغير ظرفاً (**نحو : قامت اليوم هند**) ، أ (و) مفعولاً ظاهراً ؛ نحو : (**حضرت القاضي امرأة**) ، أ (و) ضميراً (**نحو** : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾)[1] ، أ (و) جاراً ومجروراً ؛ نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر ، وهو مجهول بلا نسبة ، والبيت ذكر الشارح صدره ، وهو بتمامه : (من البسيط)

(**إن امـرأ غـره مـنـكـن واحـدة**) بـعـدي وبـعـدك فـي الـدنـيـا لـمـغـرور

والشاهد فيه : (غره منكن واحدة) حيث فصل العامل ؛ وهو (غره) عن فاعله الحقيقي التأنيث ؛ وهو (واحدة) أي : امرأة واحدة ، بالجار والمجرور ؛ وهو (منكن) ، وبالمفعول الضمير ؛ وهو ضمير (غره) .

وقـدره المـبـرد خصلة واحـدة ، فـلا شـاهـد فـيـه ؛ لأن الـتـأنـيـث حينئذ مجازي .

وقال ابن سيده : (أراد : لمغرور جداً ، ولولا ذٰلك . . لم يكن في الكلام فائدة ؛ لأنه قد علم أن كل من غر فهو مغرور ، وأي فائدة فيه ؟!) .

والآية المذكورة في المثل هي من سورة (الممتحنة) ، وهي بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ

---

(١) سورة الممتحنة : (١٢) .

وخرجَ بقولِهِ : (الحقيقيّ) غيرُهُ ؛ نحوُ : (طلعَ اليومَ الشَّمسُ) فتركُ العلامةِ أحسنُ ؛ إظهاراً لفضلِ الحقيقيِّ علىٰ غيرِهِ ، قالَهُ الدَّمامينيُّ في « شرحِ التَّسهيلِ » نقلاً عنِ النُّحاةِ ، ثُمَّ قالَ : والَّذي يظهرُ لي خلافُ ذٰلكَ ؛ فإنَّ الكتابَ العزيزَ . . . .

وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) .

(**وخرج بقوله : الحقيقي**) المنفصل : (**غيره**) أي : غير الحقيقي المنفصل ؛ وهو المجازي المنفصل (**نحو** : « **طلع اليوم الشمس** » ، **فترك العلامة**) أي : علامة التأنيث فيه (**أحسن**) وأرجح من ذكرها ؛ كما مثلنا (**إظهاراً لفضل**) المؤنث (**الحقيقي**) وشرفه علىٰ غيره ؛ نحو : قامت اليوم هند (**علىٰ غيره**) أي : علىٰ غير الحقيقي ؛ وهو مجازي التأنيث ؛ نحو : (طلع اليوم الشمس) أي : إظهاراً لفضله بالحكم بأحسنية لحوق العلامة به دون المجازي ؛ لأصالته في بابه ، وهو التأنيث ، وهٰذا هو الذي أشار إليه الشارح سابقاً بقوله : (كما ستراه) ، (**قاله**) أي : قال هٰذا الكلام ؛ يعني : قوله : فترك العلامة أحسن فيه (**الدماميني في** « **شرح التسهيل** » **نقلاً عن النحاة ، ثم**) أي : ثم بعدما نقل ذٰلك عن النحاة (**قال**) أي : الدماميني : (**والذي**) أي : والحكم الذي (**يظهر لي**) ويترجح عندي (**خلاف ذٰلك**) أي : خلاف ما رجحه النحاة ؛ من كون ترك العلامة أحسن في غير الحقيقي ، وذٰلك المخالف الذي ظهر للدماميني : الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلىٰ ظاهر غير حقيقي التأنيث ؛ كقولك : (طلعت اليوم الشمس) .

قوله : (**فإن الكتاب العزيز**) أي : الغالب لغيره من الكتب السماوية وغيرها والفاء في : (فإن) تعليلية لمحذوف تقديره : وإنما كان الإتيان بالعلامة أظهر وأحسن عندي عند الإسناد إلىٰ مجازي التأنيث ؛ لأن الكتاب العزيز ، أي : القرآن

---

(١) سورة الممتحنة : (١٢) .

قد كَثُرَ فيهِ الإتيانُ بالعلامةِ عندَ الإسنادِ إلىٰ ظاهرِ غيرِ الحقيقيِّ كثرةً فاشيةً ، فوقعَ فيهِ مِنْ ذٰلكَ ما ينيفُ علىٰ مئتي موضعٍ ، ووقعَ فيهِ ما تُرِكَتْ فيهِ العلامةُ في الصُّورةِ المذكورةِ نحوَ خمسينَ موضعاً ، وأكثريَّةُ أحدِ الاستعمالَينِ دليلٌ علىٰ أرجحيَّتِهِ ، فينبغي المصيرُ إلى القولِ : بأنَّ الإتيانَ بالعلامةِ . . . .

الكريم (**قد كثر فيه**) أي : في الكتاب العزيز (**الإتيان بالعلامة**) أي : بعلامة التأنيث (**عند الإسناد إلىٰ**) فاعل (**ظاهر غير الحقيقي**) التأنيث ؛ أي : مجازيه ؛ أي : قد كثر الإتيان فيه بالعلامة (**كثرة فاشية**) أي : كثرة شائعة بالغة نهاية الكثرة ، (**فوقع فيه**) أي : في الكتاب العزيز (**من ذٰلك**) أي : من الإتيان بالعلامة في الإسناد إلىٰ مجازي التأنيث (**ما ينيف**) ويزيد (**علىٰ مئتي موضع**) نحو قوله : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[1] ، وقوله : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾[4] . . . إلىٰ غير ذٰلك من المواضع العديدة .

(**ووقع فيه**) أي : في الكتاب العزيز (**ما تركت فيه العلامة**) أي : علامة التأنيث (**في الصورة المذكورة**) أي : في الإسناد إلىٰ ظاهر مجازي التأنيث (**نحو خمسين موضعاً**) .

وعبارة الكردي : قوله : (**في الصورة المذكورة**) أي : عند الإسناد إلىٰ ظاهر منفصل غير حقيقي التأنيث .

(**وأكثرية أحد الاستعمالين**) وهو هنا : الإتيان بالتاء (**دليل علىٰ أرجحيته**) على الآخر ؛ وهو ترك التاء ، (**فينبغي المصير**) والرجوع (**إلى القول : بأن الإتيان بالعلامة**

---

(١) سورة البقرة : (٦٠) .

(٢) سورة آل عمران : (١١٢) .

(٣) سورة البقرة : (١٥٦) .

(٤) سورة البقرة : (١٦٦) .

فِي ذَٰلِكَ أَحسنُ . انتهىٰ ، وما بحثَهُ موافقٌ لِمُقتضىٰ عبارةِ « الشَّرحِ » .

والثَّالثةُ : هيَ المُشارُ إليها بقولِهِ : (أوِ المُتَّصِلِ) بعامِلِهِ ؛ كما (في بابِ « نِعْمَ وبئسَ » وذَٰلكَ نحوُ : نِعْمَتْ) . . . .

في ذَٰلك) أي : في الإسناد إلىٰ ظاهر منفصل مجازي التأنيث (أحسن) من تركها ؛ لكثرته في القرآن الكريم (انتهىٰ) كلام الدماميني .

(وما بحثه) الدماميني من أن الإتيان بالتاء في الإسناد إلىٰ مجازي التأنيث المنفصل أحسن من تركها (موافق لمقتضىٰ عبارة) المصنف في (« الشرح ») أي : في « شرح القطر » حيث قال فيه : (إحدى المسائل الأربع : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازي التأنيث ، تقول : « طلعت الشمس » و« طلع الشمس » ، والأول ـ أي : الإتيان بالتاء ؛ يعني : طلعت الشمس ـ أرجح من الثاني ؛ يعني : « طلع الشمس » بحذف التاء) .

(و) المسألة (الثالثة) من المسائل الأربع : (هي المشار إليها بقوله) : أي : بقول المصنف ، (أ) ي : (و) الثالثة من المسائل التي يجوز فيها الوجهان ـ إلحاق التاء وعدمه ـ : إذا أسند العامل إلىٰ حقيقي التأنيث (المتصل بعامله) وذَٰلك الحقيقي المتصل بعامله (كما) أي : كالحقيقي المتصل بعامله (في باب « نعم ، وبئس ») .

قال العليمي : (وإنما زاد لفظ « باب » لأن الحكم المذكور لا يقتصر علىٰ « نعم ، وبئس » بل يشمل ما جرىٰ مجراهما في المدح والذم ؛ كـ « شرف الرجل زيد » ، و« حسنت المرأة هند » ، و« ساء الرجل زيد » ، و« ساءت المرأة دعد ») انتهى . انتهىٰ بزيادة .

وقال الكردي : (قوله : « كما في باب نعم وبئس » لم يظهر لي وجه قوله : « كما » بل ظاهره : الفساد والخطأ) انتهىٰ .

قوله : (وذَٰلك) أي : ومثال ذَٰلك الحقيقي المتصل بعامله : (نحو : نعمت) المرأة

أو نِعْمَ (المرأةُ هندٌ) فالتَّأنيثُ علىٰ مُقتضى الظَّاهرِ ، والتَّذكيرُ علىٰ إرادةِ الجنسِ ؛ إذ ليسَ المُرادُ : امرأةً واحدةً ، بلِ المُرادُ بها : الجنسُ ، فمدحوهُ أو ذمُّوهُ عموماً ، ثُمَّ خصُّوا مَنْ أرادوا مدحَهُ أو ذمَّهُ ؛ مُبالغةً بذكرِهِ مرَّتَينِ .

هند !! بالتأنيث ، نظراً لظاهر لفظ (المرأة) ، (أو « نعم المرأة هند !! ») بالتذكير ؛ نظراً إلىٰ إرادة الجنس كما قال الشارح .

(**فالتأنيث**) أي : فتأنيث الفعل بإلحاق التاء به (**علىٰ مقتضى الظاهر**) أي : إجراء للكلام علىٰ ما يقتضيه ظاهر لفظ (المرأة) .

(**والتذكير**) بقولك : نعم المرأة !! (**علىٰ إرادة الجنس**) أي : جنس المرأة ؛ أي : والجنس يجوز فيه ترك التاء ؛ كما سيأتي ، وإنما قلنا : والتذكير علىٰ إرادة الجنس (**إذ ليس المراد**) بقولهم : نعم المرأة !! (**امرأة واحدة**) بخصوصها ، (**بل المراد بها : الجنس ، فمدحوه**) أي : مدحوا ذٰلك الجنس بقولهم : (نعم المرأة !!) .

(**أو ذموه**) أي : ذموا ذٰلك الجنس بقولهم : بئس المرأة !! (**عموماً**) أي : مدحاً عاماً ، أو ذماً عاماً لكل جنس من المرأة .

(**ثم**) بعدما مدحوا الجنس عموماً أو ذموا الجنس عموماً (**خصوا**) بالمدح أو بالذم (**من أرادوا مدحه**) مدحاً خاصاً به ، (**أو**) أرادوا (**ذمه**) ذماً خاصاً به (**مبالغة**) في مدحه أو في ذمه (**بذكره**) أي : بذكر من أرادوا تخصيصه بالمدح أو بالذم مبالغة ؛ أي : بذكره ذكراً موصوفاً بكونه ثاني (**مرتين**) بقولهم : (هند أو زيد) بعدما ذكروا الجنس أولاً بقولهم : (نعم الرجل !!) ، أو (بئس المرأة !!) .

قوله : (**بذكره مرتين**) أي : بذكره المرة الأولىٰ في ضمن الجنس المراد ، وذكره المرة الثانية بإفراده ، وتعيينه بالذكر ، والنص عليه باسمه . انتهىٰ « كردي » .

وما ذكروه من التفصيل مبني على القول بأن (أل) في فاعل (نعم ، وبئس) للجنس ، ونسب إلىٰ سيبويه ، ومنهم من يرىٰ أنها للعهد . انتهىٰ منه .

(و) الرَّابعةُ : (في) العاملِ إذا أُسنِدَ إلى (الجمعِ) سواءٌ كانَ جمعَ تكسيرٍ لمُذكَّرٍ (نحوُ : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعۡرَابُ ﴾) أو لمُؤنَّثٍ ؛ كـ (قامَتِ الهنودُ) ، . . . .

(والرابعة) من المسائل الأربعة ، التي يجوز فيها إلحاق العلامة وتركها : ما ذكره بقوله : ويجوز الوجهان المذكوران **(في العامل إذا أسند)** ذٰلك العامل **(إلى الجمع)** .

وقول الماتن : **(وفي الجمع)** المراد به : الجماعة التي هي أعم من الجمع الاصطلاحي ؛ بدليل قول الشارح فيما بعد : (أو اسم جمع ، أو اسم جنس) . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : **(إذا أسند إلى الجمع)** المراد به ـ كما يعلم مما يأتي في كلام الشارح ـ : ما يدل علىٰ جماعة لا جمع الصيغ ، وإلا لم يدخل فيه اسم الجمع واسم الجنس ، لأن لفظهما لفظ المفرد .

فائدة حسنة

قال ابن جني : (إذا أنثت الجمع العاقل . . أعدت إليه الضمير مؤنثاً ، وإن ذكرته . . أعدت إليه مذكراً ، تقول : « قامت الرجال إلىٰ إخوانها » ، و« قاموا إلىٰ إخوتهم ») انتهىٰ « عليمي » .

❁ ❁ ❁

(سواء) في جواز الوجهين في عامل الجمع أ **(كان)** ذٰلك الجمع **(جمع تكسير لمذكر ؛ نحو** : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعۡرَابُ ﴾ [1] **أو لمؤنث كـ « قامت الهنود »)** ، **والمعنىٰ** : سواء أكان ذٰلك الجمع الذي بمعنى الجماعة جمع تكسير لمذكر أو لمؤنث .

قوله : (نحو : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعۡرَابُ ﴾) **الصحيح** : أنه اسم جمع . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة الحجرات : (١٤) .

أَمِ اسمَ جمعٍ ؛ كـ (قامَتِ النِّساءُ) ، أَمِ اسمَ جنسٍ ؛ كـ (أورقَتِ الشَّجرُ) . . . .

قوله : (**أم اسم جمع**) أي : أو لم يكن جمعاً ، بل كان اسم جمع ؛ وهو : ما ليس له مفرد من لفظه ؛ كـ (النسوة ، والنساء ، والنسوان) انتهىٰ « كردي » .

(**كـ « قامت النساء »**) أو النسوة ، وقوله : (**أم اسم جنس**) أي : أو لم يكن جمعاً ، بل كان اسم جنس ؛ وهو : ما يميز بينه وبين واحده بالتاء (**كـ « أورقت الشجر »**) و(أكلت التمر) ، ومن اللغويين من يسميه : (جمعاً) ، وهو مذهب الفراء من النحويين ، وتمثيل ابن مالك لاسم الجنس في « شرح التسهيل » بـ (نسوة) قال الدماميني : (غير جيد ؛ لأنه اسم جمع ؛ كـ « الفوج ») انتهىٰ ، ويؤيده ما في « القاموس » انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**أو لمؤنث**) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات ؛ نحو : (قال الهنود) لأن المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي ؛ كما أزال التذكير الحقيقي في (رجال) .

قوله : (**أم اسم جمع**) قيده في « التصريح » بالمعرب ، وقال : إن (المبني ؛ نحو : « الذين » لا يقال فيه : « قالت الذين » ، وقيل فيه : إنه جمع « الذي ») انتهىٰ .

وظاهره : أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر ؛ كـ (الذين) ، وما يختص بالمؤنث ؛ كـ (اللاتي ، واللائي) ، لكن في « الشاطبي » : إنه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان ، ومثل بـ : (ذهبت اللذون) ، و(ذهب اللذون) .

وفي « الأوضح » : في الجواب عن التذكير في : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[1] : إن التذكير في (جاءك) للفصل ، أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ، أو لأن (أل) مقدرة بـ (اللاتي) ، وهي اسم جمع .

---

(١) سورة الممتحنة : (١٢) .

فالتَّأنيثُ في ذٰلكَ على التَّأويلِ بالجماعةِ ، والتَّذكيرُ على التَّأويلِ بالجمعِ ، ولا يُستثنىٰ مِنَ الجمعِ (إلَّا جمعيِ التَّصحيحِ) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ (فكمُفرَدَيْهِما) . . . .

قال في « التصريح » : (وتقدم : أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث ، وظاهر أن « اللاتي » اسم جمع مبني) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**اسم جنس**) أي : جمعي ؛ بدليل قوله : (على التأويل بالجماعة) ، وقيده في « الهمع » بالمؤنث ، وأطلق في اسم الجمع ، وظاهر كلام الشارح : الإطلاق فيهما كالجمع . انتهىٰ منه .

(**فالتأنيث في ذٰلك**) المذكور من المثل (**على التأويل**) أي : علىٰ تأويل ما ذكر من المثل (**بالجماعة**) فمعنىٰ ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [1] أي : قالت جماعة الأعراب .

ومعنىٰ (قامت الهنود) : أي : قامت جماعة الهنود ، مثلاً .

(**والتذكير**) أي : تذكير ما ذكر من المثل (**على التأويل**) أي : علىٰ تأويله (**بالجمع**) فمعنىٰ ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ : أي : قال جمع الأعراب ، ومعنىٰ (قام النساء) : أي : قام جمع النساء .

قوله : (**على التأويل بالجماعة**) وأنت خبير بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الإسناد إلىٰ ظاهر المذكورات ، وبالجمع في التذكير عند الإسناد إلىٰ ضمائرها من غير فرق . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ولا يستثنىٰ من الجمع**) المذكور الشامل للمكسر والسالم في تأويله بالجماعة عند التأنيث وبالجمع عند التذكير (**إلا جمعي التصحيح المذكر**) السالم (**والمؤنث**) السالم .

والفاء في قوله : (**فكمفرديهما**) تعليلية ؛ لأن الفاء بعد الاستثناء للتعليل ، فهي

---

(١) سورة الحجرات : (١٤) .

أي : في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ ، فيجبُ التَّذكيرُ على الأصحِّ في (نحوِ : قامَ الزَّيدون) ممَّا هوَ جمعٌ لمُذكَّرٍ سالمٌ ؛ كما يجبُ في نحوِ : (قامَ زيدٌ) لأنَّ سلامةَ نظمِهِ تدلُّ على التَّذكيرِ ، وقضيَّةُ هـٰذهِ العلَّةِ : جوازُ الوجهَينِ في نحوِ : (جاءَ البنونَ) لتغيُّرِ نظمِ واحدِهِ ،

علة لمحذوف تقديره : حكمهما كحكم مفرديهما (**أي : في التذكير والتأنيث**) .

قوله : (**إلا جمعي التصحيح**) هل المراد به في هـٰذا المقام : ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين المتقدمة في باب الإعراب ، أو المراد : ما يشمل الملحق بهما ؛ حيث لم يتغير واحده لا مطلقاً ؟ فيه خلاف . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قوله : (**جمعي التصحيح : المذكر والمؤنث**) الأولىٰ أن يقال : (للمذكر والمؤنث) إذ يقال : جمع المذكر ؛ أي : جمع المفرد المذكر ، لا الجمع المذكر ؛ إذ لا يوصف الجمع بالتذكير والتأنيث ، بل الموصوف بهما المفرد ، **والمعنىٰ هنا** : أي : إلا جمعي المذكر والمؤنث المصححين . انتهىٰ « كردي » .

والفاء في قوله : (**فيجب**) للتفريع على التشبيه المذكور ؛ أي : فإذا ثبت كونهما كمفرديهما في التذكير والتأنيث . . فيجب (**التذكير على الأصح**) أي : تجريد العامل من علامة التأنيث (**في نحو : قام الزيدون**) حالة كون نحوه (**مما هو جمع لمذكر سالم**) كـ (جاء المسلمون والمؤمنون) ، (**كما يجب**) تذكير العامل وتجريده (**في**) مفرده (**نحو : قام زيد**) ، وإنما وجب تذكير عامله كمفرده (**لأن سلامة نظمه**) وتركبه من التغير عن بناء مفرده (**تدل على التذكير**) أي : علىٰ وجوب تذكير عامله كما يجب تذكير عامل مفرده .

(**وقضية هـٰذه العلة**) أي : مقتضىٰ هـٰذا التعليل ؛ يعني قوله : (لأن سلامة نظمه . . .) إلىٰ آخره : (**جواز الوجهين**) أي : جواز تذكير عامله وتأنيثه (**في نحو : « جاء البنون » لتغير نظم واحده**) أي : لتغير جمعه عن بناء مفرده ، فيقال فيه : (جاءت البنون) علىٰ تأويله بالجماعة ؛ كما يقال فيه : (جاء البنون) علىٰ تأويله بالجمع .

وبه صرَّحَ بعضُهُم ، بل نقلَ الشَّاطبيُّ الاتِّفاقَ علىٰ ذٰلكَ .

قوله : (**على الأصح**) إشارتُه إلى الخلاف هنا وتركه فيما يأتي بقوله : (ويجب التأنيث) في نحو : (قامت الهندات) موهمةٌ لاختصاص الخلاف بما هنا ، مع أن المسألتين سواء في جريان الخلاف فيهما ، علىٰ أن قوله الآتي : (وهٰذا مذهب جمهور البصريين . . .) إلىٰ آخره مغنٍ عن قوله هنا : (على الأصح) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لأن سلامة نظمه تدل على التذكير**) أورد الدماميني في « شرح التسهيل » علىٰ هٰذا نحو : (نزلت الوابلون) ، فإن هٰذا من جمع التصحيح لمذكر مع أن حكمه ليس كحكم مفرده ؛ إذ حكمه : جواز لحوق العلامة به ، بخلاف مفرده . انتهىٰ منه .

قوله : (**نحو : جاء البنون . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : مما ألحق بجمع التكسير ؛ لتغير نظم واحده ، إذ الأصل : (بنو) ، فحذفت لامه ، فزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث ، فعومل في ذٰلك معاملة جمع التكسير . انتهىٰ منه .

وعبارة العليمي : قوله : (**في نحو : جاء البنون**) أي : من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو غلب .

قال بعضهم : **وقضيتها أيضاً** : أن نحو : (المصطفين ، والقاضين) يجوز فيه التأنيث ؛ لعدم سلامة نظم الواحد ، وهو بعيد . انتهىٰ .

قوله : (**وبه**) أي : وبجواز الوجهين في نحو : البنين (**صرح بعضهم ، بل نقل الشاطبي**) عن بعض النحاة (**الاتفاق**) أي : اتفاق النحاة (**علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ جواز الوجهين في نحو : (البنين) .

قوله : (**وصرح به بعضهم**) كابن مالك ، قال في « التسهيل » : (وحكمها ـ أي : حكم التاء مع البنين والبنات ـ حكمها مع الأبناء والإماء) ، وأنشدوا علىٰ ذٰلك قوله : (من البسيط)

قالت بنو عامر : خالوا بني أسد ... يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

(و) يجبُ التَّأنيثُ في نحوِ : (قامَتِ الهنداتُ) ممَّا هوَ جمعٌ لمُؤنَّثٍ سالمٌ ؛ كما يجبُ في نحوِ : (قامَتْ هندٌ) ، وهٰذا مذهبُ جمهورِ البصريِّينَ ، . . . .

وقوله : (من الكامل)

فبكىٰ بناتي شجوهن وزوجتي والطاعنون إلي ثم تصدعوا

أي : تفرقوا . انتهىٰ « كردي » .

و(**شجوهن**) : نصب على التعليل ؛ وهو الحزن والهم ، و(**تصدعوا**) : تفرقوا .

قوله : (**ويجب التأنيث**) معطوف علىٰ قوله : (ويجب التذكير في نحو : (قام الزيدون) أي : يجب التأنيث ؛ أي : على الأصح أيضاً (**في نحو** : **قامت الهندات**) و(صامت المؤمنات) ، حالة كون ذٰلك النحو (**مما هو**) أي : من كل تركيب هو (**جمع لمؤنث سالم**) برفع سالم لا غير ؛ لأنه صفة لجمع ، (**كما يجب**) الجار والمجرور متعلق بمصدر محذوف منصوب بـ (يجب) السابق ؛ أي : يجب التأنيث في نحو : (قامت الهندات) وجوباً كوجوبه (**في نحو** : « **قامت هند** » ، **وهٰذا**) أي : وجوب التذكير في : (قام الزيدون) ، ووجوب التأنيث في نحو : قامت الهندات (**مذهب جمهور البصريين**) .

وقال الكوفيون : يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، ودليلهم : وروده في « التوضيح » .

قال الكردي : (قوله : « وهٰذا مذهب جمهور البصريين » يعني : أن وجوب التذكير في نحو : « قام الزيدون » ، ووجوب التأنيث في نحو : « قامت الهندات » . . هو مذهب جمهور البصريين ، خلافاً للكوفيين فيهما ؛ فإنهم أجازوا في جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، ووافقهم الفارسي من البصريين في جمع التصحيح المؤنث ، ولا شاهد لهم في قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1] ، ولا في قوله : (من الكامل)

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٩٠) .

وصحَّحَهُ المُراديُّ وغيرُهُ ، واستثنوا منهُ : ما يكونُ واحدُهُ مُذكَّراً ؛ كـ (الطَّلحاتِ) ، أو مغيَّراً كـ (بناتٍ) ، فحكمُهُ حكمُ جمعِ التَّكسيرِ ، ونقلَ الشَّاطبيُّ الاتِّفاقَ علىٰ ذٰلكَ أيضاً في الصُّورةِ الثَّانيةِ .

فبكىٰ بناتي شجوهن . . . .

لأن « بنون ، وبنات » ملحقان بجمع التكسير ؛ لما مر آنفاً ، وأما نحو : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[1] . . فالتذكير فيه للفصل) .

(**وصححه**) أي : صحح مذهب البصريين (**المرادي وغيره**) من النحاة ، (**واستثنوا**) أي : واستثنىٰ جمهور البصريين (منه) أي : مما هو جمع لمؤنث سالم : (**ما يكون واحده**) أي : مفرده (مذكراً ؛ كـ « **الطلحات** ») جمع طلحة ، (**أو**) كان مفرده (**مغيراً** ؛ كـ « **بنات** ») جمع بنت ، (**فحكمه**) أي : حكم ما استثنوه من الطلحات والبنات (**حكم جمع التكسير**) أي : يأتي فيؤول مؤنثه بالجماعة ومذكره بالجمع ، فتقول : (قامت الطلحات والبنات) أي : جماعتهم ، و(جاء الطلحات والبنات) أي : جمعهم ، (**ونقل الشاطبي**) عن بعض النحاة (**الاتفاق**) أي : اتفاق النحاة (**علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ كون حكمه حكم جمع التكسير (**أيضاً**) أي : كما نقل الاتفاق علىٰ جواز الوجهين في نحو : (البنين) آنفاً حيث قال هناك : (بل نقل الشاطبي الاتفاق علىٰ ذٰلك) أي : نقل الاتفاق هنا علىٰ ذٰلك ؛ أي : علىٰ كون حكمه حكم جمع التكسير (**في الصورة الثانية**) مما هنا ؛ وهي : ما كان مغيراً ؛ كـ (بنات) أيضاً ؛ أي : كما نقل الاتفاق علىٰ جواز الوجهين في نحو : (البنين) .

قال الكردي : (قوله : « في الصورة الثانية » يعني بها قوله هنا : « أو مغيراً ؛ كبنات » دون الصورة الأولىٰ ؛ وهي : ما كان مفرده مذكراً ؛ كـ « طلحات » .

قوله : « ونقل الشاطبي الاتفاق علىٰ ذٰلك في الصورة الثانية أيضاً » حيث قال :

---

(١) سورة الممتحنة : (١٢) .

ولمَّا كانَ هنا مظنَّةَ سؤالٍ هوَ أن يقالَ : قد مرَّ أنَّ الفاعلَ الحقيقيَّ المُنفصِلَ يجوزُ فيهِ الوجهانِ ، فلِمَ منعتُمُ التَّأنيثَ في نحوِ : (ما قامَتْ إلَّا هندٌ) مَعَ أنَّهُ حقيقيُّ التَّأنيثِ ؟

أشارَ إلىٰ دفعِهِ بقولِهِ : (وإنَّما امتنعَ في النَّثرِ) أن يقالَ : (ما قامَتْ إلَّا هندٌ) بتأنيثِ الفعلِ (لأنَّ الفاعلَ) في الحقيقةِ ليسَ هوَ ما بعدَ (إلَّا) وإنَّما هوَ (مُذكَّرٌ محذوفٌ) والفعلُ مُسنَدٌ إليهِ ، وما بعدَ (إلَّا) بدلٌ منهُ ، . . . .

ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين : إذا لم يحصل تغيير فيهما ، أما ما تغير منهما ؛ كـ « بنين » أي : و« بنات » . . فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً . انتهى) انتهىٰ منه .

(**ولما كان هنا**) أي : في مبحث إلحاق العلامة بالجمع (**مظنة سؤال**) أي : سؤال مظنون (**هو**) أي : ذٰلك السؤال صورته : (**أن يقال : قد مر**) لنا في أوائل هٰذا الباب : (**أن الفاعل الحقيقي**) التأنيث (**المنفصل**) عن عامله بالظرف أو الجار والمجرور أو المفعول (**يجوز فيه**) أي : في ذٰلك الفاعل الحقيقي التأنيث ؛ أي : يجوز في عامله (**الوجهان**) أي : إلحاق علامة التأنيث به وتركه ، (**فلم منعتم**) أيها النحاة (**التأنيث**) أي : إلحاق علامة التأنيث (**في نحو : ما قامت إلا هند**) من كل تركيب فصل الفاعل فيه عن عامله بـ (إلا) نحو : (ما جاءت إلا دعد) ، (**مع أنه**) أي : مع أن هٰذا الفاعل (**حقيقي التأنيث ؟**) وهو ما له فرج ؛ كما مر هناك .

وقوله : (**أشار إلىٰ دفعه**) أي : إلىٰ دفع ذٰلك السؤال المظنون هنا (**بقوله**) جواب (لما) الشرطية : (**وإنما امتنع في النثر**) أي : في الكلام المنثور ؛ وهو ضد النظم ، وسيأتي محترزه ؛ أي : وإنما امتنع عندهم (**أن يقال : « ما قامت إلا هند » بتأنيث الفعل ؛ لأن الفاعل في الحقيقة**) أي : في المعنىٰ (**ليس هو**) أي : الفاعل (**ما بعد « إلا »**) وهو لفظ : هند ، (**وإنما هو**) أي : الفاعل في الحقيقة (**مذكر محذوف ، والفعل**) المذكور في اللفظ ؛ وهو لفظ : قامت (**مسند إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك المحذوف ، (**وما بعد « إلا »**) وهو لفظ : هند (**بدل منه**) أي : من ذٰلك

والتَّقديرُ : ما قامَ أحدٌ إلَّا هندٌ ، وقضيَّةُ هـٰذهِ العلَّةِ : امتناعُ نحوِ : (ما طلعَتْ إلَّا الشَّمسُ) ، وأفهمَ كلامُهُ : جوازَ التَّأنيثِ في النَّظمِ ، وهوَ مذهبُ الأخفشِ ؛ كقولِ الشَّاعرِ :

مَـــا بَـــرِئَـــتْ مِـــنْ رِيـــبَـــةٍ وَذَمِّ   فِـــي حَـــرْبِـنَـــا إِلَّا بَـنَـــاتُ ٱلْـعَـــمِّ

المحذوف بدل كل من كل ، (**والتقدير**) أي : وتقدير ذٰلك المحذوف أن يقال : (**ما قام أحد إلا هند**) ، وهـٰذا خلاصة الجواب عن السؤال المظنون .

قوله : (**لأن الفاعل في الحقيقة**) قضية هـٰذا التعليل : أن الفصل بغير (إلا) من أدوات الاستثناء كالفصل بـ (إلا) ، ولا ينافيه أن (غير) مثلاً مذكر ، لأنه يكتسب التأنيث من المضاف إليه . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**لأن الفاعل ليس هو ما بعد « إلا » في الحقيقة**) أي : بل بحسب الظاهر ، إذ في الحقيقة بدل من المحذوف ؛ كما سيصرح به ، فلا تنافي بين كلاميه . **انتهىٰ منه** .

بل هو بدل من المقدر ؛ وذٰلك المقدر هو المستثنىٰ منه ، وهو مذكر ، فلذٰلك ذكر العامل . انتهىٰ من « شرح المصنف » .

(**وقضية هـٰذه العلة : امتناع نحو : ما طلعت إلا الشمس**) ظاهره : أن امتناع التأنيث في نحو ما ذكره مما المسند إليه فيه مجازي التأنيث أخفىٰ من امتناعه في نحو : (ما قامت إلا هند) حتى احتاج إلىٰ أخذه من تعليل ذٰلك ، ولا يخفىٰ ما فيه ؛ لأنه إذا امتنع التأنيث فيما أسند إليه الحقيقي التأنيث . . امتنع في المسند إلىٰ مجازيه بالأولى . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف ؛ يعني قوله : (وإذا امتنع في النثر) : (**جواز التأنيث في النظم ، وهو**) أي : جوازه في النظم (**مذهب الأخفش**) .

مثال وقوع التأنيث في النظم : (**كقول الشاعر**) :   (من الرجز)

(مـــا بـــرئـــت مـــن ريـــبـــة وذم   فـــي حـــربـــنـــا إلا بـــنـــات الـــعـــم)

وقضيَّةُ كلامِ « الألفيَّةِ » و« التَّسهيلِ » : جوازُهُ في النَّثرِ ، وصحَّحَهُ المُراديُّ بقلَّةٍ ، وصرَّحَ المُصنِّفُ في « الشُّذورِ » بمرجوحيَّتِهِ ، ومنهُ : قراءةُ أبي جعفرٍ : . . . .

البيت بلا نسبة في « أوضح المسالك » و« شرح الأشموني » وغيرهما .

والشاهد فيه : (ما برئت من ريبة إلا بنات العم) حيث لحقت تاء التأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي المفصول بـ (إلا) ، وهٰذا عند الجمهور خاص بالضرورة ، خلافاً للأخفش وابن مالك .

(**وقضية كلام « الألفية »**) و« الخلاصة » حيث قال فيها : (من الرجز)

والحذف مع فصل بـ (إلا) فضلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا

(و) كلام (« **التسهيل** ») حيث قال فيه : (ولحاقها ـ أي : التاء ـ مع الحقيقي المفصول بغير « إلا » أجود من تركها ، وإن فصل بها . . فبالعكس) انتهىٰ .

(**جوازه**) أي : جواز التأنيث (**في النثر ، وصححه**) أي : صحح جواز التأنيث (**المرادي بقلة**) أي : قلته في كلامهم ، (**وصرح المصنف**) أي : ابن هشام (**في « الشذور »**) جواز التأنيث (**بمرجوحيته**) أي : مع مرجوحيته وضعفه .

قوله : (**وصححه المرادي**) أي : وتبعه الدماميني علىٰ أن المحذوف مؤنث عام للمستثنىٰ وغيره ، والتقدير في البيت : ما برئت امرأة من ريبة إلا بنات العم . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (**وجهه** : أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمستثنىٰ وغيره ؛ كـ « **بنات** » في البيت ، و« صيحة » في الآية ، وفي « شرح الشذور » : ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ) انتهىٰ منه .

(**ومنه**) أي : ومن التأنيث (**قراءة أبي جعفر**) من القراء العشرة الذين صحح ابن الجزري في « النشر » وغيره من الحذاق : أن الشاذ هو قراءة من عداهم .

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ بالرَّفعِ ، وحذفُ الفاعلِ في هـٰذا جائزٌ مُطَّردٌ . . . .

ترجمة أبي جعفر القارئ

هو أبو جعفر القارئ المدني المخزومي ، مولىٰ عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، **اسمه** : يزيد بن القعقاع ، **وقيل** : فيروز ، **وقيل** : جندب بن فيروز ، والأول أشهر ، المتوفىٰ سنة (١٢٠ هـ) .

إمام أهل المدينة في القراءة ، روىٰ عن مولاه ، وأبي هريرة ، وابن عمرو ، وابن عباس ، وجابر ، وزيد بن أسلم ، وهو من أقرانه .

ودخل علىٰ أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ، فمسحت علىٰ رأسه ، ودعت له بالبركة . انظر « معرفة القراء الكبار » للذهبي ، و« تهذيب التهذيب » .

❁ ❁ ❁

أي : قراءة أبي جعفر قوله تعالىٰ : (﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ، **بالرفع**) أي : برفع (صيحة) ، وهـٰذه الكلمة من سورة (يسٓ) من آيتين ، وتمامهما :

الأولىٰ منهما : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَـٰمِدُونَ ﴾[1] .

والثانية : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[2] .

قرأ أبو جعفر في الموضعين برفع (صيحة) علىٰ أن (كان) تامة ، وفاعلها : (صيحة) ، وقد لحق الفعل التاء مع أن الفاعل مفصول بدلاً ، وقد استشهد بها ابن مالك علىٰ جواز ذٰلك في النثر .

وقرأ الباقون بنصب (صيحة) علىٰ أنها خبر لـ (كان) الناقصة ، واسمها مضمر ، ولا شاهد في هـٰذه القراءة حينئذ .

(**وحذف الفاعل في هـٰذا**) أي : في المرفوع المنفصل بإلا (**جائز مطرد**) أي :

---

(١) سورة يسٓ : (٢٩) .

(٢) سورة يسٓ : (٥٣) .

(كحذفِهِ) إذا وقعَ فاعلَ المَصدَرِ كما (في نحوِ : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ﴾) فإطعامُ : مَصدَرٌ ، وفاعلُهُ محذوفٌ ، والتَّقديرُ : أو إطعامُهُ يتيماً ، بالإضافةِ إلى الفاعلِ ، (و) كحذفِهِ في (بابِ النِّيابةِ عنِ الفاعلِ) . . . .

قياسي شائع في كلام العرب (كحذفه) أي : كاطراد حذفه وقياسيه (إذا وقع) ذٰلك الفاعل المحذوف (فاعل المصدر) .

مثال ذٰلك الفاعل المحذوف الواقع فاعلاً للمصدر : (كما) أي : كفاعل المصدر المحذوف الواقع ذٰلك الفاعل (في نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا) ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴾[1] ، (فـ « إطعام » ، مصدر) لـ (أطعم) الرباعي ، (وفاعله محذوف ، والتقدير : أو إطعامه يتيماً ؛ بالإضافة) أي : حالة كونه مقروءاً بإضافة المصدر (إلى الفاعل) الذي هو ضمير الغائب .

قال العليمي : (إنما جاز حذف فاعل المصدر دون حذف فاعل الفعل ؛ لأخذ النسبة المغنية في مفهوم الفعل ، فإنها تحتاج إلى الفاعل المخصوص الغير المعلوم ، لا لأجل الحدث) انتهىٰ منه .

قال الكردي : (« وفاعله محذوف » والذي خفف حذف فاعل المصدر هو أن واضع المصدر إنما وضعه لمجرد الحدث ، من غير ملاحظة الفاعل ، ولزوم الفاعل له إنما هو عارض عند الاستعمال ، بخلاف الفعل ، وسواء ذكر المفعول ؛ كما في الآية ، أم لا ؛ نحو : « عجبت من ضرب حصل اليوم !! » .

وظاهر كلام الماتن : أن حذف فاعل المصدر جائز لا واجب ، وهو قول البصريين .

وقال الفراء : حذفه بعد المصدر المنون واجب) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (وكحذفه في « باب النيابة عن الفاعل ») معطوف علىٰ قوله : (كحذفه إذا وقع فاعل المصدر) ، والمعنىٰ : وحذف الفاعل قبل إلا قياس مطرد ، كما أن

---

(١) سورة البلد : (١٤ ـ ١٥) .

نحوُ : (﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾) أصلُهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ : قضى اللهُ الأمرَ ، (و) كحذفِهِ في (بابِ التَّعجُّبِ) عندَ وجودِ ما يدلُّ عليهِ ؛ نحوُ : (﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾) أي : بهم ، . . . . . .

حذفه إذا وقع فاعل المصدر شائع مطرد ، وكما أن حذفه في باب نيابة المفعول عن الفاعل مطرد مقيس .

مثال حذفه في باب النيابة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾) في سورة (يوسف) ، وفي سورة (مريم) .

وتمام آية (يوسف) : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْـَٔاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [1] .

وتمام آية (مريم) : ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [2] .

(**أصله**) أي : أصل هٰذا الكلام بحسب فهمنا (**والله أعلم**) بمراد كلامه ، اعترض بهٰذه الجملة بين الكلام ؛ مراعاة للأدب في كلام الباري : (**قضى الله الأمر**) فحذف لفظ الجلالة لعلمه ، وأنيب المفعول منابه وارتفع ارتفاعه ، فصار : (قضي الأمر) .

وقوله : (**وكحذفه في « باب التعجب »**) معطوف علىٰ ما سبق أيضاً ؛ أي : ويحذف الفاعل أيضاً في باب التعجب (**عند وجود ما يدل عليه**) أي : على الفاعل المحذوف .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ **أي : بهم**) والآية في سورة (مريم) ، وهي بتمامها : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ۖ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [3] .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤١) .

(٢) سورة مريم : (٣٩) .

(٣) سورة مريم : (٣٨) .

وهٰذا بناءً علىٰ أنَّ (أَفْعِلْ) خبرٌ بصيغةِ الأمرِ ، وأصلُهُ : (أفعلَ) بصيغةِ الماضي وما بعدَهُ فاعلٌ ؛ كما سيأتي في بابِهِ ، لٰكنْ لمَّا غُيِّرَتِ الصِّيغةُ . . قَبُحَ رفعُهُ للظَّاهرِ ؛ لكونِهِ علىٰ صورةِ الأمرِ ، فزيدَتِ الباءُ في فاعِلِهِ ؛ لإصلاحِ اللَّفظِ ، كما زيدَتْ في فاعلِ (كفىٰ) لا بمعنىٰ : (وقىٰ) .

(**وهٰذا**) أي : والتمثيل بهٰذه الآية (**بناء علىٰ أن « أفعل » خبر**) أي : إخبار وقع (**بصيغة الأمر**) ولفظه (**وأصله : « أفعل » بصيغة الماضي**) كأحسن (**وما بعده**) أي : وما بعد (أفعل) من الجار والمجرور (**فاعل**) له ؛ أي : لأفعل (**كما سيأتي**) هٰذا التفسير (**في بابه**) أي : في (باب التعجب) إن شاء الله تعالىٰ ، (**لٰكن لما غيرت الصيغة**) أي : صيغة (أفعل) الماضي ؛ أي : لفظه من صيغة الماضي إلىٰ صيغة الأمر . . (**قبح**) وبشع (**رفعه**) أي : رفع (أفعل) بصيغة الأمر (**للظاهر**) أي : الاسم الظاهر الذي ليس بضمير ؛ بأن يقال : أحسن زيدٌ (**لكونه**) أي : لكون أفعل (**علىٰ صورة الأمر**) ولفظه ، (**فزيدت الباء في فاعله**) أي : في فاعل أحسن (**لإصلاح اللفظ**) أي : لفظ (أفعل) ورفع قبحه .

والكاف في قوله : (**كما**) للتشبيه ، و(ما) : مصدرية ، وجملة قوله : (**زيدت**) الباء (**في فاعل « كفىٰ »**) : صلة (ما) المصدرية ، و(ما) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف ، و(لا) في قوله : (**لا بمعنىٰ : « وقىٰ »**) من الوقاية عاطفةٌ ما بعدها من الجار والمجرور علىٰ محذوف جوازاً تقديره : كما زيدت في فاعل (كفىٰ) بمعنىٰ : يكفي من الكفاية ، لا في فاعل (كفىٰ) بمعنىٰ : وقىٰ من الوقاية ، أما التي بمعنىٰ (وقىٰ) . . فلا تزاد الباء في فاعلها ؛ نحو : (كفت هند ابنها) بمعنىٰ : قامت بمؤنته ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾[1] ؛ أي : كفاهم شر القتال وضرره ومؤنته ؛ أي : حفظهم منه

---

(١) سورة الأحزاب : (٢٥) .

فهٰذهِ أربعةُ مواضعَ يطَّردُ حذفُ الفاعلِ فيها ، ويضافُ إليها فاعلُ فعلِ الجماعةِ المُؤكَّدِ بالنُّونِ ؛ نحوُ : (اضربُنَّ يا زيدونَ ، واضربِنَّ يا هندُ) كما قُرِّرَ في محلِّهِ .

ووقاهم ضرره ، وتقدير الكلام : وزيدت الباء في فاعل (أحسن) لرفع قبح اللفظ زيادة كائنة كزيادتها في فاعل (كفىٰ) بمعنىٰ : تكفل وأغنىٰ عن غيره ، مثاله : نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[1] ؛ أي : كفى الله من اعتمد عليه ، وأغناه عن الاعتماد علىٰ غيره .

(فهٰذه) المسائل التي يجب فيها حذف الفاعل (أربعة مواضع يطرد) ويقيس ويكثر (حذف الفاعل فيها ، ويضاف) أي : يضم (إليها) أي : إلىٰ هٰذه المسائل الأربعة موضع خامس ، يقيس ويطرد فيه حذف الفاعل ، وهو ؛ أي : ذٰلك الخامس : (فاعل فعل) أسند إلى (الجماعة) أو إلى المخاطبة (المؤكد) ذٰلك الفعل (بالنون) أي : بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة (نحو : اضربن يا زيدون) بضم الباء الموحدة ، أصله : اضربونن يا زيدون (واضربن يا هند) بكسرها ، أصله : اضربنن يا هند (كما قرر) وذكر حذف فاعل فعل الجماعة (في محله) وموضعه .

قال الكردي : (قوله : « ويضاف إليها » أي : إلىٰ هٰذه الأربعة السابقة « المؤكد بالنون » أي : بنون التوكيد ، خفيفة كانت أو ثقيلة ؛ لالتقاء الساكنين معها المقتضي لحذف الفاعل .

قوله : « نحو : اضربن يا زيدون ، واضربن يا هند » ففاعل الفعلين ـ أعني : الواو في الأول ، والياء في الثاني ـ حذف لالتقاء الساكنين ، وحركة ما قبل كل منهما دليل عليه ؛ أي : على الفاعل المحذوف .

قوله : « كما قرر في محله » وبابه ؛ وهو « باب نون التوكيد » .

---

(١) سورة النساء : (٨١) .

قوله : « كما قرر في محله » أي : في الكلام علىٰ : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[1] أوائل هٰذا الكتاب في « مبحث المبني » .

وكان ينبغي أن يضاف إليها سادس ؛ وهو : ما إذا كان الفاعل ضميراً ؛ ألفاً أو واواً أو ياء ، يليه ساكن ؛ نحو قولك : « هما ضربا الحسن » ، و« هم ضربوا الحسن » ، و« اضربا الحسن » ، و« اضربوا الحسن » ، و« اضربي الحسن » ، و« لا تضربوا الحسن » . . . وهٰكذا كما قاله بعضهم .

ولا يعتبر ثبوت الضمير في ذٰلك خطاً ؛ لحذفه لفظاً ، وهو المناسب لجعل الشارح إعراب نحو : « جاء أبو الحسن » ، و« سلموا القوم » ، و« صالحا القوم » من الإعراب التقديري كما مر ، وإذا جعلوا إعراب نحو : « مسلمي » رفعاً تقديرياً بالواو مع وجود بدلها ؛ وهو الياء المنقلبة عنها . . فلأن يجعلوا الفاعل فيما ذكرنا محذوفاً مقدراً أولىٰ وأجدر ، لٰكن لعله لوضوح الحذف في ذٰلك لم يتعرضوا له ، بخلاف « مسلمي » رفعاً) انتهىٰ منه .

قال العليمي : (قوله : « ويضاف إليها . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : ويضاف إليها أيضاً نحو : « اضربوا القوم يا زيدون » ، و« اضرب القوم يا زيدان » ، و« اضرب القوم يا هند » بحذف الواو والألف والياء لالتقاء الساكنين إذا قام مقامه حالان ؛ نحو : « فتلقفها رجل رجل » لأن أصله : فتلقفها الناس رجلاً رجلاً ؛ لأنهم أجمعوا علىٰ أن الفاعل لا يتعدد ، فلما حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه . . جعلا كشيء واحد ، ولم يتعاطفا ، وصار رفعهما كرفع واحد ، فـ « رجل رجل » بمنزلة قولك : « الناس » مفصلين) انتهىٰ منه .

(ويمتنع حذفه) أي : حذف الفاعل (في غيرهن) أي : في غير هٰذه المواضع

(١) سورة القصص : (٨٧) .

لأنَّهُ عمدةٌ ، وكالجزءِ مِنَ الكلمةِ ، وذٰلكَ لا يجوزُ ، بل إن ظهرَ في اللَّفظِ . . فذاكَ واضحٌ ، وإلَّا . . فهوَ ضميرٌ مُستتِرٌ راجعٌ ؛ إمَّا لمذكورٍ ؛ ك (هندٌ قامَتْ) ، أو لِمَا دلَّ عليهِ الفعلُ ؛ كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « وَلَا يَشْرَبُ ٱلْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا » أي : لا يشربُ الشَّاربُ ، وحسَّنَ ذٰلكَ : تقدُّمُ نظيرِهِ في قولِهِ : « وَلَا يَزْنِي ٱلزَّانِي » ، أو لِمَا دلَّ عليهِ الحالُ المُشاهدةُ ؛ . . . .

الأربعة التي ذكرها المصنف وفي غير ما زيد عليها في الشرح والحواشي (**لأنه**) أي : لأن الفاعل (**عمدة**) أي : ركن من أركان الكلام ؛ لأنه مسند إليه ، (**و**) لأنه (**كالجزء**) الأخير (**من الكلمة ، وذٰلك**) المذكور من العمدة وجزء الكلمة (**لا يجوز**) حذفه .

قال العليمي : (**العلة فيما ذكر** : مجموع الأمرين ، لا كل واحد على انفراده ؛ لئلا يرد على الأول : أن المسند عمدة ويحذف ، وأن جزء الكلمة يحذف كما في الترخيم) .

(**بل إن ظهر**) الفاعل (**في اللفظ . . فذاك**) الظاهر حكمه (**واضح**) لأنه هو الفاعل ، (**وإلا**) أي : وإن لم يظهر في اللفظ . . (**فهو**) أي : فالفاعل (**ضمير مستتر**) وجوباً كان استتاره أم جائزاً (**راجع**) ذٰلك الضمير المستتر ، صفة ثانية لـ (ضمير) ، (**إما لمذكور**) أي : إما راجع لاسم مذكور قبله ؛ أي : (**ك « هند قامت »** ، **أو**) راجع (**لما دل عليه الفعل**) المسند إليه (**كقوله عليه الصلاة والسلام**) أي : أو راجع لاسم دل عليه الفعل المذكور قبله ، ومثال ذٰلك : كقوله عليه الصلاة والسلام : (« **ولا يشرب** ») هو ؛ أي : الشارب (« **الخمر حين يشربها** » **أي : لا يشرب الشارب**) أي : حين أراد شربها ، (**وحسَّن ذٰلك**) التقدير وزينه : (**تقدم نظيره**) أي : تقدم نظير ذٰلك التقدير (**في قوله**) صلى الله عليه وسلم : (« **لا يزني الزاني . . .** ») إلىٰ آخره .

(**أو**) راجع ذٰلك الضمير (**لما دل عليه الحال**) والمقام ؛ أي : (**المشاهدة**) أي :

نحوُ : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ أي : بلغَتِ الرُّوحُ .

(والأصلُ) في الفاعلِ : (أن يليَ عاملَهُ) لأنَّهُ كالجزءِ منهُ ، ولذٰلكَ سُكِّنَ له آخرُ الفعلِ إذا كانَ ضميراً ؛ كراهةَ توالي أربعِ مُتحرِّكاتٍ ، وإنَّما يكرهونَ ذٰلكَ في كلمةٍ واحدةٍ ، فدلَّ ذٰلكَ علىٰ أنَّهُما كالكلمةِ الواحدةِ ، . . . .

دل عليه ما شوهد وعلم من ذٰلك المقام (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ﴾) ووصلت الروح (﴿ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [1] ؛ **أي** : **بلغت الروح**) عظام الصدر في حالة خروجها من الجسد .

(**والأصل**) أي : والغالب (**في الفاعل** : **أن يلي عامله**) سواء كان فعلاً أو وصفاً (**لأنه كالجزء منه**) أي : من عامله ، وحق الجزء أن يتصل بما كان جزءاً منه ، **والمعنىٰ** : أن يتصل به ويتأخر عنه ؛ أي : أن يقع بعده حقيقة أو حكماً كالمستتر ، فإن البعدية فيه حكمية كوجوده . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولذٰلك**) أي : ولأجل كونه كالجزء منه (**سكن له**) أي : لأجل اتصال الفاعل به (**آخر الفعل إذا كان**) الفاعل (**ضميراً**) متحركاً متصلاً به ؛ كـ « ضربت » فراراً من (**كراهة توالي**) وتتابع (**أربع متحركات**) فيما ؛ أي : في تركيب كان كالكلمة الواحدة ؛ وهو الفعل والفاعل ، (**وإنما يكرهون ذٰلك**) التوالي (**في كلمة واحدة**) للثقل ؛ كـ (همزة) ، و(لمزة) ، (**فدل ذٰلك**) المذكور من الكراهية (**علىٰ أنهما**) أي : علىٰ أن الفعل والفاعل (**كالكلمة الواحدة**) أي : كالجزء الواحد (**بخلاف المفعول**) ، أتي به ؛ لأنه لا يغني عنه ما قبله ، لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما : أن يلي عامله ؛ كما قاله ابن جني والأخفش .

والظاهر : أن المراد بالمفعول المذكور : المفعول به وحده ، ويحتمل أن يراد الأعم ، لٰكن قد يمتنع خلاف الأصل في بعضها ؛ كالمفعول معه ، وذٰلك لا يقدح في صحة الكلية . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة القيامة : (٢٦) .

بخلافِ المفعولِ ، فالأصلُ فيهِ أن ينفصلَ عنهُ ، ويتأخَّرَ عنِ الفاعلِ ؛ لأنَّهُ فضلةٌ ، (وقد) يجيءُ بخلافِ الأصلِ ، فيلي المفعولُ الفعلَ و(يتأخَّرُ) الفاعلُ (عنهُ) إمَّا (جوازاً) كما في (نحوِ : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾) وقولِهِ :

جَـاءَ ٱلْـخِـلَافَـةَ أَوْ كَـانَـتْ لَـهُ قَـدَراً ... (كَـمَـا أَتَـىٰ رَبَّـهُ مُـوسَـىٰ عَـلَـىٰ قَـدَرِ)

(**فالأصل فيه**) أي : في المفعول : (**أن ينفصل عنه**) أي : عن عامله ، (**ويتأخر عن الفاعل ؛ لأنه فضلة**) .

(**وقد يجيء بخلاف الأصل ، فيلي المفعول الفعل**) ، يعنون بالمفعول في هٰذا الباب : (المفعول به) ، ولا يحمل عند الإطلاق إلا عليه ، ولٰكن سائر المفعول مثله في جواز إيلائه الفعل إلا المفعول معه ؛ كما قال الرضي ، فلا يجوز : (جاء وزيداً عمرو) لمراعاة أصل الوضع في الواو ؛ إذ هي في الأصل موضوعة للعطف ، والمعطوف لا يتقدم في غير الضرورة على المعطوف عليه . انتهىٰ « كردي » .

(**ويتأخر الفاعل عنه**) أي : عن المفعول (**إما**) تأخراً (**جوازاً**) أي : ذا جواز ، أو جائزاً ، ومثال ذٰلك : (**كما**) أي : كالفاعل الذي تأخر (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[1] ، و) كما في نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر ، قاله جرير بن عطية يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأتى الشارح بتمامه : (من البسيط)

(جـاء الـخـلافـة أو كـانـت لـه قـدراً ... كـمـا أتـىٰ ربـه مـوسـىٰ عـلـىٰ قـدر)

والشاهد فيه : قوله : (أتىٰ ربه موسىٰ) حيث قدم المفعول به ؛ وهو (ربه) على الفاعل ؛ وهو (موسىٰ) مع كون المفعول مضافاً إلىٰ ضمير عائد إلى الفاعل ، وذٰلك لا يضر ؛ لأن الضمير وإن كان يعود علىٰ متأخر لفظاً فهو متقدم رتبة .

و(أو) في قوله : (أو كانت) بمعنى الواو ، أتىٰ به ؛ لضرورة النظم كما قال الشارح .

---

(١) سورة القمر : (٤١) .

ولا يضرُّ في هٰذا اتِّصالُهُ بضميرِ الفاعلِ المُتأخِّرِ ؛ لتقدُّمِهِ في الرُّتبةِ ، (و) إمَّا (وجوباً) وذٰلكَ في ثلاثِ مسائلَ :

أحدُها : أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ ؛ كما في (نحوِ : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾) إذ لو أُخِّرَ . . للزمَ عودُ الضَّميرِ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً ، وذٰلكَ لا يجوزُ إلَّا في الضَّرورةِ ، . . . .

(ولا يضر في هٰذا) البيت (اتصاله) أي : اتصال المفعول (**بضمير الفاعل المتأخر ؛ لتقدمه في الرتبة**) .

وقوله : (وإما وجوباً) معطوف علىٰ قوله : (وإما جوازاً) ، **والمعنىٰ** : ويتأخر الفاعل عن المفعول إما تأخراً جائزاً ، وإما تأخراً واجباً ، (**وذٰلك**) أي : تأخره عن المفعول وجوباً حاصل (**في ثلاث مسائل : أحدها**) أي : إحدىٰ تلك الثلاث : (**أن يتصل بالفاعل ضمير**) يعود على (**المفعول**) ، ومثال ذٰلك الاتصال : (**كما**) أي : كاتصال الفاعل بضمير المفعول (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ) بِكَلِمَٰتٍ . . . ﴾ الآية [1] .

(**إذ لو أخر**) المفعول الذي هو (إبراهيم) عن الفاعل الذي هو (ربه) فقيل : وإذ ابتلىٰ ربه إبراهيم . . (**للزم عود الضمير**) في ربه (**علىٰ**) إبراهيم الذي هو (**متأخر لفظاً**) لو أخر (**ورتبة**) لأنه مفعول به ، (**وذٰلك**) أي : عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة (**لا يجوز**) لبشاعته وقبحه (**إلا في الضرورة**) .

مثال عوده علىٰ متأخر لفظاً ورتبة في الضرورة : كقول الشاعر : (من الطويل)

جزىٰ ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والبيت للنابغة الذبياني ؛ كما في « ديوانه » ، أو لأبي الأسود الدؤلي ؛ كما في « خزانة الأدب » .

---

(1) سورة البقرة : (١٢٤) .

والشاهد فيه : قوله : (جزىٰ ربه عدي بن حاتم) حيث أخر المفعول ؛ وهو (عدي) ، وقدم الفاعل ؛ وهو (ربه) مع اتصاله بضمير يعود على المفعول ، وهو متأخر لفظاً ورتبة ، وجوز ذٰلك ضرورة الشعر ، فلا يقاس عليه .

واختلف في معنىٰ (جزاء الكلاب) : **فقيل** : هو الضرب والرمي بالحجارة ، وقال الأعلم : (ليس بشيء ، وهو دعاء عليه بالأبنة ، وهو سفاد الكلاب ، والكلاب تتعاوىٰ عند طلب السفاد) ، قال : (وهٰذا من ألطف الهجو) .

الإعراب : (جزىٰ) : فعل ماض ، (ربه) : فاعل ومضاف إليه ، (عني) : جار ومجرور متعلق بـ (جزىٰ) ، (عدي) مفعول به لـ (جزى) ، (ابن) : صفة لـ (عدي) ، و(ابن) : مضاف ، (حاتم) : مضاف إليه ، (جزاء) : مفعول مطلق مبين لنوع عامله ؛ وهو (جزىٰ) ، و(جزاء) : مضاف ، و(الكلاب) : مضاف إليه ، (العاويات) : صفة لـ (الكلاب) ، (وقد) الواو : واو الحال ، (قد) : حرف تحقيق ، (فعل) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو يعود علىٰ ربه ، والجملة في محل نصب حال من (ربه) انتهىٰ من « تحقيق التصريح » .

وقوله : (**وفي مواضع مخصوصة**) معطوف علىٰ قوله : (إلا في الضرورة) ، **والمعنىٰ** : ولا يجوز عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة إلا في حالة الضرورة ، وإلا في مواضع مخصوصة من النثر ؛ أي : فيجوز فيها من غير ضرورة الشعر ، وهي ستة مواضع ، نظمها بعضهم في ثلاثة أبيات بقوله : (من البسيط)

عود الضمير لذي لفظ ومرتبة   تأخرا في ضمير الشأن قد نقلا

وباب نعم وفي باب التنازع قد   أتىٰ وفي قولهم : يا ربه رجلا

فبدل منه تاليه وذي خبر   تفسيره بالذي أخبرت قد حصلا

وأجازَهُ ابنُ جِنّي في النَّثرِ بقلَّةٍ ، وتبعَهُ ابنُ مالكٍ ، قالَ : (لأنَّ استلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِهِ) .

الثَّانيةُ : أن يكونَ المفعولُ ضميراً مُتَّصلاً بالفعلِ ....

وأمثلتها علىٰ ترتيب ما في هـٰذه الأبيات : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] ، (نعم رجلاً زيد !!) ، (قاما وقعد أخواك) ، (ربه رجلاً) ، (ضربته زيداً) ، ﴿ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾[2] . انتهىٰ « كردي » .

(**وأجازه**) أي : أجاز عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة (**ابن جني**) وهو بكسر الجيم وتشديد النون وياء آخره ساكنة ، اسمه : عثمان بن جني ، أبو الفتح النحوي ، وقد تقدمت ترجمته (**في النثر بقلة**) أي : مع كونه قليلاً في كلامهم ؛ كالمواضع الستة السابقة آنفاً ، (**وتبعه**) أي : تبع ابنَ جني (**ابنُ مالك**) في بعض كتبه .

(**قال**) ابن مالك : (**لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه**) أي : تقديم ذٰلك الضمير على الفاعل ، فكأنه قال : وإذا ابتلىٰ إبراهيم إياه الرب .

وفي « الكردي » : وفي المسألة قول ثالث ؛ وهو : المنع مطلقاً نثراً ونظماً ؛ قياساً علىٰ نظيره في المبتدأ والخبر كما مر ؛ نحو : (صاحبها في الدار) ، وهو المشهور ، وعليه الأكثر . انتهىٰ .

(**الثانية**) من المسائل الثلاث : (**أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل**) أي : والحال أن الفاعل ظاهر ؛ إذ لو كان ضميراً متصلاً أيضاً . . وجب تقديمه ؛ كما سيأتي .

وخرج بقوله : (**متصلاً**) : ما إذا كان منفصلاً ؛ نحو : (ما ضرب زيد إلا إياك) فإن الضمير يجب فصله وتأخيره .

---

(١) سورة الإخلاص : (١) .

(٢) سورة الجاثية : (٢٤) .

(و) ذٰلكَ نحوُ : (ضربني زيدٌ) إذ لو قُدِّمَ والحالةُ هٰذهِ . . لانفصلَ الضَّميرُ مَعَ تأتِّي اتِّصالِهِ ، وهوَ لا يجوزُ إلَّا فيما استُثنِيَ .

الثَّالثةُ : أن يُحصَرَ الفاعلُ بـ (إنَّما) نحوُ : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ ، أو بـ (إلَّا) على الأصحِّ ؛ نحوُ : (ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ) .

(و) مثال (ذٰلك) أي : كون المفعول ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً : (**نحو** : « **ضربني زيد** » **إذ لو قدم**) الفاعل على المفعول (**والحالة**) أي : وحالة الفاعل والمفعول (**هٰذه**) أي : كون المفعول ضميراً متصلاً ، وكون الفاعل اسماً ظاهراً ؛ بأن قيل : ضرب زيد إياي . . (**لانفصل الضمير**) المتصل (**مع تأتي**) وإمكان (**اتصاله ، وهو**) أي : انفصاله مع إمكان اتصاله (**لا يجوز**) لأن وضع الضمائر على الاتصال (**إلا فيما استثني**) من عدم الجواز ؛ كحالة ضرورة الشعر ، كقوله : (من البسيط)

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

أي : ما نبالي عدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا . انتهىٰ « خضري » .

(**الثالثة**) من المسائل التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل : (**أن يحصر الفاعل بـ « إنما »**) أي : أن يحصر الحكم في الفاعل بـ (إنما) اتفاقاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾)[1] ، فالعلماء محصور فيهم خشية الله تعالىٰ ، (**أو**) أن يحصر الحكم في الفاعل (**بـ « إلا » على الأصح ؛ نحو : ما ضرب عمراً إلا زيد**) ، فـ (زيد) محصور فيه ضرب عمرو بـ (إلا) .

ومقابل الأصح : ما قاله الكسائي : من عدم تأخير الفاعل المحصور بـ (إلا) ، واحتج عليه بقوله : (من البسيط)

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جُبَّأٌ بطلا

---

(١) سورة فاطر : (٢٨) .

(وقد يجبُ) ذٰلكَ الأصلُ ، الَّذي هوَ إيلاءُ الفاعلِ لعاملِهِ و(تأخيرُ المفعولِ) عنهُ ، وذٰلكَ في ثلاثِ مسائلَ أيضاً :

إحداها : أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مُتَّصلاً بالفعلِ (ك : ضربت زيداً) إذ لو قُدِّمَ على الفاعلِ . . لانفصلَ الضَّميرُ مَعَ إمكانِ اتِّصالِهِ ، ولا يخفىٰ عليكَ أنَّ تأخيرَ المفعولِ إنَّما يجبُ إذا كانَ ضميراً مُتَّصلاً أيضاً ، وإلَّا . . . .

فقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) في الموضعين من البيت ، والأصل : ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ، ولا جفا بطلاً إلا جبَّأ .

و(**عاب**) بالعين المهملة : من العيب ، **واللئيم هنا** : البخيل ، مقابل الكريم ، **والجبَّأ** بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة ـ : الجبان ، ومقابله : البطل ؛ وهو : الشجاع .

والبيت بلا نسبة في « أوضح المسالك » ، و« تخليص الشواهد » .

ورد عليه غيره من الجمهور : بأن في البيت تقديماً وتأخيراً ، والأصل : ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ، وما جفا بطلاً إلا جبَّأ ؛ بتأخير الاستثناء في الموضعين . انتهىٰ من « التصريح » فراجعه .

(**وقد يجب ذٰلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله وتأخير المفعول عنه**) أي : عن الفاعل (**وذٰلك**) الأصل الذي هو وجوب إيلاء الفاعل بالعامل وتأخير المفعول عنه (**في ثلاث مسائل أيضاً**) أي : كما أن مسائل وجوب تأخير الفاعل ثلاث :

(**إحداها : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل ؛ ك : « ضربت زيداً » إذ لو قدم**) المفعول (**على الفاعل**) فقيل : (ضرب زيد أنا) ، بخلاف ما لو قدم على الفعل . . (**لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله**) وهو لا يجوز .

(**ولا يخفىٰ عليك : أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميراً متصلاً أيضاً**) أي : كما أن الفاعل كان ضميراً متصلاً ؛ نحو : (ضربته) ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن

فتقديمُهُ علىٰ عاملِهِ جائزٌ ؛ كما صرَّحَ به في « الأوضحِ » ، واعتَرَضَ فيهِ على ابنِ مالكٍ ؛ بأنَّ كلامَهُ في « الألفيَّةِ » يوهمُ امتناعَ التَّقديمِ .

الثَّانيةُ : أن يخافَ التباسَ أحدِهِما بالآخرِ ؛ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ ، وعدمِ قرينةٍ تميِّزُ أحدَهُما عنِ الآخرِ ، سواءٌ كانا . . . .

المفعول ضميراً متصلاً ؛ بأن كان اسماً ظاهراً ، كمثال المصنف ؛ أعني : قوله : (ضربت زيداً) ، ويدخل تحت قوله : (وإلا) ما لو كان ضميراً منفصلاً أيضاً ؛ نحو : (ما ضربت إلا إياك) ، وليس مراداً كما لا يخفىٰ ، إذ لا يجوز التقديم فيه ؛ لكونه محصوراً بـ (إلا) . . (**فتقديمه**) أي : فتقديم المفعول (**علىٰ عامله**) أي : علىٰ عامل الفاعل (**جائز**) كأن تقول : زيداً ضربت (**كما صرح**) المصنف (**به**) أي : بجواز تقديمه علىٰ عامله (**في « الأوضح »** ، **واعترض**) المصنف (**فيه**) أي : في « الأوضح » (**على ابن مالك : بأن كلامه**) أي : كلام ابن مالك (**في « الألفية » يوهم امتناع التقديم**) أي : امتناع تقديم المفعول على الفاعل ، وليس كذٰلك ، بل يجوز تقديمه عليه .

قال في « الكردي » : قوله : (**بأن كلامه في « الألفية » يوهم امتناع التقديم**) وذٰلك لأنه منوي فيها الجمع بين مسألة : (ضرب زيداً) ، ومسألة : (ضرب موسىٰ عيسىٰ) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل ؛ حيث قال فيها : (من الرجز)

وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر

انتهىٰ منه ، **تأمل فيه** .

قوله : (**الثانية**) من المواضع الثلاثة المذكورة التي التبس فيها الفاعل والمفعول ، قال الكردي : (فالأولىٰ أن يقال : « الثاني » ، ولٰكن لما كان المواضع في كلامه بمعنى : الصور والمسائل . . قال : « الثانية » ، وكذا يقال في قوله فيما يأتي : « الثالثة ») : (**أن يخاف التباس أحدهما**) أي : أحد الفاعل والمفعول (**بالآخر ؛ لعدم ظهور الإعراب**) فيهما ، (و) لـ (**عدم قرينة**) وعلامة (**تميز أحدهما عن الآخر ؛ سواء كانا**) أي :

مقصورَينِ ، أَمِ اسمي إشارةٍ ، أَمْ موصولَينِ ، أَمْ مُضافَينِ إلىٰ ياءِ المُتكلِّمِ (و) ذٰلكَ نحوُ : (ضربَ موسىٰ عيسىٰ) أو (غلامي غلامي) ، أو (هـٰذا ذاكَ) ، أو (مَنْ في الدَّارِ مَنْ على البابِ) فيتعيَّنُ في مثلِ هـٰذهِ كونُ الأوَّلِ فاعلاً ، والثَّاني مفعولاً ، . . . . .

كان كل منهما (**مقصورين ، أم اسمي إشارة ، أم موصولين ، أم مضافين إلىٰ ياء المتكلم**) .

ثم مثل لهـٰذه الصور كلها علىٰ غير ترتيبها فقال : (**وذٰلك**) أي : وأمثلة ذٰلك من الأربعة علىٰ طريقة اللف والنشر المشوش : (**نحو : ضرب موسىٰ عيسىٰ**) راجع لما إذا كانا مقصورين ، (**أو**) : ضرب (**غلامي غلامي**) راجع لما إذا كانا مضافين لياء المتكلم ، (**أو**) ضرب (**هـٰذا ذاك**) راجع لما إذا كانا اسمي إشارة ، (**أو**) ضرب (**من في الدار من على الباب**) راجع لما إذا كانا موصولين .

قوله : (**سواء كانا مقصورين**) أي : الفاعل والمفعول ، لا يخفىٰ ما في عبارته من القصور عن تمام الأقسام .

وفي « الكردي » : قوله : (**سواء كانا مقصورين . . .**) إلىٰ آخره ، أم متخالفين ؛ نحو : (ضرب موسىٰ غلامي) ، أو (ضرب موسىٰ هـٰذا) ، أو (ضرب موسىٰ من في الدار) ، أم كانا مركبين تركيب مزج ؛ نحو : (ضرب سيبويه سيبويه) ، أو تركيب إسناد ؛ نحو : (ضرب برق نحره شاب قرناها) ، **وأخصر من ذٰلك** : أن يقال : كان إعرابهما محلياً أو تقديرياً .

(**فيتعين في مثل هـٰذه**) أي : المذكور من المثل (**كون الأول**) منهما (**فاعلاً** ، **و**) كون (**الثاني مفعولاً**) .

قال الخضري : (وحاصل ما في ذٰلك المذكور من الصور : ست عشرة ؛ من ضرب أربعة ـ المقصور ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمضاف للياء ـ في نفسها) انتهىٰ .

وفي « المطالب السنية » : وحاصل صور الالتباس : ست عشرة ، حاصلة من ضرب

خلافاً لابنِ الحجَّاجِ مُحتجّاً : بأنَّ العربَ تُجيزُ تصغيرَ (عُمَرَ ، وعَمْرٍو) علىٰ (عُمَيْرٍ) ، وبأنَّ الإجمالَ مِنْ مقاصدِ العقلاءِ ، وبأنَّهُ يجوزُ ضربُ أحدِهِما الآخرَ ، وبأنَّ تأخيرَ البيانِ لوقتِ الحاجةِ جائزٌ عقلاً باتِّفاقٍ ، وشرعاً على الأصحِّ ، وبأنَّ الزَّجاجِيَّ نقلَ الاتِّفاقَ علىٰ أنَّهُ يجوزُ في نحوِ : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ كونُ (تلكَ) ....

أربعة في مثلها ؛ وذٰلك بأن يكون كل منهما مقصورتين ، أو إشارتين ، أو موصولين ، أو مضافين لياء المتكلم ، أو يكونا مختلفين ؛ يعني : المقصور مع الإشارة ، المقصور مع الموصول ، المقصور مع المضاف لياء المتكلم ، فيتعين في هٰذه الصور كلها أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً . انتهىٰ منه نقلاً عن « التصريح » .

وهٰذا الذي ذكرناه من تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً يخالف (**خلافاً لابن الحجاج**) اسمه : محمد بن الحجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي ، نزيل مكة النحوي ، سيأتي لك البسط في ترجمته إن شاء الله تعالىٰ ، فإنه لا يتعين ذٰلك المذكور عنده حال كونه (**محتجاً**) أي : مستدلاً علىٰ ما قاله : (**بأن العرب تجيز تصغير عمر**) بضم العين وفتح الميم (**وعمرو**) بفتح العين وسكون الميم (**علىٰ عمير**) مع حصول اللبس فيه ، (**وبأن الإجمال**) والإبهام (**من مقاصد العقلاء**) فإن لهم غرضاً في الإجمال كما أن لهم غرضاً في البيان ، (**وبأنه**) أي : بأن الشأن والحال (**يجوز**) أن يقال : (**ضرب أحدهما الآخر**) أي : يجوز أن تقول : (زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر) مع حصول اللبس ؛ لأن كلاً منهما يصلح للضاربية والمضروبية ، (**وبأن تأخير البيان**) أي : بيان اللبس والإجمال (**لوقت الحاجة**) أي : إلىٰ وقت الحاجة (**جائز عقلاً باتفاق**) من الأصوليين ، (**و**) جائز (**شرعاً على الأصح**) خلافاً للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم ، (**وبأن الزجاجي نقل الاتفاق**) من النحويين (**علىٰ أنه يجوز في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ) حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ . . . ﴾ الآية[1] ؛ أي : يجوز (**كون « تلك »**

---

(١) سورة الأنبياء : (١٥) .

اسمَها ، و(دعواهُم) خبرَها ، وبالعكسِ ، . . . .

اسمها) أي : اسم زال ، (و) كون (« **دعواهم** » **خبرها**) أي : خبر زال ، (و) يجوز أن يكون إعرابهما (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكر بأن يكون (تلك) خبرها مقدماً على اسمها ، ويكون (دعواهم) اسمها مؤخراً ، ففي ذٰلك إجمال والتباس ؛ لأن اسم (زال) متحد مع خبرها في المعنىٰ ، فليس في الالتباس بينهما ـ أي : بين اسمها وخبرها ـ كبير خطر ، بخلاف التباس الفاعل بالمفعول ، فامتنع القياس ؛ أي قياس ما هنا ـ أي : ما بين الفاعل والمفعول ـ علىٰ ما هناك ؛ أي : علىٰ ما بين الخبر والاسم .

قوله : (**خلافاً لابن الحجاج**) حيث نقد على ابن عصفور : بأن العرب تجيز الإلباس والإجمال ؛ بدليل تصغيرهم : (عمرو ، وعمر) علىٰ (عمير) وتجويزهم : (ضرب أحدهما الآخر) ، وتأخير البيان إلىٰ وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً .

وأجيب : بأن هٰذا مبني علىٰ أنه لا فرق بين اللبس والإجمال ، **والحق** : الفرق بينهما ؛ **فإن اللبس** : تبادر خلاف المراد ؛ كالذي هنا ، وهو ممنوع ؛ لإيقاعه في الخطأ ، **والإجمال** : احتمال اللفظ لهما على السواء ؛ كقولك للأعور : (يا ليت عينيه سواء) ، وهٰذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول . انتهىٰ « خضري » .

ترجمة ابن الحجاج

بحاء مهملة وجيمين وتشديد الجيم الأولىٰ ، وهو الصواب ؛ كما في « البغية » و« الكردي » .

اسمه : محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي ، أبو عبد الله ، أو أبو بكر الوزير ، المعروف بابن مطرف ، نزيل مكة ، النحوي ، الولي العارف بالله تعالىٰ ، ذو الكرامات الشهيرة .

قال الفاسي : (ولد سنة ثمان عشرة وست مئة « ٦١٨ » ، وحج وسمع ابن مسدي ، وعاد إلى الإسكندرية ، ثم إلىٰ مكة ، ثم إلىٰ عدن وأقرأ بها النحو ، وعاد إلىٰ مكة

(بخلافِ) ما إذا وُجِدَتْ قرينةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ . . فلا يجبُ التَّأخيرُ ، بل يجوزُ التَّقديمُ ؛ . . . .

فأقام بها إلىٰ أن مات ، وكان قرأ النحو على الشلوبين ، وكان يحفظ « كتاب سيبويه » ، وله تقييد علىٰ « جمل الزجاجي » ، وكان من الصالحين الأولياء العالمين الزهاد ، وله كرامات ، وكان يطوف في اليوم والليلة ستين أسبوعاً) .

مات ـ كما قال الفاسي ـ ليلة الخميس ، ثالث رمضان ، سنة ست وسبع مئة (٧٠٦هـ) ، وقال الذهبي : (سنة سبع) ، وغيره : سنة أربع . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

ترجمة الزجاجي

اسمه : عبد الرحمـٰن بن إسحاق ، **أبو** القاسم الزجاجي ، صاحب « الجمل في النحو » ، نسب إلىٰ شيخه إبراهيم الزجاج ، أصله من صيمر ، وصنف « الجمل في النحو » بمكة ، توفي في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة (٣٣٩هـ) ، وقد تقدمت ترجمته مبسوطة في أوائل كتابنا من « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

وقوله : (**بخلاف ما إذا وجدت قرينة**) مقابل لقوله : (وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر) أي : وهـٰذا الذي ذكرناه من قولنا : (الثانية : أن يخاف التباس أحدهما بالآخر . . .) إلىٰ هنا ملتبس ، بخلاف ما إذا وجدت قرينة (**لفظية**) منها : الإعراب الظاهر في تابع أحدهما ؛ نحو : (أكرم موسى الظريف عيسىٰ) ، واتصال ضمير الثاني بالأول ؛ نحو : (ضرب فتاه موسىٰ) ، و(ضربت موسىٰ سعدىٰ) وهو اتصال علامة الفاعل المؤنث بأحدهما .

(**أو معنوية**) نحو : (أرضعت الصغرى الكبرىٰ) فإن العقل يدرك أن المرضع الكبرىٰ ، (**فلا يجب التأخير**) أي : تأخير المفعول ، (**بل يجوز التقديم**) أي : تقديم

كما في نحوِ : (أرضعَتِ الصُّغرى الكبرىٰ) و(ضربَتْ موسىٰ سعدىٰ) .

الثَّالثةُ : أن يُحصَرَ المفعولُ بـ (إنَّما) نحوُ : (إنَّما ضربَ زيدٌ عمراً) ، أو بـ (إلَّا) على الأصحِّ ؛ نحوُ : (ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمراً) .

المفعول على الفاعل (**كما في نحو** : « **أرضعت الصغرى الكبرىٰ** » ، و« **ضربت موسىٰ سعدىٰ** ») .

فإن قلت : إن القرينة أمر يدل لا بالوضع ، والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه ، فكيف تكون قرينة لفظية ؟

قلنا : لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند إليه ، لا لتأنيث هـٰذا بخصوصه .

(**الثالثة**) من المسائل الثلاثة التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول : (**أن يحصر المفعول بـ** « **إنما** ») اتفاقاً (**نحو** : « **إنما ضرب زيد عمراً** » ، **أو بـ** « **إلا** » **على الأصح** ؛ **نحو** : **ما ضرب زيد إلا عمراً**) ، ومقابل الأصح : قول البصريين والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديمه مع (إلا) ، فانظر « التوضيح » و« شرحه » .

وإنما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه ؛ لأنه لو أخر . . لانقلب المعنى المراد كما لا يخفى . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : قوله : (**أن يحصر المفعول بـ** « **إنما** ») أي : أن يحصر فعل الفاعل في المفعول بـ (إنما) ، فيجب فيه تقديم الفاعل على المفعول باتفاق ؛ إذ لو أخر . . لانقلب المعنى المراد ؛ وذٰلك لأن معنىٰ قولنا : (إنما ضرب زيد عمراً) : انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز كون عمرو مضروباً لغير زيد أيضاً ، والتقدير : ما ضرب زيد إلا عمراً ، فلو أخر الفاعل ، وقيل : (إنما ضرب عمراً زيد) . . جاز أن يكون زيد ضارباً غير عمرو أيضاً ، ولم يجز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر ، والتقدير : ما ضرب عمراً إلا زيد ؛ لأن (إلا) لا تقدر بعد (إنما) في المعنىٰ إلا علىٰ ما تأخر ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، فالمحصور فيه هو المتأخر منهما .

. . . .

قوله : (**على الأصح**) قيد لقوله : (أو بـ « إلا ») وهو قول جماعة ، خلافاً للبصريين والكسائي والفراء من الكوفيين في تجويزهم تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) استدلالاً بالمسموع من نحو قوله : (من الطويل)

تزودت من ليلىٰ بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

والبيت قائله مجنون ليلىٰ من بني عامر ، **والمعنى** : اتخذت تكليم ليلىٰ محبوبتي إياي في مدة من الزمن زاداً ؛ أي : كالزاد أنتفع به كما أنتفع بالزاد ؛ أي : بالطعام ، راجياً أن يزول بذٰلك ما بي من الوجد والشوق والحب ، وما زاد كلامها لي إلا أضعاف وأمثال ما بي أولاً من الوجد والعشق .

والشاهد : قوله : (إلا ضعف ما بي كلامها) والضعف ـ بكسر الضاد المعجمة وسكون العين ـ وضعف الشيء : مثله ، وضعفاه : مثلاه ، وأضعافه : أمثاله ؛ حيث قدم المفعول المحصور فيه بـ (إلا) وهو (ضعف) على الفاعل غير المحصور فيه وهو (كلامها) .

ونحو قول الآخر أيضاً : (من الطويل)

فلم يدرِ إلا الله ما هيجت لنا عشية إنآء الديار وشامها

المعنىٰ : إن علمَ الحب الذي أثاره وهيجه ونشره في جميع جسمي وشام المحبوبة وجمال أسنانها حين بعدت عني . . محصورٌ في الله سبحانه وتعالىٰ لا يعلمه غيره .

والشاهد فيه : قوله : (إلا الله ما هيجت) حيث قدم الفاعل المحصور فيه وهو لفظ الجلالة علىٰ غير المحصور فيه وهو المفعول ؛ يعني : (ما هيجت) ، والأصل : فلم يدرِ ما هيجت لنا وشامها إلا الله ، وبه احتج الكسائي من الكوفيين علىٰ مذهبه ، وتبعه الناظم ؛ من أن الفاعل المحصور فيه لا يجب تأخيره ، بل يجوز

(وقد يتقدَّمُ) المفعولُ (على العاملِ) والفاعلِ ؛ إمَّا (جوازاً ؛ نحوُ : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ) وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ ، (و) إمَّا (وجوباً) وذٰلكَ في مسألتَينِ :

إحداهُما : أن يكونَ له صدرُ الكلامِ (نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾) . . . .

تقديمه ؛ كما في هٰذا البيت ، ومثله المفعول المحصور فيه كما في البيت السابق ؛ وهو قوله : (من الطويل)

تزودت من ليلىٰ . . . .

(وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل) تبع المصنف في ذكر الفاعل الصريح ، ولا أرىٰ حاجة تدعوه إلىٰ ذكره . انتهىٰ « كردي » .

(إما) تقدماً (جوازاً) أي : جائزاً (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾) والآية من سورة (الأعراف) ، وهي بتمامها : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[١] .

قوله : (﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾) أتىٰ به مثالاً ثانياً ؛ لأنه في معنىٰ : وفريقاً أضل ، فـ (فريقاً) فيه : مفعول به للفعل المفهوم من قوله : (حق عليهم الضلالة) .

(وإما) تقدماً (وجوباً) أي : واجباً ، (وذٰلك) أي : تقدمه وجوباً (في مسألتين : إحداهما : أن يكون له) أي : للمفعول (صدر الكلام) وأوله ؛ لكونه اسم شرط (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ) فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الآية من سورة (الإسراء) ، وهي بتمامها : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[٢] .

---

(١) سورة الأعراف : (٣٠) .

(٢) سورة الإسراء : (١١٠) .

فأيّاً : اسمُ شرطٍ ، مفعولٌ مقدَّمٌ لـ (تدعوا) ، وما : صلةٌ ، وتدعوا : مجزوم بـ (أيّاً) ، فكلٌّ منهُما عاملٌ في عاملِهِ مِنْ جهتَينِ مُختلِفتَينِ .

الثَّانيةُ : أن يقعَ عاملُهُ بعدَ فاءِ الجزاءِ في جوابِ أمَّا ، وليسَ للعاملِ منصوبٌ غيرُهُ مُقدَّمٌ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ ، . . . .

(فـ « أياً ») الفاء : بحسب ما في القرآن ، (أياً) : (**اسم شرط**) جازم (**مفعول مقدم**) وجوباً ؛ لصدارته (**لـ « تدعوا »** ، **و« ما »** : **صلة**) وهي التي يسمونها زائدة في غير القرآن ، وتسميتها صلة في القرآن تأدباً في كلام الباري .

(**و« تدعوا »** : **مجزوم بـ « أياً »** ، **فكل منهما**) أي : من تدعوا وأيا (**عامل في عامله**) أي : فيما يعمل فيه (**من جهتين مختلفتين**) ، فـ (أياً) : تجزم من جهة كونها من عوامل الجزم ، و(تدعوا) : تنصب (أياً) من جهة كونها من عوامل النصب .

المسألة (**الثانية**) : من المسألتين : (**أن يقع عامله**) أي : عامل (أي) وهو (تدعوا) (**بعد فاء الجزاء**) أي : الفاء الرابطة للجزاء بالشرط ، الواقع ذٰلك الجزاء (**في جواب « أما »**) الشرطية المقدرة في هٰذا المقام وفي المثال الأخير من المثالين المذكورين هنا ، أو الملفوظة ؛ كالمثال الأول منهما ، (و) الحال أنه (**ليس للعامل**) أي : لعامل (أي) وهو (تدعوا) معمول (**منصوب**) به (**غيره**) صفة أولىٰ لـ (منصوب) أي : غير (أي) .

وقوله : (**مقدم**) صفة ثانية لـ (منصوب) أي : مقدم ذٰلك المنصوب علىٰ ذٰلك العامل ، والتقدير هنا : أما إن أردتم دعائي . . فأي اسم من أسمائي ادعوه ؛ فلله الأسماء الحسنىٰ ، هٰذا مثال (أما) المقدرة .

ومثال (أما) الملفوظة : (**نحو**) : قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾)[1] ،

---

(١) سورة الضحىٰ : (٩) .

ونحوُ : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ .

أي : فلا تذله ولا تهنه ولا تغلبه علىٰ ماله وحقه بوجه من وجوه القهر ، قال مجاهد : (لا تحقر اليتيم ، فقد كنت يتيماً ، وإن له رباً ينصره) ، فالفاء الأولىٰ : للإفصاح ، والثانية : لربط جواب (أما) الشرطية ؛ كما بيناهما في شروحنا على « الآجرومية » لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ما بيناه لك من النعم المذكورة ، وأردت القيام بشكرها . . فأقول لك : أما اليتيم فلا تقهر .

(أما) : حرف شرط أبداً ، وتفصيل غالباً ، نائبة عن أداة الشرط وفعله ، والأصل : مهما يكن من شيء . . فلا تقهر اليتيم ، والفاء الثانية : رابطة لجواب (أما) مبنية على الفتح .

(اليتيم) : مفعول به لـ (تقهر) مقدم عليه ؛ قدم عليه ، للفصل به بين (أما) وجوابها .

(لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون ، (تقهر) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم .

والجملة الفعلية : جواب (أما) الشرطية لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب . انتهىٰ من « حدائق الروح والريحان » .

(و) مثل لـ (أما) المقدرة بقوله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾)[1] والتقدير : وأما إن أردت الذكر . . فكبر ربك ، وقس إعرابه علىٰ ما قبله مما ذكرناه آنفاً ، أو راجع « الحدائق » .

---

(١) سورة المدثر : (٣) .

والحاصلُ : أنَّ للفاعلِ ثلاثَ حالاتٍ : تأخرُّهُ جوازاً ووجوباً ، وتوسُّطُهُ وجوباً ، وللمفعولِ أربعَ حالاتٍ : تأخُّرُهُ وجوباً ، وتوسُّطُهُ وجوباً ، وتقدُّمُهُ عليهِما وجوباً ، وعلى الفاعلِ جوازاً .

ويُوجدُ في بعضِ النُّسخِ : (وإن كانَ الفعلُ) العاملُ في الفاعلِ (نِعْمَ وبئسَ . . فالفاعلُ) إمَّا ظاهرٌ ، أو مُضمَرٌ ، فالظَّاهرُ يجبُ أن يكونَ (إمَّا مُعرَّفاً بـ « ألِ » الجنسيَّةِ) علىٰ أحدِ القولَينِ ، . . . .

(والحاصل) أي : حاصل ما في هـٰذا المقام : (أن للفاعل ثلاث حالات : تأخره) عن المفعول (جوازاً) نحو : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[1] ، أ (و) تأخره عنه (وجوباً) نحو : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[2] .

(وتوسطه وجوباً) نحو : (ضربته) .

(وللمفعول أربع حالات : تأخره) عن الفاعل (وجوباً) نحو : (ضرب موسىٰ عيسىٰ) ، (وتوسطه) بين الفعل والفاعل (وجوباً) نحو : (ضربني زيد) ، (وتقدمه عليهما) أي : على الفعل والفاعل (وجوباً) نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[3] ، (و) تقدمه (على الفاعل جوازاً) نحو : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ .

قوله : (ويوجد في بعض النسخ) من المتن ، ونائب فاعل (يوجد) هو قول المصنف : (وإن كان الفعل العامل في الفاعل) إلىٰ آخر الباب (« نعم ، وبئس » . . فالفاعل : إما ظاهر ، أو مضمر) أي : بارز أو مستتر .

(فالظاهر يجب أن يكون ؛ إما معرفاً بـ « أل » الجنسية) خرج : ما فيه (أل) وليست معرفة ؛ نحو : (الله) ، والذي (علىٰ أحد القولين) قيد للجنسية ، وهو الذي نص عليه في (باب الخبر) .

---

(١) سورة القمر : (٤١) .

(٢) سورة البقرة : (١٢٤) .

(٣) سورة الإسراء : (١١٠) .

أوِ العهديَّةِ على القولِ الآخرِ ، والقولُ بأنَّها للجنسِ حقيقةً أو مجازاً ، أو للعهدِ الذِّهنيِّ

(أو) أن يكون معرفاً بأل (**العهدية على القول الآخر**) وهو مقابل القول الأول .

(**والقول**) الأول القائل : (**بأنها**) أي : بأن (أل) التي في فاعل (نعم ، وبئس) للجنس اختلف فيه بأنها (**للجنس حقيقة**) وهي التي يخلفها كل حقيقة ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[1] ؛ أي : حالة كونه ضعيفاً عن دفع شهوته ، أو دفع شيطانه ؛ أي : خلق كل فرد من أفراد الإنسان حالة كونه ضعيفاً ، فيصح الاستثناء منه ، فيقال : إلا من عصمه الله تعالىٰ .

(أو) بأنها تكون للجنس (**مجازاً**) وهي التي تكون لاستغراق صفات الأفراد ويخلفها كلٌّ مجازاً ؛ أي : مجازاً بالاستعارة ؛ بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال ، بجامع الشمول في كلٍّ ، واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال ؛ وهو الرجل المحلىٰ بـ (أل) الاستغراقية في جميع الخصائص والصفات المحمودة ، فيقال : (أنت الرجل علماً) أي : أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة ، تلك الصفات ؛ أي : أنت كل رجل علماً ، بمعنىٰ : أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛ لقصوره عن رتبة الكمال .

ومثل المثال المذكور : قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[2] ؛ أي : ذٰلك الكتاب الذي أنزل إليك هو الكتاب ، أي : كل كتاب مبالغة في مدحه ؛ لكونه حاوياً لخصائص الكتب الممدوحة . انتهىٰ من « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

(أو) على القول بأنها للعهد : (إما) أن تكون (**للعهد الذهني**) : وهي التي عهد مصحوبها ذهناً ؛ أي : التي عهد وعلم مدلول مصحوبها في ذهن المخاطب من غير

---

(١) سورة النساء : (٢٨) .

(٢) سورة البقرة : (٢) .

أو الشَّخصيِّ . . مذكورٌ في المطوَّلاتِ ، (نحوُ : ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾) و﴿ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ ﴾ ، . . . .

سبق ذكر ولا حضور ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ [1] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [2] ، و(**الغار**) : نقب في جبل ثور ، وكان ذٰلك معلوماً عندهم ، و(**الشجرة**) : شجرة البيعة في الحديبية ، وهي معلومة عندهم .

(أو) التي تكون للعهد (**الشخصي**) أي : الحضوري ؛ وهي : ما عهد مصحوبها حضوراً ومشاهدة في حال الخطاب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ﴾ [3] ؛ أي : في هٰذا اليوم الحاضر ؛ وهو يوم عرفة ، من حجة الوداع ، الذي نزلت فيه هٰذه الآية . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

وهٰذا الذي ذكرنا من أقسام أل (**مذكور في**) الكتب (**المطولات**) في قواعد علم النحو ، فراجعها إن شئت .

مثال ذٰلك المعرف بـ (أل) العهدية من أمثلة (نعم) : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾) ، وهو من آيتين كلاهما في (صٓ) :

الأولىٰ : ﴿ وَوَهَبۡنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [4] .

والثانية : ﴿ وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا فَٱضۡرِب بِّهِۦ وَلَا تَحۡنَثۡۗ إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾ [5] .

الأولىٰ في داوود عليه السلام ، والثانية في أيوب عليه السلام ، و(أل) فيه للعهد الذهني .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ ﴾) ، هٰذا مثال لـ (بئس) المعرف

---

(١) سورة التوبة : (٤٠) .

(٢) سورة الفتح : (١٨) .

(٣) سورة المائدة : (٣) .

(٤) سورة صٓ : (٣٠) .

(٥) سورة صٓ : (٤٤) .

(أو مُضافاً لِمَا هيَ) أي : (ألِ) الجنسيَّةُ (فيهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾) و﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، أو مُضافاً إلىٰ مُضافٍ لِمَا هيَ فيهِ ؛ . . . .

فاعلها بـ (أل) التي للعهد الذهني ، والآية من سورة (الكهف) ، وهي بتمامها : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[1] .

والشاهد فيها : قوله : ﴿ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾ ، و(أل) فيها للعهد الذكري ؛ لأنها ذكرت أولاً بقوله : ﴿ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ ﴾ .

وقوله : (**أو مضافاً لما هي ؛ أي** : « **أل** » **الجنسية فيه**) معطوف علىٰ قوله : (معرفاً بـ « أل » الجنسية) : أي : أو يجب أن يكون مضافاً لما هي فيه .

مثاله في (نعم) : قوله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[2] ، و) في (بئس) : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾)[3] .

قوله : (﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾) : جمع متق ؛ وهو : من امتثل المأمورات ، واجتنب المنهيات . و(﴿ ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾) : جمع متكبر ؛ وهو : من تكبر عن طاعة الله ، وتجبر على الناس .

فإن قلت : واللام في اسم الفاعل موصولة ، فكيف تصح الإضافة إليه ؟

قلت : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث ، أما ما هو بمعنى الثبوت . . فكالصفة المشبهة ، فـ (أل) فيه للتعريف .

(**أو**) يجب أن يكون (**مضافاً إلىٰ مضاف لما هي**) أي : أل (**فيه**) .

---

(١) سورة الكهف : (٢٩) .

(٢) سورة النحل : (٣٠) .

(٣) سورة الزمر : (٧٢) .

كـ (نِعْمَ ابنُ أختِ القومِ) ، و(بئسَ ابنُ غلامِ الرَّجلِ) .

واشتراطُ كونِ الظَّاهرِ بـ (أل) أو مضافاً لِمَا هيَ فيهِ . . هوَ الغالبُ ؛ كما قالَ المُراديُّ ، فقد حكى الأخفشُ : أنَّ ناساً مِنَ العربِ يرفعونَ بـ (نِعْمَ) النَّكرةَ مُفرَدةً ومُضافةً ، . . . .

مثاله في (نعم) : (كـ) قولهم : (« **نعم ابن أخت القوم !!** » ، و) مثاله في (بئس) : قولهم : (**بئس ابن غلام الرجل !!**) .

قوله : (**نعم ابن أخت القوم**) قاله أبو طالب : (من الطويل)

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل !!

الشاهد فيه : قوله : (فنعم ابن أخت القوم) حيث أتىٰ بفاعل (نعم) اسماً مضافاً إلىٰ مقترن بـ (أل) ، فـ (ابن) هو فاعل (نعم) ، وهو مضاف (أخت) مضاف إلىٰ ما فيه (أل) الجنسية ؛ وهو (القوم) ، وهـٰذا داخل في قول المصنف : (أو مضافاً لما هي فيه) .

قال في « التسهيل » : (أو مضافاً إلى المعرف مباشرة أو بواسطة) انتهىٰ .

و(غير مكذب) : حال ، و(زهير) : مخصوص بالمدح مبتدأ ، خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، و(حسام) : خبر لمبتدأ محذوف ، و(مفرد) : نعت (حسام) .

(**واشتراط كون الظاهر**) مقروناً (بـ « **أل** » أو) كونه (**مضافاً لما هي فيه هو**) أي : كونه كذٰلك هو (**الغالب**) أي : الكثير في كلامهم (**كما قال**) ه ؛ أي : قال : كونه الغالب (**المرادي**) اسمه : محمد بن الحسن بن علي ، وقد تقدم البسط في ترجمته .

وإنما قلنا : هو الغالب (**فقد حكىٰ**) أي : لأنه قد حكى (**الأخفش**) اسمه : سعيد بن مسعدة البصري ، البلخي الأصل : (**أن ناساً من العرب يرفعون بـ « نعم »**) وكذا ببئس (**النكرة مفردة**) عن الإضافة ؛ نحو : (نعم رجل زيد !!) ، (**ومضافة**) نحو : (نعم جليس قوم عمرو !!) .

. . . .

قوله : (**مفردة**) كقوله : (من الوافر)

وسلمىٰ أكمل الثقلين خلقاً وفي أثوابها قمر وريم

نياف القرط غراء الثنايا ورئد للنساء ونعم نيم

والرئد ـ بمهملة مكسورة فهمزة ساكنة ـ : الترب ، **والنيم** ـ بكسر النون ـ : الفرو الخلق ، **وقيل** : النيم : النعمة التامة ومن يؤتنس به ، يصفها بلين الملمس ، وفي حديث أم زرع : (الريح ريح زرنب ، والمس مس أرنب) .

قوله : (**ومضافة**) خلافاً لصاحب « البسيط » في اشتراط كون النكرة مضافة ؛ كقوله : (من البسيط)

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا !!

وقوله : (من السريع)

بئس قرينا يفن هالك أم عبيد وأبو مالك !!

اليفن ـ محركة بالفاء ـ : الشيخ الكبير ، و(**أم عبيد**) : الفلاة ، و(**أبو مالك**) : كنية الجوع ؛ كأبي عمرة .

والشاهد في : (قرينا يفن) حيث ارتفع ، وهو تثنية (قرين) ، مضافاً إلىٰ (يفن) وهو نكرة على الفاعلية لـ (بئس) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فقد حكى الأخفش**) أي : وأجاز بعضهم : أن يكون مضافاً إلىٰ ضمير ما فيه (أل) كقوله : (من الطويل)

فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها !! . . . .

قال الدماميني : (**فإن قلت** : هـٰذا وإن كان بعضهم أجازه قياساً فإن الذي صححه الجماعة المنع ، وجعلوا البيت شاذاً .

وأجازَ الجَرْمِيُّ أن يكونَ علماً ؛ كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « نِعْمَ عَبْدُ ٱللهِ خَالِدُ بْنُ ٱلْوَلِيدِ !! » ، وهـٰذا ونحوُهُ ممَّا يُوهِمُ ظاهِرُهُ أنَّ الفاعلَ عَلَمٌ أو مُضافٌ إلىٰ علمٍ . . شاذٌّ أو مـؤَوَّلٌ ، . . . .

قلت : الذي أجاز في الإضافة : (من الكامل)

الـواهـب الـمئـة الـهـجـان وعـبـدهـا . . . .

قياساً . . يلزمه أن يجيز هـٰذا) انتهىٰ .

وقد يفرق : بأن نحو : (وعبدها) تابع لما فيه (أل) ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأجاز الجرمي**) اسمه : صالح بن إسحاق (**أن يكون**) فاعل نعم (**علماً ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام** : « **نعم عبد الله خالد بن الوليد !!** ») الصحابي المشهور رضي الله تعالىٰ عنه ، وهـٰذا الحديث عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فجعل الناس يمرون ، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هـٰذا يا أبا هريرة ؟ » ، فأقول : فلان ، فيقول : « نعم عبد الله هـٰذا !! » ، ويقول : « من هـٰذا ؟ » ، فأقول : فلان ، فيقول : « بئس عبد الله هـٰذا !! » ، حتىٰ مر خالد بن الوليد ، فقال : « من هـٰذا ؟ » ، فقلت : هـٰذا خالد بن الوليد ، فقال : « نعم عبد الله خالد بن الوليد ، سيف من سيوف الله !! » .

(**وهـٰذا**) المثال (**ونحوه**) أي : شبهه (**مما يوهم**) بيان لنحوه (**ظاهره : أن الفاعل علم أو مضاف إلىٰ علم . . شاذ**) نحو قول الشاعر : (من الرمل)

بـئـس قـوم الله قـوم طـرقـوا فـقـروا جـارهـم لـحـمـاً وحـر !!

(**أو مؤول**) أي : علىٰ جعل ذٰلك ـ يعني : عبد الله ـ المخصوص بالمدح ، والفاعل ـ أي : فاعل نعم ـ مضمر في (نعم) حذف تفسيره . انتهىٰ « عليمي » .

وكونُ المرفوعِ بعدَهُما فاعلاً هوَ عندَ القائلِ بفعليَّتِهِما ، وأمَّا مَنْ يرى اسميَّتَهُما . . فقالَ صاحبُ « البسيطِ » : . . . .

قوله : (**كقوله صلى الله عليه وسلم**) التمثيل بـ « نعم عبد الله خالد بن الوليد !! » لما وقع فيه فاعل (نعم) علماً فيه أنه إن أراد : أن (عبد الله) بالإضافة هو الفاعل . . فـ (عبد الله) ليس علماً لـ (خالد) ، بل هو من قبيل : (نعم غلام زيد أخوك !!) مما الفاعل فيه مضاف إلى العلم .

ويأتي إن أراد أن (عبد) منصوب منون ، و(لله) جار ومجرور ، و(خالد) هو الفاعل ، **فيرد** : بأن الفاعل ضمير مستتر في (نعم) مفسر بـ (عبداً) ، و(خالد) مخصوص بالمدح مبتدأ ، وخبره ما قبله ؛ كما يقال في : (نعم رجلاً زيد !!) ، والمثال الصحيح له : (نعم زيد !!) ، وسمع : (شهدت صفين ، وبئست الصفون !!) .

قوله : (**مما يوهم**) بيان لـ (نحوه) كما مر .

قوله : (**شاذ**) لأنه اسم ظاهر ليس معرفاً بـ (أل) الجنسية ، ولا مضافاً لما هي فيه .

قوله : (**أو مؤول**) أي : علىٰ أن فاعل (نعم) فيه ليس اسماً ظاهراً ، وإنما هو ضمير حذف تفسيره ، والتقدير : نعم رجلاً عبد الله خالد بن الوليد !! ، وبئست بقعة الصفوف !! ، ففي (نعم) ضمير راجع إلىٰ (رجلاً) هو قائله ، و(عبد الله) : مرفوع على الابتداء ، وهو المخصوص بالمدح ، و(خالد) : بدل منه . انتهىٰ « كردي » .

(**وكون المرفوع بعدهما**) أي : بعد نعم وبئس (**فاعلاً هو عند القائل بفعليتهما**) وهو مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، (**وأما من يرى اسميتهما**) وهم بقية الكوفيين ؛ منهم : الفراء ، **ذهبوا إلىٰ ذٰلك** ، أي : إلى اسميتهما لأشياء وعلل ؛ **منها** : دخول حرف الجر عليهما ؛ كما مر في أوائل الكتاب ، **ومنها** : النداء ؛ نحو : (يا نعم المولىٰ !!) ، و(يا بئس الرجل !!) علىٰ أنهما مناديان .

(**فقال صاحب « البسيط »**) أي : « البسيط في شرح كافية ابن الحاجب » ،

ينبغي أن يكونَ تابعاً لـ (نِعْمَ) إمَّا بدلاً أو عطفَ بيانٍ ، و(نِعْمَ) : اسمٌ يُرادُ به الممدوحُ .

وأمَّا الفاعلُ المُضمرُ . . فقد أشارَ إليهِ بقولِهِ هنا : (أو مُضمَراً) مُفرَداً (مُستتِراً) وجوباً . . . .

اسمه : ضياء الدين حسن بن محمد الإستراباذي ، المشهور بابن العلج ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ، ولم أقف له علىٰ ترجمة . انتهىٰ من « بغية الوعاة » ، وقال الكردي : (هو المشهور بابن العلج) : (**ينبغي أن يكون**) ما بعدهما (**تابعاً**) أي : نعتاً (**لـ « نعم » ؛ إمَّا بدلاً**) عنها ، (**أو عطف بيان**) لها ، (**و« نعم »**) : أي : لفظها (**اسم يراد به الممدوح**) أي : معناه ، فكأنك قلت : الممدوح الرجل زيد ، فـ (نعم) : مبتدأ مرفوع المحل ، و(الرجل) : نعت ، أو عطف بيان له ، و(زيد) : خبره .

ومنهم من قال على القول باسميتهما : إن (زيد وعمرو) مرفوعان بـ (نعم الرجل ، وبئس الرجل) علىٰ ما هو رأي الكوفيين من أن المبتدأ والخبر ترافعا . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وأما الفاعل المضمر**) مقابل لقوله : (فالظاهر يجب أن يكون معرفاً بـ « أل » الجنسية) لأنه قال قبل ذٰلك : (وأما فاعلهما إما ظاهر أو مضمر) أي : وأما فاعلهما المضمر . . (**فقد أشار إليه بقوله هنا : أو ضميراً**) أي : يجب أن يكون فاعلهما إما ظاهر معرفاً بـ (أل) الجنسية ، أو يكون ضميراً (**مفرداً**) أي : غالباً ، وندر ـ كما في « التسهيل » ـ : (مررت بقوم نعموا قوماً !!) ، وحكى الكسائي : (نعما رجلين !!) ، و(نعموا رجالاً !!) ، ولو قيل باستدراك قوله : (مفرداً) وزيادته . . لم يبعد ؛ إذ لا يستتر في الماضي إلا المفرد .

(**مستتراً وجوباً**) لجريانه مجرى المثل ، فلا يبرز في تثنية ولا جمع ، خلافاً للكوفيين ، ونحو : (نعما رجلين !!) ، و(نعموا رجالاً !!) . . شاذ ، وذٰلك من أحكام هٰذا الضمير ، **ومنها** : أنه لا يتبع بشيء من التوابع ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد

(مُفسَّراً) لكونِهِ مُبهَماً (بتمييزٍ) بعدَهُ قابلٍ لـ (أل) ، مذكورٍ غالباً ، . . . .

إبهامه ، تعظيماً لمعناه ، وأما نحو : (نعم هم قوماً أنتم !!) . . فشاذ ؛ وأما التمييز . . فيجوز وصفه ؛ نحو : (نعم رجلاً صالحاً زيد !!) نقله أبو حيان عن « البسيط » .

(مفسراً) ذٰلك الضمير بصيغة اسم المفعول (لكونه مبهماً بتمييز) يشترط فيه : أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت : (نعم شمساً هٰذه الشمس) . . لم يجز ؛ لأن الشمس مفردة في الوجود ، ولو قلت : (شمس هٰذا اليوم) . . جاز ، قاله ابن عصفور ، وفيه نظر . انتهىٰ « عليمي » .

مذكور (بعده) أي : بعد ذٰلك الضمير المستتر ، فلا يجوز تقديمه علىٰ (نعم ، وبئس) ، (قابل) ذٰلك التمييز (لـ « أل ») لأنه خلف عن فاعل مقرون بها ، فلا بد من صلاحيته لها ، فلا يفسر بـ (مثل) ، و(غير) ، و(أفعل) التفضيل ، وهٰذا يشكل علىٰ ما في نحو : (فنعما هي) فإنها ـ أي : فإن (هي) ـ تمييز عند الأكثرين ، إلا أن يقال : حلت محل ما يقبل (أل) .

قوله : (**بتمييز بعده**) أي : بعد ذٰلك المضمر ، وكذا بعد المخصوص ، وأما : (نعم زيد رجلاً !!) . . فنادر ؛ كما في « التسهيل » .

قوله : (**قابل لـ « أل »**) لأنه كالعوض من فاعلهما الظاهر ، فلا يكون مثلاً ولا غيراً ، ومن غير الغالب : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » أي : الرخصة التي هي الوضوء .

قوله : (فبها) أي : فقد أخذ بالسنة ، أو فبالسنة أخذ ، ونعمت هي سنة ، فأضمر الفاعل علىٰ شريطة التفسير ، ثم حذف التمييز ؛ لدلالة التاء عليه .

(مذكور) ذٰلك التمييز (غالباً) أي : في أغلب أحواله ، وهو ما صححه ابن عصفور ، واختاره في « التسهيل » و« الكافية » ، فقال فيها : (من الرجز)

والعلم بالتمييز أغنىٰ عنه في (بها ونعمت) فلذا به اكتف

(مُطابِقٍ) ذٰلكَ التَّمييزُ (للمخصوصِ) بالمدحِ أو الذَّمِّ إفراداً وتذكيراً وفروعِهِما (نحوُ : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾) ، ونحوُ :

ونص سيبويه علىٰ أن هٰذا التمييز لا يجوز حذفه ، فقوله : « فبها ونعمت » شاذ .

(مطابق ذٰلك التميز للمخصوص بالمدح أو الذم ؛ إفراداً وتذكيراً وفروعهما) يعني : التثنية والجمع والتأنيث (نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾)[1] .

قال العليمي : (يؤخذ منه : جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف والجار والمجرور ، وهو كذٰلك ، ولا يفصل بينهما بغيره ؛ لشدة احتياج الضمير للتمييز) انتهىٰ منه .

وفي « الكردي » : قوله : (﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾) ، ففي (بئس) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، عائد إلىٰ تمييزه .

وقد مر : أنه من المواضع التي يجوز فيها رجوع الضمير إلىٰ متأخر لفظاً ورتبة .

وقال المسعود في « شرح التلخيص » : (عائد إلىٰ متعقل معهود في الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ؛ ليظهر جنس التعقل ، هٰذا عند من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، وأما من يجعله مبتدأ ، و« نعم » خبره . . فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص ، وهو متقدم رتبة ، ويكون إفراد الضمير حيث لا يقال : « نعما » ، ولا « نعموا » من خواص هٰذا الباب ؛ لكونه من الأفعال الجامدة) انتهىٰ .

و(بدلاً) : تمييز مفسر لذٰلك الضمير ، والمخصوص محذوف ، والتقدير : بئس هو ـ أي : البدل من الله ـ إبليس وذريته !!

(ونحو) قوله : (من البسيط)

---

(١) سورة الكهف : (٥٠) .

نِـعْـمَ امـرأً هَـرِمٌ . . . .

و(نِعْمَ رجلَينِ الزَّيدانِ !!) ، و(نِعْمَ رجالاً الزَّيدونَ !!) ، والمخصوصُ بالمدحِ أوِ الذَّمِّ مُبتدَأٌ ، والجملةُ خبرُهُ ، سواءٌ تقدَّمَ عليها أو تأخَّرَ ، . . . .

(**نعم امرأ هرم** . . . .)

قطعة بيت تتمته :

نـعـم امـرأ هـرم لـم تـعـر نـائـبـة   إلا وكـان لـمـرتـاع بـهـا وزرا !!

أي : إلا وكان لخائف بها ملجأ ، والبيت لزهير بن أبي سلمىٰ ، مدح به هرم ـ بكسر الراء ـ ابن سنان .

والشاهد فيه : قوله : (نعم امرأ هرم !!) حيث نصب (امرأ) تمييزاً .

وعبارة الكردي : ففي (نعم) ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية ، عائد على (امرأ) ، و(امرأ) : تمييز مفسر لذٰلك الضمير المستتر في (نعم) ، والتقدير : نعم هو ؛ أي : المرء ، و(هرم) : مخصوص بالمدح . انتهىٰ .

(و) نحو قولك في التثنية : (**نعم**) أي : هما (**رجلين الزيدان !! و**) قولك في الجمع : (**نعم**) أي : هم (**رجالاً الزيدون !! والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ**) مرفوع على الابتداء ، (**والجملة**) الفعلية ؛ وهي : (نعم) وفاعلها المستتر وجوباً (**خبره**) أي : خبر المخصوص بالمدح أو الذم ؛ وهو (هرم) في المثال الأول ، و(الزيدان) و(الزيدون) في الثاني والثالث ، (**سواء**) في كونها خبراً عنه (**تقدم**) المخصوص بالمدح (**عليها**) أي : علىٰ تلك الجملة الواقعة خبراً عنه ؛ نحو : (زيد نعم الرجل !!) ، فـ (زيد) : مبتدأ ، وجملة (نعم الرجل) : خبره ، وكقولك في الأمثلة السابقة : (هرم نعم امرأ !!) ، و(الزيدان نعم رجلين !!) ، و(الزيدون نعم رجالاً !!) ، وهٰذا بالاتفاق .

(**أو تأخر**) المخصوص عنها ، والأحسن أو الصواب علىٰ تقدير سواء فيما قبله

والرَّابطُ بينَهُما العمومُ ؛ فيما إذا كانَ الفاعلُ ظاهراً ، كما مرَّ ، وكذا إذا كانَ مُضمَراً ، فتأمَّلْ .

ولا يجوزُ توسُّطُهُ بينَ الفعلِ والفاعلِ ، . . . .

أن يقول : (أم تأخر) بالميم بدل الواو ؛ نحو : (نعم الرجل زيد !!) ، أو (نعم رجلاً زيد !!) ، ونحو : (نعم امرأ هرم !!) ، و(نعم رجلين الزيدان !!) ، و(نعم رجالاً الزيدون !!) .

(**والرابط بينهما**) أي : بين المخصوص والجملة الواقعة عنه (**العموم**) أي : عموم الرجل وشموله زيداً (**فيما إذا كان الفاعل**) اسماً (**ظاهراً ؛ كما مر**) أي : في (باب المبتدأ والخبر) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وكذا**) أي : وكما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً في العموم ما (**إذا كان**) الفاعل (**مضمراً**) في إفادة العموم ؛ نحو : (نعم رجلاً زيد !!) لكون الضمير خلفاً عما فيه (أل) ، فهو بمنزلة الظاهر المعرف بـ (أل) ، وما ذكره الشارح هنا ـ أي : فيما إذا كان الفاعل مضمراً ـ بقوله : (وكذا إذا كان مضمراً) . . لم أره لغيره ، ولذٰلك أمر بالتأمل بقوله : (**فتأمل**) فيه ؛ لما فيه من الغموض ، لأن الأمر بالتأمل راجع لما بعد كذا .

وهٰذا ـ أي : تأخر المخصوص عن الجملة الواقعة خبراً عنه ـ هو الغالب الكثير في كلامهم ، وتقديمه على الجملة قليل في كلامهم ، فـ (زيد) فيه : مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبره مقدماً ، ولا يجوز فيه ـ أي : في المخصوص حينئذ ؛ أي : حين إذ أخر عن الجملة ـ غير ذٰلك عند سيبويه ، وجوز الجمهور كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، وذهب ابن عصفور إلىٰ أنه مبتدأ حذف خبره ، وابن كيسان إلىٰ أنه بدل من الفاعل ، وعلى القولين الأولين اقتصر في « الألفية » حيث قال فيها : (من الرجز)

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ... أو خبر اسم (ليس) يبدو أبدا

(**ولا يجوز توسطه**) أي : توسط المخصوص (**بين الفعل والفاعل**) إجماعاً نحو :

ولا بينَهُ وبينَ التَّمييزِ ، فلا يُقالُ : (نِعْمَ زيدٌ الرَّجلُ) ، ولا (نِعْمَ زيدٌ رجلاً) ، ويجوزُ حذفُهُ لدليلٍ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ أي : أيُّوبُ .

(نعم زيد الرجل !!) ، (ولا) توسطه (بينه) أي : بين الفعل (**وبين التمييز**) نحو : (نعم زيد رجلاً !!) أي : خلافاً للكسائي ، إلا نادراً .

ومنه : قول الحريري في « الملحة » : (من الرجز)

تقول منه نعم زيد رجلا ... وبئس عبد الدار منه بدلا !!

(**فلا يقال**) في مثال الأول : (« **نعم زيد الرجل !!** » ، ولا) يقال في مثال الثاني : (« **نعم زيد رجلاً !!** » ، **ويجوز حذفه**) أي : حذف المخصوص بالمدح (**لدليل**) أي : عند وجود دليل يدل عليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ ﴾) أي : وجدنا أيوب (﴿ صَابِرًا ﴾) علىٰ بلواه (﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[1] ؛ **أي : أيوب**) ، و(العبد) : فاعل (نعم) ، والمخصوص بالمدح محذوف جوازاً كما يدل عليه تعبيره بـ (يجوز) ، تقديره : أي : أيوب .

ومثل هـٰذا المثال في حذف المخصوص بالمدح : قوله تعالىٰ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[2] .

والدليل علىٰ ذٰلك المحذوف : سياق ما تقدمه ؛ وهو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾ في المثال الأول ، ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا ﴾ في المثال الثاني . انتهىٰ « كردي » .

تكملة

اختلف في كلمة ما بعد (نعم ، وبئس) : فقيل : هي فاعل ، فإن وقع بعدها جملة فعلية . . فهي معرفة ناقصة ؛ أي : موصولة والفعل بعدها صلتها ، والمخصوص

---

(١) سورة صٓ : (٤٤) .

(٢) سورة الذاريات : (٤٨) .

. . . .

محذوف ؛ نحو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾[1] ؛ أي : نعم الذي يعظكم به !! وهو مذهب الفارسي .

وإن وقع بعدها مفرد . . فهي معرفة تامة ؛ نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[2] ؛ أي : فنعم الشيء هي ، وكلمة (هي) هي المخصوص بالمدح ، وهو مذهب سيبويه ، والأصل : فنعم الشيء إبداؤها ؛ لأن الكلمة في الابتداء لا في الصدقات ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانفصل وارتفع .

وقيل : هي تمييز للضمير في (نعم) ، فتكون نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الأول ، وهو مذهب الأخفش ، ونكرة تامة في المثال الثاني ؛ وهو : ﴿ نِعِمَّا ﴾ أي : لعدم الجملة ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « الكردي » .

ترجمة الأخفش الأوسط العروضي

اسمه : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن ، الأخفش الأوسط ، أحد الأخافيش الأربعة المشهورين في هٰذا الكتاب ، كان مولىٰ بني مجاشع بن دارم ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه علىٰ لسانه ، قرأ النحو علىٰ سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ من الخليل ، وكان معتزلياً ، حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، روىٰ عنه أبو حاتم السجستاني ، ودخل بغداد ، وأقام مدة ، وروىٰ وصنف بها ، وكان أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ، مات سنة إحدىٰ وعشرين ومئتين (٢٢١ هـ) ، وقرأ على الكسائي « كتاب سيبويه » سراً ، ووهب له سبعين ديناراً . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

---

(١) سورة النساء : (٥٨) .

(٢) سورة البقرة : (٢٧١) .

. . . .

ترجمة الجرمي

بفتح الجيم وسكون الراء ، واسمه : صالح بن إسحاق ، أبو عمر البصري ، الجرمي نسبة إلىٰ مولاه جرم بن زبان ، من قبائل اليمن ، وكان يلقب بالكلب وبالنباح ؛ لصياحه حال مناظرة أبي زيد .

قال الخطيب : (كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، ديناً ورعاً ، حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد ، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وحدث عنه المبرد ، وكان جليلاً في الحديث والأخبار ، وناظر الفراء ، وانتهىٰ إليه علم النحو في زمانه ، ومات سنة خمس وعشرين ومئتين « ٢٢٥ هـ ») انتهىٰ من « بغية الوعاة » .



(بابٌ) في ذكرِ النَّائبِ عنِ الفاعلِ

وهوَ : ما حُذِفَ فاعلُهُ ، وأقيمَ هوَ مُقامَهُ .

---

٥٠ ـ (باب في ذكر النائب عن الفاعل)

وهٰذه الترجمة مصطلح ابن مالك في كتبه ، وهي أولىٰ وأخصر من قول الجمهور : (باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب عن الفاعل ؛ كالظرفين والمصدر ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق . انتهىٰ باختصار من « الخضري » و« العليمي » ، وقد بسطنا الكلام عليها في بعض كتبنا .

(وهو) أي : النائب عن الفاعل : (ما حذف فاعله) أي : حذف فاعل فعله لغرض من الأغراض المشهورة في هٰذا الباب ، (وأقيم هو) أي : ذٰلك النائب (مقامه) بضم الميم ؛ لأنه من (أقام) الرباعي ، أي : مقام ذٰلك الفاعل المحذوف .

قال العليمي : (قوله : « وهو ما . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : لفظ ، فيشمل الاسم الصريح ؛ نحو : « ضرب زيد » ، والمؤول بحرف مصدري ؛ نحو : « يستحسن ما قمت » أي : قيامك ، أو بغيره ؛ نحو : « لا يبالىٰ أقمت أم قعدت » .

وقوله : « حذف » أي : ترك ولم يقصد .

وقوله : « فاعله » أي : فاعل فعل ذٰلك اللفظ ، والإضافة لأدنىٰ ملابسة ، والمراد : فاعله الاصطلاحي ، فلا ينتقض التعريف بنحو : « أنبت الربيع البقل » ، حيث حذف فاعل « أنبت » ، وقام « الربيع » مقامه .

قوله : « وأقيم » الضمير المستتر فيه ، يرجع إلىٰ « ما » .

وقوله : « هو » تأكيد للضمير المستتر فيه ؛ تنبيهاً علىٰ مكانه وشرفه ، والضمير في (مقامه) يرجع إلىٰ (فاعله) .

(يحذفُ الفاعلُ) للجهلِ به ؛ كـ (سُرِقَ المتاعُ) ، أو لغرضٍ لفظيٍّ ، كتصحيحِ النَّظمِ ، . . . .

وخرج بذٰلك المذكور من القيود : بقية المفاعيل التي شملها قوله : « ما حذف فاعله » انتهىٰ « حمصي » .

(**يحذف الفاعل للجهل** به) أي : بذٰلك الفاعل (كـ « **سرق المتاع** ») إذا جهلت السارق ، قابله ـ أي : قابل الجهل ـ بالغرض اللفظي والمعنوي ، فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض ، وقد أصاب في ذٰلك . انتهىٰ منه باختصار .

(**أو لغرض لفظي ؛ كتصحيح النظم**) نحو قول الأعشىٰ ميمون بن قيس في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد : (من البسيط)

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري وعلق أخرىٰ ذٰلك الرجل

فبنىٰ (علق) في المواضع الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به ؛ وهو الله تعالىٰ ؛ لتصحيح النظم ، وقوله : (عرضاً) أي من غير قصد .

والشاهد فيه : قوله : (علقتها) و(علقت) و(علق) حيث جاءت هٰذه الأفعال الثلاثة مبنية للمجهول بعد حذف الفاعل للعلم ؛ وهو (الله) تعالىٰ ، وهي بضم أولها وكسر ثالثها ، من التعليق بمعنىٰ : أحببتها ، فبنى الأفعال الثلاثة للمفعول ؛ لتصحيح النظم ، إذ لو قال : (علقني الله إياها) ، و(علقها الله إياها رجلاً غيري) ، و(علق الله ذٰلك الرجل أخرىٰ) . . لاختل النظم ، **والتعليق هنا** : المحبة .

و(عرضاً) بالعين المهملة وفتح الراء : مفعول مطلق لـ (علق) أي : تعليقاً عرضاً من غير قصد ، قال في « الصحاح » : (وقولهم : « علقها عرضاً إذا هو امرأة » أي : اعترضت لي فعلقتها من غير قصد) انتهىٰ .

واسم هٰذه المرأة : هريرة ؛ كما صرح به في أول القصيدة في قوله : (من البسيط)

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟!

وهريرة هٰذه عشقت رجلاً غيره ، وذٰلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها .

ومن الغرض اللفظي : الإيجاز ؛ نحو قوله تعالىٰ في سورة (النحل) : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ ﴾[1] .

ومنه : إصلاح السجع ؛ كقولهم : (من طابت سريرته . . حمدت سيرته) ، فإنه لو قال : (حمد الناس سيرته) . . لاختلت السجعة .

(أو) يحذف الفاعل أيضاً لغرض (معنوي) كأن لا يتعلق بذكره غرض ؛ أي : قصد ، نحو قوله تعالىٰ في سورة (البقرة) : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾[2] ، وفي سورة (النساء) : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾[3] ، وفي سورة (المجادلة) : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ ﴾[4] ؛ إذ ليس الغرض من هٰذه الأفعال إسنادها إلىٰ فاعل مخصوص ، بل إلىٰ أي فاعل كان .

ومن الغرض المعنوي : التعظيم ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**كالتعظيم**) كـ (قطع اللص) ، والاحتقار ؛ كـ (شتم الأجير) ، ومنه : إيثار غرض السامع ؛ كـ (هزم عدوك) ، أو غرض المتكلم ؛ كقوله : (من الطويل)

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقد جمع بعضها أبو حيان في أرجوزة له فقال : (من الرجز)

وحذفه للخوف والإبهام	والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار	والسجع والوفاق والإيثار

كما بينتها في « المطالب السنية » .

(١) سورة النحل : (١٢٦) .

(٢) سورة البقرة : (١٩٦) .

(٣) سورة النساء : (١٦١) .

(٤) سورة المجادلة : (١١) .

(فينوبُ عنهُ في أحكامِهِ كُلِّها) مِنْ وجوبِ الرَّفعِ ، والتَّأخيرِ عنِ العاملِ ، واستحقاقِهِ للاتِّصالِ به ، وتأنيثِ العاملِ لتأنيثِهِ ، وامتناعِ حذفِهِ ، وغيرِ ذٰلكَ مِنَ الأحكامِ للفاعلِ ، وهٰذهِ العبارةُ لعمومِها . . . .

وقوله : (**فينوب**) معطوف علىٰ (يحذف) أي : يحذف الفاعل فينوب (**عنه**) أي : عن الفاعل المحذوف (**في أحكامه**) أي : في أحكام الفاعل المحذوف (**كلها**) توكيد للأحكام .

وقوله : (**من وجوب الرفع**) بيان لتلك الأحكام ، أي : من وجوب رفعه وثبوت عمديته ، (و) من وجوب (**التأخير عن العامل**) أي : ومن وجوب تأخيره عن عامله عند جمهور البصريين ، (و) من (**استحقاقه للاتصال به**) أي : بالعامل ، (و) من (**تأنيث العامل لتأنيثه**) أي : لتأنيث الفاعل ؛ أي : جوازاً أو وجوباً ، ولا يرد نحو : (مر بهند) لأن القائم مقام الفاعل ـ أعني : الجار والمجرور ـ من حيث هو هو ليس بمؤنث لفظاً ، (و) من (**امتناع حذفه**) أي : عند الجمهور ، خلافاً لابن السراج ؛ فإنه أجاز أن يقال : (جُلِس) ، تريد : جلس هو ؛ أي : المكان ، قاله الدماميني .

(و) من (**غير ذٰلك من الأحكام**) المذكورة (**للفاعل**) في بابه : كصيرورته كالجزء من عامله ، وكتسكين آخر الفعل إذا كان هو ضميراً متحركاً ؛ كـ (ضربت) ، وعدم لحوق علامة التثنية والجمع لعامله في غير لغة (أكلوني البراغيث) ، وحذف عامله جوازاً في قولك : (زيد) في جواب من قال لك : (هل ضرب أحد ؟) ، ووجوباً في نحو : ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾[1] ، وكونه لا يتقدم علىٰ عامله . . . إلىٰ غير ذٰلك .

(**وهٰذه العبارة**) التي عبر بها المصنف هنا (**لعمومها**) وشمولها ما بقي من أحكام الفاعل ؛ حيث قال في آخرها : (وغير ذٰلك) ، أو حيث قال في أولها : (فينوب عنه في أحكامه كلها) لأن لفظة (كل) تفيد العموم والشمول لجميع أحكام

---

(١) سورة الانشقاق : (٣) .

أحسنُ مِنْ عبارتِهِ في « الأوضحِ » ، (مفعولٌ به) إذا وُجِدَ ، وهوَ النَّائبُ عنهُ بالأصالةِ ، ولهٰذا لا ينوبُ عنهُ غيرُهُ مَعَ وجودِهِ ؛ . . . .

الفاعل ؛ ما ذكر منها وما أسقط (أحسن من عبارته في « الأوضح ») لأن عبارته في « الأوضح » توهم حصر أحكام الفاعل فيما ذكره في « الأوضح » لأنه لم يقل فيه : (وغير ذٰلك) .

وعبارته في « الأوضح » وإن كانت طويلة في نفسها توهم حصر أحكامه فيما ذكره في « الأوضح » ، وليس الأمر كذٰلك .

(مفعول به) فاعل لقوله : فينوب عنه (إذا وجد) المفعول به ، (وهو) أي : المفعول به هو (النائب عنه) أي : عن الفاعل (بـ) طريق (الأصالة ؛ ولهٰذا) أي : ولأجل كونه هو الأصل في النيابة (لا ينوب عنه) أي : عن الفاعل (غيره) أي : غير المفعول به (مع وجوده) أي : مع وجود المفعول به ؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ، ولأنه قد يكون فاعلاً في المعنىٰ ؛ نحو : (أعطيت زيداً درهماً) ، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة . . لم يقدم عليه غيره ، وإلا لزم تقدم الفرع على الأصل بلا موجب ، ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة ، وهٰذا مذهب جمهور البصريين .

وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في « سبك المنظوم » إلىٰ جواز نيابة غيره معه مطلقاً ، والأخفش بشرط تقدم النائب . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « ولهٰذا لا ينوب عنه غيره . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : عند الجمهور ، فقد ذهب الكوفيون ومن تبعهم ـ كابن مالك ـ إلىٰ جوازه استدلالاً بنحو قراءة : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [1] ؛ حيث أنيب الجار والمجرور مع وجود المفعول به ؛ وهو « قوماً ») .

---

(١) سورة الجاثية : (١٤) ، (ليجزىٰ) بضم الياء وفتح الزاي قراءة أبي جعفر . انظر « النشر في القراءات العشر » (٣٧٢/٢) .

نحوُ : ﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ ، كما يُفهَمُ مِنْ قولِهِ : (فإن لَمْ يوجدْ) في الَّلفظِ . . (فـ) ينوبُ عنهُ (ما) أي : الَّذي ، أو شيءٌ (اختصَّ وتصرَّف مِنْ ظرفٍ) زمانيٍّ أو مكانيٍّ ؛ نحوُ : (صِيمَ رمضانُ) ، و(جُلِسَ أمامُ الأميرِ) ، . . . .

مثال نيابة المفعول به بالشرط المذكور : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (يوسف) ، وفي سورة (إبراهيم) ، وفي سورة (مريم) : (﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾)[1] ، أصله : قضى الله الأمر ، (**كما يفهم**) عدم نيابة غير المفعول به مع وجوده (من قوله : **فإن لم يوجد**) مفعول به (**في اللفظ . . فينوب عنه**) أي : عن الفاعل (« **ما** » **أي : الذي ، أو شيء**) أشار بهٰذا التفسير ، إلىٰ أن (ما) إما موصولة أو موصوفة .

وقول المصنف : ما (**اختص وتصرف من ظرف**) أو مجرور أو مصدر يفيد اشتراط كل من الاختصاص والتصرف في كل من الظرف والمجرور والمصدر .

ومعنى اختصاصها : كونها مفيدة ؛ لأن النائب يجب أن يكون كالفاعل في إفادة ما لم يفده الفعل ، فلا يجوز : (سير وقت) ، ولا (جلس مكان) ، ولا (ضرب ضرب) لمعلومية هٰذه الأشياء من الفعل ؛ لدلالته عليها . انتهىٰ « كردي » .

(**زماني أو مكاني**) ، الظرف الزماني (**نحو : صيم رمضان**) بمنع صرفه ؛ ليكون مختصاً بعلمية ، (**و**) المكاني ؛ نحو : (**جلس أمام الأمير**) لاختصاصه بالإضافة .

والحاصل : أن الذي ينوب عن الفاعل أربعة أشياء :

الأول : ينوب المفعول عن الفاعل بلا شرط شيء فيه لأصالته .

والثاني : الظرف زمانياً كان أو مكانياً ، ويشترط في نيابته ثلاثة شروط :

١ ـ عدم المفعول به .

٢ ـ كونه مختصاً .

٣ ـ كونه متصرفاً .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤١) ، سورة إبراهيم ﷺ : (٢٢) ، سورة مريم : (٢٩) .

والمُتصرِّفُ : ما استُعمِلَ في الظَّرفيَّةِ وغيرِها ، والمُختصُّ : ما اختصَّ بعلميَّةٍ أو إضافةٍ أو غيرِهما ، (أو مجرورٍ) بحرفٍ لغيرِ تعليلٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

ومعنىٰ كونِهِ مُتصرِّفاً : ....

(**والمتصرف**) منه : (**ما استعمل في الظرفية وغيرها**) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها ، فلا يصح غير المتصرف مع بقائه على النصب ؛ نحو : (**عندك** ، **ومعك** ، وثم ، وقط ، وعوض) لأنها لا تتصرف ، فلا ترتفع ، ولو نابت . . لارتفعت .

(**والمختص**) من الظروف : (**ما اختص بعلمية أو**) بـ (**إضافة أو غيرهما**) كوصف ؛ نحو : (صيم رمضان) لاختصاصه العلمية ، و(سير وقت طيب) لاختصاصه بالصفة ؛ و(جلس مكان بعيد) لاختصاصه بالصفة ، فيمتنع نيابة المبهم منه ؛ نحو : (صيم زمان) ، و(جلس مكان) ما لم يخصصا بوصف ، أو إضافة ؛ لعدم الفائدة .

والثالث : الجار والمجرور ، وذكره المصنف بقوله : (**أو مجرور بحرف**) زائد (**لغير تعليل** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : في سورة (الأعراف) : (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ) وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[1] .

وينوب الجار والمجرور عن الفاعل بأربعة شروط :

الأول : عدم المفعول به .

والثاني : ألا يكون الجار حرف تعليل ؛ وذٰلك كاللام والباء و(من) لأن المجرور بها مفعول لأجله ، والجمهور علىٰ منع نيابته ، خلافاً للأخفش .

والثالث : أن يكون المجرور مختصاً ؛ وهو : ما اختص بالإضافة أو بـ (أل) نحو : (سير بأبيك) ، و(سير بالرجل) .

والرابع : أن يكون متصرفاً ، والمتصرف منه : ما لا يلزم الجار به وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كـ (مذ ، ومنذ) كما ذكره الشارح بقوله : (**ومعنىٰ كونه متصرفاً** :

---

(١) سورة الأعراف : (١٤٩) .

أَلَّا يلزمَ الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمالِ ؛ كـ (مذ ، ورُبَّ) ، وما خُصَّ بقسمٍ أو استثناءٍ .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ النَّائبَ هوَ المجرورُ فقطْ ، وهوَ ما نقلَهُ . . . .

ألا يلزم الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كـ « **مذ** ») ومنذ الملازمين للزمان ، (و« **رب** ») لأنها تلازم النكرة ، (و) كـ (**ما خص بقسم أو استثناء**) كحروف القسم والاستثناء من (خلا ، وعدا) الملازمة للمقسم به والمستثنىٰ .

قوله : (**أو مجرور بحرف لغير تعليل**) ، قال الكردي : (أي : بحرف زائد ؛ نحو : « ما ضرب من أحد » اتفاقاً ، أو غير زائد ؛ نحو : « سير بزيد » عند الجمهور ، فالمجرور في موضع رفع فيهما ، إلا أن الأول يجوز أن يتبع على اللفظ وعلى المحل ؛ نحو : « ما ضرب من رجل عاقل » برفع « عاقل » وجره ، بخلاف : « سير بزيد العاقل » لا يجوز إلا الجر ؛ لقوة الجار الغير الزائد ، كما لا يتبع إذا كان في موضع نصب ؛ نحو : « مررت بزيد العاقل » ، إذ لا يقال : « مررت زيداً » إلا تجوزاً .

قوله : « لغير تعليل » كالباء واللام و« من » إذا كانت للتعليل ، قاله ابن الخباز ، واسمه : أحمد بن الحسين الأربيلي ، وقد تقدمت ترجمته في أول « الحاشية » .

قوله : « كمذ ورب » إلىٰ قوله : « أو استثناء » وذٰلك لأن كل واحدة منها لازمة وجهاً واحداً في الاستعمال ، فـ « مذ » لازمة لجر الظاهر ، و« رب » لجر النكرة مع ملازمتها الصدارة ، والتاء والواو لازمتان جارتين للقسم ، و« حاشا ، وعدا ، وخلا » للاستثناء ، وزاد ابن إياز : الباء الحالية ؛ نحو : « خرج زيد بثيابه » ، والمميز إذا كان معه « من » كقولك : « طبت من نفس » ، فلا ينوب شيء من ذٰلك مناب الفاعل) انتهىٰ « كردي » .

(**وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال (أو مجرور) : (**أن النائب**) عن الفاعل (**هو المجرور فقط**) دون الجار ، (**وهو**) أي : كونه المجرور فقط (**ما نقله**)

في « الارتشافِ » عنِ اتِّفاقِ البصريّينَ والكوفيّينَ ، وقالَ ابنُ مالكٍ : النَّائبُ الجارُّ مَعَ مجرورِهِ ، وفي « الارتشافِ » : أَنَّهُ لَمْ يقلْ به أحدٌ ، وقالَ الفرَّاءُ : النَّائبُ الجارُّ فقطْ ، وهوَ بعيدٌ ؛ إِذِ الحرفُ لا حظَّ له في الإعرابِ لا لفظاً ولا محلّاً . . . .

أي : حكم نقله أبو حيان (في) كتابه المسمىٰ بـ : (« **الارتشاف** ») أي : بـ « ارتشاف الضرب » ، كتاب له في النحو ، أي : حكم نقله أبو حيان عن بعض النحاة ، حالة كونه منقولاً (**عن اتفاق البصريين والكوفيين**) ، إنما قال : وظاهر كلامه : لاحتمال أنه عبر بالمجرور عن الجار ؛ تسمية للكل باسم بعضه ، ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلي أو زائد ؛ نحو : (ما ضرب من أحد) .

واعلم : أن هٰذه الأقوال تجري بعينها في نحو : (مررت بزيد) كما قاله الدماميني . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقال ابن مالك : النائب الجار مع مجروره**) قال العليمي : (صوابه : الجار ومجروره ؛ لأنه هو الذي قاله في « التسهيل » ، فليس المجرور هو النائب بالأصالة والجار تابع له كما تقتضيه لفظة « مع » لأن وضعَها الدخولُ على المتبوع ، ويدل علىٰ أصالة الجار في النيابة عنده : اقتصاره في « الألفية » عليه في الظاهر ، وإن كان مراده التجوز عن المجموع ؛ إذ لولا أصالته . . لم يحسن التجوز ، **فتدبر**) انتهىٰ منه .

(**وفي « الارتشاف » : أنه لم يقل به أحد ، وقال الفراء**) اسمه : يحيى بن زياد ، وقد تقدمت ترجمته : (**النائب الجار فقط**) بناء علىٰ قوله : إن الباء في (مررت بزيد) في موضع نصب ، (**وهو**) : أي : قول الفراء هٰذا (**بعيد**) عن الصواب ، وإنما كان بعيداً عن الصواب (**إذ الحرف لا حظَّ**) ولا نصيب (**له في الإعراب ، لا لفظاً ولا محلاً**) .

قال الكردي : (قوله : « من اتفاق البصريين والكوفيين » أي : ولٰكنه منقوض بما يأتي عن الفراء والكسائي من أئمة الكوفيين وهشام بن معاوية : أن النائب هو ضمير

(أو مَصدَرٍ) نحوُ : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ، والمُتصرِّفُ منهُ : ما فارقَ النَّصبَ على المَصدَريَّةِ ، والمُختصُّ : ما اختصَّ بنوعٍ ما مِنَ الاختصاصِ ؛ كتحديدِ العددِ ، أو كونِهِ اسمَ نوعٍ .

مبهم مستتر في الفعل ، يحتمل أن يراد به : ما يدل عليه الفعل من ضمير مصدر أو ظرف زمان أو مكان ، ولا يذهب عنك أن الخلاف المذكور في الجار والمجرور إنما هو في باب النائب عن الفاعل ، بخلافهما في باب الخبر والمبتدأ والصفة والحال ، فلا خلاف في أنهما فيها خبر أو صلة أو صفة أو حال مجازاً ، ومتعلقهما حقيقة ، ويؤيد ذٰلك : تخصيصهم ذكر الخلاف بباب النائب فقط ؛ إذ الحرف لا حظَّ له ، أي : بالاستقلال) انتهىٰ منه .

والرابع مما ينوب عن الفاعل : قوله : (أو مصدر) معطوف علىٰ قوله : (من ظرف) ، والتقدير : فإن لم يوجد المفعول به . . فينوب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف ، أو ما اختص وتصرف من مجرور ، أو ما اختص وتصرف من مصدر ، فيشترط في نيابته عن الفاعل ثلاثة شروط أيضاً :

الأول : عدم المفعول به .

والثاني : أن يكون مختصاً ، والمختص منه : ما اختص بنوع ما من الاختصاص ؛ كتحديد العدد وبيان النوع .

والثالث : **أن يكون متصرفاً** ، والمتصرف منه : ما فارق النصب على المصدرية ، فخرج به : نحو : (سبحان الله) ، و(معاذ الله) .

ومثل الشارح له بقوله : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (الحاقة) : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [1] ، **والمتصرف** منه : **ما فارق النصب على المصدرية** ، **والمختص** : **ما اختص بنوع ما من الاختصاص ؛ كتحديد العدد ، أو كونه اسم نوع**) .

---

(١) سورة الحاقة : (١٣) .

. . . .

قوله : (**ما فارق النصب على المصدرية**) أي : ما يقبل مفارقة النصب على المصدرية ، بخلاف ما لزم النصب على المصدرية ؛ كـ (سبحان الله) و(معاذ الله) و(حنانيك) مما هو ملازم للنصب ، فلا يقع نائباً عن الفاعل ؛ محافظة علىٰ وضعه الأصلي ، فلا يقال : (سبحان الله) علىٰ أن الأصل : يسبح سبحان الله ، قاله في « التصريح » انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**والمختص : ما اختص بنوع ما . . .**) إلىٰ آخره ولو بعهد ؛ نحو : (ضرب الضرب) أي : المعهود ، بخلاف المبهم ؛ نحو : (سير سير) فيمتنع ؛ لعدم الفائدة ، فلو أفاد ولو بوصف محذوف . . جازت نيابته ، ففي « المغني » : أجازوا (سير سير) بتقدير الصفة ؛ أي : واحد .

وفي « نكت المصنف على الألفية » : قولهم في المصدر النائب عن الفاعل : (لا بد من اختصاصه) خطأ ؛ لأنه قد يكون المراد الإبهام فينوب ؛ قال تعالىٰ : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[1] ؛ أي : نوع ما من أنواع العفو ؛ وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم . انتهى . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

و(ما) في قوله : (**بنوع ما**) نكرة تامة في محل الجر صفة لـ (نوع) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : بنوع أي نوع ؛ أي : كامل نوع ، والجار والمجرور في قوله : (من الاختصاص) صفة لـ (ما) ، تقديره : بنوع كامل كائن من الاختصاص . انتهىٰ من الفهم السقيم .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**بنوع ما من الاختصاص**) أي : بأي نوع من التمييز ، فخرج : المصدر المسوق لمجرد التأكيد ، فلا يجوز : (ضرب ضرب) لما ذكرنا أول البحث ، خلافاً لبعضهم .

---

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

وأفهمَ عطفُهُ هٰذهِ الأشياءَ بـ (أو) : أنَّه لا أولويَّةَ لبعضٍ منها علىٰ بعضٍ ، واختارَ في « الجامعِ » تبعاً لابنِ عصفورٍ أولويَّةَ المَصدَرِ ، . . . .

وعن سيبويه : جواز إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر قعود الأمير مثلاً : (قد قعد) بالبناء للمفعول ؛ أي : قعد القعود المتوقع ؛ وذٰلك لأنه بمعنىٰ : فعل القعود ، فكأنه مفعول به . انتهىٰ منه .

قوله : (**كتحديد العدد**) أي : تبيينه ؛ كما في : ﴿ نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ ﴾ فإن التاء للوحدة ، وأما ﴿ وَٰحِدَةٌ ﴾[1] . . فإنما هي تأكيد للوحدة ، وكـ (ضربت ضربتان ، وضربات ، أو ألف ضربة) انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (**أو كونه اسم نوع**) كـ (رجع القهقرىٰ) هٰذا ما دل على النوع بذاته ، ومثله : ما دل عليه بغيره ؛ كالإضافة أو الوصف أو لام العهد ؛ كـ (ضرب ضرب الأمير) ، أو (ضرب أليم) ، أو (الضرب) ، أي : الذي تعرفه . انتهىٰ منه .

قوله : (**وأفهم عطفه**) أي : عطف المصنف لـ (**هٰذه الأشياء**) الثلاثة التي تنوب عن الفاعل (بـ « **أو** ») التفصيلية : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا أولوية لبعض منها علىٰ بعض**) آخر .

قال العليمي : (قوله « بأو » أي : الدالة علىٰ مطلق الجمع) انتهىٰ منه .

وقال الكردي : (قوله : « لا أولوية لبعضها علىٰ بعض » أي : في جعله نائباً ونصب الباقيين عند اجتماعها) .

قوله : (**واختار في « الجامع »**) اسم كتاب له ؛ أي : ولٰكن اختار المصنف في كتابه المسمىٰ بـ : « الجامع » (**تبعاً لابن عصفور**) اسمه : علي بن مؤمن بن علي ، وقد تقدمت ترجمته مبسوطة (**أولوية المصدر**) على الباقيين ؛ الظرف والمجرور ،

---

(١) سورة الحاقة : (١٣) .

وفُهِمَ مِنْ تخصيصِهِ النِّيابةَ بما ذُكِرَ : أَنَّهُ لا يجوزُ نيابةُ الحالِ والتَّمييزِ ولا المُستثنىٰ ولا المفعولِ له والمفعولِ معهُ .

حيث قال المصنف في « الجامع » : (أو مصدر وهو أولاهن) ، وعلله شارحه : بأنه مفعول بلا واسطة ، ولأن دلالة الفعل عليه أقوىٰ .

واختار ابن معطي تبعاً للأخفش : إقامة المجرور ؛ لأنه مفعول به وإن كان بواسطة .

واختار أبو حيان : ظرف المكان ، وقيل : ما كان اهتمام المتكلم به أشد . . فهو أولى . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « اختار أولوية المصدر » أي : لوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة) انتهىٰ منه .

(وفهم من **تخصيصه**) أي : تخصيص المصنف (**النيابة**) عن الفاعل (**بما ذكر**) من الأمور الأربعة من المفعول به وما بعده : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يجوز نيابة الحال**) عن الفاعل ، فلا يقال في (جاء زيد راكباً) : (جيء راكب) .

(**و**) لا نيابة (**التمييز**) عن الفاعل ، فلا يقال في (امتلأت الدار رجالاً) : (امتلئ رجال) خلافاً للكسائي ، وإنما امتنعت نيابة الحال والتمييز ؛ لأنهما لا يقبلان التعريف ، لأنهما لازمي التنكير ، وما يقوم مقام الفاعل يجب أن يقبله كالفاعل .

(**ولا**) نيابة (**المستثنىٰ**) لأنه لو أنيب . . لفصلت (إلا) بين العامل ونائبه ، وهو ممتنع .

(**ولا**) نيابة (**المفعول له و**) لا (**المفعول معه**) لأن الغرض الذي سيق له الأول منهما من التعليل والثاني منهما من المعية يفوت بالنيابة .

وعنىٰ بالمفعول له : المنصوب ، أما المجرور بحرف التعليل . . فقد تقدمت الإشارة إلىٰ منع نيابته .

و(مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ ظرفٍ) للبيانِ .

وقد أشارَ إلىٰ ما لا تتأتى النِّيابةُ بدونِهِ بقولِهِ : (ويُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ) المُتصرِّفِ عندَ إرادةِ إسنادِهِ إلى النَّائبِ لفظاً أو تقديراً (مُطلَقاً) أي : ماضياً كانَ أو مُضارِعاً ، ثلاثيّاً أو رباعيّاً ، مجرَّداً أو مزيداً (ويشاركُهُ) في الضَّمِّ (ثاني) الماضي المبدوءِ بتاءٍ زائدةٍ مُعتادَةٍ وإن لَمْ تكنْ للمُطاوعةِ . . . .

(ومن في قوله : « من ظرف » للبيان ، وقد أشار) المصنف (إلىٰ ما) أي : إلىٰ شروط (لا تتأتىٰ) ولا تمكن (النيابة بدونه) أي : بدون حصوله (بقوله) متعلق بـ : أشار : (ويضم أول الفعل المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب) عن الفاعل أيا كان ذٰلك النائب ؛ أي : مفعولاً به أو غيره ، وتقييد الفعل بالتصرف ، إنما هو تمهيد لقوله الآتي : (وأما الفعل الجامد) لا للاحتراز ؛ إذ لا يبنىٰ للمفعول إلا الفعل المتصرف .

وقوله : (لفظاً أو تقديراً) معمول لـ (يضم) ، أي : يضم أوله في اللفظ ؛ كـ (ضرب) ، أو التقدير ؛ كـ (بِيع) فإنه في الأصل : (بيع) بضم فكسر ، ثم نقلت الكسرة ـ لثقلها على الياء ـ إلىٰ ما قبلها بعد سلب ضمته ، فصار (بِيع) فأوله وإن كان مكسوراً لفظاً مضموم تقديراً .

وقوله : (مطلقاً) تعميم في الفعل (أي : ماضياً كان) ذٰلك الفعل المبني للفاعل ؛ كـ (ضرب) ، (أو مضارعاً) كـ (يضرب) ، (ثلاثياً) كان ذٰلك الفعل ؛ كما مثل ، (أو رباعياً مجرداً) كـ (دحرج) ، (أو مزيداً) كـ (أكرم) ، (ويشاركه) أي : يشارك الأول (في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء) أخرج به نحو : (أكرم) ، (زائدة) أخرج به نحو : (تفل ، وتخذ ، وتبع) ، (معتادة) أي : قياسية ؛ أي : موافقة لاصطلاح أهل الصرف ، أخرج به نحو : (ترمس) : إذا تغيب ؛ لأن تاءه وإن كانت زائدة ليست معتادة قياسية ، بخلاف تعلم وتكلم (وإن لم تكن) تلك التاء المزيدة موضوعة (للمطاوعة) أي : دالة عليها ؛ كتاء (ترمس) : إذا تغيب ، والتي للمطاوعة ؛ كتاء نحو : (تعلم) .

(نحوُ : تُعُلِّمَ) وتُضُورِبَ (وثالثُ) الماضي المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ (نحوُ : انطُلِقَ و) استُخرِجَ ، (ويُفتَحُ ما قبلَ آخرِهِ لفظاً) أو تقديراً (إن كانَ فعلُهُ مُضارِعاً) مجرَّداً

والمطاوعة عند الصرفيين : دلالة الفعل اللازم علىٰ قبول أثر الفعل المتعدي ؛ كـ (تعلم) في قولك : (علمته فتعلم) أي : قبل التعليم فانتفع به ؛ كما كتبناها في شروحنا على « اللامية » وغيرها .

قال العليمي : (قوله : « معتادة » انظر : ما معنى الاعتياد وعدمه ، وبالجملة فهو احتراز عن : « ترمس الشيء » بمعنىٰ : رمسه ؛ أي : ستره ، فإنها زائدة ، ولا يضم فعلها ، ولا يلتبس هٰذا الفعل حال الوقف باسم الحب المعروف عندهم ؛ لأن الظاهر : أنه مضموم التاء والميم) انتهىٰ منه .

مثال الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة الذي كانت تاؤه للمطاوعة ؛ كـ (تعلم ، وتكلم) .

وقوله : (**وإن لم تكن**) تاؤه (**للمطاوعة**) مثاله : كـ (تضارب زيد وعمرو) فإن بناءه للمشاركة لا للمطاوعة ؛ كما مثل لهما المصنف والشارح بقولهما : (**نحو : تُعلِّم**) العلم ، (**وتضورب**) زيد ، في بناء (تعلم ، وتضارب) للمفعول .

(و) شارك أوله أيضاً (**ثالث الماضي المبدوء بهمزة الوصل**) خماسياً كان أو سداسياً (**نحو : انطلق**) زيد من السجن ، (**واستخرج**) المعدن ، (**ويفتح ما قبل آخره**) أي : ما قبل آخر الفعل المبني للمفعول (**لفظاً**) كـ (يضرب ، ويكرم ، وينطلق ، ويستخرج) ، (**أو تقديراً**) كـ (يمد ، ويستعد) ، فإن أصلهما : (يمدد) كـ (ينصر) ، و(يستعدد) كـ (يستخرج) ، فنقلت فتحة العين فيهما إلى الفاء ؛ توصلاً إلى الإدغام الموجب للتخفيف ، فأدغمت العين في اللام فيما قبل آخرهما وإن كان ساكناً لفظاً فهو مفتوح تقديراً ، وكذا نحو : (يباع) ، فإن أصله : (يبيع) كـ (يضرب) ، فأعلت عينه بنقل حركتها إلىٰ ما قبلها وقلبها ألفاً ، (**إن كان فعله مضارعاً مجرداً**) عن زيادة غير حروف المضارعة ، وإلا فحرف المضارعة زائدة فيها

أو مزيداً ، فإن كان مفتوحاً في الأصلِ . . بقيَ عليهِ ، وكذا إن كانَ أوَّلُهُ مضموماً في الأصلِ ، (ويُكسَرُ) كذٰلكَ (إن كانَ ماضياً ؛ كضُرِبَ) زيدٌ ، بضمِّ أوَّلِهِ ، . . . .

لا بد منها ، (**أو مزيداً**) فيه زيادة غير حرف المضارعة ، وبهٰذا اندفع الاعتراض الذي ذكره الحمصي في « حاشيته » .

(**فإن كان**) ما قبل آخره (**مفتوحاً في الأصل**) أي : في حالة بنائه للفاعل . . (**بقي عليه**) أي : ترك ذٰلك المضارع على الفتح الذي كان عليه في أصله ؛ أي : في حالة بنائه للفاعل ؛ لأنه لا معنىٰ لإزالة الفتح الأصلي والإتيان بالفتح الآخر مثله ؛ وذٰلك كـ (يعلم ، ويسمع) .

قلت : يفهم من كلامه : أن فتح ما قبل الآخر في نحو : (يعلم ، ويسمع) مبنياً للمفعول . . هو الفتح الذي كان عليه في حالة بنائه للفاعل ، مع أن الإسناد مختلف .

والتحقيق : أنه غيره ؛ كما قالوا بنظير ذٰلك في ضم فاء (فلك) جمعاً : أنه نظير ضم (أسد) جمع أسد ، وكما قالوا في (مبيطر) مصغراً : أن حركاته وياءه غير حركات (مبيطر) المكبر ويائه . انتهىٰ « كردي » .

(**وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل**) ترك علىٰ ضمه الأصلي الذي كان عليه في حالة بنائه للفاعل عند بنائه للمفعول ؛ نحو : (يكرم ، ويعلم) ، (**ويكسر**) ما قبل آخره ؛ أي : ما قبل آخر الفعل المبني للمفعول (**كذٰلك**) أي : لفظاً ؛ كـ (ضرب) ، أو تقديراً ؛ كـ (بيع العبد ، ومد الثوب) .

وبنو بكر وتميم يسكنون ما قبل الآخر في الثلاثي المجرد ويقولون : (عصر) بالسكون في عصر العنب ، وطيئ تفتحه في المعتل فتقول : (بنت) بفتح النون في : (بنيت الدار) ، و(تلت) في : (تليت السورة) ، وكذا في سائر تصاريف ذٰلك .

(**إن كان**) ذٰلك الفعل المبني للمفعول (**ماضياً ؛ كـ « ضرب زيد » بضم أوله**

وكَسرِ ما قبلَ آخرِهِ ، (ويُضرَبُ) عمرٌو ، بضمِّ أوَّلِهِ ، وفتحِ ما قبلَ الآخرِ .

وأمَّا الفعلُ الجامدُ . . فلا يُبنىٰ للنَّائبِ اتِّفاقاً ، وفي (كانَ) و(كادَ) وأخواتِهِما خلافٌ ، مذهبُ الجمهورِ : الجوازُ ، وعليهِ فالأصحُّ : أنَّهُ لا يُقامُ خبرُها ، . . . .

وكسر ما قبل آخره ، و« **يضرب عمرو** » **بضم أوله**) أي : أول المضارع أيضاً ؛ أي : كالماضي ، (**وفتح ما قبل الآخر**) .

وقوله : (**وأما الفعل الجامد**) كـ (نعم ، وبئس ، وليس ، وعسىٰ ، وحبذا) مرتبط بقوله سابقاً : (ويضم أول الفعل المتصرف) ارتباط مقابلة ومضادة .

وعبارة العليمي : قوله : (**وأما الفعل الجامد**) محترز قوله السابق : (المتصرف) ، وكالجامد فعل الأمر ، والأفعال المراد بها الإنشاء ؛ كـ (بعت ، ونكحت ، وقبلت) لأنها مسندة إلى المتكلم أبداً كما قاله بعضهم . انتهىٰ منه .

(**فلا يبنىٰ للنائب اتفاقاً**) بين البصريين والكوفيين ، (**وفي « كان » و« كاد » وأخواتهما خلاف**) في بنائهما للمفعول ، وظاهر كلامه : استواء بابيهما في الخلاف ، وليس كذٰلك .

قال في « الارتشاف » : (إن كان ناقصاً من باب أفعال المقاربة . . فلا نعلم أحداً أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء ؛ أجازا « جعل يفعل ») ، في : « جعل زيد يفعل ») انتهىٰ .

فـ (**مذهب الجمهور : الجواز**) أي : جواز بنائها للمفعول ، (**وعليه**) أي : علىٰ مذهب الجمهور (**فالأصح : أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يقام خبرها**) أي : خبر هٰذه الأفعال الناقصة ؛ المفرد خلافاً للفراء ، والجملة خلافاً له وللكسائي . . مقام اسمها .

قوله : (**فالأصح : أنه لا يقام خبرها**) يعني : سواء كان مفرداً خلافاً للفراء ؛ فقد جوز في (كان زيد أخاك) : (كين أخوك) ، أم جملة ، فلا ينوب (يقوم ، ويفعل) في نحو : (كان زيد يقوم ، وجعل يفعل) .

بل إن قُلنا : إنَّها تعملُ في الظَّرفِ . . أُقيمَ ، وإلَّا . . تعيَّنَ ضميرُ المَصدَرِ ، ولَمْ يتعرَّضْ لرافعِ النَّائبِ إذا كانَ اسماً ، وذكرَ في « الجامعِ » : أنَّهُ لا يُغيِّرُ إذا كانَ مَصدَراً ، ويُحوَّلُ اسمُ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ .

قوله : (**خلافاً للفراء والكسائي**) فإنهما أجازا في ذٰلك ـ كما في « التسهيل » ـ : (كين يقام ، وجعل يفعل) ، (**بل إن قلنا : إنها تعمل في الظرف . . أقيم**) الظرف مقام اسمها ، ويحذف الاسم والخبر ، وعليه ابن عصفور ، (**وإلا**) أي : وإن قلنا : إنها لا تعمل في الظروف . . (**تعين ضمير المصدر**) أي : ضمير يعود علىٰ مصدرها للنيابة عن اسمها ؛ أي : ويحذف الاسم والخبر ، وعليه السيرافي وابن خروف .

(**ولم يتعرض**) أحد منهم (**لرافع النائب**) هل تتغير صيغته أم لا (**إذا كان**) رافع النائب (**اسماً**) أي : اسم هٰذه الأفعال ؟

(**وذكر**) أي : المصنف (**في « الجامع » : أنه**) أي : أن رافع النائب (**لا يغير إذا كان**) ذٰلك الرافع (**مصدراً ، و**) لٰكن (**يحول**) ذٰلك الرافع إذا كان (**اسم الفاعل إلىٰ**) صيغة (**اسم المفعول**) .

قال الكردي : (قوله : « وذكر » أي : المصنف في « الجامع » : لا يغير إذا كان الرافع مصدراً ، فيقال : « عجبت من أكل الطعام » بتنوين « أكل » ورفع « الطعام » بمعنىٰ : من أن يؤكل الطعام ، ويجوز أن تضيف أيضاً المصدر فتقول : من أكل الطعام ، فيكون الطعام في موضع رفع بالمصدر ، فيجوز رفع تابعه على المحل ، كما يجوز أن تقدره في موضع نصب ؛ علىٰ أن الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء ؛ كما في : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ﴾[1] ، ذكره المصنف في « شرح اللمحة » .

هٰذا فيما لا لبس فيه ، وأما نحو : « عجبت من ضرب عمرو » . . فقيل : يجوز

---

(١) سورة البلد : (١٤ ـ ١٥) .

(ولكَ في) فاءِ الفعلِ الثُّلاثيّ المُعتلِّ العينِ (نحوُ : قالَ) ممَّا عينُهُ واوٌ (وباعَ) ممَّا عينُهُ ياءٌ (الكسرُ مُخلَصاً) نحوُ : قِيلَ وبِيعَ ، والأصلُ : قُوِلَ وبُيِعَ ، نُقِلَتْ حركةُ العينِ ـ لاستثقالها ـ إلىٰ ما قبلَها بعدَ إسكانِهِ ، ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً ؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها ، وسَلِمَتِ الياءُ في الثَّاني ؛ لسكونِها بعدَ حركةٍ تُجانسُها ، وهٰذهِ اللُّغةُ العُليا .

كون « عمرو » فيه نائباً ، كما يجوز بالإجماع كونه فاعلاً ، وعليه الجمهور ، ومنعه الأخفش للإلباس ، واختاره الشلوبين ، وصححه الخضراوي .

قوله : « ويحول اسم الفاعل . . . » إلىٰ آخره هو أيضاً من المذكور في « الجامع » ، وفيه إيماء إلىٰ أن صيغة اسم المفعول صيغة مستقلة برأسها ، فتقول في « زيد ضارب عبده الآن » مثلاً : أي : ضرب عبده ؛ أي : زيد مضروب عبده الآن ، وأن أصل « مضروب » : « ضارب » ، ثم حول « ضارب » إلىٰ « مضروب » ، ثم حول الإسناد من ضمير « ضارب » العائد علىٰ « زيد » بعد حذف « زيد » إلىٰ « عبده » النائب عن ذٰلك الضمير) انتهىٰ .

(**ولك**) أيها النحوي (**في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين**) قيد بالمعتل العين ؛ احترازاً من نحو : (عور ، وصيد) مما لم يعل عينه مع كونه معتلها . انتهىٰ « كردي » .

(**نحو** : « **قال** » **مما عينه واو**) لأن أصله : (قول) ، (و« **باع** » **مما عينه ياء**) لأن أصله : (بيع) ، (**الكسر**) حالة كون ذٰلك الكسر (**مخلصاً**) عن شوب الضم (**نحو** : « **قيل ، وبيع** ») أي : وسائر تصاريفهما ، (**والأصل** : « **قُوِل ، وبُيِع** » ، **نقلت حركة العين ـ لاستثقالها ـ إلىٰ ما قبلها بعد إسكانه**) أي : إسكان ما قبلها ؛ وهو فاء الفعل ، وذٰلك لأن الحرف الواحد لا يقبل في آن واحد حركتين تامتين ، وعبارة الحمصي : (لأن الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد) ، (**ثم قلبت الواو**) في قول (**ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء في الثاني**) وهو بيع (**لسكونها بعد حركة تجانسها**) أي : تناسبها ؛ وهي كسرة الفاء ، (**وهٰذه**) اللغة هي (**اللغة العليا**) أي : العالية الرفيعة على اللغتين الأخريين ؛ لقلتها عملاً .

(و) الكسرُ (مشمّاً ضمّاً) تنبيهاً علىٰ أنَّ الضَّمَّ هوَ الأصلُ ، ومعنى الإشمامِ هنا : شوبُ الكسرِ شيئاً مِنْ صوتِ الضَّمَّةِ ، ولا تُغيَّرُ الياءُ ، ولهٰذا قيلَ : ينبغي أن يُسمَّىٰ روماً ، مَعَ أنَّ الفرَّاءَ قد عبَّرَ به ، وهٰذهِ اللُّغةُ الوسطىٰ ، وبها قرأَ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ . . .

(و) **اللغة الثانية** : (**الكسر**) حالة كون الكسر (**مشماً**) أي : مخلوطاً (**ضماً**) أي : بشيء من صوت الضم (**تنبيهاً علىٰ أن الضم هو الأصل**) أي : أصل الحركات الثلاث وأقواها ؛ بسبب كونه إعراب العمد .

(**ومعنى الإشمام هنا : شوب الكسر**) أي : خلطه ، إلا أن الشوب أخف من الخلط ، وما ذكره الشارح من معنى الإشمام هو الذي قرر به ابن خروف قول سيبويه ، و(مشمماً) : من تشميم الضم وخلطها .

قوله : (**هنا**) قيد به ؛ احترازاً عن الإشمام الذي يذكرونه في الوقف ؛ وهو : ضم الشفتين من غير صوت ؛ لأنه لا يتأتىٰ في الوصل ، أي : خلط الكسر (**شيئاً**) قليلاً (**من صوت الضمة ، ولا تغير الياء**) لأن ما بقي من صوت الكسرة أكثر مما شيب به من صوت الضمة ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل أن الإشمام ما ذكر (**قيل : ينبغي**) ويطلب (**أن يسمى**) الإشمام (**روماً**) لأن الإشمام إنما هو إدناء الشفة السفلىٰ إلى العليا من غير صوت بعيد الوقف على المضموم إعراباً وبناء ، **والروم** : الإتيان ببعض الضمة أو الكسرة إعراباً أو بناء ، وأما الفتح . . فالفراء ومن معه منعوا فيه الروم ، وأجازه النحويون ، وما نحن فيه بالروم أشبه ؛ فلذا كان ينبغي أن يسمىٰ به . انتهىٰ « كردي » .

(**مع أن الفراء قد عبر به**) أي : بالروم بدل الإشمام ، والظرف متعلق بـ (ينبغي) ، (**وهٰذه اللغة**) الثانية ـ التي هي الكسر مع الإشمام ـ هي اللغة (**الوسطىٰ**) أي : الفضلى التي تلي الأولىٰ ، وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد ، كما أن اللغة العليا السابقة لغة قريش ، (**وبها**) أي : بهٰذه اللغة الثانية (**قرأ**) عبد الله (**بن عامر**) الشامي اليحصبي ، قاضي دمشق ، توفي بدمشق سنة (١٢٨ هـ) ، (**والكسائي**) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، أبو الحسن الكوفي ، إمام الكوفيين في النحو

في : ﴿ قِيلَ ﴾ ﴿ وَغِيضَ ﴾ .

(والضَّمُّ مُخلَصاً) نحوُ : (قُولَ وبُوعَ) بحذفِ حركةِ العينِ ، وقلبِ الياءِ واواً ؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها ، ومنهُ قولُهُ :

حُوكَتْ عَلَىٰ نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ....

واللغة ، وأحد القراء السبعة ، ومات بالري سنة (١٨٩ هـ) ، وقد تقدمت ترجمته ؛ أي : قرأا (في : ﴿ قِيلَ ﴾[1] ، و﴿ وَغِيضَ ﴾)[2] بهٰذه اللغة الثانية ؛ يعني : الكسر مع الإشمام .

(و) **اللغة الثالثة** : (**الضم**) أي : لغة الضم حالة كون الضم (**مخلصاً**) عن شوب الكسرة ، وهي عكس اللغة الأولىٰ .

مثالها : (**نحو** : قول ، وبوع) حالة كونهما ملتبسين (**بحذف حركة العين**) لأن أصلهما : (قول ، وبيع) ، فحذفت حركة العين فيهما ؛ وهي الكسرة ، (**وقلب الياء واواً**) في الثاني (**لسكونها وانضمام ما قبلها**) كما قال الشارح : (بحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها) .

قال العليمي : (إنما حذفت حركة العين ؛ لاستثقال الكسرة علىٰ حرف علة بعد ضمة ، فحذفت الكسرة ، وسلمت الواو ؛ لسكونها بعد حركة تجانسها ، وقلبت الياء واواً ؛ لسكونها إثر ضمة ، ففي ذوات الواو عمل واحد ، وفي ذوات الياء عملان) انتهىٰ .

(ومنه) أي : ومن الضم مخلصاً (قوله) أي : قول الشاعر ، وهو بلا نسبة إلىٰ قائل معين : (من الرجز)

(حوكت علىٰ نيرين إذ تحاك) تختبط الشوك ولا تشاك

---

(١) سورة البقرة : (١١) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٤٤) .

وقولُهُ :

.... لَـيْـتَ شَـبَـابـاً بُـوعَ فَـٱشْـتَـرَيْـتُ

والشاهد فيه : (حوكت) ، وقد روي البيت بوجهين : (حوكت) ، و(حيكت) ، وهما شاهدان علىٰ لغة الكسر الخالص ، والضم الخالص .

قال الكردي : (قوله : (من الرجز)

حـوكـت عـلـىٰ نـيـريـن إذ تـحـاك ....

مثال للواوي ، وهو من حاك الثوب يحوكه حوكاً ، من باب « قال » .

وفي بعض الرواية : « علىٰ نولين » بدل « نيرين » ، والنول ـ كالمنوال ـ : خشبة الحائك يلف عليها الثوب ، ويروىٰ : « علىٰ نيرين » كما مر ، **والنير** : لحمة الثوب ، وإذا نسج علىٰ لحمتين . . كان أصفق وأقوىٰ ، وضمير « حوكت » راجع إلىٰ إزاره وردائه باعتبار الحلة يصفهما بالصفاقة ، و« **تحاك** » بمعنىٰ : حيكت ، وهي كناية عن شدة إحكامه ومكانته ، والبيت في وصف حلة أو ملحفة محكمة النسج ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك . . لم يؤذها ولم يعلق) انتهىٰ منه .

(وقوله) معطوف على البيت الأول ؛ أي : ومن الضم المخلص : قول رؤبة بن العجاج في ملحق « ديوانه » بيتاً ، ذكر الشارح العجز وترك صدره ، وتمامه : (من الرجز)

لـيـت وهـل يـنـفـع شـيـئـاً لـيـت **(لـيـت شـبـابـاً بـوع فـاشـتـريـت)**

والشاهد فيه : (بوع) ، وهـٰذا البيت مثال لليائي ، وهو لرؤبة ، (بوع) : مبني للمفعول ، و(ليت) الأولىٰ : حرف تمن تعمل عمل (إن) ، و(شيئاً) : مفعول مطلق لـ (ينفع) ، لا مفعول به ، خلافاً للعيني ، و(ليت) الثانية : فاعل (ينفع) ، و(ليت) الثالثة : تأكيد للأولىٰ ، و(شباباً) : اسم (ليت) ، وجملة (بوع) : نعت (شباباً) ، و(فاشتريت) : معطوف علىٰ (بوع) ، وجملة (فهل ينفع) : اعتراض ، و(هل) فيها للاستفهام الإنكاري .

وهٰذهِ لغةٌ ضعيفةٌ ، وظاهرُ إطلاقِهِ : جوازُ اللُّغاتِ الثَّلاثِ في المُعلِّ العينِ وإن حصلَ لَبسٌ ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ ، وخصَّ ابنُ مالكٍ الجوازَ بما إذا لَمْ يكنْ لَبسٌ ، فإن حصلَ لَبسٌ بينَ فعلِ الفاعلِ وفعلِ المفعولِ بأحدِ الوجوهِ الثَّلاثةِ . . اجتُنِبَ ؛ . . . .

(**وهٰذه**) اللغة الثالثة (**لغة ضعيفة**) غير فصيحة ، وهي لغة فقعس ودبر من بني أسد .

(**وظاهر إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف جواز اللغات الثلاث في الماضي المعتل العين ، وأعل حيث لم يقيده بما إذا لم يحصل لبس : (**جواز اللغات الثلاث**) المذكورة (**في**) الماضي (**المعل العين وإن حصل لبس**) فيها بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول ؛ لأن اللبس بين الكلمات العربية كثير في كلامهم ، فلا يضر ، كما حصل لبس في لفظ (مختار) بين ما هو لاسم الفاعل وما هو لاسم المفعول ، وفي لفظ (مستخرج) بين ما هو لاسم المفعول وما لاسم الزمان وما لاسم المكان ، وكما في لفظ (يضار) بين ما هو مبني للفاعل وما هو مبني للمفعول ، وغير ذٰلك من الكلمات العربية .

(**وهو**) أي : جواز هٰذه اللغات الثلاث فيه وإن حصل في بعضها لبس هو (**مذهب سيبويه ، وخص ابن مالك الجواز**) أي : جواز هٰذه اللغات الثلاث في الماضي المبني المعتل العين (**بما إذا لم يكن**) ولم يحصل (**لبس**) واشتباه بين ما بني للفاعل وما بني للمفعول ؛ حيث قال في « الخلاصة » : (من الرجز)

وإن بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرىٰ لنحو حب

(**فإن حصل لبس**) واشتباه (**بين فعل الفاعل**) أي : الفعل المبني للفاعل ، (**وفعل المفعول**) أي : الفعل المبني للمفعول (**بأحد الوجوه**) واللغات (**الثلاثة**) المذكورة . . (**اجتنب**) ذٰلك الأحد وابتعد عنه ؛ فراراً من الالتباس ، فالضمير المستتر في قوله : (اجتنب) راجع إلىٰ (أحد) بالتذكير ؛ كما بيناه في حلنا .

كـ (بُعْتُ ، وعِقْتُ) ، مبنيَّينِ للمفعولِ ، فلا يجوزُ عندَهُ الكسرُ في الأوَّلِ ، ولا الضَّمُ في الثَّاني ، وجزمَ به في « الجامعِ » ، . . . .

وفي أكثر النسخ : (بإحدى الوجوه الثلاثة . . اجتنبت) بالتأنيث في (إحدىٰ) فالضمير في (اجتنب) حينئذ راجع إلىٰ (إحدىٰ) أي : اجتنبت تلك الإحدى الأوجه ، وذٰلك اللبس الحاصل في إحدى الأوجه الثلاثة (كـ) اللبس الحاصل في قولك : (**بُعت**) العبد ؛ أي : باعني زيد عبده ، (**وعِقت**) أي : عاقني الأمير من السفر ؛ أي : منعني من الخروج عن البلد (**مبنيين للمفعول** ، **فلا يجوز عنده**) أي : عند ابن مالك (**الكسر**) أي : كسر فاء الكلمة (**في الأول**) وهو (بعت) لالتباسه بالفعل المبني للفاعل مع أنه هنا مبني للمفعول ؛ لأن أصله : (باعني زيد عبده) ، وأريد بناؤه للمفعول ، وأبدل من ياء المتكلم تاؤه ؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم ، فلو قيل فيه : (بعت) بالكسر . . لتوهم أنه فعل وفاعل ، فينعكس المعنى المراد ـ وهو إسناد الفعل للمفعول ـ إلىٰ غير المراد ؛ وهو : إسناد الفعل إلى الفاعل ، بل يجب الضم أو الإشمام ، فيقال فيه : بعت العبد ، (**ولا**) يجوز عنده (**الضم في الثاني**) وهو (عقت) بكسر الفاء ؛ لأنه من (عاق ، يعوق) : إذا حبسه ومنعه من الشيء ؛ لئلا يلتبس بالفعل المبني للفاعل فينعكس المعنىٰ ، بل يجب فيه الكسر أو الإشمام ؛ كما قال الشارح : (**كـ « بعت ، وعقت »** **مبنيين للمفعول** ، **فلا يجوز عنده**) أي : عند ابن مالك (**الكسر في الأول**) وهو (بعت) لالتباسه بالفعل المبني للفاعل مع أنه مبني للمفعول ، بل يجب الضم أو الإشمام .

(**ولا**) يجوز عنده (**الضم في الثاني**) لئلا يلتبس بالفعل المبني للفاعل مع أنه مبني للمفعول ، بل يجب فيه الكسر أو الإشمام .

(**وجزم به**) أي : بما قاله ابن مالك المصنف (**في « الجامع »**) اسم كتاب

ومثلُ (قالَ ، وباعَ) نحوُ : (اختارَ ، وانقادَ) ممَّا أُعِلَّ عينُهُ .

لابن هشام ؛ حيث قال فيه : (وإذا التبس إخلاص الكسرة والضمة . . تعينت الأخرىٰ أو الإشمام ؛ كـ « بعت وعقت ») انتهىٰ منه .

(ومثل « قال ، وباع ») في جواز اللغات الثلاث فيه (نحو : اختار) ، ثلاثيه : (خار ، يخير) كـ (باع ، يبيع) ، (و) نحو : (انقاد) ثلاثيه : (قاد ، يقود) كـ (قال ، يقول) ، (مما) أي : من كل الفعل الماضي الخماسي الذي (أعل عينه) أي : صارت عينه حرف علة يائياً كان ؛ كـ (اختار) ، أو واوياً ؛ كـ (انقاد) ، وقد أعل ؛ أي : والحال أنه قد دخله الإعلال ؛ وهو القلب والنقل ، وأما نحو : (اختار) . . فهو كل فعل علىٰ وزن (افتعل) ، وهو معتل العين أو مضاعف ؛ نحو : (ابتاع ، واشتد) ، وأما نحو : (انقاد) . . فهو كل فعل خماسي علىٰ وزن (انفعل) معتل العين أو مضاعف ، وقد أعل ؛ نحو : (انجال ، وانهل) ، وأما أصل (اختار) : (اختير) بضم الفوقية وكسر التحتانية ، وأصل (انقاد) : (انقود) بضم القاف وكسر الواو ، واستثقلوا كسرة بعد ضمة علىٰ حرف علة ، فحذفوا الضمة ، ثم نقلوا الكسرة إلىٰ مكانها ، فسلمت الياء من (اختير) كما سلمت في (بيع) ، وانقلبت الواو من (انقود) ياء ؛ لسكونها بعد كسرة ، كما قلبت في (قول) ، فصارا : (اختير ، وانقيد) ، وهـٰذه اللغة ـ أعني : لغة الكسر ـ هي الفصحىٰ ، وأما من يقول في الثلاثي : (بوع ، وقول) . . يقول هنا : (اختور ، وانقود) ـ بضم التاء والقاف ، ومن أشم الفاء من (قيل ، وبيع) . . أشم الثالث من (اختير ، وانقيد) انتهىٰ من « مناهل الرجال » .

قال في « الكردي » : قوله : (مما أعل عينه) أي : بقلبها ألفاً ؛ احترازاً من نحو : (اجتوروا) بتصحيح العين ؛ بمعنىٰ : (تجاوروا) ، فليس فيه إلا الضم مخلصاً ، ومنع قوم إخلاص الضم في نحو : (انقاد ، واختار) ، والجواز هو المشهور .

. . . .

تتمة

أوجب الجمهور ضم الثلاثي المضعف ؛ نحو : (شد ، ومد) ، قال في « التوضيح » : (إن الكسر فيه جائز) ، وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً ، قال في « الألفية » : (من الرجز)

وما لباع قد يرىٰ لنحو حب . . . .

انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

(بابُ الاشتغالِ)

أيِ : اشتغالُ العاملِ عنِ المعمولِ ، وهوَ : أن يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنهُ عاملٌ مشغولٌ عنِ العملِ فيهِ بالعملِ في ضميرِهِ أو مُلابِسِهِ ، لولا ذٰلكَ لعملَ هوَ أو مُناسِبُهُ فيهِ .

---

٥١ ـ (باب الاشتغال)

(**أي**) : باب (**اشتغال العامل**) المؤخر (**عن المعمول**) المقدم بضميره .

قال الكردي : (أشار الشارح بهٰذا التفسير إلىٰ أن « أل » في قول المصنف : « باب الاشتغال » للعهد) انتهىٰ .

(**وهو**) أي : الاشتغال المصطلح عليه عند النحاة : (**أن يتقدم اسم**) معمول ، (**ويتأخر عنه**) أي : عن ذٰلك الاسم المتقدم (**عامل مشغول عن العمل فيه**) أي : في ذٰلك الاسم المتقدم (**بالعمل في ضميره**) أي : في ضمير راجع إلىٰ ذٰلك الاسم السابق ؛ نحو : (زيد ضربته) .

(**أو**) مشغول عن العمل فيه بالعمل في (**ملابسه**) أي : في ملابس ذٰلك الضمير ؛ أي : فيما أضيف إلىٰ ذٰلك الضمير ؛ نحو : (زيداً ضربت غلامه) ، أو (زيداً ضربت أخاه) ، (**لولا ذٰلك**) المذكور من ضميره أو ملابس ضميره موجود . . (**لعمل هو**) أي : ذٰلك العامل المتأخر (**أو مناسبه**) أي : أو مناسب ذٰلك العامل المتأخر ومرادفه (**فيه**) أي : في الاسم المتقدم .

مثال المناسب : نحو : (أهنت زيداً ضربت غلامه) لأن ضرب الغلام من الإهانة ، ونحو : (جاوزت زيداً ، ومررت به) .

وعبارة الكردي : قوله : (**وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل**) أخرج نحو : (ضربته زيداً) لأن العامل لم يتأخر ، ولا الاسم الذي يعود عليه الضمير لم يتقدم ،

والمُرادُ بالعاملِ هنا : ما يجوزُ عملُهُ فيما قبلَهُ .

فليس هٰذا من باب الاشتغال الاصطلاحي ، بل إن نصب (زيد) . . فهو بدل من الهاء ، وعليه خرج : ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[(١)] ، وإن رفع . . فهو مبتدأ ، خبره ما قبله .

قوله : (**مشغول عن العمل فيه**) أي : عن أن يعمل في الاسم المتقدم النصب ، وهٰذا إنما يتمشىٰ علىٰ رأي الجمهور ، وأما الكسائي والفراء . . فيعملان العامل في الاسم المتقدم ، ويجعلان الضمير المشغول به بدلاً منه ؛ أي : من الاسم المتقدم ، قاله صاحب « الإرشاد » .

قوله : (**أو ملابسه**) أي : ملابس ضميره ؛ كما في « التصريح » ، وذٰلك بأن كان مضافاً إليه ؛ أي : إلىٰ ضميره ، كما في : (زيداً ضربت أخاه) ، أو مشتملاً تابعه علىٰ ضميره ؛ كما في : (زيد ضربت رجلاً يحبه) ، أو (هند ضربت رجلاً وأخاها) .

(**والمراد بالعامل هنا**) أي : في باب الاشتغال : (**ما يجوز عمله فيما قبله**) .

قال الحمصي : (لا حاجة إلىٰ ذٰلك ؛ للعلم به مما قبله) .

قال الكردي : (فعلاً كان ذٰلك العامل ؛ كالأمثلة الآتية ، أو ما يعمل عمله ؛ كاسم الفاعل ، نحو : « زيداً أنت ضاربه الآن أو غداً » .

قال ابن الضائع ـ تقدمت ترجمته ؛ بالضاد المعجمة والعين المهملة ، واسمه : علي بن محمد الإشبيلي ـ : ولا يدخل سوى اسم الفاعل ؛ أي : ومثله : أمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ؛ **إذ الصحيح** : أنه لا يفسر المحذوف هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله ، فلا يجوز في : « وجه الأب زيد حسنه » ، ولا في : « زيد ضربكه قبيح » ، و : « زيد عليكه » إلا الرفع ، وكذا صلة « أل » لا تعمل فيما قبل الموصول ؛ نحو : « زيد أنا الضاربه » ، والنعت ؛ نحو :

---

(١) سورة البقرة : (٢٩) .

ثُـمَّ الاسـمُ السَّـابقُ بحسبِ الإعـرابِ علىٰ خمسةِ أقسامٍ : ما يترجَّحُ رفعُـهُ علىٰ نصبِهِ ، وما يترجَّحُ نصبُهُ ، وما يجبُ نصبُهُ ، وما يجبُ رفعُهُ ، وما يستوي فيهِ الأمرانِ ، هـٰكذا ذكـرَهُ النَّحويُّونَ ، وتبعَهُـمُ المُصنِّفُ فشرعَ في بيانها بقولِهِ : (يجوزُ في نحوِ : زيدٌ ضربتُهُ ، . . . .

﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [1] ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، والنعت لا يعمل فيما قبل المنعوت ؛ لمشابهته الصلة في تتميم ما قبلها) .

(ثم الاسم السابق بحسب الإعراب) واعتباره (علىٰ خمسة أقسام) :

القسم الأول : (ما يترجح رفعه علىٰ نصبه) .

(و) **القسم الثاني** : (ما يترجح نصبه) علىٰ رفعه .

(و) **القسم الثالث** : (ما يجب نصبه) .

(و) **القسم الرابع** : (ما يجب رفعه) .

(و) **القسم الخامس** : (ما يستوي فيه الأمران) الرفع والنصب ، ولا مرجح لأحدهما على الآخر ، ولا موجب لأحدهما دون الآخر .

(هـٰكذا) أي : مثل ما ذكرناه وقسمناه (ذكره) وقسمه (النحويون ، وتبعهم المصنف) في هـٰذا التقسيم ، وإلا . . فواجب الرفع ليس من هـٰذا الباب كما سيأتي في موضعه ؛ لأن هـٰذا الباب من المنصوبات ، ولذا ذكروه فيها .

والفاء في قوله : (فشرع) للتفريع ؛ أي : فلأجل تبعيته إياهم شرع (في بيانها) أي : في بيان تلك الأقسام الخمسة (بقوله : يجوز) أي : يترجح ، وفاعله سيأتي ؛ أي : يترجح رفعه ، أي : رفع الاسم السابق على الابتداء (في نحو : زيد ضربته) وهو مثال ما إذا شغل العامل بضمير السابق بلا واسطة .

---

(١) سورة القمر : (٥٢) .

أو) زيدٌ (مررتُ به ، أو) زيدٌ (ضربتُ أخاهُ) أو رجلاً يحبُّهُ (رفعُ « زيدٍ » بالابتداءِ) وهوَ الرَّاجحُ ؛ لعدمِ احتياجِهِ إلىٰ تقديرٍ (فالجملةُ بعدَهُ) في محلِّ رفعٍ علىٰ أنَّها (خبرٌ) له ، والرَّابطُ بينَهُما الضَّميرُ ، وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميَّةٌ ذاتُ وجهَينِ .

(ونصبُهُ بإضمارِ) عاملٍ على الأصحِّ ، ....

(أو) في نحو : (**زيد مررت به**) وهو مثال ما إذا شغل العامل بضمير السابق بواسطة حرف جر .

(أو) في نحو : (**زيد ضربت أخاه**) وهو مثال ما إذا شغل العامل بملابسه ؛ أي : بملابس ضمير السابق .

(أو) في نحو : زيد ضربت (**رجلاً يحبه**) وهو مثال ما إذا شغل بضمير تابعه .

وقوله : (**رفع « زيد » بالابتداء**) وهو فاعل (يجوز) أي : يجوز رفع (زيد) في هٰذه الأنواع الأربعة ، (وهو) أي : رفعه على الابتداء هو (**الراجح**) علىٰ نصبه بعامل محذوف يفسره المذكور ، وإنما ترجح رفعه علىٰ نصبه (**لعدم احتياجه**) أي : احتياج رفعه (**إلىٰ تقدير**) عامل ينصب الاسم السابق ، (**فالجملة**) أي : فجملة العامل المتأخر ؛ يعني : (ضربته) وما (**بعده في محل رفع علىٰ أنها خبر له**) أي : خبر لـ (زيد) الذي هو الاسم السابق ، (**والرابط بينهما**) أي : بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً عنه (**الضمير**) الشاغل للعامل المتأخر ؛ وهو هاء (ضربته) وما بعده .

(**وجملة الكلام**) المركب من الاسم المفرد والجملة الفعلية (**حينئذ**) أي : حين إذ قلنا : (والجملة الفعلية خبر له) . . (**اسمية**) لتصدرها بالاسم (**ذات وجهين**) أي : اسمية الصدر ؛ لكون المبتدأ فيها اسماً مفرداً ، فعلية العجز لكون خبرها جملة فعلية ، (**و**) يجوز (**نصبه**) معطوف علىٰ قوله : (يجوز رفعه) أي : نصب الاسم السابق الذي هو زيد (**بإضمار**) أي : بتقدير (**عامل**) ناصب له علىٰ أنه مفعول به (**على الأصح**) متعلق بـ (نصبه) .

موافقٍ للمذكورِ لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقطْ ، مُقدَّمٍ على الاسمِ إلَّا لمانعٍ فيُقدَّرُ في المثالِ الأوَّلِ : . . . .

وقوله : (**موافق**) صفة لـ (عامل) ، ففي الكلام تقديم وتأخير ، وحق الكلام أن يقال : ويجوز نصبه على الأصح بعامل موافق (**للمذكور**) أي : للعامل المذكور بعده (**لفظاً ومعنىً**) جميعاً ؛ نحو : (ضربت زيداً ضربته) ، (**أو**) موافق له (**معنىً فقط**) دون اللفظ ؛ نحو : (أهنت زيداً ضربت أخاه) لأن ضرب أخيه إهانة له .

قوله : (**على الأصح**) أي : خلافاً للفراء والكسائي في أن نصبه بالعامل المذكور بعده . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (ومقابل الأصح : قول الكسائي : النصب بالفعل الظاهر المؤخر علىٰ كونه ملغىً غير عامل في الضمير ، **ورد** : بأن الضمير قد لا يتعدىٰ إليه إلا بحرف الجر ، فكيف يلغىٰ وينصب الظاهر وهو لا يتعدىٰ إليه أيضاً إلا بحرف ؟! وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السببي ؛ لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة ، نحو : « زيد ضربت غلام رجل يحبه » ، وقال الفراء : الفعل عامل في الاسم والضمير معاً ، **ورد** : بلزوم تعدي المتعدي لواحد إلى اثنين وهٰكذا ، وهو خرم للقواعد ، وقيل غير ذٰلك) انتهىٰ منه .

وقوله : (**مقدم**) صفة ثانية لـ (عامل) ، والتقدير : ويجوز نصبه بعامل مقدر موافق للمذكور ، ومقدم ذٰلك العامل المقدر (**على الاسم**) السابق (**إلا لمانع**) يمنعه من التقديم ؛ كالحصر ، أو كون الاسم السابق مما يلزم الصدارة ؛ نحو : (أيهم ضربته) ، و(رب صالح لقيته) ، أو لأنه يلزم علىٰ تقديمه الفصل بين (أما) والفاء ؛ نحو : (أما زيداً فضربته) ، ومنه : (وأما ثمود فهديناهم) في قراءة النصب . اهـ « عليمي » وكذا في « الكردي » .

والفاء في قوله : (**فيقدر في المثال الأول**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه يجوز نصبه بعامل مقدر ، فأردت بيان كيفية تقديره . .

(ضربتُ) فيُقالُ : (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) لعدمِ المانعِ مِنْ ذٰلكَ ، (و) في الثَّاني : (جاوزتُ) فيُقالُ : (جاوزتُ زيداً مررتُ به) إذ لا يصلُ (مررتُ) إلى الاسمِ بنفسِهِ ، (و) في الثَّالثِ : (أهنتُ) فيُقالُ : (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاهُ ، أو رجلاً يحبُّهُ) لأنَّ مَنْ ضربَهُ . . فقد أهانَ زيداً ، فالاسمُ في هٰذهِ الأمثلةِ منصوبٌ بعواملَ مُضمرةٍ (واجبةِ الحذفِ) لأنَّ المذكورَ عوضٌ عنِ المُقدَّرِ ، فلا يُجمَعُ بينَهُما ، (فلا موضعَ للجملةِ) الَّتي هيَ (بعدَهُ) مِنَ الإعرابِ ؛ لكونها مُفسِّرةٌ ، وجملةُ الكلامِ حينئذٍ فعليَّةٌ ، . . . . . .

فأقول لك : يقدر في المثال الأول قبل الاسم السابق : (« **ضربت** » ، **فيقال**) في تقديره : (**ضربت زيداً ضربته ؛ لعدم المانع من ذٰلك**) أي : من تقديره قبل الاسم السابق .

(و) يقدر (**في**) المثال (**الثاني** : « **جاوزت** ») لأنه مرادف لمررت في المعنىٰ (**فيقال : جاوزت زيداً** مررت به) وإنما قدرنا : (جاوزت) بدل (مررت) ، (**إذ لا يصل**) لفظ (**مررت إلى الاسم**) السابق ، ولا يتعدىٰ إليه (**بنفسه**) لأن (مررت) فعل لازم .

(و) يقدر (**في**) المثال (**الثالث** : « **أهنت** ») لأن الإهانة لازمة لضرب الأخ عادة ، (**فيقال : أهنت زيداً ضربت أخاه ، أو**) ضربت (**رجلاً يحبه**) وإنما قدرنا : (**أهنت**) مع أنه ليس بمعنىٰ ضربت (**لأن مَن ضربه**) أي : ضرب أخا زيد ، أو من يحبه . . (**فقد أهان زيداً ، فالاسم في هٰذه الأمثلة**) كلها (**منصوب بعوامل مضمرة**) أي : مقدرة (**واجبة الحذف**) وإنما وجب حذفها (**لأن**) العامل (**المذكور عوض عن المقدر ، فلا يجمع بينهما**) أي : بين المقدر والمذكور ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه في كلامهم ، (**فلا موضع**) ولا محل (**للجملة التي هي**) مذكورة (**بعده**) أي : بعد ذٰلك العامل المقدر (**من الإعراب ؛ لكونها**) أي : لكون الجملة المذكورة (**مفسرة**) ودالة علىٰ ذٰلك المقدر ، (**وجملة الكلام**) أي : جملة العامل المقدر (**حينئذ**) أي : حين إذ نصب الاسم السابق بعامل مقدر جملة (**فعلية**)

ومحلُّ جوازِ الوجهَينِ : صلاحيَّةُ الاسمِ السَّابقِ للابتداءِ بِهِ ؛ كما مرَّ ، فإن لَمْ يصلحْ ؛ كما في نحوِ : (رجلاً أكرمتُهُ) . . تعيَّنَ نصبُهُ ، خلافاً للفارسيِّ .

(ويترجَّحُ النَّصبُ) على الرَّفعِ (في نحوِ : زيداً اضربْهُ) أو لا تضرِبْهُ ، ممَّا الفعلُ المشغولُ ذو طلبٍ ولو بصيغةِ الخبرِ ، . . . .

لتصدرها بالفعل ؛ وهو العامل المقدر ، (**ومحل جواز الوجهين**) في الاسم الاسم السابق ؛ الرفع على الابتداء ، والنصب على المفعولية لعامل مقدر : (**صلاحية الاسم السابق للابتداء به**) لكونه معرفة ، وذٰلك الصالح للابتداء كائن (**كما مر**) أي : كالذي مر من الأمثلة في النوع الأول من الخمسة ؛ وهو وجه الرفع ، (**فإن لم يصلح**) الاسم السابق للابتداء لكونه نكرة ، وذٰلك الذي لا يصلح للابتداء به (**كما**) أي : كائن كما ؛ أي : كالاسم السابق (**في نحو**) قولك : (**رجلاً أكرمته**) .

قوله : (**تعين نصبه**) على المفعولية لعامل مقدر ؛ لعدم صلاحيته للابتداء به ، وذٰلك ـ أي : تعين نصبه ـ يخالف (**خلافاً لـ**) ما قاله أبو علي (**الفارسي**) اسمه : الحسن بن محمد ، وقد تقدمت ترجمته .

قال العليمي : (فإنه قال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[1] : إنه منصوب علىٰ شريطة التفسير ، ووافقه البدر ابن مالك ، وأيد بعضهم ذٰلك : بأن من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب ، وهو لا يصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، فتأمله) انتهىٰ منه باختصار .

(**ويترجح النصب على الرفع في نحو : زيداً اضربه**) من أنواع الطلب ، وهو الأمر (**أو**) نحو : زيداً (**لا تضربه**) من أنواع النهي (**مما الفعل**) أي : من التركيب الذي الفعل (**المشغول**) فيه (**ذو طلب**) أي : بنفسه أو بغيره ، ولا فرق بين طلب الفعل أو الترك (**ولو**) كان ذٰلك الطلب (**بصيغة الخبر**) نحو : (**زيداً غفر الله له**) ، أو (**لا**

---

(١) سورة الحديد : (٢٧) .

وإنَّما رُجِّحَ (للطَّلبِ) الواقعِ بعدَ الاسمِ ؛ إذ في الرَّفعِ الإخبارُ بالطَّلبِ عنِ المُبتدَأ ، وهوَ خلافُ القياسِ ، بل منعَهُ بعضُهُم ، وأَوَّلَ ما وردَ مِنْ ذٰلكَ ، وإنَّما وجبَ الرَّفعُ في نحوِ : (زيدٌ أَحْسِنْ به) . . . .

يعذبه) ، ومثله : نحو قولهم : (الأولاد ترضعهم الوالدات) ، (**وإنما رجح**) النصب على الرفع (**للطلب**) أي : لدلالة الفعل المشغول على الطلب (**الواقع**) ذٰلك الفعل (**بعد الاسم**) السابق .

وقوله : (**إذ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ**) علة الترجيح النصب على الرفع ، (**وهو**) أي : الإخبار بالطلب عن المبتدأ (**خلاف القياس**) أي : مخالف لقياس ما وقع في الكلمات ؛ إذ ليس في كلامهم الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح الحكم بها على المبتدأ ، (**بل منعه**) أي : منع الإخبار بالجملة الطلبية (**بعضهم**) أي : بعض علماء العربية ؛ لعدم استقراره خارجاً .

قال العليمي : (وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه . . فإلحاقه بالمتفق عليه أولىٰ وإن كان منشأ المنع : التباس الخبر القابل للإنشاء بخبر المبتدأ ؛ علىٰ ما مر في « باب المبتدأ والخبر ») انتهىٰ منه .

(**وأول**) ذٰلك البعض (**ما ورد**) علىٰ ألسنة بعضهم (**من ذٰلك**) أي : من الإخبار عن المبتدأ بالطلب ؛ أي : بتقدير القول ، كقولك : (زيد مقول فيه اضربه) ، (**وإنما وجب الرفع**) على الابتداء (**في نحو : زيد أحسن به**) مما ظاهره الإخبار عن المبتدأ بالطلب ، وهٰذا الكلام جواب سؤال مقدر تقديره : لم منعتم الإخبار بالطلب عن المبتدأ ، فإنه ورد في كلام فصحاء العرب ؛ كقولهم : (زيد أحسن به) كما لا يخفىٰ ؟!

لٰكن هٰذا السؤال لا يتجه ؛ أي : لا يصح حجة علىٰ صحة الإخبار بالطلب

لأنَّ الضَّميرَ في محلِّ رفعٍ ، (و) أمَّا (نحوُ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾) فإنَّما أجمعَتِ القرَّاءُ السَّبعةُ على الرَّفعِ فيهِ مَعَ أنَّ الفعلَ ذو طلبٍ ؛ . . . .

عن المبتدأ ؛ لأن (أفعل) في التعجب لا يدل على الطلب ؛ كما ذكره بقوله : (**لأن الضمير**) فيه ، أي : في قوله : أحسن به (**في محل رفع**) على الفاعلية لـ (أحسن) ، وزيدت الباء ؛ لإصلاح اللفظ ، أي : لرفع قبح إسناد ما ظاهره الطلب إلىٰ ضمير الغائب ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلت : (الضمير في محل نصب) لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « لأن الضمير في محل رفع » أي : وليس فيه معنى الطلب بل هو إنشاء مدح ، فهو في معنىٰ : ما أحسن زيداً) انتهىٰ منه .

قوله : (**وأما نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾)[1] هٰذا جواب سؤال مقدر تقديره : أنه يرد علىٰ كون النصب راجحاً قبل الفعل الطلبي لزوم إجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح ، وهو وإن لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداً ، فتقرير الجواب ظاهر .

هٰذا ؛ وذكر السعد التفتازاني عند قوله : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ . . . ﴾ الآية[2] : أنه لا يمتنع إجماع القراء علىٰ أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾[3] ؛ لأن المختار : (جمعت الشمس) لكون الفاعل مؤنثاً مجازياً بلا فاصل . انتهىٰ « عليمي » .

(**فإنما أجمعت القراء السبعة على الرفع فيه**) أي : في نحو قوله : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ (**مع أن الفعل**) فيه (**ذو طلب**) وهو جملة (فاقطعوا) أي : وإنما أجمعوا

---

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

(٢) سورة آل عمران : (٣٠) .

(٣) سورة القيامة : (٩) .

لأنَّهُ (مُتأوَّلٌ) عندَ سيبويهِ علىٰ حذفِ الخبرِ والمُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليهِ مُقامَهُ ، والتَّقديرُ : ممَّا يُتلىٰ عليكُم حكمُ السَّارقِ والسَّارقةِ ، ثُمَّ استُؤنِفَ الحكمُ ، وذٰلكَ لأنَّ الفاءَ لا تدخلُ عندَهُ في الخبرِ في نحوِ هٰذا ، . . . .

على الرفع ؛ أي : علىٰ رفع الاسم السابق فيه ، ولم يقرؤوا بالنصب فيه (**لأنه**) أي : لأن هٰذا القول (**متأول**) أي : محمول (**عند سيبويه علىٰ حذف الخبر والمضاف**) وهو لفظ (حكم) .

(**وإقامة المضاف إليه مقامه**) وهو لفظ (والسارق والسارقة) مقامه ؛ أي : مقام المضاف المذكور ، (**والتقدير**) أي : وتقدير الكلام : (**مما يتلىٰ عليكم**) أيها الأمة في الكتاب العزيز (**حكم السارق والسارقة ، ثم**) بعد ما سمعتم ما يتلىٰ عليكم (**استؤنف**) بيان ذٰلك (**الحكم**) بقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [1] .

قوله : (**ثم استؤنف الحكم**) هٰذا إشارة إلىٰ أن الفاء استئنافية لا عاطفة ؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وإذا كان مستأنفاً . . لم تكن الآية من الاشتغال ؛ لأن جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرىٰ .

وشرط الاشتغال : أن يكون الفعل المشتغل بالضمير ؛ بحيث لو لم يشتغل به . . عمل في الاسم السابق انتهىٰ « عليمي » .

(**وذٰلك**) أي : اختيار الرفع في ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ ، وجعل الفاء استئنافية اختيار سيبويه (**لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هٰذا**) المذكور من قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ أي : في هٰذا المذكور ونحوه مما لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته فعل أو ظرف انتهىٰ « س » .

وقال الكردي : (مما كان المبتدأ فيه « أل » احترز عن نحو : الذي يأتيني فله درهم) انتهىٰ .

---

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

ومثلُهُ : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا ﴾ .

وفسر الشارح ذلك النحو بقوله : (ومثله) أي : ومثل هٰذا المذكور هنا في الحكم المذكور فيه قوله : (﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا) كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ . . . ﴾[1] ، هٰذه الآية الأخيرة في سورة (النور) ، والأولى التي ذكرها المصنف في المتن في سورة (المائدة) .

وهٰذا التأويل المذكور مذهب سيبويه ، فاقتصار الشارح علىٰ مذهبه فيه قصور ؛ لأنه يوهم أن غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح ؛ وهو الرفع .

وقال المبرد : (الفاء في ﴿ فَٱقْطَعُوٓا ﴾[2] لمعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره ؛ كما تدخل جواب الشرط ، والمعنىٰ عليه : إن سرقا . . فاقطعوا أيديهما ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذٰلك ما أشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

فعلىٰ قولي سيبويه والمبرد : ليست الآية من الاشتغال ، فالرفع على الابتداء عندهما واجب ، والخبر علىٰ قول سيبويه محذوف ؛ وهو : (مما يتلىٰ عليكم) ، وعلىٰ قول المبرد مذكور ؛ وهو : (فاقطعوا) .

وقال أبو علي الفارسي : (من جعل الفاء زائدة . . أجاز النصب في « زيداً فاضربه ») ، وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة (والسارق والسارقة) في سورة (المائدة) بالنصب .

وقال عبد الله بن محمد بن السيد ـ بكسر السين وسكون الياء ـ وطاهر بن أحمد بن بابشاذ : (يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم بالأمر ؛ كهٰذه الآية ، أعني :

---

(١) سورة النور : (٢) .

(٢) سورة المائدة : (٣٨) .

(و) يترجَّحُ أيضاً (في نحوِ : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾) بعدَ : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ ....

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ ﴾ [1] ، ونحوها ؛ كقوله : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾ [2] ؛ لشبهه بالشرط في العموم والإبهام .

ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر ؛ كـ « زيداً اضربه » لعدم مشابهته بالشرط) انتهىٰ من « التصريح » .

فائدة غريبة

لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوىٰ من المرأة قدم (السارق) هنا ، ولما كان الزنا يفعل بالشهوة وكانت المرأة أكثر شهوة من الرجل قدمت (الزانية) على (الزاني) في سورة (النور) انتهىٰ من « الحدائق » .

❁ ❁ ❁

(ويترجح) النصب على الرفع (أيضاً) أي : كما ترجح في (زيداً اضربه) فيما سبق (في نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [3] بعد ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾) [4] ، والجار والمجرور في قوله : (في نحو : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾) متعلق (يترجح) ، وكلمة (أيضاً) متأخرة عنه في المعنىٰ .

والتقدير : ويترجح النصب على الرفع في نحو قوله : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ الواقع بعد ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ أيضاً ؛ أي : كما ترجح النصب في نحو قولهم :

---

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

(٢) سورة النور : (٣) .

(٣) سورة النحل : (٥) .

(٤) سورة النحل : (٤) .

مِمَّا الاسمُ السَّابقُ واقعٌ بعدَ عاطفٍ له علىٰ جملةٍ فعليَّةٍ ، ولَمْ يُفصَلْ ذٰلكَ العاطفُ بـ (أمَّا) ، وإنَّما رُجِّحَ (للتَّناسبِ) بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بعطفِ جملةٍ فعليةٍ علىٰ مثلِها ، وهوَ أَولىٰ مِنَ التَّخالفِ ، . . . .

(زيداً اضربه) المذكور قبل قوله : (وأما نحو : ﴿ وَٱلسَّارِقُ . . . ﴾)[1] لأجل الطلب الواقع بعده ، حالة كون ذٰلك النحو (**مما**) أي : من التركب الذي (**الاسم السابق**) الذي هو الأنعام (**واقع**) فيه (**بعد عاطف له**) أي : للاسم السابق (**علىٰ جملة فعلية**) وهي جملة : (خلق الإنسان) ، (**و**) الحال أنه (**لم يفصل ذٰلك العاطف**) وهو الواو في قوله : (والأنعام) عما قبله (**بـ « أما »**) ، **وإنما رجح**) النصب على الرفع : (**للتناسب بين المعطوف**) وهو قوله : (والأنعام) ، (**والمعطوف عليه**) وهو قوله : (خلق الإنسان) ، (**بعطف جملة فعلية علىٰ**) جملة فعلية (**مثلها**) في كونها فعلية ، (**وهو**) النصب ؛ أي : نصب (الأنعام) في هٰذه الآية (**أولىٰ**) من رفعه ؛ حذراً (**من التخالف**) بين المتعاطفين في الإعراب : الآية الأولىٰ : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ ، والثانية : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾ ، وترتيب الآيتين هٰكذا :

﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[2] .

فجملة : (والأنعام خلقها لكم) معطوفة علىٰ جملة قوله : (خلق الإنسان . . .) إلىٰ آخره ، والمعطوف عليه : (خلق الإنسان) ، والمعطوف : (والأنعام خلقها) ، ولم يفصل العاطف عما قبله بـ (أما) بأن يقال : (وأما الأنعام خلقها لكم) .

قوله : (**بعد عاطف له**) أي : للاسم السابق ، وفيه مسامحة ؛ إذ المعطوف عليه إنما هو الجملة الفعلية كما يأتي قريباً .

---

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

(٢) سورة النحل : (٤ ـ ٥) .

فإن فُصِلَ عمَّا قبلَهُ بـ (أمَّا) نحوُ : (قامَ زيدٌ ، وأمَّا عمرٌو . . فأكرمتُهُ) . . ترجَّحَ الرَّفعُ ؛ لأنَّ (أمَّا) تقطعُ ما بعدَها عمَّا قبلَها ، . . . .

وأطلق العاطف أيضاً ولم يقيده بالواو ، فشمل : الواو والفاء و(ثم) و(أو) ، وليست هـٰذه مرادة هنا ، بل الواو فقط .

قوله : (**علىٰ جملة فعلية**) أي : مصدرة بفعل ؛ وهي قوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾(١) ، وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول ؛ لأنها بمنزلة الفعل ؛ نحو : (مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها) ، بخلاف الرافعة للفاعل فقط ، واستثنىٰ سيبويه من الجملة الفعلية : التعجبية ؛ نحو : (أحسن بزيد وعمرو يضربه) لكون فعل التعجب ـ لجموده وتجرده عن العوارض ـ لاحقاً بالأسماء . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**فإن فصل**) ذٰلك العاطف (**عما قبله بـ « أما »**) أي : بذكر (أما) بعدها (**نحو**) قولك : (« **قام زيد وأما عمرو فأكرمته** » . . **ترجح الرفع**) على النصب (**لأن « أما » تقطع ما بعدها عما قبلها**) لأنها من أدوات الصدارة . انتهىٰ « كردي » .

وقال العليمي : (لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام ، فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله ، **فإن قيل** : فلم ترجح رفعه ؟

قيل : لعدم احتياجه إلى التقدير .

وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد « أما » : أن الواو الداخلة عليها للاستئناف ، فلا معنىٰ لرعاية التناسب معها ، ومحل اختيار الرفع : ما لم يوجد مرجح النصب ؛ نحو : « وأما زيداً فأكرمه » ، وإلا استوى الأمران ؛ لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لأحدهما عند بعض ، أو ترجيح النصب ؛ لسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبراً عند آخر .

---

(١) سورة النحل : (٤) .

(وحتَّىٰ ، ولـٰكنْ ، وبل) كالعاطفِ ؛ نحوُ : (ضربتُ القومَ حتَّىٰ زيداً ضربتُهُ) . . . . . .

وفي حكم « أما » : « إذا » الفجائية ؛ نحو : « رأيت عبد الله وإذا زيداً يضربه عمرو » ، فإن « إذا » من أدوات الابتداء ، وهي تقطع ما بعدها عما قبلها ، فلا تطلب المشاكلة بينهما) .

(و) حكم (حتى) الابتدائية (و« لـٰكن ») العاطفة (و« بل ») العاطفة (**كالعاطف**) أي : كحكم العاطف المذكور فيما قبل ؛ وهو الواو ، في ترجح نصب ما بعدها .

قال العليمي : (إنما قال « كالعاطف » لأن المعطوف بهـٰذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً ، وهو هنا جملة ، فجعلت هـٰذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه ، قاله في « التصريح ») انتهىٰ منه .

وإنما قيدنا (حتى) الابتدائية ؛ لأن (حتى) العاطفة لا يعطف بها إلا المفردات لا الجمل ، فهي هنا حرف ابتداء ، لـٰكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شبهت بالعاطفة ، فأعطي تاليها ما أعطي تالي الواو . انتهىٰ .

مثال (حتىٰ) : (**نحو : ضربت القوم حتىٰ زيداً ضربته**) أي : و(ما رأيت زيداً لـٰكن عمراً رأيت أباه) ، و(ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته) .

قال العليمي : (قوله : « ضربت القوم حتىٰ زيداً ضربته » هـٰذا المثال صريح في أن المنصوب بعد « حتىٰ » منصوب بفعل مقدر ، لا معطوف على المنصوب قبلها ، خلافاً لما مر جوابه في قوله : (من الرجز)

. . . . والزاد حتىٰ نعله ألقاها

من أنه نصب الفعل بالعطف ، قاله اللقاني .

قال الشهاب القاسمي : قد يجاب : بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر ؛ لإمكان حمل « ألقاها » على التوكيد لقوله : « ألقى الصحيفة » ، ولا كذٰلك هنا) .

قالَهُ في « الأوضحِ » .

(و) يترجَّحُ أيضاً في (نحوِ : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾ ، وما زيداً رأيتُهُ) ممَّا الاسمُ السَّابقُ واقعٌ بعدَ شيءٍ يغلبُ دخولُهُ على الفعلِ ؛ كـ (إن ، ولا) النَّافيتَينِ ، و(حيثُ) مُجرَّدةً مِنْ (ما) نحوُ : (حيثُ زيداً تلقاهُ . . فأكرمْهُ) ، وإنَّما رُجِّحَ (لغلبةِ) وقوعِ (الفعلِ) بعدَ همزةِ الاستفهامِ و(ما) النَّافيةِ .

(قاله) أي : قال المصنف ما ذكر من أن (حتىٰ) و(لـٰكن) و(بل) كالعاطف (في « الأوضح ») .

(ويترجح) النصب (أيضاً) أي : كما ترجح فيما سبق (في نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾[1] ، و« ما زيداً رأيته » ، مما) أي : التركيب الذي (الاسم السابق) فيه (واقع بعد شيء يغلب) ويكثر (دخوله على الفعل ؛ كـ « إن ، ولا » النافيتين) نحو : (إن زيداً ضربته إلا تأديباً) ، و(لا زيداً ضربته ولا عمراً) ، (و) كـ (حيث) حالة كونها (مجردة من « ما ») الزائدة ؛ لأنها حينئذ تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها غالباً إلا فعل ، فإن اقترنت بـ (ما) . . صارت أدوات شرط واختصت بالفعل .

وعبارة الكردي : قوله : (و« حيث » مجردة من « ما ») وإلا فهو من واجب النصب لا راجحه ؛ لأن « حيثما » من أدوات الشرط ، وهي مختصة بالفعل) انتهىٰ .

مثالها : (نحو : « حيث زيداً تلقاه فأكرمه » ، وإنما رجح) النصب على الرفع في هـٰذه الحالة (لغلبة) وكثرة (وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام و« ما » النافية) أي : و(إن ، ولا ، وحيث) المذكورات ، وإنما خص الشارح همزة الاستفهام و(ما) النافية بالذكر هنا ؛ لأنهما المذكوران في المتن ، وإلا فما بعدهما مثلهما في العلة المذكورة . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة القمر : (٢٤) .

نعم ؛ إن فُصِلَ بينَ الاسمِ والهمزةِ بغيرِ ظرفٍ ؛ نحوُ : (أأنتَ زيدٌ تضربُهُ ؟!) . . فالمختارُ : الرَّفعُ .

ويترجَّحُ النَّصبُ أيضاً إذا وقعَ الاسمُ السَّابقُ جواباً لاستفهامٍ منصوبٍ ؛ . . . .

قال العليمي : (وإنما لم يجب دخول همزة الاستفهام على الأفعال كباقي أخواتها ؛ لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في الأمهات) انتهىٰ .

(**نعم ؛ إن فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف**) أي : وجار ومجرور (**نحو : « أأنت زيد تضربه »** . . **فالمختار : الرفع**) خلافاً للأخفش ، فـ (أنت) عنده : فاعل فعل مقدر ، و(زيداً) : منصوب به ، وأما الفصل بالظرف . . فحكم الاستفهام باق معه ؛ نحو : (أكل يوم زيداً تضربه ؟!) ، و(أفي الدار عمراً تهينه ؟!) ، **فالراجح** : النصب معه . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، وهـٰذا مبني علىٰ أن (أنت) مبتدأ ؛ كما هو رأي سيبويه ، ورجح الأخفش النصب ، وهو مبني علىٰ قوله : (إن الضمير فاعل فعل محذوف ، وانفصل بعد حذفه) انتهىٰ منه .

(**ويترجح النصب أيضاً**) أي : كما ترجح فيما سبق (**إذا وقع الاسم السابق جواباً لاستفهام منصوب**) أي : لتتوافق جملتا الجواب والاستفهام في الفعلية ، وأما إذا كان جواباً لاستفهام مرفوع ؛ نحو : (أيهم ضربته) برفع (أيهم) . . فالرفع في الجواب هو الراجح ؛ ليتطابق في الاسمية . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**ويترجح النصب أيضاً**) أي : ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية .

قوله : (**منصوب**) بالجر ، صفة لـ (استفهام) ، أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً ؛ نحو : (أيهم ضربته) برفع (أي) . . فإنك تجيب بالرفع ؛ ليطابق الجواب السؤال في الاسمية انتهىٰ « عليمي » .

كـ (زيداً ضربتُهُ) جواباً لِمَنْ قالَ : (أيُّهُم ضربتَ ؟) ، أو (مَنْ ضربتَ ؟) ، أو كانَ رفعُهُ يُوهِمُ أنَّ الفعلَ المُشتغِلَ بالضَّميرِ صفةٌ لِمَا قبلَهُ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، وإنَّما لَمْ يُتوهَّمْ ذٰلكَ مَعَ نصبِهِ ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تعملُ في الموصوفِ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً ؛ كما أشرنا إلىٰ ذٰلكَ أوَّلَ البابِ .

ومثال ذٰلك : (كـ « **زيداً ضربته** » **جواباً لمن قال**) لك : (« **أيهم ضربت ؟** » ، **أو** « **من ضربت ؟** ») .

وقوله : (**أو كان رفعه**) معطوف علىٰ قوله : (إذا وقع الاسم السابق) أي : ويترجح النصب إذا كان رفعه ؛ أي : رفع الاسم السابق (**يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله**) وهو الاسم السابق .

مثال ذٰلك : (**نحو** : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[1] ، **وإنما لم يتوهم ذٰلك**) أي : كون الفعل المشتغل صفة لما قبله (**مع نصبه**) أي : نصب الاسم السابق ؛ أي : مع نصب (كل) على المفعولية لفعل محذوف يفسره (خلقنا) ، ويمتنع جعله ؛ أي : جعل الفعل المشتغل بالضمير صفة لـ (كل شيء) ؛ (**لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ كما أشرنا إلىٰ ذٰلك**) أي : إلىٰ أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً في (**أول**) هٰذا (**الباب**) أي : باب الاشتغال بقولنا ثَم .

قوله : (**أو كان رفعه يوهم**) إنما قال : (يوهم) دون (يلبس) لأن الرفع لا يستلزم اللبس ؛ لأنه يمكن رفع اللبس بقرينة ، وترجح النصب ؛ لإغنائه عن تكلف القرينة ، ولو كان في الرفع لبس . . لوجب النصب كما لا يخفى . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾) ، قال في « التصريح » : (لأنه إذا رفع « كل » . . احتمل أن يكون « خلقنا » : خبراً له ، فيكون المعنىٰ علىٰ عموم

---

(١) سورة القمر : (٤٩) .

خلق الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً ؛ كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

ويحتمل أن يكون « خلقنا » : صفة لـ « شيء » ، و« بقدر » : خبر « كل » ، والتخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالىٰ ، وهو مذهب المعتزلة) هٰذا انتهى . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قوله : (**لأن الصفة**) أي : فيجب كون (خلقنا) ليس بصفة حتىٰ يصح تفسيره للعامل ، فنحو قولك : (كل رجل ضربته في الدار) إن علقت (في الدار) بـ (ضربته) . . صح أيضاً فيه الاشتغال ، وإن علقته بمحذوف مخبر به . . امتنع ؛ لأن الجملة الفعلية حينئذ صفة لـ (شيء) .

قوله : (**وما لا يعمل لا يفسر عاملاً**) أي : في باب المنصوبات علىٰ شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن العامل المضمر ، أما المرفوعات علىٰ شريطته . . فيصح لما يعمل فيها أن يفسر عاملاً ؛ كما صرح به الدماميني في « شرح المغني » انتهىٰ .

قوله : (**كما أشرنا إلىٰ ذٰلك**) أي : إلىٰ قولنا هنا : (وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

قوله : (**أول الباب**) أي : بقولنا هناك : (والمراد بالعامل هنا : ما لا يجوز عمله فيما قبله) .

ثم بعدما فرغ من ترجح النصب . . شرع في بيان حالات يجب فيها نصب الاسم السابق فقال : (**ويجب النصب**) أي : نصب الاسم السابق بعامل لا يظهر ، موافق للظاهر في المعنىٰ أو مقارب له (**إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ؛**

كما إذا وقعَ بعدَ أداةِ شرطٍ ، كما في (نحوِ : إن زيداً لقيتَهُ . . فأكرمْهُ) ومتىٰ عمراً تلقَهُ . . فأحسنْ إليهِ ، أو أداةِ تحضيضٍ ؛ كما في نحوِ : ألَّا عمراً أهنتَهُ ، (وهلَّا زيداً أكرمتَهُ) ، أو أداةِ استفهامٍ غيرِ الهمزةِ ؛ . . . .

كما إذا وقع بعد أداة شرط ؛ كما في نحو قولهم : **(إن زيداً لقيته . . فأكرمه)** ، قال في « التسهيل » : (وقد يضمر مطاوع الظاهر ويرفع السابق) انتهىٰ ؛ أي : يقدر فعل مطاوع لفظي للفعل العامل في الضمير ، فيرفع الاسم السابق بالفاعلية لذٰلك الفعل المقدر ، ثم ذٰلك المقدر علىٰ قسمين : إما مطاوع لفظي للعامل المذكور ؛ كقوله : (من الكامل)

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذٰلك فاجزعي

أي : إن هلك منفس ؛ أي : مال نفيس ، وهو ؛ أي : (هلك) مطاوع لـ (أهلكت) من لفظه .

وإما معنوي ؛ كقوله : (من الطويل)

أتجزع أن نفس أتاها حمامها . . . .

أي : أتجزع إن هلكت نفس ، وهو مطاوع لمعنىٰ (أتاها حمامها) لأنه بمعنىٰ : أهلكتها حمامها ، **والحمام** ـ بالكسر ـ : الموت ، فهو مؤنث معنوي . انتهىٰ « كردي » .

(و) نحو : **(متىٰ عمراً تلقه . . فأحسن إليه)** ، **فإن قلت** : ما وجه الجزم في (تلقه) مع أنه ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعلَ شرط ؟

قلت : إنه مفسر للمجزوم ، فأعطي حكمه . انتهىٰ « ياسين » .

(**أو**) كما إذا وقع بعد (**أداة تحضيض ؛ كما في نحو : ألا عمراً أهنته**) بتشديد (ألا) ، (و) نحو : (**« هلا زيداً أكرمته »** ، **أو**) كما إذا وقع بعد (**أداة استفهام غير الهمزة**) .

وإنما استثنى الهمزة من أدوات الاستفهام ؛ لعدم اختصاصها بالفعل ، وقد مر

نحوُ : (هل زيداً حدَّثتَهُ ؟) ، وإنَّما وجبَ (لوجوبِهِ) أي : لوجوبِ وقوعِ الفعلِ بعدَ هٰذهِ الأدواتِ ، فلو جازَ الرَّفعُ . . لخرجَتْ عنِ اختصاصها بالأفعالِ ، وصرَّحَ في « الأوضحِ » : بأنَّ أدواتِ الاستفهامِ ـ أي : غيرِ الهمزةِ ـ وأدواتِ الشَّرطِ . . لا يقعُ الاشتغالُ بعدَهُما إلَّا في الشِّعرِ ، . . . .

الكلام عليها في ترجح النصب وغيرها ؛ كـ (هل ، ومتىٰ ، وأين) ، (**نحو : هل زيداً حدثته ؟**) خصها بالتمثيل ؛ لما فيها من الخلاف ، فإن الكسائي يجيز أن يليها اسم بعده فعل ؛ نحو : (قل زيد قام) ، فلا يجب النصب ، بل يترجح ، خلافاً لسيبويه . انتهىٰ « كردي » .

(**وإنما وجب**) نصب الاسم السابق بعد هٰذه الأدوات (**لوجوبه ؛ أي : لوجوب وقوع الفعل بعد هٰذه الأدوات**) المذكورة ، (**فلو جاز الرفع**) في الاسم السابق على الابتدائية لا على الفاعلية ؛ فإنه يجوز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر : إما لفظي ؛ كما في قوله :

لا تـجـزعـي إن مـنـفـس أهـلـكـتـه . . . .

في رواية رفع (منفس) أي : إن هلك منفس . . . إلىٰ آخر ما مر آنفاً . . (**لخرجت**) هٰذه الأدوات (**عن اختصاصها بالأفعال**) بوقوع الاسم المرفوع على الابتداء بعدها .

(**وصرح**) المصنف (**في « الأوضح » : بأن أدوات الاستفهام ـ أي : غير الهمزة ـ وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر**) ، استشكله اللقاني بقوله تعالىٰ : (وأما ثمود فهديناهم) بنصب (ثمود) ، فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده ، ولفظ (أما) من أدوات الشرط كما لا يخفىٰ .

وقال الشهاب القاسمي : (**يجاب عنه** : باستثناء ذٰلك ؛ بدليل : أن الفعل الذي يشترط أن يليها هو جواب الشرط ، وشرط « أما » محذوف ، وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب « أما » فيما قبلها إذا كان من بعض أجزاء الجزاء ؛ كما بينوه في « مبحث أما » ، فانظره) .

إلَّا إذا كانَتْ أداةُ الشَّرطِ (إذا) مُطلَقاً ، أو (إن) والفعلُ ماضٍ . . فيقعُ في الكلامِ .

(ويجبُ الرَّفعُ) على الابتداءِ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ ما يختصُّ بالابتداءِ ؛ كـ (إذا) الفجائيَّةِ ، كما (في نحوِ : خرجتُ ؛ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو) لأنَّ (إذا) الفجائيَّةَ لا يليها إلَّا مُبتدَأٌ أو خبرٌ ؛ نحوُ : . . . .

ويحتمل أنه جرىٰ علىٰ أن (أما) ليست من أدوات شرط ؛ كما نقله في « عروس الأفراح » عن شيخه أبي حيان ، وتصريح جمع : بأنها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط ، لا باعتبار أنها موضوعة له ، والإضافة في قولهم : (أما حرف شرط) لأدنىٰ ملابسة ، (**إلا إذا كانت أداة الشرط** « **إذا** ») فإنها يقع بعدها الاشتغال (**مطلقاً**) أي : سواء كان الفعل بعدها ماضياً أو مضارعاً ؛ نحو : (إذا زيداً لقيته) ، أو (تلقه فأكرمه) انتهىٰ « كردي » .

(**أو**) إلا (**إن**) الشرطية بقيد ذكره فيها بقوله : (و) الحال أن (**الفعل**) بعدها ؛ أي : بعد (إن) الشرطية (**ماض**) لا مضارع ، (**فيقع**) الاشتغال بعدها (**في الكلام**) أي : في النثر ، **والمراد بالنثر** : الكلام المنثور لا المنظوم ، وهو المراد به حيث أطلق ؛ وذٰلك لأن محاورتهم به هو الكثير في كلامهم دون الشعر .

قال العليمي : (قوله : « الفعل ماض » أي : لفظاً أو معنىً ؛ نحو : « إن زيداً لم تلقه فانتظره » .

قوله : « في الكلام » أي : في نثر الكلام) .

(**ويجب الرفع على الابتداء**) أي : رفع الاسم السابق على الابتداء (**إذا وقع الاسم**) السابق (**بعد ما يختص بالابتداء ؛ كـ** « **إذا** » **الفجائية**) : أي : يجب رفع الاسم الواقع بعدها على الأصح ، **وقيل** : يجوز النصب على الاشتغال بعد (إذا) الفجائية (**كما في نحو** : « **خرجت ؛ فإذا زيد يضربه عمرو** » **لأن** « **إذا** » **الفجائية لا يليها إلا مبتدأ**) كما في مثال المتن ، (**أو**) لا يليها إلا (**خبر** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ :

﴿ إِذَا لَهُم مَّكۡرٌ ﴾ ، فلا يجوزُ النَّصبُ بفعلٍ مُضمَرٍ (لامتناعِهِ) أي : لامتناعِ وقوعِ الفعلِ بعدَها ، ولهٰذا قُدِّرَ مُتعلَّقُ الخبرِ بعدَها اسماً ؛ كما مرَّ في (بابِ المُبتدَأ) .

وكذا يجبُ الرَّفعُ إذا وقعَ الفعلُ المُشتغِلُ بالضَّميرِ بعدَ ما له صدرُ الكلامِ ؛ كالاستفهامِ و(ما) النَّافيةِ وأدواتِ الشَّرطِ ؛ نحوُ : (زيدٌ هل أكرمتَهُ ؟) ، و(عمرٌو ما صحبتُهُ) ، و(خالدٌ إن رأيتَهُ . . أكرمْهُ) . . . .

(﴿ إِذَا لَهُم مَّكۡرٌ ﴾)[1] ، هٰذا مثال لقوله : (أو خبر) لأن الجار والمجرور : خبر مقدم ، و(مكر) : مبتدأ مؤخر ، أو إلا (أن) المفتوحة المؤولة بمبتدأ والمكسورة ؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر ، **والمراد** : أن (إذا) الفجائية لا يليها فعل ظاهر أو مضمر ، وأجاز الزعفراني إيلاء الفعل المضمر إذا لزم الحذف ، فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال ، (**فلا يجوز النصب**) للاسم الواقع بعدها (**بفعل مضمر لامتناعه ؛ أي : لامتناع وقوع الفعل بعدها ، ولهٰذا**) أي : ولأجل امتناع وقوع الفعل بعدها (**قدر متعلق الخبر**) الواقع (**بعدها**) ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**اسماً**) مفعول ثان لـ (قدر) ، (**كما مر**) ذكر ذٰلك (**في « باب المبتدأ »**) ، ومثال ذٰلك : نحو قولك : خرجت فإذا بالباب أسد ، أو : خرجت فإذا عند زيد أسد (**وكذا**) أي : وكما يجب الرفع فيما ذكر ؛ يعني : فيما إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء (**يجب الرفع**) أي : رفع الاسم السابق (**إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام ؛ كالاستفهام و« ما » النافية وأدوات الشرط**) ، مثال الاستفهام : (**نحو : « زيد هل أكرمته ؟ »** ، و) مثال (ما) النافية : (**عمرو ما صحبته ، و**) مثال (إن) الشرطية : (**خالد إن رأيته . . أكرمه**) .

قال العليمي : (ينبغي أن يقرأ « أكرمه » علىٰ صيغة المضارع المجزوم لا الأمر ، وإلا فكان يجب أن يقرأ بلفظ : « فأكرمه » بالفاء علىٰ صيغة الأمر) انتهىٰ .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٢١) .

لأنَّ ما له صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً ، وذكرُهُ لهٰذا القسمِ ؛ إفادةً لتمامِ القسمةِ وإن كانَ ليسَ مِنْ هٰذا البابِ ؛ لعدمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليهِ ؛ . . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**وخالد إن رأيته . . فأكرمه**) بالفاء ، وإلا فهو كـ (زيد اضربه) يترجح فيه النصب ؛ لأن (أكرمه) حينئذ يكون خبراً لـ (خالد) ، فلا يكون داخلاً في جواب (إن) ويقدر لـ (أن) جواب . انتهىٰ منه .

(**لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل**) فيما قبله (**لا يفسر عاملاً**) مضمراً ، ومما له صدر الكلام : أدوات التحضيض والعرض والتمني بـ (ألا) ، خلافاً للجزولي ؛ حيث جعل توسط التحضيض وأخويه قرينة يرجح بها النصب .

ويلحق بما له صدر الكلام : ما يمتنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر ؛ كـ (أن) المفتوحة ، قال الرضي : (وأما « أن » المفتوحة . . فإنه وإن لم يجب تصدرها لٰكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وذكره**) مبتدأ ؛ أي : وذكر المصنف (**لهٰذا القسم**) الأخير ؛ وهو : ما يجب رفعه على الابتداء ، ذكره بقوله : (ويجب الرفع في نحو : « خرجت ؛ فإذا زيد يضربه عمرو » . . .) إلىٰ آخره (**إفادة لتمام القسمة**) أي : لإتمام الأقسام الخمسة التي أشرنا إليها في أول الباب في الاسم السابق ؛ أخذاً من كلامه بقولنا : (ثم الاسم السابق بحسب الإعراب علىٰ خمسة أقسام) أي : ذكره تتميماً للأقسام (**وإن كان**) هٰذا القسم (**ليس من هٰذا الباب**) أي : من (باب الاشتغال) ، وإنما قلنا : ليس من هٰذا الباب (**لعدم صدق ضابط**) هٰذا (**الباب عليه**) أي : علىٰ هٰذا القسم المذكور هنا ؛ لأنه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل المتأخر بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق ، وذٰلك لا يصح هنا كما لا يخفىٰ .

وعبارة الكردي : قوله : (**لعدم صدق ضابط الباب عليه**) لأن من جملة ضابط

كما قالَهُ في « الأوضحِ » .

(ويستويانِ) أيِ : الرَّفعُ والنَّصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بـ (أما)

الباب : أن يكون بحيث لو فرغ من الضمير . . لعمل هو أو مقاربه في الاسم السابق ، وذٰلك ممتنع في هٰذا القسم . انتهىٰ .

مثلاً إذا قلت : (خرجت ؛ فإذا زيد يضربه عمرو) ، فلو خلا (يضربه) من الضمير . . لم يصح عمله في (زيد) لامتناع وقوع الفعل بعد (إذا) الفجائية ؛ لملازمتها المبتدأ . انتهىٰ منه بزيادة .

(**كما قاله**) أي : كما قال ما ذكرناه هنا المصنف (**في « الأوضح »**) يعني قوله : (وذكره لهٰذا القسم إفادة لتمام القسمة) .

تتمة

في (إذا) الفجائية ثلاثة أقوال :

أصحها : ما مر ؛ وهو امتناع دخولها على الفعل .

والثاني : جواز دخولها على الفعلية مطلقاً .

والثالث : جوازه إن اقترن الفعل بـ (قد) ، وعدم الجواز إن لم يقترن . انتهىٰ « كردي » .



(**ويستويان ؛ أي**) : يستوي (**الرفع والنصب**) في الجواز والصحة (**إذا وقع الاسم**) السابق ؛ وهو (عمرو) في المثال الآتي (**بعد عاطف**) وهو الواو في المثال الآتي ، أو بعدما هو بمنزلته ؛ وهو : (حتىٰ ، وبل ، ولٰكن) حالة كون الاسم السابق (**غير مفصول**) عما قبله (**بـ « أما »**) وذٰلك لأن الاسم بعد (أما) في حكم الواقع في ابتداء الكلام كما مر .

وقوله : (**غير مفصول**) احتراز عن نحو قولك : (زيد قام ، وأما عمرو فأكرمته) ،

مسبوقاً بجملةٍ ذاتِ وجهَينِ غيرِ تعجُّبيَّةٍ ؛ كما (في نحوِ : زيدٌ قامَ ، وعمرٌو أكرمتُهُ) لأجلِهِ ، أو فعمرٌو أكرمتُهُ ، فيجوزُ في (عمرٍو) الرَّفعُ والنَّصبُ (للتكافؤِ) الحاصلِ علىٰ كلِّ تقديرٍ ؛ . . . .

فإن الرفع فيه راجح على النصب ، ولا أثر للعطف حالة كون الاسم السابق (**مسبوقاً بجملة ذات وجهين**) بأن كانت مركبة من مبتدأ أخبر عنه بفعل ؛ أي : اسمية الصدر ، فعلية العجز ، وهي جملة : (زيد قام) في المثال الآتي ، (**غير تعجبية**) تلك الجملة احترز بها عن التعجبية ؛ نحو : (ما أحسن زيداً ، وعمرو أكرمته) ، فلا أثر للعطف على الفعلية ، والرفع هو المختار عند سيبويه .

ومثال ذٰلك الاسم السابق الذي استوىٰ فيه الوجهان : (**كما**) أي : كعمرو الواقع (**في نحو**) قولك : (**زيد قام ، وعمرو أكرمته لأجله**) أي : لأجل زيد القائم ، (**أو**) زيد قام (**فعمرو أكرمته**) لأجله ، بالفاء بدل الواو .

قال الكردي : (قوله : « غير تعجبية » أي : بخلاف ما إذا كانت تعجبية ؛ بأن كانت مركبة من مبتدأ مخبر عنه بفعل التعجب ؛ نحو : « ما أحسن زيداً ، وعمرو أكرمته » ، فلا أثر للعطف عليها ، والرفع حينئذ هو المختار ؛ لأن فعل التعجب ـ لجموده ـ جار مجرى الأسماء ، ولذٰلك يصغر ، فكأنه ليس ثَم فعل .

وقوله : « وعمرو أكرمته لأجله » زاد الشارح لفظة « لأجله » للربط ، فالرابط بين الجملتين هو الهاء في « لأجله ») انتهىٰ .

وأما الرابط في قوله : (فعمرو أكرمته) . . فهو الفاء ؛ لما فيها من معنى السببية ، وفيه إشارة منه إلى اختياره اشتراط وجود الرابط . انتهىٰ منه ؛ أي : فالرابط فيه إما الضمير من (لأجله) ، أو الفاء المفيدة للسببية . انتهىٰ « ياسين » .

(**فيجوز في « عمرو » الرفع والنصب**) كلاهما على السواء (**للتكافؤ**) **أي** : لحصول التكافؤ والتناسب بين الجملتين (**الحاصل**) ذٰلك التكافؤ (**علىٰ كل تقدير**)

لأنَّ الجملةَ الأُولى اسميَّةُ الصَّدرِ ، فعليَّةُ العجزِ ، فإن راعيتَ صدرَها . . رفعتَ ، وإن راعيتَ عجزَها . . نصبتَ ، فالتَّشاكلُ بينَ المُتعاطفَينِ حاصلٌ علىٰ كلا التَّقديرَينِ ، ولا مُرجِّحَ .

وظاهرُ تمثيلِهِ بما ذُكِرَ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في الجملةِ المعطوفةِ وجودُ رابطٍ يربطُها بالمعطوفِ عليها ، وهوَ ما جزمَ به في « الجامعِ » حيثُ قالَ : ولا يُشترَطُ الرَّابطُ إن نصبتَ ؛ وفاقاً لسيبويهِ والفارسيِّ ، . . . .

من الرفع والنصب (**لأن الجملة الأولىٰ**) وهي جملة قوله : زيد قام (**اسمية الصدر**) لأن صدرها مبتدأ ، (**فعلية العجز**) لأن عجزها : (قام) ، (**فإن راعيت**) ونظرت (**صدرها**) وهو : (زيد) . . (**رفعت**) الاسم السابق ، وهو : (عمرو) ، فكنت عاطفاً جملة اسمية علىٰ جملة اسمية ، وكلتاهما لا محل لهما من الإعراب ، (**وإن راعيت**) ونظرت (**عجزها**) أي : عجز الجملة وآخرها . . (**نصبت**) عمراً ، فكنت عاطفاً جملة فعلية علىٰ مثلها محلها ؛ أي : محل الجملة الأولىٰ بالنظر إلىٰ عجزها ـ وهو (قام) ـ الرفع على الخبرية لـ (زيد) ، فالمعطوفة بالنظر إلىٰ عجزها ـ وهو (أكرمته) ـ مثلها ؛ أي : مثل الجملة الأولىٰ محلها بالنظر إلىٰ عجزها الرفع على الخبرية لـ (عمرو) ، (**فالتشاكل**) والتناسب والتماثل (**بين المتعاطفين**) أي : الجملتين المتعاطفتين (**حاصل علىٰ كلا التقديرين**) أي : تقدير رفع الاسم السابق وتقدير نصبه ، (**و**) الحال أنه (**لا مرجح**) لأحد التقديرين على الآخر ، (**وظاهر تمثيله**) أي : تمثيل المصنف (**بما ذكر**) من المثال بقوله : (نحو : زيد قام وعمرو أكرمته) بلا رابط بين الجملتين : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط**) لها (**يربطها بـ**) الجملة (**المعطوف عليها ، وهو**) أي : ظاهر كلامه ؛ وهو : عدم اشتراط الرابط بين الجملتين المتعاطفتين (**ما جزم به**) المصنف (**في** « **الجامع**) الصغير » ، اسم كتاب له ، (**حيث قال**) المصنف فيه : (**ولا يشترط الرابط إن نصبت**) الاسم السابق (**وفاقاً لسيبويه والفارسي**) استدلالاً بقراءة :

لٰكنْ خالفَ في « أوضحِهِ » فجزمَ باشتراطِ ذٰلكَ ، ومنعَ النَّصبَ في نحوِ المثالِ المذكورِ ؛ لعدمِ الرَّابطِ ، تبعاً للأخفشِ والسِّيرافيِّ ، قالَ : (وهوَ المُختارُ) .

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ [1] بالرفع والنصب ، وهو معطوف علىٰ قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾ [2] ، (**لٰكن خالف**) المصنف سيبويه والفارسي (**في « أوضحه »** ، **فجزم باشتراط ذٰلك**) أي : باشتراط الرابط بين الجملتين ، (**ومنع النصب**) في الاسم السابق (**في نحو المثال المذكور**) في المتن ؛ وهو : زيد قام وعمرو أكرمته (**لعدم الرابط**) لأن المعطوف على الخبر خبر ، فكما لا تخلو جملة الخبر ـ وهي جملة (قام) في المثال ـ عن الرابط . . كذٰلك لا تخلو عن الرابط الجملة المعطوفة عليها ؛ أي : علىٰ جملة الخبر ؛ وهي جملة قوله : (وعمرو أكرمته) أي : منع المصنف النصب في الاسم السابق (**تبعاً للأخفش والسيرافي** ، **قال**) المصنف في بعض كتبه : (وهو) أي : منع النصب في الاسم السابق ؛ وهو (عمرو) القول (**المختار**) عند الجماهير .

قوله : (**ومنع النصب**) أي : لأنه لا يجوز العطف على الصغرىٰ ؛ لأنها خبر ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها علىٰ رابط يربطها به ، وهو منتف هنا ، ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الإعراب علىٰ جملة لها محل من الإعراب .

وأجيب عن الأول : بأنه أكثري لا كلي ، فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ؛ نحو : (رب شاة وسخلتها) .

وعن الثاني : بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه . . جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها .

---

(١) سورة يسٓ : (٣٩) .

(٢) سورة يسٓ : (٣٨) .

(وليسَ منهُ) أي : مِنْ بابِ الاشتغالِ : (﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾) أيِ : الكُتُبِ ؛ لعدمِ صحَّةِ تسلُّطِ العاملِ علىٰ ما قبلَهُ ؛ إذ لو صحَّ . . لكانَ تقديرُهُ : فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبرِ ، وهوَ باطلٌ ، . . . .

قوله : (**تبعاً للأخفش والسيرافي**) إنما منعا العطف ؛ بناء على الصغرىٰ ، فلا ينافي ما سبق عن « التسهيل » من أن الأخفش ومن وافقه رجحوا الرفع . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « تبعاً للأخفش » مقتضىٰ كلام « التسهيل » : أن النصب عند عدم الرابط مرجوح عند الأخفش ، لا ممتنع) انتهىٰ منه .

ترجمة السيرافي

اسمه : الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد السيرافي النحوي .

قال ياقوت : (كان أبوه مجوسياً ، اسمه : بهزاد ، فسماه أبو سعيد : عبد الله ، وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض ، وولي القضاء ببغداد ، وكان ديناً ورعاً ، تقياً نقياً ، زاهداً عابداً خاشعاً) .

مولده بسيراف قبل السبعين ومئتين (٢٧٠ هـ) ، وعاش إلىٰ أن مات ببغداد يوم الاثنين ، ثاني رجب ، سنة ثمان وستين وثلاث مئة (٣٦٨ هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

* * *

(**وليس منه ؛ أي** : من « **باب الاشتغال** ») قوله تعالىٰ : (﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[1] ؛ **أي**) : في (**الكتب ؛ لعدم صحة تسلط العامل**) وهو لفظ : فعلوا (**علىٰ ما قبله**) وهو لفظ : كل شيء ، (**إذ لو صح**) تسلطه عليه . . (**لكان تقديره**) أي : تقدير ذٰلك العامل المضمر : (« **فعلوا كل شيء في الزبر** » ، **وهو باطل**) .

---

(١) سورة القمر : (٥٢) .

فرفعُ (كلِّ) واجبٌ على الابتداءِ ، وجملةُ (فعلوهُ) في موضعِ رفعٍ صفةُ (كلِّ) ، أو في موضعِ جرِّ صفةٍ لـ (شيءٍ) ، و(في الزُّبرِ) خبرُ (كلِّ) ؛ والمعنىٰ : وكلُّ شيءٍ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبرِ .

(و) كذا ليسَ منهُ : (أزيدٌ ذُهِبَ به ؟) بالبناءِ للمفعولِ وفاقاً لسيبويهِ ؛ . . . .

قال ملا الجامي : (لأنه يصير التقدير : فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر) .

فقوله : (في الزبر) إن كان متعلقاً بـ (فعلوا) . . فسد المعنىٰ ؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لأفعالهم ؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً ، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم .

وإن كان صفة لـ (شيء) مع أنه خلاف ظاهر الآية . . فات المعنى المقصود من الآية ؛ إذ المقصود منها : أن كل شيء مفعول لهم ؛ بجر (مفعول) لا غير ، كائن في الزبر مكتوب فيها ، موافقاً لقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾[(١)] ، لا أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم . انتهىٰ ، وانظر « حواشيه » . انتهىٰ « عليمي » .

(**فرفع « كل » واجب على الابتداء ، وجملة « فعلوه » : في موضع رفع صفة « كل » ، أو في موضع جر صفة لـ « شيء » ، و« في الزبر » : خبر « كل » ، والمعنىٰ : وكل شيء مفعول لهم**) بجر (مفعول لهم) لا غير (**ثابت في الزبر**) .

(**وكذا**) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[(٢)] (**ليس منه**) أي : من (باب الاشتغال) : قولك : (« **أزيد ذهب به ؟** » **بالبناء للمفعول ، وفاقاً لسيبويه**) أي : وخلافاً للمبرد وبعض منهم في إجازتهم نصب (زيد) في هـٰذا المثال علىٰ أن يكون القائم مقام الفعل ضمير المصدر ، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل ؛

---

(١) سورة القمر : (٥٣) .

(٢) سورة القمر : (٥٢) .

لعدمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليهِ ، إذ لو سُلِّطَ العاملُ علىٰ ما قبلَهُ . . لامتنعَ إعمالُهُ النَّصبَ فيهِ ، فرفعُ (زيدٍ) واجبٌ ؛ إمَّا على الابتداءِ ، أو علىٰ إضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : أذهبَ زيدٌ ذُهِبَ به ، ولَمْ يُنبِّهْ علىٰ هـٰذا في « الشَّرحِ » .

أي : أذهب هو ؟ أي : الذهاب به ، ورد : بأن الفعل يتضمن مصدراً غير مختص ، وغير المختص لا ينوب عن الفاعل كما مر ، قاله شارح « الجامع » .

أي : ليس هـٰذا المثال من باب الاشتغال (**لعدم صدق ضابط الباب**) أي : باب الاشتغال (**عليه**) أي : علىٰ هـٰذا المثال ، وإنما قلنا : لعدم صدق الباب عليه (**إذ لو سلط العامل**) وهو : ذهب (**علىٰ ما قبله**) وهو : (زيد) . . (**لامتنع إعماله**) أي : إعمال العامل (**النصب فيه**) أي : فيما قبله ، (**فرفع « زيد »**) أي : لأن رفع زيد (**واجب إما على الابتداء ، أو علىٰ إضمار فعل تقديره : أذهب زيد**) ف (**ذهب به** ؟ **ولم ينبه**) المصنف (**علىٰ هـٰذا**) المثال (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » .

قوله : (**وفاقاً لسيبويه**) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادي نصب (زيد) في هـٰذا المثال ونحوه ، فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات ، علىٰ أن يكون المجرور في موضع نصب ، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ، ورده **ابن مالك** : بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مفيد ، فكيف إذا كان غير منطوق به ؟! انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**لامتناع إعماله النصب فيه**) لأن الجار والمجرور في موضع رفع بـ (ذهب) ، إذ (ذهب) لا يعمل النصب ؛ لأنه لازم ، وكذا مناسبه ؛ أعني : (أذهب) .

قال الجامي : (**فإن قلت** : لا ينحصر المناسب في « أذهب » ، فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل : « يلابسه » ، أو « أذهب » علىٰ صيغة المعلوم ، فيكون تقديره : زيداً يلابسه الذهاب ، أو يلابسه أحد بالذهاب .

تتمَّةٌ

الاشتغالُ كما يجري في النَّصبِ يجري في الرَّفعِ ؛ بأن يكونَ الرَّفعُ على الابتداءِ أو على الفاعليَّةِ بإضمارِ فعلٍ ، وتأتي فيهِ الأقسامُ الخمسةُ ، ذكرَهُ في « الأوضحِ » و« الجامعِ » ، وابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » و« الكافيةِ الكبرىٰ » ، فيجبُ الابتداءُ . . . . . .

قلنا : المراد بالمناسب : ما يرادف الفعل المذكور ، أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه ، والاتحاد فيما ذكرته مفقود) .

قوله : (**أو علىٰ إضمار فعل** . . .) إلىٰ آخره ، هٰذا هو المختار لمكان الهمزة . انتهىٰ منه .

(تتمة)

أي : هٰذا الآتي كلام متمم لما قبله من مسائل الباب ، وهي من أسماء التراجم ، ويجري فيه ما يجري في الباب من أوجه الإعراب ، وقد تقدم بسط ما فيه مراراً ، فلتراجع ما سبق .

(**الاشتغال**) المصطلح عليه (**كما يجري في النصب**) وقد مر ما فيه (**يجري في الرفع ؛ بأن يكون الرفع على الابتداء ، أو على الفاعلية بإضمار فعل**) أي : بسبب إضمار فعل ، والسبب أعم من العامل ، أو بفعل مضمر علىٰ أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف ، (**وتأتي فيه**) أي : في الرفع (**الأقسام الخمسة**) الجارية في النصب ، (**ذكره**) أي : ذكر المصنف الأقسام الجارية في الرفع (**في « الأوضح »** و« **الجامع** » ، و) ذكره (**ابن مالك**) أيضاً (**في « التسهيل »** و« **الكافية الكبرىٰ** ») يعني بها : « كافيته » المعروفة بهٰذا الاسم ، وقيد بالكبرى ؛ احترازاً عن « الكافية الصغرىٰ » ، وهي « الألفية » .

والفاء في قوله : (**فيجب الابتداء** . . .) إلىٰ آخره للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنه يجري في الرفع ما يجري في النصب من

في نحوِ : (خرجتُ ؛ فإذا زيدٌ يكتبُ) ، ويترجَّحُ في نحوِ : (زيدٌ قامَ) عندَ المُبرِّدِ ، وتجبُ الفاعليَّةُ في نحوِ : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ ، . . . .

الأقسام الخمسة ، وأردت بيان تلك الأقسام . . فأقول : يجب الرفع على الابتداء ؛ أي : علىٰ كونه مبتدأ (في نحو) قولك : (خرجت) إلى المدرسة (فإذا زيد يكتب) أي : يجب الرفع على الابتداء في كل اسم وقع بعد ما يختص بالابتداء ؛ أي : يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة في النوع الأول من الأقسام الخمسة في النصب ؛ لأن (إذا) الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح من الأقوال الثلاثة الجارية فيها كما مر ، فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر .

(ويترجح) الرفع على النصب (في نحو) قولك : (« زيد قام » عند المبرد) أي : ويجوز عنده رفعه بفعل محذوف يفسره المذكور ، وجمهور البصريين يوجبون ابتدائيته ؛ لعدم تقدم طالب الفعل ، لا لزوماً ولا اختياراً ، وعلىٰ هـٰذا يكون هـٰذا القسم ساقطاً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ويترجح في نحو : زيد قام . . . » إلىٰ آخره ، قال المرادي : فيه نظر ؛ لأن المعروف : أن شرط تقدير الفعل في هـٰذا النوع : وجود طالب للفعل لزوماً أو اختياراً ، وهو مفقود هنا ، ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية ـ أي : بفعل محذوف ـ إلا ابن العريف .

قال الدماميني : وزاد غيره : « المبرد » ، وينبغي أن يزاد الكوفيون ؛ لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل علىٰ رافعه ، فيكون جواز الاشتغال أقيس عندهم من جوازه عند من قال : لا يتقدم الفاعل علىٰ عامله) انتهىٰ منه .

(وتجب الفاعلية في نحو : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ . . . ﴾)[1] إلىٰ آخره مما وجد فيه

---

(١) سورة النساء : (١٧٦) .

طالب الفعل لزوماً ؛ كأدوات الشرط والتحضيض ، إذ يجب إيلاؤها الفعل تحقيقاً أو تقديراً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وتجب الفاعلية في نحو : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾)[1] ؛ أي : من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ، وبحث فيه الناصر اللقاني : بأن أداة الشرط إنما تقتضي فعلاً ما أعم من أن يكون ناصباً أو رافعاً ، وكون ﴿ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ تفسيراً لا يتعين ؛ لجواز أن ينصب ﴿ أَحَدٌ ﴾ بـ « وجدت » مثلاً بقرينة المقام ، فـ ﴿ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[2] : نعت لا تفسير . انتهىٰ .

وقد يجاب : بأن الغرض : التمثيل لا الاستشهاد ، والتمثيل يكفيه الاحتمال .

ولو سلم أن المراد الاستشهاد علىٰ وجوب الرفع على الفاعلية . . **فالمراد به** : امتناع الرفع بالابتداء ، ولو قال : ويجب الرفع بفعل مقدر . . لكان أولىٰ ؛ ليدخل نحو : « إن زيد ضرب أو غضب عليه » بالبناء للمفعول) انتهىٰ منه .

(**ويترجح**) الرفع (**في نحو** : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾)[3] ؛ أي : يترجح الرفع أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الأفعال ، فيترجح الرفع علىٰ ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع الأول من الأنواع الخمسة السابقة في النصب . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (ويترجح الرفع في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾) أي : وتترجح الفاعلية على الابتدائية حيث وجد طالب الفعل اختياراً ؛ كالاستفهام والنفي ، لأن طلبهما للفعل أكثر منه للاسم .

---

(١) سورة النساء : (١٧٦) .

(٢) سورة التوبة : (٦) .

(٣) سورة التغابن : (٦) .

ويستويانِ في نحوِ : (زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ) .

(**ويستويان**) أي : ويستوي الرفع والنصب بلا مرجح لأحدهما على الآخر (**في نحو : زيد قام ، وعمرو قعد**) أي : مكانه ؛ يعني بنحو ذٰلك : الجملة ذات الوجهين ، فإن راعيت الكبرىٰ . . رفعت (عمراً) بالابتداء ، أو راعيت الصغرىٰ . . رفعته بالفاعلية لفعل محذوف تقديره : (وقعد عمرو) ، علىٰ ما تقرر في حالة النصب من وجود التكافؤ بين التقديرين .

والكلام في الرابط هنا كهو ثَم ، **وها هنا إشكال** ؛ وهو : أن قولهم : (ما لا يعمل لا يفسر عاملاً) يوجب ألا يتأخر المفسر عن المرفوع في المسائل المذكورة هنا ـ يعني : في التتمة ـ لأن الفعل لا يعمل الرفع فيما قبله باتفاق ، وحملوا تجويز الكوفيين رفع (زيد) بـ (ذهب) في : (زيد ذهب) علىٰ أن (زيداً) مقدم من تأخير ، وأن أصل الكلام عندهم : (ذهب زيد) ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فلا يكون المقدر مفسراً بالظاهر المتأخر عن المرفوع ، اللهم إلا أن يختص عدم جواز تفسيره بمفسر الناصب ، وما نحن فيه مفسر المرفوع . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**ويستويان في نحو : زيد قام . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فيما إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور علىٰ جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، وإنما استويا ؛ لحصول التناسب فيهما .

فإن قلت : يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل .

قلت : عند قصد العطف علىٰ جملة الخبر يعارض ذٰلك : أن التناسب بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف ، وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل ، وأيضاً فقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ، ومر ما يأتي هنا . انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

(بابُ التَّنازعِ في العملِ)

وهوَ : أن يتوجَّهَ عاملانِ متصرِّفانِ . . . .

---

٥٢ - (باب التنازع في العمل)

ويقال له : (باب الإعمال) ، **والتنازع لغة** : التجاذب والتخاصم ، **واصطلاحاً** : ما ذكره الشارح بقوله : (وهو) أي : التنازع المصطلح عليه عند النحاة : (**أن يتوجه عاملان**) شامل للفعلين والاسمين ، والاسم والفعل نحو : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾[١] ، وقوله : (من الطويل)

عُـهـدتَ مـغـيـثـاً مـغـنـيـاً مـن أجـرتَـه ... فـلـم أتـخـذ إلا فـنـائـك مـوئـلا

وقوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٢] إن قلنا : إنه من التنازع ، فلا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، وأجازه بعضهم بين (لعل) و(عسىٰ) في نحو : (لعل وعسىٰ زيد أن يخرج) علىٰ إعمال الثاني ، و(لعل وعسىٰ زيداً خارج) علىٰ إعمال الأول .

(**متصرفان**) أي : على الأصح ؛ كما في « الجامع » ، وهو رأي ابن عصفور ، فلا يجوز في الجامدين ، فلا يقال : (نعم في الحضر وبئس في السفر الرجل زيد !!) ، وأجازه ابن مالك في فعل التعجب تبعاً للمبرد ؛ نحو : (ما أحسن وأجمل زيداً !!) علىٰ إعمال الثاني ، و(ما أحسن وأجمله زيداً !!) علىٰ إعمال الأول . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « متصرفان » عبارة « الأوضح » : فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه . انتهىٰ .

---

(١) سورة الكهف : (٩٦) .

(٢) سورة الحاقة : (١٩) .

ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[1] .

ويحتمل أن يكون المراد : أو اسمان يشبهان الفعلين ، فيكون الضمير راجعاً للمقيد بدون قيده ، وكذا قوله : « واسم يشبهه » ، أي : الفعل في العمل بأن يتضمن الحدث ، بخلاف الأسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث) انتهىٰ منه .

قوله : (فأكثر) بالرفع معطوف علىٰ (عاملان) ، وقول الشارح : (فأكثر) تبع فيه الرضي ، وابن مالك في « التسهيل » .

وعبارة المصنف في « الجامع » تبعاً للشلوبين وأبي حيان وغيرهما : (عاملان أو ثلاثة) انتهت ، والثلاثة أكثر ما سمع ، ومنه الحديث : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » ، فتنازعت ثلاثة عوامل في اثنين : ظرف ومصدر ، وأنشد الشيخ نجم الدين سعيد في « شرح الحاجبية » شاهداً علىٰ تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي : (من الطويل)

طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني قعدت فلم أبغ الندىٰ عند سائب

قال : (تنازعت الأعمال الأربعة في قوله : « عند سائب » ، والأولان في : « بوجهي » وهما والثالث في : « الندى ») انتهىٰ « كردي » .

وعبارة الصبان : (المتنازع : « طلبت ، وأدرك ، وأبغ » ، والمتنازع فيه : « الندىٰ ، وعند ») انتهىٰ .

قوله : (ليس أحدهما مؤكداً للآخر) احترز به عن مثل : (قام قام زيد) لأن المؤكد لا يؤتىٰ به للإسناد ، بل للتقوية ، فلا فاعل لـ (قام) الثاني ، خلافاً لجماعة منهم الفارسي ؛ حيث قالوا في : (من الطويل)

---

(١) سورة الحاقة : (١٩) .

. . . .

فهيهات هيهات العقيق . . . .

بالتنازع

ويرد ذلك :   (من الطويل)

. . . .   أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

ولو كان من التناسب . . لقال : (أتاك ، أتوك) علىٰ إعمال الأول ، أو قال : (أتوك أتاك اللاحقون) علىٰ إعمال الثاني .

تنبيه

لا بد من رابط بين المتنازعين ، بأن يكون الثاني إما معمولاً للأول ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [1] ، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾ [2] ، أو بأن يكون الثاني معطوفاً على الأول ؛ نحو : (أرجو ، وأخشىٰ ، وأدعو الله) ، وكقول كعب بن زهير رضي الله تعالىٰ عنه :   (من البسيط)

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   . . . .

أو بأن يكون جواباً له معنوياً ؛ نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ ﴾ [3] ، أو صناعياً ؛ نحو قوله : ﴿ قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [4] ؛ لأنه بمعنىٰ : إن يستفتوك . . فقل ، وإن تأتوني . . أفرغ .

قال المصنف في « الحواشي » : (ولينظر في : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ ﴾ [5] ، فقد يقال : إن الثاني مسبب عن الأول) انتهىٰ « حمصي » .

---

(١) سورة الجن : (٤) .

(٢) سورة الجن : (٧) .

(٣) سورة النساء : (١٧٦) .

(٤) سورة الكهف : (٩٦) .

(٥) سورة التوبة : (١٢٨) .

إلىٰ معمولٍ فأكثرَ مُتأخِّرٍ عنهُما .

(يجوزُ) لكَ إذا تنازعَ عاملانِ اتَّفقا في العملِ ؛ كـ (قامَ وقعدَ أخواكَ) ، أَمِ اختلفا (في نحوِ : « ضربني وضربتُ زيداً » إعمالُ الأوَّلِ) منهُما في الاسمِ الظَّاهرِ وإهمالُ الثَّاني ، . . . .

قوله : (**إلىٰ معمول**) واحد (**فأكثر**) سواء كان ذٰلك المعمول اسماً ظاهراً أم ضميراً منصوباً ، متصلاً أو مجروراً منصوب المحل ؛ نحو : (ما ضربت وما شتمت إلا أباك) ، و(قمت قعدت بك) ، خلافاً لابن الحاجب في « كافيته » حيث قيده بالظاهر ، ولٰكن تقييده بالظاهر جرىٰ على الغالب ، أو لأن في الضمير تفصيلاً ؛ كما بينه الرضي والجامي ، **وحاصله** : أنه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله ؛ إذ لا يمكن أن يكون معمولاً لغيره ، ولا في المرفوع الواقع بعد (إلا) كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي ، (**متأخر**) ذٰلك المعمول (**عنهما**) أي : في الأصح ، احترازاً عن المتقدم على العاملين ؛ نحو : (زيداً أكرمت ويكرمني) ، والمتوسط ؛ نحو : (ضربت زيداً وضربني) ، فلا تنازع فيهما ، وأجاز بعض المغاربة في الأول ، وجعل منه قوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] ، والفارسي والرضي في الثاني ، وبقي على الشارح أن يزيد غير سببي مرفوع ؛ كما في « التوضيح » وغيره ، فلا يجوز : (زيد قام وقعد أبوه) ، وكقوله : (من الطويل)

قضىٰ كل ذي دين فوفىٰ غريمه وعزة ممطول معنّىً غريمها

قال المصنف : (**يجوز لك إذا تنازع عاملان**) سواء (**اتفقا في العمل**) كما إذا طلباه كل منهما للرفع (كـ « قام وقعد أخواك » ، **أم اختلفا**) في العمل كما (**في نحو**) قولك : (« **ضربني وضربت زيداً** » **إعمال الأول منهما**) أي : العاملين ؛ لسبقه (**في الاسم الظاهر**) أي : في المعمول المذكور ، (**وإهمال**) العامل (**الثاني**) أي : ترك

---

(١) سورة التوبة : (١٢٨) .

(و) هٰذا الوجهُ (اختارَهُ الكوفيُّون) لقوَّتِهِ بالسَّبقِ (فيُضمَرُ في الثَّاني) المُهمَلِ كلُّ (ما يحتاجُهُ) مِنْ مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ مُطابقٍ للمُتنازَعِ فيهِ ؛ إذ لا محذورَ فيهِ ، لرجوعِ الضَّميرِ إلىٰ مُتقدِّمٍ رتبةً ؛ لأنَّـهُ معمولٌ للأوَّلِ ؛ نحوُ : (قامَ وقعدَ أخواكَ) ، أو (قامَ وضربتُهُما . . . .

إعماله في المعمول المذكور ، (وهٰذا الوجه) الذي هو إعمال الأول وإهمال الثاني (**اختاره الكوفيون**) ، وإنما اختاروه (**لقوته**) أي : لقوة العامل الأول على العامل الثاني (**بالسبق**) أي : بسبق ذكره علىٰ ذكر الثاني ، (**ف**) حينئذ (**يضمر**) أي : يؤتىٰ (**في**) العامل (**الثاني المهمل**) أي : الممنوع من العمل في المعمول الظاهر بـ (**كل ما يحتاجه**) أي : بكل ما يحتاج إليه العامل الثاني (**من مرفوع ومنصوب ومجرور**) أي : يؤتىٰ مع العامل الثاني المهمل بضمير يرجع إلى الظاهر المتنازع فيه ؛ فاعلاً كان ذٰلك الذي يحتاج إليه الثاني ، أو نائبه ؛ أي : نائب الفاعل ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ، ومن هٰذا الذي ذكرناه في بيان ما يحتاج إليه الثاني يفهم أنه لا تنازع في الحال والتمييز ؛ لأنهما لا يضمران ؛ للزومهما التنكير ، فإذا قلت : قمت وخرجت مسرعاً ، أو : تصببت وامتلأت عرقاً . . كان ذٰلك الكلام من باب الحذف ، لا من التنازع ، (**مطابق**) ذٰلك الضمير الذي يؤتىٰ به (**لـ**) لمعمول (**المتنازع فيه**) إفراداً وتذكيراً وأخويهما .

(**إذ لا محذور فيه**) أي : لا مانع في تقديره للثاني مع تأخر مرجعه (**لرجوع الضمير إلىٰ متقدم رتبة ؛ لأنه**) أي : لأن مرجع الضمير (**معمول لـ**) العامل (**الأول**) ، ومثال إعمال الأول مع حذف الضمير من الثاني : (**نحو : قام وقعد أخواك**) ، فـ (**أخواك**) : فاعل لـ (قام) علىٰ إعمال الأول ، و(قعد) أعمل في ضمير (أخواك) ، أصله : وقعدا ، وحذف الألف من (قعد) الذي هو فاعله ؛ لأنه لا محذور في حذفه وإن كان عمدة ؛ لأن مرجعه متقدم الرتبة وإن كان متأخر اللفظ عنه ؛ لأنه فاعل العامل الأول .

(**أو**) أي : مثال ذكر الضمير الذي يعمل فيه الثاني المهمل : نحو : (**قام وضربتهما**

أخواكَ) ، أو (قاما ومررتُ بهما أخواكَ) .

وقد يُحذَفُ منصوباً ؛ للضَّرورةِ ، . . . .

أخواك) ، فـ (أخواك) : فاعل (قام) الذي هو العامل الأول ، وأضمر العامل الثاني ، واختلف عمل العاملين .

(أو) نحو : (**قاما ومررت بهما أخواك**) ، فـ (أخواك) : فاعل لـ (قام) علىٰ إعمال الأول ، و(مررت بهما) هو العامل الثاني ، وأضمر (له) علىٰ مذهب الكوفيين .

وقوله : (**وقد يحذف**) الضمير الذي عمل فيه العامل الثاني حالة كون ذٰلك الضمير (**منصوباً**) أي : منصوب المحل (**للضرورة**) .

قوله : (**وقد يحذف**) ذٰلك الضمير الذي يعمل فيه الثاني (**منصوباً للضرورة**) كقولها : (من مجزوء الكامل)

بـعـكـاظ يـعـشي الـنـاظـريـ ـن إذا هـم لـمـحـوا شـعـاعـه

قالته : عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلف في إسلامها .

والباء تتعلق بـ (مجمع) في قولها فيما قبل هٰذا البيت :

قـيـسـاً ومـا جـمـعـوا لـنـا فـي مـجـمـع بـاق شـنـاعـه

وعكاظ ـ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء معجمة ـ : موضع بقرب مكة كانت تقام به في الجاهلية سوق ، فيقيمون فيه أياماً .

و(**يعشي**) : من (الإعشاء) بالعين المهملة ، **وقيل** : بالمعجمة .

و(**شعاعه**) بالرفع : فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله ، و(**الناظرين**) : مفعوله ، وقد تنازع (يعشي) ، و(لمحوا) في : (شعاعه) ، فأعمل الأول ، وأضمر في الثاني ؛ إذ أصله : (لمحوه) ، وفيه الشاهد ؛ حيث حذف الضمير ضرورة .

وعنِ السِّيرافيِّ : إجازةُ حذفِ غيرِ المرفوعِ ، واختارَهُ ابنُ الحاجبِ ، إلَّا أن يمنعَ مانعٌ فيظهرُ .

واللمح : سرعة إبصار الشيء ، **والشعاع** : ما يظهر من النور ، و(**إذا**) : للمفاجأة ، و(**هم**) : مبتدأ ، و(**لمحوه**) : خبره ، **والشناع** : القبح . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

وفي البيت : الإضمار والترفيل ، **والإضمار** : إسكان ثاني الجزء متحركاً ، **والترفيل** ـ في بحر الكامل ـ : زيادة سبب خفيف علىٰ ما آخره وتد مجموع ، فيصير (متفاعلن) : (متفاعلاتن) ، ولا يقع إلا في الكامل كما مثلنا ، وإلا في المتدارك ، فيصير (فاعلن) : (فاعلاتن) انتهىٰ من « مختصر الشافي » .

(و) نقل (**عن السيرافي**) اسمه : الحسن بن عبد الله ، وقد تقدمت ترجمته قريباً فراجعها : (**إجازة حذف الضمير**) ال (**غير المرفوع**) من المنصوب والمجرور في السعة ؛ أي : بلا ضرورة ؛ لأنه فضلة ، نحو : (ضربني وضربت الزيدان) أي : ضربتهما ، وصنيع الشارح يفهم : أن حذف الضمير المنصوب خاص بما إذا كان معمولاً للأول ؛ وهو قول الأكثر ، وخالفهم ابن مالك في « التسهيل » فقال : (ولا يلزم حذفه ولا تأخيره بكونه معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم) انتهىٰ .

وقوله : (**حذف غير المرفوع**) أي : المنصوب والمجرور حذفاً مطرداً .

ومثال الثاني ـ وهو حذف المجرور ـ : نحو : (مر بي ، و مررت زيد) أي : به ، (**واختاره**) أي : اختار جواز حذف غير المرفوع (**ابن الحاجب**) في بعض كتبه .

وقوله : (**إلا أن يمنع مانع**) من الإضمار استثناءٌ من قول المصنف : (فيضمر في الثاني المهمل) أي : يؤتىٰ بضمير مطابق للمتنازع فيه ؛ إفراداً وتذكيراً أو غيرها ، (**فـ**) إن منع مانع من الإضمار ؛ كعدم إمكان مطابقة الضمير للمتنازع فيه فيما ذكر (**يظهر**) أي : يؤتىٰ بالاسم الظاهر بدل الضمير .

. . . .

قال في « التسهيل » : (فإن أدىٰ مطابقته للمتنازع فيه إلىٰ تخالف خبر ومخبر عنه . . فالإظهار ؛ أي : الإتيان بالاسم الظاهر بدل الضمير واجب) انتهىٰ .

وصورته : أن يحتاج العامل الملغىٰ ـ وهو الأول ـ إلىٰ ضمير مطابق للمتنازع فيه ليعمل فيه ، ويكون ذٰلك الضمير خبراً عن اسم ، وذٰلك الاسم مخالف في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المفسر له ؛ أي : لذٰلك الضمير ، وهو المتنازع فيه ، فيجب العدول حينئذ من الضمير إلى الإظهار ؛ أي : من الإتيان بالضمير إلى الإتيان بالاسم الظاهر ؛ لضرورة المانع ، وهو عدم مطابقة الضمير المتنازع فيه المفسر له ؛ إفراداً وتذكيراً وغيرهما .

مثال ذٰلك ـ أي : مثال الإتيان بالاسم الظاهر بدل الضمير ؛ لضرورة المانع المذكور ـ : نحو قولك : (أظن ويظنني أخاً الزيدين أخوين) ، فـ (أظن) : عامل أول ، يطلب (الزيدين أخوين) مفعولين به ، و(يظنني) : عامل ثان مهمل عن العمل في الظاهر ، يطلب (الزيدان) فاعلاً ، فأعملنا الأول ؛ وهو (أظن) ، فنصب الاسمين الظاهرين علىٰ أنهما مفعولان له ، فأضمرنا في العامل الثاني ضمير (الزيدين) ، وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني لهٰذا العامل الثاني ، فاحتجنا إلىٰ إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لـ (الأخوين) اللذين هو مفسر الضمير الذي نأتي به ؛ فإن الياء للمفردة ، و(الأخوين) مثنىً ، فمدار الأمرين : إضماره مفرداً ؛ ليوافق المفسر ، وهو (الأخوين) ، وفي كل منهما محذور ، فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا : (أخاً) ، فوافق المخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لـ (الأخوين) لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلىٰ مفسره ، قاله في « التوضيح » انتهىٰ « كردي » .

ومعنىٰ هٰذا المثال : أظن الزيدين أخوين لي ، ويظنانني أخاً لهما ، وذكر ابن مالك هٰذه المسألة في « الخلاصة » بقوله : (من الرجز)

وأظهر ان يكن ضميرٌ خبرا لغير ما يطابق المفسرا

نحو : أظن ويظناني أخا   زيداً وعمراً أخوين في الرخا

قال ابن عقيل في « شرحه عليها » : (أي : يجب أن يؤتىٰ بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر ؛ كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرده ومفسره مثنىً ؛ نحو : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » ، فـ« زيداً » : مفعول أول لـ« أظن » ، و« عمراً » : معطوف عليه ، و« أخوين » : مفعول ثان لـ« أظن » ، والياء : مفعول أول لـ« يظنان » ، فيحتاج إلىٰ مفعول ثان ، فلو أتيت به ضميراً فقلت : أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين . . لكان « إياه » مطابقاً للياء في أنهما مفردان ، ولـٰكن لا يطابق ما يعود عليه ؛ وهو « أخوين » لأنه مفرد ، و« أخوين » مثنىً ، فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر ، وذٰلك لا يجوز ، وإن قلت : « أظن ويظنان إياهما زيداً وعمراً أخوين » . . حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر ؛ وذٰلك لكون « إياهما » مثنىً ، و« أخوين » كذٰلك ، ولـٰكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثاني مثنىً ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت مع الإضمار . . وجب الإظهار ، فتقول : « أظن ويظناني أخاً زيداً وعمراً أخوين » ، فـ« زيداً وعمراً أخوين » : مفعولا « أظن » ، والياء : مفعول أول لـ« يظن » ، و« أخاً » : مفعوله الثاني ، فلا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع ؛ لأن كلّاً من العاملين عمل في ظاهر ، وهـٰذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون الإضمار مراعىً فيه جانب المخبر عنه ، فتقول علىٰ مذهبهم : « أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين » ، وأجازوا الحذف أيضاً ، فتقول : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين ») انتهىٰ منه .

قوله : (**وإعمال الثاني**) معطوف علىٰ قوله في أول الباب : (ويجوز لك إعمال الأول منهما) أي : ويجوز لك إعمال العامل الثاني (**في**) معمول (**ظاهر ، وإهمال**

الأوَّلِ (و) هـٰذا الوجهُ (اختارَهُ البصريُّونَ) لقربِهِ ولسلامتِهِ مِنَ الفصلِ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ ، وهوَ الصَّحيحُ ؛ لأنَّ إعمالَهُ في كلامِ العربِ أكثرُ مِنْ إعمالِ الأوَّلِ ، ذكرَ ذٰلكَ سيبويهِ ، قالَ المُراديُّ : وإذا تنازعَ ثلاثةٌ . . فالحكمُ كذٰلكَ بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ والثَّالثِ ، . . . .

الأول) أي : إلغاء الأول عن العمل في الظاهر ، عكس ما سبق في مذهب الكوفيين ، (**وهـٰذا الوجه**) المذكور ؛ وهو إعمال الثاني في الظاهر (**اختاره البصريون**) ، ورجحوه على الوجه الأول الذي هو مذهب الكوفيين (**لقربه**) إلى المعمول (**ولسلامته من الفصل بين العامل**) الذي هو العامل الثاني (و) بين (**معموله**) الذي هو الاسم الظاهر (**بأجنبي**) وهو العامل الثاني كما في هـٰذا الوجه ، (**وهو**) أي : هـٰذا الوجه هو (**الصحيح**) أي : الراجح على الوجه الأول ؛ لهـٰذه العلة المذكورة آنفاً ، و(**لأن إعماله**) أي : إعمال العامل الثاني (**في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ، ذكر ذٰلك**) التعليل ؛ أي : ذكر هـٰذا التعليل الأخير (**سيبويه**) في « الكتاب » ، (**قال المرادي**) اسمه : محمد بن الحسن بن علي ، وقد تقدمت ترجمته فراجعها : (**وإذا تنازع ثلاثة**) عوامل . . (**فالحكم**) أي : حكم إعمالها (**كذٰلك**) أي : كحكمه في تنازع عاملين (**بالنسبة إلىٰ**) إعمال (**الأول والثالث**) أي : فإعمال الأول أولىٰ من إعمال الثالث عند الكوفيين ؛ للعلة السابقة عندهم ، وإعمال الثالث أولىٰ من إعمال الأول عند البصريين ؛ للعلة السابقة عندهم .

قوله : (**فالحكم كذٰلك . . .**) إلىٰ آخره ؛ يعني : يعمل الملغىٰ منها في ضمير المتنازع فيه ، فتقول علىٰ إعمال الثالث : (ضرباني ، ومرا بي ، وضربت الزيدين) ، وعلىٰ إعمال الأول : (ضربني ، ومرا بي ، وضربتهما الزيدان) .

وزعم ابن خروف تعين العمل للثالث ، وإلغاء الأول والثاني ، وتبعه ابن مالك ، وادعى الاستقراء في ذٰلك ، ورده أبو حيان : بأن استقراءه ناقص لا يحتج به ، قال : (فقد جاء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث ؛ كقول أبي الأسود : (من الطويل)

قالَ الشَّيخُ العلَّامةُ خالدٌ الأزهريُّ : وسكتوا عنِ المتوسِّطِ ، فهل يلحقُ بالأوَّلِ لسبقِهِ على الثَّالثِ ، أو بالثَّاني لقربِهِ مِنَ المعمولِ بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ ، أو يستوي فيهِ الأمرانِ ؟ لَمْ أرَ في ذٰلكَ نقلاً ، . . . .

كساك ولم تستكسه فاشكرن له　　　أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فأعمل ورفع به « أخ » ، وأضمر في الثاني ، وهو « لم تستكسه » ، وفي الثالث في « له ») ، قال : (وحكىٰ بعض أصحابنا الإجماع علىٰ جواز إعمال الثاني والثالث قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك) انتهىٰ .

(**قال الشيخ العلامة خالد**) بن عبد الله (**الأزهري**) في « التصريح » : (**وسكتوا**) أي : سكت النحاة (**عن**) حكم (**المتوسط**) أي : عن الثاني ، (**فهل يلحق بالأول**) في كونه الأولىٰ عند الكوفيين (**لسبقه على الثالث ، أو**) هل يلحق (**بالثاني**) في كونه الأولىٰ من الأول (**لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو**) هل (**يستوي فيه**) أي : في المتوسط (**الأمران**) أي : إلحاقه بالأول أو إلحاقه بالثاني .

قال الشيخ خالد الأزهري : (**لم أرَ في ذٰلك**) أي : لم أسمع في جواب هٰذا الاستفهام (**نقلاً**) من النحاة .

قال الكردي : (قوله : « فهل يلحق بالأول » **وعليه** : فالكوفيون يختارون إعماله علىٰ إعمال الثالث .

قوله : « أو بالثاني » **وعليه** : فالبصريون يختارون إعماله علىٰ إعمال الأول .

قوله : « أو يستوي الأمران » وهما : الإلحاق بالأول والإلحاق بالثاني ؛ لتعارض علتيهما فيتساقطان ، وفيما ذكره حكم بجواز إعمال المتوسط ، وإنما التردد في الاحتمالات الثلاثة المذكورة ، خلافاً لابني مالك وخروف ؛ كما مر آنفاً) .

قال العليمي : (قوله : « وسكتوا . . . » إلىٰ آخره ، قال العصام في « شرح الكافية » : وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب . انتهىٰ .

(فيُضمَرُ في الأوَّلِ) المُهمَلِ (مرفوعُهُ فقطْ) فاعلاً كانَ أو نائبَهُ ، مُطابقاً للاسمِ الظَّاهرِ ، لامتناعِ حذفِ العُمدةِ وإن لزِمَ منهُ الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ ؛ لوقوعِهِ في غيرِ هٰذا البابِ ؛ . . . .

وقال الدماميني في « شرح التسهيل » : وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ؛ لكونه أفاد به الحكم ، مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص . انتهىٰ .

وينظر كيف يقال : إن الثاني أولىٰ من الثالث عند الكوفيين ، ومن الأول عند البصريين ، مع قوله في « التصريح » : لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة ؟!) انتهىٰ منه .

قوله : (فيضمر) مفرع علىٰ قوله : (وإعمال الثاني) أي : ويجوز إعمال العامل الثاني علىٰ مذهب البصريين ، فيضمر حينئذ ؛ أي : فيذكر (**في**) العامل (**الأول المهمل**) أي : الممنوع عن العمل في الاسم الظاهر المتنازع فيه (**مرفوعه فقط**) أي : ضمير يرفعه يعود على المتنازع فيه ، لا منصوبه إن كان المتنازع فيه مفعولاً ، فلا يذكر ضميره في الأول ؛ لأنه فضلة يجوز حذفه ، (**فاعلاً كان**) ذٰلك المرفوع ؛ كما يأتي مثاله في المتن ، (**أو**) كان ذٰلك المرفوع (**نائبه**) أي : نائباً عن الفاعل غير المجرور ؛ نحو : (ضرب وأكرم الزيدان) ، فيقال في الإضمار : (ضربا وأكرم الزيدان) .

وقوله : (**مطابقاً**) حال من (مرفوعه) أي : فيضمر مرفوعه حالة كونه ضميراً مطابقاً (**للاسم الظاهر**) المتنازع فيه إفراداً وتذكيراً وغيرهما (**لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه**) أي : من ذكر الضمير (**الإضمار**) أي : الإتيان بالضمير (**قبل الذكر**) أي : قبل ذكر المرجع (**لوقوعه**) أي : لوقوع الإضمار قبل الذكر (**في غير هٰذا الباب**) أي : (باب التنازع) ، وذٰلك الغير الذي وقع فيه الإضمار قبل الذكر

كـ (بابِ نِعْمَ وبئسَ) ، بل وفي هـٰذا البابِ نثراً ونظماً (نحوُ) : (ضربوني وضربتُ قومَكَ) ، حكاهُ سيبويهِ ، وقولِهِ :

(جَـفُـونِـي وَلَـمْ أَجْـفُ ٱلْأَخِـلَّاءَ) إِنَّـنِـي   لَـغَـيْـرُ جَـمِـيـلٍ مِـنْ خَـلِـيـلَـيَّ مُـهْـمِـلُ

(كـ « باب نعم وبئس ») كقولك : (نعم رجلاً زيد !! ، وبئس فاسقاً عمرو !!) ، و(باب رب) .

(بل و) قد وقع الإضمار قبل الذكر (في هـٰذا الباب) الذي نحن فيه ، وهو باب التنازع (نثراً ونظماً) ، نثراً (نحو) قول بعض العرب : (« ضربوني وضربت قومك » ، حكاه سيبويه) أي : حكىٰ هـٰذا المثال سيبويه عن بعض فصحاء العرب ، فقد أعمل الثاني في الاسم الظاهر ، وأضمر في الأول ضمير الفاعل ؛ وهو الواو العائدة على المتنازع فيه ، وهو (قومك) المنصوب على المفعولية ، والمفعول رتبته التأخير ، فعاد الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة .

(و) وقع الإضمار قبل الذكر أيضاً نظماً ؛ كـ (قوله) :   (من الطويل)

(جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني   لغير جميل من خليلي مهمل)

والبيت عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين ، و(**جفوني**) : من الجفاء ؛ وهو الإعراض ، يقال : جفوت الرجل جفاء ، ولا يقال : أجفيته ، و(**الأخلاء**) : جمع خليل ؛ كحبيب وأحباء ، وهو الصديق ، **والجميل** : الشيء الحسن ، و(**مهمل**) : اسم فاعل من (أهمل) الرباعي ؛ أي : تارك ، فأعمل الثاني ، ونصب (الأخلاء) ، وأعمل الأول في ضميره ؛ وهو الواو المرفوعة المحل على الفاعلية ، فقد عاد الضمير على (الأخلاء) المنصوب على المفعولية . **انتهىٰ** « تصريح » .

قوله : (**حكاه سيبويه**) أي : عن بعض العرب ؛ كما مر آنفاً ، فلا حاجة لقول المرادي : (**فإن قلت** : قد قيل : إنه لم ينقله من العرب ، بل هو مثال مخرج علىٰ مذهبه .

قلت : هو خلاف الظاهر) .

وأوجبَ الكسائيُّ حذفَهُ ؛ هرباً مِنَ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ لفظاً ، والفرَّاءُ إضمارَهُ مُؤخَّراً إن طلبَ الثَّاني منصوباً ؛ لِمَا يلزمُ مِنَ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ أو حذفِ الفاعلِ ، وإلَّا أعملَهُما في المرفوعِ ، وهوَ مُشكِلٌ ، فإنَّ اجتماعَ مُؤثِّرَينِ علىٰ أثرٍ واحدٍ ممنوعٌ في الأصولِ ، والنَّحويُّونَ يُجرونَ العواملَ كالمؤثِّراتِ . . . .

(**وأوجب الكسائي**) وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين (**حذفه**) أي : حذف الضمير المرفوع على الفاعلية (**هرباً**) أي : فراراً (**من الإضمار قبل الذكر**) أي : قبل ذكر مرجع الضمير (**لفظاً**) ورتبة ، **قيل** : ما فر إليه أشنع مما فر منه ؛ فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ ، وهـٰذا تخطئة في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها : هي أن العرب تضمر ولا تحذف ، وهـٰذا هو المشهور عن الكسائي . انتهىٰ « **عليمي** » باختصار .

(و) أوجب (**الفراء إضماره**) أي : إضمار الفاعل المرفوع (**مؤخراً**) عن المتنازع فيه في آخر الكلام ، فيقول : ضربني وضربت زيداً هو (**إن طلب**) ذٰلك الضمير المرفوع للعامل الأول ؛ أي : إن طلبه العامل (**الثاني**) حالة كونه (**منصوباً**) على المفعولية (**لما يلزم**) من إضماره قبل العامل الثاني (**من الإضمار قبل الذكر**) أي : قبل ذكر مرجعه لو قال : (ضربني هو ، وضربت زيداً) ، (**أو**) من (**حذف الفاعل**) معطوف علىٰ ما قبله من الإضمار قبل الذكر ، أو لما يلزم من حذف الفاعل الذي هو العمدة إن لم يضمره مؤخراً ، وإنما أضمره مؤخراً ؛ لأنه علىٰ صورة الفضلة ، فيوهم وجوب حذفه ، (**وإلا**) أي : وإن لم يطلب العامل الثاني منصوباً ؛ بأن كان كل من العاملين فعلاً لازماً . . (**أعملهما**) أي : أعمل العاملين (**في المرفوع**) الواحد ؛ نحو : (قام وقعد زيد) ، (**وهو**) أي : إعمالهما في مرفوع واحد (**مشكل**) أي : جالب للإشكال والاعتراض (**فإن اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد ممنوع في**) قواعد (**الأصول ، والنحويون يجرون العوامل**) النحوية ؛ أي : يجعلونها (**كالمؤثرات**

الحقيقيَّةِ ، قالَهُ الرَّضيُّ .

وأفهمَ كلامُ المُصنِّفِ حذفَ غيرِ المرفوعِ ، وهوَ كذٰلكَ إنِ استُغنِيَ عنهُ ؛ . . . .

الحقيقية) أي : الحسية عند أهل الطبائع في منع اجتماعها علىٰ معمول واحد ؛ كاجتماع خالقين علىٰ خلق مخلوق واحد .

قوله : (**فإن اجتماع مؤثرين**) أي : تامين لا يحتاج إلى الاستعانة بغيره .

قال ابن مالك في دفع هٰذا الإشكال : (هو غير مستبعد ؛ فإنه نظير قولك : « زيد وعمرو منطلقان » علىٰ رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ) .

وأجيب : بالفرق بين الفعلين في : (قام وقعد زيد) ، وبين المبتدأين في نحو : (زيد وعمرو منطلقان) بأن كلاً من الفعلين يستقل برفع (زيد) في نحو : (قام وقعد زيد) ، ولا يستقل كل من الاسمين برفع هٰذا الخبر ؛ إذ لو قلت : زيد منطلقان . . لم يجز ، فكل من الفعلين علة تامة ، وكل من المبتدأين جزء علة ، فلا يستقل أحدهما بإيجاد انطلاقين . انتهىٰ « كردي » .

(**قاله**) أي : قال ما ذكر من الإشكال (**الرضي**) في بعض كتبه .

(**وأفهم كلام المصنف**) في أول الباب حيث قال : (فيضمر في الأول المهمل مرفوعه فقط) : (**حذف غير المرفوع**) أي : من منصوب لفظاً أو محلاً ، **والمراد بالمنصوب لفظاً** : ما يصل إليه العامل بنفسه ، **وبالمنصوب محلاً** : ما يصل إليه العامل بواسطة حرف الجر ؛ كما أشار إليه بالمثال .

(**وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه (**إن استغني عنه**) أي : عن ذٰلك المذكور الذي هو غير المرفوع ؛ لكونه فضلة .

قال الكردي : (قوله : « حذف غير المرفوع » أي : منصوباً كان أو مجروراً ؛ كما مثل لهما الشارح ، وهٰذا الخلاف جائز عند ابن مالك ؛ كما في « التسهيل » ، وواجب عند الأكثرين ، وعليه مشى الشارح ؛ لقوله فيما سيأتي : « ولا يجوز إضماره » .

كـ (ضربتُ وضربني زيدٌ) ، و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ) ، ولا يجوزُ إضمارُهُ ؛ لئلَّا يلزمَ الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ مِنْ غيرِ ضرورةٍ ، . . . .

فتلخص من هـٰذا ومما مر سابقاً : أن حذفَ غير المرفوع منصوباً كان أو مجروراً من العامل الثاني جائزٌ ضرورة عند المغاربة ، ومطلقاً عند السيرافي ، واختاره ابن الحاجب وابن مالك ، وحذفه من الأول واجب عند الأكثر ، وجائز عند ابن مالك ، لـٰكن بشرط الاستغناء عنه في المسألتين .

فمثال الحذف من الثاني ؛ نحو : « ضربني وضربت زيد » ، وقوله : (من مجزوء الكامل)

بعكاظ يعشى الناظريـ ... ـن إذا لمحوا شعاعه

برفع « شعاعه » ، و« مر بي ومررت زيد » والأصل : ضربته ، ولمحوه ، ومررت به .

ومثال حذفه من الأول : « ضربت وضربني زيد » ، و« مررت ومر بي زيد » ، والأصل : ضربته ، ومررت به) انتهىٰ منه .

ومثال الاستغناء عنه : (كـ « **ضربت وضربني زيد** » ، و« **مررت ومر بي زيد** » ، **ولا يجوز**) أي : عند الجمهور (**إضماره**) أي : إضمار غير المرفوع ، يعني : عند إهمال الثاني ، وهو ممتنع في الفضلة (**لئلا يلزم**) علينا (**الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة**) احترز به من نحو قوله : (من الطويل)

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود

وبعده :

وألغِ أحاديث الوشاة فقلما ... يحاول واش غير إفساد ذي عهد

والشاهد في : (ترضيه) حيث أضمر فيه ، وأعمل (يرضيك) لما تنازعا في (صاحب) ، وكان القياس حذفه ؛ كما في : (ضربت وضربني زيد) ، وهو عند الجمهور ضرورة .

(**جهاراً**) أي : عياناً ، نصب بتقدير (في) ، والفاء في : (**فكن**) جواب

فإن لَمْ يستغنَ عنهُ ؛ بأن أوقعَ حذفُهُ في لَبْسٍ ، كـ (رغبتُ ورغبَ في الزَّيدانِ عنهُما) ، أو كانَ عُمدةً في الأصلِ ؛ بأن كانَ العاملُ مِنْ بابِ (كانَ) ، أو (ظنَّ) نحوُ : (كنتُ وكانَ زيدٌ صديقاً إيَّاهُ) ، و(ظننِي وظننتُ زيداً قائماً إيَّاهُ) . . وجبَ إضمارُهُ مؤخَّراً عنِ المُتنازَعِ فيهِ ؛ لخوفِ اللَّبسِ . . . .

(إذا) ، و(**أحفظ**) : خبر (كن) ، **والود** ـ بالضم ـ : المحبة ، و(**في الغيب**) : حال من (صاحب) ، (**وألغ**) : أمر من الإلغاء ، و(**أحاديث الوشاة**) : مفعوله ، وقوله : (**فقلما**) جواب الأمر ؛ ولذٰلك أتىٰ بالفاء ، و(قل) : فعل دخلت عليه (ما) المصدرية ، والتقدير : قلَّ محاولة الواشي غير إفساد ذي العهد ، يقال : حاولت الشيء : إذا أردته ، **وأراد بالعهد** : ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(**فإن لم يستغنَ عنه**) أي : عن غير المرفوع (**بأن أوقع حذفه في لبس**) أي : في التباس المعنى المراد بغير المراد (**كـ « رغبت ورغب في الزيدان عنهما »**) لخوف اللبس في الأول ؛ لأن (رغب) يتعدىٰ إلى (المحبوب) بـ (في) ، وإلىٰ غيره بـ (عن) ، فلو حذف متعلقه ؛ وهو عنهما . . لبادر إلى الذهن أنه رغب فيهما ، وليس مراداً . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**كـ « رغبت . . . »**) إلىٰ آخره ، **وجه اللبس** : أن المتبادر من (رغبت) إنما هو (رغبت في الزيدين) بقرينة معمول الفعل الثاني ، مع أن المراد : رغبت عن الزيدين ، أما لو أريد : (رغبت في الزيدين) . . فينبغي جواز الحذف ؛ إذ لا لبس ، لأن الذي يتبادر عنه حينئذ هو المراد . انتهىٰ منه باختصار .

(**أو كان**) غير المرفوع (**عمدة في الأصل ؛ بأن كان العامل**) فيه (**من باب « كان » أو**) باب (**« ظن » نحو : « كنت وكان زيد صديقاً إياه »** ، و**« ظنني وظننت زيداً قائماً إياه »** . . **وجب إضماره**) أي : إضمار غير المنصوب حال كونه (**مؤخراً عن المتنازع فيه**) ، وإنما وجب إضماره في المسألتين (**لخوف اللبس**) أي : التباس

في الأوَّلِ ، ولكونِ المنصوبِ عُمدةً في الأصلِ في الثَّاني ، لٰكنْ صحَّحَ في « الأوضحِ » جوازَ حذفِهِ في الثَّاني ، قالَ : لأنَّهُ حذفٌ لدليلٍ ، (وليسَ منهُ) أي : مِنْ هٰذا البابِ ؛ نحوُ : (ما قامَ وقعدَ إلَّا زيدٌ) . . . .

المراد بغير المراد من المعنىٰ (**في**) المثال (**الأول**) يعني قوله : (كـ « رغبت ورغب في الزيدان ») ، (**ولكون المنصوب عمدة في الأصل في**) المثال (**الثاني**) يعني قوله : (كنت وكان زيد صديقاً) .

وقوله : (**لٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (وجب إضماره) بالنسبة إلى المثال الثاني ؛ أي : لٰكن (**صحح**) المصنف (**في « الأوضح »**) أي : « الأوضح علىٰ ألفية ابن مالك » (**جواز حذفه**) أي : حذف المنصوب (**في**) المثال (**الثاني**) حيث (**قال**) في « الأوضح » : يجوز حذفه (**لأنه**) أي : لأن حذفه (**حذف لدليل**) ، ولٰكن هٰذا لا يجري في (باب كان) لأن خبرها لا يحذف قياساً للدليل ؛ كما مر في (باب كان) انتهىٰ « ياسين » باختصار .

(**وليس منه ؛ أي : من هٰذا الباب**) أي : باب التنازع (**نحو : ما قام وقعد إلا زيد**) بل هو محمول ـ كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب ـ على الحذف .

واعترض : بأنه يلزم عليه حذف الفاعل مع أنه عمدة ، فلا يجوز حذفه .

وأجيب : بأن الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنىً ، أما حذفه لفظاً مع وجوده معنىً . . فلا امتناع فيه ، وهنا كذٰلك ، فإن (إلا زيد) : فاعل لهما معنىً وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما ، وضعفه غير خفي .

وأشار إلىٰ أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد (إلا) بين الظاهر والضمير ، وهو كذٰلك وإن توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به .

وذهب بعضهم إلىٰ أن ذٰلك من (باب التنازع) ، فإن أراد أن ذٰلك علىٰ قول الفراء في جواز رفع الفاعل بالفعلين . . فممكن ، لٰكن القصد تخريجه علىٰ وجه يقول

لانعكاسِ معنى المُهمَلِ ، ولا نحوُ :

. . . .   وَعَـزَّةَ مَـمْـطُـولٌ مُـعَـنّـىً غَـرِيـمُـهَـا

به البصريون ، فإنهم موافقون على أن التركيب مسموع من العرب ، فيقال : الأصل في التركيب : (ما قام إلا هو وقعد إلا زيد) ، ولم يكن من (باب التنازع) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**لانعكاس معنى المهمل**) أي : من المتنازعين ؛ يعني : الفعل الذي أهمل منهما عن العمل في (زيد) إذ المعنىٰ بثبوت كليهما لـ (زيد) وحصرهما فيه ، وعلىٰ تقدير إهمال الأول يكون المعنىٰ : ما قام هو ؛ أي : زيد ، وما قعد إلا زيد ، فيكون القيام منفياً عنه ، **والمراد** : حصره كالقعود فيه ، فصار المثبت منفياً ، وبهٰذا يحصل معنى الانعكاس ، وقس عليه تقدير إهمال الثاني ، فلا سبيل إلى الإضمار الذي هو طريق قطع التنازع عندهم ، فليس من التنازع ، خلافاً لبعضهم ، وإنما هو من باب الحذف ؛ كما في « التسهيل » لدلالة القرينة ، والتقدير : ما قام أحد إلا زيد ، فحذف (أحد) وأسند (قعد) إلىٰ ضمير (أحد) ، و(إلا زيد) : بدل منه ؛ لزوال الارتباط ، (**ولا نحو**) أي : وليس نحو قول الشاعر من التنازع ، ذكر الشارح منه عجز البيت :   (من الطويل)

قـضـىٰ كـل ذي ديـن فـوفـىٰ غـريـمـه   (**وعـزة مـمـطـول مـعـنّـىً غـريـمـهـا**)

قاله كثير محبوبها ، وهو كثير ـ بالتصغير ـ ابن عبد الرحمٰن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي ، أحد عشاق العرب المشهورين به ، صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزىٰ ؛ كما تقدم .

(**قضىٰ**) أي : أدىٰ ، (**كل ذي دين**) أي : كل مدين ، (**فوفىٰ**) أي : أدىٰ ، (**غريمه**) أي : دائنه حقه وافياً كاملاً ، و(**عزة**) : مبتدأ أول ، و(**غريمها**) : مبتدأ ثان ، (**ممطول معنّىً**) : خبران له ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول ،

وقيل : (ممطول) : خبر (غريمها) ، و(معنّىً) : حال منه ، فالصفتان جاريتان على الغريم لا علىٰ عزة ، والتقدير : وعزة غريمها ممطول حال كونه معنّىً ، فعلىٰ هٰذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد ؛ لأنه لا تنازع فيه على التوجيه المذكور .

وقيل : (كل ذي دين) : فاعل (قضىٰ) ، و(فوفىٰ) : عطف عليه ، و(غريمها) : مفعول (وفىٰ) ، واحتجت به البصرية علىٰ أولوية إعمال الثاني في (باب التنازع) ، فإن (قضىٰ ، ووفىٰ) تنازعا في (غريمها) ، وأعمل الثاني ؛ إذ لو أعمل الأول . . لقيل : فوفاه ، وكذا (غريمها) معمول للعامل الثاني ؛ وهو (معنّىً) ، من التعنية ؛ وهو الأسر ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال : ممطول هو ، وإنما لم يبرز ؛ لأنه إضمار علىٰ شريطة التفسير ، إذ الأصل : ممطول غريمها ، فحذف اعتماداً على التفسير بعده . انتهىٰ « عيني » بتصرف .

قوله : (**لزوال الارتباط**) أي : لعدم الرابط بين المبتدأ الثاني ؛ وهو (غريمها) ، وخبره الذي هو (ممطول معنّىً) ، ولو قصد التنازع . . لأسند أحدهما ؛ أي : أحد الخبرين إلى السببي الذي هو (غريمها) ، والآخر إلىٰ ضميره ؛ أي : إلىٰ ضمير ذٰلك الأحد ، والتقدير : وعزة ممطولة معنّىً غريمها ، أو ممطول معنّاه غريمها ؛ بإعادة هاء ممطولة في الأول إلى السببي الذي هو (غريمها) ، أو بإعادة هاء (معنّاه) إلى السببي المذكور ، فيلزم عدم ارتباط الضمير إلى المبتدأ . انتهىٰ « كردي » .

فعدم الرابط إذا جعلنا (عزة) : مبتدأ ، و(ممطول) : خبرها ، والضمير المستتر في (ممطول) لا يعود إلىٰ (عزة) ، بل إلى الغريم المذكور بعده ، و(معنّىً) : خبر ثان لـ (عزة) ، و(غريمها) : فاعل (معنّىً) ، والتنازع بين (ممطول) و(معنّىً) في طلب كل منهما لفظ (غريم) على الفاعلية لهما ، ولٰكن عمل فيه (معنّىً) فقط ؛ لعدم الرابط بين المبتدأ الذي هو (عزة) ، وبين (ممطول) لأن الضمير المستتر فيه

قالَهُ في « الجامعِ » ، ولا قولُ امرئِ القيسِ :

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَـىٰ لِأَدْنَـىٰ مَـعِـيـشَـةٍ (كَفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ ٱلْمَال)

لفسادِ المعنىٰ ؛ إذ لو وُجِّهَ (كفاني) و(لَمْ أطلبْ) إلىٰ (قليلٌ) . . لزمَ اجتماعُ النَّقيضَينِ ؛ لأنَّ (لو) لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غيرِهِ ، . . . .

يعود على الغريم ، فبطل التنازع علىٰ هٰذا الوجه ؛ لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ، والله أعلم ، **تأمله ؛ ففي المحل دقة** .

(**قاله**) أي : قال ما ذكر من هٰذه العلة التي هي زوال الرابط وعدمه المصنفُ (**في « الجامع »**) .

والغريم : الدائن ، **والمراد بغريمها** : محبها ، والدين الذي له عليها : وصالها إياه ومحبتها إياه كما يحبها هو . انتهىٰ من الفهم السقيم .

(**ولا قول امرئ القيس**) معطوف علىٰ قوله : (نحو : ما قام وقعد إلا زيد) أي : وليس من هٰذا الباب قول امرئ القيس : (من الطويل)

(ولو أن ما أسعىٰ لأدنىٰ معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال)

وإنما قلنا : ليس قوله من هٰذا الباب (**لفساد المعنىٰ**) أي : معنى البيت على التنازع ، وإنما قلنا : لفساد المعنىٰ على التنازع (**إذ لو وجه**) وعومل كل من (**« كفاني » و« لم أطلب » إلىٰ « قليل »**) ، وعمل كل منهما في (قليل) بأن قيل : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب قليلاً من المال . . (**لزم اجتماع النقيضين**) أي : طلب القليل وعدم طلب القليل ، ولو قال الشارح بدل قوله : (لزم اجتماع النقيضين) : (لزم من ذٰلك التناقض) . . كان أولىٰ ، وإنما قلنا : لزم اجتماع النقيضين (**لأن « لو »**) في قوله : ولو أن ما أسعىٰ (**لامتناع الشيء**) أي : لامتناع وجود الشيء الذي هو الجزاء والجواب (**لامتناع**) وجود (**غيره**) الذي هو الشرط ؛ أي : لأن (لو) الشرطية تدل على امتناع الجزاء وانتفائه ؛ لامتناع الشرط وانتفائه

فيلزمُ كونُ المُثبَتِ في سياقها وسياقِ جوابها منفيّاً ، والمنفيُّ فيهما مُثبتاً ؛ إذِ امتناعُ الإثباتِ نفيٌ ، وامتناعُ النَّفيِ إثباتٌ ، فيكونُ السَّعيُ لأدنىٰ معيشةٍ منفيّاً ؛ إذ هوَ مُثبَتٌ في سياقِ (لو) ، ولو وُجّهَ (ولَمْ أطلبْ) إلىٰ قليلٌ . . لكانَ طلبُ القليلِ مُثبتاً ؛ إذ هوَ منفيٌّ في سياقِ جوابها ، وهما واحدٌ في المعنىٰ ، فيؤدّي إلىٰ إثباتِ الشَّيءِ ونفيهِ في كلامٍ واحدٍ ، وهوَ . . . .

غالباً ، **يعني** : أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ، هٰذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترضه ابن الحاجب ، ورد اعتراضه السعد في « شرحي التلخيص والمطول » ، (**فيلزم كون المثبت في سياقها**) وهو فعل الشرط ؛ وهو سعيه لأدنىٰ معيشة ، (و) في (**سياق جوابها**) وهو كفاية مال قليل له (**منفياً** ، **والمنفي فيهما**) أي : المنفي في سياق الشرط ؛ وهو عدم كون سعيه لأدنىٰ معيشة ، والمنفي في سياق الجواب ؛ وهو عدم كفاية مال قليل له (**مثبتاً**) أي : ثابتاً ، وإنما قلنا : والمنفي فيهما مثبتاً (**إذ امتناع الإثبات**) أي : امتناع ثبوت الشيء (**نفي**) لذٰلك الشيء ، (**وامتناع النفي**) أي : نفي الشيء (**إثبات**) لذٰلك الشيء ؛ أي : نفي النفي إثبات ؛ أي : مستلزم للإثبات ، لا أنه عينه ؛ فإن تصور نفي النفي يتوقف علىٰ تصور النفي ، وتصور الإثبات لا يتوقف عليه ، وليس عينه ، (**فيكون السعي لأدنىٰ معيشة منفياً ؛ إذ هو**) أي : السعي لأدنىٰ معيشة (**مثبت في سياق** « **لو** » ، **ولو وجه و**« **لم أطلب** » **إلىٰ** « **قليل** » . . **لكان طلب القليل مثبتاً ؛ إذ هو**) أي : طلب القليل (**منفي في سياق جوابها ، وهما**) أي : السعي المثبت في سياق (لو) ، والطلب المنفي في سياق جوابها (**واحد في المعنىٰ**) لأن السعي هو الطلب ، والأدنىٰ هو القليل ، فلا يمكن تحقيق طلب القليل بدون السعي . انتهىٰ « عليمي » .

(**فيؤدي**) التنازع (**إلىٰ إثبات الشيء**) وهو كفاية القليل له (**ونفيه**) أي : نفي الشيء ؛ وهو عدم طلب قليل من المال (**في كلام واحد**) ، كان ينبغي للشارح أن يزيد : في وقت واحد ، (**وهو**) أي : اجتماع إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد

باطلٌ ، فتعيَّنَ أن يكونَ مفعولُ (أطلبْ) محذوفاً تقديرُهُ : ولَمْ أطلبِ الملكَ والمجدَ ، ويدلُّ عليهِ قولُهُ بعدُ :

وَلَـٰكِنَّمَـا أَسْعَـىٰ لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ ٱلْـمَـجْـدَ ٱلْـمُـؤَثَّـلَ أَمْـثَـالِـي

(**باطل**) أي : محال ، (**فتعين**) أي : وجب (**أن يكون مفعول « أطلب » محذوفاً تقديره : ولم أطلب الملك والمجد**) أي : الشرف عند الناس ، (**ويدل عليه**) أي : علىٰ كون مفعول (أطلب) محذوفاً ، لا (قليلاً) : (**قوله**) أي : قول امرئ القيس (**بعد**) ه ؛ أي : بعد هٰذا البيت : (من الطويل)

(ولـٰكـنـمـا أسعـىٰ لـمـجـد مـؤثـل وقـد يـدرك الـمـجـد الـمـؤثـل أمـثـالـي)

والمؤثل ـ بفتح الثاء المثلثة ـ : أي : القديم المورث .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولو وجه « لم أطلب » إلىٰ « قليل »**) بأن كان مفعولاً له ؛ أي : لا أطلب قليلاً .

قوله : (**وهما واحد في المعنىٰ**) أي : السعي لأدنىٰ معيشة وطلب القليل واحد في المعنىٰ ، **وقيل** : الثاني ـ أي : طلب القليل ـ لازم للأول ؛ وهو السعي لأدنىٰ معيشة ، وامتناع كون البيت من التنازع إنما هو علىٰ تقدير كون الواو ـ أي : واو « ولم أطلب » ـ للعطف ؛ أي : عطف ما بعدها علىٰ ما قبلها ، وكذا لو قدرتها للاستئناف عند من يشترط وجود رابط بين المتنازعين .

قال في « شرح الجامع » : (لم لا تكون للحال فيصح التنازع حينئذ ؟! **فإنك لو قلت مثلاً** : « لو دعوت . . لأجابني غير متوان زيداً » . أفادت « لو » انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتىٰ يلزم إثبات التواني .

قلنا : قد أجاز ذٰلك قوم ؛ منهم : ابن الحاجب في « شرح المفصل » ، ووجه قول الكوفيين والفارسي : إن البيت من « باب التنازع » علىٰ جعل الواو للحال من الضمير المنصوب في « كفاني » ، وحينئذ لا يلزم ثبوت طلب القليل ؛ إذ التقدير : لو كنت

. . . .

ساعياً لمعيشة دنيئة . . كفاني قليل من المال حالة كوني غير طالب لقليل من المال ، ولا منافاة بين أن يكون قليل من المال كافياً له وبين أن يكون هو غير طالب إياه) انتهىٰ .

وقد أفهم قوله : (لمعيشة دنيئة) : أن (أدنىٰ معيشة) في البيت من الدناءة ، وأن همزته قلبت ألفاً غير قياس ، **والأقرب** : أن يكون من الدنو بمعنى : القرب ، فلا قلب فيه . انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

(بابٌ) في ذكرِ المنصوباتِ

وبدأَ منها بالمفاعيلِ ؛ لأنَّها الأصلُ في النَّصبِ وغيرُها محمولٌ عليها ، فقالَ :
(المفعولُ منصوبٌ) أبداً ؛ ....

---

٥٣ ـ (باب في ذكر المنصوبات)

قوله : (**باب في ذكر المنصوبات**) جعل الذكر ظرفاً ؛ لأنه أعم من الباب الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف ؛ لحصوله بغير تلك العبارات أيضاً ، والأعم كأنه ظرف ، ويجوز أن تكون (في) للتعليل ، والتقدير : باب معقود لذكر المنصوبات .

(**وبدأ منها**) أي : من المنصوبات (**بالمفاعيل ؛ لأنها الأصل في النصب ، وغيرُها**) كالحال والتمييز (**محمولٌ عليها**) أي : على المفاعيل ، وجمعها ؛ لأنها تتعدد ، نحو : (أعطيت زيداً درهماً) ، و(أعلمت زيداً عمراً قائماً) ، بخلاف الفاعل ، فإنه لا يكون إلا واحداً ؛ لامتناع اجتماع مؤثرين تامين علىٰ أثر واحد ، وأما (رجل ، رجل) في بيت العروضيين : (من المتدارك)

كـرة طـرحـت بـصـوالـجـة ... فـتـلـقـفـهـا رجـل رجـل

فهما بمعنى اسم واحد ، تقديره : أي : فتلقفها الناس رجل رجل .

وقوله : (**فقال**) معطوف علىٰ (بدأ) أي : فقال : (**المفعول منصوب**) أي : مشتمل علىٰ علم النصب من الفتحة ، وما ناب عنها لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**أبداً**) في جميع أحواله ؛ أي : مفرداً كان أو مثنىً أو مجموعاً ، مذكراً كان أم مؤنثاً ، معرفة كان أو نكرة ، وأبهم ناصبه ؛ ليجري علىٰ كل الأقوال فيه ، **والصحيح** : أن ناصبه : الفعل وشبهه ؛ ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي بقوله : (والناصب له إما فعل أو شبهه) ، لا الفاعل ، ولا مجموع الفعل والفاعل ، ولا معنى المفعولية ،

كما أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ أبداً ، وسببُ ذٰلكَ : أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلَّا واحداً بخلافِ المفعولِ ، والرَّفعُ أثقلُ ، والنَّصبُ أخفُّ ، فأعطوا الأقلَّ الأثقلَ ، والأخفَّ الأكثرَ ؛ ليكونَ ثقلُ الرَّفعِ مُوازياً لقلَّةِ الفاعلِ ، . . . .

(**كما أن الفاعل مرفوع أبداً**) أي : كذٰلك ، (**وسبب ذٰلك**) أي : سبب اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب : (**أن الفاعل لا يكون إلا واحداً**) أي : لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأما (فتلقفها رجل رجل) . . فمر أن الاسمين فيه بمعنى اسم واحد ؛ أي : تلقفها الناس ، وإنما اقتصر فيه علىٰ فاعل واحد ؛ لامتناع اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد ، (**بخلاف المفعول**) فإن الفعل الواحد يكون له مفاعيل ، (**و**) إنما خص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ؛ لأن (**الرفع أثقل**) الحركات الثلاث ؛ لأنه يكون بالضمة التي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف التي تكون علامة لرفع المثنىٰ . . **فالجواب** : أن ذٰلك ليس بطريق الأصالة ، بل بطريق النيابة ، وعورض بالواو ؛ لأنها كذٰلك ، **وأجيب** : بأن الواو بنت الضمة ، فهي أصل في أبواب النيابة ، (**و**) لأن (**النصب أخف**) الحركات .

قال العليمي : (لو قال : « والنصب أخف » . . كان أولىٰ ؛ لأن علامته فتحة ، وهي أخف الحركات) ، (**فأعطوا**) أي : أعطت العرب (**الأقل**) دوراناً على الألسنة ، وهو الفاعل ؛ لأنه لا يكون إلا واحداً (**الأثقل**) من الحركات ، وهو الرفع (**و**) أعطوا (**الأخف**) من الحركات ، وهو النصب (**الأكثر**) دوراناً على الألسنة ، وهو المفعول (**ليكون ثقل الرفع موازياً**) أي : موازناً ومقابلاً (**لقلة الفاعل**) في الدوران .

قوله : (**موازياً**) بهمزة ومثناة تحتية ؛ أي : محاذياً من قولهم : (فمر إزاءه) ، وما في « القاموس » يدل علىٰ أنه من الإيزاء ، لا من المؤازاة ، وعليه : فهو بسكون الهمزة علىٰ وزن (مؤمن) .

وفي بعض النسخ : بالنون ، من الموازنة ، **والأول هو الصحيح** ؛ لأن الثقل لا يوازن القلة ، بل الكثرة ، كما أن الخفة بعكسه . انتهىٰ « كردي » .

وخفَّةُ الفتحةِ مُوازيةً لكثرةِ المفعولِ ، (وهوَ خمسةٌ) على المشهورِ :

(**وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول**) ولو قال : (وخفة الفتحة) . . كان أولىٰ .

(**وهو**) أي : المفعول (**خمسة**) والضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس ؛ فلذا أخبر عنه بـ (خمسة) ، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد ؛ لأن المقصود التقسيم ، فهو نظير : الكلمة : اسم وفعل وحرف ، فاندفع ما يتوهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الإخبار ، وإلا جاز : (الرجل ثلاثة ، والرجل قائمون) ، ووجه الدفع : أن عدم الصحة هنا ؛ لعدم إرادة التقسيم ، ألا ترىٰ إلىٰ صحة : (الرجل ثلاثة : عربي ورومي وهندي) لإرادته ؟! انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**على**) القول (**المشهور**) عند النحاة ، مقابله : ما ذكره المصنف في « الشرح » ؛ أي : في « شرح المصنف على القطر » ، وهو الخلاف الذي ذكره الكردي بقوله : (ونقص الزجاجي : المفعول معه ، وأدخله في المفعول به ، وقدر في : « سرت والنيل » : أي : جاوزت النيل ، والكوفيون : المفعول له ، وأدخلوه في المفعول المطلق ، مثل : « قصدت جلوساً » ، وزاد السيرافي سادساً ؛ وهو : المفعول منه ؛ نحو : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[1] ؛ أي : من قومه ، والجوهري سابعاً ؛ وهو : المستثنىٰ ، وسماه : مفعولاً دونه) انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

---

(١) سورة الأعراف : (١٥٥) .

أحدُها : (المفعولُ به) وقدَّمَهُ علىٰ غيرِهِ مِنَ المفاعيلِ ؛ لأنَّهُ أحوجُ إلى الإعرابِ ؛ إزالةً لالتباسِهِ بالفاعلِ ، (وهوَ) كما قالَ ابنُ الحاجبِ : (ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ) وذٰلكَ (كـ : ضربتُ زيداً) ....

---

٥٤ ـ المفعول به

(**أحدها**) أي : أحد تلك الخمسة (**المفعول به**) ، قال العصام : (ولا ضمير في لفظ « المفعول به » ، وضمير « به » إلى اللام ، وكذا المفعول فيه أو له أو معه ، ومن قال : الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل . . معناه : أي : الذي فُعل فِعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وقدمه علىٰ غيره من**) سائر (**المفاعيل ؛ لأنه**) أي : لأن المفعول به (**أحوج**) أي : أشد حاجة (**إلى الإعراب ؛ إزالة لالتباسه بالفاعل**) أي : لاشتباهه بالفاعل ، (**وهو**) أي : المفعول به ؛ أي : معرفه (**كما قال ابن الحاجب : ما وقع عليه فعل الفاعل**) أي : اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ؛ إذ (زيد) مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به ، والشخص المسمىٰ به وقع عليه ذٰلك ، وليس ذٰلك الشخص مفعولاً به منصوباً ؛ لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية ، بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ما وقع عليه . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : وقع علىٰ مسماه (**فعل الفاعل**) حقيقة ؛ نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[1] ، و(قام زيد) ، أو مجازاً ؛ نحو : (أنبت الربيع البقل) .

وزاد الشيخ خالد في « الأزهرية » : (ويصح نفيه عنه ؛ لئلا يرد نحو : ما ضربت زيداً) انتهىٰ « كردي » .

(و) مثال (**ذٰلك**) المفعول الذي بينا حده : (كـ « **ضربت زيداً** ») ، قال العليمي :

---

(١) سورة العنكبوت : (٤٤) .

فزيداً : مفعولٌ به ؛ لوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليهِ ؛ وهوَ الضَّربُ ، والمُرادُ بوقوعِ الفعلِ : تعلُّقُهُ بشيءٍ مِنْ غيرِ واسطةٍ بحيثُ لا يعقلُ إلَّا بعدَ تعقُّلِ ذٰلكَ الشَّيءِ ، فسقطَ ما قيلَ مِنْ أنَّهُ غيرُ جامعٍ ؛ لخروجِ نحوِ : (ما ضربتُ زيداً ، ولا تضربْ عمراً) إذِ الفعلُ لَمْ يقعْ فيهِما

(قوله : « وذٰلك » إشارة إلىٰ أن قوله : « كضربت زيداً » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذٰلك . . .) إلىٰ آخره .

(ف « **زيداً** » : **مفعول به ؛ لوقوع فعل الفاعل عليه ، وهو الضرب ، والمراد بوقوع الفعل : تعلقه**) أي : تعلق الفعل (**بشيء**) مما يسمىٰ مفعولاً به (**من غير واسطة**) بين الفعل وبين ذٰلك الشيء ، (**بحيث لا يعقل**) ولا يصور ذٰلك الفعل (**إلا بعد تعقل**) وتصور (**ذٰلك الشيء**) الذي تعلق به ؛ وهو المفعول به .

قوله : (**ف « زيداً » : مفعول به**) فيه إشارة إلىٰ أن في العبارة مسامحة ، والمراد : ك « زيداً » من : (ضربت زيداً) .

قوله : (**تعلقه بشيء**) لا شك أن المتعلق غير المتعلق به ؛ وهو المفعول به ، مخرج للمفعول المطلق ؛ لأنه عين المتعلق ، كما خرج سائر المفعولات بقوله : (من غير واسطة) .

قوله : (**من غير واسطة**) خرج به : ما تعلق به الفعل بواسطة حرف الجر ؛ لأن مطلق المفعول به لا يقع عليه وإن كانت حروف الجر مفعولاً بها ، لٰكن بواسطة ، فمن زاد بعد قوله : (بلا واسطة) : أو بواسطة ، ويسمىٰ ذٰلك بالظرف . . أراد : التعريف الأعم ، (**فسقط**) بقولنا : (والمراد . . .) إلىٰ آخره (**ما قيل**) من الاعتراض علىٰ تعريف المصنف بقوله : (**المفعول به : ما وقع عليه فعل الفاعل**) ، (**من أنه**) أي : من أن هٰذا التعريف (**غير جامع**) للمعرف (**لخروج نحو**) قولك : (**ما ضربت زيداً**) من كل فعل منفي ، (**و**) نحو قولك : (**لا تضرب عمراً**) من كل فعل منهي عنه ، وإنما قيل : غير جامع (**إذ الفعل لم يقع فيهما**) أي : في هٰذين

على المفعولِ .

وخرجَ بقولِهِ : (وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ) بقيَّةُ المفاعيلِ ؛ إذِ المفعولُ المُطلَقُ نفسُ فعلِ الفاعلِ ، والمفعولُ له وقعَ لأجلِهِ ، والمفعولُ فيهِ وقعَ فيهِ ، والمفعولُ معهُ وقعَ معهُ ، والنَّاصبُ له ؛ إمَّا فعلٌ ؛ . . . .

المثالين (**على المفعول**) به ؛ لكونه منفياً في المثال الأول ، ومنهياً عنه في المثال الثاني ، وكذٰلك يسقط بذٰلك ما يتوهم من خروج نحو : (عبدت الله) ، و(شافهت زيداً) ، و(أوجدت ضرباً) ، و(ضرب زيد عمراً) ، مع كذبه .

وأجاب العصام عن صورة النفي والكذب : بأن المراد بوقوع الفعل عليه : عبارة ، والعبارة ذات تدل علىٰ وقوع الفعل على المفعول فيهما ، ولولا دلالته . . لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ، لٰكن يبقىٰ في تناول التعريف للمفعول الأول في باب (علم) ، وللثاني في باب (أعلم) نظرٌ ؛ إذ العلم والإعلام إنما يقعان علىٰ غيرهما ، فليتأمل . انتهىٰ « عليمي » .

(**وخرج بقوله** : « **وقع عليه فعل الفاعل** » **بقية المفاعيل**) الأربعة ، وإنما قلنا : خرجت (**إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل**) نحو : (ضربت ضرباً) ، (**و**) لأن (**المفعول له وقع**) فعل الفاعل (**لأجله**) كـ (قمت إجلالاً لعمر) ، (**والمفعول فيه وقع**) فعل الفاعل (**فيه**) كـ (صمت اليوم) ، و(جلست أمام الشيخ) ، (**والمفعول معه وقع**) فعل الفاعل (**معه**) نحو : (سرت والنيل) .

(**والناصب له**) أي : للمفعول به (**إما فعل**) متعد تام ، فلا ينصبه اللازم ولا الناقص ، وفي « الكردي » : أن الناصب له ـ أي : عند البصريين ـ : فعل متعد .

وقال هشام الضرير : (أن الناصب له : الفاعل ؛ بدليل : أنه يرفع عند فقده ؛ نحو : « ضرب زيد ») ، **ورد** : بأنه يستلزم ألا يتقدم على الفاعل ؛ كسائر الأسماء الجوامد إذا نصبت ؛ نحو : (عندي عشرون درهماً) .

نحوُ : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ ، أو وصفٌ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، أو مَصدَرٌ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، أو اسمُ فعلٍ ؛ نحوُ : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ ، وسُمِعَ رفعُهُ ونصبُ الفاعلِ ورفعُهُما . . . .

وقال الفراء : (إن الناصب له : الفاعل والفعل معاً) ، ورد : بأن إعمال شيئين في شيء واحد لم يثبت ، وبأنه يلزم عليه ألا يجوز توسطه بينهما حينئذ .

وقال خلف : (إن ناصبه : كونه مفعولاً) .

(**نحو** : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [(١)] ، **أو وصف**) كاسم الفاعل ، ويستثنىٰ منه : صفة مشبهة ؛ فإنها لا تنصبه ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه التحق بأفعال الغريزة .

مثال نصب الوصف له : (**نحو** : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [(٢)] ، **أو مصدر** ؛ **نحو** : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ) بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [(٣)] ، (**أو اسم فعل** ؛ **نحو** : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾) [(٤)] .

وفي « الكردي » : قوله : (**أو وصف**) كان ينبغي أن يعقب الفعل ـ الذي هو الأصل في العمل ـ باسم الفعل ؛ لما بين الاسم والمسمىٰ من المناسبة ، واسم الفعل لم يشترط في عمله ما شرط في عمل الوصف ، ومن الوصف المثال ؛ نحو : (أما العسل . . فأنا شراب) انتهىٰ منه .

(**وسمع**) في كلامهم (**رفعه**) أي : رفع المفعول ، (**ونصب الفاعل**) يعني : معاً ؛ لقولهم : (خرق الثوب المسمار) ، و(كسر الزجاج الحجر) ، (**ورفعهما**) جميعاً ، قال في « المغني » : كقوله : (من الخفيف)

إن من صاد عقعقاً لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم ؟!

---

(١) سورة النمل : (١٦) .

(٢) سورة الطلاق : (٣) .

(٣) سورة البقرة : (٢٥١) .

(٤) سورة المائدة : (١٠٥) .

ونصبُهُما ، والمبيحُ لذٰلكَ كلِّهِ : فهمُ المعنىٰ وعدمُ الإلباسِ ، ولا يقاسُ علىٰ شيءٍ مِنْ ذٰلكَ .

والضَّميرُ المجرورُ في قولِهِم : (المفعولُ به) مثلاً عائدٌ علىٰ (أل) . . . .

(ونصبهما) قال في « المغني » : كقوله : (من الرجز)

قد سالم الحيات منه القدما . . . .

في رواية من نصب (الحيات) ، وقيل : (القدما) تثنية ، حذفت نونه للضرورة ؛ كقوله : (من الطويل)

هما خطتا إما إسار ومنة . . . .

فيمن رواه برفع (إسار ومنة) .

(والمبيح) أي : والذي أباح (لذٰلك كله) أي : لذٰلك المعرب المسموع هو منهم (فهم المعنىٰ) لأن (خرق الثوب المسمار) و(كسر الزجاج الحجر) ممتنعٌ عقلاً ، ولٰكن فهموا منه ما هو الحقيقة من خرق المسمار الثوب ، وكسر الحجر الزجاج ، بخلاف ما فيه لبس ؛ نحو : (ضرب زيد عمراً) ، وأردت بـ (عمراً) فاعلاً ، و(بزيد) مفعولاً ، فلم يسمع من ذٰلك شيء ؛ لعدم فهم المعنى . انتهىٰ « كردي » بتصرف واختصار .

(وعدم الإلباس) والاشتباه عندهم ، (ولا يقاس علىٰ شيء من ذٰلك) المسموع منهم من رفعهما ونصبهما مثلاً في محاوراتهم ومخاطباتهم ؛ نحو : (ضرب زيد عمراً) إذا قصد بـ (عمراً) الفاعلية ، وبـ (زيد) المفعولية ؛ لعدم فهم المعنىٰ حينئذ ، ولا يقال لفظ المفعول به علىٰ شيء من ذٰلك ، خلافاً لابن الطراوة ؛ حيث جعله قياساً مطرداً ، وربما يؤخذ ذٰلك من كلام سيبويه .

(والضمير المجرور) المحل (في قولهم : المفعول به مثلاً) أي : مثل مثلاً ؛ أي : مثل المفعول به كالمفعول فيه والمفعول له هو (عائد علىٰ « أل ») المذكورة في

أيِ : الَّذي يُفعَلُ به فعلٌ ، وقد يُحذَفُ عاملُهُ للعلمِ به ؛ إمَّا جوازاً ، نحوُ : ﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ ، أو وجوباً قياساً ، وذٰلكَ فيما نُصِبَ على الاشتغالِ ؛ كما تقدَّمَ ، . . . .

أسماء المفاعيل ، وهي موصولة تقديرها (**أي**) : باب المفعول (**الذي يفعل به فعل**) الفاعل ؛ أي : يوقع عليه ، (**وقد يحذف عامله**) أي : عامل المفعول به (**للعلم به**) أي : لقرينة مقالية كما مثل ؛ لأن القرينة فيه سؤال السائل ، (**إما جوازاً**) أي : يجوز حذفاً جائزاً أو ذا جواز .

قوله : (**عائد إلىٰ « أل »**) أي : لأنها اسم موصول ، ثم قالوا : لا ضمير في لفظ المفعول ، **وقيل** ـ وهو ظاهر تفسير **الشارح** ، تبعاً للرضي ـ : فيه ضمير يرجع إلى الفعل ؛ أي : الذي فعل ؛ أي : الفعل به ، وفيه : أنه يجب حينئذ أن يقال : المفعول هو به ؛ لأن المسند إلى الضمير حينئذ ـ وهو لفظ مفعول ـ صفة جارية علىٰ غير من هي له ، فيجب إبراز الضمير ؛ كما في مثله من نحو : (زيد عمرو ضاربه) هو مثال حذف عامله جوازاً ، (**نحو** : ﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾)[1] ؛ أي : أنزل خيراً ؛ بدليل قوله : (﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾) قبله ، فالقرينة فيه لفظية ، وكقولك : (مكة) للمتوجه إليها ؛ أي : أتريد مكة ؟ والقرينة فيه عقلية ، وقد يحذف عامله وجوباً ؛ كما ذكره بقوله : (**أو**) يحذف (**وجوباً**) وهو ما لا يجوز إظهاره ، حالة كون حذفه (**قياساً**) أي : مطرداً جارياً في كل الكلمات العربية ، (**وذٰلك**) أي : حذفه قياساً مطرداً ، لا مخصوصاً بالموضع الذي سمع فيه (**فيما**) أي : كائن في الاسم الذي حذف عامله وجوباً و(**نصب على الاشتغال**) أي : لأجل اشتغال العامل المذكور بعده بضميره بعامل محذوف وجوباً ؛ نحو : (زيداً اضربه) ، فـ (زيداً) : منصوب بعامل محذوف مماثل للمذكور بعده ، تقديره : (اضرب زيداً اضربه) ، وإنما وجب حذفه ؛ لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (**كما تقدم**)

---

(١) سورة النحل : (٣٠) .

أو على الاختصاصِ ؛ نحوُ : (نحنُ العربَ أقرى النَّاسِ للضَّيفِ) ، . . . .

نصبه على الاشتغال بعامل محذوف وجوباً في الاشتغال مبسوطاً في بابه .

وقوله : (**أو على الاختصاص**) معطوف علىٰ قوله : (على الاشتغال) أي : وقد يحذف عامله جوازاً أو وجوباً ؛ وذٰلك كالاسم الذي نصب على الاشتغال ، أو نصب على الاختصاص ، كل من هٰذا المذكور ـ وهو ما نصب على الاشتغال ، أو على الاختصاص ـ له باب يتكفل ببيانه ، فليطلب من المطولات ، والتعرض له غير لائق بالمقام ؛ لأن المقام للمختصرات ، والاشتغال تقدم لك بسط الكلام فيه في المرفوعات ، في (باب اشتغال العامل عن المعمول) .

وأما الاختصاص . . فهو لغة : مصدر (اختصصته بكذا) : قصرته عليه .

واصطلاحاً : قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لـ (أخص) محذوفاً وجوباً .

كقول ابن مالك في « الخلاصة » : (من الرجز)

. . . . نحن العرب أسخىٰ من بذل

في الضيافة .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة » .

ومثل الشارح للاختصاص بقوله : (**نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف**) أي : أكثرهم قرىً وإطعاماً للضيف ، فـ (نحن) : ضمير جماعة المتكلمين في محل الرفع مبتدأ ، (أقرىٰ) : خبره مرفوع بضمة مقدرة للتعذر ، (الناس) : مضاف إليه ، (للضيف) : جار ومجرور متعلق بـ (أقرى) ، (العرب) : منصوب على الاختصاص بعامل محذوف وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : أخص العرب .

قوله : (**أو على الإغراء**) هو وما بعده معطوف علىٰ قوله : (على الاشتغال) ،

أو على الإغراءِ ؛ نحوُ : (السِّلاحَ السِّلاحَ) ، أو على التَّحذيرِ ؛ نحوُ : (الأسدَ الأسدَ) .

والتقدير : أي : وذٰلك ؛ أي : حذف العامل وجوباً فيما نصب على الاشتغال **(أو)** نصب **(على الإغراء)** .

والإغراء لغة : مصدر (أغرى) الرباعي ، يقال : أغرى الشيء على الشيء : إذا حثه عليه وألزمه .

واصطلاحاً : تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليلزمه .

(نحو) قولهم عند لقاء العدو أو السباع : **(السلاح السلاح)** أي : خذ السلاح لتدفعه عنك ، أو تقتله ، وقول الشاعر : (من الطويل)

أخاك أخاك إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

(أو) نصب **(على التحذير)** ، **والتحذير لغة** : مصدر (حذر ـ المضعف ـ يحذر تحذيراً) : إذا منعه من الشيء المكروه .

واصطلاحاً : تنبيه المخاطب علىٰ أمر مكروه ؛ ليجتنبه .

وقدم الإغراء على التحذير ؛ **لأن عادة النحويين** : تقديم الأحسن معنىً ليفعله أولاً ، فيقولون : (نعم وبئس) ، و(الثواب والعقاب) ، و(الوعد والوعيد) ، و(الخير والشر) .

(نحو) قولهم : **(الأسد الأسد)** أي : احذر الأسد خوفاً من شره .

❋ ❋ ❋

أو على النِّداءِ كما أشارَ إليهِ بقولِهِ : (ومنهُ) الاسمُ (المُنادىٰ) بجميعِ أنواعِهِ ؛ وهوَ : المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ منابَ (أدعو) لفظاً أو تقديراً ؛ . . . .

٥٥ ـ باب المنادىٰ

(أو) ما نصب (على النداء) أي : ما نصب علىٰ تقدير فعل النداء ولأجل النداء ، وهو بكسر النون وضمها ؛ لأن ما جاء علىٰ (فعال) من الأصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها ، والهمزة في آخره بدل من الواو ؛ بدليل : (ندوت القوم) : إذا جلست معهم في النادي ، وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

(كما أشار إليه) أي : إلىٰ نصبه بعامل محذوف وجوباً المصنف (بقوله : ومنه) أي : ومن المفعول به الذي عامله محذوف وجوباً (الاسم المنادىٰ) حالة كونه ملتبساً (بجميع أنواعه) الخمسة .

والمنادىٰ لغة : اسم مفعول من (نادى) الرباعي ؛ أي : المطلوب إقباله ؛ سواء كان بصوت أو إشارة .

(و) **اصطلاحاً** : (هو المطلوب إقباله) أي : إقبال مسماه ؛ أي : ولو بتأويل ؛ كما في : (يا ألله) ، و : (من الطويل)

. . . . يا دار مية على البلىٰ . . . .

أخرج به : المندوب ؛ لأنه متفجع عليه ، لا مطلوب إقباله ، والمستغاث ؛ نحو : (يا لله للمسلمين !!) ، والمتعجب منه ؛ كـ (يا عجباً لزيد !!) ، (**بحرف نائب مناب « أدعو »**) خرج به نحو : (ليقبل زيد) ، و(أطلب إقبال زيد) لأن طلب الإقبال في الثاني بمجرد الفعل ، وفي الأول بالحرف مع الفعل ، لا بالحرف وحده .

(لفظاً) نحو : ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ ﴾[١] ، (أو تقديراً) نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[٢] ، ولا يقدر من حروف النداء إلا (يا) خاصة ؛ لكثرة استعمالها في

(١) سورة القصص : (٣١) . (٢) سورة يوسف ﷺ : (٢٩) .

فإنَّ قولَكَ مثلاً : (يا زيدٌ) أصلُهُ : (أدعو زيداً) فحُذِفَ الفعلُ وعُوِّضَ منهُ حرفُ النِّداءِ ؛ للتَّخفيفِ ، وليدلَّ على الإنشاءِ ، . . . .

النداء ، (**فإن قولك مثلاً : يا زيد**) نحو : يا عمرو (**أصله** : « **أدعو زيداً** » ، **فحذف الفعل**) أي : ترك من أصله ؛ لما علموا أنه يكثر استعماله ، لا أنهم تكلموا به ثم حذفوه ، (**وعوض منه**) أي : من الفعل المحذوف (**حرف النداء للتخفيف**) أي : طلباً لتخفيف اللفظ وتقليله ؛ أي : لتخفيف ثقله بكثرة دورانه على الألسنة ، (**وليدل**) حرف النداء ؛ أي : نصاً (**على الإنشاء**) أي : إنشاء النداء لا الإخبار ؛ كما يدل عليه الفعل .

قوله أولاً : (**وهو المطلوب إقباله**) أي : المسؤول إجابته ؛ من ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فلا يرد نحو : (يا ألله) ، وأما نحو : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي ﴾[1] ، و﴿ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾[2] . . فمن باب الاستعارة بالكناية ، ونداؤها استعارة تخييلية ، وطلب الإقبال فيها ادعائي ؛ وذٰلك أنه لما شبه الجبل بالحيوان المميز في الانقياد للأمر . . أثبت له طلب الإقبال ادعاء ، ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقي في الادعائي ، **قيل** : ويجوز أن يكون منه : (يا لله) ، وفيه : أنه يستلزم تشبيه (الله) أولاً بما يكون مطلوب الإقبال ، ثم إثبات النداء له علىٰ سبيل التخييل .

ويمكن الجواب : بأن الممنوع التصريح بالتشبيه ؛ لأنه يوهم إثبات المثال المنتفىٰ عنه تعالىٰ بالعقل والنص ، وإلا فاشتراكُ القديم والحادث في ماهية الوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، إلىٰ غير ذٰلك من الصفات . . أمرٌ لا مرد له ، ويمكن بناء الاستعارة علىٰ هٰذا الاشتراك وإن وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال أداته . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قوله : (**بحرف**) متعلق بالمطلوب ؛ أي : بواسطة حرف من حروف النداء .

---

(١) سورة سبأ : (١٠) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٤٤) .

وإنَّما وجبَ الحذفُ ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ العوضِ والمعوَّضِ عنهُ .

ثُـمَّ الـمُناديٰ قسمانِ ؛ مُعرَبٌ : وهوَ ما يظهرُ فيهِ النَّصبُ ، ومبنيٌّ : وهـوَ بخلافِهِ ،

قوله : (**نائب مناب « أدعو »**) صفة (حرف) .

وقوله : (**مناب**) ظرف لـ (نائب) ، وإنما حذف لفظ (في) فيه ؛ أي : في (مناب) حيث لم يقل : حرف نائب في مناب (أدعو) ، مع أنه ليس من الجهات الست ؛ لكونه جارياً مجرىٰ لفظ (مكان) في دلالته علىٰ معنى الاستقرار .

قوله : (**وليدل على الإنشاء**) أي : ليدل عليه نصاً ؛ لأن (أدعو زيداً) المنوب عنه (يا) إنشاءٌ أيضاً ، لٰكنه يحتمل الإخبار عند السامع . انتهىٰ « كردي » .

(**وإنما وجب الحذف**) أي : حذف الفعل ؛ أي : حذف فعل النداء مع حرف النداء ؛ كأن يقول : أدعو يا زيد (**لامتناع الجمع بين العوض**) الذي هو حرف النداء (**والمعوض عنه**) الذي هو فعل النداء .

وقوله : (لامتناع الجمع . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غالباً ، وأما نحو قوله : (من الرجز)

إنــي إذا مــا حــدث ألــمَّــا　　　أقـول : يـا الـلـهـمَّ يـا الـلـهـمَّـا

مما اجتمع فيه العوض والمعوض عنه . . فنادر ، فلا يقاس عليه .

(**ثم**) بعدما بينا حكم المناديٰ : أنه مفعول به منصوب . . فنذكر أقسام المناديٰ فنقول : (**المناديٰ**) من حيث الإعراب والبناء (**قسمان**) لا ثالث لهما : **أحدهما** : (**معرب ؛ وهو ما يظهر فيه النصب**) لفظاً ؛ كـ (يا عبد الله) ، أو يقدر ؛ كـ (يا فتاي) ، **فمراده باللفظي** : ما قابل المحلي ، فيدخل فيه النصب تقديراً ؛ كـ (يا فتاي ، ويا غلامي) .

(و) **ثانيهما** : (**مبني ، وهو**) ملتبس (**بخلافه**) أي : بخلاف حكم المعرب ؛ وهو البناء ؛ أي : ملتبس بمخالفته للمعرب ؛ وهو : الذي لم يظهر فيه النصب لفظاً ، ولا يقدر فيه : (يا زيد) ، و(يا رجل) .

والأَوَّلُ ثلاثةُ أنواعٍ ، وقد أشارَ إلىٰ ذٰلكَ بقولِهِ : (وإنَّما يُنصَبُ) المنادىٰ لفظاً ؛ إذا كانَ (مُضافاً) سواءٌ كانَتِ الإضافةُ محضةً (ك : يا عبدَ الله) أم لا ؛ ك (يا حسنَ الوجهِ) ،

وعبارة الكردي : قوله : (**ما يظهر فيه النصب**) أي : ما هو محكوم علىٰ لفظه بأنه منصوب ولو تقديراً ؛ لئلا يرد نحو : (يا غلامي ، ويا فتاي) مما لا يظهر أثر النصب فيه ؛ فإنه في حكم : (يا عبد الله) ، ولو قال : (وهو ما ينصب لفظاً أو تقديراً) كما في « شرح المصنف » . . لكان أوضح .

قوله : (**وهو بخلافه**) أي : لا يحكم علىٰ لفظه أنه منصوب ، بل علىٰ محله ؛ ك (يا زيد ، ويا موسىٰ) .

(و) القسم (**الأول**) من القسمين ؛ وهو المعرب (**ثلاثة أنواع ، وقد أشار**) المصنف (**إلىٰ ذٰلك**) المذكور من الأقسام الثلاثة (**بقوله : وإنما ينصب المنادىٰ لفظاً**) أي : وإلا ف (زيد) في قولك : (يا زيد) منصوب ، لٰكن محلاً ، **وأراد باللفظ** : ما يقابل المحل ، لا ما يقابل التقدير ؛ لئلا ينتقض بنحو : (يا غلامي ، ويا فتاي) ، لٰكن يرد نحو : (يا يوم لا ينفع مال ولا بنون) ، و(يا مثل ما ينفعني) ، و(يا غير من يضرني) .

وقد يقال : كلامه مبني على الأعم الأغلب (**إذا كان مضافاً ؛ سواء كانت الإضافة**) فيه (**محضة**) أي : معنوية ، سميت بذٰلك ؛ لإفادتها المضاف أمراً معنوياً ؛ وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ؛ ك (غلام رجل) ومثال إضافته إضافة محضة (**ك « يا عبد الله »** ، **أم لا**) أي : أم لا تكون محضة ؛ بأن كانت غير محضة ؛ وهي التي في نية الانفصال ، وتسمىٰ لفظية ؛ وهي التي تفيد المضاف أمراً لفظياً ، وهو تخفيف لفظه بحذف تنوينه ، ومثالها : (**ك « يا حسن الوجه »**) قوله : (ك « يا عبد الله ») التمثيل به للمضاف ظاهر إن لم يكن علماً ، وإن كان علماً . . ففيه مسامحة ؛ لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه ، فلا إضافة فيه ، إلا أن ينظر إلىٰ ما قبل العلمية .

وجميعُ الأسماءِ المُضافةِ يجوزُ أن تكونَ مُنادىً ، إلَّا المضافَ إلىٰ ضميرِ المُخاطَبِ ، فلا يُقالُ : (يا غلامَكَ) لاستلزامِهِ اجتماعَ النَّقيضَينِ ؛ لأنَّ (الغلامَ) مُخاطَبٌ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُنادىً ، وغيرُ مُخاطَبٍ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُضافٌ إلى المُخاطَبِ ؛ لوجوبِ تغايرِهِما ،

قوله : (كـ « **يا حسن الوجه** ») ، قال في « التسهيل » : (ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام ، خلافاً لثعلب) انتهىٰ ؛ فإن ثعلباً أجاز نحو : (يا حسن الوجه) ، و(يا ضارب الرجل) بضم النون والباء ، **وشبهته** : أن جواز دخول اللام عليه دليل علىٰ أن الإضافة فيه غير محضة ، وأن المضاف فيه كالمفرد ؛ ولذٰلك جاز : (يا زيد الحسن الوجه) برفع (الحسن) اتفاقاً ، ولم يجز في : (يا زيداً ذا المال) إلا النصب ، وضعفه ابن مالك : بأن بناء المنادىٰ ؛ لشبهه بالضمير ، والمضاف عادم الشبه بالضمير . انتهىٰ « كردي » .

(**وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادىً إلا المضاف إلىٰ ضمير المخاطب ، فلا يقال : « يا غلامك » لاستلزامه**) أي : لاستلزام قول المنادي : يا غلامك (**اجتماع النقيضين**) ، ولو عبر بـ (التناقض) . . لكان أولىٰ ؛ لأن دعوى الاستلزام قد تمنع ؛ لأن دلالة الألفاظ وضعية ، لا يلزم من وجودها وجود المدلول ، **والأولى** : التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب ؛ لأن الكاف للخطاب ، والغلام غير الذي له الكاف ، وإنما جاز في الندبة نحو : (وا عمراه ، ووا رأساه !!) لأن المندوب ليس منادىً حقيقة .

وأما قول بعضهم : (لم يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر) . . فمحل نظر . انتهىٰ « عليمي » .

(**لأن « الغلام » مخاطب من حيث إنه منادىً ، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب**) ، وإنما لا يصح في النداء قولهم : يا غلامك (**لوجوب تغايرهما**) وتخالفهما ، إنما يجب تغايرهما في عينهما لا في وصفيهما ؛ كالخطاب والغيبة ، وإلا لما جاز إضافة الغائب إلى الغائب في نحو : (قام غلام زيد) .

(أو) كانَ (شبهَهُ) وهوَ : ما اتَّصلَ به شيءٌ مِنْ تمامِ معناهُ ؛ إمَّا بعملٍ ، أو عطفٍ قبلَ النِّداءِ ، والعملُ إمَّا في فاعلٍ (كـ : يا حسناً وجهُهُ) ، أو مفعولٍ ؛ كـ : يا ضارباً زيداً ، (ويا طالعاً جبلاً) ، . . . .

قوله : (أو كان) المنادىٰ (شبهه) أي : مشبه المضاف ، معطوف علىٰ قوله : (مضافاً) أي : وإنما ينصب المنادىٰ لفظاً إذا كان مضافاً أو مشبه المضاف (وهو) أي : مشبه المضاف (ما) أي : منادىً (اتصل به شيء من تمام معناه ؛ إما بعمل) المضاف فيه ؛ أي : في ذٰلك الشيء ؛ كـ (يا طالعاً جبلاً) ، (أو) بـ (عطف) ذٰلك الشيء على المضاف (قبل النداء) كـ (يا ثلاثة وثلاثين) .

قوله : (**أو كان مشبهه**) وجه الشبه : أن العامل عمل في الثاني ، وأنه يتخصص بما بعده ويفتقر إليه ؛ كما أن المضاف كذٰلك بالنسبة إلى المضاف إليه ، ولا فرق في الشبيه بالمضاف بين أن يكون علماً أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة ؛ لأن النصب إنما هو للمشابهة ، وهي حاصلة في الجميع ، ويظهر الفرق بالنعت ؛ فإذا سميت (رجلاً) بـ (طالعاً جبلاً) ، أو واجهت رجلاً يطلع الجبل بذٰلك ؛ أي : خاطبته بذٰلك ؛ أي : بقولك له : يا طالعاً جبلاً . . كان نعتهما معرفة ، وإلا كان نكرة ؛ لأنه كان في الأول علماً ، وفي الثاني نكرة مقصودة .

قوله : (**إما بعمل**) أي : فيما بعده ؛ فلو قلت : (يا ذاهب) . . بنيت على الضم ، ولا نظر إلى الضمير المستكن فيه ، ولو قلت : (يا ذاهب وزيد) ، فإن عطفت (زيداً) علىٰ (ذاهب) . . بنيته أيضاً على الضم ، أو عطفته على الضمير المستتر في (ذاهب) . . نصبت (ذاهباً) لعمله في (زيد) بواسطة حرف العطف ؛ ولذٰلك وجب نصب (مشتركاً) من قولك : (يا مشتركاً وزيد) عطفاً على الضمير المستتر في (مشتركاً) لعدم استغنائه بواحد ؛ لأن الشركة لا تكون إلا بين اثنين مثلاً . انتهىٰ « عليمي » .

(**والعمل**) أي : وعمل المضاف فيما بعده (**إما في فاعل ، كـ « يا حسناً وجهه »** ، **أو مفعول ؛ كـ « يا ضارباً زيداً » ، و« يا طالعاً جبلاً »**) .

أو مجرورٍ ؛ كـ : يا خيراً مِنْ زيدٍ ، (ويا رفيقاً بالعباد) ، ومثالُ المعطوفِ عليهِ قبلَ النِّداءِ : (يا ثلاثةً وثلاثينَ) فيمَنْ سمَّيتَهُ بذٰلكَ ، ويمتنعُ إدخالُ (يا) علىٰ (ثلاثينَ) لأنَّهُ مِنَ العلمِ ، ومِنَ المُشبَّهِ به عندَ المُصنِّفِ والرَّضيِّ . . قولُهُم : . . . .

قوله : (**يا حسناً وجهه**) التقدير : يا رجلاً حسناً وجهه ؛ تصحيحاً لعمل المشتق ، إذ لم يجز غير الأخفش ومن تبعه عمل الوصف إلا وهو معتمد علىٰ واحد مما ذكروه في بابه من الأمور الخمسة ؛ **منها** : اعتماده علىٰ موصوف كما هنا ، وكذا يقال فيما بعده من قوله : (يا ضارباً زيداً) ، و(يا طالعاً جبلاً) ، (**أو**) في (**مجرور**) فعمل المنادىٰ في المجرور النصب محلاً ، ومثاله : (**كـ**) قولك : (**يا خيراً من زيد ، ويا رفيقاً بالعباد**) .

(**ومثال المعطوف عليه**) أي : على المنادىٰ (**قبل النداء**) : كقولك : (« **يا ثلاثة وثلاثين** » **فيمن سميته بذٰلك**) أي : بلفظ (ثلاثة وثلاثين) .

قوله : (**ومثال المعطوف عليه**) ، وفيه : أن المنادىٰ ليس المعطوف فقط ، بل هو مع المعطوف عليه ؛ لأن المجموع علم حكمه حكم الكلمة الواحدة ، فالأولىٰ أن يقول : (ومثال المنادى المعطوف بعضه علىٰ بعض قبل النداء) .

قوله : (**فيمن سميته بذٰلك**) إما إذا ناديت جماعة غير معينة هٰذا عددهم . . نصبتها ، وإن كانت معينة . . ضممت الأول ، وعرفت الثاني بـ (أل) ، ثم إن رفعت (الحارث) في قولك : (يا زيد والحارث) . . رفعته فقلت : (والثلاثون) ، وإن نصبته . . نصبته فقلت : (والثلاثين) انتهىٰ « كردي » .

(**ويمتنع إدخال** « **يا** » **علىٰ** « **ثلاثين** » **لأنه**) جزء (**من العلم**) وأجازه بعضهم . انتهىٰ منه .

(**ومن**) المنادى (**المشبه به**) أي : بالمضاف فينصب (**عند المصنف**) أي : عند ابن هشام (**و**) عند (**الرضي** : **قولهم**) أي : قول الداعين لربهم غفران ذنوبهم :

(يا حليماً لا يعجلُ ، و يا جواداً لا يبخلُ) ، (أو) كانَ (نكرةً غيرَ مقصودةٍ) سواءٌ كانَتْ جامدةً أم مُشتقَّةً (كقولِ الأعمىٰ) وفي معناهُ الغريقُ : (يا رجلاً خُذْ بيدي) ويا واقفاً أنقذني .

وقد أشارَ إلى الثَّاني بقولِهِ : (والمُفرَدُ) وهوَ : ما ليسَ مُضافاً ولا شبيهاً به ولا نكرةً لَمْ تُقصدِ ، (المعرفةُ) أيِ : المُعيَّنُ ، . . . .

(**يا حليماً لا يعجل**) بالمؤاخذة والعقوبة ، (و) قول الداعين له من فضله : (**يا جواداً لا يبخل**) ، ولا يحرم الداعين له من عطائه .

ومثَّل له الدماميني بقوله صلى الله عليه وسلم : « يا عظيماً يرجىٰ لكل عظيم » ، **واستشكل** : أن المنعوت في ذٰلك معرف ، والجمل وشبهها لا يوصف بها إلا النكرات ، وغاية ما يحتمل له : أن هٰذا المنادىٰ كان قبل النداء نكرة موصوفة بهٰذا الوصف قبل النداء ، ثم دخل النداء على الموصوف ووصفه جميعاً ، لا على المنادىٰ فقط ، ثم وصف حتىٰ يرد ذٰلك الاعتراض عليه . انتهىٰ « كردي » باختصار .

قوله : (**أو كان نكرة غير مقصودة**) معطوف علىٰ قوله : (إذا كان مضافاً) ، والتقدير : وينصب المنادىٰ لفظاً إذا كان مضافاً أو كان مشبهه أو كان نكرة غير مقصودة ، (**سواء كانت**) تلك النكرة (**جامدة**) نحو : (يا رجلاً خذ بيدي) ، (**أم مشتقة**) نحو قول الغريق في الماء : (يا سامعاً خذ بيدي) ، ومثل لها المصنف بقوله : وذٰلك (**كقول الأعمىٰ ، وفي معناه**) وحكمه (**الغريق**) في الماء : (**يا رجلاً خذ بيدي ، ويا واقفاً**) على الماء (**أنقذني**) أي : أخرجني من الماء فإني غريق .

(**وقد أشار**) المصنف (**إلى**) القسم (**الثاني**) من قسمي المنادىٰ (**بقوله : والمفرد**) أي : والقسم الثاني من المنادى المفرد المعرفة (**وهو**) أي : المنادى المفرد : (**ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به**) أي : بالمضاف (**ولا نكرة لم تقصد**) ، لعل هٰذه خارجة بقول المصنف : (**المعرفة ؛ أي : المعين**) انتهىٰ « كردي » .

سواءٌ كانَ معرفةً قبلَ النِّداءِ أم بعدَهُ ، يُنصَبُ محلّاً ، لأنَّ إعرابَ المبنيِّ إعرابُ محلِّهِ ، و(يبنىٰ) لفظاً (علىٰ ما يرفعُ به) مِنْ حركةٍ أو حرفٍ ؛ . . . .

قال العليمي : (قوله : « ولا نكرة لم تقصد » ، **الصواب** : إسقاطه ؛ لأنه ليس معتبراً في معنى المفرد في « باب النداء » ، وأيضاً فأخذه في تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف : « المعرفة ») انتهىٰ .

(**سواء**) في كون ضابط المفرد ما ذكرناه (**كان**) ذٰلك المفرد (**معرفة قبل النداء**) نحو : (يا ألله) ، و(يا زيد) ، (**أم**) كان معرفة (**بعده**) أي : بعد النداء بالقصد والتعيين ، وهو النكرة المقصودة ؛ كـ (يا رجل) لمعين ، (**ينصب**) ذٰلك المفرد المذكور (**محلاً ؛ لأن إعراب المبني إعراب محله**) ، لا إعراب لفظه ، وكان الأولىٰ للمصنف : تأخير ذكر نصبه مع تعليله عن ذكر بنائه ؛ يعني عن قوله : (ويبنىٰ لفظاً علىٰ ما يرفع به) أي : ولو قال : (ويبنىٰ هٰذا القسم لفظاً علىٰ ما يرفع به ، وينصب محلاً ؛ لأن إعراب المبني إعراب محله) . . لكان أوضح وأوفق للقاعدة ، لٰكن أخر ذكر البناء ؛ لطول الكلام عليه .

قوله : (ويبنىٰ **لفظاً علىٰ ما يرفع به**) أي : ولو تقديراً ؛ كـ (يا موسىٰ ، ويا فتىٰ) كما سيأتي تفصيله قريباً .

قوله : (**ويبنى**) المنادى المفرد المعرف (**لفظاً**) أو تقديراً (**علىٰ ما يرفع به**) لو كان معرباً ولو علىٰ سبيل الفرض ، فشمل نحو : (يا لؤمان ، ويا نومان) مما لا يستعمل إلا في النداء ، وذهب الكسائي إلىٰ أن الضمة في نحو : (يا زيد ، ويا رجل) لمعين إعراب ، وإنه مرفوع بلا عامل ، وكذا يقول في : (يا زيدان ، ويا زيدون) انتهىٰ « كردي » .

أي : يبنىٰ علىٰ ما يرفع به قبل النداء حالة كون الإعراب (**من حركة**) أي : من ضم لفظاً ؛ كـ (يا زيد ، ويا رجل) لمعين ، أو تقديراً كـ (يا موسىٰ ، ويا فتىٰ) ، (**أو حرف**) من ألف ؛ كـ (يا زيدان) ، أو واو ؛ كـ (يا زيدون) ، وإنما بني المفرد

لمشابهتِهِ كافَ الخطابِ في نحوِ : (أدعوك) مِنْ حيثُ الإفرادُ والتَّعريفُ ، والخطابُ ، ووقوعُهُ موقعَهُ ، . . . .

(**لمشابهته كاف**) ضمير (**الخطاب في نحو : أدعوك**) ، وإنما بنيت كاف ضمير الخطاب ؛ لمشابهتها كاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنىً في نحو : (إياك) ، فكأنهما ؛ أي : فكأن الكافين ـ الاسمية والحرفية ـ متماثلان ، فلا يلزم الاستعارة من المستعير ، وهو ممنوع شرعاً وعقلاً ، لٰكن في ذٰلك تطويل بلا طائل ؛ فلذٰلك جعل السيد في « شرح الكافية » العلة : مشابهته لكاف (ذٰلك) في الخطاب والإفراد بلا واسطة ، وإنما بنيت النكرة المقصودة على الضم ؛ إجراء لها مجرى العلم في إفادة التعيين كما بني العلم عليه .

قال في « الضوء » : المنادى المعرفة علىٰ ضربين :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ؛ كـ (يا زيد) .

والثاني : ما تعرف بالنداء ؛ نحو : (يا رجل) ، فإنه لم يكن قبل النداء معرفة ، وإنما تعرف من حيث إنك أقبلت علىٰ واحد من الجنس وخصصته بالنداء ، وجرىٰ مجرىٰ أن تقول : (الرجل) بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه . انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن العطار .

وإنما حرك المنادى المفرد مع أن الأصل في البناء السكون ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، إذ الأصل في الأسماء الإعراب ، والحركة أقرب إلى الإعراب من السكون ، وكانت الحركة ضماً ولم تكن كسراً ولا فتحاً ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ، جبراً لما فاته من الإعراب ، وإنما كانت الضمة أقوى الحركات ؛ لأنها إعراب العمد .

قوله : (**من حيث الإفراد**) لأنه ضمير المخاطب ، (**والتعريف**) وإن كان نوع التعريف فيهما مختلفاً ، (**و**) في تضمن معنى (**الخطاب**) .

قوله : (**ووقوعه**) أي : لوقوع المنادى المفرد (**موقعه**) أي : موقع كاف الخطاب ؛

وبُنِيَ على الحركةِ ؛ للإعلامِ بأنَّ بناءَهُ غيرُ أصليّ ، وكانَتْ علىٰ صورةِ الرَّفعِ ؛ للفرقِ بينَهُ وبينَ المُنادى المُضافِ إلىٰ ياءِ المُتكلِّمِ في بعضِ لغاتِهِ ؛ إذ لو بُنِيَ على الكسرِ . . لالتبسَ به عندَ حذفِ يائِهِ ؛ اكتفاءً بالكسرةِ عنها ، أو على الفتحِ ؛ لالتبسَ به عندَ حذفِ ألفِهِ ؛ اكتفاءً بالفتحةِ عنها .

لأن معنىٰ (يا زيد) : أدعوك يا زيد ، **ويا** رجل ، معطوف علىٰ قوله : (لمشابهته كاف الخطاب) .

(وبني) المنادى المفرد (**على الحركة**) مع أن الأصل في ألقاب البناء السكون (**للإعلام**) والإشعار (**بأن بناءه**) أي : بناء المنادى المفرد (**غير أصلي**) أي : عارض بسبب الشبه بكاف الخطاب ، (**وكانت**) تلك الحركة التي بني عليها (**علىٰ صورة الرفع**) ولم تكن على النصب أو الكسر (**للفرق**) والتمييز (**بينه**) أي : بين المنادى المفرد (**وبين المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم في بعض لغاته ؛ إذ لو بني**) المنادى المفرد (**على الكسر . . لالتبس**) واشتبه المنادى المفرد (**به**) أي : بالمنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم (**عند حذف يائه ؛ اكتفاء**) واجتزاء واستغناء (**بالكسرة**) التي كانت قبل ياء المتكلم ؛ يعني : حركة المناسبة (**عنها**) أي : عن ياء المتكلم ؛ أي : لو بنينا المنادى المفرد على الكسرة . . لالتبست كسرة بنائه بكسرة آخر المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم عند حذف يائه ؛ اجتزاء عنها بكسرة المناسبة ؛ نحو : (يا غلام) بكسر آخره ، أصله : يا غلامي ، (**أو**) بنينا المنادى المفرد (**على الفتح . . لالتبس**) المنادى المفرد (**به**) أي : بالمنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم (**عند حذف ألفه**) أي : عند حذف ألف المنادى المضاف إلى الياء المعوضة تلك الألف عن الياء ؛ أي : عند حذف ألفه المعوضة عن الياء (**اكتفاء**) واجتزاء (**بالفتحة**) الدالة على الألف (**عنها**) أي : عن الألف المعوضة عن الياء ؛ نحو قولك : (يا غلاما) ، فحذفت هٰذه الألف ؛ استغناء عنها بالفتحة المناسبة لها ، فصار : (يا غلام) بفتح الميم ، أصل (يا غلاما) : (غلامي) ، تحركت الياء وانفتح

وتعبيرُهُ بما ذُكِرَ أَولىٰ مِنْ قولِ بعضِهِم : (يُبنىٰ على الضَّمِّ) لشمولِهِ للمبنيِّ على الضَّمِّ ، (كـ : يا زيدُ ، و) للمبنيِّ على الألفِ ؛ نحوُ : (يا زيدانِ ، و) للمبنيِّ على الواوِ ؛ نحوُ : (يا زيدونَ) .

ما قبلها ، وقلبت ألفاً للتخفيف ، فصار : (يا غلاما) ، ثم حذفت الألف ؛ اجتزاء بالفتحة فصار : (يا غلام) كما سيأتي في (مبحث اللغات الجارية في المنادى المضاف إلى المتكلم) مبسوطاً .

قوله : (**إذ لو بني على الكسر . . .**) إلىٰ آخره ، **فإن قلت** : سيأتي في (مبحث اللغات في المنادى المضاف إلى الياء) : أن المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند حذف يائه ، فكيف يحصل الفرق بينه وبين ما هنا ؟

ويجاب : بأن ذٰلك قليل في كلامهم ، وإنما يطلب الفرق فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً . انتهىٰ « عليمي » .

(**وتعبيره**) أي : تعبير المصنف (**بما ذكر**) أي : بقوله : (ويبنىٰ علىٰ ما يرفع به) لو كان معرباً (**أولىٰ**) وأشمل (**من قول بعضهم**) أي : من قول بعض النحاة ؛ كابن آجروم : و(يبنى) المنادى المفرد (**على الضم ؛ لشموله**) أي : لشمول تعبير المصنف (**للمبني على الضم ؛ كـ « يا زيد »**) ويا رجل ، (**وللمبني على الألف ؛ نحو : يا زيدان**) ويا رجلان ، (**وللمبني على الواو ؛ نحو : يا زيدون**) ويا مسلمون .

قوله : (**أولىٰ من قول بعضهم**) إنما لم يحكم بفساده ؛ لاحتمال أن اقتصاره على الضم لأنه الأصل ، أو من باب الاكتفاء . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**وللمبني على الألف . . .**) إلىٰ آخره ، **إن قيل** : العلم إذا ثني أو جمع . . لزم فيه الألف واللام ، فكيف صح : (يا زيدان ، ويا زيدون) ؟

قيل : صح ؛ لقيام ياء النداء مقام الألف واللام في إفادة التعريف ، ولو استعمل مع اللام هنا . . لزم اجتماع أداتي تعريف . انتهىٰ منه .

(و) مِنَ المبنيِّ على الضَّمِّ النَّكرةُ المقصودةُ ؛ نحوُ : (يا رجلُ ؛ لمعينٍ) ، ثُمَّ المبنيُّ على الضَّمِّ إن كانَ صحيحَ الآخرِ . . ظهرَتْ فيهِ الضَّمَّةُ ، وإلَّا . . قُدِّرَتْ ؛ نحوُ : (يا موسىٰ ويا قاضي) ، وكذا إن كانَ مبنيّاً قبلَ النِّداءِ ؛ نحوُ : (يا حذامِ ، ويا سيبويهِ ،

(ومن المبني على الضم : النكرة المقصودة ؛ نحو : يا رجل) حالة كون المتكلم قاصداً بقوله : يا رجل (لـ) شخص (معين) ، فالجار والمجرور في قوله : (لمعين) في محل النصب على الحال من المنادي ـ بكسر الدال ـ أي : لشخص معين عنده من أفراد النكرة ؛ إذ لو كان لغير معين . . صار نكرة غير مقصودة ، فيعرب بالنصب . انتهىٰ « أبو النجا » .

(ثم) بعدما بينا أن المنادى المبني يبنىٰ علىٰ ما يرفع به لو كان معرباً . . نبين أن المنادى (المبني على الضم إن كان صحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة ؛ أي : إن كان صحيح الآخر ؛ أي : حقيقة أو حكماً ، فلا يرد (دلو) ولا (ظبي) مما هو معتل الآخر ، وتظهر فيه الضمة ؛ لأنه من المعتل الذي أجري مجرى الصحيح في ظهور حركات الإعراب في آخره . انتهىٰ « ياسين » .

. . (ظهرت فيه الضمة) لعدم المانع من ظهورها ، (وإلا) أي : وإن لم يكن صحيح الآخر . . (قدرت) الضمة في آخره (نحو : يا موسىٰ) ، ويا حبلىٰ ، (ويا قاضي) بحذف التنوين ؛ لحدوث البناء وإثبات الياء ، إذ لا موجب لحذفها ، قاله الخليل .

وذهب المبرد إلىٰ أن الياء تحذف ؛ لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء ، فبقي حذفها بحاله ، وتقدر الضمة فيها .

(وكذا) أي : مثل ما ذكر في تقدير الضمة علىٰ آخره (إن كان) المنادى المفرد (مبنياً قبل النداء) على الكسر (نحو : يا حذام) ، ويا قطام ، (ويا سيبويه) ، ويا نفطويه ، ويا حمويه .

ويا برقَ نحرُهُ) ، وإذا اضطرَّ إلىٰ تنوينِهِ . . جازَ أن يُنوَّنَ مضموماً ومنصوباً ، وهوَ أقوىٰ ،

(و) كذا إن بني على الضم ؛ نحو : (يا **برق نحره**) قضيته : أن المنادى المحكي مبني ، وبه صرح الشيخ خالد الأزهري ، وصرح السيد في موضعين من « حاشية المتوسط » بأنه معرب إعرابه تقديري في آخره . انتهىٰ « عليمي » .

(**وإذا اضطر**) بالبناء للمفعول ؛ أي : وإذا اضطر والتجئ الشاعر واحتاج حاجة ضرورية (**إلىٰ تنوينه**) أي : إلىٰ تنوين المنادى المفرد المبني على الضم مع بقاء ضمته على البناء ؛ سواء كان علماً أو نكرة مقصودة ، ومثال العلم : نحو قوله ؛ أي : قول الأحوص : (من الوافر)

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

بتنوين (مطر) الأول مع بقاء ضمه على البناء .

ومثال النكرة المقصودة : نحو قول جرير : (من الوافر)

أعبداً حل في شعبي غريباً ... ألؤماً لا أبا لك واغتراباً ؟!

بتنوين (عبداً) مع نصبه على الإعراب ؛ إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة ، ولطوله بالتنوين أشبه المضاف ، وهـٰذا علىٰ أن همزة (أعبداً) للنداء .

قوله : (**في شعبي**) بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة : اسم موضع .

قوله : (**ألؤماً واغتراباً**) فقد اشتملت هـٰذه العبارة علىٰ مصدر واقع بعد همزة الاستفهام ، دالة على التوبيخ ، والعامل في هـٰذا المصدر محذوف وجوباً ؛ لنيابة المصدر عنه ، والتقدير : أتلؤم لؤماً وتغترب اغتراباً ؟! انتهىٰ من « التصريح » .

(**جاز أن ينون مضموماً ومنصوباً ، وهو**) أي : تنوينه مضموماً ومنصوباً (**أقوىٰ**) مذهباً من ترك تنوينه ، وهو اختيار الخليل وسيبويه ؛ لأنه أكثر في كلامهم ، وفيه اقتصار على القدر المضطر إليه ؛ وهو التنوين .

واختار أبو عمرو والجرمي والمبرد الضم فيهما ، وابن مالك والأعلم الضم في العلم ؛ لأن الضم فرع الإعراب ، والفرع بالفرع أولىٰ ، والنصب في اسم الجنس أولىٰ ؛ لكونهما أصلين ، والأصل بالأصل أولى . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة « التصريح » مع « التوضيح » : وزاد سيبويه في النصب وجهاً آخر ؛ وهو أن يكون حالاً ، كأنه قال : (أتفخر عبداً) أي : في حال عبودية ، ولا يليق الفخر بالعبيد ، قاله ابن السيد .

واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقاً ؛ لأنه الأكثر في كلامهم .

واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقاً .

ويوافق ابن مالك والأعلم سيبويه في ضم العلم ؛ كما في البيت الأول ، ووافقا أبا عمرو وعيسىٰ في نصب اسم الجنس ؛ كـ (عبداً) في البيت الثاني .

قال ابن مالك : (إن بقاء الضم راجح في العلم ؛ لشدة شبهه بالضمير ، مرجوح في اسم الجنس ؛ لضعف شبهه بالضمير) .

واختلف في تنوين المضموم : **فقيل** : تنوين تمكين ؛ لأن هٰذا المبني يشبه المعرب ، **وقيل** : تنوين ضرورة ، وإليه ذهب ابن الخباز ، قال في « المغني » : (وبقوله أقول ، لأن الاسم مبني) .

وخير ابن مالك في النظم بين الضم والنصب ؛ حيث قال : (من الرجز)

واضمم أو انصب ما اضطراراً نونا ... مما له استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما في التابع ، فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وإذا كان**) المنادى المفرد (**علماً موصوفاً بـ** « ابن » **متصل**) ذٰلك الابن (به)

مُضافٍ إلىٰ علمٍ . . جازَ أن يُفتَحَ فتحةَ إتباعٍ لِمَا بعدَهُ ؛ نحوُ : (يا زيدَ بنَ عمرٍو) ، واللهُ أعلمُ .

أي : بالمنادى المذكور قبله (**مضاف**) ذٰلك الابن (**إلىٰ علم**) مذكور بعده . . (**جاز أن يفتح**) ذٰلك المنادىٰ (**فتحة إتباع لما بعده**) وهو لفظ (الابن) .

قوله : (**موصوفاً بابن**) أي : مجرداً ذٰلك الابن عند التاء ، أو ملحوقاً بها ؛ أي : بالتاء ؛ أعني : (ابنة) ، ولم يقيد العلم الموصوف بالابن بالإفراد ، وقيده في « الأوضح » به ، والكلام علىٰ هٰذه المسألة مبسوط ، فلا نطيل به . انتهىٰ « عليمي » .

مثاله : (**نحو : « يا زيد بن عمرو » ، والله أعلم**) .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ) في الكلامِ على المنادى الصَّحيحِ الآخرِ المُضافِ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم ، أو إلى المُضافِ إليها

(وتقولُ) في نحوِ : (يا غلامُ) مريداً به الإضافةَ إلى الياءِ : يا غلام (بـ) الحركاتِ (الثَّلاثِ) على الميمِ مِنْ غير ياءٍ (وبالياءِ فتحاً) أي : . . . .

---

٥٦ ـ (فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر)

قوله : (**الصحيح الآخر**) أي : حقيقة أو حكماً ، فيدخل نحو : (دلو ، وظبي) ، وقيد (الصحيح الآخر) يخرج نحو : (يا مسلمي) .

قال العصام : (وأما « يا مسلمي » جمعاً وتثنية . . فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء ؛ لدلالة ياء الجمع والتثنية على الإضافة ، وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف ، هٰذا إذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة ؛ كحذف ياء المتكلم اكتفاء بكسرة ما قبلها ، أو ما في حكمها ؛ كحذف الألف اكتفاء بالفتحة ، وأما إذا كان الحذف اكتفاء بالشهرة ؛ ومنها : القراءة الشاذة في : « رب احكم » بضم الباء . . فينبغي أن يجوز نحو : « يا فتا » إذا اشتهر إضافته إلىٰ ياء المتكلم) انتهىٰ من « عليمي » باختصار .

قوله : (**الصحيح الآخر**) ، أخرج المعتل الآخر ، فسيأتي الكلام عليه في كلام الشارح .

قوله : (**المضاف إلىٰ ياء المتكلم**) وقولهم : (ياء المتكلم) الإضافة فيه للإيضاح ، وإلا فلا حاجة إليها ؛ إذ ليس ياء تقبل الإضافة غيرها .

(أو) المضاف (**إلى المضاف إليها**) نحو : (يا بن أمي) ، (**وتقول في نحو** : « **يا غلام** » مريداً به الإضافة إلى الياء : « **يا غلام** » **بالحركات الثلاث على الميم** ، من **غير ياء**) فهٰذه الصور ، ثلاث لغات من غير ياء ، (و) تقول (**بالياء فتحاً ؛ أي**) :

مفتوحةً ؛ نحوَ : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾ ، (وإسكاناً) أي : ساكنةً ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ ، (وبالألف) نحوُ : ﴿ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ ، فهٰذهِ ستُّ لغاتٍ ، لٰكنَّها مُتفاوتةٌ في القوَّةِ والضَّعفِ ، أفصحُها : حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرةِ ، ثُمَّ إثباتُها ساكنةً ومفتوحةً ، ثُمَّ قلبها ألفاً ، ثُمَّ حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحةِ ، . . . .

حالة كونها (مفتوحة) يا غلامي (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ) عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[1] .

(و) تقول بالياء أيضاً (إسكاناً ؛ أي) : حالة كونها (ساكنة) : يا غلامي (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[2] ، و) تقول : (يا غلاما) حالة كون الياء مقلوبة (بالألف ؛ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[3] ، فهٰذه) الثلاث التي بالياء مع الثلاثة الأولى التي بلا ياء (ست لغات ، لٰكنها) أي : لٰكن هٰذه اللغات الست ليست متساوية ، بل هي (متفاوتة في القوة والضعف ، أفصحها : حذف الياء ؛ اكتفاء) عنها (بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاء) عنها (بالفتحة) .

ثم نبين إعراب هٰذه اللغات الست علىٰ ترتيبها في القوة والضعف فنقول :

إحداها : حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ، وهي أفصح اللغات الست الأول ؛ لأنها أكثرها دوراناً على الألسنة ، ومثلها : كقولك : (يا غلام) ، و(يا عبد) ، و(يا قوم) ، و(يا أب) ، و(يا أم) ، و(يا حسرة) .

وإعراب المثال الأول من هٰذه الأمثلة : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (غلام) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاء عنها بالكسرة ، وياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة في

---

(١) سورة الزمر : (٥٣) .

(٢) سورة الزمر : (١٦) .

(٣) سورة يوسف ﷺ : (٨٤) .

. . . .

محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وثانيتها : إثبات الياء ساكنة ؛ كـ (يا عبدي) ، و(يا قومي) ، و(يا أبي) ، و(يا أمي) ، و(يا أخي) ، وهـٰذه اللغة والتي تليها تليان الأولىٰ في الأفصحية ، وهما في مرتبة واحدة .

وإعراب المثال الأول من هـٰذه الأمثلة : (يا عبدي) : (يا) : حرف نداء مبنية على السكون ، (عبدي) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، (عبد) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب الأمثلة الباقية .

وثالثتها : إثبات الياء مفتوحة ، وذكرنا في التي قبلها : أن درجتها تلي مع التي قبلها درجة الأولىٰ في الأفصحية ؛ مثالها : (يا قومي) ، و(يا أبي) ، و(يا أمي) ، و(يا حسرتي) .

واختلف في أن أصل وضع هـٰذه الياء السكون لكونها من المبنيات ، أو الفتح لكونها علىٰ حرف واحد ؟ فلكل من القولين علة ، فلا مرجح لأحدهما على الآخر ، فاستويا ، فلهـٰذا استوت هـٰذه اللغة الثالثة ؛ للغة التي قبلها في الأفصحية . انتهىٰ من « هدية أولي العلم والإنصاف » .

وإعراب المثال الأول من هـٰذه الأمثلة المذكورة فيها : أن تقول : (يا قومي) : (يا) : حرف نداء مبنية على السكون ، (قوم) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

. . . .

المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، (قوم) : مضاف ، وياء المتكلم : في محل الجر مضاف إليه مبنية على الفتح ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ؛ كياء (إياي) ، وإنما حركت ؛ ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، لأنها اسم ، أو حركت لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ؛ للخفة مع ثقل الضمير ، لكونه كناية عن الظاهر ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

ورابعتها : قلب الياء ألفاً وإبقائها ؛ أي : إبقاء الألف علىٰ حالها .

قال العليمي : (وذٰلك بقلب الكسرة فتحة ، وقلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والظاهر : أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن ياء الضمير ، وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر ، وقد يدعىٰ أن هٰذه الألف ألف المتكلم ، وغاية الأمر أنها تغيرت صفتها ، وينبغي أن يكون فتح « يا غلاما » فتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم) انتهىٰ منه .

وهٰذه اللغة الرابعة تلي الثانية والثالثة في الأفصحية ، وإنما قلبوا الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء ، ومثالها : كقولك : (يا أبا) ، و(يا أما) ، و(يا حسرتا) .

وإعراب المثال الأول منها : (يا أبا) : (يا) : حرف نداء مبنية على السكون ، (أبا) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة ؛ لمناسبة الألف ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الألف ، (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

. . . .

وقيل : (يا أبا) : (أب) : مضاف ، والألف : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ كما أشار إليه « العليمي » .

وبهٰذا الألف ألغز بعضهم : ما ألف وقعت ضمير للمتكلم وهي في محل جر ؟ فقال في لغزه : (من الطويل)

أيا عالماً لاحت شوارق نوره ... على الجو حتىٰ ضاء كل جوانبه

فما ألف جاءت ضمير متكلم ... ومجرورة فاسمح برد جوابه ؟

فأجابه بعضهم بقوله : (من الطويل)

أيا سيداً حاز المكارم جملة ... ولا زالت الألغاز تسمو ببابه

أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة ... تنادي أنا مبد لكشف نقابه

وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وخامستها : قلب الياء ألفاً ، ثم حذف الألف ؛ اجتزاء عنها بالفتحة الدالة عليها ، كقوله : (من الوافر)

ولست براجع ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو أني

انتهىٰ « كردي » .

قوله : (ولست براجع) وهٰذا ، بلا نسبة في « الأشباه والنظائر » ، **والشاهد فيه** : قوله : (بلهف وبليت) فإن كلاً منهما منادىً بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة . انتهىٰ من « تحقيق التصريح » .

والباء في (بلهف) متعلقة بـ (راجع) ، ومجرورها : قول محذوف أصله : (بقولي) .

ثُمَّ ضمُّ الاسمِ اكتفاءً بنيَّةِ الإضافةِ ، . . . .

و(لهف) : منادىً سقط منه حرف النداء ، والأصل : (يا لهفا) ، **فحذفت الألف** المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ اجتزاء بالفتحة ، **والمعنىٰ** : ولست راجعاً ما فات مني بقولي : (يا لهفي) ، ولا بقولي : (يا ليتني فعلته) ، ولا بقولي : (لو أني فعلت كذا ما فاتني) .

والحاصل : أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ، ولا بكلمة التمني ، ولا بكلمة (لو) .

وهٰذه اللغة تلي التي قبلها ، ولٰكنها ـ وإن كانت واردة ـ ضعيفة شاذة ؛ لكثرة الحذف فيها ، ومثالها : كـ (يا حسرة) ، و(يا أم) ، و(يا أب) ، و(يا عبد) ، و(يا قوم) .

وإعراب المثال الأول منها : (يا حسرة) : (يا) : حرف نداء مبنية على السكون ، (حسرة) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة ؛ اجتزاء عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (حسرة) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة ؛ اجتزاء عنها بالفتحة : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وسادستها : حذف الياء ؛ اكتفاء بنية الإضافة ، وضم آخر المنادىٰ ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بـ (أل) ولا بإضافة ظاهرة ، وذكرها الشارح بقوله : (**ثم**) بعد حذف الياء (**ضم الاسم**) المنادى (**اكتفاء**) عن الياء (**بنية الإضافة**) .

قوله : (**اكتفاء بنية الإضافة**) ، قال الكردي : (فتعريفه بالإضافة المنوية

وإنَّما يُفعلُ ذٰلكَ فيما يكثرُ ألَّا ينادىٰ إلا مُضافاً ؛ حملاً للقليلِ على الكثيرِ ؛ كقولِ بعضِهِم : (يا أمُّ لا تفعلي) ، بالضَّمِّ ، حكاهُ يونسُ .

لا بالقصد ؛ كـ « يا رجل » ، وإلا لما عد من أقسام المضاف إلى الياء ، خلافاً لبعضهم) .

قوله : (**وإنما يفعل ذٰلك**) أي : الضم (**فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً**) فالمعنىٰ كما في « التوضيح » : أي : فيما يقل نداؤه غير مضاف ، ويكثر نداؤه مضافاً ؛ أي : إلى الياء فيهما ؛ كـ (الرب ، والأب ، والأم) .

قوله : (**حملاً للقليل**) وهو الذي لا ينادىٰ إلا مضافاً غالباً .

قوله : (**على الكثير**) وهو ما يكثر أن ينادىٰ غير مضاف ؛ نحو : (يا زيد ، ويا رجل) انتهىٰ « كردي » .

(**وإنما يفعل ذٰلك**) أي : الضم ، أو هو وحذف الألف ؛ احترازاً عن قولك : (يا عدوي) ، فلا يضم ولا تحذف ياؤه . انتهىٰ .

قوله : (**وإنما يفعل ذٰلك**) أي : حذف الألف وضم آخر المنادىٰ (**فيما**) أي : في اسم (**يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً**) إلى الياء ؛ كالأم والأب والرب (**حملاً للقليل**) منه ؛ وهو عدم الإضافة (**على الكثير**) منه .

مثال ذٰلك الضم : (**كقول بعضهم**) أي : بعض العرب : (**يا أم ؛ لا تفعلي**) العبوسة والعنف بي ، حالة كونه ملتبساً (**بالضم**) أي : بضم الميم ، (**حكاه**) أي : حكىٰ ضم الأم (**يونس**) بن حبيب الضبي الولاء البصري ـ وقد تقدمت ترجمته مبسوطة ـ عن بعض العرب ، وكقراءة قارئ آخر ـ أي : غير يونس ـ وهو أبو جعفر من العشرة ؛ كما سيأتي : (ربُّ السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه) ، وهو مقالة يوسف الصديق حين دعته امرأة العزيز إلى الفاحشة ، فحكاها الله سبحانه لمحمد صلى الله عليه وسلم ، حالة كونه مقروء بضم (رب) لأن الأم والرب الأكثر فيهما ألا ينادیا إلا

. . . .

مضافين إلى الياء ، والأصل : (يا أمي) ، و(يا ربي) ، فحذفت الياء تخفيفاً ، وبنيا على الضم ؛ تشبيهاً بالنكرة المقصودة ، بخلاف : (يا عدوي) ، فلا يجوز (يا عدو) بحذف الياء وضم الواو ، قاله شارح « اللباب » لأن نداءه مضافاً للياء لم يكثر ، وظاهر كلام « الموضح » : أن تعريف المضموم علىٰ هـٰذه اللغة بالإضافة المعنوية ، لا بالقصد والإقبال ، وقد صرح في « النهاية » بالثاني فقال : (جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم ، وهـٰذه الضمة كهي في « يا رجل » ، إذا قصدت رجلاً بعينه) انتهىٰ .

ولعل هـٰذا هو الذي حمل الناظم علىٰ إسقاطه واقتصاره علىٰ خمس لغات في قوله : (من الرجز)

واجعل منادىً صح إن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

والأظهر : أن تعريفه بالإضافة المنوية ؛ لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ، ولو كان تعريفه بالقصد . . لم يكن لغة فيه . انتهىٰ من « التصريح » .

قوله : (**يا أم لا تفعلي**) أصله : (يا أمي) أي : مخففاً بحذف الياء ، وبني على الضم ؛ تشبيهاً بالنكرة المقصودة ، ومنه قراءة : (رب السجن أحب إليَّ) ، وإنما كانت لفظة (أم) من هـٰذه اللغة ؛ لما يترتب عليها من الإلباس بالنكرة المقصودة . انتهىٰ « كردي » .

وفي « هدية أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف » نقلاً عن الخضري في « حواشي الألفية » : وهـٰذه اللغة السادسة أضعف اللغات الست ، وحكىٰ يونس عن بعض العرب : (يا أم لا تفعلي) بالضم ، وقرأ أبو جعفر من العشرة : (قال ربُّ احكم بالحق) ، و(قال ربُّ السجن أحب إلي) بالضم ، وإنما تكون هـٰذه اللغة فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء ؛ كالرب والأبوين والقوم ، لا نحو : الغلام والعبد ، ذكره الخضري في « حواشي الألفية » .

ثُمَّ جوازُ هٰذهِ اللُّغاتِ مشروطٌ بما الإضافةُ فيهِ للتَّخصيصِ ؛ كما في « التَّسهيلِ » و« الجامعِ » احترازاً ممَّا فيهِ الإضافةُ للتَّخفيفِ ؛ نحوُ : (يا مكرمي ، ويا ضاربي) فليسَ فيهِ إلَّا لغتانِ : إثباتُ الياءِ مفتوحةً وساكنةً ، . . . .

ومثالها ـ أي : مثال هٰذه اللغة السادسة ـ : (يا أم) ، و(يا أب) ، و(يا رب) ، و(يا حسرة) ، و(يا قوم) .

وإعراب المثال الأول : (يا أم) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أم) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة ، تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(**ثم**) **بعدما فرغنا من تعداد اللغات الست . . نبين شروط صحتها فنقول** : (**جواز هٰذه اللغات**) الست وصحتها (**مشروط**) ومقيد (**بـ**) وقوعها في (**ما**) أي : في اسم (**الإضافة**) الواقعة (**فيه**) أي : في ذٰلك الاسم كائنة (**للتخصيص**) وهو تقليل الاشتراك في المضاف إن كان المضاف إليه نكرة (**كما**) ذكر هٰذا الشرط ابن مالك (**في « التسهيل »** ، **و**) ذكره ابن هشام في (**« الجامع »**) .

ومشروط أيضاً : بألا يكون في آخره ياء مشددة ؛ كـ (نبي ، وولي) ، فليس فيه إلا الكسر ؛ على التزام حذف ياء المتكلم ، فراراً من توالي الياءات ، وإنما قيدنا بذٰلك الشرط (**احترازاً مما**) أي : من اسم (**فيه**) أي : في ذٰلك الاسم (**الإضافة**) كائنة (**للتخفيف**) لتخفيف لفظ المضاف بحذف تنوينه (**نحو** : « **يا مكرمي ، ويا ضاربي** » ، **فـ**) إنما احترزنا عما الإضافة فيه للتخفيف ؛ لأنه (**ليس فيه إلا لغتان**) : أحدهما : (**إثبات الياء**) أي : ياء المتكلم (**مفتوحة ، و**) ثانيتهما : إثبات الياء (**ساكنة**) .

ومثلُهُ في وجوبِ إثباتِ الياءِ إلَّا أنَّها مفتوحةٌ لا غيرُ . . المنادى المُعتلُّ المُضافُ إلى الياءِ ؛ نحوُ : (يا فتايَ ويا قاضيَ) ، ولا يجوزُ حذفها للإلباسِ ، ولا إسكانها ؛ لئلَّا يلتقي ساكنانِ ، . . . .

وفي « الكردي » : **الصواب** : (أو ساكنة) بلفظة (أو) بدل الواو ، إلا أن يقال : الواو فيه بمعنىٰ : (أو) .

قوله : (**فليس فيه إلا لغتان**) ينبغي أن يستثنىٰ منه أيضاً : المثنىٰ والجمع علىٰ حده ؛ نحو : (يا ضاربي) ، و(يا ضاربي) ، فليس فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة .

وقوله : (**ومثله**) أي : ومثل ما الإضافة فيه للتخفيف ، وهو خبر مقدم ، والجار والمجرور في قوله : (**في وجوب إثبات الياء**) ـ أي : ياء المتكلم ـ متعلق بالمثل ؛ لأنه بمعنى : المماثل (**إلا أنها**) أي : إلا أن تلك الياء (**مفتوحة لا غير**) الفتح جائزاً فيها ، وهو السكون .

وقوله : (**المنادى المعتل**) الآخر (**المضاف إلى الياء**) مبتدأ مؤخر لقوله : (ومثله) ففيه تقديم وتأخير ، **والمعنىٰ** : والمنادى المعتل الآخر المضاف إلى الياء مماثل بما الإضافة فيه للتخفيف في وجوب إثبات الياء ، إلا أنها مفتوحة في المعتل لا ساكنة ؛ سواء كان ذٰلك المعتل مقصوراً (**نحو : يا فتاي**) أ (و) منقوصاً ؛ نحو : (**يا قاضي**) ، لـٰكن يستثنىٰ من المعتل بنحو : (دلو ، وظبي) ، فإن حكمه حكم الصحيح ، (**ولا يجوز حذفها**) أي : حذف ياء المتكلم في المعتل كما يجوز حذفها في المنادى الصحيح اجتزاء عنها بالكسر أو بالفتحة (**للإلباس**) أي : لوجود التباس المعتل بالنكرة المقصودة عند حذف الياء منه ، (**ولا**) يجوز (**إسكانها**) في الوصل ؛ أي : إسكان ياء المتكلم في المعتل (**لئلا يلتقي**) ويجتمع (**ساكنان**) مع ياء لام الكلمة ، وتسكين ورش في : ﴿ مَحۡيَايۡ ﴾[1] ؛ من إجراء الوصل مجرى الوقف ،

---

(١) سورة الأنعام : (١٦٢) .

ولا تحريكها بالضَّمِّ ولا بالكسرِ ؛ لثقلِهما على الياءِ .

(و) تقولُ في (يا أبي ويا أُمِّي) زيادةً على اللُّغاتِ السِّتِّ : (يا أبت ، ويا أُمَّت) ، بفتحٍ وكسرٍ للتَّاءِ المزيدةِ عوضاً عن ياءِ المُتكلِّمِ ، والكسرُ أكثرُ في كلامِهِم ، ولٰكنَّ الفتحَ أقيسُ ، . . . .

(**ولا**) يجوز (**تحريكها**) أي : تحريك ياء المتكلم في المعتل (**بالضم ولا بالكسر**) كما يجوز في المنادى الصحيح (**لثقلهما**) أي : لثقل الضم والكسر (**على الياء**) أي : ياء المتكلم الساكن ما قبلها ؛ وهو لام الكلمة ، فهٰذه اللغات الست السابقة جارية في المنادى الصحيح الآخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم ؛ سواء كان لفظ (أب ، أو أم) أو غيرهما ، وأما إذا كان المنادىٰ لفظ (أب ، أو أم) . . جاز فيه مع هٰذه اللغات الست خمس لغات أخر ، فجملة ما يجوز فيهما من اللغات : إحدىٰ عشرة لغة ؛ فلذا قال المصنف رحمه الله تعالىٰ : (**وتقول**) أيها النحوي (**في**) لفظ (**يا أبي ويا أمي**) خمس لغات (**زيادة علىٰ**) ما سبق فيهما وفي غيرهما من (**اللغات الست**) ، وقوله : (**يا أبت ويا أمت**) مقول لـ (تقول) أي : تقول فيهما خاصة زيادة علىٰ ما سبق ؛ أي : وتقول فيهما ؛ أي : في لفظ (الأب ، والأم) خاصة : (يا أبت ويا أمت) حالة كونهما مقروأين (**بفتح وكسر للتاء المزيدة**) فيهما ، وتلك التاء المزيدة تاء التأنيث ؛ كما في « الجامع » وغيره من كتب المصنف ، ولذا ـ أي : ولأجل كونها للتأنيث ـ وقف عليها بعض القراء ، ومنهم من تبع الرسم فوقف عليها بالتاء المجرورة ، ويجوز كتبها هاء مربوطة أيضاً حالة كون تلك التاء المزيدة (**عوضاً عن ياء المتكلم**) فلذا يقبح اجتماعهما في نحو : (يا أبتي ، ويا أمتي) فيما سيأتي ، (**والكسر**) أي : وكسر تلك التاء المزيدة فيهما (**أكثر**) دوراناً (**في كلامهم**) أي : في كلام العرب ، (**ولٰكن الفتح**) أي : فتح الياء المزيدة (**أقيس**) أي : أوفق للقياس ؛ أي : لقياس استعمالاتهم ؛ لأنهم إذا اجتمع الفتح والكسر في الجواز . . يختارون الفتح لخفتها ، لٰكن قال في « الكردي » : (قوله : « لٰكن الفتح أقيس » ، وإنما كان الفتح أقيس من

وسُمِعَ ضمُّها ؛ تشبيهاً بنحوِ : (ثُبَةٍ ، وهِبَةٍ) وهوَ شاذٌّ ، وقد قُرِئَ بهنَّ ، فهٰذِهِ تسعُ لغاتٍ جائزةٌ في الأبِ والأُمِّ مضافَينِ للياءِ في النِّداءِ ، وسيأتي أنَّ فيهِما . . . .

الكسر ؛ لأن التاء فيهما عوض عن الياء المفتوحة لا المكسورة ، فالأولىٰ : فتحها قياساً عليها) انتهىٰ .

قال صاحب « الكشاف » : (**فإن قلت** : كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟

قلت : جاز كما جاز في « حمامة ذكر » ، و« شاة ذكر » .

فإن قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟

قلنا : لأن التأنيث والإضافة متناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره) انتهىٰ .

واعلم : أن كلاً من (يا أبت ، ويا أمت) منصوب ؛ لأنه معرب ، فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة علىٰ ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، لا على التاء ؛ لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها . انتهىٰ « عليمي » .

(**وسمع ضمها**) أي : ضم التاء في : (أبت ، وأمت) عن العرب (**تشبيهاً**) لهٰذه التاء (**بنحو**) تاء (**ثبة ، وهبة**) أي : علمين ، **ووجه الشبه** : أن الهاء في كل من المشبه والمشبه به عوض عن محذوف ، (**وهو**) أي : الضم (**شاذ**) عندهم ضعيف ، تفرد به قارئه .

(**وقد قرئ بهن**) : أي : بهٰذه اللغات الثلاث : الفتح والكسر والضم ؛ فبالكسر قرأ السبعة غير ابن عامر ؛ وبالفتح قرأ ابن عامر ، وقرئ بالضم في الشواذ ، (**فهٰذه**) اللغات الثلاث المذكورة في (أبت وأمت) مع الستة السابقة (**تسع لغات جائزة في « الأب ، والأم »**) حالة كونهما (**مضافين للياء**) أي : لياء المتكلم .

وقوله : (**في النداء**) متعلق بـ (جائزة) ، (**وسيأتي**) قريباً (**أن فيهما**) أي : في

لغتَينِ أُخريَينِ ، فالمجموعُ أحدَ عشرَ لغةً ، علىٰ خلافٍ في بعضِها .

لفظ : الأب والأم (**لغتين أخريين**) وهما : إلحاق الألف بهما تارة ، وإلحاق الياء بهما تارة أخرىٰ ؛ أي : سيأتي قريباً في قول المصنف : (وإلحاق الألف أو الياء للأولين ـ وهما : يا أبت ويا أمت ـ قبيح) .

(**فالمجموع**) أي : فمجموع اللغات الجائزة في لفظ (أب ، وأم) : (**أحد عشر لغة ، علىٰ خلاف**) أي : مع جريان خلاف بين النحاة (**في بعضها**) أي : في بعض هـٰذه اللغات التي هي إحدىٰ عشرة : هل هي ضعيفة أو صحيحة ، أو هل متواترة أو شاذة ؟ فنعد هـٰذه الخمسة الباقية علىٰ ترتيب عد الستة السابقة فنقول :

وسابعتها ـ أي : سابعة اللغات الجارية في لفظ (الأب ، والأم) فقط ـ : إبدال الياء تاء مكسورة ، وبهـٰذه اللغة السابعة قرأ السبعة ؛ أي : القراء السبعة غير ابن عامر في : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾[1] ؛ حيث وقعت في القرآن ، وهـٰذه اللغة أكثر في كلامهم مما بعدها ؛ لأن كسر التاء عوض عن الكسر الذي يستحقه ما قبل ياء المتكلم لمناسبتها ، وزال ذٰلك الكسر حين عوضوا عنها تاء التأنيث ؛ إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً .

فإن قلت : كيف عوضوا الحرف عن الاسم ؟

(**قلت**) : لما كانت التاء تكسر وتفتح . . أشبهت الياء ، فعوضوها عنها ، ولـٰكنه تعليل إقناعي . انتهىٰ « هدية أولي العلم والإنصاف » نقلاً عن حمدون في « حواشي الألفية » .

وقيل : خصت التاء بالتعويض من بين حروف الزيادة ؛ لمناسبتها للياء في أنها تزاد آخر الاسم للتفخيم ؛ كـ (علامة ، ونسابة) وهو ـ أي : التفخيم ـ يناسب الأب والأم . انتهت « الهدية » نقلاً عن الخضري في « حواشيها » .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤) .

. . . .

مثالها وإعرابه : (يا أبت ، وأمت) : (يا أبت) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أبت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وتاء التأنيث المعوضة عن الياء المحذوفة : حرف لا محل لها من الإعراب مبنية على الكسر ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة كسرة ؛ قصداً لتعويض كسرها عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء في الأصل ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمت) .

وثامنتها : إبدال الياء تاء مفتوحة ، وبهٰذه اللغة قرأ ابن عامر في : ﴿ يَٰٓأَبَتَ ﴾ ، وهٰذه اللغة تلي ما قبلها في الأفصحية ، وهي الأقيس ؛ لأن التاء بدل عن الياء المفتوحة ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس ، ومثالها : (يا أبت ، ويا أمت) .

وإعرابه : (يا أمت) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أمت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وتاء التأنيث : حرف لا محل لها من الإعراب مبنية على الفتح ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ؛ تحريكاً لها بحركة أصلها الذي هو الياء في بعض لغاتها ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أبت) .

. . . .

وتاسعتها : إبدال الياء تاء مضمومة ، وقد سمع في كلامهم ضمها ، وقرئ به ، ومثالها : (يا أبت ، ويا أمت) بضم آخرهما ؛ تشبيهاً له بآخر المنادى المفرد ؛ كـ (يا رجل) .

وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أبت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لأجل التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وتاء التأنيث المعوضة عن ياء المتكلم المحذوفة : حرف لا محل لها من الإعراب مبنية على الضم ، وإنما حركوها ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً للمنادى المضاف بالمنادى المفرد ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمت) .

وعاشرتها : الجمع بين التاء والألف ، فيقال : (يا أبتا ، ويا أمتا) بالتاء والألف ؛ جمعاً بين العوضين ، وبهٰذه اللغة قرئ ما في وراء السبع .

وإعرابه : (يا أمتا) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أمتا) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً قبلها تاء زائدة للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المناسبة بالتاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، وتاء التأنيث : حرف زائد للتفخيم مبني على الفتح ، وحركوها بالفتح ؛ لمناسبة الألف ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وإن شئت . . قلت : (أم) : مضاف ، والألف ضمير المتكلم : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً

(و) تقولُ فيما إذا نُوديَ المُضافُ إلى المُضافِ إلى الياءِ ، وكانَ لفظَ (أُمٍّ) أو لفظَ . . . .

وضعياً كما مر نظيره مراراً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أبتا) .

وحادي عشرها : الجمع بين التاء والياء ، فيقال : (يا أبتي ، ويا أمتي) ، وهي أضعف اللغات كلها ، ولذا أخروها ؛ لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهما لا يكادان يجتمعان في سعة الكلام ، واللغة التي قبلها أسهل من هٰذه ؛ لما فيها من ذهاب صورة المعوض عنه التي هي الياء بقلبها ألفاً .

وإعرابه : (يا أبتي) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (أب) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، والتاء : حرف زائد للتفخيم مبني على الكسر ، وإنما حركوها بالكسر ؛ لمناسبة الياء ، لأن الياء لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، (أب) : مضاف ، وياء المتكلم : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمتي) .

فائدة

ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة ، فلا يجوز مثل قولك : (جاءني أبت) ، ولا (رأيت أبت) ، بدلاً عن قولك : (جاءني أبي) ، ولا (رأيت أبي) لعدم سماعه في كلامهم . انتهىٰ من « الهدية » .

(**وتقول**) أيها النحوي (**فيما إذا نودي المضاف**) أي : فيما إذا أردت النداء (**إلى المضاف**) أي : فيما إذا أردت النداء إلى الاسم المضاف (**إلىٰ**) ما هو المضاف إلى (**الياء**) أي : إلىٰ ياء المتكلم (**وكان**) ذٰلك المضاف إلى الياء (**لفظ** « **أم** » **أو لفظ**

(عمّ) : (يا بنَ أُمَّ ، ويا بنَ عمَّ) أو يا بنةَ أُمَّ ويا بنةَ عمَّ (بفتحِ) آخرِ كلٍّ منهُما ؛ للخفَّةِ ، وقيلَ : إنَّهُما رُكِّبا وجُعِلا اسماً واحداً مبنيّاً على الفتحِ ، (وكسرِ) ذٰلكَ أيضاً ،

« عم ») أي : تقول في تلك الحالة : (**يا بن أمَّ**) ، أ (و) تقول : (**يا بن عمَّ**) هٰذا فيما إذا كان المنادى الأول مذكراً .

(أو) تقول : (**يا بنة أمَّ**) أ (و) تقول : (**يا بنة عمَّ**) هٰذا فيما إذا كان المنادى الأول مؤنثاً ، حالة كونك قائلاً (**بفتح آخر كل منهما**) أي : بفتح آخر كل من المناديين ؛ وهو المنادى الثاني الذي أضيف إلى الياء ؛ وهو لفظ (أم) في الأول ، ولفظ (عم) في الثاني ؛ طلباً (**للخفة**) أي : طلباً لخفة الثقل الحاصل بتكرار المنادىٰ ؛ وهما : المنادى الأول الذي أضيف إلى المنادى الثاني ؛ وهو لفظ (ابن ، وابنة) ، والمنادى الثاني الذي أضيف إلى الياء ؛ وهو لفظ (أم ، وعم) .

(**وقيل : إنهما**) : إنما فتحا ؛ لأنهما ، أي : لأن المناديين الأول والثاني (**ركبا**) تركيب مزج (**وجعلا اسماً واحداً مبنياً على الفتح**) أي : علىٰ فتح الجزأين .

والواو في قوله : (**وكسر**) بمعنىٰ : (أو) أي : أو تقول ما ذكر من النداءين حالة كونك ملتبساً بكسر (**ذٰلك**) أي : بكسر آخر كل من النداءين (**أيضاً**) أي : كما تقول ذٰلك بفتح آخر كل من النداءين في الصورة الأولىٰ .

قوله : (**وكان**) المنادىٰ (**لفظ « أم ، أو عم »**) هٰذا خطأ ، **والصواب** : (وكان) المنادىٰ (لفظ « ابن ، أو ابنة ») أي : أو بنت ؛ كما في بعض النسخ ، لأن لفظي : (الأم ، والعم) ليسا مناديين ، بل أضيف إليهما المنادى الذي هو لفظ (ابن ، أو ابنة) كما ستراه في المثال الآتي في المعنىٰ ، ولأن المنادىٰ لفظ (ابن ، أو ابنة) مضافين إلىٰ لفظ (أم ، أو عم) لانحصار الحكم في ذٰلك ؛ لأن عبارته شاملة لنحو : (يا غلام عم) ، و(يا جارية أم) وهو فاسد . انتهىٰ « كردي » بتصرف .

قوله : (**بفتح آخر كل منهما للخفة ، وقيل : علىٰ أنهما ركبا . . .**) إلىٰ آخره ، كذا

وهوَ الأكثرُ علىٰ حذفِ الياءِ والاجتزاءِ بالكسرةِ ، وقد قُرِئَ بالوجهَينِ في السَّبعةِ ، وإنَّما جازَ فيهِما الوجهانِ ؛ لكثرةِ استعمالِهِما في النِّداءِ ، فخففا بالحذفِ ، بخلافِ غيرِهِما ،

في بعض النسخ ، وهي الموافقة لقولنا الآتي : (فخففا بالحذف) ، وقوله : (**للخفة وقيل . . .**) إلىٰ آخره ، ساقطة في بعضها ، قوله : (**وقيل : إنهما ركبا**) أي : ركبا تركيب مزج علىٰ أن الإعراب علىٰ آخر الجزأين ، فالمجموع محكوم عليه بالنصب ؛ لكونه منادىً مضافاً .

قوله : (**وكسر ذٰلك**) صلة لقول الماتن : (**وكسر**) أي : ويكسر آخر كل منهما .

قوله : (**أيضاً**) أي : كالفتح .

قوله : (وهو) أي : (**ال**) كسر (**أكثر**) من الفتح ، والكسر ـ قيل ـ : هو مذهب البصريين ، والفتح مذهب الكسائي والمبرد ؛ أي : والكسر (**علىٰ حذف**) أي : مع حذف (**الياء والاجتزاء**) عنها (**بالكسرة**) هو الأكثر في كلامهم .

وقوله : (**علىٰ حذف الياء**) أي : ومبنى الكسر المذكور علىٰ حذف الياء ، وليست لفظة (علىٰ) صلة الكسر ؛ لأن من شروط عمل المصدر : ألا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ؛ كما يأتي في بابه . انتهىٰ منه .

(**وقد قرئ بالوجهين**) الفتح والكسر (**في**) قراءة (**السبعة**) في قوله : ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ ﴾[1] ، (**وإنما جاز فيهما**) أي : في (أم ، وعم) مضاف إليهما واحد مما مر من لفظ : ابن أو ابنة (**الوجهان**) الفتح والكسر (**لكثرة استعمالهما**) أي : استعمال الأم والعم (**في النداء**) فاستثقلا على اللسان (**فخففا**) أي : خفف الثقل الحاصل فيهما (**بالحذف**) أي : بحذف الياء ، (**بخلاف غيرهما**) أي : غير (الأم ، والعم) ، وهو ما ليس لفظ (أم ، وعم) ، أو ذٰلك الغير ؛ كلفظ (الأخ ، والأم ، والصديق) ،

---

(١) سورة الأعراف : (١٥٠) .

فحكمُ الياءِ فيهِ كحكمِها في غيرِ النِّداءِ ، نحوُ : (يا بنَ أخي ، ويا بنَ صاحبي) .

(**فحكم الياء فيه**) أي : في ذٰلك الغير في حالة النداء (**كحكمها**) أي : كحكم الياء في ذٰلك الغير (**في غير**) حالة (**النداء**) فلا يجوز حذف الياء من ذٰلك الغير والاجتزاء عنها بالكسرة في حالة النداء وغير حالة النداء ؛ لعدم كثرة استعماله في النداء ككثرة استعمال (الأم ، والعم) في النداء ، وذٰلك الغير (**نحو**) قولهم : (**يا بن أخي ، ويا بن صاحبي**) ويا بن صديقي ويا بن أبي ، فلا يجوز حذف الياء من ذٰلك الغير ؛ كأن يقال فيه : (يا بن أخ ، ويا بن صديق) ، ولا (جاء ابن أخ ، ومر ابن صديق) مطلقاً ؛ سواء كان في النداء أو في غيره ؛ لعدم كثرة استعماله عندهم ، فلا يعرف أحذفت الياء منه أم لا .

وعبارة الكردي هنا : (**فحكم الياء فيه**) أي : في غيرهما ؛ أي : في غير (الأم ، والعم) يعني : في مضاف إليه واحد مما ذكر من لفظ : ابن أو ابنة (**كحكمها في غير النداء**) أي : كحكم الياء فيه في غير النداء ؛ من وجوب كون الياء ساكنة أو مفتوحة ، فقد علمت أن حق العبارة أن يقول : (فحكم الياء فيه في النداء كحكمها فيه في غير النداء) .

قوله : (كـ « **يا بن أخي** » . . .) إلىٰ آخره و(يا بنة أبي ، أو بنت أبي) ، و(يا غلام عمي) ، و(يا جارية أمي) كما في : (يا غلام غلامي) منه ، وهو تمثيل لذٰلك الغير .

وفي « الهدية » : وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ياء المتكلم ؛ مثل : (يا غلام غلامي) . . لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، ولا يجوز حذفها ؛ لبعدها عن المنادىٰ ، إلا إذا كان المنادىٰ لفظ (ابن عم ، أو ابن أم ، أو ابنة أم ، أو ابنة عم) ، فيجوز فيه حينئذ أربع لغات :

إحداها : حذف الياء ؛ اكتفاء بالكسرة الدالة عليها مع كسر الميم ، ومثالها : كقولك : (يا بن عم ويا بن أم) ، و(يا بنة عم ويا بنة أم) .

. . . .

وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (ابن) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (ابن) : مضاف ، (عم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاء عنها بالكسرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (عم) : مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاء عنها بالكسرة : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وثانيتها : قلب الياء ألفاً وحذفها ؛ اجتزاء عنها بالفتحة ، ومثالها : قولك : (يا بن عم ويا بن أم) ، و(يا بنة عم ويا بنة أم) .

وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (ابن) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (ابن) : مضاف ، (أم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة ؛ اجتزاءً عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة ؛ اجتزاء عنها بالفتحة : في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، فأصله : (يا بن أما) ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وبهٰذه اللغة والتي قبلها قرئ في السبعة في قوله تعالىٰ : ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ [1] ، فهما حينئذ فصيحتان .

وثالثتها : إثبات الياء ساكنة ، وهٰذه اللغة والتي بعدها أقل استعمالاً من اللغتين الأوليين ، بل لا تكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما ؛ أي : في لفظ (عم ، وأم)

---

(١) سورة طه : (٩٤) .

إلا في الضرورة ؛ لكثرة الاستعمال فيهما ، ومثالها : قولك : (يا بن عمي ، ويا بن أمي) ، و(يا بنة عمي ، ويا بنة أمي) .

وإعرابه : (يا بنة عمي) : (يا) : حرف نداء مبنية على السكون ، (ابنة) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، و(ابنة) : مضاف ، و(عمي) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، (عم) : مضاف ، والياء : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء : جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

ورابعتها : قلب الياء ألفاً وإثباتها ؛ نحو قولك : (يا بن عما ، ويا بن أما) ، و(يا بنة عما ، ويا بنة أما) .

وإعرابه : (يا بنة أما) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (ابنة) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، و(ابنة) : مضاف ، و(أم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة ، (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً .

وإن شئت . . قلت : (أم) : مضاف ، والألف : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً . إلىٰ هنا انتهت « الهدية » .

قوله : (**وإلحاق الألف أو الياء للأولين**) وفي بعض النسخ : (للأوليين بالتأنيث) أي : للمذكورين أولاً ؛ أي : قبل قوله : (يا بن أم ، ويا بن عم) ، (**وهما : يا أبت ويا أمت**) .

(قبيحٌ) لِمَا فيهِ مِنَ الجمعِ بينَ العوضِ والمعوَّضِ منهُ أو بدلِهِ ، وسبيلُ ذٰلكَ الشِّعرُ ، . . . .

قال العليمي : (كان الظاهر أن يقول : ولحوق الياء أو الألف بتقديم الياء ؛ لأنها الأصل للألف ، ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعالىٰ تعليل إلحاق الياء ، لٰكنه راعىٰ في التمثيل كلام المصنف ؛ بأن يقال : « يا أبتا ، ويا أمتا » في إلحاق الألف بهما ، ويقال : « يا أبتي ، ويا أمتي » في إلحاق الياء بهما) .

. . (قبيح) صناعة ولغة (**لما فيه**) أي : لما في إلحاق الياء والألف بالأولين (**من الجمع بين العوض**) وهو التاء (**والمعوض عنه**) وهو الياء ، راجع إلىٰ (يا أبتي ، ويا أمتي) ، (**أو**) لما فيه من الجمع بين العوض ؛ وهو التاء ، و(**بدله**) أي : بدل المعوض عنه ؛ وهو الألف ، راجع إلىٰ قوله : (يا أبتا ، ويا أمتا) .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**لما فيه من الجمع بين العوض** . . .) إلىٰ آخره راجع إلىٰ (يا أبتي ، ويا أمتي) ، كما أن قوله : (**أو بدله**) معطوف على المعوض ، راجع إلىٰ (يا أبتا ، ويا أمتا) ، وذٰلك لأن التاء في (يا أبت ، ويا أمت) عوض عن ياء المتكلم ؛ كما مر ، ففي (يا أبتي ويا أمتي) جمع بين العوض والمعوض عنه ، وأما (يا أبتا ، ويا أمتا) . . فألفهما بدل من المعوض عنه الذي هو الياء ؛ كما في (وا أسفا) ، ففيه الجمع بين المعوض وبدل المعوض عنه ، ولفظة : (أو بدله) ساقطة في بعض النسخ .

وفي « شرح المصنف » : إن إلحاق الألف شاذ ؛ وذٰلك لذهاب صورة المعوض عنه فيه ، وإن (يا أبتا) قرئ شاذاً ، (**وسبيل ذٰلك**) أي : وسبيل إلحاق الألف والياء لهما ؛ أي : لـ (أبت ، وأمت) ، و(سبيل) : مبتدأ ، خبره : قوله : (**الشعر**) أي : وسبب إلحاقهما للأولين : ضرورة الشعر ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم ذٰلك في السعة والاختيار ، بلا وجود ضرورة الشعر .

ومنهُ قولُهُ :

.... يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

وقولُهُ :

يَـا أُمَّـتَـا أَبْـصَـرَنِـي رَاكِـبٌ يَـسِـيـرُ فِـي مُـسْـحَـنْـفِـرٍ لَاحِـبِ

(ومنه) أي : ومن الشعر الذي حصل فيه إلحاقهما بهما لضرورة الشعر (**قوله**) أي : قول رؤبة بيتاً : (من الرجز)

تـقـول بـنـتـي : قـد أنـىٰ أنـاك **(يـا أبـتـا عـلـك أو عـسـاكـا)**

قوله : (قد أنىٰ أناك) أي : قد حان وقرب أناك ؛ أي : وقت موتك ، **والشاهد فيه** : (يا أبتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم ، والألف التي هي بدل من ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف ، والجمع بين بدلين عن شيء شاذ .

(و) منه أيضاً : (**قوله**) أي : قول جارية لأمها بيتاً : (من السريع)

(يـا أمـتـا أبـصـرنـي راكـب يـسـيـر فـي مـسـحـنـفـر لاحـب)

اللغة : (**مسحنفر**) واسع أو كثير ، (**لاحب**) طريق واضح ، وفي « القاموس » : اسحنفر الطريق : استقام واعتدل ، و(لاحب) : من لحب الشيء : إذا وضح ولم يختفِ .

وفي « الكردي » : قوله : (**يا أمتا أبصرني راكب . . .**) إلىٰ آخره قالته امرأة من العرب ، وكان بعلها غائباً ، وهمَّ أن يفجر بها راكب في بعض الطرق .

والمسحنفر ـ بميم مضمومة فمهملة ساكنة فمفتوحة ففاء مكسورة فراء مهملة ـ : الطريق المعتدل ، **واللاحب** ـ بمهملة فموحدة ـ : البين الواضح .

وقبل هٰذا البيت : قولها :

فـقـمـت أحـثـي الـتـراب فـي وجـهـه عـمـداً وأحـمـي حـوزة الـغـائـب

وقولُهُ :

أَيَـا أَبَـتِـي لَا زِلْـتَ فِـيـنَـا فَـإِنَّـمَـا ....

(و) إلحاقُهما (للأخيرَينِ) وهما : ابنُ أُمِّ وابنُ عمِّ (ضعيفٌ) لا يكادُ يوجدُ إلَّا في الضَّرورةِ ؛ كقولِهِ :

يَـا بْـنَـةَ عـمَّـا لَا تَـلُـومِـي وَاهْـجَـعِـي ....

يقال : حثيت التراب وحثوته ، وعنت بالغائب : زوجها ، وحوزة الرجل : ما ينبغي أن يحوزه عن غيره ويدافع عنه . انتهىٰ « كردي » .

وموضع الشاهد من هٰذا البيت : (أمتا) حيث جمع فيه بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم ، والألف التي هي بدل عن ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف ، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ .

(و) منه أيضاً : (**قوله**) : (من الطويل)

(**أيا أبتي لا زلت فينا فإنما**) لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله في « شرح التسهيل » وغيره ، البيت يوجد في بعض النسخ وهو المخروم ؛ بالراء المهملة .

والشاهد في : (يا أبتي) حيث جمع فيه بين التاء التي هي عوض عن الياء ، وبين الياء التي هي معوض عنه ، وجمعهما في البيت ضرورة .

(**وإلحاقهما**) أي : إلحاق الياء والتاء (**للأخيرين ـ وهما : ابن أم وابن عم ـ ضعيف**) شاذ ضرورة (**لا يكاد يوجد**) اجتماعهما (**إلا في الضرورة**) .

مثال ذٰلك : (**كقوله**) أي : كقول الشاعر ؛ وهو أبو النجم العجلي ، واسمه : الفضل بن قدامة ، من قصيدة مرجزة :

(**يا بنة عما لا تلومي واهجعي**) فليس يخلو منك يوماً مضجعي

والشاهد فيه : في إثبات الألف في (عما) وإبدالها عن الياء ؛ إذ أصله : (يا بنة

وقولِهِ :

يَـا بْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي ....

عمي) ، و(**اهجعي**) : أمر من الهجوع ؛ وهو النوم في الليل خاصة ، يخاطب بهٰذه القصيدة امرأته ، واسمها : أم الخيار ؛ كما يدل عليه أولها ، أعني قوله :

قـد أصـبـحـت أم الـخـيـار تـدعـي عـلـي ذنـبـاً كـلـه لـم أصـنـع

مـن أن رأت رأسـي كـرأس الأصـلـع ....

(وقوله) : (من الخفيف)

(يـا بـن أمـي ويـا شُـقـيّـق نـفـسـي) أنــت خـلـفـتـنـي لـدهـر شـديـد

البيت قائله : أبو زيد الطائي حرملة بن المنذر ، يرثي به أخاه .

والشاهد فيه : (يا بن أمي) في إثبات الياء ، والأصل : إثبات الياء في المضاف إلىٰ ياء المتكلم إذا نودي المضاف ، إلا في (يا بن أم ، ويا بن عم) لكثرة الاستعمال فيهما للضرورة .

و(**شقيق**) : تصغير (شقيق) المترحم ؛ بمعنىٰ : يا بن أمي ويا أخا نفسي خليتني لدهر شديد أكابده وحدي ، فأوحشني فقدك ، وأتلفني موتك . انتهىٰ « عيني » .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ) في أحكامِ توابعِ المُنادىٰ

(ويجري ما أُفردَ أو) ما (أُضيفَ) حالةَ كونِهِ (مقروناً بـ « أل » مِنْ نعتِ) المُنادى (المبنيِّ) العلمِ ، والنَّكرةِ المقصودةِ ، (وتأكيدِهِ ، و) عطفِ بيانِهِ ، وعطفِ (نسقِهِ المقرونِ بـ « أل » علىٰ لفظِهِ) أيِ : المبنيِّ ، فيُرفعُ مراعاةً للَّفظِ ، (أو) علىٰ (محلِّهِ) فيُنصبُ . . . .

---

٥٧ ـ (فصل في أحكام توابع المنادى) المفرد

(**ويجري ما أفرد**) أي : ما صار مفرداً إفراد باب النداء ، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وهو العلم والنكرة المقصودة ، (**أو ما أضيف**) أو أشبهه ؛ أي : أو ما صار مضافاً أو شبيهاً بالمضاف (**حالة كونه**) أي : حالة كون ذٰلك التابع المفرد أو الشبيه بالمضاف (**مقروناً بـ « أل »**) وحالة كون التابع (**من نعت المنادى المبني**) وهو ؛ أي : المنادى المبني (**العلم والنكرة المقصودة ، و**) حالة كون ذٰلك التابع من (**تأكيده**) أي : من تأكيد المنادى المبني ، (**و**) من (**عطف بيانه وعطف نسقه المقرون**) ذٰلك النسق (**بـ « أل »**) أي : الممتنع دخول (يا) عليه ؛ احترازاً عن لفظ (الله) .

قوله : (**وتوكيده**) أي : المعنوي ، وأطلقه ؛ اعتماداً على اشتهار أمر اللفظي ، فقد علم أن حكمه حكم الأول حتىٰ كأنه هو ، ألا ترىٰ أنك تقول : (من الرجز)

يا زيدُ زيدَ اليعملات . . . .

فتأتي به علىٰ هٰذه الصفة ، فكذٰلك هنا . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**علىٰ لفظه**) متعلق بـ (يجري) ، (**أي**) : يجري هٰذا التابع علىٰ لفظ المنادى (**المبني ، فيرفع**) ذٰلك التابع (**مراعاة للفظ**) أي : للفظ المنادىٰ ، (**أو**) يجري ذٰلك التابع (**علىٰ محله**) أي : علىٰ محل المنادى المبني (**فينصب**)

مراعاةً للمحلِّ ؛ نحو : (يا زيدُ الكريم ، أوِ الكريم الأبِ) بالرَّفعِ والنَّصبِ ، و(يا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ) ، ....

ذٰلك التابع (**مراعاة للمحل**) أي : لمحل المنادى المبني ؛ لأن محله نصب على النداء .

مثال ما إذا كان التابع نعتاً : (**نحو : يا زيد الكريم**) مثال للنعت الحقيقي لزيد ، (**أو : الكريم الأب**) مثال للنعت السببي لزيد ، حالة كون ما ذكر من المثالين مقروءاً (**بالرفع**) مراعاة للفظ (زيد) لأنه مبني على الضم ، (**و**) حالة كونه مقروءاً بـ (**النصب**) مراعاة لمحل زيد ؛ لأن محله نصب على النداء .

قال الكردي : (قوله : « من نعت المنادى المبني العلم » ، قوله : « المبني » أي : بناء نداء ؛ سواء أكان معرباً قبل نصب النداء ؛ كـ « يا زيد ، ويا موسىٰ ، ويا فتىٰ » لمعين ، أم لا يكون معرباً قبل النداء ؛ كـ « يا حذام ، ويا سيبويه » ، فإنه يقدر فيه الضمة .

قوله : « العلم » أي : العلم المفرد ، وهو بدل من المنادى المبني ، وخرج به : المبهم ؛ كـ « يا أيها الرجل ، ويا أيتها المرأة » .

وقوله : « المقرون بأل » نعت لـ « نسقه » .

قوله : « علىٰ لفظه » أي : علىٰ لفظ المنادى المبني .

قوله : « يا زيد الكريم . . . » إلىٰ آخره ، شروع في التمثيل لما تضمنه المتن ، فـ « يا زيد الكريم » مثال للنعت المفرد المقرون بـ « أل » ، و« الكريم الأب » مثال للنعت المضاف المقرون بـ « أل ») .

وقوله : (**ويا تميم أجمعون**) مراعاة للفظه (**وأجمعين**) مراعاة لمحله ، كلاهما للتأكيد المعنوي ، ولا يخفىٰ عليك : أن المراد بالتأكيد هنا : المعنوي ؛ كما تقدم نقلاً عن العليمي ؛ لأن ألفاظه أعلام لا تقبل التنكير ، فلا يتأتىٰ فيه التمثيل بالمقرون بـ (أل) .

و(يا سعيدَ كرزٌ وكرزاً) ، و﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ قُرِئَ بالرَّفعِ والنَّصبِ ، والأوَّلُ مختارُ الخليلِ والمازنيِّ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ مُنادىً ثانٍ ، والثَّاني مختارُ أبي عمرٍو ويونسَ ؛ لأنَّ ما فيهِ (أل) لا يلي حرفَ النِّداءِ ، فلَمْ يجعلْ لفظُهُ كلفظِ ما وليَهُ ، وفصَّلَ المُبرِّدُ بينَ ما فيهِ (أل) للتَّعريفِ فالنَّصبُ ، وما لا فالرَّفعُ ، فهٰذهِ خمسُ صورٍ . . . .

(ويا سعيد كرز) بالرفع ؛ مراعاة للفظه (وكرزاً) بالنصب ؛ مراعاة لمحله ، فهو مثال لعطف البيان المفرد .

(و﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾) ، مثال لعطف النسق المقرون بـ (أل) ، وقوله : (**قرئ بالرفع**) أي : شاذاً ؛ مراعاة للفظه (**والنصب**) مراعاة لمحله .

قوله : (**والأول**) يعني : الرفع في النسق المقرون معرفة أم لا (**مختار الخليل والمازني**) أي : وسيبويه ، وحملوا نصب (والطير) في الآية على العطف علىٰ (فضلاً) في قوله قبيله : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[1] ، (**تنبيهاً علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن الطير (**منادىً ثان**) .

(**والثاني**) وهو النصب (**مختار أبي عمرو**) بن العلاء (**ويونس**) بن حبيب (**لأن ما فيه « أل » لا يلي حرف النداء ، فلم يجعل لفظه**) أي : لفظ ما فيه (أل) وهو الطير (**كلفظ ما وليه**) أي : كلفظ الاسم الذي ولي حرف النداء في الرفع المشاكل للضم ؛ أي : لضم المنادى المفرد ، ولذا اجتمعت السبعة علىٰ نصب (والطير) .

(**وفصل المبرد بين ما فيه « أل » للتعريف فـ**) يتعين فيه (**النصب**) كالطير ، (**و**) بين (**ما لا**) أي : وبين ما ليست فيه (أل) للتعريف ؛ كاليسع (**فـ**) يتعين فيه (**الرفع**) المشاكل للضم ، (**فهٰذه**) التفاصيل المذكورة (**خمس صور**) **الأولىٰ** : النعت ، **والثانية والثالثة** : عطف البيان ، **والرابعة** : عطف النسق المجرد من (أل) ،

---

(١) سورة سبأ : (١٠) .

والخامسة : عطف النسق المقرون بـ (أل) ، (**يجوز فيها**) كلها (**الرفع والنصب**) وهٰذا ـ أي : كونها خمس صور ـ هو الموافق لما في « التوضيح » ، بخلاف ما في بعض نسخ هٰذا « الشرح » من أن الأقسام ستة . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة « التصريح » مع « التوضيح » : (فصل في أقسام تابع المنادى المبني) وأقسامه أربعة :

الأول : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادىٰ فإن محله نصب على النداء ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أن يكون التابع نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

والأمر الثاني : أن يكون التابع مضافاً مجرداً من (أل) ، فالنعت ؛ نحو : (يا زيد صاحب عمر) ، والبيان ؛ نحو : (يا زيد أبا عبد الله) ، والتوكيد ؛ نحو : (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب (صاحب ، وأبا ، وكل) وجوباً .

والقسم الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادىٰ ؛ وهو نعت (أي) في التذكير ، و(أية) في التأنيث ، ونعت اسم الإشارة فيهما إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء نعته ؛ نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ . . . ﴾[1] ، و﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾[2] ، فـ (أي) و(أية) : مبنيان على الضم ؛ لكون كل منهما منادىً مفرداً ، و(ها) التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ (أي ، وأية) عوضاً عن المضاف إليه مفتوحة الهاء ، و(الناس ، والنفس) : مرفوعان على التبعية وجوباً ؛ مراعاة للفظ (أي ، وأية) .

والقسم الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه ؛ فالنصب إتباعاً لمحل المنادىٰ ، والرفع علىٰ تشبيه لفظ المنادىٰ بالمرفوع ؛ تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف

(١) سورة البقرة : (٢١) .

(٢) سورة الفجر : (٢٧) .

لـٰكنْ عبارتُهُ تقتضي أنَّ الصُّورَ ثمانيةٌ ، . . . .

النداء منزلة حركة الإعراب ، بسبب دخول العامل ؛ نحو : (يا زيد العالم) .

والقسم الرابع : ما يعطىٰ حال كونه تابعاً ما يستحقه إذا كان منادىً مستقلاً ؛ وهو البدل والمنسوق المجرد من (أل) ، فيضم إذا كان مفرداً ، وينصب إذا كان مضافاً ؛ كما قال ابن مالك : (من الرجز)

. . . . واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا

تقول في البدل المفرد : (يا زيد بشر) بالضم من غير تنوين ؛ كما تقول : (يا بشر) ، وكذٰلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من (أل) : (يا زيد وبشر) بالضم بغير تنوين ؛ كما تقول : (يا بشر) ، وتقول في البدل المضاف : (يا زيد أبا عبد الله) بالنصب ؛ كما تقول : (يا أبا عبد الله) .

والقسم الخامس : المنسوق المقرون بـ (أل) كقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [1] ، قرئ برفع (الطير) عطفاً علىٰ لفظ (يا جبال) ، وبالنصب عطفاً علىٰ محل (ياجبال) ، فالرفع مختار الخليل وسيبويه والمازني ؛ تنبيهاً علىٰ أنه منادىً ثان ، والنصب مختار أبي عمرو بن العلاء ويونس ومن تبعهما ؛ لأن ما فيه (أل) لا يلي حرف النداء . . . إلىٰ آخر ما ذكره الشارح . انتهىٰ من « التصريح » مع زيادة في آخره واختصار .

قوله : (**لـٰكن عبارته**) أي : عبارة المصنف (**تقتضي أن**) تكون (**الصور ثمانية**) حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التي اشتمل عليها البيان بقوله : (من نعت وتأكيد وعطف بيان وعطف نسق) أي : إذا ضربت هـٰذه الأربعة في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين من قوله : (ما أفرد أو ما أضيف) . . صارت الصور ثمانية ، لـٰكن في كلامه إشكال ؛ لأن التأكيد المعنوي لا يتأتىٰ فيه أن يكون مضافاً مقروناً بـ (أل) ،

---

(١) سورة سبأ : (١٠) .

فإنَّ (مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ نعتِ المبنيِّ) بيانٌ لِمَا في قولِهِ : (ما أُفرِدَ أو أُضيفَ) ، وإنَّما أُلحِقَ المُضافُ المقرونُ بـ (أل) بالتَّابعِ المُفرَدِ في جوازِ الوجهَينِ ؛ لأنَّ الإضافةَ غيرُ محضةٍ ، فلَمْ يُعتدَّ بها .

فخرجَ بـ (المبنيِّ) المُعرَبُ ؛ فإنَّ تابعَهُ مِنْ نعتٍ وتوكيدٍ وبيانٍ ونسقٍ مقرونٍ بـ (أل) منصوبٌ لا غيرُ ، ولو كانَ مُفرَداً ؛ نحوُ : (يا عبدَ اللهِ الحسنَ ، أو الحسنَ الوجهِ ، ويا بني تميمَ أجمعينَ ، ويا عبدَ اللهِ . . . .

وكذا عطف البيان ، وأما عطف النسق . . فيتصور فيه أن يكون مضافاً وإن كان مقروناً بـ (أل) نحو : (يا زيد والضارب الرجل) ، فتكون الصور التي يجوز فيها الأمران ستة ، لا خمسة . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**فإن** « من » **في قوله** : « **من نعت المبني** ») تعليل للاقتضاء المذكور ، **والمعنىٰ** : وإنما اقتضت عبارته كون الصور ثمانية ؛ لأن (من) في قوله : من نعت المبني (**بيان لما في قوله** : « **ما أفرد أو أضيف** » ، **وإنما ألحق المضاف المقرون بـ** « **أل** ») في قوله : أو ما أضيف مقروناً بأل (**بالتابع المفرد في جواز الوجهين**) الرفع والنصب فيه (**لأن الإضافة**) فيه لفظية (**غير محضة**) أي : غير معنوية ؛ كما في قولك : (يا زيد الكريم الأب) ، (**فلم يعتد بها**) أي : لا اعتبار بوجودها ؛ لأنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، (**فخرج بـ**) المنادى (**المبني**) المذكور بقوله : (في نعت المنادى المبني) : المنادى (**المعرب**) من المضاف وشبهه ، (**فإن تابعه**) أي : تابع المنادى المعرب (من **نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بـ** « **أل** » **منصوب لا غير**) النصب جائزاً فيه .

وقوله : (ولو كان) غاية لقوله : (منصوب لا غير) أي : واجب النصب ولو كان ذٰلك التابع (مفرداً) أي : غير مضاف ولا شبيه به ، ومثال ذٰلك : (**نحو** : « **يا عبد الله الحسن ، أو الحسن الوجه** » ، و« **يا بني تميم أجمعين** » ، و« **يا عبد الله**

كرزاً ، ويا عبدَ اللهِ والحارثَ) ، وسيأتي حكمُ البدلِ والنَّسقِ المُجرَّدِ .

كرزاً » ، و« **يا عبد الله والحارث** » ، **وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد**) قريباً بقول المصنف : (والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل) .

وعبارة الكردي : قوله : (**لكن تقتضي عبارته أن الصور ثمانية ؛ لأن** « من » . . .) إلىٰ آخره ؛ **يعني** : فتكون المعطوفات الثلاثة مجرورات بالعطف علىٰ نعت المجرور بـ (من) المبينة لما أفرد أو أضيف ، **فيكون المعنىٰ** : من نعت المبني المفرد والمضاف وتأكيده المفرد والمضاف وهٰكذا تقول في بيانه ونسقه ، فيلزم زيادة ثلاث صور : التأكيد المضاف ، والبيان المضاف ، والنسق المضاف ، وهي مع الخمس المذكورة ثمان ؛ أي : وذٰلك باطل ؛ لأن هٰذه الثلاث من واجب النصب كما يعلم مما سيأتي .

قلت : الظاهر من عبارة « التوضيح » : أن قوله : (من نعت) إنما هو بيان لما أفرد فقط دون ما أضيف أيضاً ؛ حتىٰ يتوجه الاقتضاء المذكور ، ويكون التقدير : ويجري ما أفرد من نعت المبني وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بـ (أل) ، وما أضيف مقروناً بـ (أل) . . . إلىٰ آخره ، وهٰذا مختص بالنصب ؛ لأن المراد بالإضافة هنا : اللفظية ، ولو قال بدل قوله : (ثمانية) : (ثمان) . . لكان أولىٰ ؛ لأن المعدود مؤنث . انتهىٰ منه .

قوله : (**وإنما ألحق المضاف المقرون بـ** « **أل** » . . .) إلىٰ آخره ؛ **يعني** : في نحو : (الكريم الأب) مع المضاف واجب النصب .

قوله : (**لأن الإضافة**) أي : فيه غير محضة ؛ لأن المقرون بـ (أل) من الوصف لا تكون إضافته إلا لفظية ، لٰكن ما ذكره لا يستقل بالتعليل ؛ لانتقاضها بقوله : (لا اعتداد بالإضافة المذكورة في : « يا زيد ضارب عمرو الآن أو غداً » في وجوب النصب) كما يأتي ، فكان ينبغي أن يقول : (لأن الإضافة فيه غير محضة مصاحبة لـ « أل ») ، فيتم التعليل ؛ لأن (أل) تزيد هٰذه الإضافة وهنا ، ولذا يعمل الوصف معها من غير شرط .

وأمَّا التَّابعُ المُضافُ المُجرَّدُ . . فقد أشارَ إليهِ بقولِهِ : (و) يجري (ما أُضيفَ) مِنْ نعتٍ وتوكيدٍ وبيانٍ حالةَ كونِهِ (مُجرَّداً) مِنْ أل (علىٰ محلِّهِ) دونَ لفظِهِ ، **فيُنصَبُ فقطْ ؛ كما لو كانَ منادىً ، نحوُ : (يا زيدُ صاحبَ عمرٍو ، ويا تميمُ كلَّهُم أو كلَّكُم ، ويا زيدُ أبا عبدِ اللهِ)** ، . . . .

قوله : (**فخرج بالمبني**) أي : المفسر بالمعنى السابق : (المعرب) وهو ما عدا العلم والنكرة المقصودة .

قوله : (**ولو كان**) أي : ذٰلك التابع مفرداً .

قوله : (**نحو يا عبد الله الحسن . . .**) إلىٰ آخره ، ذكر الأمثلة الخمسة علىٰ ترتيبها المار لها ، والمنادىٰ فيها كلها معرب ؛ لكونه مضافاً . انتهىٰ منه .

(**وأما التابع المضاف المجرد**) من (أل) . . (**فقد أشار إليه**) المصنف (**بقوله : ويجري ما أضيف**) أي : إضافة معنوية ؛ كما يمثل به ، أو لفظية ؛ لأن الإضافة اللفظية التي يجوز فيها الرفع والنصب مشروطة بالاقتران بـ (أل) كما في : (يا زيد الكريم الأب) ، والكلام هنا في المضاف المجرد من (أل) ، إلا أن الإضافة اللفظية لا تنفرد هنا إلا في النعت ، بخلاف التوكيد والبيان ؛ فإن إضافتهما لا تكون إلا معنوية .

قوله : (**من نعت وتوكيد وبيان**) وكذا النسق والبدل ؛ كما يأتي في المتن (**حالة كونه**) أي : كون كل من الثلاثة (**مجرداً من « أل »**) .

قوله : (**علىٰ محله**) متعلق بـ (يجري) أي : يجري كل من الثلاثة علىٰ محله ؛ أي : علىٰ محل المنادىٰ (**دون لفظه ، فينصب**) كل من الثلاثة تبعاً لمحل المنادىٰ (**فقط**) دون لفظه ؛ أي : فينصب كل من الثلاثة (**كما لو كان**) هو ؛ أي : ذٰلك الكل (**منادىً**) بنفسه .

مثال تبعيته لمحله : (**نحو**) قولك : (**يا زيد صاحب عمرو**) بنصب (صاحب) ، (و« **يا تميم كلهم أو كلكم** ») بنصب كل في الحالتين (و« **يا زيد أبا عبد الله** ») بنصب (أبا) كأنه هو المنادىٰ .

وإنَّما لَمْ يجزْ رفعُهُ ؛ لئلَّا يَفضُلَ الفرعُ الأصلَ ، (و) يجري (نعتُ أيٍّ) وأيَّةٍ في تبعيَّتِهِ لمتبوعِهِ (علىٰ لفظه) فيُرفَعَ فقطْ ؛ لأنَّهُ المقصودُ بالنِّداءِ ، . . . .

قوله : (**كلهم أو كلكم**) أشار إلىٰ أنه إذا جيء مع تابع المنادىٰ بضمير . . جاز فيه أن يأتي بلفظ الغيبة باعتبار الأصل ، وبلفظ الخطاب نظراً إلىٰ أن المنادىٰ مخاطب في المعنىٰ ، وإنما لم يجز أن يقول الشخص المسمىٰ بـ (زيد) : (زيد ضربت) لأنه ليس فيه دليل التكلم ، وهـٰذا وجد فيه دليل الخطاب ؛ وهو (يا) انتهىٰ « عليمي » .

(**وإنما لم يجز رفعه**) أي : رفع ما أضيف من الثلاثة علىٰ لفظ المنادىٰ (**لئلا يفضل الفرع**) الذي هو التابع (**على الأصل**) الذي هو المنادىٰ ، ولـٰكن أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو : (يا زيد صاحبنا) ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، لـٰكن جزم شيخ الإسلام في « حاشية ابن الناظم » في (باب التأكيد) بمنع قطعه . انتهىٰ منه .

(**ويجري نعت** « **أي** ») في المذكر (و« **أية** ») في المؤنث (**في تبعيته**) أي : في تبعية ذٰلك النعت (**لمتبوعه**) الذي هو أي وأية (**علىٰ لفظه**) متعلق بـ (يجري) أي : يجري علىٰ لفظ متبوعه (**فيرفع**) ذٰلك النعت تبعاً لمتبوعه (**فقط**) دون نصبه (**لأنه**) هو (**المقصود بالنداء**) أي : دون (أي ، وأية) .

قوله : (**لأنه المقصود بالنداء**) لا يرد عليه أن الصفة لا تكون مقصودة ؛ لأن معنىٰ كونها غير مقصودة : بالنسبة إلىٰ متبوعها ، لا أنها غير مقصودة أصلاً ، فـ (الرجل) في قولهم : (يا أيها الرجل) وإن لم يقصد بالنسبة بحيث إنه يكون المنادىٰ ؛ إذ لو كان كذٰلك . . لوجب أن يكون (يا) داخلة عليه . . لـٰكنه مقصود في الأصل والحقيقة ، وهـٰذا بمنزلة المستثنىٰ من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادىٰ ، ومع ذٰلك لا ينبغي أن يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به ، بل تابع له ، لـٰكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه : أنه في محل نصب ، ومع ذٰلك لا يتبع علىٰ

نحوُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ ، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ﴾ ، وجوَّزَ المازنيُّ نصبَهُ على المحلِّ ، وقُرِئَ شاذّاً : (قلْ يا أيُّها الكافرينَ) ، ولا تنعتُ إلَّا بما فيهِ (أل) . . . .

محله ، وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم (إن) حيث يصح الإتباع على المحل فيهما ، **فليراجع** . انتهىٰ « عليمي » .

مثال تبعية نعت (أي ، وأية) في لفظه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ) مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ﴾[1] ، و(﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ) ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴾[2] .

قال الكردي : (قوله : « يا زيد صاحب عمرو » بنصب « صاحب » لكونه مضافاً ، والإضافة فيه معنوية ، وكذا : « يا زيد ضارب عمرو الآن أو غداً » مما الإضافة فيه لفظية ؛ لما مر قريباً .

قوله : « ويا تميم كلهم أو كلكم » مثل بهما ؛ إشارة إلىٰ ما قالوا : من أن تابع المنادىٰ إن كان معه ضمير . . يجوز فيه الغيبة ؛ نظراً إلى الأصل ، والحضور ؛ مراعاة للمحل كما مر آنفاً .

قوله : « لئلا يفضل الفرع » الذي هو التابع ؛ أي : يفضل بإعطائه عمل العمد ؛ هٰذا قول الجمهور ، وذهب بعض الكوفيين إلىٰ جواز الرفع في النعت والتوكيد ، وابن الأنباري : فيهما وفي البيان .

قوله : « في نعت أي وأية فيرفع فقط » كنظيره من كل منادىً مفرد .

قوله : (**لأنه المقصود بالنداء**) ولما كان مفرداً ذا بال . . توصلوا إلىٰ ندائه بتوسط (أي) ، وزيدت الهاء للتنبيه . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وجوز المازني نصبه على المحل**) أي : والزجاج قياساً تابع غيره .

(**وقرئ شاذاً** : « **قل يا أيها الكافرين** ») بالنصب ، (**ولا تنعت**) أي : (أي) وكذا أية (**إلا بما فيه « أل »**) كما في « التوضيح » .

---

(١) سورة الانفطار : (٦) .　　(٢) سورة الفجر : (٢٧) .

أو باسمِ إشارةٍ عارٍ مِنْ كافِ الخطابِ ؛ نحوُ : (يا أيُّهذا الرَّجلُ) ، (والبدلُ والنَّسقُ المُجرَّدُ) مِنْ أل (كالمُنادى المُستقلّ) ، فيُبنيانِ علىٰ ما يرفعانِ به ؛ حيثُ يُبنى المنادىٰ ، ويُنصبانِ حيثُ يُنصَبُ وإن كانَ المتبوعُ بخلافِ ذٰلكَ ، ولهٰذا قالَ : (مُطلَقاً) أي : مبنيّاً كانَ أو مُعرباً ؛ نحوُ : (يا سعيدُ كرزُ ، . . . .

وقيدها في « التسهيل » بالجنسية ، فلا يقال : (يا أيها الحارث ، أو النجم) مما هي فيه للمح الأصل أو الغلبة ، خلافاً للفراء والجرمي ، وشمل (ما فيه « أل ») : الرجل والذي والتي .

(أو) إلا (**باسم إشارة عار من كاف الخطاب**) خلافاً لابن كيسان في إجازته : (يا أيهذاك الرجل) .

قوله : (**نحو : يا أيهذا الرجل**) مثال لنعت (أي) باسم الإشارة ، فـ (أي) : منادىً ، و(ها) : للتنبيه زائدة لازمة ، أو عوض عن المضاف إليه ؛ علىٰ أن (أيا) هٰذه هي التي كانت في الأصل للاستفهام ، وهي ملازمة للإضافة ، و(ذا) : اسم إشارة نعت (أي) ، ولا تنصب ، وكذا (أية) و(الرجل) ، وكذا الجوامد قد نعتت بها (أي) ، **وقيل** : عطف بيان . انتهىٰ « كردي » .

(**والبدل والنسق المجرد** من « **أل** » **كالمنادى المستقل**) أي : لا المنادى المتبوع بهما ، (**فيبنيان علىٰ ما يرفعان به حيث يبنى المنادىٰ**) وذٰلك إذا كان كل منهما علماً مفرداً أو نكرة مقصودة ، (**وينصبان حيث ينصب**) المنادىٰ ؛ وذٰلك إذا كان كل منهما مضافاً أو شبيهاً به .

وقول المصنف : (**والبدل والنسق . . .**) إلىٰ آخره ، تكرار مع قوله قبله : (وما أضيف مجرداً علىٰ محله بالنظر إلى الحيثية الثانية) انتهىٰ « كردي » .

(**وإن كان المتبوع بخلاف ذٰلك**) أي : بخلاف ما كانا عليه ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل قولنا : وإن كان المتبوع بخلاف ذٰلك (**قال**) المصنف : (« **مطلقاً** » **أي** : **مبنياً كان أو معرباً**) ذٰلك المتبوع (**نحو** : « **يا سعيد كرز** ») وهو مثال للمتبوع المبني ،

ويا عبدَ اللهِ كرزُ ، ويا زيدُ وبكرُ ، ويا عبدَ اللهِ وخالدُ) ، وسببُ ذٰلكَ : أنَّ البدلَ في نيَّةِ تكرارِ العاملِ ، والعاطفُ . . كالنائبِ عنِ العاملِ .

وقيَّدَ النَّسقَ بالمُجرَّدِ ؛ لأنَّهُ لو كانَ بـ (أل) . . لَمْ يُعْطَ حكمَ المُستقِلِّ ؛ إذ هيَ تمنعُ مِنْ تقديرِهِ مُنادىً ، إذ حرفُ النِّداءِ لا يجتمعُ معها .

(و) أما إذا كان المتبوع معرباً . . فنحو : (**يا عبد الله كرز**) ببناء (كرز) على البدل في المثالين مع أن المتبوع مبني كالبدل في المثال الأول ، ومعرب في المثال الثاني ؛ لأنه مضاف (و) نحو : (**يا زيد وبكر**) مثال لعطف النسق مع أن المتبوع والتابع مبنيان ، (و) نحو : (**يا عبد الله وخالد**) مثال لعطف النسق مع أن المتبوع معرب ؛ لكونه مضافاً ، وأن التابع مبني ؛ لكونه مفرداً ، وكذا تقول : (يا زيد أبا عبد الله ، ويا بكر أبا خالد) بعكس المثال الأول .

قوله : (**وسبب ذٰلك**) أي : سبب كون البدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل : (**أن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف**) في النسق (**كالنائب عن العامل**) **والمعنىٰ** : أي : فالبدل والمنسوق في قوة ما باشر حرف النداء .

قال العليمي : (يظهر علىٰ أن العامل مقدر ، لا علىٰ أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك ، مع أنه موافق علىٰ هٰذا الحكم ، ولكون البدل كالمستقل لا يصح إلا إذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه ، فلا يقال : « صاحبنا الرجل » لأن « الرجل » لا يباشر حرف النداء ، ولا « يا صاحبنا هٰذا » لأن اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء) .

(**وقيد النسق بالمجرد ؛ لأنه**) أي : لأن النسق (**لو كان**) مقروناً (**بـ « أل »** . . **لم يعطَ**) ذٰلك النسق (**حكم**) المنادى (**المستقل ؛ إذ هي**) أي : لأن أل (**تمنع**) ه (**من تقديره**) أي : من تقدير النسق (**منادىً**) مستقلاً ، وإنما تمنع من تقديره منادىً (**إذ حرف النداء لا يجتمع معها**) أي : مع (أل) في كلمة واحدة ؛ لأنهما حرفا تعريف ،

(ولـك) في تكرارِ لفظِ الـمُنادى المبنيِّ على الضَّـمِّ مُضافاً ؛ كما (في نحوِ) قولِهِ :

(يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ ٱلْـيَـعْـمُـلَاتِ ٱلـذُّبْـلِ) تَـطَـاوَلَ ٱلـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـٱنْـزِلِ

فحرفا تعريف لا يجتمع علىٰ معرف واحد ؛ أي : فهو معرب مرفوع أو منصوب .

قال الكردي : قوله : (**لا يجتمع معها**) أي : مع (أل) أي : في غير الضرورة ، تمثيله به عند البصريين ، وفي غيرها (يا ألله) ، وإلا في الجملة المسمىٰ بها نحو : (يا الرجل قائم) علماً ، وكذا اسم جنس مشبه به ؛ نحو : (يا الخليفة هيبة) ، و(يا الأسد شدة) عند بعضهم ، وأجاز الكوفيون والبغداديون مجامعة حرف النداء مع (أل) نظماً ونثراً ، واحتجوا بنحو قوله : (من الرجز)

فـيـا الـغـلامـان الـلـذان فـرَّا إيـاكـمـا أن تـكـسـبـانـا شـرا

وقوله : (من الكامل)

عـبـاس يـا الـمـلـك الـمـتـوج والـذي عـرفـت لـه بـيـت الـعـلـىٰ عـدنـان

(ولك) أيها النحوي **(في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً)** أي : في لفظ المنادى المبني على الضم المكرر لفظه ، والجار والمجرور في قوله : **(ولك)** : خبر مقدم لقوله الآتي : (فتحهما) ، **(كما في نحو قوله)** أي : قول الشاعر بيتاً قائله : عبد الله بن رواحة رضي الله تعالىٰ عنه : (من الرجز)

(يـا زيـد زيـد الـيـعـمـلات الـذبـل تـطـاول الـلـيـل عـلـيـك فـانـزل)

و(**اليعملات**) : جمع يعملة ؛ وهي الناقة القوية على السير في السفر وعلى العمل ، و(**الذبل**) : جمع ذابل وذابلة ؛ **بمعنىٰ** : ضامرة البطن من طول السفر ، وإضافة (زيد) إليها ؛ لاشتهاره بالحداء ؛ أي : بالغناء لها في السير لتنشط ، والمراد بزيد : زيد بن أرقم رضي الله تعالىٰ عنه ، الذي لقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيد الخيل .

. . وجهانِ الأوَّلُ : (فتحُهُما) علىٰ أنَّ الأوَّلَ مُنادىً مُضافٌ لِمَا بعدَ الثَّاني ، وهوَ مُقحَمٌ بينَهُما ، ونصبهُ على التَّأكيدِ ، . . . .

(**وجهان : الأول : فتحهما**) وهو في المتن مبتدأ مؤخر للجار والمجرور في قوله : (**ولك**) كما أشرنا إليه آنفاً .

(**علىٰ أن الأول**) منهما (**منادىً مضاف لما بعد الثاني**) منهما ، وهو لفظ : (اليعملات) ، (**وهو**) أي : الثاني منهما (**مقحم بينهما**) أي : زائد بين المنادى الأول وبين ما بعد المنادى الثاني .

قوله : (**فتحهما**) لم يقل : (نصبهما) مع كونهما معربين ؛ ليكون الكلام جارياً علىٰ كل الأقوال .

قوله : (**وهو مقحم**) أي : الثاني زائد بين متضايفين .

قال في « التصريح » : (وهـٰذا مبني علىٰ جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأباه ، وعلىٰ جوازه ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أن ينون الثاني منهما ؛ لعدم إضافته) انتهىٰ .

قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هـٰذه المسألة خاصة . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قال الكردي : (قوله : « يا زيد زيد اليعملات . . . » إلىٰ آخره ، البيت لبعض ولد جرير ، قاله سيبويه ، وقال النحاس : لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، **واليعملة** : الناقة القوية علىٰ عمل السير ، و« **الذبل** » : جمع ذابل ؛ كركع في جمع راكع ، والإضافة في « زيد اليعملات » للملابسة ؛ كـ « زيد الخيل » ، و« شيبة الحمد » ، وهو - أي : الثاني - مقحم ؛ أي : زائد معنىً للتوكيد ، وحرك بحركة ما قبله إعراباً وبناء ، وهو مذهب سيبويه) .

(**ونصبه**) أي : ونصب الثاني (**على التأكيد**) للأول علىٰ أن الأول مضاف لما بعد

أو علىٰ أنَّ الأوَّلَ مُنادىً مُضافٌ إلىٰ محذوفٍ مُماثِلٍ لِمَا أُضيفَ إليهِ الثَّاني ، ونصبُ الثَّاني علىٰ أنَّهُ عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ ، أو بإضمارِ (يا) ، . . . .

الثاني ؛ أي : (أو) لك فتحهما (**علىٰ أن الأول منادىً مضاف إلىٰ محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني ، ونصب الثاني علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن الثاني (**عطف بيان**) من الأول (**أو بدل**) عن الأول ، بدل كل من كل ، وهو مذهب المبرد ، والتقدير : يا زيد اليعملات زيد اليعملات ، وفي المذهبين ضعف ؛ للفصل بغير الظرف بين المتضايفين ، وهما كالكلمة الواحدة في المذهب الأول ، وللحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على المذهب الثاني .

قوله : (**علىٰ أنه عطف بيان أو بدل**) أي : في التأكيد . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (وظاهر عبارة « التصريح » : أن الاسم الثاني مقحم ؛ أي : زائد غير مضاف مطلقاً ، وأن المراد بزيادته : الزيادة المرادة في زيادة الحروف ؛ كالباء و« من » في النفي ، ففتحته حينئذ غير إعراب ؛ إذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل ، وإنما حرك بها ؛ لأنه قصد زيادة هـٰذا الاسم المخصوص علىٰ هـٰذا الوجه ؛ أي : محركاً ، ويوافقه تفسيرُ الحفيدِ الإقحامَ : بالتأكيد اللفظي .

وقال الدماميني : إن التأكيد يأتي في الكلام ، ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه . انتهىٰ .

ولا يصح أن يعرب في حال إقحامه بدلاً أو عطف بيان) انتهىٰ « عليمي » .

(**أو**) علىٰ أن الثاني منصوب (**بإضمار**) عامل هو (**يا**) فيكون نداء مستأنفاً ، وهو منادىً مضاف .

والفرق بين هـٰذا الوجه والذي قبله من كونه عطف بيان أو بدلاً : أن هـٰذا الوجه يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذٰلك في عطف البيان ولا في البدل وإن قيل : إن البدل علىٰ نية تكرار العامل ؛ لأنه كالتقدير المعنوي لا اللفظي .

أو (أعني) ، وقالَ الفرَّاءُ : كِلَاهُما مضافانِ إلىٰ ما بعدَ الثَّاني ، وهوَ ضعيفٌ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ تواردِ عاملَينِ علىٰ معمولٍ واحدٍ .

(و) الوجهُ الثَّاني : (ضمُّ الأوَّلِ) منهُما علىٰ أنَّهُ مُنادىً مُفردٌ معرفةٌ ، وهوَ الأرجحُ ، ونصبُ الثَّاني علىٰ ما سبقَ .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : ....

(أو) منصوب بتقدير : (أعني) والجملة مستأنفة لا علقة لها بما قبلها .

(وقال الفراء : كلاهما) أي : كلا الاسمين (مضافان إلىٰ ما بعد الثاني) وهو (اليعملات) .

قال الكردي : (قوله : « مضافان » الأفصح أن يقال : « مضاف » بالإفراد ؛ لأنه خبر عن « كلا » ، و« كلا » مفرد اللفظ وإن كان مثنىً معنىً) .

(وهو) أي : قول الفراء المذكور (ضعيف ؛ لما) يلزم (فيه من توارد عاملين) وهما المضافان (علىٰ معمول واحد) وهو المضاف إليه ؛ وهو (اليعملات) في البيت المذكور ، وهـٰذا القول نظير ما مر عن الفراء في (باب التنازع) .

قال العليمي : (وقد يجاب عن هـٰذا الإيراد : بأن العاملين لما اتحدا معنىً وعملاً . . نزلا منزلة عامل واحد) انتهىٰ .

قوله : (والوجه الثاني : ضم الأول منهما) معطوف علىٰ قوله : (ولك في نحو : « يا زيد زيد اليعملات » وجهان : الأول : فتحتهما) أي : والوجه الثاني من الوجهين : ضم الأول من الاسمين (علىٰ أنه منادىً مفرد معرفة ، وهو الأرجح ، ونصب الثاني) منهما (علىٰ ما سبق) أي : علىٰ أنه عطف بيان من الأول على المحل ، أو بدل منه ، أو بإضمار (يا) ، أو بإضمار (أعني) .

(وفهم من كلامه) أي : من كلام المصنف ؛ حيث اقتصر علىٰ ذكر ضم الأول :

أَنَّهُ لا يجوزُ ضمُّ الثَّاني ، ولا يختصُّ الوجهانِ بالعلمِ ، بلِ اسمُ الجنسِ والوصفُ كذٰلكَ ؛ نحوُ : (يا رجلَ رجلَ القومِ ، ويا صاحبُ صاحبَ عمرٍو) .

(**أنه لا يجوز ضم الثاني**) أي : على الأقوال الثلاثة ؛ لأنه إما تابع مضاف ، أو منادىً مضاف ، أو مفعول لـ (أعني) انتهىٰ « كردي » .

(**ولا يختص**) هٰذان (**الوجهان بالعلم ، بل اسم الجنس والوصف**) كائنان (**كذٰلك**) أي : كالعلم في جريان الوجهين فيهما حيث قصد بهما معين ليكونا مبنيين ؛ كما هو شرط الباب .

مثال جريانهما في اسم الجنس : (**نحو** : « **يا رجل رجل القوم** » ، و) في الوصف ؛ نحو : (**يا صاحب صاحب عمرو**) ، وفي التمثيل بـ (صاحب) للوصف غموض ؛ لأن (صاحباً) مما سلبت وصفيته ، وألحق بالجوامد ، فلو مثل بنحو : (يا ضارب ضارب عمرو) . . كان أولىٰ وأوضح .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ) في ترخيمِ المُنادىٰ

وهوَ لغةً : ترقيقُ الصَّوتِ وتليينُهُ ، يُقالُ : (صوتٌ رخيمٌ) أي : رقيقٌ ، واصطلاحاً : حذفُ بعضِ الكلمةِ . . . .

---

٥٨ ـ (فصل في ترخيم المنادىٰ)

(وهو) أي : الترخيم (لغة) أي : ومفسره حالة كونه ملحوظاً عند أهل اللغة من حيث كونهم أهل اللغة ، فهي حال ، وإنما قدرت (ومفسره) ليكون الحال فيه واقعة عن المفعول ؛ وهو هاء (مفسره) إذ وقوع الحال من المبتدأ قليل ، وكذا التقدير في قولهم : (اصطلاحاً ، وعرفاً ، وشرعاً) مثلاً ، وإنما ذكرت الحيثية المذكورة ؛ احترازاً من تسمية لغوي لفظاً اصطلح : (مرخماً) ، فإنه يسميه ذٰلك من حيث كونه نحوياً لا لغوياً : (**ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ؛ أي : رقيق**) .

وإطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمة ؛ روي : لما قرأ ابن مسعود : (ونادوا يا مال) . . قال ابن عباس : (ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم) ، فابتعد عن هٰذه القراءة ؛ لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه ، إذ هو تحسين اللفظ ، وهم في شغل عن ذٰلك بعقابهم ، لٰكن قد توجه : بأنه ليس تحسيناً ، بل لشدة ضعفهم يعجزون عن إتمام الكلمة ، وبهٰذه القراءة رد علىٰ من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمىٰ بـ (الاقتطاع في القرآن) ، وكذا بـ (فواتح السور) إن جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالىٰ ، أفاده في « الإتقان » انتهىٰ « خضري » .

قوله : (**يقال : صوت رخيم ؛ أي : رقيق**) حسن ، وعلىٰ ما ذكر في الحديث فقد توافق فيه اللغة والاصطلاح ، فلا حاجة إلى القول بأخذه من ترخيم الصوت .

وقوله : (**واصطلاحاً**) ذكره تمهيداً لقوله : (وهو ثلاثة أنواع) ، وإلا فهو مستغنىً عنه بما يأتي في المتن ؛ أي : والترخيم في الاصطلاح : (**حذف بعض الكلمة**)

علىٰ وجهٍ مخصوصٍ .

وهوَ ثلاثةُ أنواعٍ : ترخيمُ نداءٍ ، وترخيمُ ضرورةٍ ، وترخيمُ تصغيرٍ ، وعلى الأوَّلِ اقتصرَ فقالَ : (ويجوزُ ترخيمُ المُنادىٰ) لا مُطلَقاً ، بلِ (المعرفةِ) . . . .

والمراد ببعض الكلمة : ما يتناول البعض تنزيلاً ، فيشمل التعريف حذف الكلمة التي هي بمنزلة البعض من كلها ؛ كحذف جزء المركب الأخير وتاء التأنيث ، والبعض شامل للآخر وغيره ، ولا يخفىٰ أن هـٰذا تعريف للترخيم مطلقاً ، وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر .

والمراد بكونه (**علىٰ وجه مخصوص**) : أن يكون اعتباطاً جوازاً ؛ ليخرج الحذف في باب (عصا ، وقاض) لأن الحذف في ذٰلك لعلة ، وكذا الحذف في نحو : (أب) أصله : (أبو) ، فحذفت الواو ؛ لأنها لو بقيت ساكنة . . لفات الأمر المطلوب من الإعراب ، ولو تحركت . . لحصل الثقل ، فحذفها لعلة تصريفية .

ويخرج أيضاً : حذف لام (يد ، ودم) لأنه واجب ، فقد ثبت أن بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطاً جوازاً مع أنه ليس ترخيماً . انتهىٰ « عليمي » بتصرف .

(**وهو**) أي : الترخيم المذكور (**ثلاثة أنواع**) :

١ ـ (**ترخيم نداء**) وهو المبوب له سيأتي قريباً .

٢ ـ (**وترخيم ضرورة**) وسيأتي في آخر الفصل .

٣ ـ (**وترخيم تصغير**) نحو : (بريهٍ) في (إبراهيم) ، و(حميد) في (محمد) و(محمود) و(أحمد) وسائر ما اشتق من مادة (حمد) كـ (حمدان) و(حمدون) .

(**وعلى**) النوع (**الأول**) وهو ترخيم نداء (**اقتصر**) المصنف ؛ لأنه المبوب له ، (**فقال : ويجوز ترخيم المنادى**) المقيد بما ذكره متصلاً به (**لا مطلقاً**) أي : سواء كان معرفة أو نكرة ، (**بل**) الذي يجوز ترخيمه المقيد بقيد (**المعرفة**) المراد بالمعرفة في المؤنث بالتاء : المعين ؛ ليشمل النكرة المقصودة ؛ نحو : (يا شا ، ويا حار) ،

لأنَّها كَثُرَ نداؤُها ، فدخلَها التَّخفيفُ بحذفِ آخرِها ، فلا يُرخَّمُ ؛ نحوُ : (يا رجلاً خُذْ بيدي) لأنَّهُ نكرةٌ ، وكذا لا يُرخَّمُ المُستغاثُ ، ولا المندوبُ اتِّفاقاً ، ولا المُضافُ ،

وفي غيره : العلم ، وإنما اختص الترخيم بالمعرفة (لأنها كثر نداؤها) فثقلت بكثرة دورانها ، (فدخلها التخفيف) أي : تخفيف ثقلها (بحذف آخرها) والمراد بالمعرفة هنا : المعرفة بالمعنى السابق في المنادىٰ ، صرح به شارح « الجامع » ، فشملت النكرة المقصودة ، لٰكن لا يرخم منها إلا ما فيه تاء التأنيث ؛ كـ (شاة ، وناقة) ، (فلا يرخم نحو : « يا رجلاً خذ بيدي » لأنه نكرة) غير مقصودة ؛ أي : غير معينة ، **الأولىٰ بل الصواب** : التمثيل بنحو : (يا سامعاً ، ويا واقفاً) مما هو زائد علىٰ ثلاثة أحرف ؛ لأن الثلاثي بغير تاء لا يرخم ، إلا علىٰ قول مرجوح ، تحرك وسطه أم لا ؛ كما سيأتي .

(وكذا لا يرخم المستغاث) نحو : (يا لجعفر) لأنه لكونه مجروراً شبيه بالمضاف .

وأما قوله : (من الرمل)

كـلـمـا نـادىٰ مـنـاد مـنـهـم يـا لـتـمـيـم الله قـلـنـا : يـا لـمـال !!

أي : لمالك . . فضرورة ، فإن لم يجر . . جاز ، نص عليه سيبويه .

(ولا) يرخم (المندوب اتفاقاً) لأنه إنما هو منادىً صورة لا حقيقة ؛ إذ لا يطلب إقباله ، ولأن مد الصوت مطلوب فيه إظهاراً للتفجع ، والترخيم ينافيه .

(ولا المضاف) إليه ؛ أي : ولا يرخم المضاف إليه حقيقة أو حكماً ، فدخل فيه : الشبيه بالمضاف ؛ نحو : (يا أمير المؤمنين) أي : لا يحذف عجزه ، لأنه بمنزلة التنوين من المضاف ، ولذا لا يجامعه ، فليس بآخره حقيقة ، ولا يحذف عجزه ، وأما قوله : (من الطويل)

أبـا عـرو لا تـبـعـد فـكـل ابـن حـرة سـيـدعـوه داعـي مـوتـه فـيـجـيـب

أراد : يا أبا عروة . . فنادر ، وأندر منه : حذف المضاف إليه جميعه ؛ كقوله : (يا عبد ؛ هل تذكر لي ساعة ؟) أراد : يا عبد عمرو ، وهو علم له .

خلافاً للكوفيّينَ ، ولا المحكيُّ ، خلافاً لابنِ مالكٍ ، ولا المبنيُّ قبلَ النِّداءِ ؛ كـ (حذامِ) خلافاً لبعضِهِم ، قالَهُ في « الجامعِ » .

(وهوَ) اصطلاحاً : (حذفُ آخرِهِ . . . .

(**خلافاً للكوفيين**) فإنهم يجيزون ترخيم المضاف إليه ؛ استدلالاً بهٰذا البيت الأخير .

(ولا) يرخم (**المحكي**) أي : المركب الإسنادي ؛ كـ (تأبط شراً) ، و(برق نحره) ، وسيأتي الكلام على المركب المزجي في آخر الفصل ؛ نحو : (معدي كرب) .

(**خلافاً لابن مالك**) فإنه يجيز ترخيم المحكي ، فإنه ذكر نص سيبويه عليه في (باب النسب) .

نعم ؛ لسيبويه نص علىٰ منع ترخيمه في (باب الترخيم) ، فهو ـ أي : منع ترخيمه ـ أولىٰ بالأخذ ؛ إذ المسألة المذكورة في بابها ترجح علىٰ غيرها عند تخالفهما ، واحترز بالمحكي عن المزجي .

وبعضهم يقول : السماع مفقود من العرب في ترخيم المركب المزجي ، وإنما أجازه بعضهم ؛ قياساً علىٰ ما فيه تاء التأنيث ، لأن الجزء الثاني منه يشبه تاء التأنيث من وجوه ؛ **منها** : فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب ، وتصغير صدره ؛ كما أن تاء التأنيث كذٰلك . انتهىٰ « عليمي » .

(ولا) يرخم (**المبني قبل النداء** ؛ كـ « **حذام** » ، **خلافاً لبعضهم**) هو صاحب « النهاية » ابن الخباز (**قاله**) أي : قال قوله : (خلافاً لبعضهم) المصنف (**في** « **الجامع** ») .

(وهو) أي : الترخيم (**اصطلاحاً : حذف آخره**) أي : آخر المنادىٰ ، وذٰلك متعين علىٰ كلام الشارح كما لا يخفىٰ ، بخلاف عبارة « الحاجبية » .

تخفيفاً) علىٰ وجهٍ مخصوصٍ ، وخُصَّ الآخِرُ بذٰلكَ ؛ لأنَّهُ محلُّ التَّغييرِ .

ثُمَّ المُنادىٰ ضربانِ : مختومٌ بتاءِ التَّأنيثِ ، ومُجرَّدٌ عنها ، (فذو التَّاءِ) **يُرخَّمُ** (مُطلَقاً) أي : سواءٌ كانَ علماً أَمْ لا ، ثلاثيّاً أَمْ لا ، . . . .

وخرج بحذف الآخر : الحذف في غير الآخر ، ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً كما قيد ابن الحاجب ، فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزءاً من غير تكلف ، **وذٰلك الحذف** ؛ كالتاء من (طلحة) ، والواو والراء من (منصور) ، والجزء الثاني من نحو : (معدي كرب) ، وأظهر منه : قول ابن الحاجب في آخره : وأظهر منهما حذف بعض الكلمة .

قوله : (**تخفيفاً**) أي : لأجل التخفيف ، **ويعنون بالحذف التخفيفي** : حذف الاعتباط ؛ وهو : ما لا موجب له سوى التخفيف ، بخلاف نحو : (قاض ، وعصا) ، وأما نحو : (يد ، ودم) . . فخارج بقوله : (يجوز ترخيم المنادىٰ) ، فإن الحذف فيه واجب لا جائز ، وكذا حذف التنوين والحركة في الوقف مع أنهما بعد آخر الكلمة ؛ اتفاقاً في التنوين ، وعلىٰ قول في الحركة ، (**علىٰ وجه مخصوص**) بأن يكون الاسم جامعاً لما شرطوه ، (**وخص الآخر بذٰلك ؛ لأنه محل التغيير**) .

وقوله : (**ثم**) للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعدما ذكرناه . . نقول : إن (**المنادىٰ**) من حيث اقترانه بالتاء وتجرده عنها (**ضربان : مختوم بتاء التأنيث ، ومجرد عنها ، فذو التاء يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان علماً**) كـ (فاطمة) ، (**أم لا**) كقولك : (يا جاري) لجارية معينة ، خلافاً للمبرد ، وذٰلك مجموع في قول الشاعر : (من الرجز)

جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي علىٰ بعيري

أي : يا جارية ، وفي قولهم : (يا شا ادجني) أي : يا شاة ادجني ؛ **أي : أقيمي في** المراح ولا تسرحي .

(**ثلاثياً**) كان ذٰلك المؤنث (**أم لا**) يكون ذٰلك ، بأن كان ثنائياً ؛ كـ (ثبة ،

(كـ : يا طلحُ ويا ثُبَ) في نداءِ : طلحةَ وثُبَةٍ ، (وغيرُهُ) وهوَ المُجرَّدُ منها إنَّما يُرخَّمُ (بشرطِ ضمِّه) فغيرُ المضمومِ ؛ كالإضافيِّ والمحكيِّ لا يُرخَّمُ وإن كانَ علماً ، (وعلميَّتِهِ) فغيرُ العلمِ ؛ كالنَّكرةِ المقصودةِ لا يُرخَّمُ وإن كانَ مضموماً ، . . . .

وشاة) ، أو أزيد من ثلاثة ؛ كـ (عنبسة ، وعقبناة) ، أعلاماً أو نكرات مقصودة ، إلا أن حذف التاء لا يستتبع حذف حرف قبلها مما يأتي ، فتقول : (يا عقبنا ، ويا عنبس) ، وإنه لا يرخم إلا علىٰ نية المحذوف ؛ خوفاً من التباس المذكر بالمؤنث ، فتقول في (مسلمة) بضم الميم : (يا مسلم) بإبقاء آخره على الفتح ، وكذا في نحو : (حفصة ، وحارثة) ، فإن لم يخف لبس ؛ كما في : ﴿ هُمَزَةٍ ﴾[1] بضم الهاء وفتح الميم ، و(مسلمة) بفتح الميم ، مما التاء فيه ليست للفرق بين المذكر والمؤنث . . جاز علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف أيضاً ، وإن التاء ترد إليه في الوقف ؛ كما في « التسهيل » انتهىٰ « كردي » باختصار .

وقوله : (كـ « **يا طلح** ») مرخماً ، راجع للعلم (و« **يا ثب** ») مرخم (ثبة) بمعنىٰ : جماعة وفرقة راجع لغيره ؛ أي : وذٰلك (**في نداء** « **طلحة ، وثبة** ») .

(**وغيره**) أي : غير ذي التاء (**وهو المجرد منها إنما يرخم بشرط ضمه**) أي : بشرط كونه منادىً يبنىٰ على الضم ولو تقديراً ؛ نحو : حذام ، (**فغير المضموم كالإضافي**) نحو : عبد الله ، (**والمحكي**) نحو : شاب قرناها (**لا يرخم وإن كان علماً ، و**) بشرط (**علميته ؛ فغير العلم ـ كالنكرة المقصودة ـ لا يرخم**) فلا يقال في إنسان معين : يا إنسا (**وإن كان**) غير العلم (**مضموماً**) أي : في أصله ؛ أي : مبنياً على الضم كما مثلنا .

قوله : (**وإن كان مضموماً**) يوهم جواز الترخيم في غير المضموم في غير النكرة المقصودة ، وقد علمت أن الضم شرط مطلقاً في غير ذي التاء .

---

(١) سورة الهمزة : (١) .

وجوَّزَ بعضُهُم ترخيمَها ؛ قياساً علىٰ قولِهِم : (أَطْرِقْ كرا) و(يا صاحِ) ، وهوَ قياسٌ علىٰ شاذٍّ ، (ومجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرفٍ) ، فلا يُرخَّمُ الثُّلاثيُّ وإن كانَ مُحرَّكَ الوسطِ ، وجوَّزَهُ الأخفشُ مُطلَقاً ، والفرَّاءُ مُحرَّكَ الوسطِ ، إجراءً لحركةِ الوسطِ مَجرى الحرفِ ؛ قياساً علىٰ إجرائِهِم نحوَ : . . . .

(**وجوز بعضهم**) هو المبرد (**ترخيمها**) أي : ترخيم النكرة المقصودة (**قياساً**) لما لم يسمع فيه ترخيمها (**علىٰ**) ما سمع فيه ترخيمها ؛ نحو (**قولهم : أطرق كرا**) مرخم (كروان) ، فإن النعامة في القرىٰ ، (**و**) نحو قولهم : (**يا صاح**) مرخم (صاحب) ، (**وهو**) أي : قياس ما لم يسمع فيه الترخيم من النكرة علىٰ هٰذين المثلين اللذين هما مسموع ترخيمهما من العرب هو (**قياس علىٰ شاذ**) منفرد به قائله ، وهو لا يقبل في غيرهما .

قوله : (**أطرق كرا**) أصله : (يا كروان) ، فحذف منه الألف والنون ؛ كحذفهما من نحو : (سلمان) ، ثم قلبت واوه ألفاً ؛ كما فعل في (العصا) .

وقال الرضي : (لا ترخيم فيه ، وإن الكرا ذكر الكروان ، وهو الحبارىٰ) ، وعلى الأول ففيه شذوذان : حذف حرف النداء في غير العلم ، وترخيمه .

قوله : (**ويا صاح**) وهو إما مرخم (صاحبي) كما قال الجوهري وجماعة ، أو مرخم (صاحب) كما قال بعض ، فالشذوذ فيه على الأول أقوىٰ ؛ لأنه حينئذ مع كونه غير علم مضاف ، وحذف حرف النداء فيه ؛ كما في قوله : (صاح شمر) ، وشذوذاً آخر كما علمت وساغ فيه ذٰلك ؛ لكثرة ندائه . انتهىٰ « كردي » .

(**و**) بشرط (**مجاوزته ثلاثة أحرف ، فلا يرخم الثلاثي وإن كان محرك الوسط ، وجوزه**) أي : وجوز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط (**الأخفش مطلقاً**) أي : سواء سكن الوسط منه ؛ كـ (زيد) ، أم لا ؛ كـ (حكم ، وحسن) .

(**و**) جوز (**الفراء**) ترخيم (**محرك الوسط ؛ إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف**) الرابع (**قياساً**) لما هنا (**علىٰ إجرائهم**) أي : علىٰ إجراء الجمهور (**نحو :**

(سقرَ) مُجرىٰ (زينبَ) في إيجابِ منعِ الصَّرفِ ، والمشهورُ : ما ذهبَ إليهِ المُصنِّفُ ، فإذا استوفى المُجرَّدُ هٰذهِ الشُّروطَ . . جازَ ترخيمُهُ (ك : يا جعفُ) في نداءِ (جعفرٍ) .

ثُمَّ المُرخَّمُ فيهِ لغتانِ :

إحداهُما : قطعُ النَّظرِ عنِ المحذوفِ للتَّرخيمِ ، فيجعلُ الباقي كأنَّهُ اسمٌ تامٌّ موضوعٌ علىٰ تلكَ الصِّيغةِ ، فيُعطىٰ من البناءِ على الضَّمِّ وغيرِهِ ما يستحقُّهُ لو لَمْ يُحذفْ منهُ شيءٌ ، وتُسمَّىٰ هٰذهِ اللُّغةُ : (لغةَ مَنْ لا ينتظرُ) فتقولُ في . . . .

سقر) من كل علم مؤنث ثلاثي محرك الوسط (مجرىٰ « زينب ») أي : لا مجرىٰ (هند) في إجازة الصرف وعدمه (في إيجاب منع الصرف) فيه ، (والمشهور ما ذهب إليه المصنف) من عدم جواز الترخيم في الثلاثي المحرك ، قيل : الفرق بين ما هنا وهناك : أن حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة ؛ وهو التنوين ، وها هنا في حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس ها هنا وارداً علىٰ حرف بعينه ، فهو مظنة الالتباس . انتهىٰ « عليمي » .

(فإذا استوفىٰ) واستكمل (المجرد) من التاء (هٰذه الشروط) الثلاثة المذكورة . . (جاز ترخيمه) فتقول في ترخيمه : (ك « يا جعف » في نداء « جعفر ») .

(ثم المرخم) أي : الذي نحن فيه الآن ؛ وهو مرخم غير ذي التاء ، وكذا مرخم ذي التاء إن لم يخف لبس كما مر (فيه لغتان : إحداهما : قطع النظر عن المحذوف لـ) أجل (الترخيم ، فيجعل الباقي) بعد الترخيم (كأنه اسم تام موضوع علىٰ تلك الصيغة ، فيعطىٰ) ذٰلك المرخم (من البناء على الضم وغيره ما يستحقه) من الصحة والإعلال ، ومن ظهور الضم إن كان آخره حرفاً صحيحاً ، ومن تقديرها إن كان معتلاً ؛ نحو : (يا ساري) في ترخيم سارية (لو لم يحذف منه شيء) بعد الترخيم (وتسمىٰ هٰذه اللغة : لغة من لا ينتظر) المحذوف للترخيم ، (فتقول في)

(جعفرٍ) : (يا جعفُ) ، (ضمّاً) أي : بضمِّ آخرِهِ ، وفي (منصورٍ) : (يا منصُ) بتقديرِ ضمَّةِ بناءٍ غيرِ تلكَ الضَّمَّةِ الَّتي كانَتْ قبلَ التَّرخيمِ ، بدليلِ أنَّ هـٰذهِ يجوزُ إتباعُها وتلكَ لا ، وفي (ثمودٍ) : يا (ثمي) بقلبِ الضَّمَّةِ كسرةً والواوِ ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ

ترخيم (« جعفر » : « **يا جعف** ») حال كونه (ضماً ؛ **أي**) : ملتبساً (**بضم آخره**) لأن آخره حرف صحيح ، (و) تقول (في) ترخيم (« **منصور** » : « **يا منص** ») وفي حارث : يا حار (**بتقدير**) ضمه (**ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت**) على الصاد (**قبل الترخيم**) أي : بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت على الصاد قبل الترخيم ، **فتقول في إعرابه** : (يا منص) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون ، (منص) : في محل النصب منادىً مرخم مبني علىٰ ضم مقدر على الصاد ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالضم الأصلي الذي كان على الصاد قبل الترخيم علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف .

(**بدليل : أن هـٰذه**) الضمة العارضة بسبب الترخيم (**يجوز إتباعها**) لما بعدها ؛ أي : بدليل أن هـٰذه الضمة المقدرة العارضة بسبب الترخيم يجوز إتباعها لحركة (ابن) مذكور بعده ؛ أي : إذا نعت (منص) بـ (ابن) متصل به مضاف إلىٰ علم ، فتقول جوازاً علىٰ هـٰذه اللغة ـ أي : علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف ـ : (يا منص بن عمرو) بفتح الصاد اتباعاً له لنون (ابن) ، ولم يعتد بحيلولة الباء من (ابن) بين صاد (منص) ونون (ابن) لأن الباء لسكونها حاجز غير حصين ؛ كما في نحو : (يا زيد بن عمرو) ، بخلاف ذٰلك على اللغة الثانية ، وهي لغة من ينتظر المحذوف ، فلا يجوز إلا الضم الأصلي الذي كان قبل الترخيم . انتهىٰ « كردي » بزيادة .

(**وتلك**) الضمة الأصلية قبل الترخيم (**لا**) يجوز إتباعها ؛ لأنها وضعية مع بنية الكلمة .

(و) تقول (في) ترخيم (« **ثمود** » : « **يا ثمي** » **بقلب الضمة**) التي قبل الواو (**كسرة**) توصلاً بها إلىٰ قلب الواو ياء ، (و) قلب (**الواو ياء ؛ لتطرفها بعد**

ضمَّةٍ ، ولا يجوزُ بقاؤُها ؛ لأنَّهُ يؤدي إلىٰ عدمِ النَّظيرِ ، إذ ليسَ لنا اسمٌ مُعرَبٌ آخرُهُ واوٌ لازمةٌ قبلَها ضمَّةٌ .

(و) الثَّانيةُ : أن ينويَ المحذوفَ ، فيبقىٰ ما كانَ قبلَهُ علىٰ حالتِهِ ولا يُعلُّ إن كانَ حرفَ علَّةٍ ، وهيَ الأكثرُ في كلامِهِم ، . . . .

ضمة ، **ولا يجوز بقاؤها**) أي : بقاء الواو علىٰ حالها بلا قلب (**لأنه**) أي : لأن بقاءها علىٰ حالها (**يؤدي إلىٰ عدم النظير**) أي : إلىٰ إيجاد نظير ما ليس له نظير في كلام العرب .

وإنما قلنا : يؤدي إلىٰ عدم النظير (**إذ ليس لنا**) معاشر العرب (**اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة**) فخرج بـ (**اسم**) : نحو : (يدعو) إذا جعل علماً ، وبـ (**معرب**) : لفظ (هو) ، وبـ (**آخره واو**) : نحو : (مضروب) ، و(**بلازمة**) : نحو : (ذو ، وفو) في الرفع ؛ لزوالها في غير الرفع ، وبـ (**قبلها ضمة**) : نحو : (دلو) .

وعبارة الخضري : وخرج بـ (الاسم) : الفعل ؛ كـ (يدعو) لوضعه على الثقل ، فاحتمل فيه ذٰلك ، فإن سمي به . . فأمر عارض ، وبـ (المعرب) : المبني ؛ كـ (هو) ، و(ذو) الطائية ، و(بضم ما قبلها) : نحو : (دلو) ، والمراد : ضمة لازمة ليخرج : (هٰذا أبوك) ، وأما نحو : (سنبو) اسم بلد بالصعيد . . فالظاهر : أنه غير عربي ؛ كـ (سمندو) اسم طير . انتهىٰ .

(و) اللغة (**الثانية**) معطوف علىٰ قوله : (إحداهما) : (**أن ينوي**) وينظر (**المحذوف**) للترخيم ، (**فيبقىٰ ما كان قبله**) أي : ما كان قبل ذٰلك المحذوف من حركة أو سكون (**علىٰ حالته**) وهيئته التي كان عليها قبل الترخيم ، (**ولا يعل**) أي : لا يغير ما كان قبل ذٰلك المحذوف ولا يقلب بحرف آخر (**إن كان حرف علة**) أي : حرفاً يصلح للإعلال والقلب ، (**وهي**) أي : هٰذه اللغة الثانية ؛ هي (**الأكثر**) دوراناً (**في كلامهم**) وألسنتهم .

قوله : (**وهي الأكثر**) قال الكردي : (أي : لغة أكثر العرب ؛ لأن المحذوف

فتقولُ في (جعفرٍ) : (يا جعفَ) (فتحاً) ببقاءِ فتحِ الفاءِ ، وفي (منصورٍ) : (يا منصُ) ببقاءِ ضمَّةِ الصَّادِ ، وفي (ثمودٍ) : (يا ثمو) ببقاءِ الواوِ علىٰ صورتِها مِنْ غيرِ إبدالٍ ؛ لأنَّها في حشوِ الكلمةِ ، لنيَّةِ المحذوفِ ، وفي (بعلبكَ) : (يا بعلَ) ببقاءِ فتحِ اللَّامِ .

ثُمَّ اعلمْ : أنَّ المحذوفَ للتَّرخيمِ ؛ إمَّا حرفٌ واحدٌ ، وهوَ الغالبُ ؛ كما مرَّ ، . . . . .

عليها في حكم الموجود لفظاً ، والأصل : عدم الحذف ، وعليها قراءة : « يا مال ») ، (فتقول في) ترخيم (« جعفر » : « يا جعف ») حالة كونه (فتحاً) أي : ملتبساً (ببقاء فتح الفاء) وقول الشارح فيما سبق : (أي : بضم آخره) ، وهنا : (ببقاء فتح الفاء) ، يرد عليه : أن الضم وكذا الفتح بنزع الخافض سماعي ؛ أي : مقصور على السماع ، فكيف يرتكبه ؟! والأولىٰ : أنه منصوب في الموضعين على الحال ؛ أي : حال كونه ضماً أو فتحاً ، أو ذا ضم أو ذا فتح . انتهىٰ « عليمي » بتصرف .

(و) تقول (في) ترخيم (« منصور » : « يا منص » ببقاء ضمة الصاد) أي : التي قبل النداء والترخيم .

(و) تقول (في) ترخيم (« ثمود » : « يا ثمو » ببقاء الواو علىٰ صورتها) وهيئتها قبل الترخيم (من غير إبدال) للواو ياء ؛ كما في اللغة الأولىٰ ، وإنما لم تبدل ياء (لأنها) أي : لأن هـٰذه الواو في الموضعين ؛ أعني : منصوراً وثموداً (في حشو الكلمة) ووسطها ، فلا يؤدي بقائها علىٰ حالتها إلىٰ عدم النظير ، فهي ؛ أي : بقاؤها (لنية المحذوف) للترخيم لفظاً .

(و) تقول (في) ترخيم (« بعلبك » : « يا بعل » ببقاء فتح اللام) .

(ثم) بعدما ذكرنا لك ما سبق . . نقول لك : (اعلم) أيها النحوي : (أن المحذوف للترخيم : إما حرف واحد ، وهو) أي : هـٰذا النوع الذي حذف منه حرف واحد (الغالب) أي : الكثير في كلامهم ؛ لأن الحذف خلاف القياس ، فتقليله أولىٰ ، وذلك (كما مر) أي : كالذي مر من الأمثلة من (جعفر) وما بعده .

وإمَّا حرفانِ ، وإمَّا كلمةٌ ، وقد أشارَ إلى الثَّاني بقولِهِ : (ويُحذفُ مِنْ نحو : « سلمان ومنصورٍ ومسكينٍ » حرفانِ) الحرفُ الأخيرُ وما قبلَهُ ممَّا استكملَ شروطَ التَّرخيمِ ، وكانَ ما قبلَ آخرِهِ حرفَ لينٍ ، ساكناً زائداً ، مُكمِّلاً أربعةً فصاعداً ، . . . .

(**وإما حرفان** ، **وإما كلمة**) كاملة ، (**وقد أشار**) المصنف (**إلى**) القسم (**الثاني**) وهو حذف حرفين (**بقوله : ويحذف من نحو** : « **سلمان** ، **ومنصور** ، **ومسكين** » **حرفان** ؛ **الحرف الأخير وما قبله**) أي : أعلاماً ، وكذا نحو : (مسلمان ، ومسلمين) من المثنىٰ والمجموع علىٰ حده إذا سمي بهما ، خلافاً للكوفيين ، حالة كون نحو : سلمان (**مما استكمل شروط الترخيم**) السابقة .

قال الكردي : (قوله : « مما استكمل » بيان لنحو « سلمان » ، وتلك الشروط : من ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف المذكورة في المتن) .

قوله (**وكان ما قبل آخره**) زيادة علىٰ تلك الشروط ؛ أي : والحال أنه كان ما قبل آخر نحو : سلمان (**حرف لين**) أي : حرفاً من أحرف علة واقعة بعد حركة تجانسها (**ساكناً**) ذٰلك الحرف في نفسه ، وهو صفة أولىٰ لـ (حرف لين) .

وقوله : (**زائداً**) علىٰ أصول الكلمة ، صفة ثانية له ، (**مكملاً**) لما قبله ؛ أي : جاعلاً ما قبله كاملاً لـ (**أربعة**) أحرف ، صفة ثالثة له ؛ بأن وقع قبله ثلاثة أحرف ، وكان هو رابعاً لما قبله ، أو (**ف**) جاعلاً ما قبله عدداً (**صاعداً**) أي : زائداً علىٰ أربعة أحرف .

قوله : (**ساكناً**) قال العليمي : (المحققون لا يطلقون أحرف اللين علىٰ أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة ، فقوله : « ساكناً » وصف كاشف لـ « حرف لين ») انتهىٰ منه .

قال الكردي : (قوله : « حرف لين ساكناً » بإضافة « حرف » إلىٰ « لين » ، وقيد السكون للتوضيح ؛ لأن حرف اللين هو حرف العلة الساكن ، ثم إن كان قبله

قبلَهُ حركةٌ مِنْ جنسِهِ ولو تقديراً ، فتقولُ فيها : (يا سَلْمَ ويا مَنْصُ ويا مِسْكِ) ، . . . .

حركة تجانسه ؛ كأمثلة المتن . . فهو حرف مد ولين ، ولهٰذا لو عبر بحرف مد . . لاستغنىٰ عن قوله فيما سيأتي : « قبله حركة من جنسه » ، وإن لم يكن قبله حركة من جنسه ؛ كـ « يوم ، وبين » فحرف لين فقط ، وأما الألف . . فلا تكون إلا حرف مد ولين ؛ لوجوب فتح ما قبلها ، وأما الواو والياء المتحركتان . . فحرفا علة فقط) انتهىٰ منه .

(قبله) أي : قبل حرف لين (**حركة من جنسه**) أي : حركة تجانسه وتناسبه ؛ كالضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، (**ولو**) كان وجود حركة تجانسه قبله (**تقديراً**) كما في : (مصطفون ، ومصطفين) مسمىً بهما ؛ لأن الضمة في الأول والكسرة في الثاني مقدرتان ، فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة ، وإنما هي مقدرة ؛ إذ أصل (مصطفون ، ومصطفين) : (مصطفيون ، ومصطفين) بياء مضمومة في الأول ومكسورة في الثاني ، فتقول في ترخيمه : (يا مصطفىٰ) بحذف الواو والنون ، أو الياء والنون ؛ كما مشىٰ عليه ابن مالك ، وكان الأصل في ترخيمه أن يقال : (يا مصطف) حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وترك ما قبلها علىٰ ما كان عليه من الفتح ، لٰكن هٰذا يؤدي إلى الحذف من غير موجب ؛ إذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه ، وقد ذهب في الترخيم ، فاحتاجوا إلىٰ رد الألف ؛ لزوال موجبها ، فقالوا : (يا مصطفىٰ) ، وأما غير ابن مالك . . فذهب إلىٰ عدم الرد ؛ لأن الترخيم علىٰ من نوىٰ يصير المحذوف كالموجود . انتهىٰ « عليمي » .

(**فتقول فيها**) أي : في ترخيم هٰذه الأسماء المذكورة : (**يا سلم**) في (سلمان) بحذف النون والألف ، (**ويا منص**) في (منصور) بحذف الراء والواو ، (**ويا مسك**) في (مسكين) بحذف النون والياء .

ثم ذكر محترزات قوله : « **حرف لين ساكناً** . . . » إلىٰ آخره على الترتيب ، فإنها لا يحذف منها إلا حرف واحد ، خلافاً للأخفش في الثالث ، والفراء في الرابع

بخلافِ نحوِ : (سفرجلَ ، وهَبَيَّخِ ، ومُختارِ ، وسعيدِ ، وفرعونَ ، وغُرْنَيْقِ) .

وإلى الثَّالثِ بقولِهِ : (ومِنْ نحوِ : معدي كربِ) ممَّا هوَ مُركَّبٌ تركيبَ مزجٍ (الكلمةُ الثَّانيةُ) فتقولُ فيه : (يا معدي) وشملَ . . . .

فقال : (**بخلاف نحو : سفرجل**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لفقدان حرف اللين والمد فيه ، لأن الجيم ليس حرف مد ولين ، **والسفرجل** : اسم شجر يشبه ثمره وورقه البرتقال ، ولكن له حموضة الطعم .

(و) بخلاف (**هبيخ**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لعدم حرف لين ومد فيما قبل آخره ، **والهبيخ** ـ بفتح الهاء والباء الموحدة والياء المشددة قبل آخره والخاء المعجمة ـ : الغلام السمين الممتلئ لحماً .

(و) بخلاف (**مختار**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لفقدان الزيادة فيه ، لأن ألفه عين الفعل .

(و) بخلاف (**سعيد**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لكون حرف اللين فيه ثالثة لا رابعة .

(و) بخلاف (**فرعون**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لفقدان الحركة المجانسة قبل الواو على اللغة المشهورة فيه .

(و) بخلاف (**غرنيق**) ، فلا يحذف منه إلا حرف واحد ؛ لفقدان المجانسة قبل الياء ، **والغرنيق** ـ بضم المعجمة وفتح النون ـ : هو في الأصل من طيور الماء .

(و) أشار المصنف (**إلى**) النوع (**الثالث**) وهو : ما يحذف منه كلمة (**بقوله : و**) يحذف (من **نحو : « معدي كرب » مما هو مركب تركيب مزج**) ، وشمل كلامه ما آخره (ويه) كـ (سيبويه ، ونفطويه ، وحمويه) ، وفي « شرح اللمحة » : خلافاً للكوفيين ، وخلافاً للفراء في حذف الهاء فقط ، قال : (وتقلب الياء ألفاً فيقال : سيبوا) كما سيذكره الشارح ، فتحذف منه (**الكلمة الثانية فتقول فيه : « يا معدي » وشمل**

كلامُهُ ما آخرُهُ (ويهِ) كـ (سيبويهِ) وما سُمِّيَ به مِنَ العددِ المُركَّبِ ؛ كـ (خمسةَ عشرَ) ، ولَمْ يسمعْ ترخيمُهُ مِنَ العربِ ، وإنَّما أجازَهُ النَّحويُّونَ قياساً ، وقد تقدَّمَ أنَّ المجرَّدَ إنَّما يُرخَّمُ بشرطِ ضمِّهِ ، وكأنَّ هـٰذا مُستثنىً ، وكما يجوزُ ترخيمُ الاسمِ في النِّداءِ . . يجوزُ ترخيمُهُ في الضَّرورةِ على اللُّغتَينِ . . . .

كلامه) حيث قال : (ومن نحو : معدي كرب) : (**ما آخره « ويه » كـ « سيبويه »**) ونفطويه ودرستويه ، (و) شمل كلامه أيضاً : (**ما سمي به من العدد المركب ؛ كـ « خمسة عشر »**) وأربعة عشر ، (و) لـٰكن (**لم يسمع ترخيمه**) أي : ترخيم العدد المركب (**من العرب ، وإنما أجازه**) أي : أجاز ترخيم العدد المركب (**النحويون**) أي : بعضهم (**قياساً**) له علىٰ ما سمع من العرب من ترخيم المركب المزجي ؛ كـ (معدي كرب) بجامع كون كل منهما مركباً تركيباً مزجياً .

قوله : (**وما سمي به من العدد المركب**) ، خلافاً للفراء .

وبقي على الشارح ـ تتميماً للأقسام وجوباً ؛ كما هو حكم التقسيم بـ « إما » ـ أن يقول كما في « التوضيح » : وإما كلمة وحرف ؛ كما في : (اثنا عشر ، واثنتا عشر) ، فتقول في ترخيمه : (يا اثنىٰ) ، وذٰلك لأن (عشر) في موضع نون (اثنان عشر) علماً ، وإذا سمي بـ (اثنان) . . قلت : (يا اثنىٰ) علماً ؛ كما تقول في (سلمان) : (يا سلم) ، فكذٰلك تقول في (اثنا عشر) علماً : (يا اثن) ، **فقد علمت من هـٰذا أن** قول الشارح : (وما سمي به من العدد المركب) مقيد بغير (اثنا عشر) لأنه لا نون فيه .

(**وقد تقدم**) في أوائل الفصل : (**أن**) المنادى (**المجرد**) من التاء (**إنما يرخم بشرط ضمه**) وعلميته ، (**وكأن هـٰذا**) المذكور هنا من نحو : معدي كرب (**مستثنىً**) من المجرد ، حيث لم يقيده بضم آخره ؛ أي : لا يتعين ضم آخره ، بل يجوز أن يكون مصوراً بلغةِ إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

(**وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء**) يعني : في غير الضرورة (**يجوز ترخيمه في الضرورة**) أي : في حال ضرورة الشعر في غير النداء (**على اللغتين**) أي :

بشرطِ : صلاحيَّتِهِ لأن يُناديٰ ، ومجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرفٍ إن لَمْ يكنْ بالتَّاءِ .

علىٰ لغة من ينتظر المحذوف ، وعلىٰ لغة من لا ينتظره إن لم يخف لبس ، وإلا كما في (مسلمة) بضم الميم فليس فيها ترخيم إلا علىٰ لغة الانتظار ؛ كما مر . انتهىٰ « كردي » .

لٰكن (**بشرط صلاحيته**) أي : بشرط صلاحية ذٰلك المرخم في الشعر (**لأن ينادىٰ**) بعد الترخيم ، بخلاف ذي (أل) كـ (الغلام) لعدم صلاحيته لذٰلك ؛ أي : للنداء ؛ لأن حرف النداء لا يجتمع مع (أل) ، وأما قول العجاج : (من الرجز)

أوالـفـاً مـكـة مـن ورق الـحـمـي ....

البيت للعجاج ، قوله : (من ورق الحمي) بفتح وكسر الميم ، وأصله : (الحمام) بالتخفيف ، فحذف الميم الثانية وقلبت الألف ياء .

قوله : (ورق) بضم الواو : جمع ورقاء ، وهي التي في لونها بياض إلىٰ سواد . انتهىٰ « تصريح » اختصار .

أما قوله : (أوالفاً مكة) ، والشاهد فيه ؛ حيث نصب باسم الفاعل المجموع جمع تكسير مفعولاً به ، وهو مكة ؛ أي : (الحمام) بحذف الميم الثانية ، وقلب الألف ياء للقافية . . فمن ضرورة الشعر ، غير ضرورة الترخيم . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « بشرط صلاحيته لأن ينادى » احترز عما لا يصلح لذٰلك ؛ كالمعرف بـ « أل » ، ومن ثم خطئ من جعل من ذٰلك قوله : (من الرجز)

قـواطـنـاً مـكـة مـن ورق الـحـمـي ....

وإنما هو من الحذف للضرورة ، لا علىٰ طريق الترخيم) .

(**و**) بشرط (**مجاوزته**) أي : مجاوزة ذٰلك المرخم (**ثلاثة أحرف إن لم يكن**) ذٰلك المرخم مقروناً (**بالتاء**) أي : بتاء التأنيث .

مثال الأول ـ يعني : المجرد من التاء ـ : قوله : (من الطويل)

. . . .

لنعم الفتىٰ تعشو إلىٰ ضوء ناره طريف ابن مالٍ ليلة الجوع والخصر !!

أراد : ابن مالك ، البيت قائله : امرؤ القيس .

قوله : (تعشو) أي : تسير في العشاء ؛ وهو الظلام ، (والخصر) ـ بفتح الحاء والصاد المهملتين ـ : شدة البرد ، **وقيل** : بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، **وهـٰذا هو** الصواب ؛ كما قال الكردي .

والشاهد فيه : (ابن مال) فرخمه في غير النداء .

ومثال الثاني ـ يعني : المختوم بالتاء ـ : كقول الأسود بن يعفر : (من الطويل)

وهـٰذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي أمالُ بن حنظل

أراد : ابن حنظلة ، فرخمه في غير النداء ضرورة ، **والشاهد فيه** : قوله : (**أمال بن حنظل**) يريد : أمالك بن حنظلة ، فرخم حنظلة في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم ، ولا يمتنع الترخيم علىٰ لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين ، خلافاً للمبرد ، قالوا : دليلنا : القياس على النداء والسماع ، ومنه قول أوس التميمي : (من البسيط)

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

أراد : ابن حارثة ، **والشاهد فيه** : قوله : (حارث) فهو ترخيم (حارثة) ، وتركه علىٰ لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم ، وذٰلك في غير النداء ضرورة . **انتهىٰ** « تصريح » .

. . . .

٥٩ ـ (فصل في الاستغاثة والندبة)

والاستغاثة لغة : مصدر قياسي لـ (استغاث) السداسي ، يقال : استغاث إليه : إذا لجأ إليه ليخلصه من شدة وقعت .

واصطلاحاً : نداء من يخلصه من شدة ، أو يعينه علىٰ دفعها .

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا (يا) خاصة .

وقال الكردي : (نداء من يرفع شدة أو يدفعها) .

وفي رسالتنا : « هدية أولي العلم والإنصاف » : **الاستغاثة لغة** : طلب الغوث والنصرة ، **واصطلاحاً** : نداء من يخلص من الشدة أو يعين علىٰ دفعها .

وأركانها أربعة :

١ ـ المستغيث ؛ وهو المنادي .

٢ ـ والمستغاث به ؛ وهو من يخلص .

٣ ـ والمستغاث منه ؛ وهو الشدة .

٤ ـ والمستغاث من أجله ؛ وهو المكروب ، ومثالها : يا لله للمسلمين !!

وإعرابه : (يا) : حرف نداء واستغاثة مبنية على السكون ، (لله) : اللام : حرف جر واستغاثة مبنية على الفتح ، (الله) : مستغاث به مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، واختصت اللام بجره من بين حروف الجر ؛ لما بينه وبين اللام من المناسبة ، لأن اللام تكون للاختصاص ، والمنادي يخص المستغاث بطلب

فالاستغاثةُ : نداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شدَّةٍ ، أو يُعينُ علىٰ دفعِ مشقَّةٍ ، ويتضمَّنُ المُستغِيثَ ، والمُستغاثَ مِنْ أجلِهِ ، والمُستغاثَ ، ولا يُستعملُ معهُ مِنْ أحرفِ النِّداءِ إلَّا (يا) خاصَّةً ، . . . .

الاستغاثة منه ، فبينهما مناسبة ، وإنما حركت اللام ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وإنما كانت الحركة فتحة ؛ لتنزيله منزلة المضمر ، فكما أنها تفتح مع المضمر . . تفتح مع المستغاث ، والجار والمجرور متعلق بـ (يا) لأنها منزلة منزلة (أستغيث) ، أو بـ (أنادي) ، أو (ألتجئ) ، **وقيل** : اللام : زائدة لا تتعلق بشيء ، **والراجح** : أنها متعلقة بفعل محذوف ، وهو مذهب سيبويه ، (للمسلمين) : اللام : حرف جر مبني على الكسر ، (المسلمين) : مجرور باللام ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون : عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله . انتهت .

وفسر الشارح الاستغاثة بقوله : (**فالاستغاثة : نداء**) ودعاء (**من يخلص**) أي : من يخلصه وينقذه ويخرجه (**من شدة**) ومشقة واقعة عليه ، (**أو**) نداء من (**يعين**) أي : من يعينه (**علىٰ دفع مشقة**) وشدة متوقع وقوعها عليه في المستقبل .

(**ويتضمن**) أي : تشتمل الاستغاثة وتستلزم من الأركان : (**المستغيث**) وهو المنادي ، (**والمستغاث من أجله**) وهو المكروب ، (**والمستغاث**) منه : وهو الشدة .

(**ولا يستعمل معه**) ا ؛ أي : في الاستغاثة (**من أحرف النداء إلا « يا »**) حالة كون الاستغاثة (**خاصة**) أي : مخصوصة بالياء .

وذكر بعضهم : أن (يا) للمنادى البعيد ، أو كالبعيد ، فيلزم : ألا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد ؛ كالنائم ، وثقيل السمع ، أو يقال : الاستغاثة كالبعد ؛ لاحتياجها إلىٰ مد الصوت بها ، لأنه أعون علىٰ إسراع الإجابة المحتاج إليها .

ويجبُ ذكرُها ؛ لأنَّ الغرضَ مِنْ ذٰلكَ : إطالةُ الصَّوتِ ، والحذفُ منافٍ لها ، وله ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يُجَرَّ بلامٍ مفتوحةٍ ، . . . .

قال الكردي : (قوله : « إلا يا خاصة » وقد سمع فيها : (وا) كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص رضي الله تعالىٰ عنهما : « وا عجباً لك يا بن العاص !! » قاله شارح « الجامع » .

وسمعت الهمزة أيضاً ؛ كقوله : (من الوافر)

. . . . أعام لك ابن صعصعة بن سعد

ذكره في « التصريح » في أوائل « باب الترخيم » .

ومثل المستغاث في ذٰلك وفي غيره المتعجب منه ؛ نحو : يا للماء !! ويا للعجب !!) انتهىٰ منه .

(**ويجب ذكرها**) أي : ذكر الياء في نداء الاستغاثة ، فلا يجوز حذفها (**لأن الغرض**) والمقصود (**من ذٰلك**) المذكور من الاستغاثة (**إطالة الصوت**) وإبعادها (**والحذف**) أي : حذف الياء (**مناف**) أي : منتقض ومعدم (**لها**) أي : لإطالة الصوت .

(**وله**) أي : وللمستغاث به : (**ثلاث حالات : إحداها**) أي : إحدىٰ تلك الأحوال الثلاثة : (**أن يجر**) المستغاث به (**بلام**) حالة كونها (**مفتوحة**) أي : أن يجر بما كان يجر به قبل النداء ؛ من كسرة أو ياء ، وإنما جره باللام ؛ لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة ، وهي لام التخصيص ، أدخلت على المستغاث به ؛ دلالة علىٰ أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء والاستغاثة . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**فيجر باللام**) أي : فهو معرب وإن كان منادىً مفرداً ؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف ، ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر ، وإنما يعرب إذا وجدت اللام ، وإلا فكغيره من المناديات .

. . . .

هٰذا إذا كان معرباً قبل النداء ، وإلا بقي علىٰ بنائه ؛ كـ (يا لهٰذا) ، فـ (ذا) : مبني على السكون في محل نصب على النداء . انتهىٰ « صبان » .

وينبغي كونه في محل جر باللام ، ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل ؛ أي : الموضع المقدر ، وهو النصب على النداء ؛ لأنه مفعول به ، وليس له موضع رفع حتىٰ يتبع به ، وعن الرضي : تعين الجر . انتهىٰ « خضري » .

وإنما فتحت اللام مع المستغاث به ؛ لأن المنادىٰ واقع موقع المضمر ، واللام تفتح مع المضمر ؛ نحو : (لك ، وله) انتهى « ابن عقيل » .

قوله : (يجر) المستغاث (باللام مفتوحة) أي : مع غير ياء المتكلم ، أما معها . . فتكسر ؛ كقوله : (من الطويل)

فيا شوق ما أبقىٰ ويا لي من النوىٰ ويا دمع ما أجرىٰ ويا قلب ما أصبىٰ !!

وأجاز أبو الفتح ابن جني أن يكون استغاث بنفسه ، وكسر اللام ؛ لمناسبة الياء ، ولٰكن الصحيح : أن (يا لي) لا يقع إلا مستغاثاً لأجله ، والمستغاث به محذوف وفاقاً لابن عصفور . انتهىٰ « خضري » .

واعلم : أنه اختلف في هٰذه اللام ـ أي : لام المستغاث به ـ : فقيل : هي بقية (آل) ، والأصل : (يا آل زيد لعمرو) ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقت الألف بعدها ـ أي : بعد الهمزة المحذوفة ـ بألف ، فحذفت إحداهما للساكنين ، وبقيت اللام ، فهي ـ أي : اللام الباقية ـ اسم مضاف إلىٰ (زيد) ، ونصب النداء ظاهر عليها لا مقدر في (زيد) ، ونقله الناظم عن الكوفيين ، ومذهب الجمهور : أنها لام الجر ، وفتحت ؛ لما في « الشارح » أي : لما في « ابن عقيل » كما آنفاً ، وللفرق بين المستغاث به والمستغاث له ، فقيل : زائدة لا تتعلق بشيء ، والصحيح : أنها أصلية ، فعند سيبويه : تتعلق بفعل النداء ؛ بتضمينه معنىٰ ما يتعدىٰ باللام ؛

وهيَ أكثرُ أحوالِهِ .

الثَّانيةُ : أن يُزادَ في آخرِهَا ألفٌ تُعاقِبُ اللَّامَ .

الثَّالثةُ : أن يُجرَّدَ مِنَ اللَّامِ والألفِ ، ويُجعلَ كالمنادى المُستقِلِّ ، وهٰذهِ أقلُّها .

كـ (ألتجئ) ، **وقيل** : بحرف النداء ؛ لنيابته عن الفعل ، ولا بد من التضمين هنا أيضاً . انتهىٰ « خضري » .

قوله : (**وهي**) أي : هٰذه الحالة الأولى التي هي جره بلام مفتوحة (**أكثر أحواله**) أي : أحوال المستغاث به .

والحالة (**الثانية**) من الأحوال الثلاثة : (**أن يزاد في آخرها**) أي : في آخر هٰذه اللام المفتوحة التي تجر المستغاث به ، **والصواب** : (أن يزاد في آخره) بتذكير الضمير ؛ أي : يزاد في آخر المستغاث به (**ألف تعاقب اللام**) أي : ألف تنوب عن اللام بعد حذفها ؛ أي : يؤتىٰ في آخر المستغاث به بألف تنوب عن اللام بعد حذفها ، فيقال : (يا زيداً لعمرو) .

والحالة (**الثالثة : أن يجرد**) المستغاث (**من اللام**) في أوله (**والألف**) في آخره ، (**ويجعل**) المستغاث (**كالمنادى المستقل**) أي : المجرد عن الاستغاثة في تجرده عن لام الاستغاثة وألفها .

(**وهٰذه**) الحالة الأخيرة من الأحوال الثلاثة فيه (**أقلها**) أي : أقل الأحوال الثلاثة استعمالاً في كلامهم .

قال الكردي : (قوله : « أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام » أي : **تأتي عقب** حذف اللام ، فلا تجامعها ؛ لأنها عوض عنها ، فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، والأكثر : إثباتها بعد حذف اللام) انتهىٰ منه .

قوله : (**أن يجرد من اللام والألف**) أي : أن يجرد من اللام في أوله والألف في آخره .

(و) إذا تقرَّرَ هـٰذا . . فعلى الأوَّلِ (يقولُ المُستغِيثُ) إذا استغاثَ باللهِ : (يا للهِ للمُسلمينَ !! بفتحِ لامِ المُستغاثِ) وجوباً ؛ لتنزيلِهِ منزلةَ الضَّميرِ ، . . . .

قوله : (**كالمنادى المستقل**) ، وفي نسخة الكردي : (كالمنادى المطلق) أي : عن الاستغاثة ، وفي نسخة : (المنادى المستقل) كما في « الفاكهي » أي : فيبنىٰ على الضم إذا كان مفرداً علماً ؛ نحو : (يا زيد لعمرو) ، وينصب في غيره ؛ نحو : (يا عبد الله لعمرو) انتهىٰ منه .

(**وإذا تقرر**) وثبت (**هـٰذا**) المذكور من الأحوال الثلاثة في المستغاث به . . (**فعلى**) الحال (**الأول**) منها ؛ وهو جره بلام مفتوحة (**يقول المستغيث إذا استغاث بالله**) أي : إذا طلب الاستغاثة من الله تعالىٰ : (**يا لله للمسلمين !!**) حالة كونه مقروءاً (**بفتح لام المستغاث**) به (**وجوباً**) وهي اللام الداخلة علىٰ لفظ الجلالة .

قوله : (**بفتح اللام وجوباً**) وإنما وجب فتح اللام (**لتنزيله**) أي : لتنزيل المستغاث ووقوعه (**منزلة الضمير**) الذي تفتح لام الجر معه .

قال شارح « الجامع » : (إلا مع ياء المتكلم) ، فتكسر اللام معها علىٰ أصل لام الجر ؛ نحو : (يا لي لعمرو) ، وهو ظاهر . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**لتنزيله . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : واللام تفتح مع الضمائر ؛ نحو : (لك وله) ، وأما كسرها في : (لي) . . فعارضته مناسبة الياء ؛ كما في (غلامي) ، فأعطي حكم الضمير ، وللفرق بينه وبين المستغاث له ؛ إذ قد يحذف ، فيلي المستغاث له اللام ؛ نحو : (يا للمظلوم !!) أي : للناصر للمظلوم . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : ويرد عليه ـ أي : علىٰ فتح لام المستغاث حملاً له على الضمير ـ : قولهم :

. . . . يا للكهول وللشبان . . . .

فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثاً واقعاً موقع الضمير ، **فالحق** : أن

وجرُّهُ بها للتَّنصيصِ على الاستغاثةِ ، وهل هيَ زائدةٌ أو مُتعلِّقةٌ بـ (يا) ، أو بالمحذوفِ ؟ أقوالٌ ، . . . .

علة فتح لام المستغاث إما وقوعه موقع الضمير ، أو دفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث ؛ نحو : (يا للمظلوم !!) أي : يا قوم للمظلوم ، وجعل الجامي هٰذا الأخير علة فتح لام المستغاث ، والأول علة عدم عكس الأمر .

تنبيه

محل ما ذكر في الأسماء الظاهرة ؛ لأنها الأصل ، فاعتبروا الفرق فيها ، أما مع المضمر . . فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر فيهما . انتهىٰ منه .

❀ ❀ ❀

(وجره) أي : وجر المستغاث به (بها) أي : باللام خاصة دون سائر حروف الجر (للتنصيص) أي : وللتصريح بها (**على الاستغاثة**) لأن اللام تكون للتخصيص فبينهما مناسبة .

قال الكردي : (قوله : « وجره بها » أي : دون سائر حروف الجر ؛ لمناسبة معناها وهو التخصيص لمعناه ، أي : لمعنى المستغاث ، وهو الاستغاثة ، ومثله المتعجب منه ؛ إذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لندائه من بين أمثاله) .

(وهل هي) أي : وهل هٰذه اللام الداخلة على المستغاث به (زائدة ؟) ذهب المبرد إلىٰ أنها زائدة ، فلا تتعلق بشيء ، كما هو شأن الحروف الزائدة وشبهها ؛ كـ (رب ، ولعل) إذا جر بها ، (أو) غير زائدة تحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ذهب الأكثرون إلىٰ عدم زيادتها ؛ فذهب ابن جني إلىٰ أنها (متعلقة بـ « يا ») بنفسها ؛ لما فيها من معنى الفعل (أو) متعلقة (بـ) أدعو (المحذوف ؟) وهو مضمن معنى الالتجاء ، فصح تعديته باللام ، وهٰذا القول نسب إلىٰ سيبويه ، هٰذه (أقوال) ثلاثة . انتهىٰ منه .

وإنَّما أُعرِبَ المُستغاثُ ؛ لتركُّبِهِ معَ اللَّامِ ، فأشبهَ المُنادى المُضافَ .

وإذا نُعِتَ جازَ في نعتِهِ الجرُّ على اللَّفظِ ، والنَّصبُ على المحلِّ ؛ . . . .

وعبارة العليمي : قوله : (أقوال) أي : فيه أقوال ؛ أي : في جواب هاذا الاستفهام أقوال ثلاثة ، والقول بالزيادة نسب إلى ابن خروف ، ووجهه : أن الفعل في النداء يتعدىٰ بنفسه ، وبدليل صحة إسقاطها ومعاقبتها للألف ، ورد : بأن الزيادة علىٰ خلاف الأصل .

والقول بأنها متعلقة بـ (يا) ذهب إليه ابن جني ؛ جرياً علىٰ مذهبه : أن حرف النداء اسم فعل ، وقال غيره : لأن في حرف النداء معنى الفعل ، ورد : بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل في الحال في قوله : (من الطويل)

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً . . . .

والقول بأنها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب إليه سيبويه ، واختاره ابن عصفور . انتهىٰ منه باختصار .

(وإنما أعرب المستغاث) به ؛ يعني : المفرد العلم ؛ لأن وجه إعراب غيره واضح ، ويدل عليه قوله : فأشبه المنادى المضاف (لتركبه مع اللام) تركب المضاف إليه ، (فأشبه المنادى المضاف) ، فأعرب كإعرابه ، ولأن علة بنائه : مشابهته بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم ، فبدخولها عليه ضعفت تلك المشابهة ، فأعرب بناء على الأصل في الأسماء .

(وإذا نعت) المستغاث به . . (جاز في نعته الجر) بناء (على اللفظ) أي : علىٰ لفظه ، وتبعاً له ؛ لكونه مجروراً باللام ، (و) جاز أيضاً في نعته (النصب) بناء (على المحل) أي : بناء وتبعاً لمحله ؛ لأن محله نصب على النداء وإن كان لفظه مجروراً باللام .

نحوُ : (يا لَزيدٍ العادلِ للمظلومِ !!) .

وأمَّا المُستغاثُ له . . فلامُهُ مكسورةٌ على الأصلِ غالباً ، مُتعلِّقةٌ بالمحذوفِ ، . . . .

مثال نعته بالجر أو بالنصب : (**نحو**) قولك : (**يا لزيد العادل**) بجر (العادل) تبعاً للفظ (لزيد) ، ونصبه تبعاً لمحله ؛ لأن محله نصب على النداء ، وقوله : أغث (**للمظلوم !!**) مثال للمستغاث له .

(**وأما المستغاث له**) أي : الذي حصلت الاستغاثة لأجله . . (**فلامه مكسورة**) بناء (**على الأصل**) فيه (**غالباً**) أي : علىٰ أن الأصل الغالب في لغة العرب : كسر اللام الداخلة على المستغاث له إذا كان اسماً ظاهراً ، وفتحها معه لغة قليلة .

فقوله : (**غالباً**) قيد للأصل ، لا لقوله : (مكسورة) كما هو الظاهر ؛ لاستلزامه مخالفة نصوصهم ، ففي « الجامع » : (وليس في لام المستغاث له الظاهر إلا الكسر) ، وفي « التوضيح » : (ولام المستغاث له مكسورة دائماً) انتهىٰ .

نعم ؛ في « شرح الجامع » : إنه قد يقع المستغاث له موقع المستغاث به مفتوح اللام . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « غالباً » ومن غير الغالب : فتحها معه إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، وقد يجر المستغاث له بـ « من » لأنها تأتي للتعليل كاللام ؛ كقوله : (من البسيط)

يا للرجال ذوي الألباب من نفر . . . .

أي : لنفر ؛ كذا في « التسهيل » انتهىٰ منه باختصار .

وقوله : (**متعلقة بالمحذوف**) صفة لـ (مكسورة) أي : فلام المستغاث له مكسورة غالباً متعلقة بمحذوف ؛ أي : بفعل محذوف تقديره : (أدعوك) لفلان ، فالكلام حينئذ جملتان .

بخلافِ المُستغاثِ فلامُهُ مفتوحةٌ (إلَّا في المعطوفِ الَّذي لَمْ تتكررْ معهُ « يا » نحوُ) :

.... يَـا لَـلْـكُـهُـولِ وَلِـلـشُّـبَـانِ لِـلْـعَـجَـبِ !!

فإنَّها تُكسرُ لأمنِ اللَّبسِ ؛ ....

وقيل : إنها تتعلق بفعل النداء ، وذهب إليه ابن الضائع ـ بالضاد المعجمة والعين المهملة ـ **ورد** : بأن فعل النداء ضعيف **لا** يقوىٰ لأن يتعلق به حرفا جر .

وقيل : تتعلق بحال محذوفة ، فالكلام حينئذ جملة واحدة . انتهىٰ منه .

قوله : (**بخلاف المستغاث**) به توطئةٌ لما بعده من الاستثناء في المتن ؛ أي : فالمستغاث له ملتبس بخلاف المستغاث به ، (**فلامه**) أي : فلام المستغاث به (**مفتوحة**) كما مر آنفاً (**إلا في المعطوف**) أي : إلا إذا كانت تلك اللام في المعطوف على المستغاث به .

وقوله : (**الذي لم تتكرر معه « يا »**) صفة للمعطوف ، وإطلاقه في المعطوف ـ أي : إطلاق حرف العطف حيث لم يقيده بالواو ـ شامل للعطف بغير الواو ؛ كالفاء ، و(ثم) ، ولا مانع منه ؛ إذ قد تقصد الإشارة إلىٰ تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الأول في النجدة والإغاثة . انتهىٰ « عليمي » .

(**نحو**) قول الشاعر بيتاً ذكر الشارح منه العجز ؛ لأنه محل الشاهد ، وتمامه مع الصدر : (من البسيط)

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب (**يا للكهول وللشبان للعجب !!**)

والبيت قائله مجهول ، **والشاهد فيه** : (يا للكهول وللشبان للعجب !!) حيث فتح لام المستغاث به ؛ وهو (للكهول) ، وكسر لام (للشبان) لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه (يا) ، ولام (للعجب) للمستغاث له .

(**فإنها**) أي : فإن لام المعطوف (**تكسر ؛ لأمن اللبس**) أي : لأمن التباسها بلام المستغاث له ، ولأن الكسر هو الأصل في لام الجر ، وإنما قلنا : لأمن اللبس

إذ عطفُهُ على المُستغاثِ الَّذي قبلَهُ يقتضي أنَّهُ مُستغاثٌ أيضاً ، لا مُستغاثٌ مِنْ أجلِهِ ، وكذا تُكسرُ إذا كانَ ياءُ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (يا لِي !!) للمُناسبةِ ، فإذا تكرَّرتْ معهُ (يا) . . فُتِحَتِ اللَّامُ ؛ نحوُ :

يَـا لَـقَـوْمِـي وَيَـا لَأَمْـثَـالِ قَـوْمِـي !!   . . . .

(**إذ عطفه**) أي : عطف للشبان (**على المستغاث**) به (**الذي قبله**) وهو قوله : للكهول (**يقتضي أنه**) أي : أن للشبان (**مستغاث**) به (**أيضاً**) أي : كما أن المعطوف عليه مستغاث به .

وقوله : (**لا مستغاث من أجله**) معطوف علىٰ قوله : (**يقتضي أنه مستغاث**) .

فقوله : (**لأمن اللبس**) يفهم منه : أن الالتباس موجود فيما إذا كررت (يا) ، **ووجهه** : أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث .

ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث به بخوف اللبس ؛ كما فعل غيره . انتهىٰ « عليمي » .

(**وكذا**) أي : وكما تكسر اللام في المعطوف (**تكسر**) اللام في المستغاث به (**إذا كان**) المستغاث به (**ياء المتكلم ؛ نحو** : « **يا لي !!** » **للمناسبة**) أي : لمناسبة الياء .

ثم ذكر الشارح مقابل قوله سابقاً : (إلا في المعطوف الذي لم تتكرر معه « يا ») بقوله هنا : (**فإذا تكررت معه**) أي : مع المعطوف (يا) ء النداء . . (**فتحت اللام**) أي : لام المستغاث به (**نحو**) قوله ؛ أي : قول الشاعر بيتاً ذكر الشارح منه صدره ، وترك عجزه ؛ وهو قوله : (من الخفيف)

(يـا لـقـومـي ويـا لأمـثـال قـومـي !!)   لأنــاس عــتــوهــم فــي ازديــاد !!

وقائل البيت مجهول ، **والشاهد فيه** : (يا لقومي ويا لأمثال قومي !!) حيث جر **المستغاث به** في الكلمتين بلام مفتوحة وجوباً ؛ أما الأول . . فعلى الأصل ، وأما الثاني . .

وعلى الحالةِ الثَّانيةِ يقولُ : (يا زيدا لِعمرٍو !!) بإلحاقِ ألفٍ في آخرِهِ عوضاً مِنَ اللَّامِ في أوَّلِهِ ، ولا يجوزُ : (يا لَزيدا لعمرو !!) .

(و) على الحالةِ الثَّالثةِ يقولُ : (يا زيدُ لعمرٍو !!) بضمّ (زيدٍ) كالمنادى المُستقِلِّ ، ومِنْ ذٰلكَ قولُهُ :

(أَلَا يَـا قـومُ لِـلْـعَـجَـبِ ٱلْـعَـجِـيـبِ) وَلِـلْـغَـفَـلَاتِ تَـعْـرِضُ لِـلْأَرِيـبِ !!

فبسبب كونه معطوفاً ، وقد تكررت معه ياء النداء . انتهىٰ من « تحقيق المجيب » .

ثم قال : (**وعلى الحالة الثانية**) من الأحوال الثلاثة المذكورة سابقاً في المستغاث به ؛ وهي : أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام (**يقول** : « **يا زيدا لعمرو !!** » **بإلحاق ألف في آخره**) والمنادىٰ في هٰذه الحالة مبني على الفتح .

وعبارة « الكافية » و« شرحها » للجامي : (ويفتح ؛ أي : يبنى المنادىٰ على الفتح ؛ لإلحاق ألفها ـ أي : ألف الاستغاثة بآخره ـ لاقتضاء الألف فتح ما قبلها) انتهىٰ .

وحينئذ فليس في تابع هٰذا المنادىٰ إلا النصب ، وبذٰلك صرح الجامي ، حالة كون الألف (**عوضاً من اللام**) المحذوفة (**في أوله**) أي : من أول المنادى المستغاث به ، (**ولا يجوز**) أن يقال فيه ؛ أي : في المنادى المستغاث المقرون باللام : (**يا لزيدا لعمرو !!**) لأن الألف المعاقبة عوض عن لام الاستغاثة ، فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وقال العليمي : (لأن اللام تقتضي الجر ، والألف تقتضي الفتح ، فبين أثريهما تناف ، فلا يحسن الجمع بينهما) انتهىٰ منه .

(**وعلى الحالة الثالثة**) من تلك الأحوال الثلاثة الجارية في المستغاث ؛ وهي : أن يتجرد من اللام والألف جميعاً ، ويجعل كالمنادى المجرد عنهما (**يقول** : « **يا زيد لعمرو !!** » **بضم** « **زيد** » **كالمنادى المستقل**) أي : المجرد عن الاستغاثة (**ومن ذٰلك**) المذكور من الحالة الثالثة (**قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً : (من الوافر)

(ألا يـا قـوم لـلـعـجـب الـعـجـيـب ولـلـغـفـلات تـعـرض لـلأريـب !!)

وقد يكونُ المُستغاثُ مُستغاثاً له ؛ نحوُ : (يا لزيدٍ لِزيدٍ !!) أي : أدعوكَ لتنصفَ مِنْ نفسِكَ .

وقائله مجهول ، **والشاهد** فيه : (ألا يا قوم للعجب) حيث جاء بالمستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وهٰذه من الحالة القليلة في كلامهم كما مر ؛ إذ حذف فيها العوض والمعوض عنه ، و(قوم) هنا : منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم المحذوفة للضرورة .

قوله : (**للغفلات**) جمع غفلة ؛ وهي : الإعراض عن الشيء ، وقلة الاهتمام به ، واللهو عنه ، وقوله : (للأريب) من أرب أرباً : إذا عقل وفطن ، **والأريب** : العاقل الحاذق .

(**وقد يكون المستغاث**) به (**مستغاثاً له**) لغرض التهديد والتقريع له (**نحو : يا لزيد لزيد !!**) ومعناه : (**أي : أدعوك**) وأستغيثك (**لتنصف من نفسك**) لنفسك .

❋ ❋ ❋

وأمَّا النُّدبةُ . . فهيَ نداءُ المُتفجِّعِ عليهِ ؛ لفقدِهِ حقيقةً أو حكماً ، أو المُتوجِّعِ منهُ ؛ لكونِهِ محلَّ ألمٍ ، أو سبباً لهُ ؛ . . . .

---

٦٠ ـ باب الندبة

(**وأما الندبة**) **لغة** . . فهي : البكاء على الميت ، وتعديد محاسنه ؛ من ندب الميت : إذا ناح عليه وعدد محاسنه .

واصطلاحاً : نداء المتفجع عليه ؛ كـ (وا عمراه !!) ، أو نداء المتفجع منه ؛ كـ (وا ظهراه !!) ، و(وا رأساه !!) .

وإعرابه : (وا عمراه) : (وا) : حرف نداء وندبة مبنية على السكون ، (عمر) : منادىً مفرد العلم مندوب في محل النصب مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف ، والألف : حرف دال على الندبة مبنية على السكون ، والهاء : حرف زائد للسكت مبني على السكون ، وقس عليه ما بعده . انتهىٰ من « الهدية » .

وعرفها الشارح بقوله : (فهي) أي : **الندبة لغة** : التفجع والتحزن على الميت ، وذكر خلاله الجميلة في زعم النادب ، **ثم المراد** : أنها نداء صورة لا حقيقة ؛ لما يجيء . انتهىٰ « حمصي » .

واصطلاحاً : (**نداء المتفجع عليه**) ، وفي « الكردي » : قوله : (**نداء المتفجع عليه**) من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ؛ أي : نداء النادب على المتفجع والمتحزن عليه .

قال الدنوشري : (**والتفجع** : إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة) .

(**لفقده**) وموته (**حقيقة**) كما سيأتي قريباً ، (**أو**) لفقده وعدمه (**حكماً**) كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من العرب : (وا عمراه !!) ، (**أو**) نداء (**المتوجع منه ؛ لكونه محل ألم ، أو سبباً له**) أي : سبب الألم .

نحوُ :

. . . . وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ ٱللهِ يَـا عُـمَـرَا !!

وقولِهِ :

فَوَا كَـبِـدَا مِـنْ حُـبِّ مَـنْ لَا يُـحِـبُّـنِـي وَمِـنْ عَـبَـرَاتٍ مَـا لَـهُـنَّ فَـنَـاءُ !!

وهيَ مِنْ كلامِ النِّساءِ في الغالبِ ، والغرضُ منها الإعلامُ بعظمةِ المُصابِ ، ومِنْ ثَمَّ

مثال نداء المتفجع عليه حقيقة : (**نحو**) قول جرير بن عطية بيتاً يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز : (من البسيط)

حـمـلـت أمـراً عـظـيـمـاً فـاصـطـبـرت لـه **(وقـمـت فـيـه بـأمـر الله يـا عـمـرا !!)**

والشاهد فيه : (يا عمرا) حيث ختم بألف الندبة ؛ لكونه متفجعاً عليه لفقده حقيقة ، وثبوت هٰذه الألف دليل علىٰ أنه مندوب عليه لا منادىً ، ولو كان كذٰلك . . لبني على الضم .

(و) **مثال المتفجع منه لكونه محل ألم** : (**قوله**) أي : قول قيس العامري مجنون ليلىٰ بيتاً : (من الطويل)

(فـوا كـبـدا مـن حـب مـن لا يـحـبـنـي ومـن عـبـرات مـا لـهـن فـنـاء !!)

والشاهد فيه : (فوا كبدا) حيث جاء المندوب متوجعاً منه ؛ لكونه محل ألم .

ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم : نحو قوله : (من الرجز)

تـبـكـيـهـم دهـمـاء مـعـولـة وتـقـول سـلـمـىٰ : وا رزيـتـه !!

والرزية : أي : المصيبة سبب التفجع ، والبيت لقيس الرقيات و(**معولة**) : من العويل ؛ وهو الصياح . انتهىٰ « **دنوشري** » .

(**وهي**) أي : الندبة (**من كلام النساء في الغالب ، والغرض منها**) أي : من الندبة : (**الإعلام بعظمة المصاب ، ومن ثم**) أي : ولأجل كون الغرض منها الإعلام

لا يُندبُ إلَّا المعروفُ ، وأمَّا قولُهُم : (وا مَنْ حفرَ بئرَ زمزماهُ !!) . . فهوَ في قوَّةِ قولِهِم : (واعبدَ المُطَّلِباهُ !!) إذ مِنَ المعلومِ أنَّ مَنْ حفرَ بئرَ زمزمَ هوَ عبدُ المطَّلبِ .

ولا يُستعملُ مَعَ المندوبِ مِنْ أحرفِ النِّداءِ إلَّا حرفانِ : . . . .

بعظمة المصاب (**لا يندب**) أي : لا ينادىٰ نداء ندبة (**إلا المعروف**) أي : إلا الاسم المعرف بالعلمية أو بالإضافة أو بالصلة المشتهرة ، بشرط : الخلو من (أل) كما في المنادى .. انتهىٰ « خضري » .

فلا تندب النكرة ؛ لفوات غرض الندبة ، وهو الإعلام بعظمة المندوب ، فلا يقال : وا رجلاه !! خلافاً لمن أجاز ذٰلك ، مستدلاً بقول صهيب الرومي رضي الله تعالىٰ عنه حيث طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (وا صاحباه !!) .

وأجيب عنه : بأن النكرة هنا كناية عن اسم علم ، وكأنه قال : (وا عمراه !!) ، ومقتضىٰ كلامه في « الأوضح » : أن العلم يندب وإن لم يكن معروفاً ، هٰذا في المتفجع عليه ، وأما المتفجع منه . . فإنك تقول : (وا مصيبتاه !!) وإن كانت المصيبة غير معروفة . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأما قولهم : « وا من حفر بئر زمزماه !! » . . فهو في قوة قولهم : « وا عبد المطلباه !! » إذ من المعلوم : أن من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب**) .

وإعراب هٰذا المثال : (وا) : حرف نداء وندبة ، و(من) : منادىً مندوب وضمه مقدر ؛ لسكون البناء الأصلي ، لأن الموصول من المنادى المفرد ـ كما مر ـ ولحاق الألف لم يؤثر فيه شيئاً ؛ لعدم اتصالها به ، وجملة (حفر) : صلته ، و(زمزم) : إن اعتبر مذكراً ؛ كالقليب أو المكان . . فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر ؛ لمناسبة الألف ، أو مؤنثاً ؛ كالبئر . . فغير منصرف ، وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة ، وأما الموجودة . . فلمناسبة الألف . انتهىٰ « خضري » .

(**ولا يستعمل مع**) المنادى (**المندوب من أحرف النداء إلا حرفان**) وهما :

(وا) وهيَ الغالبةُ فيهِ والمُختصَّةُ به ، و(يا) إذا لَمْ يلتبسْ بالمُنادى المحضِ ، وحكمُهُ حكمُ المناديٰ ، فيُضَمُّ إن كانَ مُفرَداً ؛ نحوُ : (وا زيدُ !!) ، ويُنصَبُ إن كانَ مُضافاً أو شبيهاً به ؛ نحوُ : (وا عبدَ اللهِ !! وا ضارباً زيداً !!) .

(« وا » ، **وهي الغالبة**) أي : الكثيرة في كلامهم (فيه) أي : في المندوب (**والمختصة به**) لاحتياجه إلىٰ مد الصوت ، (و« **يا** » **إذا لم يلتبس بالمنادى المحض**) أي : الخالص من الندبة ، وعد البلخي في « الوافي » من حروفها الهمزة بقلة ؛ أي : مع قلة في كلامهم ، قال الدماميني في « شرح المنهل الصافي » : (و« يا » إذا لم يلتبس المندوب بالمنادى المحض ، فيجب عند قصد ندبة زيد الميت ، وعندك من اسمه زيد . . أن تندب بـ« وا زيدا !! » ، و« يا زيدا » بزيادة ألف في آخره ، لا بـ« يا زيد » للإلباس) انتهىٰ « كردي » .

(**وحكمه**) أي : حكم المندوب (**حكم المنادى**) المحض في إعرابه وبنائه ، فيه إشارة إلىٰ أن المندوب غير المناديٰ في المعنىٰ وإن كان في صورته ؛ إذ لا يطلب إقباله ، ويرشد إلىٰ ذٰلك : منع (يا غلامك) في النداء ؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ، ولا يجمع بين خطابين ، وقد أجازوا هنا (وا غلامك !!) ، وتقدم سبب آخر لمنع (يا غلامك) .

والفاء في قوله : (**فيضم**) للإفصاح ، **والمعنىٰ** : إذا عرفت أن حكمه حكم المنادى المحض في الإعراب والبناء ، وأردت بيان ذٰلك . . فأقول لك : **يضم** المندوب (**إن كان مفرداً**) معرفة (**نحو : وا زيد !!**) و(وا رجل !!) ، (**وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به ؛ نحو : وا عبد الله !! وا ضارباً زيداً !!**) يعني : إذا وقع المندوب علىٰ صورة قسم من أقسام المناديٰ . . فحكمه في الإعراب والبناء حكم ذٰلك القسم ، ولا يلزم من ذٰلك جواز وقوعه علىٰ صورة جميع أقسام المناديٰ ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم ، وللإشارة إلىٰ ذٰلك قال : (**فيضم . . .**) إلىٰ آخره ، ولم يقتصر علىٰ ما قبله ، **وأفهم كلامه** : أنه إذا اضطر إلىٰ تنوينه . . جاز ضمه وفتحه

ولكَ زيادةُ الألفِ في آخرِهِ ، وهيَ أكثرُ أحوالِهِ ، وإليها أشارَ بقولِهِ : (والنَّادبُ)

وتنوينه ؛ كقول بعض بني أسد : (من الرجز)

وا فقعساً وأين مني فقعس أإبلي يأخذها كروس ؟!

فكلمة : (وا) للندبة ، **والشاهد** : في تنوين (فقعساً) فإنه لما اضطر . . نونه بالنصب .

قال ابن مالك : (كذا روي بالنصب ، ولو قيل بالضم . . جاز) ، و(**فقعس**) : اسم حي من أسد ، و(**كروس**) بفتح الكاف والراء وتشديد الواو : اسم رجل ، وكان قد أغار علىٰ إبل الشاعر ، ولذٰلك ندبه بقوله : (وا فقعساً !!) ، ومنهم من فسره باسم رجل ، وأنه قد مات ، ولذٰلك ندبه ؛ والأول أظهر . انتهىٰ من « العيني على الأشموني » .

وقوله : (**وا ضارباً زيداً !!**) مثله : وا ثلاثاً وثلاثيناه .

(**ولك زيادة الألف في آخره**) أي : في آخر المندوب ؛ أي : مع آخره ؛ أي : بعد آخره ، أو آخر ما اتصل به علىٰ ما سيأتي ، وظاهره : سواء كان آخره واواً أو ياء ، لٰكن أوجب بعضهم لحاق الألف مع (يا) لئلا يلتبس بالنداء المحض . انتهىٰ « **عليمي** » باختصار .

(**وهي**) أي : زيادة الألف في آخره (**أكثر أحواله**) أي : أكثر أحوال المنادى المندوب .

قوله : (**زيادة الألف في آخره**) أي : في آخر المندوب ، وكذا آخر نعته ، وآخر المضاف إليه النعت عند الكوفيين ؛ نحو : (وا زيد الطويلا !!) ، وقوله : (من الرجز)

كم قائل : يا أسعد بن سعداه ....

انتهىٰ « كردي » .

(**وإليها**) أي : وإلىٰ زيادة ألف في آخره (**أشار**) المصنف (**بقوله : والنادب** ؛

أي : يقولُ : (وا زيدا !!) بالألفِ في آخرِهِ ، مُفرَداً كانَ أو مُضافاً لظاهرٍ ؛ نحوُ : (وا أميرَ المؤمنينا !!) ، أو لمضمرٍ ؛ نحوُ : (وا رأساهُ !!) ، أو شبيهاً بالمُضافِ ؛ نحوُ : (وا طالعاً جبلاً !!) ، أو مُركَّباً ؛ نحوُ : (وا معدي كربا !!) ، ويحذفُ لهٰذهِ الألفِ ما قبلَها مِنْ ألفٍ ؛ نحوُ : (وا موساهُ !!) ، أو تنوينٍ في صلةٍ أو غيرِها ؛ نحوُ : (وا مَنْ . . . .

أي) : والمنادى نداء ندبة (**يقول : « وا زيدا !! » بالألف في آخره**) نحو : (وا موسا !!) ، فتكتب بالألف لا بالياء ، وكذا تحذف بالإضافة ؛ كما في « التسهيل » نحو : (وا رأسا !!) ، و(وا غلاما !!) لٰكن عند من يسكن ياء الإضافة . انتهىٰ « كردي » .

سواء في زيادة ألف الندبة (**مفرداً كان**) المندوب ؛ نحو : (وا زيدا !!) ، (**أو مضافاً لظاهر ؛ نحو : « وا أمير المؤمنينا !! » ، أو لمضمر ؛ نحو : « وا رأساه !! »**) .

قال العليمي : (هٰذا علىٰ لغة من قال : (يا عبد) بالكسر ، أو : « يا عبد » بالضم ، أو : « يا عبد » بالفتح ، أو : « يا عبدا » بالألف ، أما علىٰ لغة من قال : « يا عبدي » بفتح الياء ، أو : « يا عبدي » بإسكانها . . فيقال في الندبة : « يا رأسي !! » بإبقاء الفتح على الأول ، واجتلابه على الثاني) .

(**أو شبيهاً بالمضاف ؛ نحو : « وا طالعاً جبلاً !! » ، أو مركباً**) تركيباً مزجياً (**نحو : « وا معدي كربا !! » ، ويحذف لهٰذه الألف**) أي : لألف الندبة (**ما**) كان موجوداً (**قبلها**) أي : قبل الإتيان بها (**من ألف نحو : وا موساه !!**) ، ولا يبعد تقدير الضم على الألف المحذوفة ؛ كذا في « حواشي الأشموني » للشهاب القاسمي .

وفيه : أن المندوب المختوم بالألف مبني على الفتح ؛ كما هو « التحقيق » ، وينبغي أن يكون الفتح مقدراً على الألف المحذوفة ، لا على السين ؛ لأن آخر الاسم إنما هو الألف ، والبناء كالإعراب من أحوال الآخر . انتهىٰ « عليمي » .

(**أو تنوين في صلة ، أو**) في (**غيرها**) ، ومثال تنوين الصلة : (**نحو : وا من**

نصرَ مُحمَّدا !!) ، ونحوُ : (وا أبا بكرا !!) ، أو ضمَّةٍ إعرابيَّةٍ أو بنائيَّةٍ ؛ نحوُ : (وا مُنذَاهُ !!) فيمَنِ اسمهُ (مُنْذُ) ، أو كسرةٍ كذٰلكَ ؛ نحوُ : (وا عبدَ الملكاهُ ، وا حذاماهُ !!) فإن أوقعَ حذفُ الضَّمَّةِ أو الكسرةِ في لَبْسٍ . . أُبقيا وقُلِبَتِ الألفُ ياءً بعدَ الكسرةِ ؛ نحوُ : (وا غلامكي !!) ، . . . .

نصر محمدا) ه !! ، (و) مثال تنوين غيرها : (**نحو : وا أبا بكرا**) ه !! ولو كان ذٰلك التنوين مقدراً ؛ كما في : (وا أحمداه !!) انتهىٰ « كردي » .

(أو) يحذف أيضاً لهٰذه الألف ما قبلهما من (**ضمة إعرابية**) فتقول : (وا قام زيداه !!) ، (أو) ضمة (**بنائية ؛ نحو** : « **وا منذاه !!** » ، **فيمن اسمه** « **منذ** » ، **أو**) من (**كسرة**) كائنة (**كذٰلك**) أي : إعرابية أو بنائية ، ومثال الكسرة الإعرابية : (**نحو : وا عبد الملكاه !!**) ، ومثال الكسرة البنائية ؛ نحو : (**وا حذاماه !!**) .

قال العليمي : (قوله : « وا عبد الملكاه ، وا حذاماه !! » الأول مثال لما كسرته إعرابية ، والثاني لما كسرته بنائية ، وينبغي أن يكون المضاف إليه هنا ـ أعني : الملكاه ـ معرباً مقدر الجر ، ولا يقال : إنه مبني على الفتح ؛ كما في : « وا زيدا » لأنه غير مندوب ، فليس منادىً حتىٰ يستحق البناء ، بل هو معرب ، منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف ، فيقدر الجر ، والمنادىٰ إنما هو المضاف ، لٰكنه معرب ؛ لأن الألف لم تلحق آخره ، وألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح إلا إذا لحقت المنادىٰ حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه ، وكان ذٰلك المنادىٰ مما يبنىٰ ، بخلاف المضاف) انتهىٰ باختصار .

(**فإن أوقع حذف الضمة أو الكسرة في لبس**) أي : في التباس المنادى المندوب بغيره . . (**أبقيا**) أي : أبقيت الضمة ولو مقدرة ـ كما في المثال الثالث ـ والكسرة ، (**وقلبت الألف**) أي : ألف الندبة (**ياء بعد الكسرة**) مثال ذٰلك ؛ أي : مثال قلب الألف ياء بعد الكسرة : (**نحو : وا غلامكي !!**) أصله : (وا غلامك) بكسر الكاف مضافاً إلىٰ ضمير المخاطبة ، ولو قلبت كسرة الكاف فتحة لمناسبة ألف الندبة

وواواً بعدَ الضَّمَّةِ ؛ نحوُ : (وا غلامهوا ، وا غلامكوا !!) لأنَّكَ لو أبقيتَ الألفَ . . لأوهَمَ الإضافةَ إلىٰ كافِ المُخاطَبِ ، وهاءِ الغائبةِ ، والمثنَّىٰ .

فقلت : (وا غلامكا !!) . . لأوهم أنه مضاف لضمير المذكر المخاطب ، فتبقىٰ كسرة الكاف الأصلية ، وقلبت ألف الندبة ياء ؛ لمناسبة كسرة كاف المخاطبة ، فتقول : (وا غلامكي !!) .

(و) إن أوقع أيضاً حذف الضمة في لبس . . أبقيت الضمة ، وقلبت ألف الندبة (**واواً بعد الضمة**) مثال ذٰلك : (**نحو : وا غلامهوا !!**) أصله : (وا غلامه) ، فلو أبقيت ضمة الهاء وأتيت بألف الندبة فقلت : (وا غلامها) . . لأوهم أنه مندوب أضيف إلىٰ ضمير الغائبة ، فحينئذ أبقيت ضمة الهاء ، وقلبت ألف الندبة واواً ؛ لمناسبة ضمة الهاء ، فتقول : (وا غلامهوه !!) ، والواو فيه بدل عن ألف الندبة ، والهاء الأخيرة للسكت .

وكذا لو أوقع حذف الضمة ـ لمناسبة ألف الندبة ـ في لبس . . أبقيت الضمة ، وقلبت ألف الندبة واواً ؛ نحو : (**وا غلامكوا !!**) ، فلو قلبت الضمة المقدرة على الميم الأخيرة فتحة لمناسبة ألف الندبة فقلت : (وا غلامكما !!) . . لالتبس بالمثنى المخاطب ، فحينئذ تبقى الضمة المقدرة على الميم ، وتقلب ألف الندبة ، فصار : (وا غلامكموا !!) كما قال الشارح (**لأنك لو أبقيت الألف**) أي : ألف الندبة . . (**لأوهم الإضافة إلىٰ كاف المخاطب**) المذكر في المثال الأول ، (و) أوهم الإضافة إلىٰ (**هاء الغائبة**) في المثال الثاني ، (و) أوهم الإضافة إلىٰ كاف (**المثنى**) المخاطب في المثال الثالث ؛ كما بينا ذٰلك الإيهام بالتفصيل في الأمثلة الثلاثة . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

قوله : (**والمثنىٰ**) ، قال العليمي : (فإن قيل : لا ضمة في ميم الجمع ؛ لأنها ساكنة في قولك : « وا غلامكم !! » الذي هو الأصل في : « وا غلامكموا !! » . . قيل : هي مقدرة لأن الواو مرادة ، ولذٰلك وجب الضم في قولك : جاء غلامكم اليوم ، رداً للميم إلىٰ أصلها ، وهي الضمة) انتهىٰ منه .

(ولكَ زيادةُ الهاءِ) بعدَ ألفِ النُّدبةِ أو بدلِها (وقفاً) نحوُ : (وا زيداهْ ، وا غلامكيهْ ، وا غلامكوهْ !!) لأنَّ الغرضَ مدُّ الصَّوتِ والتَّطويلُ .

فائدة

الفرق بين اللبس والوهم : أن اللبس : هو اختلاط الأمر على الشخص ، يقال : لبس الأمر عليه : إذا خلط عليه واشتبه ، فلم يعرف وجهه .

والوهم ـ بسكون الهاء ـ : ذهاب ذهن الإنسان إلىٰ غير المراد ، يقال : (وهمت في الشيء) بالفتح (أهم) بالكسر ، (وهماً) بالإسكان : إذا ذهب ذهنك إلىٰ غير المقصود .

وأما الوهم ـ بالتحريك ـ . . فهو الغلط ، يقال : وهم في الحساب ، يهم وهماً ـ بالتحريك ـ : إذا غلط فيه .

فالحاصل : أن اللبس : اشتباه المقصود بغيره ، **والوهم** : الغلط عن المقصود إلىٰ غيره . انتهىٰ « صبان على الأشموني » .

(**ولك**) أيها النحوي (**زيادة الهاء**) الساكنة التي تقف عليه (**بعد ألف الندبة أو**) زيادة (**بدلها**) أي : بدل ألف الندبة ؛ كالواو الساكنة بعد الضمة ، نحو : (وا غلامهموه !!) ، أو كالياء بعد الكسرة ؛ كـ (وا غلامكيه !!) للوقف عليهما (**وقفاً**) أي : لأجل الوقف على الكلمة ، ومثال زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة : (**نحو : وا زيـداه !!**) ، ومثال زيادة هاء السكت بعد الياء المبدلة عن ألف الندبة : نحو : (**وا غلامكيه !!**) ، ومثال زيادة هاء السكت بعد الواو المبدلة عن ألف الندبة : نحو : (**وا غلامكوه !!**) .

وإنما زيدت هاء السكت بعد ألف الندبة أو بدلها (**لأن الغرض**) والمقصود من زيادة ألف الندبة : (**مد الصوت**) في آخر المنادى المندوب (**والتطويل**) أي : تطويل الصوت ، والهاء تزيد الصوت .

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّها لا تُزادُ وصلاً .

نعم ؛ تُزادُ فيهِ ضرورةً ، مضمومةً أو مكسورةً ، ومِنْ ذٰلكَ قولُهُ :

أَلَا يَــــا عَـــمْــــرُو عَـــمْـــرَاهُ وَعَـــمْـــرو بْـــنَ ٱلـــزُّبَـــيْـــرَاهُ !!

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف ؛ أي : قوله : (وقفاً) : (**أنها**) أي : أن هاء السكت (**لا تزاد وصلاً**) أي : في وصل القراءة ودرجها .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (لا تزاد وصلاً) أي : لٰكن (**تزاد فيه**) أي : في حالة الوصل والدرج (**ضرورة**) أي : لأجل ضرورة استقامة الوزن ، حالة كونها ؛ أي : حالة كون تلك الهاء (**مضمومة**) أي : تشبيهاً لها بهاء الضمير ، (**أو مكسورة**) لالتقاء الساكنين ، وزاد ابن فلاح : (أو مفتوحة) ، قال الفارضي : (والفتح لخفته) ، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل اختياراً .

قوله : (**ومن ذٰلك**) أي : ومن ثبوتها في الوصل ضرورة (**قوله**) أي : قول الشاعر ـ وهو مجهول ـ بيتاً : (من الهزج)

(ألا يــــا عــــمــــرو عــــمــــراه وعــــمــــرو بــــن الــــزبــــيــــراه !!)

والشاهد في قوله : (عمراه) حيث زيدت هاء السكت في حال الوصل ضرورة ، والمندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان قد عذب في السجن حتىٰ مات فيه .

قال الخضري : (البيت من الهزج ، وأجزاؤه : « مفاعيلن » ست مرات بحسب الأصل ، ولٰكنه مجزوء وجوباً بحسب الاستعمال .

و« عمرو » الأول : مندوب مبني على الضم الظاهر ، و« عمرو » الثاني : تأكيد له ، وليس فيه حرف ندبة ؛ لئلا ينكسر الوزن ، بل الواو بينهما هي واو الأول .

والشاهد في : « عمراه » لأن العروض محل الوصل ، لا في قوله : « وعمرو بن الزبيراه » لأن آخر البيت محل وقف ، وقد يقال : لا شاهد في الأول أيضاً ؛ لأن العروض المصرعة في حكم الضرب .

وأجازَ الفرَّاءُ إثباتَها في الوصلِ بالوجهَينِ .

والمجزوء من البيت : ما ذهب جزء عروضه وضربه .

والمصرع من البيت : ما غيرت عروضه للإلحاق بضربه بزيادة أو نقص) انتهىٰ خضري بزيادة .

وقال العليمي : (هٰذا البيت من مجزوء المضارع ، وتامه : « مفاعيلن مفاعلن فاعلاتن » مرتين ، **والجزء** : إسقاط جزئيه ، لا فرق بين كونهما العروض والضرب ، أو حشوين ، أو مختلفين ؛ كما هنا ، فإنه حذف من الأول العروض ومن الثاني الحشو .

وتقطيعه : « ألا ياعم » مفاعيلن ، « روا عمرا » مفاعيلن ، « ه وعمرو بـ » مفاعيلن ، « ن زبيراه » فاعلاتن .

وبهٰذا ظهر : أن الهاء التي لحقت المندوب الأول وقعت في الوصل متحركة) انتهىٰ منه .

(**وأجاز الفراء إثباتها**) أي : إثبات الهاء (**في الوصل بالوجهين**) أي : مضمومة ومكسورة .

قال المرادي : (هو ـ أي : إثبات الهاء عند الجمهور ـ من إجراء الوصل مجرى الوقف) .

قال الدماميني : (وقد يقال : أما ثبوتها في الوصل . . فمناسب ؛ لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وأما كسرها أو ضمها . . فليس كذٰلك) انتهىٰ منه .

وقال الكردي : (قوله : (من الهزج)

ألا يـــا عـــمـــرو عـــمـــراه وعـــمـــرو بـــن الـــزبـــيـــراه !!

بتحريك الهاء في الموضعين ، وإلا لكان تذييلاً ، والتذييل لا يدخل بحر الهزج ، والبيت من أول الهزج) انتهىٰ منه .

. . . .

والتذييل : زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع ؛ كزيادة نون ساكنة على (فاعلن) في (المتدارك) ، فيصير بذلك : (فاعلان) ، فلا يضر التقاء الساكنين بالنون الساكنة الزائدة . انتهى من « مختصر الشافي على متن الكافي » .

❋ ❋ ❋

ولمَّا فرغَ مِنَ المفعولِ به وما يتعلَّقُ به . . شرعَ يتكلَّمُ على المفعولِ الثَّاني (و) هوَ : (المفعولُ المُطلَقُ) أيِ : الَّذي يصدقُ عليهِ اسمُ مفعولٍ مِنْ غيرِ تقييدٍ ، ومِنْ ثَمَّ قدَّمَهُ اَلزَّمخشريُّ وابنُ الحاجبِ على المفعولِ به ، بخلافِ بقيَّةِ المفاعيلِ ؛ إذ صدقُ المفعوليَّةِ عليها مقيَّدٌ بالأداةِ .

---

٦١ ـ باب المفعول المطلق

(ولما فرغ) المصنف (من المفعول به وما يتعلق به . . **شرع يتكلم على المفعول الثاني** ؛ **وهو المفعول المطلق**) أي : باب المفعول الذي لم يقيد بحرف جر أو بظرف ، فالمقيد بحرف جر ؛ ك (المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له) ، أو المقيد بظرف ؛ ك (المفعول معه) وهو خصوص (مع) في (معه) ، وهي جارة بالإضافة ، ومصدوق المجرور الضمير العائد علىٰ (أل) .

قال ابن الصائغ ـ بالصاد المهملة والغين المعجمة ـ في « شرحه على الجمل » : (وإنما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه المفعول حقيقة ، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي ، وإلا ف « زيداً » من « ضربت زيداً » ليس بمفعول لك حقيقة ، بل المفعول لك الضرب ، وأما « زيداً » . . فمفعول به الضرب ، لـٰكن متىٰ أطلقوا مفعولاً . . علم أنه المفعول به ، فإذا أرادوا المفعول حقيقة . . قيدوه بالإطلاق أو باسم يخصه ؛ وهو المصدر) انتهىٰ من « التتمة القيمة » نقلاً عن العطار .

وفسره الشارح بقوله : وهو (**أي**) : المفعول المطلق : هو (**الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد**) بجار أو بظرف ؛ كما مر آنفاً ، (**ومن ثم**) **أي** : ولأجل صدق اسم المفعول عليه ، أي : على المفعول المطلق بلا قيد جار أو ظرف (**قدمه**) أي : قدم المفعول المطلق (**الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به ، بخلاف بقية المفاعيل**) وسائرها (**إذ صدق المفعولية عليها**) أي : علىٰ بقية المفاعيل (**مقيد بالأداة**) أي : بقيد الأداة التي هي الجار ؛ ك (به ، وله ، وفيه) ، أو الظرف ؛ ك (معه) .

(وهوَ : المصدرُ الفضلةُ) أيِ : المُستغنىٰ عنهُ (المُسلَّطُ . . . .

(وهو) أي : المفعول المطلق : (المصدر) **والمصدر في اللغة** : هو الذي يحدثه الفاعل بعد العدم ، **واصطلاحاً** : هو اللفظ الجاري ـ أي : المشتمل ـ علىٰ حروف فعله الدال علىٰ ذٰلك الحدث .

فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولاً مطلقاً ؛ نظراً لدلالته على الحدث الذي هو مفعول للفاعل حقيقة ، **وفي الحقيقة** : المفعول المطلق : هو اسم للأثر الحاصل بالمصدر ، لٰكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربين . . لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا : (إن المفعول المطلق هو المصدر) ، **والتحقيق** : أنه المعنى الحاصل بالمصدر ، لا نفس المصدر . انتهىٰ منه .

أي : وهو المصدر الصريح ، فلا يجوز أن يقع (أن) المصدرية والفعل موقع المصدر ، فلا يجوز أن يقال : (ضربته أن أضربه) لأن (أن) تخلص الفعل للاستقبال ، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ، ولأن (أن يفعل) يعطىٰ محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فلذٰلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وقوله : (**الفضلة**) صفة أولىٰ لـ (المصدر) أي : المصدر الفضلة (**أي : المستغنىٰ عنه**) أي : ليس جزءاً من الكلام ؛ بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

وذكر بعضهم هنا قيد : (غير الحال) أي : المصدر الفضلة غير الحال .

فخرج بقيد المصدر : الجملة ، فلا تقع مفعولاً مطلقاً ؛ كما مرت الإشارة إليه آنفاً .

وخرج بقيد الفضلة : نحو قولك : (ضربك ضرب شديد) ، فـ (ضرب) الذي وقع خبراً وإن كان مصدراً مؤكداً لعامله ؛ وهو (ضرب) الواقع مبتدأ . . ليس من المفعول المطلق ؛ لأنه عمدة لا فضلة ، مؤكداً لعامله اسم فاعل ، لا مفعول مطلق ، (**المسلط**

عليهِ عاملٌ) ينصبُهُ (مِنْ) مادةِ (لفظِهِ) وذٰلكَ (ك : ضربتُ ضرباً ، أو) عاملٌ (مِنْ معناهُ) بأن وافقَهُ في المعنىٰ ولَمْ يكنْ مِنْ مادَّتِهِ ، وذٰلكَ (ك : قعدتُ جلوساً) أَلَا ترىٰ أَنَّهما مُتَّحدانِ في المعنىٰ دونَ المادَّةِ ؟! فخرجَ بـ (الفضلة) العمدةُ ؛ نحوُ : (قيامُكَ قيامٌ حسنٌ) ، . . . .

عليه عامل ينصبه) مركب ذٰلك العامل (**من مادة**) أي : من حروف (**لفظه**) **أي** : لفظ المصدر ، (**وذٰلك**) أي : ومثال ذٰلك المصدر الموصوف بالصفات المذكورة : (ك « **ضربت ضرباً** ») ، فـ (ضرباً) من (ضربت ضرباً) مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر ؛ وهو الفعل .

ومعنىٰ كونه مؤكداً له : أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث ، فهو بمنزلة تكرير الفعل ، فرجع لمعنى التوكيد اللفظي .

(**أو**) المسلط عليه (**عامل**) معناه (**من معناه**) أي : من معنى المصدر (**بأن وافقه**) أي : وافق ذٰلك العامل المصدر (**في المعنىٰ ، ولم يكن**) مادة ذٰلك العامل ولفظه (**من مادته**) أي : من مادة المصدر ولفظه (**وذٰلك**) أي : ومثال ذٰلك العامل المعنوي : (ك « **قعدت جلوساً** » ، **ألا ترىٰ أنهما**) أي : أن قعدت وجلوساً (**متحدان في المعنىٰ**) ومتفقان فيه وإن اختلفت مادتهما وحروفهما (**دون المادة**) والحروف ؟! فإنهما فيها مختلفان ، فإن (قعدت) مركب من القاف والعين والدال ، و(الجلوس) مركب من الجيم واللام والسين .

ثم ذكر الشارح محترزات كلام المصنف في حد المفعول المطلق فقال : (**فخرج بالفضلة : العمدة**) أي : المصدر الذي كان عمدة في الكلام ؛ بأن كان واحداً من المسند والمسند إليه .

ومثال كون المصدر عمدة : (**نحو**) قولك : (**قيامك قيام حسن**) أي : نحو قيام هٰذا المثال ، وقس عليه ما بعده ؛ لأنه خبر ، فليس فضلة وإن حصل به بيان النوع ،

و(جَدَّ جَدُّهُ) ، وبما بعدَها ؛ نحوُ : (سمعتُ حديثَكَ) ، و(قمتُ إجلالاً لكَ) ، وانتصابُ المصدرِ المُرادفِ بالفعلِ المذكورِ هوَ مذهبُ المازنيِّ ، والمنقولُ عنِ الجمهورِ : أنَّ ناصبَهُ فعلٌ مِنْ لفظِهِ مُقدَّرٌ .

ومثله : (ضربك ضربتان) وإن حصل به بيان العدد ، (و) نحو قولك : (**جد جده**) فإنه فاعل ، فليس بفضلة ، والأصل : (جد زيد جداً) ، ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد ، فأسند إلى الجد مجازاً ؛ للملابسة بينهما ، وهو صدوره منه .

(و) خرج (**بما بعدها**) أي : بما بعد الفضلة ؛ وهو قوله : (المسلط عليه عامل من لفظه أو معناه) : (**نحو : سمعت حديثك**) فإنه مفعول به ؛ لأن عامله الذي نصبه ؛ وهو (سمعت) غير موافق للمصدر في اللفظ ، ولا في المعنىٰ .

(و) نحو : (**قمت إجلالاً لك**) لأنه مفعول من أجله ، فعامله غير موافق له لفظاً ولا معنىً ، (**وانتصاب المصدر المرادف**) للفعل نحو : قعدت جلوساً ، وقمت وقوفاً (**بالفعل المذكور**) قبله (**هو**) أي : ذٰلك الانتصاب (**مذهب المازني**) .

(و) القول (**المنقول عن الجمهور** : **أن ناصبه**) أي : ناصب ذٰلك المصدر المرادف لعامله (**فعل**) مشتق (**من لفظه**) أي : من لفظ المصدر (**مقدر**) ذٰلك الفعل قبله ؛ أي : قبل المصدر المرادف ، فتقول فيما سبق : (قعدت وجلست جلوساً) ، و(قمت ووقفت وقوفاً) ، وهٰذا الذي قلناه ؛ من أن الجلوس والقعود معناهما واحد ، وكذا القيام والوقوف معناهما واحد ، ومادتهما مختلفة . . إنما يصح بناء على القول المشهور .

وفي « شرح المصابيح » : (أن القعود من الاضطباع ، والجلوس من القيام) .

وقال الإمام الراغب : (القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم : اقعد ، وللنائم : اجلس ، فقد بان تباينهما وافتراقهما ،

ثُمَّ المفعولُ المُطلَقُ ثلاثةُ أقسامٍ :

ـ مُؤَكِّدٌ لعامِلِهِ إن كانَ مَصدَراً ، وإلَّا . . فللمَصدَرِ المفهومِ منهُ ؛ نحوُ : (ضربتُ ضرباً) ، . . . .

ألا ترىٰ أنه يقال للزمن : مقعد ، ولا يقال : إنه مجلس ؟!) انتهىٰ من « التتمة القيمة » .

(ثم) بعد ما فرغنا من تقسيم المفعول المطلق إلىٰ لفظي ومعنوي . . نذكر أقسامه من حيث المفاد منه فنقول : (المفعول المطلق) من حيث المفاد منه (ثلاثة أقسام) :

الأول : (مؤكد لعامله) أي : مقرر لمعنىٰ عامله ، وفائدته : دفع توهم السهو أو المجاز ، وعليه حمل قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[1] ؛ أي : كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسىٰ عليه السلام ، فهو من باب التأكيد اللفظي ؛ كما صرح به ابن جني ، خلافاً للأبدي حيث قال : (إنه ليس من التأكيد اللفظي ، بل مما يعنىٰ به البيان ؛ لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة) انتهىٰ « عليمي » .

(إن كان) عامله (مصدراً) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ﴾[2] ، وذلك إذا لم يزد مدلوله علىٰ مدلول عامله ؛ وهو المعبر عنه بالمبهم ، (وإلا) أي : وإن لم يكن عامله مصدراً ؛ بأن كان عامله فعلاً أو وصفاً . . (ف) هو مؤكد (للمصدر المفهوم منه) أي : من عامله ؛ أي : وإن لم يكن عامله مصدراً ، بل كان فعلاً أو وصفاً ، فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل .

فمثال المؤكد للمصدر المفهوم من عامله الفعلي : (نحو : ضربت ضرباً) فإنه

---

(١) سورة النساء : (١٦٤) .

(٢) سورة الإسراء : (٦٣) .

﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ ، و(أنتَ مطلوبٌ طلباً) ، وهٰذا لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ باتِّفاقٍ ؛ لأنَّهُ بمثابةِ تكريرِ الفعلِ ، ولأنَّهُ اسمُ جنسٍ مُحتمِلٌ للقليلِ والكثيرِ .

مؤكد للمصدر المفهوم من (ضربت) ، فكأنه قال : ضربت ضرباً ضرباً .

ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من الوصف : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾)[1] ، فإنه مؤكد للمصدر المفهوم من اسم الفاعل ، فكأنه قال : والصافات صفاً صفاً .

(و) نحو قولك : (**أنت مطلوب طلباً**) ، فـ (طلباً) : مصدر مؤكد للمصدر المفهوم من (مطلوب) ، فكأنه قال : أنت مطلوب طلباً طلباً ، قاله الرضي .

(**وهٰذا**) النوع المؤكد لعامله (**لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق**) من النحاة (**لأنه بمثابة تكرير الفعل**) أي : بمنزلة تكريره ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، (**ولأنه**) أي : ولأن المصدر (**اسم**) لبعض مضمون الفعل ؛ لأن مضمون الفعل : الحدث والزمان ، والمصدر : اسم لبعض مضمون الفعل ومعناه لا لكله ، وذٰلك البعض هو الحدث ، وذٰلك الحدث اسم (**جنس محتمل للقليل والكثير**) وهو لا يثنىٰ ولا يجمع كالفعل ، فلا يجوز أن يقال : ضربت ضربين وضربات .

وعبارة « المطالب » مع « الفواكه » : (فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله) أي : لمضمون عامله الذي هو الحدث ، (لا لنفسه) أي : لنفس عامله الذي هو الفعل ؛ أي : فالمفعول المطلق فيما إذا كان عامله فعلاً مؤكداً لمضمون عامله ؛ أي : عامله الذي هو الفعل ، فالفعل يدل على الحدث والزمان ، والمصدر يؤكد بعض معنى الفعل الذي هو الحدث ، لا الزمان .

قوله : (لا لنفسه) أي : لا يؤكد لجميع معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان ، بل يؤكد الحدث المفهوم من الفعل ، لا لكل معنى الفعل ، فـ (ضرباً وتكليماً) مؤكدان

---

(١) سورة الصافات : (١) .

ـ ومُبيِّنٌ لنوعِ عاملِهِ ؛ بأن دلَّ علىٰ هيئةِ صدورِ الفعلِ ؛ إمَّا باسمٍ خاصٍّ ؛ نحوُ : (رجعَ القهقرىٰ) ، أو بإضافةٍ ؛ كـ (ضربتُ ضربَ الأميرِ) ، أو بوصفٍ ؛ . . . .

الضرب والتكليم المفهومين من (ضرب ، وكلم) ، لا لجميع معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان . انتهىٰ من « المطالب » .

فإذا قلت : (ضربت) . . **فمعناه** : أحدثت ضرباً ، فإذا ذكرت (ضرباً) . . بعده صار بمنزلة قولك : (أحدثت ضرباً ضرباً) ، فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل ، لا للحدث والزمان جميعاً ، وهـٰذا النوع الذي هو المؤكد لعامله لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق النحاة (لأن مدلوله) أي : مدلول هـٰذا النوع (معنىً واحد) وهو الحدث ، (والتثنية والجمع يقتضيان التعدد) ، فالوحدة والتعدد متنافيان ، **والمراد** : أن معنىٰ هـٰذا النوع الذي هو الحدث يشمل القليل والكثير ، فهو كالجنس ، والجنس لا يتناهىٰ مدلوله ، والتثنية والجمع زيادة ، والزيادة علىٰ ما لا يتناهىٰ محال ، (ولأنه) أي : ولأن هـٰذا النوع الذي هو المؤكد لعامله بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، فكذا ما هو بمثابته . انتهىٰ منه نقلاً عن الفاسي .

(و) **القسم الثاني من الأقسام الثلاثة** : (**مبين لنوع عامله**) أراد به : ما يدل علىٰ نوعه فقط ، أو في ضمن الدلالة علىٰ جميع أنواعه ؛ لئلا يخرج نحو : (ضربته جميع أنواع الضرب) انتهىٰ « عليمي » .

أي : زيادة على التأكيد ، وهو معطوف علىٰ : (مؤكد لعامله) انتهىٰ « كردي » .

(**بأن دل علىٰ هيئة**) أي : صفة (**صدور الفعل**) من عامله (**إما بـ**) ذكر (**اسم خاص**) أي : بذكر نوع خاص من أنواعه (**نحو** : **رجع**) زيد (**القهقرىٰ**) أي : رجوع القهقرىٰ ؛ وهو : الرجوع إلىٰ ورائه بظهره ، (**أو**) دل علىٰ هيئة صدور الفعل من الفاعل (**بإضافته**) ـه إلىٰ شيء آخر (كـ « **ضربت ضرب الأمير** » **أو**) دل علىٰ هيئة صدور الفعل (**بوصف**) ـه ؛ أي : بوصف المصدر بصفة تميزه عن غيره مع ذكر موصوفه

كـ (ضربتُ ضرباً أليماً) ، أو بلامِ العهدِ ؛ كـ (ضربتُ الضَّربَ) ، أيِ : الَّذي تعرفُهُ ، ويُسمَّى : المُختصَّ ، ويجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ إن خُتِمَ بتاءِ الوحدةِ ؛ كـ (ضربةٍ) ، . . . . .

(كـ « **ضربت ضرباً أليماً** ») أي : مؤلماً موجعاً ، أو بوصفه مع حذف الموصوف ؛ نحو : ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَلِحًا ﴾ [١] ؛ أي : أن أعمل عملاً صالحاً ، (أو) بأن دل على بيان نوعه (**بلام العهد**) والتعريف (كـ « **ضربت الضرب** » **أي**) : الضرب (**الذي تعرفه**) أنت أيها المخاطب .

ومثل لامِ العهد لامُ الجنس ؛ كما في « الجامع » نحو : (جلست الجلوس) مريداً به الجنس ، ويعني به : الكثير الذي لا يدل عليه الفعل .

قوله : (**ويسمىٰ**) أي : هـٰذا المصدر الذي يبين نوع عامله : (**المختص** ، **ويجوز تثنيته وجمعه**) أي : هـٰذا المبين لنوع عامله ؛ فقال : (ضربت ضربين عنيفاً ورفيقاً) ، و(ضربت ضروباً مختلفة) ، وهـٰذا هو المشهور ، واحتجوا بنحو : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [٢] . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إن ختم بتاء الوحدة**) هو هـٰكذا بسائر النسخ ، وهو سهو ؛ لأن ما ختم بتاء الوحدة (**كضربة**) ليس من قسم المبين لنوع عامله ، بل هو من المصدر العددي الآتي ، ولا خلاف في تثنيته وجمعه لا من سيبويه ولا من غيره ، **فكان الصواب أن يقول** : (ويجوز تثنيته وجمعه على المشهور ، وظاهر كلام سيبويه) ، ويطرح قوله : (إن ختم بتاء الوحدة ؛ كـ « ضربة ») علىٰ أن الخلاف في ذٰلك ليس مطلقاً ، وإنما هو في جواز القياسي ، فسيبويه لا ينكر سماعه ، لـٰكن يمنع القياس فيه ، ومنهم من جوز القياس ، قال في « التوضيح » : (وهو المشهور) انتهىٰ « كردي » .

ويسمىٰ هـٰذا النوع الذي يبين نوع عامله : (المختص) أيضاً ؛ لتخصصه بإضافة

---

(١) سورة الأحقاف : (١٥) .

(٢) سورة الأحزاب : (١٠) .

وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : المنعُ ، واختارَهُ الشَّلَوْبِينُ .

ـ ومُبيِّنٌ لعددِ عاملِهِ ؛ بأن دلَّ علىٰ مراتِ صدورِ الفعلِ ، كـ (ضربتُ ضربَتينِ وضرباتٍ) ، وهٰذا جائزٌ تثنيتُهُ وجمعُهُ باتِّفاقٍ ، وأدرجَهُ ابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » في المُختصِّ ، ....

أو وصف أو باسم خاص مثلاً ، (و) هٰذا النوع المبين لنوع عامله (يجوز تثنيته وجمعه إن ختم بتاء الوحدة ؛ كـ « ضربة ») على المشهور عند النحاة ، وإنما جاز تثنيته وجمعه ؛ لاختلاف أنواعه .

مثال تثنيته : كقولك : (سرت سيري زيد الحسن والقبيح ، أو السريع والبطيء) ، ومثال جمعه : نحو : (ضربته ضروباً مختلفة) .

وذكر مقابل المشهور بقوله : (**وظاهر كلام سيبويه المنع**) أي : منع تثنيته وجمعه ؛ قياساً على النوع الأول ، وهو المؤكد لعامله ، (**واختاره الشلوبين**) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع ، واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح ؛ كقوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[1] ، والألف فيه زائدة ؛ تشبيهاً للفواصل بالقوافي . انتهىٰ « تصريح » .

(و) **الثالث من الأقسام الثلاثة** : الـ (**مبين لعدد عامله**) أي : وحدته أو كثرته ؛ وهو المختوم بتاء الوحدة ، كـ (ضربة ، وجلسة) ، (**بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل**) من عامله (كـ « **ضربت ضربتين وضربات** ») أو (ضربته ألفاً من الضربات) ، (**وهٰذا**) القسم الثالث المبين لعدد عامله (**جائز تثنيته وجمعه باتفاق**) من النحاة ؛ أي : لا خلاف بينهم في جواز تثنيته وجمعه ، وإنما جاز تثنيته وجمعه ؛ لأنه بدخول التاء عليه صار يدل علىٰ مرة واحدة من ذٰلك المصدر ، فيصح ضمه إلىٰ ما المرة الواحدة منه فيثنىٰ ويجمع . انتهىٰ « ياسين » على التصريح .

(**وأدرجه**) أي : أدرج هٰذا القسم الثالث (**ابن مالك في « التسهيل » في المختص**)

---

(١) سورة الأحزاب : (١٠) .

وجعلَ المفعولَ المُطلَقَ قسمَينِ ؛ مُبهماً ، ومُختصّاً ، فعلىٰ هـٰذا : المُختصُّ قسمانِ ؛ معدودٌ ، وغيرُ معدودٍ .

وناصبُهُ ؛ إمَّا فعلُهُ أو وصفُهُ ؛ كما مرَّ ، أو مصدرٌ مثلُهُ ؛ كـ (عجبتُ مِنْ ضربِكَ ضرباً شديداً) ، . . . .

أي : في القسم المختص بوصف أو بإضافة مثلاً ، وهو القسم الثاني المذكور آنفاً .

(**وجعل المفعول المطلق قسمين**) لا ثلاثة : (**مبهماً**) كـ (ضرب ضرباً) ، (**ومختصاً**) بوصف ملفوظ ؛ كما مثل ، أو مقدر ؛ كما في : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[1] ؛ أي : ظناً ضعيفاً ، (**فعلىٰ هـٰذا**) التقسيم الذي جرىٰ عليه في « التسهيل » : (**المختص قسمان : معدود**) كضربة وضربتين ، (**وغير معدود**) كضرباً ، (**وناصبه**) أي : ناصب المفعول المطلق بأقسامه (**إما فعله**) ولا يمتنع عمل الفعل في مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معناها وفاقاً للسيرافي وابن طاهر وإن منع ذٰلك الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون .

وفي « البديع » : إذا قلت : (ضربت ضرباً شديداً ضربتين) . . كان (ضربتين) بدلاً من الأول ، ولا يكونان مصدرين ؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين . انتهىٰ « عليمي » .

(**أو وصفه**) أي : وصف اشتق من الفعل ؛ كقوله : ﴿ وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ﴾[2] ، (**كما مر**) هـٰذا المثال في كلام الشارح ، (**أو مصدر مثله**) أي : مماثل له في المصدرية (كـ « **عجبت من ضربك ضرباً شديداً** ») ، ولم يمثل الشارح بقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[3] ؛ لأن (جزاء) وإن كان بلفظ المصدر لـٰكن معناه : المجزي به ؛ لحمله علىٰ (جهنم) ، فالمعنىٰ : أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به .

---

(١) سورة الجاثية : (٣٢) .

(٢) سورة الصافات : (١) .

(٣) سورة الإسراء : (٦٣) .

وشرطُ الفعلِ : التَّصرُّفُ والتَّمامُ ، والوصفُ : الدِّلالةُ على الحدثِ ، وقد يُحذَفُ ناصبُ غيرِ المُؤكِّدِ . . . .

(**وشرط الفعل**) أي : العامل في المفعول المطلق : (**التصرف**) فخرج به : (أفعل) التعجب ، و(ليس) ، و(عسىٰ) ، و(تبارك) ، وقد يقال قوله : (وفعله) بالإضافة ؛ أي : فعل ذٰلك المصدر ، يعلم منه : أن المراد : فعل له المصدر ، وذٰلك مفقود في الجامد . انتهىٰ « عليمي » .

(**والتمام**) خرج به : (كان) وأخواتها ؛ فإن الفارسي نص علىٰ أنها لا تنصب المصدر ، وأن الخبر قام لها مقامه . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**التصرف والتمام**) أي : والعمل ، فلا يقال : (ما أحسن زيداً حسناً !!) لجموده ، ولا : (كان زيد قائماً كوناً) لنقصانه ، ولا : (زيد قائم ظننت ظناً) لإلغائه ، وهٰذا خارج بقول المتن أول الباب : (المسلط عليه عامل) ، فلذا تركه الشارح هنا . انتهىٰ منه .

(و) شرط (**الوصف**) العامل في المصدر : (**الدلالة على الحدث**) ، فخرج به : (أفعل) التفضيل ، والصفة المشبهة ، فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر ؛ لقصور عملهما عن عمل الأفعال ، ولأن عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي ، و(أفعل) التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد ؛ وهو : (مسألة الكحل) ، وأما قوله : (من البسيط)

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم   لؤماً . . . .

فـ (لؤماً) : منصوب بمحذوف ، فلا يقال : (زيد أحسن منك حسناً) ، ولا (زيد حسن وجهه حسناً) .

(**وقد يحذف ناصب غير المؤكد**) بكسر الكاف ؛ وهو المبين للنوع أو العدد ، لأنه يدل علىٰ معنىً زائد علىٰ معنىٰ فعله ، فأشبه المفعول به ، أما المؤكد . . فذكر

جوازاً ؛ لقرينةٍ حاليةٍ أو مقاليةٍ ؛ كقولكَ للقادمِ أو لِمَنْ قالَ : (سأقدمُ عليكَ) : (خيرَ مقدمٍ) أي : قدمتَ ، ووجوباً سماعاً ؛ نحوُ : (سقياً ، ورعياً ، وحمداً ، وشكراً) ، . . . .

ابن مالك أنه لا يجوز حذف عامله ، وبحث معه ولده (**جوازاً**) أي : حذفاً جائزاً أو ذا جواز (**لقرينة حالية أو مقالية**) أي : وقت حصول قرينة ، فاللام للتوقيت ، نظير قوله تعالىٰ : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ ﴾[1] ؛ أي : وقت دلوك الشمس وزوالها ، والقرينة : الحالية ، ويقال لها : المعنوية ، وهي : ما مرجعها إلى المعنىٰ من مشاهدة أو غيرها ، واللفظية : ما مرجعها إلى اللفظ .

مثال القرينة الحالية : (**كقولك للقادم**) : (خير مقدم) ، والقرينة المعنوية هي قدومه ، (**أو**) كقولك (**لمن قال**) لك : (« **سأقدم عليك** » : **خير مقدم**) مثال القرينة اللفظية ، والقرينة اللفظية فيه هي قوله : (سأقدم عليك) ، قوله : خير مقدم (**أي : قدمت**) قدوماً خير مقدم ، فـ (خير) : اسم تفضيل ، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه ؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه .

(**ووجوباً سماعاً**) أي : وقد يحذف ناصب غير المؤكد حذفاً واجباً أو ذا وجوب ، سماعياً موقوفاً على السماع ، لا قاعدة له ولا ضابط (**نحو**) قولك : (**سقياً**) أي : سقاك الله سقياً ، (**ورعياً**) أي : رعاك الله رعياً ، (**وحمداً**) أي : أحمد الله حمداً ، (**وشكراً**) أي : أشكر الله شكراً .

قال العليمي : (قوله : « حمداً وشكراً » اعترض بأنهم قالوا : « حمدت الله حمداً ، وشكرته شكراً » ، فليس مما حذف عامله وجوباً ، **وأجيب** : بأن ذٰلك ليس من كلام الفصحاء ، وبأن وجوب الحذف عند البعض ، وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبراً لا إنشاء ، والكلام هنا عند قصد الإنشاء ، وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين ؛ حيث ذكر أحدهما دون الآخر .

---

(١) سورة الإسراء : (٧٨) .

وقياساً في مواضعَ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ ، و(أنتَ سيراً سيراً) ، و(ما أنتَ إلَّا سيراً) ، ....

(و) يحذف أيضاً عامل غير المؤكد حذفاً (قياساً) أو ذا قياس (في مواضع) يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل .

مثال الحذف القياسي : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾)[1] ؛ أي : من كل ما يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله في طلب أو خبر ، والمراد بعاقبة الطلب والخبر : الفوائد التي تترتب عليهما وتأتي علىٰ أثرهما ؛ فمثال الطلب : كالآية المذكورة ، فإن طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر .

ومثال الخبر : كقول الشاعر : (من البسيط)

لأجهدن فإما درء واقعة ... تخشىٰ وإما بلوغ السؤل والأمل

واحتمال كون (مناً) ، (وفداء) مفعولاً له للشد لا يطوي هٰذا القسم ؛ لعدم الاحتمال في : (وهبتك ألفاً فإما إعانة وإما إكراماً) إذ لا يصح تقدير اللام فيه ؛ لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل .

واحترزوا بقيد القبلية عن نحو : (إما يتأدب زيد بالضرب تأدباً ، أو يهلك هلاكاً فاضربه) ، فلا يجب الحذف فيه .

وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة ، فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلاً لعاقبة مفرد ؛ نحو : (لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناماً) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(و) نحو : (« أنت سيراً سيراً » ، و« ما أنت إلا سيراً ») من كل مصدر مستمر للحال ، لا منقطعاً ولا مستقبلاً ؛ كما نص عليه سيبويه ، ولم يشترط المصنف كابن مالك أن يكون مكرراً مرتين فأكثر أو محصوراً بـ (ما) و(إلا) أو بـ (إنما) ، وعامله

---

(١) سورة محمد ﷺ : (٤) .

و(هٰذا ابني حقّاً) ، و(له عليَّ ألفٌ عرفاً) .

خبر عن اسم عين وإن دخلت عليه النواسخ ؛ نحو : (إن زيداً سيراً سيراً) ، ويجوز أن يكون : (ما كان زيداً إلا سيراً من هٰذا) .

ومقتضىٰ كلام ابن مالك في « شرح الكافية » : ألا يقيد باسم العين ، بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه حقيقةً ؛ كما عبر به ابن الحاجب ، وحينئذ ففي مفهوم اسم العين تفصيل ، **فليتأمل** . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : أشار بالمثالين ، إلىٰ أنه إن لم يتكرر ولم يكن حصر ؛ نحو : (أنت سيراً) . . فالحذف ـ أي : حذف عامل المصدر ـ جائز لا واجب ، وهو كذٰلك . انتهىٰ منه .

(و) نحو : (« **هٰذا ابني حقاً** » ، و« **له علي ألف عرفاً** ») أي : من كل مصدر مؤكد لنفسه ؛ أي : لمثله ؛ لأن الشيء لا يؤكد نفسه ، وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه ؛ كالمثال الثاني ، فإن الجملة نص في الاعتراف لا محتمل لها غيره ؛ أي : مما يضاده ويقابله ، أو لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده ؛ كالمثال الأول ، فإن الجملة تحتمل عقلاً الباطل والكذب . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قال الكردي : (قوله : « وهٰذا ابني حقاً » أي : حق ذٰلك حقاً ، وهو من المؤكد لغيره ؛ لأنه لما أزال إضماراً في الجملة . . تأثرت به ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المتأثر .

قوله : « وله علي ألف عرفاً » أي : أعترف عرفاً ؛ أي : اعترافاً ، وهو من المؤكد لنفسه ؛ لأن الجملة قبله لا تحتمل غيره ، واحترز بناصب غير المؤكد ـ فيما مر ـ عن ناصب المؤكد ، فقد ذهب ابن مالك إلىٰ أنه لا يحذف عامله ؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف مناف لها) انتهىٰ منه .

وأكثرُ ما يكونُ المفعولُ المُطلَقُ مَصدَراً ؛ وهوَ : اسمُ الحدثِ الجاري على الفعلِ ، وليسَ علماً ، وقد ينفكُّ عنِ المصدريَّةِ إلىٰ ما هوَ جارٍ مَجراها ؛ . . . .

(**وأكثر ما يكون المفعول المطلق**) إذا كان (**مصدراً ؛ وهو**) أي : المصدر : (**اسم الحدث**) أي : اسم مدلوله الحدث ؛ أي : الاسم الدال على الحدث مطابقة ؛ كـ (الضرب) ، أو تضمناً ؛ كـ (الجلسة) ، و**الجلسة** : بفتح الجيم وكسرها ، **والمراد بالحدث** : معنىً قائم بغيره من حيث إنه قائم بغيره ؛ سواء صدر عنه ؛ كالضرب والمشي ، أو لم يصدر عنه ؛ كالطول والقصر .

(**الجاري**) صفة لـ (اسم) ، والمراد بجريانه (**على الفعل**) : أي علىٰ فعله : اشتماله علىٰ حروف ماضيه الأصول ، وكذا الزوائد إن كان كالغسل ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ من (غسل) ، والاغتسال من (اغتسل) ، بخلاف نحو : (اغتسل غسلاً) بالضم ، و(أعطىٰ عطاء) ، و(توضأ وضوءاً) ، فإن ذٰلك أسماء مصادر ، وأما مصادرها : فـ (الاغتسال ، والإعطاء ، والتوضؤ) .

(**وليس**) ذٰلك الاسم (**علماً**) فخرج به : ما كان علماً ؛ كـ (فجار ، وحماد) علمين للفجرة والحمدة ؛ أي : ولا مزيداً في أوله ميم لغير المفاعلة ؛ كـ (مضرب ، ومقتل) بمعنى : الضرب والقتل ، فإنهما من أسماء المصدر الميمي ، ولهٰذا لم يحترز عنه الشارح . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : وأما المبدوء بميم لغير المفاعلة . . فالحق أنه مصدر ، وتسميته في بعض الأحيان اسم مصدر فعلىٰ طريق المجاز . انتهىٰ .

(**وقد ينفك**) أي : يخرج المفعول المطلق (**عن المصدرية إلىٰ ما هو جار مجراها**) أي : مجرى المصدرية ؛ أي : إلىٰ ما هو نائب منابها .

قال العليمي : (ولو قال : « وقد ينفك المفعول المطلق ؛ أي : يخرج عن المصدر إلىٰ ما هو جار مجراه » . . كان تعبيره أولىٰ وأوضح) انتهىٰ .

كما أنَّ المَصدَرَ يكونُ غيرَ مفعولٍ مُطلَقٍ ، فبينَهُما عمومٌ مِنْ وجهٍ ؛ كما يُفهَمُ مِنَ التَّعريفِ مَعَ قولِهِ : (وقد ينوبُ عنهُ) أي : عنِ المَصدَرِ (غيرُهُ) . . . .

(**كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق ، فبينهما**) أي : فبين المصدر والمفعول المطلق (**عموم**) وخصوص (**من وجه**) وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد كل منهما في مادة أخرىٰ ، فيجتمعان في : (ضربت ضرباً) ، وينفرد المفعول المطلق في : (ضربته سوطاً) ، والمصدر في : (قيامك قيام حسن) انتهىٰ « كردي » .

(**كما يفهم**) كون عموم وخصوص من وجه بينهما (**من التعريف**) والحد السابق لهما في أول الباب حال كون ذٰلك التعريف السابق (**مع قوله**) أي : قول المصنف هنا : (**وقد ينوب عنه ـ أي : عن المصدر ـ غيره**) أي : مصحوباً ذٰلك التعريف السابق بقوله هنا : وقد ينوب عنه ؛ يعني : أن فهم ذٰلك من مجموع الأمرين ، لا مر التعريف فقط .

قوله : (**وقد ينوب عن المصدر**) أي : في الانتصاب على المفعولية المطلقة (**غيره**) أي : غير المصدر .

قال العليمي : (قوله : « وقد ينوب عن المصدر غيره » إجمال ، تفصيله : أن المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه في المادة وأقسامه الثلاثة ، والنائب عن المبين ما بقي) انتهىٰ .

قوله : (**غيره**) أي : ولو كان ذٰلك الغير ضميراً ؛ كـ (عبد الله أظنه جالساً) بنصب (عبد الله) علىٰ أنه مفعول أول لـ (أظن) ، أو (جالساً) مفعوله الثاني ، والهاء في (أظنه) أي : أظن ظناً ، أو أظن ظني ، ومن ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] ؛ أي : لا أعذب التعذيب أحداً .

---

(١) سورة المائدة : (١١٥) .

فيُنصَبُ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الدِّلالةِ على المَصدَرِ ، فممَّا نابَ عنِ المُبيِّنِ للعددِ اسمُ الآلةِ (كـ : ضربتُهُ سوطاً) أي : ضرباً بسوطٍ ، فحُذِفَ الجارُّ والمَصدرُ ، وأُقيمَ ما بعدَهُ مُقامَهُ ، واسمُ العددِ ؛ ....

(فينصب علىٰ أنه مفعول مطلق ؛ لما فيه) أي : لما في ذٰلك الغير (من الدلالة على المصدر ، فمما ناب عن المبين للعدد : اسم الآلة) أي : اللفظ الدال علىٰ آلة ، ويشترط أن يكون للفعل عادة ، فلا يجوز : (ضربته عموداً) لأنه لم يعهد كون العمود آلة للضرب ، وقضية ذٰلك : جواز : (ضربته حجراً) لأن الحجر عهد الرمي به ، ولا يجوز أيضاً : (رميته آجرة) لأن آجرة لم تعهد للرمي . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : قوله : (اسم الآلة) تبع المصنفُ في « التوضيح » في جعله (ضربته سوطاً) من الآلة الرضيَّ ، وهو عنده مما ناب عن النوع والعدد جميعاً ، وعده المصنف في « الجامع » من المبين للعدد .

مثال نيابة الآلة عن المبين للعدد : (كـ) قولك : (« ضربته سوطاً » أي) : ضربته (ضرباً بسوط ، فحذف الجار) وهو : الباء (والمصدر) وهو : ضرباً (وأقيم ما بعده) أي : ما بعد المصدر ؛ وهو : سوطاً (مقامه) أي : مقام المصدر المحذوف ، فصار : (ضربته سوطاً) ، فانتصب السوط انتصابه ؛ أي : انتصاب المصدر .

وفي « العليمي » : قوله : (وأقيم ما بعده مقامه) أي : فأعطي ما للمصدر من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع ، فتقول : (ضربته سوطاً ، أو سوطين ، أو أسواطاً) انتهىٰ .

قوله : (واسم العدد) معطوف علىٰ قوله : (اسم الآلة) ، والتقدير : فمما ناب عن المبين للعدد : اسم الآلة ، واسم العدد ؛ أي : واللفظ الدال علىٰ عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له ، وذٰلك إما عدد صريح مميز بالمصدر ؛ كما مثل ، أو غير مميز ؛ نحو : (ضربته ألفاً) انتهىٰ .

نحوُ : (﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾) أي : جلداً ثمانينَ جلدةً ، فحُذِفَ المَصدَرُ ، وأُقيمَ العددُ مُقامَهُ .

وممَّا نابَ عنِ المُبيّنِ للنَّوعِ ما دلَّ علىٰ كُلِّيَّةٍ أو بعضيَّةٍ مُضافاً للمصدرِ : . . . .

مثال نيابة اسم العدد عن المبين للنوع : (**نحو** : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[1] ؛ **أي : جلداً ثمانين جلدة ، فحذف المصدر**) وهو : جلداً (**وأقيم العدد**) وهو : ثمانين (**مقامه**) أي : مقام المصدر المحذوف ، فانتصب انتصابه ، فصار : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) ، و(جلدة) : مميز (ثمانين) .

(**ومما ناب عن**) المصدر (**المبين للنوع : ما دل علىٰ كلية**) وعموم (**أو**) دل علىٰ (**بعضية**) وخصوص حالة كون كل من الكلية والبعضية (**مضافاً للمصدر**) أو دل علىٰ ما في معناهما ؛ نحو : (ضربته جميع الضرب ، أو يسير الضرب) ، ومنه : ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ﴾[2] ، **فعلم** : أن قوله : (مضافاً للمصدر) إنما هو فيما لا يستغنىٰ عن الإضافة إلىٰ كل أو بعض . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ما دل علىٰ كلية أو بعضية » إشارة إلىٰ أنه لا يختص بكلمتي : « كل ، وبعض » كما يوهمه كلام « الأوضح » ، فدخل : « ضربته جميع الضرب ، وعامة الضرب » ، ونحو : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[3] ، ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ﴾ ، و« ضربته يسير الضرب » ، فلا حاجة إلىٰ زيادة بعضهم : كلمتي « ما » الشرطية والاستفهامية ؛ نحو : « ما شئت فقم » أي : أي قيام شئت . . فقم ، ومثله : ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾[4] ، ونحو : « ما تضرب زيداً ؟ » أي : أي ضرب تضرب ؟ ومثله : ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾)[5] .

---

(١) سورة النور : (٤) .
(٢) سورة هود ﷺ : (٥٧) .
(٣) سورة النساء : (١٢٤) .
(٤) سورة التوبة : (٧) .
(٥) سورة الحاقة : (٢٨) .

نحوُ : (﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾) أي : ميلاً كلَّ الميلِ ، (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾) .

وممَّا نابَ عنِ المُؤكِّدِ ما شاركَهُ في مادَّتِهِ ، وهوَ ثلاثةٌ :

اسمُ مصدرٍ ؛ نحوُ : (اغتسل غسلاً) .

مثال نيابة ما دل على كلية عن المصدر المبين للنوع : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾[1] ؛ **أي**) فلا تميلوا (**ميلاً كل الميل**) .

ومثال نيابة البعضية عن المصدر المبين للنوع : قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾)[2] ؛ أي : قولاً بعض الأقاويل .

وفي « الكردي » : قوله : (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ . . . ﴾) إلىٰ آخره ، جعله المصنف في المبين للنوع ، وخالفه في « الجامع » فقال : (وليس منه ـ أي : من النوع ـ : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[3] ، ولا : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ .

قال شارحه : (لأن شرط إنابة « كل ، وبعض » عن المصدر : أن يضاف إليه ؛ كما في ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ والأقاويل ليس بمصدر) .

(**ومما ناب عن المؤكد : ما شاركه في مادته**) أي : فقط (**وهو ثلاثة**) أنواع :

الأول : (**اسم مصدر ؛ نحو : اغتسل غسلاً**) بضم الغين المعجمة ، قيده في « التسهيل » : بغير العلم ؛ احترازاً من نحو : (حماد) علماً للحمد ، فلا يستعمل مؤكداً ؛ لأن معنى العلم زائد علىٰ معنى العامل ، ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل ، **وأورد علىٰ ذٰلك** : (سبحان) لأنه اسم مصدر علم على التسبيح ، وقد استعمل مؤكداً لعامله المحذوف .

وقد يجاب : بمنع علميته ، وهو رأي ابن مالك . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة النساء : (١٢٩) .

(٢) سورة الحاقة : (٤٤) .

(٣) سورة البقرة : (٣٥) .

واسمُ عينٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾ .

ومَصدَرٌ لفعلٍ آخرَ ؛ نحوُ : ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴾ ، وجعلَ في « الأوضحِ » ممَّا نابَ عنهُ ما رادفَهُ ؛ نحوُ : (أحببتُهُ مِقَةً) ، . . . .

(و) **الثاني منها** : (**اسم عين ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾)[1] ، تبع في جعله مثالاً لما ذكر « الأوضح » ، وجعله النحاة مثالاً لاسم العين ، **وقد يجمع بينهما** : بأن النبات يستعمل تارة بمعنىٰ : (نبت) ، وتارةً اسماً للشيء النابت ، ويجوز أن يكون مثالاً لما ناب فيه مصدر فعل آخر ؛ كالمثال الذي بعده ، خلافاً للناصر اللقاني ، فقد صرح السفاقسي في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجًا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴾[2] : بأن النبات مصدر سمي به النابت ؛ كما سمي بالنبت ، وصرح به ابن القطاع فقال : (نبت البقل نباتاً) .

قال الشاطبي : (وعن سيبويه : أن « نباتاً » في الآية مصدر جار علىٰ غير الفعل ، فكان نائباً عن « إنباتاً ») انتهىٰ منه .

(و) **الثالث** : (**مصدر لفعل آخر ؛ نحو** : ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴾)[3] ؛ وذٰلك لأن (تبتيلاً) مصدر لـ (بتل) الرباعي المضعف العين ، لا لـ (تبتل) الخماسي ، ومصدر (تبتل) : (تبتل) ، فناب (تبتيلاً) عن (تبتل) لأن معنىٰ (تبتل) : بتل نفسه عن الشهوات ، فجيء به علىٰ معناه ؛ مراعاة لحق الفواصل ، وظاهر كلامه : أن النائب في جميع الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور ، وفيه خلاف . انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (**وجعل في « الأوضح » مما ناب عنه**) أي : ناب عن المصدر المؤكد (**ما رادفه**) أي : ما وافق المصدر المؤكد في معناه (**نحو** : **أحببته مقة**) أي : محبة ،

---

(١) سورة نوح ﷺ : (١٧) .

(٢) سورة طه : (٥٣) .

(٣) سورة المزمل : (٨) .

و(فرحتُ جَذْلاً) ، (وليسَ منهُ) أي : مِنَ النَّائبِ عنهُ صفتُهُ ؛ كـ (رغداً) في قولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾) وإنَّما هوَ حالٌ مِنَ المَصدَرِ المَفهومِ مِنَ الفعلِ ، والتَّقديرُ : فكُلا حالةَ كونِ الأكلِ رغداً ، . . . .

(**وفرحت جذلاً**) أي : فرحاً ، وهٰذا الجعل هو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ، واختاره ابن مالك .

قال الرضي : (وهو أولىٰ ؛ لأن الأصل : عدم التقرير ـ أي : التقدير ـ بلا ضرورة ملجئة) .

ومذهب سيبويه : أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، وهو منقول عن الجمهور ، والتقدير : أحببته ومقته مقة ، وفرحت وجذلت جذلاً .

والمقة ـ بكسر الميم مصدر (ومق) ـ : مرادف للمحبة ، **والجذل** ـ بذال معجمة وبفتحتين ـ : مصدر (جذل) بكسر الذال .

(**وليس منه ؛ أي : من النائب عنه**) أي : عن المصدر المؤكد (**صفته**) أي : صفة المصدر المؤكد لعامله .

وفي « الكردي » : قوله : (**صفته**) هي اسم ليس في المتن ؛ أي : ليس صفته مما ناب عنه . انتهىٰ .

وذٰلك (**كـ « رغداً » في قوله تعالىٰ** : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[1] ، **وإنما هو**) أي : رغداً المذكور في الآية (**حال من المصدر المفهوم من الفعل**) وهو : الأكل ، (**والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً**) أي : حالة كون أكلكما رغداً ؛ أي : واسعاً لا حجر فيه .

وعبارة « المغني » : والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل ، والأصل : (فكلاه) أي : فكلا الأكل حالة كون الأكل رغداً .

---

(١) سورة البقرة : (٣٥) .

بدليلِ إقامتِهِمُ الجارَّ والمجرورَ دونَ المَصدَرِ في قولِهِم : (سيرَ عليهِ طويلاً) فدلَّ ذٰلكَ علىٰ أنَّهُ حالٌ لا مَصدَرٌ ، وإلَّا . . جازَ إقامتُهُ مُقامَ الفاعلِ ؛ إذِ المَصدَرُ يقومُ مَقامَهُ باتِّفاقٍ .

والقولُ بمنعِ إقامةِ صفتِهِ مُقامَهُ تبعَ فيهِ سيبويهِ ، لٰكنْ خالفَهُ في « الأوضحِ » تبعاً لابنِ مالكٍ .

قوله : (**وإنما هو حال**) هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور في قوله : (**بدليل إقامتهم**) متعلق بقول المصنف : (وليس منه صفته) ، والتقدير : أي : وليس صفته ؛ أي : صفة المصدر المؤكد من النائب عنه بدليل إقامتهم (**الجار والمجرور**) مقام الفاعل (**دون المصدر في قولهم** : « **سير عليه طويلاً** » ، **فدل ذٰلك**) أي : إنابة الجار والمجرور مناب الفاعل دون المصدر (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن (رغداً) هنا : (**حال لا مصدر**) أكد عامله ؛ أي : لا صفة نابت مناب المصدر في تأكيد العامل ، (**وإلا**) أي : وإن لم يقيموا الجار والمجرور مقام الفاعل في باب نائب الفاعل ؛ بأن أنابوا المصدر مناب الفاعل هناك بأن قالوا : (سير سير طويلاً) . . (**جاز**) هناك ؛ أي : في باب نائب الفاعل (**إقامته**) أي : إقامة المصدر (**مقام الفاعل**) بأن قالوا : (سير سير طويلاً) ، وإنما جاز إقامة المصدر هناك مقام الفاعل (**إذ المصدر يقوم مقامه**) أي : مقام الفاعل (**باتفاق**) من النحاة ، بشرط كونه مختصاً متصرفاً .

(**والقول**) القائل (**بمنع إقامة صفته**) أي : صفة المصدر (**مقامه**) أي : مقام المصدر ؛ وهو القول بمنع إقامة (رغداً) مقام (أكلاً) في النصب على المصدرية (**تبع**) صاحبه ؛ أي : تبع صاحب ذٰلك القول ؛ أي : في منع إقامة صفة المصدر مقامه (**فيه**) أي : في قول منع ذٰلك (**سيبويه ، لٰكن**) المصنف (**خالفه**) أي : خالف سيبويه (**في « الأوضح »**) وأجاز إقامة صفة المصدر مقامه في تأكيد عامله ونصبها على المصدرية (**تبعاً لابن مالك**) في « التسهيل » في إجازته ذٰلك ، **فليتأمل في هٰذا المقام** ؛ لأن فيه غموضاً وركاكة ، فلنجدد البحث فيه والكتابة عليه إن شاء الله تعالىٰ .

❋ ❋ ❋

(و) الثَّالثُ مِنَ المفاعيلِ : (المفعولُ له) أيِ : الَّذي يُفعلُ له فعلٌ ، ويوقعُ لأجلِهِ ، (وهوَ : المَصدَرُ) القلبيُّ ....

٦٢ ـ باب المفعول له

قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**والثالث من المفاعيل** : **المفعول له ؛ أي**) : المفعول (**الذي يفعل له فعل**) الفاعل ، فضمير (له) يعود لـ (أل) ، (**ويوقع**) الفعل (**لأجله**) ، ويسمى : المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، وقدمه على المفعول فيه ؛ لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً ، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه ؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ويوقع لأجله**) أي : بأن يكون هو المقصود من الفعل وثمرته ، سواء تقدم علىٰ وجود مضمون الفعل ؛ كما في : (قعدت عن الحرب جبناً) ، أو تأخر ؛ كما في : (جئتك إصلاحاً لك) .

فإن قلت : من أمثلة المفعول له : (ضربته تأديباً) مع أن الضرب سبب التأديب وعلته ، فكيف يكون التأديب سبباً وعلة للضرب ؟

قلت : الضرب علة في إيجاد التأديب ، وتصور التأديب وتعقله سبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب ، فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه الذي كان به مسبباً ، فالجهتان مختلفتان .

(**وهو**) أي : المفعول له : هو (**المصدر**) أي : من غير لفظ عامله ، فخرج : غير المصدر ، فلا يجوز : (جئتك السمن والعسل) بالنصب ؛ لأنه اسم عين لا مصدر .

(**القلبي**) أي : المتعلق بالقلب ، وخرج به : غير القلبي ، فلا يجوز : (قراءة للعلم) لأن القراءة من أفعال اللسان ، ولا (قتلاً للكافر) لأن القتل من أفعال اليد .

الفضلَةُ (المُعلّلُ) بكسرِ اللَّامِ ؛ أيِ : الواقعُ علَّةً (لحدثٍ) قد (شاركَهُ) المُعلِّلُ (وقتاً وفاعلاً) أي : في الزَّمانِ والفاعلِ ، . . . .

(**الفضلة**) أي : ليس جزءاً من الكلام ؛ بألا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، وخرج به : العمدة ؛ كالمبتدأ والفاعل .

(**المعلل ـ بكسر اللام ـ أي : الواقع علة لحدث**) وخرج به : بقية المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها (**قد شاركه**) أي : شارك ذٰلك الحدث (**المعلل**) بكسر اللام أيضاً (**وقتاً وفاعلاً ؛ أي : في الزمان والفاعل**) .

وجملة (قد شاركه) : حال من (المعلل) ، فمحلها النصب ، والرابط : فاعل (شارك) إذ هو ضمير يعود إلى المعلل ، والضمير البارز في (شاركه) المنصوب يعود إلى الحدث .

وخرج بقوله : (شاركه في الزمان) : ما لا يشاركه فيه ، فلا يجوز : (تأهبت اليوم السفر غداً) لأن التأهب زمنه غير زمن السفر .

وخرج بقوله : (والفاعل) : ما لا يشاركه فيه ، فلا يجوز : (جئتك محبتك إياي) لأن فاعل المجيء : المتكلم ، وفاعل المحبة : المخاطب .

وجملة الشروط التي اشتمل عليها كلامه خمسة ، وإنما تعتبر هٰذه الشروط لجواز نصبه لا لوجوبه ، قال ابن مالك : (من الرجز)

. . . . وليس يمتنع مع الشروط كلزهد . . . .

والمراد : وليس يمتنع جره بحرف العلة مع توفر الشروط ؛ ك (لزهد) .

قال الجامي : (وإنما اشترطت هٰذه الشروط ؛ لأنه بهٰذه الشروط يشبه المصدر ، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به ، بخلاف ما إذا اختل شيء منها) انتهىٰ .

ومعنىٰ كلامه : المفعول له : هو المصدر المعلل ؛ كقوله : (إجلالاً) في قولك : (قمت إجلالاً لعمرو) ، و(**المعلل**) أي : الواقع ذٰلك المصدر علة (**لحدث**) وهو

سواءٌ كانَ باعثاً وغايةً (كـ : قمتُ إجلالاً لكَ) أَمْ باعثاً فقطْ ؛ كـ (قعدتُ عنِ الحربِ جبناً) ، فإجلالاً : مَصدَرٌ قلبيٌّ ، علَّةٌ للقيامِ ، باعثةٌ عليهِ ، وغايةٌ له ، وزمنُهُ وزمنُ القيامِ وفاعلُهُما واحدٌ ؛ وهوَ المُتكلِّمُ ، وجبناً : مَصدَرٌ قلبيٌّ ، علَّةٌ للقعودِ عنِ الحربِ ، باعثةٌ عليهِ ، وليسَتْ غايةً له .

القيام في : قمت (**قد شاركه**) أي : قد شارك ذٰلك المعلل ـ وهو (الإجلال) ـ **ذٰلك الحدث** ؛ وهو (القيام) المفهوم من (قمت) ، (**وقتاً**) بأن يكون زمن العلة وهو (الإجلال) والمعلول وهو (القيام) واحداً ؛ وذٰلك بأن وقع الحدث الذي هو مضمون العامل ـ وهو القيام ـ في بعض زمن العلة ؛ وهو (الإجلال) ، (**وفاعلاً**) أي : وشارك ذٰلك المعلل وهو (الإجلال) ذٰلك الحدث وهو (القيام) في الفاعل ؛ وذٰلك بأن يتحد فاعل المعلل وهو (الإجلال) وفاعل الحدث وهو (القيام) ، وفاعل كل منهما المتكلم في قولك : (قمت) ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد في الوقت والفاعل هو رأي الأعلم والمتأخرين ؛ كالشلوبين ، ولم يشترط ذٰلك الاتحاد **سيبويه** ، ولا أحد من المتقدمين ، **والمعتمد** : ما قاله المصنف تبعاً للمتأخرين . انتهىٰ من « التتمة » .

(**سواء كان**) ذٰلك المعلل ؛ كالإجلال (**باعثاً**) للفاعل على **الحدث** ؛ وهو (القيام) في مثالنا هـٰذا من حيث الوجود الذهني (**وغاية**) أي : نتيجة من حيث الوجود الخارجي (كـ « **قمت إجلالاً لك** » ، **أم**) كان ذٰلك المعلل (**باعثاً**) للفاعل على الحدث (**فقط**) أي : لا غاية (كـ « قعدت عن الحرب جبناً ») أي : خوفاً ، (فـ « **إجلالاً** ») في المثال الأول : (**مصدر قلبي علة للقيام**) الواقع من المتكلم (**باعثة**) له (**عليه**) أي : على القيام (**وغاية**) أي : ثمرة (**له**) أي : للقيام (**وزمنه**) أي : وزمن الإجلال (**وزمن القيام وفاعلهما**) أي : وفاعل الإجلال والقيام (**واحد ؛ وهو المتكلم**) .

(**و« جبناً »**) في المثال الثاني : (**مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه**) أي : القعود ، (**وليست**) أي : الجبن (**غاية له**) أي : ثمرة وغرضاً مقصوداً

وعلامةُ المفعولِ له : وقوعُهُ في جوابِ (لِمَ فعلتَ ؟) وإنَّما اشتُرِطَ فيهِ : أن يكونَ مَصدَراً ؛ لأنَّهُ علَّةٌ للفعلِ ، والعللُ إنَّما تكونُ بالمَصادِرِ لا بالذَّواتِ ، وخرجَ به غيرُهُ ؛ كما سيأتي ، وبـ (القلبيّ) نحوُ : (جئتُكَ قراءةً للعلمِ) كما اعتمدَهُ في « الأوضحِ » تبعاً لابنِ الخبَّازِ وغيرِهِ ، وخالفَ في هٰذا الفارسيُّ فأجازَ : (جئتُكَ ضربَ زيدٍ) أي : لتضربَهُ ، ويُؤخَذُ منهُ : ....

له ؛ أي : للقاعد ، إذ لا يكون الجبن غرضاً مقصوداً لأحد ؛ لكونه رذيلة .

(**وعلامة المفعول له**) أي : علامة كون الاسم مفعولاً له : (**وقوعه في جواب : لم فعلت ؟**) أي : صحة وقوعه في جواب : لم فعلت كذا ؟ أي : علامته المميزة له عن سائر المفاعيل صحة ذٰلك ؛ لأنه علة لعامله .

(**وإنما اشترط فيه**) أي : في المفعول له (**أن يكون مصدراً**) لا غيره (**لأنه علة للفعل**) المذكور قبله ، (**والعلل إنما تكون بالمصادر**) أي : غالباً ، فلا يرد قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾[1] ونحوه ؛ لأنه نادر ، (**لا بالذوات**) فلا يقال : (جئتك السمن والعسل) عند الجمهور .

(**وخرج به**) أي : بالمصدر : (**غيره ؛ كما سيأتي**) أي : كالمثال المذكور فيما قبل .

(**و**) خرج (**بالقلبي : نحو : جئتك قراءة للعلم**) لأن القراءة باللسان ؛ كما مر في أوائل الباب ، ولا يجوز أيضاً : (جئتك قتلاً للكافر) لأن القتل من أفعال اليد ، (**كما اعتمده**) أي : اعتمد خروج هٰذا المثال المصنف (**في « الأوضح » تبعاً لابن الخباز**) وقد تقدمت ترجمته (**وغيره ، وخالف في هٰذا**) الشرط ؛ أي : في اشتراطه ؛ يعني : القلبي (**الفارسي**) الجمهور ؛ أي : أبو علي الفارسي ، (**فأجاز**) الفارسي قولهم : (« **جئتك ضرب زيد** » **أي : لتضربه**) مع أن الضرب من أفعال اليد ، (**ويؤخذ منه**)

---

(١) سورة الرحمٰن : (١٠) .

أنَّهُ لا يُشترَطُ الاتِّحادُ في الفاعلِ أيضاً ، وبـ (الفضلةِ) نحوُ : (حصلَ لي رغبةٌ في الخيرِ) ، وبـ (المُعلِّلِ لحدثٍ) بقيَّةُ المفاعيلِ ؛ إذ لا تعليلَ فيها ، وبما بعدَهُ ما اختلفَ فيهِ زمانُ العلَّةِ والمعلولُ ، . . . .

أي : من إجازة الفارسي هٰذا المثال ، لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبياً ؛ إذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل ، بدليل المثال السابق ، وهو : (جئتك قراءة للعلم) : (**أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل**) لأن فاعل المجيء : المتكلم ، وفاعل الضرب : المخاطب (**أيضاً**) أي : كما لا يشترط اتحاد زمانهما ؛ لأن زمان المجيء حال ، وزمان الضرب مستقبل .

قوله : (**لا يشترط الاتحاد في الفاعل**) وإليه ذهب ابن خروف ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ويشهد له قول امرئ القيس : (من الطويل)

أرىٰ أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء علىٰ عمرو وما كان أصبرا

قاله المصنف في « شرح اللمحة » .

(و) خرج (**بالفضلة : نحو : حصل لي رغبة في الخير**) لأنه فاعل عمدة ، (**وبالمعلل لحدث** : **بقية المفاعيل**) كلها (**إذ لا تعليل فيها**) إلا المفعول له ، (و) خرج (**بما بعده**) أي : بما ذكر بعد المعلل ؛ وهو قوله : (لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً) : (**ما اختلف فيه**) أي : تركيب اختلف فيه (**زمان العلة والمعلول**) .

قال الكردي : (قوله : « وبما بعده . . . » إلىٰ قوله : « كما سيأتي » قد علمت في ذٰلك ما مر عن الفارسي) انتهىٰ .

أي : خرج به : ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول ، فلا يجوز نصبه علىٰ أنه مفعول له ؛ نحو : (تأهبت السفر) لعدم اتحاد الزمان ؛ لأن زمن التأهب متقدم علىٰ زمن السفر وإن كان فاعلهما واحداً ، فيجب جره باللام ، فتقول : (تأهبت للسفر) .

وما اختلفَ فيهِ فاعلُهُما ؛ كما سيأتي .

(و) خرج أيضاً : (**ما اختلف فيه فاعلهما**) نحو : (جئتك محبتك إياي) بنصب (محبتك) على أنه مفعول لأجله ؛ لعدم اتحاد فاعلهما ، فإن فاعل المجيء : المتكلم ، وفاعل المصدر ـ وهو المحبة ـ : المخاطب وإن كان زمنهما واحداً (**كما سيأتي**) ذكر أمثلتهما في المتن .

وكذا لا يجوز نصبه على أنه مفعول لأجله إن كان المصدر مخالفاً لعامله في الزمان والفاعل جميعاً ؛ نحو : (جئتك اليوم إكرامك زيداً أمس) ، فإن فاعل المجيء : المتكلم ، وزمنه : اليوم ، وفاعل الإكرام : المخاطب ، وزمنه : أمس ، فيجب جر المصدر باللام في هـٰذه المثل كلها ؛ لفقد اتحاده مع العامل في الزمان في الأول ، وفقد اتحاده معه في الفاعل في الثاني ، وفقد اتحاده معه فيهما في الثالث ، فتقول في الأول : (تأهبت للسفر) ، وفي الثاني : (جئتك لمحبتك إياي) ، وفي الثالث : (جئتك اليوم لإكرامك زيداً أمس) .

وقد تقدم في أول الباب : أن شروط جواز نصبه خمسة ، ذكر المصنف منها ثلاثة والشارح الباقي ، وبقيت شروط ماهية المفعول لأجله ، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح « اللمع » لابن جني فقال : (وللمفعول له شروط أربعة :

أحدها : أن يصلح في جواب « لم ؟ » .

الثاني : أن يصح جعله خبراً عن الفعل العامل فيه ؛ كقولك : « زرتك طمعاً في برك » أي : الذي حملني على زيارتك الطمع ، أو جعله مبتدأ ؛ كقولك : « الطمع حملني على زيارتي إياك » .

الثالث : أن يصح تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن يجعل « زيارة » في قولك : « زرتك زيارة » مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، والشيء لا

(فإن فَقَدَ المُعلِّلُ) لحدثِ عاملِهِ (شرطاً) ممَّا شملَهُ التَّعريفُ . . (جُرَّ) وجوباً (بحرِف التَّعليلِ) وهوَ اللَّامُ ونحوُها ممَّا يُفهِمُ التَّعليلَ ؛ وهوَ : (مِنْ ، والباءُ ، وفي ، والكافُ) ، والظَّاهرُ أنَّهُم أرادوا بالشَّرطِ : ما لا بُدَّ منهُ ، وإلَّا . . ففيهِ نظرٌ ، . . . .

يكون علة لوجود نفسه) ، فجملة الشروط في المفعول له مع السابقة تسعة شروط ، ذكره في « التصريح » .

وإذا فقد المصدر المعلل شرطاً من شروط جواز نصبه . . وجب جره بواحد من حروف التعليل الأربعة ؛ وهي : اللام ، والباء ، و(في) و(من) ، واقتصر المصنف منها على اللام ؛ لأصالتها في التعليل ، والله أعلم . انتهىٰ من « التتمة القيمة على المتممة » .

قال العليمي : (استثنىٰ أبو حيان ـ تبعاً لابن مالك ـ من المشاركة في الزمان والفاعل « أن ، وأنَّ » إذا نابتا عن المصدر ، تقول : « جئتك أنَّ زيداً يكرمني » ، و« جئتك أن يكرمني زيد » ، و« جئتك الساعة أن وعدتك أمس » ، ويحذف معهما حرف الجر أيضاً .

قال المرادي في « شرح التسهيل » : يجوز في « كي » إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولاً له ؛ لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر ، فتكون مثل « أن ، وأنَّ » ، وهل تجري « ما » المصدرية مجرىٰ « أن وأنَّ » في جواز حذف الحرف ؛ نحو : « أزورك لما تحسن إلي » أي : لإحسانك ؟ قال الشيخ أثير الدين : لا أعرف في ذٰلك نصاً عن أحد) انتهىٰ منه .

(فإن فقد) بالبناء للفاعل (المعلل) بكسر اللام المشددة (**لحدث عامله شرطاً مما شمله التعريف**) السابق في أول الباب للمفعول له . . (**جر**) ذٰلك المعلل (**وجوباً**) عند من اعتبر ذٰلك الشرط المفقود (**بحرف التعليل ؛ وهو**) أي : حرف التعليل (**اللام ونحوها**) أي : نحو اللام حالة كون ذٰلك النحو (**مما يفهم**) ويقيد (**التعليل ؛ وهو « من ، والباء ، وفي ، والكاف » والظاهر : أنهم أرادوا بالشرط : ما لا بد منه ، وإلا . . ففيه نظر**) .

ففاقدُ المَصدريَّةِ (نحوُ : ﴿ خَلَقَ لَكُم ﴾) ، فالمُخاطَبونَ علَّةٌ للخلقِ ، وليسَ ضميرُهم مَصدَراً ، فلذٰلكَ جُرَّ باللّامِ .

قال الكردي : (قوله : « وإلا ففيه نظر » وجهه : أن الشرط خارج عن ماهية المشروط له ؛ كالوضوء مع الصلاة ، وبعض ما ذكر في الحد السابق ـ وهو كونه معللاً ـ عين المفعول له ، لا غيره) انتهىٰ منه .

(**ففاقد المصدرية ؛ نحو** : ﴿ خَلَقَ لَكُم ﴾ ، **فالمخاطبون علة للخلق ، وليس ضميرهم**) أي : ضمير المخاطبين (**مصدراً ؛ فلذٰلك جر باللام**) في قوله : (لكم) .

قوله : (وهو من . . .) الىٰ آخره ، قال المصنف في « شرح اللمحة » : (حروف السبب سبعة :

الأول : اللام ، مثالها : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[1] .

والثاني : الباء ، مثالها : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[2] .

والثالث : « في » ، مثالها : نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[3] ؛ أي : بسببه .

والرابع : « من » ، مثالها : نحو : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[4] ؛ أي : بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهٰذه الأربعة يجوز دخولها عليه ؛ أي : على المفعول لأجله .

والخامس : « حتىٰ » ، مثالها : نحو : « أسلم حتىٰ تدخل الجنة » .

---

(١) سورة البقرة : (٢٩) .

(٢) سورة النساء : (١٦٠) .

(٣) سورة الأنفال : (٦٨) .

(٤) سورة فاطر : (٣٥) .

ومثلُهُ قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « إِنَّ ٱمْرَأَةً دَخَلَتِ ٱلنَّارَ فِي هِرَّةٍ » أي : لأجلِ هرَّةٍ .

وفاقدُ الاتحادِ في الفاعلِ ؛ نحوُ :

والسادس : الكاف ، مثالها : نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[1] ؛ أي : لهدايته إياكم .

والسابع : « كي » ، مثالها : نحو : « جئتك كي تكرمني » أي : لكي تكرمني ، وهٰذه الثلاثة لا تدخل عليه ؛ أي : على المفعول له ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري) . انتهىٰ .

وزاد بعضهم : الثامن ؛ وهو (عن) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾[2] ؛ أي : لأجل قولك ، وهٰذا المذكور هنا قد ينافي ما سبق في (أن ، وأنَّ) وصلتهما و(كي) ، وما سيأتي من التمثيل بـ : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، إلا أن يقال : المراد : أنها لا تدخل علىٰ ما استوفى الشروط ، وما ذكر لم يستوفها ، فلا يكون من المفعول له ، **فليتأمل** . انتهىٰ من « العليمي » .

(ومثله) أي : ومثل (ما) من المثال المذكور في فقدان المصدرية : (**قوله عليه الصلاة والسلام** : « **إن امرأة دخلت النار في هرة** » **أي : لأجل هرة**) ، وهٰذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله تعالىٰ عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن امرأة دخلت النار في هرة ربطتها ، فلم تدعها تصيب من خشاش الأرض ، ولم تطعمها ، ولم تسقها حتىٰ ماتت » .

والشاهد في قوله : (في هرة) لفقدان المصدرية فيه .

(**وفاقد الاتحاد في الفاعل ؛ نحو**) قول أبي صخر الهذلي بيتاً ، ذكر المصنف الصدر والشارح العجز ؛ وهو قوله : (من الطويل)

---

(١) سورة البقرة : (١٩٨) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٥٣) .

(وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ) كَمَا ٱنْتَفَضَ ٱلْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ ٱلْقَطْرُ

فالذِّكرىٰ هيَ علَّةُ عُروِّ الهِزَّةِ وزمنُهُما واحدٌ ، ولـٰكنْ فاعلُهُما مُختلِفٌ ؛ ففاعلُ العروِّ : الهزَّةُ ، وفاعلُ الذِّكرىٰ هوَ المُتكلِّمُ ؛ لأنَّ المعنىٰ : لذكري إيَّاكِ ، فلذا جُرَّ باللَّامِ ، والهِزَّةُ : هيَ النَّشاطُ والارتياحُ ، ومثلُهُ نحوُ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ، ....

(وإنـي لـتـعـروني لـذكـراك هـزة كما انتفض العصفور بلله القطر)

اللغة : (تعروني) : من عراه الأمر يعروه : إذا نزل به وغشيه .

قال الكردي : (« تعروني » : بمهملتين ؛ أي : تغشاني) ، **والهزة** : النشاط والارتياح والحركة ؛ من هزه وهز به : إذا حركه ، **والقطر** : المطر . انظر « القاموس المحيط » في مادة (هز) ، و(عرا) .

(فالذكرىٰ هي علة عرو الهزة ، وزمنهما واحد ، ولـٰكن فاعلهما مختلف ؛ ففاعل العرو : الهزة ، وفاعل الذكرىٰ : هو المتكلم ؛ لأن المعنىٰ : لذكري إياك ، فلذا) أي : فلأجل اختلاف فاعلهما (**جر**) الذكرىٰ (**باللام ، والهزة**) بكسر الهاء وتشديد الزاي المفتوحة : (**هي النشاط والارتياح**) وهو من عطف المرادف .

والشاهد فيه : (لذكراك) حيث جر باللام مع أنه مصدر يعلل الفعل ، لـٰكن اختلاف الفاعلين أدىٰ إلىٰ جر المصدر .

(ومثله) أي : ومثل هـٰذا البيت المذكور في فقدان اتحاد الفاعل (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (النساء) ، وهي بتمامها : (﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾[1] ، والذين هادوا : هم اليهود ، وسموا بذٰلك ؛ لقولهم : ﴿ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ﴾[2] ؛ أي : تبنا ورجعنا .

---

(1) سورة النساء : (١٦٠) .

(2) سورة الأعراف : (١٥٦) .

و﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ .

(و) فاقدُ الاتِّحادِ في الوقتِ ؛ نحوُ :

(فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا) لَدَى ٱلسِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ ٱلْمُتَفَضِّلِ

فالنَّومُ علَّةٌ لخلعِ الثِّيابِ ، ولٰكنْ وقتُهُما مُختلِفٌ ، فوقتُ الخلعِ سابقٌ علىٰ وقتِ النَّومِ ، فلذٰلكَ جُرَّ باللَّامِ ، ونضَتْ ـ بتخفيفِ الضَّادِ المُعجَمةِ ـ مِنَ النَّضْوِ ؛ وهوَ الخلعُ ،

والشاهد فيه : (فبظلم) حيث جر بالباء ؛ لعدم اتحاد الفاعل ، لأن فاعل الظلم : اليهود ، وفاعل التحريم : الله عز وجل .

(و) مثله ـ أي : ومثل البيت المذكور في فقدان اتحاد الفاعل ـ نحو قوله تعالىٰ في سورة (البقرة) وهي بتمامها : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ (وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ) وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1] .

والشاهد فيه : قوله : (كما هداكم) ، حيث جره بالكاف ؛ لفقدان اتحاد الفاعل ، لأن فاعل الذكر : هم المخاطبون ، وفاعل الهداية : هو الله عز وجل .

(**وفاقد الاتحاد في الوقت ؛ نحو**) قول امرئ القيس في « معلقته » بيتاً : (من الطويل)

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل)

(**فالنوم علة لخلع الثياب**) ونزعها (**ولٰكن وقتهما**) أي : وقت الخلع والنوم (**مختلف ؛ فوقت الخلع سابق علىٰ وقت النوم ، فلذٰلك**) أي : فلأجل اختلاف وقتيهما (**جر**) النوم (**باللام** ، و« **نضت** » **بتخفيف الضاد المعجمة** : **من النضو ؛ وهو الخلع**) والنزع للثياب .

---

(١) سورة البقرة : (١٩٨) .

و(لِبسةَ) بكسرِ اللَّامِ : هيئةٌ مِنَ اللُّبسِ ، والـمُتفضِّلُ : هوَ الَّذي يبقىٰ في ثوبٍ واحدٍ .

ومثلُهُ نحوُ : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ أي : لأجل الغمِّ .

واعلمْ : أنَّ هـٰذهِ الشُّروطَ مُعتبرةٌ لجوازِ النَّصبِ لا لوجوبِهِ وتعيينِهِ ؛ . . . .

قال الجوهري : (يقال : نضا ثوبه ؛ أي : خلعه) ، وأنشد البيت ثم قال : (ويجوز عندي تشديده للتكثير) انتهىٰ .

(**لدى الستر**) أي : عند الستارة ، فهو بكسر السين .

(**و« لبسة » بكسر اللام** : هيئة من اللبس) وصفته ، (**و« المتفضل »** : **هو الذي يبقىٰ في ثوب واحد**) .

قال ابن فارس : (**المتفضل** : هو المتوشح في ثوبه) ، **والمعنىٰ** : جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبقَ عليها إلا لبسة المتفضل ؛ وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به ، وقوله : (ثيابها) بالنصب مفعول (نضت) .

والشاهد في قوله : (لنوم) حيث جره باللام ؛ لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها في الزمن ، لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً وإن كان فاعلهما واحداً . انتهىٰ من « السجاعي على القطر » .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا البيت في فقدان اتحاد الوقت (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (الحج) وهي بتمامها : (﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ ؛ **أي : لأجل الغم**) ﴿ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾[1] ؛ لأن وقت الغم سابق علىٰ وقت إرادة الخروج .

(**واعلم : أن هـٰذه الشروط**) الخمسة المذكورة (**معتبرة لجواز النصب**) أي : في جواز نصب المفعول له ، (**لا لوجوبه**) أي : وجوب نصبه ، (**وتعيينه**) ولو

---

(١) سورة الحج : (٢٢) .

حتَّىٰ إنَّ المُستوفي لجميعِها يجوزُ فيهِ أن يُجَرَّ بحرفِ التَّعليلِ ؛ كما قالَ في « الألفيَّةِ » :

. . . . وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ   مَعَ ٱلشُّرُوطِ . . . .

سواءٌ كانَ مُجرَّداً مِنْ (أل) والإضافةِ ، أَمْ مُضافاً ، أَمْ مُحلّىً بـ (أل) ، لٰكنِ الأرجحُ في الأوَّلِ النَّصبُ ، وفي الثَّالثِ الجرُّ ، ويستويانِ في الثَّاني .

اقتصر علىٰ أحدهما . . كفىٰ ذٰلك الواحد عن اعتبار الآخر وأجزأ عنه ، وحيث جمع بينهما . . فاللائق تأخير الوجوب ؛ لأنه أوضح ، فيفسر ما قبله حينئذ (**حتىٰ إن المستوفي**) والمستكمل (**لجميعها**) أي : لجميع الشروط (**يجوز فيه**) أي : في ذٰلك المستكمل (**أن يجر بحرف التعليل**) كاللام ونحوها مما سبق (**كما قال**) ابن مالك (**في « الألفية »**) :   (من الرجز)

فاجرره بالحرف (**وليس يمتنع   مع الشروط**) كلزهد ذا قنع

(**سواء**) في جواز جره (**كان**) المفعول له (**مجرداً من « أل » والإضافة**) نحو : (قمت إجلالاً لعمرو) ، (**أم مضافاً**) كقولك : (زرتك خوف الشر) ، و(غصت في البحر ابتغاء الدر) ، (**أم محلّىً بـ « أل »**) نحو : (ضربت ابني للتأديب) ، فأنت بالخيار بين نصبه وجره ؛ إن شئت . . نصبته علىٰ أنه مفعول له ، وإن شئت . . جررته بحرف التعليل ؛ أي : بواحد من حروفه ، (**لٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (فأنت بالخيار) أي : لٰكن (**الأرجح في الأول**) وهو ما إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة : (**النصب**) علىٰ أنه مفعول له ، وإنما رجح النصب على الجر ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز في التبيين والتنكير ، (و) الأرجح (**في الثالث**) وهو ما إذا كان محلّىً بـ (أل) : (**الجر**) بحرف التعليل ؛ أي : هو أرجح من نصبه علىٰ أنه مفعول له ، وإنما رجح الجر فيه على النصب ؛ لبعده عن التمييز والحال بدخول (أل) عليه ، (**ويستويان**) أي : النصب والجر (**في الثاني**) أي : فيما إذا كان مضافاً ؛ كما مثلناه بقولنا : (زرتك خوف الشر) ، وإنما استوى النصب والجر فيه ؛ لانتفاء

. . . .

علة ترجيح أحدهما على الآخر . انتهىٰ من « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

فائدة

وإنما اشترطت الشروط المذكورة سابقاً في جواز نصبه ؛ لأنه بهٰذه الشروط يشبه المصدر ، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به ، بخلاف ما إذا اختل شرط منها . انتهىٰ من « ملا جامي » .

خاتمة

يجوز تقديم المفعول له علىٰ عامله ؛ كما في قول الشاعر : (من الوافر)

فما جزعاً ورب الناس أبكي ... ولا حرصاً على الدنيا اعتراني

ومنع ثعلب تقديمه مردود بهٰذا البيت ، والله أعلم .

* * *

(و) الرَّابعُ مِنَ المفاعيلِ : (المفعولُ فيهِ) وهوَ المُسمَّىٰ ظرفاً ، (وهوَ : ما سُلِّطَ عليهِ عاملٌ) ينصبهُ ؛ مِنْ فعلٍ ، أو شبهِهِ . . . .

---

٦٣ ـ باب المفعول فيه

المناسبة بين هٰذا الباب وبين ما قبله : أنه لما كان من شرط المفعول له المصدرية ، وكان المصدر هو الحدث ، وقد تقرر عندهم : أنه لا بد للحدث من زمان أو مكان يقع فيهما . . ناسب لما قبله أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه . انتهىٰ « فاسي » .

قال الشارح : (**والرابع من المفاعيل : المفعول فيه ، وهو المسمىٰ ظرفاً**) عند البصريين ؛ لوقوع الفعل فيه .

قال المرادي : (ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً ؛ لأن العرب لم تسمه بذٰلك في موضع من المواضع) ، ولأن الظرف لغة : الوعاء ، وهو متناهي الأقطار ؛ كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذٰلك ، وسماه الفراء : محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف : صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح . انتهىٰ من « التتمة » نقلاً عن العطار .

قوله : (وهو) أي : المفعول فيه (**المسمىٰ ظرفاً**) أي : المسمىٰ عند البصريين ظرف الزمان وظرف المكان ؛ لوقوع الفعل فيه ، لأنه لا بد له من زمان ومكان يقع فيه .

(وهو) أي : **الظرف لغةً** : الوعاء مطلقاً ؛ أي : سواء كان زماناً أو مكاناً ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف بقوله : هو (**ما سلط عليه عامل ينصبه من فعل**) كـ (صمت اليوم) ، و(جلست المكان) ، (**أو**) من (**شبهه**) كاسم الفاعل ؛ نحو : (أنا صائم اليوم) ، و : (أنا جالس قدام الكعبة) أي : سلط عليه عامل باطراد وكثرة ؛ بألا يختص التسلط بعامل دون آخر ، فخرج بذٰلك : نحو : (دخلت الدار) إذ لا يقال : صليت الدار ، ويستثنىٰ من الاطراد : ما صيغ من مصدر عامله ، وينبغي أن يستثنىٰ أيضاً : المقادير ؛ إذ لا يعمل فيها إلا ما دل علىٰ حركة ، ولا يقال : (قعدت

وإن لَمْ يكنْ واقعاً فيهِ (علىٰ معنىٰ « في ») الظَّرفيَّةِ ، وخرجَ بهٰذا القيدِ بقيَّةُ المفاعيلِ ؛ فإنَّ تسلُّطَ العاملِ عليها ليسَ علىٰ معنىٰ (في) لِمَا تقدَّمَ ؛ . . . .

ميلاً) ، ولا (رقدت ميلاً) ، ولذا ذهب السهيلي إلىٰ أن نصبها على المصدرية ، وأسقط بعضهم قيد الاطراد ؛ لأن نحو : (دخلت الدار) منصوب على التوسع ، ولم يتضمن (من) معنىٰ (في) فهو خارج بقوله : (علىٰ معنىٰ « في ») ، فتدبر . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ينصبه**) بين به أن معنىٰ (سلط عليه عامل) : أي : نصبه عامل ، وبذٰلك اندفع ما يقال : لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوباً ، ولا بد منه ، وقد يستفاد ذٰلك من قوله : (علىٰ معنىٰ « في ») لأن غير المنصوب لا يكون علىٰ معنىٰ (في) بالفعل وإن كان قابلاً لذٰلك . انتهىٰ منه .

(**وإن لم يكن**) ذٰلك العامل (**واقعاً فيه**) أي : في الظرف ، قال الكردي : (خلافاً لمفهوم « الجامع » حيث قال : ما ذكر لأجل أمر واقع فيه ؛ وذٰلك في نحو : « ما صمت البارحة » ، و« لا تصم يوم الجمعة ») . انتهىٰ منه .

قوله : (**علىٰ معنىٰ « في » الظرفية**) متعلق بقوله : (ينصبه) أي : نصب ذٰلك العامل الظرف بتضمين وتقدير معنىٰ (في) الظرفية ، **والظرفية** : استقرار الشيء في الشيء حقيقة أو حكماً ؛ كـ (صليت أو صمت يوم الجمعة) .

(**وخرج بهٰذا القيد**) أي : بقيد (علىٰ تقدير معنىٰ « في ») : (**بقية المفاعيل ؛ فإن تسلط العامل عليها**) أي : علىٰ بقية المفاعيل (**ليس علىٰ**) تقدير (**معنىٰ « في » لما تقدم**) فيها من أن تسلطه على المفعول به ؛ لوقوعه عليه ، وعلى المفعول لأجله ؛ لوقوعه لأجله ، وعلى المفعول المطلق ؛ لأنه نفسه ، وعلى المفعول معه ؛ لوقوعه معه . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « كما تقدم » لعل المراد : التقدم الضمني ؛ أي : كما

كما في نحوِ : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ، ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ فليسَ المنصوبُ فيهِما مفعولاً فيهِ ، بل مفعولاً به ؛ لوقوعِ الفعلِ عليهِ ، لا فيهِ ، وناصبُ (حيثُ) : (يعلمُ) محذوفاً ، دلَّ عليهِ (أعلمُ) لا هوَ ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ به إجماعاً .

فهم من حدود المفاعيل المتقدمة ، ويفهم أيضاً من حد المفعول معه فيما يأتي) انتهىٰ منه .

(**كما**) أنه ـ أي : أن المفعول فيه ـ ليس علىٰ تقدير معنىٰ في (**في نحو** : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾)[1] ، وفي نحو : (﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [2] ، **فليس المنصوب فيهما**) أي : في هـٰذين المثالين (مفعولاً فيه) وهو لفظ (يوماً) ، ولفظ (حيث) ، (**بل**) كان المنصوب فيهما (مفعولاً به ؛ **لوقوع الفعل**) وهو الخوف في الأول ، وعلم الله في الثاني (**عليه**) أي : على المنصوب فيهما ؛ وهو : (يوماً) ، و(حيث) ، (**لا فيه**) أي : لا في المنصوب ، (**وناصب « حيث »**) في الثاني (**يعلم**) حالة يعلم (**محذوفاً دل عليه**) أي : علىٰ ذٰلك المحذوف : (**أعلم**) المذكور ، (**لا هو**) أي : ليس ناصبه لفظ أعلم (**لأن**) أعلم (**اسم التفضيل**) ، واسم التفضيل (**لا ينصب المفعول به إجماعاً**) أي : بإجماع النحاة علىٰ عدم نصبه له .

قوله : (كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره تمثيل لغير المفعول فيه مما عسىٰ أن يتوهم أنه منه ؛ الأول للزمان ، والثاني للمكان ، ومن ذٰلك قيل : ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾[3] ، فـ (وراء) : اسم فعل تأكيد لـ (ارجعوا) . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ » من نحوه : ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾ ، فـ « ورائكم » : اسم فعل معناه : ارجعوا ، وإنما جمع بينهما تأكيداً ، وإنما لم يكن ظرفاً ؛ لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد عامله ، وهو منتف هنا ، فإذا

---

(١) سورة النور : (٣٧) .
(٢) سورة الأنعام : (١٢٤) .
(٣) سورة الحديد : (١٣) .

وقولُهُ : (مِنِ اسمِ زمانٍ) بيانٌ لِ (مَا) .

قلت : « ارجع وراءك » وأردت الظرفية . . كان بمعنى : ارجع في الوراء ، والرجوع لا يكون إلا في الوراء ، فهٰذا الظرف مستفاد من الفعل ، والظرف لا يكون كذٰلك ، قاله جماعة ، ورده السمين) انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (**بل مفعولاً به**) كذا في النسخ بنصب (مفعولاً به) ، **والصواب** : (بل مفعول به) برفعه ، إلا أن يتكلف ويقدر : بل يكون (مفعولاً به) انتهىٰ منه .

قوله : (**لوقوع الفعل عليه لا فيه**) لأنه ليس المراد : أن الخوف واقع في ذٰلك اليوم ، والعلم واقع في ذٰلك المكان ، وإنما المراد : أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالىٰ يعلم نفس ذٰلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، ولأنه تعالىٰ لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر ، لٰكن هٰذا مبني علىٰ تصرف (حيث) وهو ـ كما في « التسهيل » ـ نادر . انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (**وناصب « حيث »** . . .) إلىٰ آخره ، **سكت عن ذكر ناصب (يوماً) لظهور** أنه هو (يخافون) .

(وقوله) أي : وقول المصنف : (**« من اسم زمان » بيان لـ « ما »**) الموصولة المذكورة في قوله أول الباب : (وهو ما سلط عليه عامل ينصبه) أي : والمفعول فيه : هو ما سلط عليه عامل ناصب له ، حالة كون ما سلط عليه العامل من اسم زمان أو مكان ؛ أي : من اسم مدلوله ؛ زمان أو مكان ، أي : هٰذا ؛ أي : قوله : (من اسم زمان) وما بعده ؛ وهو قوله الآتي : (من اسم مكان) . . هو بيان لجنس الحد الذي هو (ما) الموصولة السابقة في أول الباب ؛ إذ كان ذٰلك الجنس الذي عبر عنه بـ (ما) مبهماً غير معلوم الحقيقة ، وإنما قلنا : إذ كان مبهماً . . لصلاحيته ، أي : لصلاحية ذٰلك الجنس الذي عبر به عنه بـ (ما) لكل ما لا يعقل ، الذي هو مدلول (ما) الموصولة ، والمراد : أنه أراد باسم الزمان أو المكان : ما دل على الزمان أو المكان بالوضع ؛ أي : بوضع العرب له للزمان أو المكان ، أو بغيره ، أي : أو بغير

ثُمَّ اسمُ الزَّمانِ قسمانِ : مُبهَمٌ ، ومُختصٌّ ، وذٰلكَ مُستفادٌ مِنْ قولِهِ : (ك : صمتُ يومَ الخميسِ ، . . . .

وضع العرب له ؛ بأن كان من أوضاع العجم ولٰكن كان معرباً ، أي : مستعملاً في لغة العرب بعد نقله إلىٰ لغتهم . انتهىٰ « عليمي » بزيادة وتصرف .

قال الكردي : (قوله : « إجماعاً » أي : ولا التفات إلىٰ قول من شذ في ذٰلك وجعل من نصب اسم التفضيل مفعولاً في نحو قوله : ﴿ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾[1] ؛ لأن سبيلاً ليس مفعولاً لـ « أهدىٰ » ، بل هو تمييز له .

قوله : « من اسم زمان . . . » إلىٰ آخره تكملة لحد المفعول فيه ، احترز به عن نحو : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[2] علىٰ تقديره بـ « في » لأن النكاح ليس بزمان ولا مكان) .

(ثم) بعدما فرغنا من حد المفعول فيه . . نذكر أقسام اسم الزمان الذي هو بعض المفعول فيه فنقول : (**اسم الزمان**) أي : اسم مدلوله الزمان (**قسمان**) لا ثالث لهما ، **والزمان** : هو امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لا نهاية له ، وقدم ظرف الزمان علىٰ ظرف المكان ؛ لأنه الأصل ، لشدة احتياج الفعل إليه ؛ لأن كل حدث لا بد له من زمان يقع فيه ، بخلاف المكان ؛ لأن بعض الحدث لا يحتاج إليه ، كالصوم مثلاً :

(**مبهم** ، **ومختص** ، **وذٰلك**) أي : انقسام اسم الزمان إلىٰ قسمين : مبهم ، ومختص (**مستفاد**) أي : معلوم (**من قوله**) أي : من قول المصنف ، **فالقسم الأول منهما** : مختص ؛ وهو : ما دل علىٰ قدر معين من الزمان ؛ معرفاً كان ذٰلك المعين بالإضافة : (كـ « **صمت يوم الخميس** ») أو بـ (أل) : كـ (صمت اليوم) ، أو بالعلمية ؛ كـ (صمت رمضان) .

---

(١) سورة الإسراء : (٨٤) .

(٢) سورة النساء : (١٢٧) .

أو حيناً ، أو أسبوعاً) ، فالمُبهَمُ : ما دلَّ علىٰ قدرٍ مِنَ الزَّمانِ غيرَ مُعيَّنٍ ؛ كـ (وقتٍ ، وحينٍ ، وساعةٍ) ، ويُنصَبُ علىٰ جهةِ التَّأكيدِ المعنويِّ ؛ لأنَّهُ لا يزيدُ علىٰ دلالةِ الفعلِ ، والـمُختصُّ بخلافِهِ ؛ كأسماءِ الأيامِ ، قالَ الـمُراديُّ : وأمَّا المعدودُ . . فهوَ مِنْ قبيلِ المُختصِّ ، خلافاً لمَنْ جعلَهُ قسماً ثالثاً . انتهىٰ ، وعبارةُ المُصنِّفِ في « الجامعِ » : وما صلحَ مِنَ الزَّمانِ جواباً لـ (متىٰ) كـ (شهرِ رمضانَ) فمُختصٌّ ، أو لـ (كَمْ) كـ (يومينِ)

والقسم الثاني : المبهم ؛ وهو : ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ؛ كـ : صمت ساعة أو وقتاً (**أو حيناً ، أو أسبوعاً**) كما فسره الشارح بقوله : (**فالمبهم : ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ؛ كـ « وقت ، وحين ، وساعة » ، وينصب علىٰ جهة التأكيد المعنوي**) أي : تأكيد معنىٰ عامله (**لأنه لا يزيد علىٰ دلالة الفعل**) أي : لا يفيد فائدة زائدة علىٰ ما دل عليه عامله .

(**و**) الظرف (**المختص**) من الزمان ملتبس (**بخلافه**) أي : بخلاف المبهم ؛ أي : متلبس بمخالفته للمبهم السابق في معناه ، ولو أسقط الباء في قوله : (**بخلافه**) . . لكان المعنىٰ أوضح وأخصر .

قال الكردي : (قوله : « والمختص بخلافه » وإن كان نكرة ؛ كـ « سرت يوماً » .

قال الدماميني : فشمل المختص المعدود وغيره ؛ كالمحرم ، وسائر أسماء الشهور في الصيف والشتاء) و(**كأسماء الأيام**) كالسبت والأحد ، وما اختص من الأزمنة بصفة أو إضافة أو دخول (أل) عليه .

وقوله : (**قال المرادي**) تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب : (**وأما المعدود . . فهو من قبيل المختص ، خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً . انتهىٰ**) ساقط من بعض النسخ ، وظاهر إطلاق قوله : (وأما المعدود) : أنه سواء كان صالحاً لجواب (متىٰ) فقط ، أم لجواب (متىٰ ، وكم) ، فهو مخالف لما في « الجامع » كما ذكره ؛ أي : كما ذكر ما في « الجامع » بقوله : (**وعبارة المصنف في « الجامع » : وما صلح من الزمان جواباً لـ « متىٰ » كـ « شهر رمضان » . . فمختص ، أو لـ « كم » كـ « يومين » . .**

فمعدودٌ ، أو لهما فمُختصٌّ معدودٌ ؛ كأسماءِ الشُّهورِ غيرَ ما أُضيفَ إليهِ شهرٌ ؛ وهوَ الرَّبيعانِ ورمضانُ ، وغيرهنَّ مُبهمٌ ؛ كـ (حينٍ) .

فمعدود ، أو) صلح جواباً **(لهما)** أي : لـ (كم ، ومتىٰ) . . **(فمختص معدود ؛ كأسماء الشهور ، غير ما أضيف إليه)** لفظ **(شهر ؛ وهو)** أي : الذي أضيف إليه لفظ : شهر **(الربيعان)** الأول والثاني **(ورمضان ، وغيرهن)** أي : غير ما أضيف إليه (شهر) ، وهو هٰذه الثلاثة ؛ أي : وغيرها كسائر أسماء شهور السنة **(مبهم ؛ كـ « حين »)** أي : كما أن لفظ (حين) مبهم ؛ كما سبق ذكره في قسم المبهم من الزمان .

وعبارة الكردي : قوله : **(وغيرهن مبهم ؛ كـ « حين »)** أي : وغير الأقسام الثلاثة مبهم ، نكرة كان ؛ كما مثل ، أو معرفة ؛ كالحين كما مر ، وصرح به الرضي وشارح « الجامع » انتهىٰ منه .

قوله : **(وهو الربيعان ورمضان)** أي : فلا يضاف إليها لفظ (شهر) ، وفي « المطلب » : أن (رجباً) مثلها ، وليس كذٰلك ، ونظم ذٰلك صاحب « المطلب » فقال : (من الرجز)

ولا تضف شهراً إلى اسم شهر   إلا لما أوله الرا فادر

واستثنِ منها رجباً فيمتنع   لأنهم فيما رووه ما سمع

وكأن وجه ذٰلك المنع ـ مع أن قاعدة العرب تقتضي خلافه ؛ لأنهم يفرون من اجتماع المثلين ، لما يشهد به « الإدغام الكبير » لأبي عمرو ؛ اسم كتاب له ـ : أن لفظ (ربيع) مشترك بين اسم الشهرين ، واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الأربع ، وأنه ورد : أن (رمضان) من أسماء الله تعالىٰ ، فأضيف شهر إليها ؛ للفرق ودفع اللبس ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان » . . فشاذ ، أو اعتمد على القرينة ؛ وهي (صام) كما هو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها النووي في بعض كتبه . انتهىٰ « عليمي » .

(أو اسمِ مكانٍ مُبهمٍ) بالجرِّ ؛ وهوَ : ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينِهِ ، وهٰذا القيدُ يُشعِرُ بأنَّ اسمَ الزَّمانِ ينتصبُ مفعولاً فيهِ مُطلَقاً ، وأنَّ اسمَ المكانِ لا يُنصبُ منهُ إلَّا ما كانَ مُبهماً ،

وما اقتضاه كلامه من اختصاص إضافة لفظ (شهر) بما ذكر دون غيره من أعلام الشهر هو مذهب بعضهم ، والذي عليه الأكثر : جواز إضافته إلىٰ جميع أسماء الشهور ، وقد استعمله سيبويه . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**أو اسم مكان مبهم**) معطوف علىٰ قوله : (من اسم زمان) ، وتقدير الكلام حينئذ : والمفعول فيه : هو ما سلط عليه عامل ينصبه ، حالة كونه ـ أي : حالة كون المفعول فيه ـ من اسم زمان مبهم أو مختص ، أو حالة كونه من اسم مكان مبهم ، حالة كون (اسم مكان) مقروءاً (**بالجر**) لأنه معطوف على اسم زمان ، فهو مجرور بـ (من) البيانية .

(**وهو**) أي : المبهم من أسماء المكان : (**ما لا يختص بمكان بعينه**) .

قوله : (**وهو ما لا يختص بمكان بعينه**) دخل في عمومه : (داخل ، وخارج ، وجوف ، وباطن ، وظاهر) ونحوهن إذا أريد بشيء من ذٰلك الظرفية ، مع أنه لا يجوز انتصابه على الظرفية ، بل يجب التصريح بالحرف ، وقول بعضهم : (سكنت ظاهر باب الفتوح) لحن . انتهىٰ « حمصي » .

(**وهٰذا القيد**) أي : قيد المبهم (**يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولاً فيه مطلقاً**) أي : سواء كان مبهماً أو مختصاً ؛ كما مر بأمثلته ، (**وأن اسم المكان لا ينصب منه إلا ما كان مبهماً**) لأن أصل العوامل : الفعل ، ودلالته على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان تضمناً ، وعلى المكان التزاماً ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية . . تعدىٰ إلى المبهم من أسمائه والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة . . لم يتعدَّ إلىٰ كل أسمائه ، بل إلى المبهم منها فقط ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وعلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق

(وهوَ) ثلاثةُ أقسامٍ :

أحدُها : (الجهاتُ السِّتُّ ؛ كـ : الأمامِ والفوقِ واليمينِ ، وعكسِهِنَّ) أي : وراءٍ وتحتٍ وشمالٍ ، وسُمِّيتِ الجهاتِ السِّتَ باعتبارِ الكائنِ في المكانِ ؛ فإنَّ له ستَّ حالاتٍ ، (ونحوُهُنَّ) في الإبهامِ . . . .

منه العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ ؛ أي : حين اشتق مما اشتق منه العامل ؛ كـ : (مرمىٰ زيد) ، و(مجلس الشيخ) انتهىٰ « عليمي » .

(وهو) أي : المبهم من أسماء المكان (**ثلاثة أقسام** : **أحدها** : **الجهات الست** ؛ كـ « **الأمام** ، **والفوق** ، **واليمين** » **وعكسهن**) أي : عكس هٰذه الثلاثة وضدها ومقابلها (**أي**) وهو ؛ أي : ذٰلك العكس : (**وراء**) وهو عكس (أمام) ، (**وتحت**) وهو عكس (فوق) ، (**وشمال**) وهو عكس (يمين) .

قوله : (**أحدها** : **الجهات الست**) أي : أسماؤها ، ففي الكلام حذف مضاف ، أو المراد بالجهات : أسماؤها ؛ من تسمية الدال باسم المدلول ، **والمتجه** : أن الجهات صارت حقيقة عرفية في أسمائها .

قوله : (**وعكسهن**) بالجر ؛ لأنه معطوف على (الأمام) أي : ومخالف هٰذه المذكورات من الأسماء الثلاثة .

قوله : (**وسميت الجهات الست**) مع أن أسماءها أكثر من ست ؛ إذ منها : (قدام وخلف ، وذات اليمين وذات الشمال) أي : سميت بها (**باعتبار الكائن**) والحاصل (**في المكان** ؛ **فإن له**) أي : للحاصل في المكان (**ست حالات**) مسميات بالأسماء المذكورة .

قوله : (**ونحوهن**) معطوف على (الجهات الست) أي : أحد الأقسام الثلاثة الجهات الست ونحوهن ؛ أي : وأشباههن ؛ أي : وأسماء تشبههن (**في الإبهام**) .

قال العليمي : (قوله : « ونحوهن » بالرفع عطفاً على « الجهات الست » أي : ونحو

(ك : عندَ ولدىٰ) ، وناحيةٍ ومكانٍ .

الجهات الست ، ويجوز جره بالعطف علىٰ « أمام » أي : ونحو : « أمام » وما بعده ، مثال ذٰلك النحو : (ك « عند ») وهو اسم لمكان حاضر أو قريب ، فمثال الأول : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[1] ، ومثال الثاني : ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾[2] .

وقد يكون الحضور والقرب معنويين ؛ نحو : ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[3] ، ونحو : ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾[4] .

وقد تفتح فاؤه وقد تضم ، ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بـ (من) ، وعنها ألغز الحريري في « مقاماته » بقوله : (وما منصوب أبداً على الظرف ، ولا يخفضه سوىٰ حرف ؟)

وقول العامة : (ذهبت إلىٰ عنده) لحن ، وقد ترد للزمان ؛ نحو : (الصبر عند الصدمة الأولى) انتهىٰ « عليمي » .

(و« لدىٰ ») هي لغة في (لدن) ، **والصحيح** : أنها مرادفة لـ (عند) ، فتكون للقرب الحسي ؛ نحو : ﴿ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾[5] ، والمعنوي ؛ نحو قولك : (لديه علم) ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير في لغة الجمهور ، وهي معربة ، والظاهر : أن إعرابها مقدر على الياء نصباً أيضاً ، وتفارق (لدىٰ) (عند) من أوجه ذكرها في « المغني » و« الأوضح » .

(و« ناحية » و« مكان ») و(قريباً) ، و(شرقي الدار ، وقربها ، وحولها ،

---

(١) سورة النمل : (٤٠) .

(٢) سورة النجم : (١٣ ـ ١٥) .

(٣) سورة النمل : (٤٠) .

(٤) سورة التحريم : (١١) .

(٥) سورة غافر : (١٨) .

(و) ثانيها : (المقاديرُ) أيِ : الدَّالَّةُ علىٰ مسافةٍ معلومةٍ (كـ : الفرسخِ) والميلِ والبريدِ .

(و) ثالثها : (ما صيغَ) أي : ما اشتُقَّ (مِنْ مَصدَرِ عاملِهِ) المُسلَّطِ عليهِ (كـ : قعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ) ورميتُ مَرْمىٰ عمرٍو ، وقمتُ مَقَامَ خالدٍ ، وأنا قائمٌ مَقَامَكَ ، وسرَّني جُلوسي مَجْلِسَكَ ؛ . . . .

وشطها) ، و(حذاء ، وإزاء) ، و(أعلىٰ ، وأسفل ، وتجاه) ، وهـٰذه كلها أسماء جهات للكائن في المكان منه إلىٰ ما لا نهاية له ؛ فلذا صارت مبهمة . انتهىٰ « كردي » .

(**وثانيها**) أي : وثاني الأقسام الثلاثة : (**المقادير ؛ أي**) : أسماء المقادير (**الدالة علىٰ** مسافة معلومة ؛ **ك** « **الفرسخ** ، **والميل** ، **والبريد** ») ، ف (**الفرسخ**) : ثلاثة أميال ، و(**الميل**) : منتهىٰ مد البصر ، أو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير و(**البريد**) : أربعة فراسخ .

(**وثالثها**) أي : ثالث الأقسام الثلاثة : (**ما صيغ ؛ أي : ما اشتق من مصدر عامله المسلط عليه**) وزعم السهيلي : أن انتصاب هـٰذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف ؛ لأنه لا يقدر بـ (في) ، ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى الحركة ، فلا يقال : (قعدت ميلاً) ، ولا (رقدت ميلاً) ، والظرف يقع فيه كل ناصب له ، فهو اسم لـ (خطىً) معدودة ، فكما أن (سرت خطوة) مصدر ، فكذٰلك (ميلاً) ونحوه .

قوله : (**من مصدر عامله**) قدر لفظ (مصدر) ليوافق ما هو المختار من أصالة المصدر ، لـٰكنه لا يتناول ما إذا كان العامل مصدراً ، فإدراج الشارح له في الأمثلة محل نظر . انتهىٰ منه .

(**ك** « **قعدت مقعد زيد** » ، و« **رميت مرمىٰ عمرو** » ، و« **قمت مقام خالد** » ، و« **أنا قائم مقامك** » ، و« **سرني جلوسي مجلسك** ») .

فإنْ صِيغَ مِنْ غيرِ مَصدَرِ عامِلِهِ . . تعيَّنَ جرُّهُ بـ (في) كـ (جلستُ في مَرْمىٰ زيدٍ) كما يتعيَّنُ ذٰلكَ مَعَ غيرِ هٰذهِ الأقسامِ الثَّلاثةِ مِنْ أسماءِ المكانِ ؛ كـ (صلَّيتُ في المسجدِ ، وأقمتُ في الدَّارِ) ، وأمَّا نحوُ قولِهِم : (دخلتُ الدَّارَ) . . فمنصوبٌ على المفعولِ به توسُّعاً ، . . . .

(**فإن صيغ**) واشتق المصدر الميمي (**من غير مصدر عامله . . تعين جره**) أي : وجب جر المصدر الميمي (**بـ « في »**) أي : وبالباء الظرفية . انتهىٰ « كردي » .

(**كـ « جلست في مرمىٰ زيد » كما يتعين ذٰلك**) أي : جره بفي (**مع غير هٰذه الأقسام الثلاثة**) المذكورة آنفاً ؛ وهي الجهات الست والمقادير وما صيغ من مصدر عامله ، حالة كون ذٰلك الغير (**من أسماء المكان**) .

مثال جره في ذٰلك الغير : (**كـ**) قولك : (**« صليت في المسجد » ، و« أقمت في الدار »**) ، وأما نحو : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[1] ، و﴿ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[2] . . فمؤول ؛ **بأن معناه** : أرصدوهم كل مرصد ، وأقعدن لهم كل مقعد من الصراط المستقيم .

قوله : (**من أسماء المكان**) بيان لذٰلك الغير ؛ أي : من كل اسم مكان مختص ؛ وهو ما له اسم من جهة نفسه ؛ كـ (الدار ، والحانوت ، والمسجد) ، ويقال : من كل ما له أقطار تحده . انتهىٰ « كردي » .

وقال العليمي : (قوله : « من أسماء المكان » أي : المختصة ؛ وهي : ما له اسم من جهة نفسه ؛ كـ « الدار والمسجد » ، وكذا يتعين الجر بـ « في » مع ضمير الظرف ؛ مكانياً أو زمانياً ، مبهماً أو غير مبهم ، وأما قولهم : « فيوماً شهدناه » . . فشاذ) انتهىٰ منه .

(**وأما نحو قولهم : « دخلت الدار » . . فمنصوب علىٰ**) أنه (**المفعول به توسعاً**)

---

(١) سورة الأعراف : (١٦) .

(٢) سورة التوبة : (٥) .

وشذَّ قولُهُم : (هوَ منِّي مَقْعَدَ القابلةِ) ، و(مَزْجَرَ الكلبِ) إن قُدِّرَ عاملُهُ مُستقِرّاً أو نحوَهُ ، . . . .

أي : بإسقاط الجار ، وإجراء القاصر مجرى المتعدي ، وهٰذا مذهب الفارسي ، واختاره جماعة ؛ منهم : ابن مالك .

وقيل : إن المختص شبه بغيره ، فنصب على الظرفية ، **قيل** : وهو مذهب سيبويه والمحققين ، وصححه ابن الحاجب .

وقيل : إنه مفعول به صريحاً ، لا علىٰ إسقاط الخافض ، و(دخل) يتعدىٰ بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان ، وهو مذهب الأخفش . انتهىٰ منه .

قال الكردي : (قوله : « توسعاً » أي : لتتسع دائرة الكلام ؛ إذ في لزوم طريقة واحدة منه حرج خصوصاً فيما كثر استعماله ، فقالوا : « دخلت الدار » كما قالوا : « دخلت في البئر » ، ولا يعنون بالتوسع في مثل ذٰلك المجاز ؛ لأن ذٰلك من باب اللغة ، لا من باب المجاز) انتهىٰ منه .

(**وشذ**) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم (**قولهم**) أي : قول العرب : (**هو**) أي : فلان (**مني مقعد القابلة**) من ذات الطلق ؛ **يعني** : مقعده مني في القرب إلي ؛ كمقعد القابلة إلىٰ ذات الطلق .

(**و**) قولهم أيضاً : هو ؛ أي : فلان (**مزجر الكلب**) أي : من الناس ؛ أي : في البعد منهم ؛ أي : في محل يطرد فيه الكلب من الناس ؛ أي : يبعد من الناس ؛ أي : فلا يرد نقضاً على اشتراط أن يصاغ من مصدر عامله (**إن قدر عامله**) أي : عامل الظرف الميمي (**مستقراً أو نحوه**) من كل ما كان من المتعلق العام ؛ كـ (كائن ، أو حاصل ، أو ثابت) ، وكذا كل ما يمثل القرب أو البعد ؛ نحو : (هو مني منزلة الشغاف) أي : القلب ، و(من) الأولىٰ متعلقة بالاستقرار ؛ لوقوعها خبراً ، والثانية

فإن قُدِّرَ (قعدَ في المَقْعَدِ ، وزَجَرَ في المَزْجَرِ) . . فلا شذوذَ .

وما أفهمَهُ كلامُهُ مِنْ أنَّ المُفيدَ للمقدارِ قسمٌ مِنَ المُبهمِ هوَ مذهبُ الجمهورِ ؛ نظراً إلىٰ أنَّهُ لا يختصُّ ببقعةٍ مُعيَّنةٍ ، وبعضُهُم : جعلَهُ قسيماً له ؛ نظراً إلىٰ أنَّهُ دالٌّ علىٰ كميَّةٍ مُعيَّنَةٍ ، وهوَ ظاهرُ عبارةِ « الشُّذورِ » ، . . . .

باسم المكان نفسه ؛ لاشتقاقه ، والتقدير : هو مستقر مني مقعد القابلة من ذات الطلق ، صرح به شارح « الجامع » .

(**فإن قدر**) عامله : (« **قعد في المقعد** » ، و« **زجر في المزجر** » . . **فلا شذوذ**) فيه ؛ لاتحاد مادته ومادة عامله .

(**وما أفهمه كلامه**) أي : كلام المصنف ؛ حيث قسم المبهم ثلاثة أقسام (**من أن المفيد**) من (أفاد) الرباعي ؛ بالفاء لا بالقاف ؛ كما في بعض النسخ ، أي : من أن الظرف المفيد (**للمقدار**) أي : لمقدار المسافة (**قسم**) مستقل (**من**) أقسام الظرف المكاني (**المبهم هو مذهب الجمهور**) ، وإنما جعله قسماً مستقلاً (**نظراً إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن القسم المفيد للمقدار (**لا يختص ببقعة معينة**) من الأمكنة ، مثلاً إذا قال : (سرت فرسخاً يوم عرفة ثم ركبت السيارة) . . يحتمل أن يكون ذٰلك الفرسخ من منىً أو من مزدلفة أو من عرنة ، فهو لا يكون من بقعة معينة ، فيكون من الظرف المكاني المبهم بهٰذا النظر .

(**وبعضهم**) أي : وبعض النحاة (**جعله**) أي : جعل القسم المفيد للمقدار ؛ كفرسخ وميل وبريد (**قسيماً له**) أي : مخالفاً للمبهم ، فجعله من الظروف المكانية المختصة (**نظراً إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الظرف المفيد للمقدار (**دال علىٰ كمية معينة**) أي : علىٰ مقدار معلوم من المسافة ؛ لأن الفرسخ مثلاً يدل علىٰ بقعة مسافته ثلاثة أميال وإن لم تعين بقعته في الخارج (**وهو**) أي : جعله ؛ أي : جعل هٰذا القسم المفيد للمقدار قسيماً ؛ أي : مخالفاً للمبهم لا منه (**ظاهر عبارة**) المصنف في متن (« **الشذور** ») أي : « شذور الذهب » .

وما أفهمَهُ أيضاً مِنْ أنَّ ما صِيغَ مِنْ مَصدَرِ عامِلِهِ قسمٌ مِنَ المُبهمِ مُخالِفٌ لِمَا في « الأوضحِ » و« الجامعِ » و« الشُّذورِ » مِنْ أنَّهُ قسيمٌ له ، لا قسمٌ منهُ ، وهوَ ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في « شرحِ الكافيةِ » ، وصحَّحَهُ أبو حيَّانَ ، . . . .

قوله : (وهو ظاهر عبارة « الشذور ») قال في « شرحه » : (وحقيقة القول فيه ـ أي : في القسم المفيد للمقدار ـ : أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وفيه اختصاصاً من جهة دلالته على كمية معينة ، فعلى هذا يصح فيه قولان ؛ أي : قول بأنه مبهم ، وقول بأنه مختص باعتبارين مختلفين) انتهى منه .

(**وما أفهمه**) كلامه (**أيضاً**) أي : كما ذكرنا ما أفهمه كلامه في القسم المفيد للمقدار آنفاً (**من أن ما صيغ**) واشتق (**من مصدر عامله**) من الظروف الميمية (**قسم**) أي : نوع (**من**) الظرف (**المبهم**) لا قسيم له ؛ حيث عده من الأقسام الثلاثة المذكورة في الظرف المبهم (**مخالف لما**) أي : للحكم الذي ذكره (**في « الأوضح »** ، و« **الجامع** » ، و« **الشذور** ») .

وقوله : (**من أنه قسيم له**) بيان لما ذكره في « الأوضح » . . . إلى آخره ؛ أي : مخالف لما ذكره في هذه الكتب من أنه ـ أي : من أن الظرف الميمي المشتق من مصدر عامله ـ قسيم له ؛ أي : مخالف للظرف المبهم ، (**لا قسم**) أي : لا نوع (**منه**) أي : لا نوع من الظرف المبهم .

(**وهو**) أي : جعل ما اشتق من مصدر عامله قسيماً للمبهم لا قسم منه (**ظاهر كلام ابن مالك في « شرح الكافية » ، وصححه**) أي : جعل (**أبو حيان**) ظاهر كلام « شرح الكافية » وهو : (كون ما اشتق من مصدر عامله قسيماً للمبهم ، لا قسماً منه) أي : جعله صحيحاً راجحاً على مقابله ؛ وهو : كونه قسماً من المبهم .

وعبارة ابن مالك في « شرح الكافية » : (وأما ظرف المكان . . فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله . . .) إلى آخره .

ويمكنُ حملُ ما في « الألفيَّةِ » عليهِ .

وقد يُحذفُ ناصبُ المفعولِ فيهِ جوازاً لدليلٍ ؛ كقولِكَ : (يومَ الجمعةِ) لمَنْ قالَ :

ولا يخفىٰ : أن (مجلس زيد) مثلاً وإن تعين بإضافته إليه لـٰكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ، وتفاوته كبراً وصغراً ، وعدم كونه محدوداً في الواقع ، فيصح فيه الاعتباران . انتهىٰ منه ؛ أي : اعتبار كونه مبهماً باعتبار اختلاف قدره كبراً وصغراً ، وباعتبار عدم كونه محدوداً ، واعتبار كونه مختصاً باعتبار تعينه بإضافته إلىٰ (زيد) ، (**ويمكن حمل ما**) أي : كلام ابن مالك (**في « الألفية » عليه**) أي : علىٰ كون ما اشتق من مصدر عامله قسيماً للمبهم ، لا قسماً منه ؛ حيث قال فيها : (من الرجز)

وكـل وقـت قـابـل ذاك ومـا ... يـقـبـلـه الـمـكـان إلا مـبـهـمـا

نـحـو الـجـهـات والـمـقـاديـر ومـا ... صـيـغ مـن الـفـعـل كـمـرمـىٰ مـن رمـىٰ

قال ابن عقيل في تفسيرها : (وأما اسم المكان . . فلا يقبل النصب على الظرفية منه إلا نوعان :

أحدهما : المبهم ؛ كالجهات والمقادير .

والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه ، فجعل ما اشتق من مصدر عامله قسيماً للمبهم ، لا قسماً منه ، **فليتأمل**) .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**وما أفهمه أيضاً . . .**) إلىٰ آخره ، قال ابن عقيل : (يكون اسم المكان مبهماً ؛ كـ « **جلست مجلساً** » ، ومختصاً ؛ كـ « **جلست مجلس زيد** » ، وهو ظاهر كلامه في « الألفية ») انتهىٰ منه .

(**وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازاً**) أي : حذفاً جائزاً ، أو حذفاً ذا جواز ، وقس عليه ما بعده . انتهىٰ « ياسين » .

أي : يحذف جوازاً (**لدليل**) أي : لوجود دليل يدل على المحذوف ، ويسمىٰ : حذف اختصار ، ومثال ذٰلك : (**كقولك : « يوم الجمعة » ، لمن قال**) لك :

(متىٰ صمتَ ؟) ، ووجوباً ؛ كما إذا وقعَ صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً .

(**متىٰ صمت ؟**) أي : صمت يوم الجمعة ، فحذفه جوازاً ؛ لوجود دليل يدل على المحذوف ، وهو السؤال ، (**و**) بحذف عامله أيضاً (**وجوباً**) أي : حذفاً واجباً ، أو حذفاً ذا وجوب ، ويسمىٰ هـٰذا الحذف : حذف اقتصار ؛ وهو : الحذف بلا دليل ، وذٰلك الحذف الواجب (**كما إذا وقع**) المفعول فيه (**صفة**) لموصوف (**أو صلة**) لموصول (**أو خبراً**) لمبتدأ (**أو حالاً**) عن صاحبها .

قوله : (**كما إذا وقع صفة . . .**) إلىٰ آخره مثال الصفة ؛ كـ (مررت بطائر فوق غصن) ، ومثال الصلة : كـ (عرفت بالذي عندك) ، ومثال الخبر ؛ نحو : (زيد عندك) ، ومثال الحال ؛ نحو : (رأيت الهلال بين السحاب) .

ولو قال : (ووجوباً كما إذا وقع . . .) إلىٰ آخره . . لكان لانحصار الحكم فيما ذكره ، وإنما وجب حذف المتعلق في هـٰذه المواضع الأربعة ؛ لأن العامل فيه كون مطلق . انتهىٰ « كردي » بتصرف .

قال العليمي : (وإنما يجب حذف المتعلق في هـٰذه المواضع الأربعة إن قدر العامل المحذوف كوناً عاماً ؛ كما علم من « باب المبتدأ » ، وأمثلتها ظاهرة ؛ كما ذكرناها آنفاً) .

❋ ❋ ❋

٦٤ ـ باب المفعول معه

قال الشارح : (**والخامس من المفاعيل : المفعول معه**) مر ما يتعلق به في المفعول به ، فلا تغفل عنه . انتهىٰ « ياسين » .

جرت عادة النحاة بأن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين :

أحدهما : أنه لا يقال له : مفعول اتفاقاً إلا بواسطة حرف ملفوظ به ؛ وهو الواو ، بخلاف غيره .

الثاني : أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً ، وهـٰذا قيل فيه : إنه سماعي ، وقيل : قياسي ، **وهو الصحيح** ، ذكره حمدون في « حواشي الألفية » .

ومعنىٰ كونه مفعولاً معه : أن صاحب الفاعل عند وقوع الفعل منه شيء أعم من أن يثبت له الفعل أيضاً ، وحينئذ يحسن العطف ؛ كـ (جاء الأمير والجيش) ، أو يثبت الفعل للفاعل فقط ؛ نحو : (استوى الماء والخشبة) ، فإن الاستواء للماء فقط ؛ إذ هو الذي كان منخفضاً ثم ارتفع واستوىٰ ، والخشبة ما زالت بحالها ، **فالمراد بالاستواء هنا** : الارتفاع علىٰ حد ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [١] ، وليس المراد به : التساوي الذي لا يكون إلا بين اثنين ، وإلا تعين رفع الخشبة علىٰ حد (تشارك زيد وعمرو) قاله شيخنا .

ثم إن المفعول معه قياسي ، **وقيل** : سماعي ؛ ولذٰلك أخر عن المفاعيل ، وادعىٰ بعضهم عدم وروده في القرآن يقيناً ، ورده **السيوطي** : بأنه قد وقع في عدة آيات ؛ منها : قوله : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [٢] ، **وأجيب** : بأن مراد هـٰذا البعض باليقين : ما ينتفىٰ معه احتمال غير المفعولية . انتهىٰ من « العطار » .

---

(١) سورة هود ﷺ : (٤٤) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (٧١) .

أيِ : الَّذي يُفعلُ معهُ فعلٌ ، وأخَّرهُ للخلافِ في كونِهِ قياسياً دونَ غيرِهِ ، ولوصولِ العاملِ إليهِ بواسطةِ الواوِ دونَ غيرِهِ ، ولَمْ يقعْ في القرآنِ بيقينٍ .

(وهوَ : اسمٌ فضلةٌ) واقعٌ (بعدَ « واوٍ » أُرِيدَ بها التَّنصيصُ على المعيَّةِ) حالةَ كونِها (مسبوقةً بفعلٍ) . . . .

(أي) : باب المفعول (**الذي يفعل معه فعل**) لآخر ، (**وأخره**) المصنف عن سائر المفاعيل (**للخلاف**) أي : لأجل الخلاف الجاري فيما بينهم (**في كونه قياسياً**) أو سماعياً (**دون غيره**) من سائر المفاعيل ؛ لأنها متفق عليها ، (**ولوصول العامل إليه**) أي : إلى المفعول معه (**بواسطة الواو**) المعية (**دون غيره**) من سائر المفاعيل ، (و) لكونه (**لم يقع في القرآن بيقين**) أي : باتفاق .

فالمفعول لغة : اسم لمن صاحب الفاعل حين وقع منه الفعل ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف بقوله : (وهو) أي : المفعول معه : (**اسم فضلة**) أي : اسم دال علىٰ ما هو فضلة من الكلام ؛ أي : ليس عمدة فيه (**واقع**) ذٰلك الاسم ، وهو بالرفع صفة لـ (اسم) أي : واقع ذٰلك الاسم (**بعد « واو » أريد بها**) أي : بتلك الواو (**التنصيص على المعية**) أي : الدلالة صريحاً علىٰ معنى المصاحبة ؛ أي : علىٰ معنىً هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها في فعل الفاعل ، (**حالة كونها**) أي : كون تلك الواو (**مسبوقة بفعل**) أي : بجملة فعلية ؛ كـ (سرت والنيل) أي : فالمفعول معه هو الاسم الصريح ؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً صريحاً ، والاسم يشمل المفرد والمثنىٰ والجمع المذكر من ذٰلك أو المؤنث ؛ سواء أكان في الجمع صحيحاً أو تكسيراً .

وخرج بالاسم : الفعل ؛ نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، والجمل : نحو : (سرت والشمس طالعة) برفعهما ، فإن الواو وإن كانت بمعنىٰ (مع) فيهما إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على الفعل ، وفي الثاني علىٰ جملة ، والفضلة فخرج به : العمدة ؛ نحو : (اشترك زيد وعمرو) لأن الثاني عمدة ؛ لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر .

ولو تقديراً ، (أو) اسمِ مُشتمِلٍ علىٰ (ما فيهِ حروفُهُ) أيِ : الفعلِ (ومعناهُ) ، فالأوَّلُ (كـ : سرتُ والنِّيلَ ، و) الثَّاني : (أنا سائرٌ والنِّيلَ) ، والنَّاقةُ متروكةٌ وفصيلَها ، فخرجَ بالاسمِ غيرُهُ ؛ ....

(**المنصوب**) بما سبقه من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه **على الصحيح** ، خلافاً للجرجاني في دعواه : أن الناصب له الواو .

(**الواقع بعد واو بمعنىٰ** « **مع** ») أي : المفيدة للمعية ؛ أي : المصاحبة ؛ أي : مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد . انتهىٰ من « التتمة » .

فخرج به : الواقع بعد (مع) نحو : (جئت مع زيد) ، أو الواقع بعد واو تفيد المشاركة ؛ نحو : (اشترك زيد وعمرو) .

قوله : (**حالة كونها مسبوقة بفعل**) ولو ناقصاً أو متعدياً ؛ نحو : (كان زيداً وعمراً قائماً) ، و(ضربت زيداً وخالداً) ، خلافاً لبعضهم فيهما . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ولو تقديراً**) نحو : (ما لك وزيداً ؟!) ، وكذا : (كيف أنت وزيداً ؟) عند من نصب ، والتقدير : كيف تكون ؟ فحذف الفعل ، وبرز الضمير منفصلاً .

(**أو**) حالة كونها مسبوقة بـ (**اسم مشتمل علىٰ ما فيه حروفه ؛ أي**) : علىٰ حروف (**الفعل ومعناه**) أي : معنى الفعل ، وفي أغلب النسخ : (أو اسم مشتمل علىٰ ما فيه حروفه) وهو تصحيف من النساخ لا معنىٰ له ، **والصواب** ما كتبناه .

(**فالأول**) وهو الفعل ، ولو قال : (فالأولىٰ ، والثانية) . . لكان أوضح ؛ أي : فمثال الواو المسبوقة بفعل : (**كـ** « **سرت والنيل** » ، **والثاني**) أي : ومثال الواو المسبوقة باسم فيه حروف الفعل ومعناه : (**أنا سائر والنيل**) ، ومثال اسم الفاعل : (و« **الناقة متروكة وفصيلها** ») ، ومثال اسم المفعول وكذٰلك المصدر : نحو : (**أعجبني أكلك وزيداً**) .

(**فخرج بالاسم**) الصريح : (**غيره**) أي : غير الاسم الصريح ؛ أي : ولو كان جنساً ؛ كما ذكرنا في حد الكلمة أول الكتاب .

نحوُ :

لَا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ ....

بناءً علىٰ أنَّ المؤوَّلَ مِنْ (أن) والفعلِ لا يُسمَّىٰ مفعولاً معهُ .

وبالفضلةِ : العمدةُ ؛ نحوُ : اشتركَ زيدٌ وعمرٌو ، وبالبعديَّةِ بقيَّةُ المفاعيلِ ، ومجرورُ (مَعَ) و(باءِ) المُصاحبةِ ؛ نحوُ : (جئتُ مَعَ زيدٍ) ، و(بعتُكَ العبدَ بثيابِهِ) ....

قوله : (**غيره**) أي : غير الاسم من الفعل والجملة (**نحو**) قول الشاعر ، وهو أبو الأسود الدؤلي واضع النحو : (من الكامل)

(لا تـنـهَ عـن خـلـق وتـأتـي مـثـلـه)   عـار عـلـيـك إذا فـعـلـت عـظـيـم

والشاهد فيه : (وتأتي) حيث جاءت واو المعية في الفعل المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً ، ونحو : (سرت والشمس طالعة) .

(**بناء علىٰ أن المؤول من « أن » والفعل لا يسمىٰ مفعولاً معه**) وهو ما قاله المصنف .

قال حفيده ـ أي : حفيد المصنف ، وهو ولد الولد ـ : (وقوله : « بناء » منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره : أي : بني ذٰلك بناء علىٰ . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**قال حفيده**) أي : قال قريب المصنف : (هو بمنزل الاسم ، فينبغي أن يعطىٰ حكمه ، وقد صرح بعضهم : أنه مفعول معه ، **وهو الحق**) انتهىٰ ، وعليه : فتخرج الواو عن العطف . انتهىٰ « عليمي » .

(و) خرج (**بالفضلة : العمدة ؛ نحو : « اشترك زيد وعمرو »** ، و) خرج (**بالبعدية**) في قوله : (واقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) : (**بقية المفاعيل**) لأنها لا تقع بعد واو المعية ، (و) خرج بما بعدها ؛ وهو قوله : (مسبوقة بفعل . . .) إلىٰ آخره : (**مجرور « مع »**) أي : بإضافة (مع) إليه ، (و) مجرور (**باء المصاحبة ؛ نحو : « جئت مع زيد »** ، و« **بعتك العبد بثيابه** ») أي : مع

وإن أفادَ المعيَّةَ ، ونحوُ : (مزجتُ عسلاً وماءً) إذِ الواوُ فيهِ للعطفِ ، والمعيَّةُ استفيدَتْ مِنَ العاملِ ، ومعناها : مشاركةُ ما بعدَها لِمَا قبلَها في العاملِ في وقتٍ واحدٍ ، وبما بعدها ؛

ثيابه (**وإن أفاد**) كل من (مع) وباء المصاحبة (**المعية**) ولو قال : (وإن أفادا المعية) بألف التثنية . . لكان أوضح .

قال الكردي : (قوله : « وإن أفاد المعية » هٰكذا وقع في جميع النسخ ؛ بإفراد الفعل ، يعني : أفاد عن ألف التثنية ؛ أي : وإن أفاد المذكور من « مع » وباء المصاحبة ، ويحتمل : كون « أفاد » بمعنى : استفاد ؛ أي : وإن استفاد مجرور المذكورين) انتهىٰ منه .

(و) خرج أيضاً بقيد البعدية : (**نحو** : « **مزجت عسلاً وماء** » **إذ الواو فيه**) أي : في قوله : وماء (**للعطف**) أي : لعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها ، لا للمعية ، (**والمعية**) أي : معية الماء والعسل ومصاحبتهما (**استفيدت من العامل**) وهو (مزجت) لأن المزج لا يقع إلا بين اثنين فأكثر .

(**ومعناها**) أي : ومعنىٰ واو المعية : (**مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد**) وهو من تتمة التعليل .

قوله : (**في وقت واحد**) أي : بخلاف واو العطف .

قوله : (**ومعناها : مشاركة ما بعدها . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هٰذا الباب : تلك المشاركة ، ففي قولك : (سرت وزيداً) ، (زيد) مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد ؛ أي : وقع سيرهما جميعاً في وقت واحد ، وفي قولك : (سار زيد وعمرو) ، تشارك زيد وعمرو في السير أيضاً ، لٰكن لا يلزم أن يكون ذٰلك في وقت واحد . انتهىٰ « **عليمي** » .

(و) خرج (**بما بعدها . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : خرج بما بعد البعدية ؛ وهو قوله :

نحوُ : (كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ) لعدمِ سبقِ شيءٍ مِنْ ذٰلكَ ، ونحوُ : (هٰذا لكَ وأباكَ) فلا يُتكلَّمُ به ، خلافاً لأبي عليٍّ ؛ لعدمِ حروفِ الفعلِ وإن كانَ فيهِ معنىٰ : (أُنبِّهُ ، وأشيرُ ، واستقرَّ) .

(مسبوقة بفعل . . .) إلىٰ آخره : (**نحو : كل رجل وضيعته**) أي : فلا يستقيم فيه النصب علىٰ أنه المفعول معه ، بل يجب الرفع عند الجمهور ، وخالف الصيمري فيه ، فأجاز النصب فيه علىٰ أنه المفعول معه عند تمام الاسم ؛ كالتمييز بلا تأويل .

وقال المهدي : (إنما يستقيم هٰذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو : مقرونان أو مقارنان ، أما لو قدر مفرد ، أو يعطف (وضيعته) على الضمير المتصل ؛ أي : كل رجل مقرون هو وضيعته . . فلا ؛ لأنه علىٰ هٰذا يكون من قبيل : جئت أنا زيد) انتهىٰ منه .

قوله : (**لعدم سبق شيء من ذٰلك**) أي : فلا يجوز : (كل رجل وضيعته) بالنصب علىٰ أنه مفعول معه ؛ لعدم سبق شيء من ذٰلك ؛ أي : من فعل واسم مشتمل علىٰ حروفه ومعناه .

قوله : (**ونحو : هٰذا لك وأباك**) بالباء الموحدة ، معطوف علىٰ قوله : (كل رجل وضيعته) أي : وخرج أيضاً بما بعدها ؛ أي : بما بعد البعدية ؛ نحو : (هٰذا لك وأباك) ، (**فلا يتكلم به**) بالبناء للمفعول ؛ أي : لا يتكلم به جوازاً بالنصب علىٰ أنه مفعول معه ؛ لعدم سبق ذٰلك ، بل يقال : (هٰذا لك ولأبيك) بالجر ، (**خلافاً لأبي علي**) الفارسي ، فإنه أجازه مستدلاً بقوله : (هٰذا ردائي مطوياً وسربالاً) ، **وأجيب عنه** : بأن العامل في (سربالاً) : (مطوياً) أي : هٰذا ردائي مطوي مع سربال ، وإنما لا يجوز : هٰذا لك وأباك (**لعدم**) سبق اسم مشتمل علىٰ (**حروف الفعل**) ومعناه (**وإن كان فيه**) أي : في قوله : هٰذا لك وأباك (**معنىٰ : « أنبه ، وأشير ، واستقر »**) أي : وإن كان فيه معنىٰ (أنبه) الذي هو معنىٰ حرف التنبيه ، ومعنىٰ (أشير) الذي هو معنىٰ (ذا) اسم الإشارة ، ومعنى (استقر) الذي هو معنىٰ (لك) انتهىٰ « عليمي » .

قالَ بعضُ العلماءِ : وإنَّما لَمْ يقدِّرُوا الفعلَ فيهِ ؛ كما قدَّروهُ في : (ما لك وزيداً) حيثُ أوجبوا فيهِ النَّصبَ على المفعولِ معهُ ؛ لقوَّةِ الدَّاعي إلىٰ تقديرِ الفعلِ في : (ما لكَ وزيداً ؟) بسببِ تقدُّمِ (ما) الاستفهاميَّةِ الَّتي هيَ بالأفعالِ أَولىٰ ، وتأخُّرِ الجارِّ والمجرورِ ؛ لاقتضائِهِ ما يتعلَّقُ به وجوباً ، . . . .

قال الكردي : (قوله : « خلافاً لأبي علي » أي : في إجازته إعمال اسم الإشارة في المفعول معه ؛ تنزيلاً له منزلة الفعل ، وجعل منه قوله : « هـٰذا ردائي مطوياً وسربالاً » ، وأجاز بعضهم : إعمال الظرف وحرف الجر ، وكان الأولىٰ للشارح أن يقول : « خلافاً لأبي علي وبعض » ، وهو الملائم بقوله : « وإن كان فيه معنىٰ أنبه ، وأشير ، واستقر » أي : في « ها » و« ذا » واللام ، أو لا وجه لذكر « أنبه ، واستقر » بالنظر إلىٰ مذهب أبي علي ، وأما قولهم : « ويل لهم وأباه !! » فـ « أباه » : منصوب على العطف على المفعول معه ؛ **لأن المعنىٰ** : ألزمه الله ويله وأباه ، فهو عطف على المعنىٰ ، نص عليه سيبويه) انتهىٰ منه .

(**قال بعض العلماء**) هو العلامة خالد بن عبد الله الأزهري : (**وإنما لم يقدروا الفعل فيه**) أي : في قولهم : (هـٰذا لك وأباك) بأن قالوا : هـٰذا استقر لك مع أبيك (**كما قدروه**) أي : كما قدروا الفعل (**في : ما لك وزيداً ؟**) بنحو قولهم : (أي شيء استقر لك مع زيد ؟) أي : في : ما لك وزيداً ؛ أي : فيما إذا كان المجرور ضميراً مجروراً بالحرف ، بخلاف : (ما لزيد وعمراً) ، و(ما شأنك وبكراً ؟) ، فالرفع جائز فيهما ؛ كما في « التسهيل » ، (**حيث أوجبوا فيه**) أي : في قولهم : ما لك وزيداً ؟ (**النصب علىٰ**) أنه (**المفعول معه ؛ لقوة الداعي**) والطالب (**إلىٰ تقدير الفعل في**) قولهم : (« **ما لك وزيداً ؟** » **بسبب تقدم** « **ما** » **الاستفهامية**) عليه (**التي هي**) أي : (ما) الاستفهامية (**بالأفعال**) أي : بإيلاء الأفعال بها (**أولىٰ**) من إيلاء الأسماء بها ، (و) بسبب (**تأخر الجار والمجرور**) عنها ؛ أي : عن (ما) الاستفهامية و(**لاقتضائه**) أي : ولاقتضاء الجار والمجرور (**ما يتعلق به وجوباً** ،

بخلافِ : (هـٰذا لكَ وأباكَ) فإنَّهُ ليسَ فيهِ إلَّا داعٍ واحدٍ ، وهوَ تأخُّرُ الجارِّ والمجرورِ ، فافترقا . انتهىٰ .

بخلاف : « **هـٰذا لك وأباك** » **فإنه**) أي : فإن هـٰذا لك وأباك (**ليس فيه**) تقدم (ما) الاستفهامية وتأخر الجار والمجرور عنها ، بل ليس فيه ؛ أي : في : هـٰذا لك وأباك (**إلا داع واحد**) إلىٰ تقدير الفعل ، (**وهو**) أي : ذٰلك الداعي الواحد (**تأخر الجار والمجرور**) عن اسم الإشارة (**فافترقا . انتهىٰ**) أي : فافترق المثالان في أن مقتضىٰ تقدير الفعل فيما هنا ـ يعني قولهم : ما لك وزيداً ؟ ـ ثلاثة ؛ وهي : تقدم (ما) الاستفهامية ، وتأخر الجار والمجرور ، واقتضائه ما يتعلق به وجوباً .

وأن المقتضي لتقدير الفعل فيما هناك ـ وهو المثال الأول ؛ يعني : (هـٰذا لك وأباك) ـ واحد فقط ؛ وهو تأخر الجار والمجرور عن اسم الإشارة ، فحصل الفرق بين المثالين بعدم وجوب تقدير الفعل في الأول ، ووجوبه في الثاني .

قال العليمي : (وفي « حواشي الحفيد » : **فإن قلت** : لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في : « ما لك وزيداً ؟ » ، وهو المثال المذكور هنا ؛ يعني : أخيراً ، ولم يكتفوا به ـ أي : بتقدير الفعل في المثال الأول ؛ يعني : هـٰذا لك وأباك ـ مع أن الفعل فيه مقدر ؛ لأن معنىٰ : « هـٰذا لك وأباك » : « هـٰذا استقر لك مع أبيك » ؟

قلت : قيل : بين التقديرين فرق ؛ فإن تقديره في : « هـٰذا لك وأباك » علىٰ جهة امتناع ذكره ، بخلافه : « ما أنت وزيداً » ، فإنه يجوز ذكره ، فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو ؛ فلذٰلك جاز النصب في هـٰذا الأخير ، وامتنع في : « هـٰذا لك وأباك ») انتهىٰ منه .

قال الكردي : (« حيث أوجبوا النصب على المفعول معه في : ما لك وزيداً » أي : بـ « كان » التامة مقدرة قبل الجار والمجرور ؛ أي : ما كان وحصل لك مع زيد ؟

قوله : « لقوة الداعي . . . إلىٰ قوله : فافترقا » تعليل لقوله : « وإنما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه في : ما لك وزيداً » .

ثُمَّ الاسمُ الصَّالحُ لكونِهِ مفعولاً معهُ له ثلاثُ حالاتٍ ، وإليها أشارَ بقولِهِ : (وقد يجبُ) أيِ : النَّصبُ على المفعولِ معهُ ؛ لمانعٍ يمنعُ مِنَ العطفِ ، معنوياً كانَ (كقولكَ) لِمَنْ ينهىٰ عنِ القبيحِ ويأتيهِ : (لا تنهَ عنِ القبيحِ وإتيانَهُ) فلو عُطِفَ . . لكانَ المعنىٰ : لا تنهَ عنِ القبيحِ وعن . . . .

قوله : « بخلاف : هٰذا لك وأباك » أي : هٰذا لك وأباك ملتبس ، بخلاف : « ما لك وزيداً » .

قوله : « إلا داع واحد » أي : إلىٰ تقدير مطلق العامل من « كان » أو كائن ، لا خصوص تقدير الفعل .

قوله : « وهو تأخر الجار والمجرور » يفهم اختلاف الحكم بالتقدم ؛ نحو : « لك هٰذا وأباك » ، ولم يظهر لي وجهه ، ولو حذف قيد التأخر فيه وفيما قبله . . كان صواباً فيما يظهر) انتهىٰ .

قوله : (**ثم الاسم الصالح**) ، فيه : أنه إن أراد به الاسم المشتمل عليه الحد المذكور . . فليس له إلا حالة واحدة ؛ وهي : وجوب النصب علىٰ أنه مفعول معه ، أو أراد غيره . . فلا يجوز نصبه علىٰ ذٰلك ، فضلاً عن وجوبه ؛ لعدم دخوله في الحد .

اللهم ؛ إلا أن يقال : وجود الحد شرط لجواز كونه مفعولاً معه ، لا لوجوبه ؛ كما في نحو : (كن أنت وزيداً كالأخ) ، ولو قال : (وللاسم بعد الواو ثلاث حالات) كما فعل في « التوضيح » . . كان أوضح .

أي : ثم الاسم الصالح (**لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات ، وإليها**) أي : وإلىٰ تلك الأقوال الثلاثة (**أشار**) المصنف (**بقوله** : « **وقد يجب** » **أي** : **النصب على المفعول معه ؛ لمانع يمنع من العطف ، معنوياً كان**) ذٰلك المانع (**كقولك لمن ينهىٰ عن القبيح ويأتيه**) أي : والحال أنه يفعل ذٰلك القبيح : (**لا تنهَ عن القبيح وإتيانه**) أي : مع إتيانه وفعله بنفسك ، (**فلو عطف . . لكان المعنىٰ** : **لا تنهَ عن القبيح وعن**

إتيانِهِ ، وهوَ خلافُ المعنى المُرادِ ، بل فيهِ الأمرُ بتقريرِ القبيحِ وإتيانِهِ ، ومثلُهُ : (ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشَّمسِ ، واستوى الماءُ والخشبةَ) أو صناعيّاً (ومنه : قمتُ وزيداً ، ومررتُ بكَ وزيداً) فلو **عُطِفَ** ....

إتيانه) أي : ولا تنهَ نفسك عن الإتيان به ، (وهو) أي : ترك نهي غيرك عن القبيح ، وترك نهي نفسك عن الإتيان به ، (**خلاف المعنى المراد**) من هٰذا الكلام ، (**بل فيه**) أي : في هٰذا الكلام حينئذ (**الأمر بتقرير**) غيرك على ارتكاب (**القبيح ، و**) علىٰ تقرير نفسك علىٰ (**إتيانه**) أي : على الإتيان به ، وهو غير مراد من الكلام ؛ وذٰلك لأن النهي عن الشيء أمر بضده ، **لأن المراد** : لا تنهَ غيرك عن فعل القبيح مع إتيانك به ، لا مطلقاً .

(**ومثله**) أي : ومثل هٰذا الكلام في عدم جواز العطف قولك : (**مات زيد وطلوع الشمس**) أي : مع طلوع الشمس ؛ لأن الشمس لا تموت .

(**و**) مثل هٰذا المثال في عدم جواز العطف قولهم : (**استوى الماء والخشبة**) .

والمانع من العطف في هٰذين المثالين : أن طلوع الشمس لا يقوم به الموت ، والمراد باستواء الماء : ارتفاعه إلىٰ أن يتساوىٰ برأس الخشبة التي هي مركوزة في الماء ؛ ليعرف به قدر زيادة الماء ونقصه ، فلا ارتفاع منها ، والعطف يقتضي الاشتراك . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**أو صناعياً**) معطوف علىٰ قوله سابقاً : (معنوياً) أي : سواء كان ذٰلك المانع الذي يمنع من العطف معنوياً أو صناعياً ؛ أي : كان كونه مانعاً بالنظر إلىٰ صناعة النحاة وقواعدهم ، أم كان بالنظر إلىٰ صحة المعنىٰ .

(**ومنه**) أي : ومن المانع الذي يمنع العطف بالنظر إلى اصطلاحاتهم وقواعدهم : قولك : (« **قمت وزيداً** » ، و« **مررت بك وزيداً** ») ، فلا يجوز العطف فيهما على الضمير المرفوع في الأول ، وعلى المخفوض في الثاني ، (**فلو عطف**) الاسم

للزمَ في الأوَّلِ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ مِنْ غيرِ توكيدِهِ بضميرٍ مُنفصِلٍ أو فاصلٍ ما ، وفي الثَّاني العطفُ على الضَّميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الخافضِ ، وذٰلكَ لا يجوزُ (على الأصحّ) مِنَ القولَينِ (فيهما) ، ويترجَّحُ النَّصبُ على القولِ الآخرِ .

المنصوب علىٰ أنه مفعول معه علىٰ ضمير المتكلم في المثال الأول . . (**للزم في الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده**) للضمير الأول (**بضمير منفصل**) مرفوع ، (**أو**) من غير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأي (**فاصل ما**) أي : بأي فاصل كان ؛ ضميراً كان أو اسماً ظاهراً ، و(ما) : نكرة تامة مؤكدة لفاصل .

وفي « الكردي » : و(ما) : صفة لـ (فاصل) نحو : (جاؤوا أجمعون وزيد وعمرو) انتهىٰ .

قوله : (**و**) للزم (**في**) المثال (**الثاني**) معطوف علىٰ قوله في الأول : للزم في الأول (**العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وذٰلك**) العطف في المثالين (**لا يجوز**) في صناعة النحاة وقاعدتهم (**على الأصح**) أي : عند جمهور البصريين ؛ فامتناع العطف في المثالين مبني على الأصح (**من القولين فيهما**) أي : في المثالين ، (**ويترجح النصب**) بالعطف فيهما (**على القول الآخر**) وهو ما اختاره المصنف كابن مالك في (باب العطف) ، وهو خلاف الراجح الذي هو مذهب البصريين ؛ كما قال ابن مالك في (باب العطف) : (من الرجز)

وإن علىٰ ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

وقال أيضاً :

وعود خافض لدىٰ عطف علىٰ ... ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتىٰ ... في النثر والنظم الصحيح مثبتا

(ويترجَّحُ في نحوِ : كنْ أنتَ وزيداً كالأخِ) مِنْ جهةِ المعنىٰ ؛ إذ لو عُطِفَ (زيدٌ) علىٰ ما قبلَهُ . . لكانَ الأمرُ متوجِّهاً إليهِ أيضاً ، وأنتَ لا تريدُ أن تأمرَهُ ، وإنَّما تريدُ أن تأمرَ مُخاطَبَكَ بأن يكونَ معهُ كالأخِ ، كذا في « الشَّرحِ » .

قلتُ : مُقتضىٰ هـٰذا التَّعليلِ : وجوبُ النَّصبِ لا رجحانُهُ ، وبتقديرِ جوازِ الرَّفعِ بالعطفِ . . فظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ مِنْ عَطْفِ المُفردَاتِ ، . . . .

(**ويترجح**) النصب علىٰ أنه مفعول معه على العطف (**في نحو**) قولك : (**كن**) أيها المخاطب (**أنت وزيداً كالأخ ؛ من جهة المعنىٰ**) لا من جهة الصناعة ، وإنما لم يترجح من جهة الصناعة (**إذ لو عطف « زيد » علىٰ ما قبله**) وهو ضمير المخاطب المستتر في (كن) . . (**لكان الأمر**) المفهوم من كن (**متوجهاً إليه**) أي : إلىٰ زيد (**أيضاً**) أي : كما توجه الأمر إلى المخاطب ، (**وأنت**) أي : والحال أنك (**لا تريد أن تأمره**) أي : أن تأمر زيداً ، (**وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون**) مخاطبك (**معه**) أي : مع زيد (**كالأخ**) في النسب من جهة المواصلة ، (**كذا**) أي : مثل ما ذكره هنا من الخلاف والترجيح ذكره المصنف (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » .

قال الشارح : (**قلت : مقتضىٰ هـٰذا التعليل**) يعني قوله : (**إذ لو عطف « زيد »** علىٰ ما قبله . . لكان الأمر متوجهاً إليه . . .) إلىٰ آخره : (**وجوب النصب**) في المعطوف في هـٰذا المثال ؛ يعني قوله : (كن أنت وزيداً كالأخ) ، (**لا رجحانه**) أي : لا رجحان النصب على الرفع مع جوازه ؛ أي : مع جواز الرفع ، فلا يجوز الرفع في المعطوف ؛ وهو (زيد) لأنه لا يجوز إسناد الأمر ؛ وهو (كن) إلى الظاهر ؛ وهو (زيد) ، (**وبتقدير جواز الرفع**) في زيد (**بالعطف**) على اسم (كن) نظراً إلىٰ وجود الفصل بضمير منفصل (**فظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف حيث ذكر هـٰذه المسألة ؛ يعني : مسألة : (كن أنت وزيداً كالأخ) بعد مسألة قوله : (ومنه : « قمت وزيداً » ، و« مررت بك وزيداً ») لأن تلك من عطف المفردات : (**أنه**) أي : أن العطف هنا (**من عطف المفردات**) بعطف (زيد) على اسم (كن) ، **والمعنىٰ** : كن أنت وزيد

وفيهِ نظرٌ ؛ إذ شرطُ عطفِ المُفرَدِ علىٰ مثلِهِ : صلاحيَّةُ المعطوفِ أو ما في معناهُ لمباشرةِ العاملِ ، وهوَ هنا غيرُ صالحٍ لذٰلكَ ؛ إذ لو باشرَهُ . . للزمَ أن يكونَ فعلُ الأمرِ رافعاً للظَّاهرِ ، وهوَ مُمتنِعٌ ، ولهٰذا قدَّرَ ابنُ مالكٍ في نحوِ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ فعلاً محذوفاً ؛ . . . .

كأخوين ، (وفيه) أي : وفي كونه من عطف المفردات (**نظر**) بل هو من قبيل عطف الجمل ، والتقدير : كن أنت كالأخ لزيد ، ويكون زيد كالأخ لك ، وإنما قلنا : فيه نظر (**إذ شرط عطف المفرد علىٰ مثله**) أي : علىٰ مفرد مماثل له : (**صلاحية المعطوف ، أو**) صلاحية (**ما في معناه**) أي : ما في معنى المعطوف أن يلي العامل .

مثال ما في معناه : نحو : (قام زيد وأنا) ، والمعطوف فيه (أنا) ، وهو لا يصح عطفه علىٰ (زيد) لأن الماضي لا يعمل في ضمير المتكلم المنفصل ؛ إذ لا يقال : (قام أنا) ، لٰكن يصح أن يقال : (قمت) لكون الضمير متصلاً ، والتاء فيه ـ أي : في (قمت) ـ بمعنىٰ : (أنا) أي : صلاحية المعطوف أو مرادفه (**لمباشرة العامل**) واتصاله ؛ كما مثلنا ، (**وهو**) أي : المعطوف ؛ وهو زيد (**هنا**) أي : في المثال المذكور ؛ وهو قوله : كن أنت وزيداً كالأخ (**غير صالح لذٰلك**) أي : لاتصاله بالعامل ، فلا يقال : (كن زيد كالأخ) علىٰ أن (زيداً) اسم لـ (كن) ، وإنما قلنا : غير صالح لذٰلك (**إذ لو باشره**) أي : باشر المعطوف للعامل فقلنا : كن زيد . . (**للزم**) وثبت (**أن يكون فعل الأمر**) وهو لفظ : كن (**رافعاً لـ**) الاسم (**الظاهر**) وهو لفظ : (زيد) ، (**وهو**) أي : رفع فعل الأمر للاسم الظاهر (**ممتنع**) في استعمالاتهم ؛ لأن فعل الأمر يقتضي الخطاب ، والاسم الظاهر يقتضي الغيبة ، وهما ضدان لا يجتمعان ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل امتناع إسناد فعل الأمر إلى الظاهر (**قدر ابن مالك في نحو** : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[1] **فعلاً**) غائباً (**محذوفاً**) مناسباً للاسم الظاهر فقال : (« **زوجك** » :

---

(١) سورة البقرة : (٣٥) .

أي : وليسكنْ ، وأقرَّهُ عليهِ في « المُغنِي » ، بل تابعَهُ عليهِ في « الأوضحِ » .

وأفهمَ قولُهُ : (كالأخِ) أنَّ ما بعدَ المفعولِ معهُ بحسبِ ما قبلَهُ فقطْ ، فلا يجوزُ : (كالأخوَينِ) .

مرفوع بفعل أمر الغائب المناسب للمقام) بتقديره : (**أي : وليسكن**) زوجك الجنة ، فيكون من عطف الجملة ، لا للمفرد . انتهىٰ « كردي » .

لأن فعل الأمر لفظاً ومعنىً لا يرفع الاسم الظاهر ، (**وأقره**) أي : أقر المصنف لابن مالك (**عليه**) أي : علىٰ ذٰلك التقدير (**في « المغني »**) ولم ينكره عليه ، (**بل تابعه**) أي : بل تابع المصنفُ ابنَ مالك (**عليه**) أي : علىٰ ذٰلك التقدير (**في « الأوضح »**) أي : في شرحه المسمىٰ بـ : « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » .

(**وأفهم قوله**) أي : قول المصنف في « قطر الندىٰ » : كن أنت وزيداً (« **كالأخ** » : **أن ما بعد المفعول معه**) يكون في الإفراد والتثنية والجمع (**بحسب**) أي : باعتبار (**ما قبله فقط**) أي : ما قبل المفعول معه ، وهو هنا الإفراد ؛ لأنه أمر فيما قبله مفرداً ، لا مثنىً ولا جمعاً ، (**فلا يجوز**) في هٰذا المثال أن يقال : كن أنت وزيداً (**كالأخوين**) ولا (كالإخوان) لأن ما قبله مفرد .

قوله : (**ما بعد واو المفعول معه**) من خبر (كان) كالمثال ، أو حال ؛ نحو : (جاء البرد والطيالسة شديداً) ، ولا يجوز : (شديدين) .

قوله : (**فلا يجوز « كالأخوين »**) هو مذهب ابن كيسان ، واختاره أبو حيان ؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه .

وقال الجمهور : (قد يعطىٰ حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال : كنت وزيداً كالأخوين) .

قال الدماميني : (وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو : كان زيد ومؤدبه كالعبد) انتهىٰ « عليمي » .

(ويضعفُ في نحوِ : قامَ زيدٌ وعمرٌو) لأنَّ العطفَ هوَ الأصلُ ، وقد أمكنَ بلا ضعفٍ ، ومثلُهُ : (ما أنتَ وزيداً ؟) ، و(كيفَ أنتَ وقصعةً مِنْ ثريدٍ ؟) ، والنَّصبُ فيهِما بـ (كانَ) مُضمرةً ، وليسَتْ ناقصةً ، . . . .

قوله : (**بحسب ما قبله فقط**) أي : لا بحسب ما قبله وما بعده .

قوله : (**فلا يجوز « كالأخوين »**) خلافاً للأخفش ، وقد استدل يونس له بقول الشاعر : (من السريع)

كـنـت ويـحـيـىٰ كـيـدي واحـد نـرمـي جـمـيـعـاً ونـرامـىٰ مـعـا

قوله : (**ويضعف**) معطوف علىٰ قوله : (ويترجح في نحو : كن أنت وزيداً كالأخ) أي : ويضعف النصب علىٰ أنه مفعول معه (**في نحو : « قام زيد وعمرو » لأن العطف هو الأصل**) والغالب في كلامهم ، (**وقد أمكن**) العطف هنا (**بلا ضعف**) فيقدم على النصب علىٰ أنه مفعول معه .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في ترجح العطف فيه على النصب قوله : (« **ما أنت وزيداً ؟** » ، و« **كيف أنت وقصعة من ثريد ؟** ») أي : ويترجح العطف في المثالين ؛ أي : عطف (زيد) علىٰ (أنت) علىٰ كونه مبتدأ ، و(ما) الاستفهامية : خبر مقدم ، وعطف (قصعة) علىٰ (أنت) علىٰ كونه مبتدأ ، و(كيف) : خبر مقدم .

(**والنصب فيهما**) أي : في هـٰذين المثالين ؛ يعني : نصب (زيداً) في الأول ، ونصب (قصعة من ثريد) ، (**بـ « كان » مضمرة**) فلما حذف الفعل وحده . . برز ضميره وانفصل ، وقدر سيبويه (تكون) مع (كيف) ، و(كنت) مع (ما) ، والمصنف في « التوضيح » : (تصنع) مع (كيف) .

قوله : (**وليست**) تكون (**ناقصة**) أي : تامة ، وهو الذي نص عليه الفارسي ، وتبعه المصنف في « الجامع » ، وذهب ابن خروف إلىٰ أنها ناقصة ، وصححه أبو حيان

والأصحُّ : أنَّ عاملَهُ ما سبقَهُ ؛ مِنْ فعلٍ أو ما في معناهُ ، وأنَّهُ مقيسٌ ، . . . .

وخالد في « التصريح » ، وعلى الثاني ـ أي : علىٰ كونها ناقصة ـ فـ (ما) ، و(كيف) خبران لـ (كان) ، وعلى الأول ـ أي : علىٰ كونها تامة ـ فـ (كيف) حال .

قال خالد في « التصريح » : (وأما « ما » . . فلا تكون حالاً) ، ولم يردَّ علىٰ ذٰلك .

وذكر الدماميني في « شرح التسهيل » : أن (كان) المقدرة مع (ما) يتعين أن تكون ناقصة ؛ لأن (ما) لا تكون حالاً ، فتجعل خبراً لـ (كان) مقدماً ، وأن المقدرة مع (كيف) تحتمل التمامَ ؛ فـ (كيف) حال ، والنَّقصَ ؛ فـ (كيف) خبر لها ، فعلمت أن الخلاف إنما هو في (كان) مع (كيف) ، ففي إطلاق الشارح ـ كما في « الجامع » وغيره ـ إشكال . انتهىٰ « كردي » .

(**والأصح : أن عامله**) أي : عامل المفعول معه (**ما سبقه من فعل أو ما في معناه**) لٰكن بواسطة الواو ؛ كما يدل عليه كلام سيبويه حيث قال ـ ومن كتابه نقلت ـ : (والواو لم تغير المعنىٰ ، ولٰكنها تعمل في الاسم ما قبلها) انتهىٰ ، لا الواو ، ولا مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ؛ إذ لم يصلح أن يجرىٰ عليه ، ولا فعل محذوف ، والتقدير : (سرت ولبست النيل) ، فيكون مفعولاً به .

ولا هو منصوب على الظرفية ، خلافاً لزاعمي ذٰلك ، والأول هو قول جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين .

(**وأنه**) أي : وأن المفعول معه (**مقيس**) أي : موافق لقياس استعمالاتهم ؛ أي : مطلقاً ، سواء صح فيه العطف حقيقة ؛ كـ (قام زيد وعمراً) ، أم مجازاً ؛ كـ (سرت والنيل) ، أم لم يصح العطف فيه بنوعيه ؛ أي : الحقيقي والمجازي ؛ نحو : (قرأت وطلوع الشمس) ، وقيل : هو قياسي في العطف المجازي ، سماع في الحقيقي ، وجعل الشلوبين من المجازي قوله : (من البسيط)

. . . . تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

وأنَّهُ لا يتقدَّمُ على المُصاحِبِ .

أي : مع القمر ، والأول هو ظاهر كلام سيبويه ؛ حيث مثل بقوله : (لو تركت الناقة وفصيلها) ، و(جاء البرد والطيالسة) انتهىٰ « كردي » .

(وأنه) أي : وأن المفعول معه (**لا يتقدم على المصاحب**) بكسر الحاء المهملة ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن عامله ما سبقه من فعل . . .) إلىٰ آخره ، فلا يقال : (سار والنيل زيد) ، خلافاً لابن جني ، وأما قوله : (من الطويل)

جمعت وفحشاً غيبة ونميمة ....

. . فمن باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورةً ، وأما : (والنيل سار زيد) . . فممنوع اتفاقاً ، فالخلاف إنما هو في تقديمه على المصاحب فقط .

❋ ❋ ❋

ولمَّا أنهى الكلامَ على المفاعيلِ . . أخذَ يتكلَّمُ علىٰ بقيَّةِ المنصوباتِ مبتدئاً بالحالِ فقالَ :

(الحالُ) يذكَّرُ ، ويؤنَّثُ لفظاً ومعنىً ، وهوَ الأفصحُ .

---

٦٥ ـ باب الحال

(**ولما أنهى**) المصنف (**الكلام على المفاعيل . . أخذ**) أي : شرع (**يتكلم علىٰ بقية المنصوبات مبتدئاً**) منها (**بالحال فقال : الحال يذكر ويؤنث لفظاً**) فيقال : (حال ، وحالة) ، ومن التأنيث لفظاً قوله : (من الطويل)

علىٰ حالة لو أن في القوم حاتماً ... علىٰ جوده لضن بالماء حاتم

و(حاتم) في البيت : مخفوض على البدلية من الهاء في (جوده) .

(**ومعنىً**) أي : باعتبار تذكير الفعل المسند إليها وتأنيثه ، وتذكير الوصف وتأنيثه . . . ونحو ذٰلك ، فيقال : (أعجبك حال فلان) ، و(أعجبتك حالة هند) ، قال الشاعر : (من الطويل)

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره واللياليا

ويقال : (حال حسن) ، و(حال حسنة) .

قوله : (وهو) أي : التأنيث معنىً (**الأفصح**) أي : أشد فصاحة في اللغة . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**والحال يذكر ويؤنث** . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : لغة ؛ لأن الحال الاصطلاحي لا يؤنث لفظاً ، بل لغة ، فيقال في تذكيره لفظاً : (حال) ، وفي تأنيثه كذٰلك : (حالة) ، وفي تذكيره معنىً : (حالك حسن) ، وفي تأنيثه كذٰلك : (حسنة) ، فتذكيره وتأنيثه معنىً إنما هو باعتبار الضمير الراجع إليه .

قوله : (**وهو الأفصح**) هو راجع إلى التأنيث معنىً المفهوم ؛ لأنها كما يعلم مما ذكرته في قوة : (يذكر لفظاً ويؤنث لفظاً ، ويذكر معنىً ويؤنث معنىً) أي : إن تأنيثه

وهيَ نوعانِ : مُؤَكِّدةٌ ، وستأتي ، ومُؤسِّسةٌ : وهيَ ما لا يُستفادُ معناها بدونِ ذكرِها ، وإليها أشارَ بقولِهِ : (وهوَ : وصفٌ) ولو تقديراً ، (فضلةٌ) أي : ليسَتْ إحدىٰ جزأيِ الكلامِ ، ....

معنىً مع تذكيره لفظاً الأفصح من تذكيره فيهما ، فيقال في الأفصح : (حال حسنة) ، لا (حسن) .

(**وهي**) أي : الحال المصطلح عليه عند النحاة (**نوعان**) باعتبار التبيين والتأكيد : (**مؤكدة**) لمعنىٰ عاملها ولو تقديراً ؛ أي : تأويلاً ، نحو : (كرَّ زيداً أسداً) أي : شجاعاً ، (**وستأتي**) في آخر (باب التمييز) ، ومنه : الجمل والظروف وشبهها الواقعة أحوالاً .

(**ومؤسسة**) وهي : التي أفادت معنىً لم يفده عاملها ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**وهي**) أي : الحال المؤسسة (**ما لا يستفاد معناها**) من عاملها (**بدون ذكرها**) أي بدون ذكر تلك الحال .

(**وإليها**) أي : وإلى الحال المؤسسة (**أشار**) المصنف (**بقوله : وهو**) أي الحال المصطلح عليه عندهم : (**وصف**) وهو : ما دل علىٰ حدث معين وذات مبهمة ؛ وذٰلك كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل (**ولو**) كانت وصفيته (**تقديراً**) أي : تأويلاً ؛ كالجملة وشبهها ، فإنها في تأويل الوصف ، ومثل (ثبات) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ [1] ؛ فإنه بمعنىٰ : متفرقين ، (**فضلة ؛ أي : ليست إحدىٰ جزأي الكلام**) أي : ليست مسنداً ولا مسنداً إليه ولو تقديراً ؛ نحو : (ضربي زيداً قائماً) أي : وليس المراد بالفضلة : ما يستغنى الكلام عنها ، وإلا لم يدخل في التعريف نحو : (كسالىٰ) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [2] ، فإن (كسالىٰ) : حال ، ولا

---

(١) سورة النساء : (٧١) .

(٢) سورة النساء : (١٤٢) .

(يقعُ في جوابِ « كيفَ ») ، فخرجَ بالفضلةِ ؛ نحوُ : (القائمُ زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ) ، وبما بعدها نعتُها ؛ نحوُ : (رأيتُ رجلاً فاضلاً) ، والتَّمييزُ ؛ نحوُ : (للهِ درُّهُ فارساً !!) لعدمِ صلاحيَّتِهِما لذٰلكَ .

يستغنى الكلام عنه ، وكذا (مرحاً) من قوله : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [1] . انتهىٰ « عليمي » .

يعني : ليس المراد : أن معنىٰ كونها فضلة : كونها مستغنىً عنها في المعنىٰ ؛ إذ من الأحوال ما لا غنىٰ عنها ، كالمثالين المذكورين ، ونحو : ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴾ [2] ، ونحو : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [3] ؛ أي : الحال : وصف فضلة يصح أن (**يقع**) ذٰلك الوصف (**في جواب « كيف »**) أي : صالح لأن يقع في جواب (كيف) وذٰلك بأن يكون مذكوراً لبيان الهيئة ؛ أي : للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل منه ، أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه ، أو لهما .

(**فخرج بالفضلة**) أي : خرج بالفصل الذي هو الفضلة : ما اشتمل عليه عموم الجنس الذي هو الوصف (**نحو** : **القائم زيد**) أي : المبتدأ المشتق والمؤول به ، (**و**) نحو : (**زيد قائم**) أي : الخبر المشتق والمؤول به ، ونحو ذٰلك ؛ كالفاعل المشتق أو المؤول به .

(**و**) خرج (**بما بعدها**) أي : بما بعد الفضلة ؛ وهو قوله : (يقع في جواب « كيف ») : (**نعتها**) أي : نعت الحال (**نحو** : « **رأيت رجلاً فاضلاً** » ، **والتمييز** ؛ **نحو** : « **لله دره فارساً !!** » **لعدم صلاحيتهما لذٰلك**) أي : لوقوعهما في جواب (كيف) لأنهما لم يذكرا لبيان الهيئة ، بل لبيان جنس المتعجب منه ؛ وهو الفروسية ، ولتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً .

---

(١) سورة الإسراء : (٣٧) .

(٢) سورة المطففين : (٣١) .

(٣) سورة النساء : (٨٨) .

والغالبُ في الحالِ : أن تكونَ مُنتقِلَةً ؛ أي : غيرَ لازمةٍ لصاحبِها ، مُشتقَّةً مِنَ المَصدَرِ ؛

وقولنا : (**والتمييز**) **والأولىٰ أن يقول** : (وبعض أمثلة التمييز) ، أو يقول : (والتمييز المشتق) ، وكأنه اعتمد على المثال .

(**والغالب**) أي : والكثير في كلامهم (**في الحال : أن تكون منتقلة ؛ أي : غير لازمة لصاحبها**) لأنها مأخوذة من التحول ؛ وهو التنقل ، فلا تكون أمراً خلقياً ، فلا يجوز : (جاء زيد أحمر طويلاً) .

ومن غير الغالب : أن تقع وصفاً ثابتاً ، وذٰلك في ثلاث مسائل ذكرها في « المغني » و« الأوضح » ، منها : (أطول) في قولهم : (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) ، وأما (يديها) . . فقالوا : إنها بدل من (الزرافة) بدل بعض من كل .

وأن تكون (**مشتقة من المصدر**) كذا قاله غير واحد ، ولا يتقيد بكونه من المصدر ؛ كما في : (مستحجر) من (الحجر) ، و(مستنسر) من (النسر) ، ولك أن تجعل اشتقاق هٰذه من المصدر ؛ كـ (الاستحجار ، والاستنسار) ، وإنما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ؛ لأنها في المعنىٰ صفة ، والصفة لا تكون إلا مشتقة .

ومن غير الغالب : أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق ، وذٰلك في ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة بمشتق ، وذٰلك في سبع مسائل ، فانظر « الأوضح » و« شرحه » انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : **أحدها** : أن تكون حالاً موطأة ـ بفتح الطاء ـ وهي التي كانت جامدة موصوفة بمشتق ؛ ليقرب بذٰلك الوصف إلى الاشتقاق ، سميت موطأة ؛ لكونها موطأة ممهدة للوصف بمشتق ؛ نحو قوله : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[1] ؛ أي : حال كونه بشراً .

والثانية : أن تقع دالة علىٰ مفاعلة ؛ كـ (بايعته يداً بيد) أي : متقابضين .

---

(١) سورة مريم : (١٧) .

للدِّلالةِ علىٰ مُتَّصِفٍ بها ، وتأتي مِنَ الفاعلِ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ راكباً) ، ومِنَ المفعولِ (كـ : ضربتُ اللِّصَّ مكتوفاً) ، ومنهُما معاً ؛ نحوُ : (لقيتُهُ راكبَينِ) ، . . . .

والثالثة : أن تقع دالة علىٰ سعر ؛ نحو : (بعت الشاء شاة بدرهم) .

والرابعة : أن تكون دالة علىٰ ترتيب ؛ نحو : (ادخلوا رجلاً رجلاً) أي : مرتبين .

والخامسة : أن تكون دالة علىٰ أصالة ؛ نحو : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ (١) .

والسادسة : أن تكون دالة علىٰ نوع ؛ نحو : (هـٰذا مالك ذهبك ذهباً) .

والسابعة : أن تكون دالة علىٰ تفصيل ؛ نحو : (هـٰذا بسراً أطيب منه رطباً) ، وأما وقوعها مصدراً ؛ نحو : (أتيته ركضاً) . . فهو قياسي عند المبرد ، وسماعي عند سيبويه . انتهىٰ منه .

أي : تكون مشتقة من المصدر (**للدلالة علىٰ متصف بها**) أي : بتلك الحال كما مثلنا ، (**وتأتي**) الحال (من **الفاعل**) فقط (**كـ « جاء زيد راكباً »** ، ومن **المفعول**) فقط (**كـ « ضربت اللص مكتوفاً »**) أي : مربوطاً علىٰ كتفيه ، (و) تأتي الحال (**منهما**) أي : من الفاعل والمفعول (**معاً**) أي : مجتمعين في تركيب واحد (**نحو : لقيته راكبين**) أي : لقيت عبد الله حالة كوني راكباً وحالة كونه راكباً .

قوله : (**ومن المفعول**) سواء كان اصطلاحياً ؛ كمثال المصنف ولو منادىً ؛ نحو : (يا زيد قائماً) كما في « الجامع » ، أم غير اصطلاحي ؛ نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (٢) .

وفي مجيء الحال من المنادىٰ مذاهب ، **أصحها** ـ كما في « الجامع » ـ : الجواز .

قوله : (**ومنهما ؛ نحو : لقيته راكبين**) ، فـ (راكبين) : حال من الفاعل ؛ وهو التاء ، ومن المفعول ؛ وهو الهاء ، لأنه ذكر لبيان هيئتهما ؛ أي : صدور اللقىٰ من المتكلم حال كونه راكباً ، ووقع اللقىٰ في المفعول حال كونه راكباً .

---

(١) سورة الإسراء : (٦١) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٧٢) .

ومِنَ المُضافِ إليهِ إن كانَ المُضافُ بعضَهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ ، أو كانَ كبعضِهِ في صحَّةِ حذفِهِ والاغتناءِ عنهُ بالمُضافِ إليهِ ؛ نحوُ : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، أو كانَ عاملاً في الحالِ عملَ الفعلِ ؛ نحوُ : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ .

(و) تأتي الحال أيضاً (من المضاف إليه إن كان المضاف بعضه) أي : بعض المضاف إليه ، ومثاله : (**نحو** : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ ﴾) أي : حقد حالة كونهم (﴿ إِخْوَانًا ﴾)[1] ؛ أي : إخواناً كإخوان النسب في المحبة ، والمضاف إليه هو ضمير الغائبين من (صدورهم) ، والمضاف هو (الصدور) ، وهي بعض منهم .

(**أو كان**) المضاف (**كبعضه**) أي : كبعض المضاف إليه (**في صحة حذفه**) أي : حذف المضاف (**والاغتناء عنه**) أي : عن المضاف (**بالمضاف إليه**) ، ومثاله : (**نحو** : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾)[2] ، فـ (حنيفاً) : حال من (إبراهيم) وهو المضاف إليه الذي كان صاحب الحال ، والمضاف هو لفظ (ملة) ، ويصح حذفها والاستغناء عنها بالمضاف إليه الذي هو (إبراهيم) .

(**أو كان**) المضاف (**عاملاً في الحال عمل الفعل**) كالمصدر والوصف ، ومثاله : (**نحو** : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾)[3] ، فـ (المرجع) مصدر ميمي أضيف إلىٰ فاعله ، فيصح عمله في الحال عمل الفعل ؛ وهو النصب ، فـ (جميعاً) : حال من كاف المخاطبين .

قوله : (**إن كان المضاف بعضه . . .**) إلىٰ آخره ، فإن كان المضاف إليه غير واحد من هٰذه الثلاثة ؛ نحو : (ضربت غلام هند جالسة) . . لم يجز مجيء الحال منه ، وادعى ابن مالك في « شرح التسهيل » الاتفاق علىٰ ذٰلك ، وتبعه ولده ، وفيه نظر ، فإن الفارسي ذهب إلى الجواز ، وممن نقله عنه ابن الشجري في « الأمالي » .

---

(١) سورة الحجر : (٤٧) .

(٢) سورة النحل : (١٢٣) .

(٣) سورة يونس ﷺ : (٤) .

. . . .

وقال في « التصريح » : (وإنما اشترط أحد هـٰذه الشروط الثلاثة ؛ لئلا تنخرم قاعدتهم ؛ وهي : أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً . . فالقاعدة مستوفاة ؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد ، وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه . . فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذٰلك ؛ فإنه لا سبيل إلىٰ جعله صاحب الحال) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قال الكردي : (وأفاد بقصره مجيء الحال علىٰ ما ذكر : أنها لا تجيء من غير ذٰلك ؛ كالمبتدأ والخبر في نحو : « زيد أخوك قائماً » ، قال سعد الدين : وهو الأصح ، وبه جزم المصنف قبيل الباب الثالث من « المغني » في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾[1] ، قال : يتعين « سبق » صفة ثانية ، لا حالاً من الكتاب ؛ لأن المبتدأ لا يعمل في الحال .

قال شارح « الجامع » : فإن كان العامل فيها غيره . . جاز مجيؤها منه ؛ كما في : (من مجزوء الوافر)

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل . . . .

عند سيبويه ، وكذا إذا كان العامل في الخبر ما في المبتدأ من إشارة أو تنبيه . . جاز مجيؤها من الخبر ، كما في : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[2] ؛ وذٰلك أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شبهه أو معناه . انتهى) انتهىٰ منه .

---

(١) سورة الأنفال : (٦٨) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٧٢) .

(و) الحالُ (شرطُها) مِنْ حيثُ هيَ : (التَّنكيرُ) ، خلافاً ليونسَ والبغدادِيِّينَ مُطلَقاً ، وللكوفيِّينَ فيما تضمَّنَ معنى الشَّرطِ ، . . . .

قوله : ﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا ﴾ [1] ؛ أي : رجوعكم ، فـ (المرجع) بكسر الجيم : مصدر ميمي بمعنى : الرجوع ، والقياسي : فتح الجيم ؛ إذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقاً ؛ كـ (أعجبني مضربك زيداً) انتهىٰ .

(**والحال شرطها من حيث هي**) هي ، لا بقيد كونها منتقلة أو لازمة .

وفي « العليمي » : قوله : (**من حيث هي**) أي : من غير نظر إلىٰ كونها مؤكدة أو مؤسسة ، منتقلة أو لازمة ، أو من الفاعل أو من غيره ، فالحيثية لبيان الإطلاق ، لا للتقييد أو للتعليل .

(**التنكير**) أي : ولو صورة ، فلا يرد ما قيل : إن (كلاً) قد ينصب على الحال ؛ نحو : (أخذت المال كلاً) ، مع أنه معرفة ؛ لكونه مضافاً في التقدير ، لأنه نكرة صورة .

قوله : (**من حيث هي**) فلفظة (هي) : مبتدأ ، خبره محذوف ؛ أي : من حيث هي حال ، فحذف الخبر بعد (حيث) هو الكثير ؛ يعني : إن اشتراط التنكير في الحال إنما هو من حيث حاليته مطلقاً بالنظر إلىٰ كونه حالاً من الفاعل ، أو من غيره ، أو كونها مؤسسة ، أو مؤكدة ، أو كونها متضمنة معنى الشرط أو غير متضمنة له ، أو كونها من المفعول ، أو كونها من المبتدأ ، أو كونها من الخبر .

(**خلافاً ليونس والبغداديين مطلقاً**) أي : سواء تضمن معنى الشرط ؛ كما يأتي أو لا ؛ نحو : (جاء زيد الراكب) ، وحجتهم في ذٰلك : القياس على الخبر ، وعلىٰ ما سمع من ذٰلك ، (و) خلافاً (**للكوفيين فيما تضمن معنى الشرط**) نحو : (زيد الراكب أحسن منه الماشي) ، فإن (الراكب ، والماشي) : حالان ، وصح تعريفهما ؛ لتأويلهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب . . أحسن منه إذا مشىٰ ، ونحو : (أنت

---

(١) سورة المائدة : (٤٨) .

وإنَّما شُرِطَ ذٰلكَ ؛ لأنَّ المقصودَ بها : بيانُ هيئةِ صاحبِها ؛ أي : كيفيةِ وقوعِ الفعلِ منهُ أو عليهِ ، وذٰلكَ حاصلٌ بلفظِ التَّنكيرِ ، فلا حاجة لتعريفِها ؛ صوناً للَّفظِ عنِ الزِّيادةِ والخروجِ عنِ الأصلِ لغيرِ غرضٍ ، وقد تقعُ بلفظِ المعرفةِ فتؤوَّلُ بنكرةٍ ؛ محافظةً علىٰ ما استقرَّ لها مِنْ لزومِ التَّنكيرِ ؛ . . . .

زيداً أشهر منك عمراً) أي : إذا سميت ، و(ذو الرمة أشهر منه غيلان) .

والجمهور قالوا : (المنصوب في الأول بتقدير « إذا كان » ، وفي الأخيرين بفعل التسمية) .

(**وإنما شرط ذٰلك**) أي : التنكير في الحال (**لأن المقصود بها**) أي : بالحال (**بيان هيئة صاحبها ؛ أي**) : بيان (**كيفية**) وصفة (**وقوع الفعل**) وصدوره (**منه**) أي : من صاحبها إن كان فاعلاً ولو تأويلاً ، (**أو**) بيان كيفية وقوع الفعل (**عليه**) أي : علىٰ صاحبها إن كان مفعولاً ، (**وذٰلك**) البيان (**حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة لتعريفها ؛ صوناً للفظ عن الزيادة**) في معناه المقصود منه (**والخروج**) أي : وعن الخروج في أدائه (**عن الأصل**) المحتاج إليه في أدائه (**لغير غرض**) وحاجة إلىٰ تلك الزيادة التي هي تعريفه ؛ أي : ولئلا تلتبس تلك الحال بالنعت إذا كان صاحبها منصوباً وحمل عليه غيره . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد تقع**) الحال (**بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة ؛ محافظة علىٰ ما استقر**) وثبت (**لها من لزوم التنكير**) .

قوله : (**وذٰلك حاصل بلفظ التنكير**) اعترض عليه : بأنه ينبغي أن يصح تعريفه إن كان التبيين مقصوداً منها ، والمنع ـ أي : منع التعريف ـ مطلقاً .

وعلل بعضهم وجوب تنكيرها : بأنها خبر في المعنىٰ عن صاحبها ، وفيه : أن الخبر لا يجب تنكيره ، فالدليل لا يوافق ؛ إذ المدعىٰ : أن التنكير شرط واجب ، والدليل يقتضي أن يكون جائزاً ، لا واجباً .

نحوُ : (اجتهدْ وحدَكَ) أي : مُنفرِداً ، و(ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ) أي : مُرتَّبينَ .

(و) شرطُ (صاحبها) وهوَ : مَنِ الحَالُ وصفٌ له في المعنى : (التَّعريفُ) لأنَّهُ مُخبَرٌ عنهُ بها في المعنىٰ ، والأصلُ فيهِ : التَّعريفُ ، (أو) ما يقومُ مَقَامَهُ مِنَ المُسوِّغاتِ في إيضاحِ المعنىٰ ، وهوَ . . . .

وعلله بعضهم : بعدم توهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها ، وفيه : أن التوهم حاصل إذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلاً منصوبة . انتهىٰ « عليمي » .

مثال وقوعها معرفة : (**نحو** : « **اجتهد وحدك** » **أي : منفرداً**) أي : من كل ما عرف بالإضافة ، ونحو قوله : (ادخلوا الأول فالأول) أي : من كل ما عرف بـ (أل) ، وقد يجيء المؤول بنكرة علماً ؛ كقولهم : (جاءت الخيل بداداً) ، فـ (بداداً) : علم جنس وقع حالاً لتأوله بنكرة ؛ كأنهم قالوا : (جاءت الخيل متبددة) ، (و) نحو : (« **ادخلوا الأول فالأول** » **أي** : مرتبين ، **وشرط صاحبها وهو مَن**) كانت (**الحال وصفاً له في المعنى : التعريف ؛ لأنه**) أي : لأن صاحب الحال (**مخبر عنه بها**) أي : بالحال (**في المعنىٰ ، والأصل فيه**) أي : في المخبر عنه : (**التعريف**) لأنه محكوم عليه بالحال ، والمحكوم عليه لا يكون إلا معرفة .

قوله : (**لأن صاحب الحال مخبر عنه بها في المعنىٰ**) والأولىٰ منه أن يقول : (لأنه مبتدأ في المعنىٰ) ، وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ .

قوله : (**أو ما يقوم مقامه**) معطوف علىٰ قوله : (التعريف) أي : وشرط صاحبها : حصول التعريف له بواحد من المعرفات ، أو حصول ما يقوم مقام التعريف فيه بوجود مسوغ (**من المسوغات**) المذكورة في (باب الابتداء) .

وقوله : (**في إيضاح المعنىٰ**) متعلق بـ (يقوم) أي : يقوم ذٰلك المسوغ مقام التعريف في إيضاح معنىٰ صاحب الحال ؛ ليصح مجيء الحال منه ، (**وهو**) أي : ذٰلك

إمَّا (التَّخصيصُ) بوصفٍ ، أو إضافةٍ ، أو بمعمولٍ غيرِ مُضافٍ إليهِ ، (أوِ التَّعميمُ) بأن يتلوَ نفياً أو شبهَهُ ؛ مِنْ نهيٍ . . . .

المسوغ الذي يقوم مقام التعريف في إيضاح المعنىٰ (**إما التخصيص**) أي : تخصيص صاحب الحال (**بوصف**) ، والتخصص : تقليل الاشتراك في النكرات .

مثال التخصص بالوصف : قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[1] ، فـ (أمراً) : حال من (أمر) **الأول** ؛ لتخصصه بالوصف بـ (حكيم) أي : محكم ، والأمر الأول واحد (الأمور) ، والثاني واحد (الأوامر) ضد النهي ؛ أي : حال كونه مأموراً به من عندنا ، (أو) التخصيص بـ (إضافة) ، ومثاله : قوله تعالىٰ : ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[2] ، فـ (سواء) : حال من (أربعة أيام) لاختصاصها بالإضافة إلىٰ (أيام) وهو نكرة ، والإضافة إليها لا تفيد التعريف .

(أو) التخصيص (**بمعمول غير مضاف إليه**) نحو قولك : (عجبت من ضرب أخوك شديداً) ، فـ (شديداً) : وقع حالاً من (ضرب) مع أنه نكرة ؛ لتخصصه بمعمول غير مضاف إليه ؛ وهو الفاعل ، يعني : (أخوك) .

وقوله : (**أو التعميم**) معطوف على (التخصيص) أي : والمسوغ الذي يقوم مقام التعريف إما التخصيص أو التعميم ؛ بأن يقع صاحبها عاماً بوقوعه بعد نفي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[3] ، فـ (لها) : خبر مقدم ، و(منذرون) : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل النصب حال من (قرية) وهي نكرة ولـٰكنها عامة ؛ أي : مفيدة للعموم ؛ لوقوعها في سياق النفي ومقامه ، فصح مجيء الحال منها ، وهـٰذا مثال قوله : (**بأن يتلو نفياً**) .

وقوله : (أو) بأن يتلو (**شبهه**) أي : شبه النفي في إفادة العموم (**من نهي**

---

(١) سورة الدخان : (٤ ـ ٥) .

(٢) سورة فصلت : (١٠) .

(٣) سورة الشعراء : (٢٠٨) .

أو استفهامٍ ، (أو التَّأخيرُ) بأن يتأخَّرَ عنِ الحالِ ، فالأوَّلُ (نحوُ : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾) ، فخُشَّعاً : حالٌ مِنْ ضميرِ الفاعلِ في (يخرجون) ، وهوَ أعرفُ المعارفِ .

أو استفهام) ، ومثال وقوعه بعد النهي : نحو قول ابن مالك في « الألفية » : (من الرجز)

.... لا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلا

ف (مستسهلا) : حال من (امرؤ) الأول ، وصح مجيء الحال منه ؛ لعمومه بوقوعه بعد النهي .

ومثال وقوعه بعد الاستفهام ؛ كقوله : (من البسيط)

يا صاح هل حم عيش باقياً فترىٰ لنفسك العذر في إبعادها الأملا ؟

البيت لرجل من طيء .

(**اللغة**) : (حم) : قدر وهيئ ، والعيش : الحياة ، (صاح) : منادىً مرخم ، أصله : (صاحبي) ، فالشاعر هنا يلوم مخاطبه علىٰ تكالبه على الدنيا مع أنها فانية ، فالاستفهام فيه إنكاري .

والشاهد فيه : قوله : (باقياً) حيث وقع حالاً من (عيش) وهي نكرة ، لٰكنها عامة ؛ لوقوعها في سياق استفهام .

وقوله : (**أو التأخير**) معطوف أيضاً على (التخصيص) أي : والمسوغ الذي يقوم مقام التعريف إما التخصيص أو التعميم أو التأخير ، وذٰلك التأخير (**بأن يتأخر**) صاحب الحال (**عن الحال**) .

ثم ذكر المصنف أمثلة ما ذكر من التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير بقوله : (**فالأول**) أي : فمثال الأول ؛ وهو كون صاحب الحال معرفة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[1] ، ف « **خشعاً** » : **حال من ضمير الفاعل في** « **يخرجون** » ، **وهو أعرف المعارف**) فالآية من سورة (القمر) ،

---

(١) سورة القمر : (٧) .

والثَّاني ؛ نحوُ : (﴿ فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾) فسواءً : حالٌ مِنْ (أربعةٍ) لاختصاصِها بالإضافةِ ، ومنهُ قولُهُ :

نَـجَّيْـتَ يَـا رَبِّ نُـوحاً وَٱسْـتَـجَبْـتَ لَـهُ فِـي فُـلُـكٍ مَـاخِـرٍ فِـي ٱلْـيَـمِّ مَـشْـحُـونَـا

وقولُكَ : ....

وهي بتمامها : ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ﴾[(١)] .

(و) مثال (**الثاني**) وهو التخصيص بإضافة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[(٢)] ، **ف** « **سواء** » : **حال من** « **أربعة** » **لاختصاصها بالإضافة**) إلىٰ نكرة ؛ وهي قوله : (أيام) .

(ومنه) أي : ومن مثال الثاني ؛ وهو التخصيص ، لـٰكنه من المختص بالوصف ، وإنما قال الشارح : (ومنه) لاحتمال كون (مشحوناً) حالاً من الضمير المستتر في (ماخر) ، ثم كان المناسب لما قدمه : أن يقدم هـٰذا علىٰ مثال المتن ، أو يقول فيما سلف : (بإضافة ، أو وصف) .

(**قوله**) : أي : قول الشاعر ، وقائله مجهول : (من البسيط)

(نجيت يا رب نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا)

والفلك بضم فسكون كعسر ، وبضمتين كعسر : السفينة ، **والماخر** ـ بكسر المعجمة ـ : صفة (لفلك) ، وهو الذي يشق الماء ؛ من نخرت السفينة : إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً .

والشاهد فيه : قوله : (مشحوناً) أي : مملوءاً ، حيث جاء حالاً من (**فلك**) ، وهي نكرة قد خصصت بوصفها بـ (ماخر) .

(**وقولك**) أي : ونحو قولك ، فهو بالجر معطوف علىٰ (في أربعة أيام) :

---

(١) سورة القمر : (٧) .

(٢) سورة فصلت : (١٠) .

(عجبتُ مِنْ ضربِ أخوكَ شديداً) .

والثَّالثُ ؛ نحوُ : (﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾) فجملةُ (لها منذرونَ) : حالٌ مِنْ (قريةٍ) لوقوعِها في سياقِ النَّفيِ ، ونحوُ :

. . . . لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

وقولِهِ :

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً . . . .

(**عجبت من ضرب أخوك شديداً**) وموضع التمثيل فيه : مجيء (شديداً) حالاً من (ضرب) وهو نكرة خصصت بمعمولها ؛ وهو أخوك ، لأنه فاعل لها .

(و) مثال (**الثالث**) وهو التعميم المستفاد من النفي : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1] ، **فجملة**) قوله : (« **لها منذرون** » : **حال من** « **قرية** » **لوقوعها في سياق النفي**) ، فاستفادت العموم من النفي السابق قبلها .

(و) مثال العموم الواقع بعد النهي : (**نحو**) قول ابن مالك في « الألفية » : (من الرجز)

من بعد نفي أو مضاهيه كـ (**لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا**)

والشاهد في قوله : (مستسهلا) حيث جاء حالاً من (امرؤ) وهي نكرة ، وقد سوغ مجيء الحال منها تخصيصها بوقوعها في جواب النهي .

(و) مثال العموم الواقع بعد الاستفهام : نحو (**قوله**) : (من البسيط)

(**يا صاح هل حم عيش باقياً**) فترىٰ لنفسك العذر في إبعادها الأملا ؟

تقدم ما فيه قريباً .

---

(١) سورة الشعراء : (٢٠٨) .

والرَّابعُ ؛ نحوُ :

(لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ)　　يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

فـ (مُوحشاً) : حالٌ مِنْ (طللٍ) الَّذي هوَ صاحبُها ، وسوَّغَ مجيءُ الحالِ منهُ تأخُّرُهُ عنها ،أوِ . . . .

(**والرابع**) من المواضع التي تقوم مقام التعريف من المسوغات : التأخير ؛ أي : تأخير صاحب الحال عن الحال ، ومثاله : (**نحو**) قول الشاعر ، وهو لكثير ـ مصغراً ـ صاحب عزة محبوبته :　　(من مجزوء الوافر)

(لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل　　يـلـوح كـأنـه خـلـل)

والطلل ـ بفتحتين ـ : ما بقي مرتفعاً وشاخصاً من آثار الديار .

(**موحشاً**) بضم الميم وسكون الواو وكسر الحاء المهملة : أي : خالياً من أهله ، فصار سكناً للوحوش .

(**خلل**) بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها أيضاً : هي بطانة تغشىٰ بها أجفان السيوف ؛ أي : يغشون أجفان السيوف المنقوشة بالذهب ، أو بغيره من الجواهر ، وهي أيضاً ستور تلبس ظهور سيتي القوس .

وقال الدماميني : (**والخلل** : من الأضداد ، يطلق على العظيم ، وعلى الحقير والمراد هنا : الثاني) انتهىٰ .

واعترض : بأنه لا معنىٰ لتشبيه الديار بالحقير ؛ بأن يقال : (يلوح كأنه حقير) مع أن الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو الجلل ؛ بالجيم المفتوحة . انتهىٰ « **عليمي** » .

والشاهد فيه : (موحشاً) حيث جاءت حالاً من (طلل) وهي نكرة ، سوغ مجيء الحال منها كونها متأخرة عن لفظ الحال ؛ كما قال الشارح ، (**فـ « موحشاً » : حال من « طلل » الذي هو صاحبها ، وسوغ مجيء الحال منه**) أي : من طلل (**تأخره**) أي : تأخر طلل (**عنها**) أي : عن الحال ؛ وهو موحشاً ، (**أو**) سوغ مجيء الحال من طلل

الوصفُ ، أو هما ، وقيلَ : حالٌ مِنَ الضَّميرِ في (لميَّةَ) ، وحينئذٍ لا يكونُ مِنْ قبيلِ تأخيرِ الحالِ عن صاحبِها ، والقولانِ مبنيَّانِ علىٰ جوازِ الاختلافِ بينَ عاملِ الحالِ وعاملِ صاحبِها ، . . . .

(**الوصف**) أي : وصف طلل بجملة يلوح ، (أو) مجيء الحال من طلل (**هما**) أي : تأخر صاحب الحال عنها ، ووصف صاحب الحال بجملة (يلوح) .

(**وقيل**) : إن موحشاً (**حال من الضمير**) المستكن في الجار والمجرور (**في**) قوله : (**لمية**) ، أو التقدير : أي : طلل كائن هو (لمية) حالة كون ذٰلك الطلل مسكناً للوحوش ؛ لكونه خالياً من أهله ، (**وحينئذ**) أي : حين إذ كان حالاً من الضمير المستكن في متعلق الجار والمجرور في قوله : لمية (**لا يكون**) الكلام (**من قبيل**) ونوع وباب (**تأخير الحال عن صاحبها**) أي : عن الحال ؛ لأن (طللاً) ليس صاحب حال ، بل صاحب الحال : الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً لطلل .

قال العليمي : (قوله : « وحينئذ لا يكون من قبيل . . . » إلىٰ آخره ، كذا في النسخ ، **والصواب** : إسقاط « لا » كما لا يخفىٰ ، **وقيل** : في الكلام قلب ؛ إذ الكلام هنا في تأخر صاحب الحال ، لا في تأخر الحال) انتهىٰ منه .

(**والقولان**) يعني : القول الأول ؛ وهو القول بأن (موحشاً) حال من (طلل) ، والقول الأخير الذي يقول : إن (موحشاً) حال من الضمير في لمية (**مبنيان**) أي : مفرعان (**علىٰ**) قولين آخرين :

أحدهما : (**جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها**) ، وهٰذا القول بني عليه القول الأول من الأولين ؛ وهو ما ذكره بقوله : (ف « موحشاً » : حال من « طلل ») .

وثانيهما : عدم جواز الاختلاف بين عامل الحال وبين عامل صاحبها ، ففي كلامه حذف معطوف مع عاطفه ، وعلىٰ هٰذا القول الثاني ـ وهو عدم جواز الاختلاف بين

وصحَّحَهُ في « الجامعِ » والمشهورُ : المنعُ .

وقد يقعُ صاحبُها نكرةً ....

عامل الحال وعامل صاحبها ـ بني القول الثاني من الأولين ؛ وهو ما ذكره بقوله : (وقيل : حال من الضمير المستكن في « لمية ») .

(**وصححه**) المصنف ؛ أي : صحح هـٰذا القول الأول من الأخيرين ؛ وهو جواز اختلاف عاملهما (**في « الجامع »** ، **والمشهور**) عند الجمهور : (**المنع**) أي : منع اختلاف العاملين ؛ أي : عامل الحال وعامل صاحبها ، وهو الذي بني عليه القول الثاني من الأولين ؛ وهو ما ذكره بقوله : (وقيل : حال من الضمير المستكن في « لمية ») .

قال الكردي : (قوله : « والقولان مبنيان علىٰ جواز الاختلاف . . . » إلىٰ آخره ، تبع في ذٰلك عبارة « التصريح » ، وفيه تساهل مفسد للمعنىٰ ، **والصواب أن يقال** : « مبنيان على الخلاف في جواز الاختلاف . . . » إلىٰ آخره ، فمنهم من قال بجوازه ، وهو الظاهر من كلام سيبويه ، والمشهور ـ كما قال الشارح ـ : المنع ، فالقول الأول ؛ وهو قوله : (فموحشاً حال من « طلل ») مبني على القول بجواز ذٰلك ؛ إذ العامل في صاحب الحال الذي هو المبتدأ ؛ وهو « طلل » هو الابتداء ، أو الخبر ، وعامل الحال هو المبتدأ نفسه ، فتخالف العاملان .

وأما على القول الثاني ؛ وهو قوله : « وقيل : حال من الضمير في لمية » . . فعامل الحال وصاحبها متحد ، وهو معنى الاستقرار في الجار والمجرور ، فالمبني علىٰ جواز الاختلاف بينهما إنما هو القول الأول ؛ وهو قوله : « فموحشاً حال من طلل » ، ويؤيد ذٰلك : إن في بعض النسخ : « والقول الأول مبني علىٰ جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها » بدل قوله في هـٰذه النسخة : « والقولان مبنيان علىٰ جواز . . . » إلىٰ آخره) انتهىٰ منه .

قوله : (**وقد يقع صاحبها**) أي : صاحب الحال (**نكرة**) أي : لفظاً نكرة ، ولهـٰذا

مِنْ غيرِ مسوِّغٍ ، ومنهُ الحديثُ : « وَصَلَّىٰ وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِياماً » ، فلا يُقاسُ عليهِ عندَ الخليلِ ويونسَ ، ويجوزُ تقدُّمُها علىٰ صاحبِها إلَّا لمانعٍ ، . . . .

ذكر قوله : (**من غير مسوغ** ، ومنه) أي : ومن وقوعه نكرة من غير مسوغ (**الحديث**) الشريف الوارد من رواية عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها أنها قالت : صلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك ، فصلىٰ جالساً (« **وصلىٰ وراءه رجال قياماً** ») فأشار إليهم أن اجلسوا ، فلما انصرف . . قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ؛ فإذا ركع . . فاركعوا ، وإذا رفع . . فارفعوا ، وإذا صلىٰ جالساً . . فصلوا جلوساً » .

والشاهد فيه : قوله : (قياماً) وهو حال من (رجال) ، وصاحب الحال نكرة غير مسوغة ، وهـٰذا من القليل ، (**فلا يقاس عليه**) غيره (**عند الخليل**) بن أحمد (و) عند (**يونس**) بن حبيب ، وأما سيبويه . . فذهب إلىٰ جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً ، **ووجهه** : بأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل ، فلا معنىٰ لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهها .

قوله : (**ويجوز تقدمها علىٰ صاحبها**) أشعر كلامه : بأن الأصل فيها التأخير ، وهو كذلك كالخبر .

قوله : (**إلا لمانع**) كما إذا اقترنت بـ (إلا) لفظاً أو معنىً ؛ نحو : (ما قام زيد إلا مسرعاً) و(إنما قام مسرعاً) ، أو يكون صاحبها مجروراً بالإضافة المحضة ؛ نحو : (عرفت قيام زيد مسرعاً) ، أو بالحرف ؛ نحو : (مررت بهند جالسة) عند الأكثر . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : كأن تكون نكرة محصورة ؛ نحو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[1] ، أو مجرورة بحرف جر غير زائد ، أو بإضافة ولو غير محضة ، خلافاً لابن مالك في « شرح التسهيل » قال : (لأنها في نية الانفصال) .

---

(١) سورة الأنعام : (٤٨) .

وكذا علىٰ عاملِها إذا كانَ فعلاً مُتصرِّفاً أو صفةً تشبهُهُ ، إلَّا لمانعٍ أيضاً ، . . . .

قال في « شرح العمدة » : (ومما يمتنع فيه تقديم الحال علىٰ صاحبها : أن يكون منصوباً بـ « كأن » أو « ليت » أو فعل تعجب أو اتصل بصلة « أل » نحو : « القاصدك سائلاً زيد » ، أو اتصل بفعل موصول به حرف ؛ نحو : أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً) انتهىٰ منه .

(وكذا) أي : وكما يجوز تقديمها علىٰ صاحبها يجوز تقديمها (علىٰ عاملها إذا كان) عاملها (فعلاً متصرفاً) نحو : (مسرعاً أقبل زيد) ، ومنع إذا كان الحال حينئذ جملة مقترنة بالواو ؛ نحو : (جاء والشمس طالعة) ، واحترز بالمتصرف عن نحو : (نعم ، وبئس) وأفعل التعجب ، (أو) كان عاملها (صفة تشبهه) أي : تشبه الفعل المتصرف ؛ بأن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، والحصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله ؛ نحو : (ضرباً زيداً مجرداً) ، فإن الظاهر : أنه كالمتصرف .

واعلم : أن ما ذكر من جواز تقديم الحال علىٰ عاملها هو الأصح ، وبقي أقوال لا نطيل بها الكلام . انتهىٰ « عليمي » .

(إلا لمانع) يمنعها من تقديمها علىٰ عاملها (أيضاً) أي : كما استثنينا بقولنا : (إلا لمانع في تقديمها علىٰ صاحبها) .

مثال وجود المانع : نحو : (لأصبرن محتسباً) ، و(لأعتكفن صائماً) ، فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « إلا لمانع أيضاً » كأن كان العامل مقروناً بلام ابتداء أو قسم ؛ نحو : « لأصبرن محتسباً » ، و« لأقومن طائعاً » .

أو معنوياً ؛ وهو المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه ؛ كحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف النداء ، وياء النسبة ، والظرف والجار المتعلقين بالاستقرار ، وكاف

وقد يجبُ ذٰلكَ ، ويجوزُ حذفُها إلَّا لمانعٍ ؛ ككونها نائبةً عن خبرٍ ؛ كـ (ضربي زيداً قائماً) ، أو جواباً ؛ نحوُ : (راكباً) لمَنْ قالَ : (كيفَ جئتَ ؟) ، أو منهيّاً عنها ؛ . . . .

التشبيه ، فلا يتقدم الحال علىٰ شيء من ذٰلك ، فلا يقال : « قائماً هٰذا زيد » مثلاً .

نعم ؛ جوز الأخفش ذٰلك في الظرف والجار ، فيقال عليه : زيد جالساً في الدار أو عندك) انتهىٰ منه .

قوله : (**وقد يجب ذٰلك**) المذكور ، راجع لكل من المسألتين قبله ؛ أي : يجب تقديمها علىٰ صاحبها ، وذٰلك كأن كان ذو الحال نكرة ؛ كما في : (من مجزوء الوافر)

لميّة موحشاً طلل . . . .

علىٰ أن (موحشاً) حال من (طلل) ، وتقديمها علىٰ عاملها ، وذٰلك كأن كان لها صدر الكلام ؛ نحو : (كيف قمت ؟) أي : في أي حالة ؟ أو علىٰ أي حالة ؟

(**ويجوز حذفها**) أي : حذف الحال نفسها إما لقرينة ؛ نحو : (لقيته) في جواب : (ألقيت زيداً راكباً ؟) ، أو ندوراً ، قاله شارح « الجامع » ، (**إلا لمانع**) يمنعها من الحذف ، وذٰلك المانع (**ككونها نائبة عن خبر ؛ كـ « ضربي زيداً قائماً »**) أي : حاصل إذا كان قائماً ؛ كما مر في (باب المبتدأ والخبر) بسط الكلام عليها ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : ضربي زيداً حاصل وقت وجوده قائماً ، فراجعه في محله .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**كـ « ضربي زيداً قائماً »**) أي : حاصل إذا أو إذ كان قائماً ، علىٰ ما مر في مواضع حذف الخبر ، ونحو : (تصدق بدرهم فصاعداً) ، و(خذه بدرهم فسافلاً) ، و(ثم) فيهما كالفاء ؛ أي : فليذهب المتصدق به صاعداً ؛ أي : ليأخذ في الازدياد ، وليذهب الثمن سافلاً .

قوله : (**أو جواباً**) معطوف علىٰ قوله : (نائبة عن خبر) أي : وذٰلك المانع من حذفها ؛ ككونها نائبة عن خبر ، أو كونها جواباً لاستفهام (**نحو**) قولك : (« **راكباً** » **لمن قال**) لك : (**كيف جئت ؟**) أي : جئت راكباً ، (**أو**) كونها (**منهياً عنها ؛**

نحوُ : ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ ، ويحذفُ عاملُها جوازاً ؛ كقولِكَ للمسافرِ : (راشداً مهديّاً) أيِ : اذهبْ ، ووجوباً ؛ كـ (ضربي زيداً قائماً) ، و(زيدٌ أبوكَ عطوفاً) .

نحو : ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾)[١] ؛ أي : لتوقف المراد علىٰ ذكرها ، فمثلها ما شاركها في ذٰلك ، وأكثر ما يقع ذٰلك في النفي وشبهه ؛ نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[٢] ، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾[٣] .

قال الكردي : (قوله : ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾[٤] ، ومثله : « لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله » إذ النهي في الحقيقة إنما هو عن السكر وإتيان مثله ، لا عن قرب الصلاة والنهي عن الخلق ، ومثل المنهي عنه المأمور بها ؛ نحو : « مت كريماً ، ولا تمت لئيماً » ، **وضابط المسألة** : أن يكون الحال مما لا يستغنىٰ عن ذكرها ، ومن ذٰلك : « جاء البر قفيزين » علىٰ أن « جاء » تامة) .

(**ويحذف عاملها جوازاً**) يعني : لقرينة إما حالية ؛ أي : معنوية (**كقولك للمسافر** : « **راشداً مهدياً** » **أي** : **اذهب**) ، أو مقالية ؛ نحو : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[٥] ؛ أي : بلىٰ نجمعها قادرين ؛ لتقدم ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ ﴾[٦] .

(و) يحذف عاملها (**وجوباً** ؛ كـ « **ضربي زيداً قائماً** ») قد مر ما فيه في (باب الخبر) كما هنا آنفاً ، (و« **زيد أبوك عطوفاً** ») تبع في ذٰلك الماتن في « التوضيح » و« الجامع » ، وذهب ابن مالك إلىٰ أن العامل فيه هو (أبوك) ، أو معنى الجملة ، فليس مما نحن فيه ، وسيأتي للشارح في (باب التمييز) : أن الحال قد تكون مؤكدة

---

(١) سورة النساء : (٤٣) .

(٢) سورة الأنبياء : (١٦) .

(٣) سورة الإسراء : (١٠٥) .

(٤) سورة النساء : (٤٣) .

(٥) سورة القيامة : (٤) .

(٦) سورة القيامة : (٣) .

. . . .

لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين ؛ كـ (زيد أبوك عطوفاً) ، فـ (عطوفاً) : حال مؤكدة لمضمون : (زيداً أبوك) ، فمضمون هـٰذه الجملة : العطوفية والشفقة ، وهي تقرر الأبوة ولا تقيدها ، فإن الأب لا يكون إلا عطوفاً ولو في الجملة ، وعاملها محذوف وجوباً تقديره : (أحقه) بفتح الهمزة وضمها ؛ من (حققت الأمر) بمعنىٰ : تحققته وصرت منه علىٰ يقين ، أو من (أحققت الأمر) بهـٰذا المعنىٰ بعينه ، أو بمعنىٰ : أثبته ؛ أي : تحققت أبوته لك وصرت منها علىٰ يقين ، أو أثبتها لك حالة كونه عطوفاً لك . انتهىٰ من « الشارح » و« العليمي » في (باب التمييز) ، وسيأتي لك بسط ما هناك .





٦٦ ـ خاتمة

وقد وقع الفراغ من هٰذا الجزء الثالث من تعليقاتي علىٰ شرح عبد الله الفاكهي المسمىٰ بـ : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » في الساعة الحادية عشرة ، من ليلة الجمعة ، الليلة الثامنة من شهر ذي الحجة علىٰ حساب التقويم العمري ، من سنة سبع وثلاثين وأربع مئة وألف (١٤٣٧) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات ، وأزكى التحيات ، وعلىٰ آله وصحبه ذوي المقامات السنية ، والفضائل الجلية ، وتابعيهم إلىٰ يوم الحشر والقيامات الهائلة .

وكان مبدأ الجزء الرابع من : (باب التمييز) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

وهٰذا آخر ما يسره الله تعالىٰ لي من تسويد هٰذا الجزء الثالث علىٰ هٰذا المتن والشرح القيمين ، أسأله تعالىٰ أن يديم نفعه بين عباده ، بفضله وإحسانه وكرمه ، آمين آمين يا رب العالمين ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد ، كلما ذكرك وذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين ، ألف ألفي آمين ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

قال بعض المولدين : (من البسيط)

آمين آمين لا أرضىٰ بواحدة ... حتىٰ أكملها ألفين آمين

❋ ❋ ❋

محتوى الكتاب

❁ ❁ ❁

وكان الفراغ من تصحيح هـٰذه النسخة بيد مؤلفه في تاريخ : يوم السبت ، قبيل الظهر (١٤٣٨/٧/٢٥) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات ، وأزكى التحيات ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

❋ ❋ ❋